



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الحدائق الناضرة فى احكام العتره الطاهره

کاتب:

يوسف بحراني

نشرت فى الطباعة:

مجهول ( بي جا ، بي نا )

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

## الفهرس

الفهرس	٥
الحدائق الناضره فى احكام العتره الطاهره المجلد ١١	٢٠
اشاره	٢٠
[تتمه كتاب الصلاه]	٢٠
اشاره	٢٠
الباب الرابع فى اللواحق	٢٠
اشاره	٢٠
[المقصد الأول فى القضاء]	٢٠
اشاره	٢٠
[المطلب الأول] فى قضاء الإنسان عن نفسه ما فاته	٢٠
اشاره	٢١
[المسأله الأولى] موارد وجوب القضاء و عدمه	٢١
اشاره	٢١
[هل يقضى المغمى عليه إذا استوعب إغماءه؟]	٢٢
تنبيهات	٣٢
الأول [حكم المسلم المحكوم بكفره و المخالف إذا استبصر]	٣٢
الثانى [لو حصل الإغماء بفعل المكلف]	٣٥
الثالث [لو كان النوم على خلاف العاده]	٣٧
المسأله الثانيه [حكم تارك الصلاه و هل هو مرتد لو تركه مستحلاً]	٤٠
اشاره	٤٠
[هل تقبل توبه المرتد الفطرى؟]	٤١
المسأله الثالثه [وجوب تقديم الفائته على الحاضره]	٤٤
المسأله الرابعه [من نسى الفائته الواحده من الخمس]	٤٤
اشاره	٤٤

٤٧	فروع
٤٧	الأول [من نسيها في السفر]
٤٧	الثاني [حكم الفريضة المتردده من حيث الجهر والإخفات]
٤٧	الثالث-لو تعددت الفائته المجهوله
٤٧	الرابع-لو فاتته فريضة معينه مرات لا يعلم عددها
٥٠	المسألة الخامسة [هل يجب الترتيب بين الفوائت؟]
٥٤	المسألة السادسة [الاعتبار في القصر و التمام و الجهر و الإخفات بحال الفوت]
٥٦	المسألة السابعة [قضاء النوافل الموقته]
٥٨	المسألة الثامنة [هل يحسن الاحتياط في العبادات مطلقاً؟]
٦٢	المسألة التاسعه [قضاء الفرض المختلف باعتبار أول الوقت و آخره]
٦٤	المطلب الثاني-في القضاء عن الأموات
٦٤	[أخبار العباده عن الأموات و قضاء ديونه الشامله للصلاه]
٧٨	[المسألة الأولى [هل يشرع قضاء ما لم تشتغل ذمه الميت به؟]
٨١	المسألة الثانيه [هل يجب الترتيب في القضاء عن الميت؟]
٨٢	المسألة الثالثه [الاستئجار للصلاه و الصوم عن الميت]
٩١	المسألة الرابعه [القاضى و المقضى و المقضى عنه]
٩٥	فوائد
٩٥	الأولى [عدم إجزاء الصدقه عن الصلاه]
٩٥	الثانيه-هل يشترط كمال الولى حال الوفاة؟
٩٥	الثالثه [لو لم يجب القضاء على الولى أو لم يكن للميت ولى]
٩٨	الرابعه [الوصيه بقضاء غير الولى]
٩٨	الخامسه [الترتيب بين فوائت الولى و الميت]
٩٩	السادسه [لو مات الولى]
٩٩	السابعه [هل للولى الاستئجار؟]
١٠٠	المقصد الثانى في صلاه الجماعه
١٠٠	اشاره

.....	١٠٠	[الأخبار في فضل الجماعة]
.....	١٠٠	اشاره
.....	١٠٨	[توجيه ما ظاهره وجوب الجماعة]
.....	١١٠	تتمه مهمه [الأخبار في حضور جماعة المخالفين]
.....	١١٠	اشاره
.....	١٢٣	[الأول] [كيفية الصلاة مع المخالفين و اعتبار عدم المندوحة]
.....	١٢٥	الثاني [هل الصلاة معهم بعد الصلاة لنفسه أولا صلاة حقيقه؟]
.....	١٢٦	الثالث [القراءة خلف المخالف]
.....	١٢٧	الرابع [لو ركع الإمام المخالف قبل إتمام المأموم الفاتحه]
.....	١٢٨	الخامس
.....	١٢٨	[المطلب] الأول في الجماعة
.....	١٢٨	اشاره
.....	١٢٨	المسألة الأولى [موارد وجوب الجماعة و استجابها و حرمتها]
.....	١٣٣	المسألة الثانية [اشتراط العدد في الجماعة]
.....	١٣٣	اشاره
.....	١٣٤	[أقل الجماعة اثنان]
.....	١٣٦	[قيام المأموم الواحد عن يمين الإمام واجب أو مستحب]
.....	١٤٣	[تأخر المرأة خلف الرجل في الجماعة]
.....	١٤٤	المسألة الثالثة [اعتبار عدم الحائل المانع من المشاهدة]
.....	١٤٤	اشاره
.....	١٤٨	تنبيهات
.....	١٤٨	الأول [حكم المصلي بحذاء الباب و من يشاهده من المصلين]
.....	١٥٠	الثاني [جواز الحائل للمرأة]
.....	١٥٠	الثالث [كفايه مشاهده من يشاهد الإمام]
.....	١٥١	الرابع [حيلولة النهر بين الامام و المأموم]
.....	١٥١	الخامس [الصلاة بين الأساطين]

السادس [لو صلى في داره خلف امام المسجد و هو يشاهد الصفوف]	١٥٢
المسألة الرابعة [اعتبار عدم التباعد في الجماعة و حده]	١٥٣
اشاره	١٥٣
فرعان	١٥٧
الأول [كيفية إحرام البعيد]	١٥٧
الثاني [حصول البعد بعد الاقتداء]	١٥٨
المسألة الخامسة [عدم علو الإمام بما يعتد به]	١٥٨
اشاره	١٥٨
فروع	١٦١
الأول [مقدار علو المانع من صحه القدوه]	١٦١
الثاني [لو صلى الإمام على سطح و المأموم على آخر]	١٦٢
المسألة السادسة [عدم تقدم المأموم في الموقف على الإمام]	١٦٣
اشاره	١٦٣
(الأول) [هل يجوز تساوى موقف الإمام و المأموم؟]	١٦٥
الثاني [ما يعتبر به التساوى بين الإمام و المأموم]	١٦٦
الثالث [هل يجوز استدراجه المأمومين حول الكعبه؟]	١٦٨
المسألة السابعة [نيه الائتتمام بإمام معين]	١٦٩
اشاره	١٦٩
[المقام] (الأول) في وجوب نيه الائتتمام بإمام معين	١٦٩
المقام الثاني-في ما لو صلى اثنان فقال كل منهما كنت الإمام	١٧٠
المقام الثالث-في ما لو شك في ما أضمره من الإمامه أو الائتتمام	١٧٢
المسألة الثامنة [أقوال الفقهاء في القراءة خلف الإمام]	١٧٣
اشاره	١٧٣
[الأخبار في القراءة خلف الإمام]	١٧٦
فروع	١٨٩
الأول-لو كان الامام ممن لا يقتدى به	١٨٩

الثنائى [استحباب التسبيح للمأموم]	١٨٩
الثنائى [هل يستحب للمأموم الاستعاذه و دعاء الاستفتاح أم لا؟]	١٨٩
الرابع [توجيه دلالة موثق زواره على القراءة خلف الإمام]	١٩١
المسألة التاسعه [وجوب متابعه المأموم للإمام فى الأفعال]	١٩٢
اشاره	١٩٢
الأولى-صوره تقدم المأموم فى الرفع من الركوع و كذا من السجود	١٩٧
الثنائيه-صوره تقدم المأموم فى الهوى للركوع و السجود	١٩٨
الثالثه-صوره تقدم المأموم سهوا أو ظنا منه بهوى الامام	١٩٨
فروع	١٩٩
الأول-لو كان الامام ممن لا يقتدى به	١٩٩
الثنائى-لو ترك المأموم الرجوع	٢٠٠
الثنائى [هل تبطل القدوه بالتأخر عن الإمام بقدر ركن؟]	٢٠٠
الرابع-هل تبطل المتابعه و تنفسخ القدوه بالتأخر عن الامام بقدر ركن أم لا؟	٢٠٠
المسألة العاشره [توافق نظم الصلاتين]	٢٠٢
اشاره	٢٠٢
(الأول) [الاقتداء فى اليوميه بصلاه الكسوف و العيدين و بالعكس]	٢٠٣
الثنائى [اقتداء المفترض بمثله فى فروض الصلاه اليوميه]	٢٠٣
الثنائى [اقتداء المسافر بالحاضر و بالعكس]	٢٠٨
الرابع [هل يجب بقاء الإمام المسافر فى مجلسه إلى أن يتم المقيم؟]	٢٠٩
الخامس [هل يكره ائتمام الحاضر بالمسافر و بالعكس؟]	٢١٠
السادس [اقتداء المتنفل بالمفترض و بالعكس و بالمتنفل]	٢١٢
فروع	٢١٣
الأول	٢١٣
الثنائى	٢١٣
الثنائى	٢١٣
المسألة الحاديه عشره [آداب الجماعه]	٢١٣



- ٢١٣ ..... اشارة
- ٢١٥ ..... انه يستحب للمأموم الواحد إذا كان رجلاً أو صبياً الوقوف عن يمين الامام
- ٢١٥ ..... [كيفيه صلاه العراه جماعه و كذا النساء]
- ٢١٦ ..... و منها-انه يستحب اختصاص أهل الفضل بالصف الأول
- ٢١٦ ..... اشارة
- ٢١٨ ..... فرعان
- ٢١٨ ..... الأول-لو اقتدى بالإمام أصناف كالأحرار و العبيد و الرجال و النساء و الخنثى و الصبيان
- ٢٢٠ ..... الثانى [أهل الأفضل وقوف الإمام وسط الصف؟]
- ٢٢١ ..... و منها-استحباب إعاده المصلى منفرداً صلاته جماعه
- ٢٢١ ..... اشارة
- ٢٢٢ ..... الأول [أهل تستحب الإعادة جماعه لمن صلى جماعه؟]
- ٢٢٥ ..... الثانى [أهل تستحب الإعادة مع غير المفترض؟]
- ٢٢٥ ..... الثالث [أى الصلاتين هى الفرض؟]
- ٢٢٦ ..... و منها-القرب من الامام
- ٢٢٦ ..... و منها-اقامه الصفوف و اعتدالها
- ٢٢٩ ..... و منها-تقارب الصفوف بعضها من بعض
- ٢٣٠ ..... و منها-انه يستحب تسبيح المأموم إذا فرغ من قراءته قبل الإمام
- ٢٣١ ..... و منها-ان الأفضل للإمام ان يصلى بصلاه أضعف من خلفه
- ٢٣٤ ..... ان الأفضل للإمام أن لا يقوم من مقامه بعد التسليم حتى يتم من خلفه صلاته
- ٢٣٦ ..... ان الأفضل له ان يسمع من خلفه كل ما يقول من الأذكار
- ٢٤٠ ..... انه يستحب للإمام إذا أحس بداخل حال ركوعه أن يطيل بقدرى ركوعه انتظار للداخلين ثم يرفع.
- ٢٤٠ ..... أن يقول المأموم عند فراغ الامام من الفاتحه:الحمد لله رب العالمين.
- ٢٤٢ ..... قيام المأمومين إلى الصلاه عند قول المقيم «قد قامت الصلاه»
- ٢٤٣ ..... المسأله الثانيه عشره [مكروهات الجماعه]
- ٢٤٣ ..... اشارة
- ٢٤٣ ..... ان يقف المأموم وحده فى الصف

التنفل بعد قوله «قد قامت الصلاة»	٢٤٩
أن يخص نفسه بالدعاء	٢٥١
المطلب الثانى فى الامام	٢٥١
اشاره	٢٥١
المسأله الأولى [إمامه المرأة بمثلها فى الفريضة]	٢٥١
المسأله الثانيه [اشتراط الذكوره و القيام و القراءه و الإتيان]	٢٦٠
اشاره	٢٦٠
الأول [لا يؤم القاعد و الناقص القائم و الكامل]	٢٦٠
الثانى [إمامه اللاحن و التمتام و الفأء و نحوهم]	٢٦٢
الثالث [لا تؤم المرأة الرجل]	٢٦٤
المسأله الثالثه [صاحب الإمامه و المسجد و المنزل أحق بالإمامه]	٢٦٦
اشاره	٢٦٦
(أحدها)	٢٦٦
و ثانيها [إمام الأصل أحق]	٢٧٠
ثالثها-لو أذن أحد الثلاثه [لغيره]	٢٧٠
رابعها [هل يقدم الهاشمى على غيره؟]	٢٧١
المسأله الرابعه [من يؤم القوم عند التشاح؟]	٢٧٢
اشاره	٢٧٢
(الأول) [الاستدلال لتقدم الأفقه فى الإمامه]	٢٧٤
الثانى [تفسير الأقرأ]	٢٨١
الثالث [اختلاف الفقهاء فى ترتيب المرجحات]	٢٨٢
المسأله الخامسه [فى الاستنايه لو عرض للإمام عارض]	٢٨٥
اشاره	٢٨٥
(أحدها) [مواضع الاستنايه]	٢٩٠
ثانيها [هل تجب الاستنايه فى موردها؟]	٢٩٢
ثالثها [استنايه المسبوق و من لم يكن من المأمومين]	٢٩٣

٢٩٤	رابعها [انفراد بعض المأمومين بعد خروج الإمام]
٢٩٥	خامسها [لا فرق بين تقديم الإمام و المأمومين]
٢٩٥	سادسها [تقديم المسبوقين بعضهم بعد انقضاء صلاه الإمام]
٢٩٧	المسألة السادسة [مواضع كراهه الإمامه]
٢٩٧	اشاره
٢٩٧	المسبوق
٢٩٧	المجذوم و الأبرص و المحدود و الأعرجى
٢٩٧	الأغلف
٣٠٠	امامه من يكرهه المأمومون
٣٠٣	المتيمم بالمتوضئين
٣٠٥	العبد
٣٠٩	المقيد بالمطلقين و صاحب الفالج بالأصحاء
٣٠٩	امامه المسافر بالحاضر و بالعكس
٣١١	المطلب الثالث فى الأحكام
٣١١	اشاره
٣١١	[المسألة الأولى [ظهور كفر الإمام أو فسقه أو عدم طهارته بعد الصلاه]
٣١٦	المسألة الثانيه [لو خاف المأموم عند دخوله رفع الإمام رأسه]
٣٢٠	المسألة الثالثه [هل يجوز للمأموم الانفراد لغير عذر؟]
٣٢٣	المسألة الرابعه [هل تجب القراءة على المأموم إذا أدرك الإمام فى الأخيرتين؟]
٣٢٣	اشاره
٣٣٢	فروع
٣٣٢	الأول [لو لم يمهل الإمام المسبوق للقراءه]
٣٣٢	الثانى [وظيفه المسبوق فى أخيرتيه]
٣٣٣	الثالث [متابعه المسبوق للإمام فى القنوت و التشهد]
٣٣٤	الرابع [متى يتم المسبوق صلاته؟]
٣٣٤	المسألة الخامسة [أحوال المأموم فى دخوله مع الإمام]

أشاره .....	٣٣٤
أحدها-أن يدركه قبل الركوع .....	٣٣٦
الثانيه-أن يدركه حال الركوع .....	٣٣٦
الثالثه-أن يدركه بعد رفع رأسه من الركوع .....	٣٣٦
الرابعه-أن يدركه و قد سجد سجده واحده .....	٣٣٦
الخامسه-أن يدركه بعد رفع رأسه من السجده الأخيره .....	٣٣٦
[الأخبار الوارده فى المقام و هل يجب الاستئناف لو دخل مع الإمام بعد الركوع؟] .....	٣٣٧
المسأله السادسه [لو دخل الإمام و المأموم فى النافله] .....	٣٤٢
أشاره .....	٣٤٢
الأول-لو كان فى نافله فدخل الامام .....	٣٤٢
الثانى-ما لو كان فى فريضه .....	٣٤٣
الثالث-لو كان الداخل إمام الأصل .....	٣٤٦
الرابع-ما لو كان الداخل اماما مخالفا و هو فى الفريضه .....	٣٤٦
المسأله السابعه [هل يجوز الاقتداء بمن يعلم نجاسه ثوبه أو بدنه؟] .....	٣٤٧
المقصد الثالث فى صلاه الخوف .....	٣٥٠
أشاره .....	٣٥٠
[المسأله] الأولى [هل يجب القصر فى صلاه الخوف فى الحضر؟] .....	٣٥١
المسأله الثانيه [صلاه ذات الرقاع] .....	٣٥٥
أشاره .....	٣٥٥
[شروط صلاه ذات الرقاع] .....	٣٥٥
أشاره .....	٣٥٥
أحدها-كون الخصم فى غير جهه القبله .....	٣٥٥
ثانيها-أن يكون الخصم ذا قوه .....	٣٥٧
ثالثها-أن يكون فى المسلمين كثره .....	٣٥٧
رابعها-عدم احتياجهم إلى زياده على الفرقتين .....	٣٥٧
[كيفيه صلاه ذات الرقاع و الأخبار الوارده فى المقام] .....	٣٥٧

الأول-فى سبب التسميه بذات الرقاع ----- ٣٦٣

الثانى [انتظار الإمام الثانى بالقراءه أو تطويلها] ----- ٣٦٣

الثالث-هل يجب على الفرقه الأولى نيه الانفرد عند مفارقه الإمام أم لا ؟ ----- ٣٦٥

الرابع [هل يبقى اقتداء الثانى فى الركعه الثانى حكماً؟] ----- ٣٦٦

الخامس [نصيب كل من الفرقتين من صلاه المغرب فى الخوف] ----- ٣٦٨

السادس [هل تقرأ الطائفه الثانى فى ثالثه الإمام؟] ----- ٣٦٩

السابع [هل تخالف صلاه الخوف صلاه الجماعه؟] ----- ٣٧٠

الثامن-فى جملة من الفروع: ----- ٣٧١

الأول ----- ٣٧١

الثانى ----- ٣٧٢

الثالث ----- ٣٧٢

الرابع ----- ٣٧٢

الخامس ----- ٣٧٢

السادس ----- ٣٧٢

السابع ----- ٣٧٣

المسأله الثالثه [صلاه بطن النخل و عسفان] ----- ٣٧٣

المسأله الرابعه-فى صلاه شدة الخوف ----- ٣٧٦

اشاره ----- ٣٧٦

الأول ----- ٣٧٨

الثانى ----- ٣٨٠

الثالث ----- ٣٨٠

الرابع ----- ٣٨٠

الخامس ----- ٣٨٠

المسأله الخامسه [هل يفرق بين أسباب الخوف؟] ----- ٣٨١

المسأله السادسه [صلاه الموتحل و الغريق] ----- ٣٨٣

المقصد الرابع فى صلاه المسافرين ----- ٣٨٦

٣٨٦	اشاره
٣٩٠	[المطلب الأول-فى شروط هذه الصلاه
٣٩٠	اشاره
٣٩٠	الأول-اعتبار المسافه
٣٩٠	اشاره
٣٩٠	[المقام الأول [المسافه التى توجب القصر] :
٣٩٠	اشاره
٣٩٤	أولها [تعريف الفرسخ و الميل و البريد]
٣٩٧	ثانيها [ما تعلم به المسافه الموجهه للقصر]
٣٩٩	ثالثها [لو اختلف السير و التقدير]
٣٩٩	رابعها [مبدأ التقدير]
٤٠٠	خامسها [لو قصد مسافه فى زمان يخرج عن اسم المسافر]
٤٠١	سادسها [اعتبار المسافه فى سفر البحر]
٤٠١	سابعها [وجوب القصر عند ثبوت المسافه]
٤٠٣	ثامنها [لو كان للبلد طريقان أحدهما المسافه]
٤٠٤	تاسعها [لو تردد يوما فى ثلاثه فراسخ]
٤٠٥	عاشرها-لو تعارضت البينتان فى المسافه
٤٠٧	المقام الثانى [الأقوال فى ما إذا كانت المسافه أربعة فصاعدا دون الثمانيه]
٤٠٧	اشاره
٤١١	[الموضع الأول-فى نقل أخبار المسأله كملا [و ذكر الأقوال]
٤٢٢	الموضع الثانى-فى بيان ما هو المختار من الأقوال المتقدمه
٤٢٥	الثانى [قصد المسافه]
٤٢٥	اشاره
٤٢٧	[هل يضم الأقل من المسافه من باقى الذهاب إلى الإياب؟]
٤٣٠	الثالث [استمرار قصد المسافه]
٤٣٠	اشاره

فروع	٤٣١
الأول [هل يعيد المسافر ما صلاه قصرا إذا رجع عن نيته أو تردد؟]	٤٣١
الثاني [المتردد بعد بلوغ المسافه]	٤٣٣
الثالث [من علق سفره على وجدان الرفقه]	٤٣٤
الرابع [انتظار الرفقه لا يوجب العدول]	٤٣٥
الخامس [هل يقصر المكروه على سير المسافه؟]	٤٣٦
الرابع [عدم انقطاع السفر بأحد القواطع]	٤٣٧
اشاره	٤٣٧
[المقام] الأول-في نيه الإقامة عشرا و انقطاع السفر بها	٤٣٨
اشاره	٤٣٨
الأول [هل يشترط التوالى فى عشره الإقامة؟]	٤٤٠
الثاني [هل يكفى التلقيق فى عشره الإقامة؟]	٤٤٤
الثالث [القول بكفايه الخمسه فى الإقامة و توجيه الروايه الداله عليه]	٤٤٦
الرابع [اما هو المعتبر فى ترخص المقيم دخولا و خروجا]	٤٥٠
الخامس [الناوى للإقامه فى أماكن متعدده]	٤٥٣
السادس [رجوع المقيم بعد إنشاء السفر]	٤٥٤
المقام الثانى-فى الملك أو المنزل الذى ينقطع به السفر	٤٥٦
اشاره	٤٥٦
[الأخبار الوارده فى المقام]	٤٥٧
[مورد اعتبار الاستيطان سته أشهر فى قاطعيه السفر]	٤٦٤
اشاره	٤٦٤
تنبيه [فى ذكر بعض الفروع]	٤٧٠
اشاره	٤٧٠
[هل تكفى إقامه الأشهر الستة دفعه أو لا بد منها كل سنه؟]	٤٧٠
انه لا يشترط فى الستة الأشهر التوالى	٤٧١
انه يشترط أن تكون الصلاه فى الستة المذكوره بنيه الإقامة	٤٧٢

- ٤٧٢ ..... اشتراط الملك فى المنزل و غيره
- ٤٧٢ ..... كون الاستيطان بعد تحقق الملك
- ٤٧٤ ..... دوام الملك
- ٤٧٤ ..... انه لا يشترط السكنى فى الملك
- ٤٧٥ ..... [هل يترتب حكم الملك على الوطن المتخذ؟]
- ٤٨٠ ..... المقام الثالث-فى مضى ثلاثين يوما مترددا
- ٤٨١ ..... الخامس [أن يكون السفر سائغا]
- ٤٨١ ..... اشاره
- ٤٨٨ ..... [حكم السفر لصيد التجاره]
- ٤٩٢ ..... السادس [أن لا يكون السفر عمله]
- ٤٩٢ ..... اشاره
- ٤٩٨ ..... الأول [ما يناط به الإتمام فى من يكون السفر عملا له]
- ٤٩٩ ..... الثانى [الضابط فى كثره السفر التى يجب بها الإتمام]
- ٥٠٣ ..... الثالث [من أقام فى بلده خمسه أيام بين سفرتيه]
- ٥٠٤ ..... الرابع [كلام لبعض الأعيان ينتصر به المشهور و نقده]
- ٥٠٨ ..... السابع [خفاء الجدران]
- ٥٠٨ ..... اشاره
- ٥١٣ ..... تنبيهات
- ٥١٣ ..... الأول [تحقيق حد الترخص من جهة البيوت]
- ٥١٥ ..... الثانى [هل يفرق بين البلدان الصغار و الكبار فى حد الترخص]
- ٥١٦ ..... الثالث [حد الترخص فى الإياب]
- ٥٢٠ ..... المطلب الثانى فى الأحكام
- ٥٢٠ ..... اشاره
- ٥٢٠ ..... [المسأله] الأولى [العدول عن نيه الإقامة]
- ٥٢٠ ..... اشاره
- ٥٢٢ ..... الأول [هل يرجع إلى التقصير بمجرد العدول أو يتوقف على قصد المسافه؟]



الثنائى [هل يتم ناوى الإقامه بعد العدول لو صلى الصبح أو المغرب؟]	٥٢٣
الثالث [هل يتم ناوى الإقامه بعد العدول لو صام الصوم الواجب؟]	٥٢٤
الرابع [ما ينام به وجوب الإتمام بعد العدول عن نيه الإقامه؟]	٥٢٧
اشاره	٥٢٧
أحدها-الصلاه	٥٢٧
ثانيها-كون الصلاه فريضه	٥٢٧
ثالثها-كون الصلاه تماما	٥٢٨
الخامس [هل يعتبر فى البقاء على التمام الإتمام بعد نيه الإقامه؟]	٥٣٠
المسأله الثانيه [من أتم فى مورد القصر]	٥٣٢
اشاره	٥٣٢
الأول-أن يتم عالما عامدا	٥٣٢
المقام الثانى-أن يتم جاهلا	٥٣٥
المقام الثالث-أن يتم ناسيا	٥٣٨
المقام الرابع-لو قصر من فرضه التمام	٥٤٢
المسأله الثالثه [حكم صلاه المسافر فى المواضع الأربعه]	٥٤٤
اشاره	٥٤٤
[الأخبار الوارده فى المقام]	٥٤٤
تنبيهات	٥٤٧
الأول-فى تحقيق المكان الذى يستحب فيه الإتمام	٥٤٧
اشاره	٥٤٧
الأول-فى الحرمين الشريفين	٥٤٧
ثانيها-فى الكوفه	٥٧١
ثالثها-فى الحائر المقدس	٥٧٤
التنبيه الثانى [ما نقل من وجوب الإتمام فى المواضع الأربعه]	٥٧٧
الثالث [التخيير فى المواضع الأربعه لا يجرى فى الصوم]	٥٧٨
الرابع [حكم النافله الساقطه فى السفر فى الأماكن الأربعه]	٥٧٩

الخماس [نيه القصر و الإتمام فى الصلاه فى الأماكن الأربعة]	٥٨١
السادس	٥٨٣
السابع [حكم فوائت الأمكنه الأربعة]	٥٨٣
الثامن [هل يتم فيها من عليه فائته؟]	٥٨٣
التاسع-لو ضاق الوقت إلا عن أربع ركعات	٥٨٥
المسألة الرابعه [لو دخل الوقت فى الحضر ثم سافر قبل الصلاه]	٥٨٥
المسألة الخامسه [لو وصل البلد قبل الصلاه بعد دخول الوقت فى السفر]	٥٩٥
المسألة السادسه-لو نوى الإقامة فى موضع و صلى تماما ثم خرج الى ما دون المسافه	٥٩٨
اشاره	٥٩٨
الأولى-أن يعزم على المفارقه و عدم العود الى موضع الإقامة	٥٩٩
الثانيه-أن يعزم على العود الى موضع إقامته و الإقامة عشره مستأنفه	٦٠٠
الثالثه-أن يعزم على العود بدون إقامة عشره	٦٠٠
الرابعه-أن يعزم على العود و يتردد فى إقامة العشره و عدمها	٦٠٢
الخامسه-الصوره بحالها و ان يكون ذاهلا عن الإقامة و عدمها	٦٠٣
فائده [جبر المقصورات بالتسبيحات الأربع]	٦٠٣
تعريف مركز	٦٠٥

## الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة المجلد ١١

### اشاره

سرشناسه : بحرانی، یوسف بن احمد، ق ١١٨٦ - ١١٠٧

عنوان و نام پدیدآور : الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة / تالیف یوسف البحرانی

مشخصات نشر : قم.

وضعیت فهرست نویسی : فهرست نویسی قبلی

یادداشت : فهرست نویسی براساس جلد هجدهم

یادداشت : کتابنامه

شماره کتابشناسی ملی : ٥٥٦٠٩

ص: ١

### [تتمه كتاب الصلاة]

### اشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### الباب الرابع في اللواحق

### اشاره

و الكلام يقع في هذا الباب في مقاصد:

### [المقصد الأول - في القضاء]

### اشاره

و هو إما أن يكون عن الإنسان نفسه أو عن غيره من الأموات، فهنا مطلبان

### [المطلب الأول] - في قضاء الإنسان عن نفسه ما فاته

و فيه مسائل:

### [المسألة الأولى] موارد وجوب القضاء و عدمه

#### إشاره

-الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى عدم قضاء ما فات بصغر أو جنون أو حيض أو نفاس أو كفر أصلى.  
و يدل على الأولين مضافا الى الإجماع حديث رفع القلم عن الصبى و المجنون (١) كما ذكره بعض الأصحاب. إلا ان فيه ان غايه ما يدل عليه سقوط الأداء، و يمكن إتمام الاستدلال به بأنه لما دل على سقوط الأداء-و من الظاهر عدم ترتب القضاء على مجرد فوات الأداء بل لا بد له من أمر جديد على الأشهر الأظهر- فلا قضاء حينئذ لعدم الدليل عليه. و قيد شيخنا الشهيد الثانى فى الروض الثانى بما إذا لم يكن سبب الجنون من فعله و إلا وجب عليه القضاء كالسكران. انتهى. و على الثالث

ص: ٢

و الرابع ما تقدم فى كتاب الطهارة.

و على الخامس مضافا الى الإجماع المذكور قوله سبحانه «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا .

الآية» (١) والخبر و هو

قوله صلى الله عليه و آله (٢)

«الإسلام يجب-أو يهدم-ما قبله».

و تقييد الكفر بالأصلى كما ذكرنا وقع فى عبائر أصحابنا أيضا للاحتراز عن العارض كالمرتد و سيأتى حكمه ان شاء الله تعالى فى المقام.

### **[هل يقضى المغمى عليه إذا استوعب إغماؤه؟]**

إنما الخلاف فى المغمى عليه إذا استوعب الإغماء جميع وقت الصلاه فقد اختلفت فيه كلمه الأصحاب الظاهر اختلاف الأخبار فى هذا الباب، فالمشهور انه لا يجب القضاء عليه، و عن بعض الأصحاب انه يقضى آخر أيام إفاقته إن أفاق نهارا أو آخر ليلته إن أفاق ليلا، و قال الصدوق فى المقنع (٣): اعلم ان المغمى عليه يقضى جميع ما فاتته من الصلوات، و روى ليس على المغمى عليه ان يقضى إلا صلاه اليوم الذى أفاق فيه و الليله التى أفاق فيها، و روى انه يقضى صلاه ثلاثه أيام، و روى انه يقضى الصلاه التى أفاق فى وقتها. و هو كما ترى ظاهر فى اختياره قضاء جميع ما فاتته. و العجب منه (قدس سره) انه بعد أن اختار وجوب القضاء عليه لجميع ما فاتته أسند الأقوال الباقية إلى الروايه و لم يتعرض الى سقوط القضاء بالكلية مع انه المشهور و هو الذى تضافرت به الأخبار كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى.

و الأظهر هو القول المشهور، و يدل عليه من الأخبار

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن أيوب بن نوح (٤) قال:

«كتب الى ابي الحسن الثالث عليه السلام اسأله عن المغمى عليه يوما أو أكثر هل يقضى ما فاتته من الصلاه أم لا؟ فكتب لا يقضى الصوم و لا يقضى الصلاه».

و عن الحلبي فى الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (٥) قال:

«سألته عن المريض

ص: ٣

٢-٢) الخصائص الكبرى ج ١ ص ٢٤٩ و صحيح مسلم باب الايمان.

٣-٣) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.

٤-٤) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.

٥-٥) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.

هل يقضى الصلاه إذا أغمى عليه؟ قال لا إلا الصلاه التى أفاق فيها».

و عن حفص فى الصحيح عن ابى عبد الله عليه السلام (1) قال:

«يقضى الصلاه التى أفاق فيها».

و عن على بن مهزيار فى الصحيح (2) قال:

«سألته عن المغمى عليه يوما أو أكثر هل يقضى ما فاتته من الصلاه أم لا؟ فكتب لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاه».

و رواه فى الفقيه فى الصحيح عن على بن مهزيار ايضا (3) و زاد فيه

«و كل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر».

و عن ابى بصير فى الموثق أو الصحيح أو الضعيف - بالنظر الى الخلاف فى أبى بصير - عن أحدهما (عليهما السلام) (4) قال:

«سألته عن المريض يغمى عليه ثم يفيق كيف يقضى صلاته؟ قال يقضى الصلاه التى أدرك وقتها».

و عن أبى أيوب عن ابى عبد الله عليه السلام (5) قال:

«سألته عن رجل أغمى عليه أياما لم يصل ثم أفاق أ يصلى ما فاتته؟ قال لا شىء عليه».

و عن معمر بن عمر فى الحسن اليه و هو مجهول (6) قال:

«سألت أبا جعفر عليه السلام عن المريض يقضى الصلاه إذا أغمى عليه؟ قال لا».

و فى الصحيح الى على بن محمد بن سليمان و هو مجهول (7) قال:

«كتبت الى الفقيه ابى الحسن العسكرى عليه السلام اسأله عن المغمى عليه يوما أو أكثر هل يقضى ما فاتته من الصلاه أم لا؟ فكتب لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاه».

و ما رواه الكلينى و الشيخ فى الصحيح أو الحسن عن حفص بن البختري عن ابى عبد الله عليه السلام (8) قال:

«سمعتة يقول فى المغمى عليه قال ما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر».

و ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام (9)

«فى الرجل يغمى عليه الأيام؟ قال لا يعيد شيئا من صلاته».

- 
- ١-١) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.
  - ٢-٢) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.
  - ٣-٣) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.
  - ٤-٤) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.
  - ٥-٥) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.
  - ٦-٦) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.
  - ٧-٧) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.
  - ٨-٨) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.
  - ٩-٩) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.



و عن عبد الله بن سنان فى الصحيح أو الحسن عن أبى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«كل ما غلب الله عليه فليس على صاحبه شيء».

و عن العلاء بن الفضيل (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغمى عليه يوما الى الليل ثم يفيق قال ان أفاق قبل غروب الشمس فعليه قضاء يومه هذا، فإن أغمى عليه أياما ذوات عدد فليس عليه ان يقضى إلا آخر أيامه إن أفاق قبل غروب الشمس و إلا فليس عليه قضاء».

و عن أبى بصير فى الموثق أو الصحيح أو الضعيف - كما تقدم - عن أبى عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«سألت عن الرجل يغمى عليه نهارا ثم يفيق قبل غروب الشمس؟ قال يصلى الظهر و العصر، و من الليل إذا أفاق قبل الصبح قضى صلاه الليل».

و عن عبد الله بن محمد الحجال فى الصحيح (٤) قال

«كتبت اليه جعلت فداك روى عن أبى عبد الله عليه السلام فى المريض يغمى عليه أياما فقال بعضهم يقضى صلاه يومه الذى أفاق فيه، و قال بعضهم يقضى صلاه ثلاثه أيام و يدع ما سوى ذلك، و قال بعضهم انه لا قضاء عليه؟ فكتب يقضى صلاه اليوم الذى يفيق فيه».

و روى الصدوق

«قدس سره» فى كتاب العيون و العلل فى الصحيح عن الفضل ابن شاذان عن الرضا عليه السلام (٥) فى حديث قال: «و كذلك كل ما غلب الله عليه مثل المغمى عليه يغمى عليه فى يوم و ليلة فلا- يجب عليه قضاء الصلوات كما قال الصادق عليه السلام كل ما غلب الله على العبد فهو أعذر له».

و روى فى كتاب قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام (٦) قال:

«سألت عن المريض يغمى عليه أياما ثم يفيق ما عليه من قضاء ما ترك من الصلاه؟ قال يقضى صلاه ذلك اليوم».

ص: ٥

---

١- ١) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.

٣- ٣) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.

٤- ٤) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.

٥-٥) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.

٦-٦) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات. وفيه وفي قرب الاسناد ص ٩٧ «يقضى صلاه اليوم الذى أفاق فيه».

و قال الرضا عليه السلام فى كتاب الفقه الرضوى (١)

«قال العالم عليه السلام ليس على المريض ان يقضى الصلاه إذا أغمى عليه إلا الصلاه التى أفاق فى وقتها».

و روى الصدوق فى كتاب الخصال بسنده عن موسى بن بكر (٢) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام الرجل يغمى عليه اليوم و اليومين و الثلاثة و الأربعة و أكثر من ذلك كم يقضى من صلاته؟ فقال ألا أخبرك بما يجمع لك هذا و أشباهه: كل ما غلب الله عز و جل عليه من أمر فالله أعذر لعبده».

و زاد فيه غيره (٣)

«ان أبا عبد الله عليه السلام قال و هذا من الأبواب التى يفتح كل باب منها الف باب».

و روى فى بصائر الدرجات عن احمد بن محمد مثله (٤).

هذا ما وقفت عليه من الأخبار الداله على القول المشهور و هى كما ترى مع كثرتها فيه واضحه الظهور.

و أما روايات المسأله الباقية فمنها

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن حفص عن ابى عبد الله عليه السلام (٥) قال:

«سألته عن المغمى عليه يوما الى الليل قال يقضى صلاه يوم».

و عن سماعه فى الموثق (٦) قال:

«سألته عن المريض يغمى عليه قال:

إذا جاز عليه ثلاثه أيام فليس عليه قضاء و ان أغمى عليه ثلاثه أيام فعليه قضاء الصلاه فيهن».

ص: ٦

---

١- ١) البحار ج ١٨ الصلاه ص ٦٧٧.

٢- ٢) الوسائل الباب ٨ من قضاء الصلوات.

٣- ٣) الوسائل الباب ٨ من قضاء الصلوات.

٤- ٤) البحار ج ١٨ الصلاه ص ٦٧٧.

٥- ٥) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات. و ليس فى الوسائل و لا فى التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ فى هذا الحديث «يوما الى الليل» و انما هو فى الوافى باب صلاه المغمى عليه، فقد نقله من التهذيب بطريقتين و فيه هذا القول، و الموجود فى التهذيب و الوسائل انما

هو أحد الطريقتين و لم نقف على الطريق الآخر.و لا يخفى ان الشيخ فى التهذيب ج ١ ص ٤٢١ يروى من طريق حفص الحديث رقم (٥) إلا انه لا يشتمل على السؤال و مورد الكلام انما هو حديث حفص المشتمل على السؤال.

٦-٦) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.

و عن حفص بن البختري في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال:

«المغمی علیه یقضى صلاه ثلاثه أيام».

و عن حفص في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«يقضى المغمی علیه ما فاته».

و عن حفص في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«يقضى صلاه يوم».

و عن ابي بصير (٤) قال:

«قلت لأبي جعفر علیه السلام رجل أغمی علیه شهرا أ یقضى شیئا من صلاته؟ قال یقضى منها ثلاثه أيام».

و عن ابي كههمس (٥) قال:

«سمعت أبا عبد الله علیه السلام و سئل عن المغمی علیه أ یقضى ما ترك من الصلاه؟ فقال أما انا و ولدی و أهلی فنفعل ذلك».

و فی الحسن أو الصحيح عن إبراهيم بن هاشم عن غير واحد عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام (٦)

«انه سألہ عن المغمی علیه شهرا أو أربعين ليله قال فقال ان شئت أخبرتك بما آمر به نفسی و ولدی ان تقضى كل ما فاتك».

و فی الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (٧) قال:

«كل شيء تركته من صلاتك لمرض أغمی عليك فيه فاقضه إذا أفقت».

و فی الحسن عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٨) قال:

«سألته عن الرجل یغمی علیه ثم یفیک قال یقضى ما فاته یؤذن فی الأولى و یقیم فی البقیه».

و فی الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام (٩)

«فی المغمی علیه قال یقضى كل ما فاته».

و عن رفاعه في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (١٠) قال:

«سألته عن المغمی علیه شهرا ما یقضى من الصلاه؟ قال یقضیها كلها، ان أمر الصلاه شدید».

و روى في الذكرى عن إسماعيل بن جابر (١١) قال:

«سقطت عن بعيرى

ص: ٧

- 
- ١-١) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.
  - ٢-٢) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.
  - ٣-٣) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.
  - ٤-٤) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.
  - ٥-٥) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.
  - ٦-٦) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.
  - ٧-٧) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.
  - ٨-٨) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.
  - ٩-٩) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.
  - ١٠-١٠) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.
  - ١١-١١) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات.

فانقلبت على أم رأسى فمكثت سبع عشرة ليلة مغمى على فسألته عن ذلك فقال اقض مع كل صلاة صلاة». و نقل فى الذكرى (١) عن ابن إدريس انه قال: «و روى انه يقضى صلاة شهر» أقول: و هذه الرواية لم تصل إلينا.

و كيف كان فالظاهر- كما ذكره الشيخ و قبله الصدوق فى الفقيه و هو المشهور -هو حمل هذه الأخبار على الاستحباب كما يشير اليه خبر أبى كهمس و روايه منصور بن حازم الأولى و ان تفاوتت مراتبه بالجميع أو الشهر أو الثلاثة أو اليوم الواحد فهى مترتبة فى الفضل و الاستحباب.

قال فى الفقيه (٢) و اما الأخبار التى رويت فى المغمى عليه- انه يقضى جميع ما فاته و ما روى انه يقضى صلاة شهر و ما روى انه يقضى صلاة ثلاثة أيام- فهى صحيحة و لكنها على الاستحباب لا على الإيجاب و الأصل انه لا قضاء عليه. انتهى.

و العجب ان هذا كلامه فى الفقيه مع انه كما تقدم من عبارته المقنع اختار وجوب قضاء جميع ما فاته، و هذا من نواذر الاتفاق له فى اختلاف الفتوى فى مسأله واحده و ان كان ذلك كثيرا فى كلام المجتهدين من أصحابنا (رضوان الله عليهم)

## تنبيهات

### الأول [حكم المسلم المحكوم بكفره و المخالف إذا استبصر]

قد صرح غير واحد من أصحابنا (رضوان الله عليهم) بأنه لا يلحق بالكافر الأصلي من حكم بكفره من منتحلي الإسلام و لا غيرهم من المخالفين، فان الحكم فى هؤلاء جميعا هو انهم بعد الاستبصار و الرجوع الى الدين الحق يجب عليهم قضاء ما فاتهم لو أدخلوا بشىء من واجباته اما ما كان صحيحا فى مذهبهم فلا اعاده عليهم فيه.

اما الأول فلعوم الأدله الداله على وجوب قضاء الفائت (٣) الشامل لمحل البحث، و خروج الكافر الأصلي بدليل مختص به فيبقى ما عداه داخلا تحت العموم.

ص: ٨

---

١- ١) ص ١٣٥ و فى البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٧٦.

٢- ٢) ج ١ ص ٢٣٧.

٣- ٣) الوسائل الباب ١ من قضاء الصلوات.

و اما الثانى فـللأخبار المستفيضه الداله على ذلك، و منها ما رواه ثقه الإسلام و الشيخ عنه

فى الصحيح أو الحسن عن زراره و بكير و الفضيل و محمد بن مسلم و بريد العجلي عن أبى جعفر و أبى عبد الله (عليهما السلام) [\(١\)](#)

«انهما قالا فى الرجل يكون فى بعض هذه الأهواء: الحروريه و المرجئه و العثمانيه و القدرية ثم يتوب و يعرف هذا الأمر و يحسن رأيه أ يعيد كل صلاه صلاها أو صوم أو زكاه أو حج أو ليس عليه إعادته شىء من ذلك؟ قال ليس عليه إعادته شىء من ذلك غير الزكاه لا بد أن يؤديها لأنه وضع الزكاه فى غير موضعها و انما موضعها أهل الولاية».

و منها-

ما رواه الكلينى فى الصحيح أو الحسن عن ابن أذينة [\(٢\)](#) قال:

«كتب الى أبو عبد الله عليه السلام ان كل عمل عمله الناصب فى حال ضلاله أو حال نصبه ثم من الله عليه و عرفه هذا الأمر فإنه يؤجر عليه و يكتب له إلا الزكاه فإنه يعيدها لانه وضعها فى غير موضعها و انما موضعها أهل الولاية، و أما الصلاه و الصوم فليس عليه قضاؤهما».

و منها-

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن بريد بن معاويه العجلي عن أبى عبد الله عليه السلام [\(٣\)](#) فى حديث قال فيه

«و كل عمل عمله و هو فى حال نصبه و ضلالته ثم من الله عليه و عرفه الولاية فإنه يؤجر عليه إلا الزكاه. الى ان قال: و أما الصلاه و الحج و الصيام فليس عليه قضاء».

و منها-

ما رواه الكشى بسنده عن عمار الساباطى [\(٤\)](#) قال:

«قال سليمان بن خالد لأبى عبد الله عليه السلام و انا جالس انى منذ عرفت هذا الأمر أصلى فى كل يوم صلاتين اقضى ما فاتنى قبل معرفتى قال لا تفعل فان الحال التى كنت عليها أعظم من ترك ما تركت من الصلاه».

أقول: ظاهر هذا الخبر عدم وجوب قضاء ما تركه حال ضلاله، و هو

ص: ٩

---

١- (١) الوسائل الباب ٣ من المستحقين للزكاه.

٢- (٢) الوسائل الباب ٣ من المستحقين للزكاه.



٣-٣) الوسائل الباب ٣ من المستحقين للزكاة.

٤-٤) الوسائل الباب ٣١ من مقدمه العبادات.

خلاف ما صرح به الأصحاب من وجوب قضاء ما تركه كما عرفت.

و شيخنا الشهيد في الذكرى قد نقل هذا الخبر من كتاب رحمه عن عمار كما ذكرناه ثم قال: وهذا الحديث مع ندوره و ضعف سنده لا- ينهض مخصصا للعموم مع قبوله التأويل بأن يكون سليمان يقضى صلاته التي صلاها و سماها فائته بحسب معتقده الآن، لأنه اعتقد انه بحكم من لم يصل لمخالفتها في بعض الأمور، فيكون معنى قول الامام عليه السلام «من ترك.» ما تركت من شرائطها و أفعالها، و حينئذ لا دلالة فيه على عدم قضاء الفائته حقيقه في الحال الاولى. انتهى.

و استشكل العلامة في التذكرة سقوط القضاء عن من صلى منهم أو صام لاختلال الشرائط و الأركان. و الظاهر بعده لدلالة الأخبار الصحيحة كما ترى على خلافه، و الاستفادة من هذه الأخبار ترتب الثواب على تلك الأعمال بعد الدخول في الإيمان و ان كانت باطله واقعا تفضلا منه سبحانه لرجوعه الى المذهب الحق، و بطلانها سابقا لا ينافي ترتب الثواب عليها أخيرا لأن الثواب هنا انما هو تفضلي لا استحقاقى لتبعيته للصحة و الحال انها غير صحيحة كما عرفت.

قيل: و صحيحه الفضلاء المتقدمه تدل على عدم الفرق في الحكم المذكور بين من يحكم بإسلامه من فرق المخالفين و من يحكم بكفره من أهل القبلة، لأن من جملة من ذكر فيها صريحا الحروريه و هم كفار لأنهم خوارج.

أقول: هذا الخبر و أمثاله إنما خرج بناء على كفر المخالفين و انه لا فرق بينهم و بين الخوارج كما هو مذهب متقدمي الأصحاب و به استفاضت الأخبار كما قدمناه ذكره في كتاب الطهارة، و الحكم بإسلام المخالفين انما وقع في كلام جملة من المتأخرين غفله عن التعمق في الأخبار و النظر فيها بعين الفكر و الاعتبار، و سيأتي مزيد تحقيق للمسألة ان شاء الله تعالى في كتاب الحج.

## الثاني [لو حصل الإغماء بفعل المكلف]

قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لو حصل الإغماء بفعل المكلف كشرب المسكر و شرب المرقد وجب القضاء، أسنده في الذكرى الى

الأصحاب، واستدل عليه بأنه مسبب عن فعله. قال في المدارك: والاعتماد في ذلك على النصوص المتضمنة لوجوب قضاء الفوائت (١) المتناولة بعمومها لهذه الصورة.

وقال الفاضل الخراساني في الذخيرة: واعلم ان ظاهر الأدلة عدم الفرق بين أن يكون الإغماء من غير فعله أم لا، وذكر الشهيد انه لو أغمى عليه بفعله وجب عليه القضاء وأسندته إلى الأصحاب والحجة عليه غير واضحة. انتهى. وظاهره المخالفه في الحكم المذكور وستعرف ما فيه ان شاء الله تعالى.

قالوا: ولو أكل غذاء لم يعلم بكونه مقتضيا للإغماء فاتفق انه آلى إلى الإغماء لم يجب عليه قضاء ما يفوته من الصلاة في حال الإغماء.

قال في المدارك: والوجه فيه إطلاق النصوص المتضمنة لسقوط القضاء عن المغمى عليه (٢) ثم قال: ولو علم بكون الغذاء موجبا للإغماء قيل وجب القضاء كتناول المسكر، ولو شربت المرأة دواء للحيض أو لسقوط الولد فتصير نفساء لم يجب عليها القضاء للعموم وبه قطع الشهيدان، وفرقا بين ذلك وبين تناول الغذاء المقتضى للإغماء بأن سقوط القضاء عنهما عزيمه لا رخصه وتخفيف بخلاف المغمى عليه. وفي هذا الفرق نظر. انتهى.

أقول وبالله سبحانه الثقة: لا ريب انه في جميع هذه الفروض المذكوره قد تعارض فيها إطلاق الأخبار الداله على سقوط القضاء عن المغمى عليه بناء على الأشهر الأظهر وإطلاق الأخبار الداله على وجوب القضاء على من فاتته صلاه فتقييد أحد الإطلاقين بالآخر يحتاج الى مرجح، إلا ان الظاهر من اخبار الإغماء - بالنظر الى ما دل عليه جملة منها من أن سقوط القضاء عن المغمى عليه انما هو من حيث ابتلاء الله سبحانه له بذلك المرض فهو سبحانه أعذر لعبده،

كما في صحيحه حفص بن البختری (٣) من قوله

«ما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر».

وفي حسنه عبد الله

ص: ١١

---

١- ١) الوسائل الباب ١ من قضاء الصلوات.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات.

٣- ٣) ص ٤ و ٥ و ٦ و الراوى في الثانيه «ابن سنان».

ابن المغيرة «كل ما غلب الله عليه فليس على صاحبه شيء». و نحوه في صحيحه على بن مهزيار بروايه الفقيه و روايه موسى بن بكر الصريجه في أن هذا أحد القواعد الكلية و الأبواب التي يفتح منها الف باب-هو أنها أخص من اخبار القضاء، و حينئذ فيجب تقييد إطلاق أخبار القضاء بها في هذا المقام في جميع ما ذكره من الأفراد التي تعارض فيها الإطلاقان المذكوران، فإن الجميع ظاهر كما ترى في أن سقوط القضاء عن المغمى عليه إنما هو من حيث كون الإغماء من قبله سبحانه و فعله بعبد، و حينئذ فالحاق الإغماء الحاصل من قبل المكلف به و ان كان عن جهل ليس بجيد بل حكمه حكم ما لو تعدد ذلك من وجوب القضاء.

و من هذا التعليل الذي قد عرفت انه من القواعد الكلية و الضوابط الإلهية يفهم ايضا وجوب القضاء على الحائض و النفساء إذا كان عروض ذلك من قبلهما بشرب الدواء و ان كان ظاهر الأصحاب خلافه عملاً بإطلاق أخبار الحيض كما ذكره السيد المذكور.

هذا، مع أنهم صرحوا في غير مقام بأن الأحكام المودعه في الأخبار إنما تنصرف و تحمل على الأفراد الشائعه المتكرره فإنها هي التي يتبادر إليها الإطلاق دون الفروض النادره الوقوع. و بذلك يظهر لك ما في كلام الفاضل الخراساني المتقدم في المسألة الأولى و كلام السيد في الثانيه جريا على كلام الأصحاب في الباب.

و استثنى جماعه من متأخري الأصحاب من الموجب للقضاء السكر الذي يكون الشارب غير عالم به أو أكره عليه أو اضطر إليه لحاجه. و فيه ما عرفت من ان مدار الحكم في سقوط القضاء عن المغمى عليه هو كون الإغماء من قبله سبحانه، فكل ما كان كذلك فإنه لا قضاء و ما لم يكن كذلك فالواجب القضاء عملاً بإطلاق أخبار وجوب القضاء لعدم المخصص لها، مؤيداً ذلك بما ذكرناه من عدم انصراف إطلاق الحكم بسقوط القضاء عن المغمى عليه الى هذه الأفراد النادره الوقوع. و الله العالم.

### الثالث [لو كان النوم على خلاف العاده]

قال في الذكرى-بعد أن ذكر ان مما يوجب القضاء النوم المستوعب

و شرب المرقد- ما لفظه: و لو كان النوم على خلاف العاده فالظاهر التحاقه بالإغماء و قد نبه عليه في المبسوط. انتهى.

أقول: لا- يخفى ان الأخبار الواردة بوجوب قضاء النائم لما نام عنه شامله بإطلاقها لهذا الفرد المذكور فلا أعرف لاستثنائه دليلا معتمدا.

و من الأخبار المشار إليها

ما رواه الشيخ في الصحيح عن زراره عن ابى جعفر عليه السلام (١) قال:

«سألته عن رجل صلى ركعتين بغير طهور أو نسي صلاه لم يصلها أو نام عنها؟ قال يقضيها إذا ذكرها في أى ساعه ذكرها من ليل أو نهار».

و في الصحيح عن عبد الله بن مسكان رفعه الى ابى عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«من نام قبل ان يصلى العتمه فلم يستيقظ حتى يمضى نصف الليل فليقض صلاته و ليستغفر الله». الى غير ذلك من الأخبار.

و يدل على ذلك إطلاق الأخبار الداله على ان من فاتته فريضه بنوم أو غيره فإنه يجب عليه قضاؤها و هى كثيره:

و منها-

صحيحه حماد بن عثمان (٣)

«انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل فاتته شىء من الصلوات فذكر عند طلوع الشمس أو عند غروبها؟ قال فليصل حين يذكر».

و صحيحه معاوية بن عمار (٤) قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول خمس صلوات لا تترك على حال. الى ان قال فى تعداد الخمس المذكوره: و إذا نسيت فصل إذا ذكرت».

و صحيحه زراره أو حسنته الطويله الواردة فى ترتب الفوائت (٥) و غيرها من الأخبار الكثيره.

ص: ١٣

---

١- ١) الوسائل الباب ١ و ٢ من قضاء الصلوات و اللفظ «سئل» و ليس فيه «ركعتين».

٢- ٢) الوسائل الباب ١٧ و ٢٩ من مواقيت الصلاه.

٣- ٣) الوسائل الباب ٣٩ من مواقيت الصلاه.

٤-٤) الوسائل الباب ٣٩ من مواقيت الصلاة.

٥-٥) الوسائل الباب ٦٣ من مواقيت الصلاة.

و من هنا صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بوجوب قضاء كل ما فاتهم عمدا أو سهوا بنوم أو سكر أو شرب مرقد أو رده عن الإسلام إلا ما استثنى مما تقدم ذكره. والله العالم.

## المسألة الثانية [حكم تارك الصلاة و هل هو مرتد لو تركه مستحلا]

### إشاره

-لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في أن من ترك الصلاة مستحلا تركها فان كان ممن ولد على فطره الإسلام فإنه يقتل من غير استتابه. لأنه مرتد لإنكاره ما علم ثبوته من الدين ضروره، و من حكم المرتد الفطرى القتل و ان تاب، إلا ان الاخبار- كما تقدم جملته منها في مقدمه الاولى من مقدمات هذا الكتاب- دلت على الكفر مطلقا من غير قيد الاستحلال، و قد مر تحقيق الكلام في ذلك في الموضع المشار اليه (1) و بينا انه لا مانع من حمل الكفر فيها على المعنى الحقيقى.

قالوا: و في حكم استحلال الصلاة استحلال شرط مجمع عليه كالطهاره أو جزء كالركوع دون المختلف فيه كتعين الفاتحه و وجوب الطمأنينه، و كأنهم بنوا ذلك على الفرق بين ضرورى الدين و ضرورى المذهب و إلا فتعين الفاتحه و وجوب الطمأنينه لا خلاف فيه عندنا و انما الخلاف فيهما بين العامه و الخاصه. و الفرق المذكور لا يخلو عندى من اشكال لعدم ظهور الدليل عليه.

و كيف كان فهذا الحكم مختص بالرجل دون المرأة فإنها لا تقتل بل تستتاب فإن أبت فإنها تحبس و تضرب أوقات الصلاة حتى تتوب أو تموت.

و ان كان التارك مستحلا مليا بان كان كافرا ثم أسلم استتيب أولا فإن امتنع قتل.

و ان لم يكن مستحلا عزز فان عاد عزز فان عاد ثلثه قتل على قول و قيل انما يقتل في الرابعه، و الخلاف هنا مبنى على الخلاف في أصحاب الكبائر هل يقتلون في الثالثه أو الرابعه؟ و لتحقيق المسأله محل آخر.

ص: ١٤

و لا خلاف فى ان المرتد فطريا كان أو مليا إذا رجع الى الإسلام فإنه يقضى زمان رده، والمستند فيه عموم الأخبار الداله على وجوب قضاء الفوائت (١) خرج ما خرج بالدليل وبقى الباقي.

و هذا الحكم واضح فى المرتد الملى و المرأة مطلقا عليه أو فطريه فإنه لا اشكال و لا خلاف فى قبول توبتهما متى تابا.

### [هل تقبل توبه المرتد الفطرى؟]

و انما الخلاف و الإشكال فى الرجل المرتد إذا كان فطريا هل تقبل توبته أم لا؟ ففيه أقوال ثلاثة: (الأول) - و هو المشهور على ما صرح به شيخنا الشهيد الثانى فى كتاب الميراث من المسالك - عدم قبولها مطلقا، قال فى الموضع المذكور من الكتاب المشار اليه: و اما عدم قبولها مطلقا فالمشهور ذلك عملا بإطلاق الاخبار (٢) و الحق قبولها فى ما بينه و بين الله تعالى حذرا من التكليف بما لا يطاق. انتهى.

و بذلك يظهر ما فى كلام بعض مشايخنا المعاصرين حيث ادعى ان المشهور هو قبولها باطنا و عدم قبولها ظاهرا (الثانى) قبولها مطلقا باطنا و ظاهرا و هو منقول عن ابن الجنيد (الثالث) قبولها باطنا و عدم قبولها ظاهرا و هو اختيار شيخنا الشهيد الثانى كما سمعت من كلامه و عليه جملة من المتأخرين و هو الظاهر عندى، و به يجمع بين أدله المسألة و يزول عنها الاختلاف، و حينئذ فتجرى عليه الأحكام التى أوجبها الرده من القتل و بينونه الزوجه و قسمه أمواله على الورثه و تصح عباداته فى ما بينه و بين الله سبحانه و تقبل منه لو اتفق ذلك قبل القتل و بعد التوبه.

حجه القول المشهور ظواهر الاخبار مثل

قول ابى جعفر عليه السلام فى حسنه محمد بن مسلم

«و قد سأل عن المرتد فقال من رغب عن الإسلام و كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه و آله بعد إسلامه فلا توبه له و قد وجب قتله و بانث منه امرأته و يقسم ما ترك على ولده».

ص: ١٥

---

١- ١) الوسائل الباب ١ من حد المرتد.

٢- ٢) الوسائل الباب ١ من حد المرتد.



و قول ابى عبد الله عليه السلام فى موثقه عمار الساباطى (١)

«كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الإسلام و جحد محمدا صلى الله عليه و آله نبوته و كذبه فإن دمه مباح لكل من سمع ذلك منه و امرأته عده بائه منه يوم ارتد فلا تقربه و يقسم ماله على ورثته، و تعتد امرأته المتوفى عنها زوجها، و على الامام ان يقتله و لا يستتبه».

و نحوهما غيرهما من الاخبار، و ظاهرهما عدم القبول مطلقا لإجرائه مجرى الميت فى الأحكام المذكوره.

حجه القول بالقبول باطنا و عدمه ظاهرا كما هو المختار الجمع بين الاخبار المذكوره و بين ما دل على قبول التوبه من الآيات القرآنيه و الاخبار النبويه.

و من الآيات قوله عز و جل «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا إِلَّا مَنْ تَابَ وَ آمَنَ وَ عَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ» (٢) و قوله سبحانه «فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَ أَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (٣) و مفهوم قوله عز و جل «وَمَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَ هُوَ كَافِرٌ» (٤).

و من الأخبار

حسنه محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام (٥) قال:

«من كان مؤمنا فعمل خيرا فى إيمانه ثم أصابته فتنه فكفر ثم تاب بعد كفره كتب له و حسب كل شيء كان عمله فى إيمانه و لا يبطله الكفر إذا تاب بعد كفره». الى غير ذلك من الآيات و الروايات.

و كذا ما دل على توجه خطاب التكليف اليه من عموم أدله التكاليف لكل بالغ عاقل مسلم فيلزم صحه عباداته و قبولها منه المستلزم لقبول التوبه باطنا و إلا لزم

ص: ١٦

١- ١) الوسائل الباب ١ من حد المرتد.

٢- ٢) سورة الفرقان الآية ٦٨ و ٦٩.

٣- ٣) سورة المائدة الآية ٤٢.

٤- ٤) سورة البقرة الآية ٢١٤.

٥- ٥) الوسائل الباب ٩٩ من جهاد النفس.

التكليف بما لا يطاق، كما يشير اليه كلام شيخنا الشهيد الثاني المتقدم، وهو منفى عقلا و نقلا.

و حيثئذ فلو لم يطلع عليه أحد أو لم يقدر على قتله أو تأخر بوجه و قد حصلت منه التوبه فإنه تقبل توبته في ما بينه و بين الله عز و جل و تصح عباداته و معاملاته و يطهر بدنه و يدفن في مقابر المسلمين، لقوله عز و جل زياده على ما تقدم «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (١) و لا ينافيه اجراء تلك الأحكام التي اشتملت عليها الأخبار المتقدمه، فإن هذا أمر آخر وراء قبول التوبه باطنا.

و أما ما نقل عن ابن الجنييد و هو القول الثالث فلعل وجهه العمل بما دل على قبول التوبه من الآيات و الروايات، إلا ان فيه طرحا للأخبار المتقدمه و الجمع بين الدليلين متى أمكن أولى من طرح أحدهما.

إذا عرفت ذلك فاعلم ان كلام شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك في هذه المسألة لا يخلو من اضطراب، فإنه قال في كتاب الميراث ما قدمنا ذكره مما يدل على ان المختار عنده هو قبول التوبه باطنا لا ظاهرا و ان المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) هو عدم القبول مطلقا.

و قال في كتاب القضاء: ثم ان قبلت توبته كالمراه و الملى قضى و ان لم تقبل ظاهرا كالفطرى على المشهور فإن أمهل بما يمكنه القضاء قبل قتله قضى و إلا بقى في ذمته، و الأقوى قبول توبته مطلقا. انتهى.

و هذا الكلام كما ترى ظاهر في اختياره قبول التوبه ظاهرا و باطنا كما هو المنقول عن ابن الجنييد و هو خلاف ما صرح به في كتاب الميراث، و ظاهره ان القبول ظاهرا و عدمه محل خلاف و المشهور هو عدم القبول مع انه ادعى الإجماع في مبحث الارتداد من كتاب الحدود على عدم قبول توبته ظاهرا و قوى قبولها

ص: ١٧

باطنا كما حكيانه عنه فى كتاب الميراث، ففى الأول نسب عدم القبول ظاهرا الى المشهور مؤذنا بالخلاف فيه، و فى الثانى ادعى الإجماع المؤذن بعدم الخلاف.

و يمكن الجواب عن هذا بحمل الإجماع على الشهره و ان عبر بلفظ الإجماع لما ذكره الشهيد فى الذكرى من انهم كثيرا ما يريدون به الشهره دفعا للتناقض الواقع فى كلامهم فى دعوى الإجماع على حكم و دعوى الإجماع على خلافه من ذلك المدعى أو غيره، و انما الإشكال فى اختياره القول بالقبول باطنا لا ظاهرا كما فى كتاب الميراث مع اختياره القبول ظاهرا و باطنا كما فى كتاب القضاء. و الله العالم.

### المسألة الثالثة [وجوب تقديم الفائته على الحاضره]

-اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى وجوب تقديم الفائته على الحاضره على أقوال ثلاثة، و قد تقدم تحقيق هذه المسألة مستوفى بحمد الله سبحانه فى مبحث الأوقات فلا حاجة الى الإعادة.

### المسألة الرابعة [من نسى الفائته الواحد من الخمس]

#### إشاره

-المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لو نسى تعيين الصلاه الفائته بأن كانت واحده مثلا و لا يعلم ايها من الخمس فإنه يصلى ثلاثا ينوى بها المغرب و أربعاً مردده بين الظهر و العصر و العشاء و اثنتين ينوى بهما الصبح، ذهب اليه الشيخان و ابنا بابويه و ابن الجنيد و أكثر المتأخرين، و نقل الشيخ فى الخلاف الإجماع عليه (١) و نقل عن ابى الصلاح و ابن حمزه وجوب الخمس.

و يدل على المشهور

ما رواه الشيخ بإسنادين أحدهما من الصحاح و الآخر من الحسان عن على بن أسباط عن غير واحد من أصحابنا عن ابى عبد الله عليه السلام (٢) قال

«من نسى من صلاه يومه واحده و لم يدر أى صلاه هى صلى ركعتين و ثلاثا و أربعاً».

و ما رواه أحمد بن أبى عبد الله البرقى فى كتاب المحاسن عن على بن مهزيار عن الحسين رفعه (٣) قال:

«سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل نسى صلاه من الصلوات الخمس لا- يدرى أيتها هى قال يصلى ثلاثه و أربعه و ركعتين، فان كانت الظهر أو العصر أو العشاء كان قد صلى أربعاً، و ان كانت المغرب أو الغداة فقد صلى».

---

١-١) و في الخطيه «و هو الأظهر».

٢-٢) الوسائل الباب ١١ من قضاء الصلوات.

٣-٣) الوسائل الباب ١١ من قضاء الصلوات.

احتج الفاضلان المذكوران بعموم ما دل على وجوب قضاء الفوائت ولا يعلم إلا بالإتيان بالخمس كمالا.

و احتج في المدارك على القول المشهور بما لا- يخلو عند التأمل الصادق من القصور، قال بعد ذكر القول المشهور أو لا ثم القول الثاني:و المعتمد الأول، لنا ان الواجب عليه صلاه واحده لكن لما كانت غير متعينه و الزياده و النقيصه فى الصلاه مبطله وجب عليه الإتيان بالثلاث لدخول الواجب فى أحدها يقينا و الأصل براءة الذمه من الزائد،و يؤيده روايه على بن أسباط.ثم ساق الروايه إلى قوله «أربعا».

أقول:لا يخفى انه لما كانت الروايه المذكوره باصطلاحه ضعيفه السند لفق هذا الدليل و جعله المعتمد و جعل الروايه مؤيده له.و فيه ان دليله لا- يفى بالمطلوب و لا يقوم حجه على الخصم،لان مطرح النزاع فى هذه المسأله هو انه هل يكتفى بالرباعيه المردده بين الثلاث الفرائض المذكوره أم يجب الإتيان بكل فريضه منها على حده حتى يستوفى الخمس؟فالخصم يوجب الثانى و هو الحق بناء على طرح الروايه من البين لما ذكره ذلك الخصم من التعليل،و جوابه عنه بالمنع لحصوله بالثلاث المردده مردود بان العبادات توقيفيه من الشارع كما و كيفا و أداء و قضاء و وجوبا و ندبا لا مسرح لأمثال هذه التخريجات الغثه فيها،و لم يثبت من الشارع الاكتفاء بذلك بناء على طرح النص المذكور،و يقين براءة الذمه لا يحصل إلا بالإتيان بالثلاث المذكوره على حده.و يؤيده ان الأصل عدم التداخل،و القول بالتداخل و الاكتفاء بالواحد من غير دليل شرعى مردود.و بالجملة فإن دليله المذكور لا يخرج عن المصادر لأ-ن الخصم يمنع الاكتفاء بالأربع المردده و يوجب الإتيان بالخمس و هو يحتج بالاكتفاء بها و هو عين الدعوى،و من ثم ان صاحب الذخير مع اقتفائه له فى أكثر الأحكام عدل عنه فى هذا المقام و لفق للاستدلال بالخبر وجوها ذكرها لجبر ضعفه،و الكل حاصل عن ضيق الخناق فى هذا الاصطلاح

الذى هو الى الفساد أقرب من الصلاح كما نهت عليه فى غير مقام.

## فروع

### الأول [من نسيها فى السفر]

-لو كانت الفائته فى الصورة المذكوره فى السفر صلى ثنائيه مطلقه إطلاقا رباعيا و مغربا، و خالف ابن إدريس هنا مع موافقته ثمه نظرا الى اختصاص النص بالأول فالتعديه قياس، و زعما منه حصول الإجماع ثمه دون ما هنا.

و أنت خير بان ظاهر خبر المحاسن و قوله عليه السلام فيه «فان كانت الظهر أو العصر أو العشاء كان قد صلى أربعاً» هو الإشاره الى ان الغرض من التشريك و العله فيه هو حصول الفريضه الفائته فى ضمن هذه الكيفيه. و لا تفاوت فيه بين اشتراك هذا العدد بين ثلاث فرائض أو أربع، و ورود الثلاث فى الخبرين المذكورين انما هو باعتبار صلاه الحضر التى هى الغالبه المتكرره، فذكر هذا التفصيل فيها بالثلاث و الأربع و الثنتين انما خرج مخرج التمثيل.

### الثانى [حكم الفريضه المتردده من حيث الجهر و الإخفات]

-لو قلنا بالترديد كما هو المشهور و قلنا بوجوب الجهر و الإخفات فهل الحكم فى هذه الفريضه المتردده الجهر أو الإخفات؟ إشكال، و الظاهر من كلام جملته من الأصحاب هنا التخيير، و لا يخلو من قرب و إلا لزم الترجيح من غير مرجح.

### الثالث - لو تعددت الفائته المجهوله

قضى كما تقدم مكررا. فلو كان العدد معلوما كأن نسي فريضتين مجهولتين مثلا صلى ثلاثا ثلاثا ان كانتا من صلاه الحضر و ان كانتا من السفر اثنتين اثنتين، و على هذا النحو لو نسي ثلاث فرائض مجهولات، و أما لو لم يكن العدد معلوما قضى على الوجه المذكور حتى يغلب على ظنه الوفاء.

### الرابع - لو فاتته فريضه معينه مرات لا يعلم عددها

قالوا يكرر حتى يغلب على ظنه الوفاء، قال فى المدارك: و هو مقطوع به فى كلام الأصحاب و لم نقف فيه على نص بالخصوص. و بنحو ذلك صرح جده (قدس سره) فى الروض ثم قال: و الظاهر من الجماعه ايضا انه لا نص عليه. ثم قال نعم و رد ذلك فى قضاء النوافل الموقته



مرازم (١) قال: «سأل إسماعيل بن جابر أبا عبد الله عليه السلام ان على نوافل كثيره فقال اقضها. فقلت لا أحصيها؟ قال توخ». و التوخي التحرى و هو طلب ما هو أخرى بالاستعمال فى غالب الظن، قاله الجوهري.

و روى عبد الله بن سنان عنه عليه السلام (٢)

«فى رجل فاته من النوافل ما لا يدري ما هو من كثيرته كيف يصنع؟ قال يصلّى حتى لا يدري كم صلى من كثيرته فيكون قد قضى بقدر ما عليه». قال فى الذكرى:

و بهذين الحديثين احتج الشيخ على أن من عليه فرائض لا يعلم كميتها يقضى حتى يغلب على ظنه الوفاء من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى. و فيه نظر لان كون النوافل أدنى مرتبه يوجب سهوله الخطب فيها و الاكتفاء بالأمر الأسهل فلا يلزم منه تعديه الحكم الى ما هو أقوى و هو الفرائض كما لا يخفى، بل الأمر فى ذلك بالعكس فان الاكتفاء بالظن فى الفرائض الواجبه الموجهه لشغل الذمه يقتضى الاكتفاء به فى النوافل التى ليست بهذه المثابه بالأولى. انتهى.

قال فى المدارك: و يمكن الجواب عنه بان الشيخ (قدس سره) انما استدل بالروايه على وجوب القضاء الى أن يغلب على الظن الوفاء لا- على الاكتفاء بالظن فإنه يكفى فى عدم اعتبار ما زاد عليه عدم تحقق الفوات. نعم يرد على هذا الاستدلال ان قضاء النوافل على هذا الوجه انما هو على وجه الاستحباب فلا يلزم منه وجوب قضاء الفريضه كذلك. انتهى.

و التحقيق أن يقال انه لما كانت المسأله غير منصوصه فالواجب فيها العمل بالاحتياط كما أشرنا إليه فى غير موضع مما تقدم، و وجهه انه لا- ريب ان الذمه مشغوله بالفريضه بيقين و لا- تبرأ إلا- بيقين الأداء من جميع ذلك، و حيث كانت الفريضه فى هذه الصوره المفروضه غير معلومه المقدار لكثرتها فيقين البراءه لا يحصل إلا بالقضاء بما يقابل الكثره الفائتة، فإن كان الفائت قد بلغ فى الكثره إلى حد لا يدري ما قدره فينبغى أن يكون القضاء كذلك، و ورد ذلك فى النافله مع

ص: ٢١

١- ١) الوسائل الباب ١٩ من أعداد الفرائض و نوافلها.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٩ من أعداد الفرائض و نوافلها.



انها مستحبه، و انما الغرض الحث على الإتيان بالمستحبات على وجه يحصل به يقين القيام بالوظائف الشرعيه و السنه المحمديه صلى الله عليه و آله فكيف بالفرائض الواجبه الموجهه لشغل الذمه، فإن تحصيل يقين البراءه فيها أهم و طلب الوجه الموجب للخروج عن المؤاخذة فيها أعظم و أتم. و بالجملة فكلام الشيخ (رضوان الله عليه) لا- يخلو من قوه و أبواب المناقشات واسعه المجال لا يسلم من تطرقها مقال.

و نقل عن العلامة (قدس سره) في التذكرة الاكتفاء بقضاء ما تيقن فواته خاصه، قال في المدارك: و هو متجه لأصاله البراءه من التكليف بالقضاء مع عدم تيقن الفوات، و لان الظاهر من حال المسلم انه لا يترك الصلاه، و يؤيده

حسنه زراره و الفضيل عن ابى جعفر عليه السلام (١) قال:

«متى استيقنت أو شككت في وقت صلاه انك لم تصلها صليتها، و ان شككت بعد ما خرج وقت الفوات فقد دخل حائل فلا اعاده عليك من شك حتى تستيقن، و ان استيقنت فعليك أن تصلها في أى حال كنت». انتهى. و هو جيد من حيث الاعتبار إلا ان التحقيق ما قدمنا ذكره

#### المسألة الخامسة [هل يجب الترتيب بين الفوائت؟]

لا- خلاف بين علماء الفريقين في ترتب الحواضر بعضها على بعض، و أما الفوائت فالمشهور بين أصحابنا (رضوان الله عليهم) وجوب الترتيب بينهما إذا علمه بل نقل الفاضلان في المعتبر و المنتهى الإجماع عليه، و حكى الشهيد في الذكرى عن بعض الأصحاب ممن صنف في المضايقه و المواسعه القول بالاستحباب استدلال الأولون

بقوله صلى الله عليه و آله (٢)

«من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته».

و التقريب فيه انه يجب الترتيب في الأداء فكذا في القضاء.

و ما رواه الشيخ عن زراره عن ابى جعفر عليه السلام في الصحيح (٣) قال:

«إذا

ص: ٢٢

---

١- (١) الوسائل-الباب-٦٠-من مواقيت الصلاه.

٢- (٢) لم نقف على حديث بهذا اللفظ في ما وقفنا عليه من أحاديث الخاصه و العامه و يمكن أن يكون نقلا بالمضمون لما دل على وجوب المماثله بين القضاء و الأداء.

٣-٣) الوسائل الباب ٦٣ من المواقيت و ١ من قضاء الصلوات و الشيخ يرويه عن الكليني.

نسيت صلاه أو صليتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولاهن فأذن لها و أقم ثم صلها ثم صل ما بعدها بإقامه لكل صلاه».

و عن محمد بن مسلم في الصحيح (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى الصلوات و هو جنب اليوم و اليومين و الثلاثه ثم ذكر بعد ذلك؟ قال يتطهر و يؤذن و قيم في أولاهن ثم يصلى و يقيم بعد ذلك في كل صلاه فيصلى بغير أذان حتى يقضى صلاته».

و أجاب في الذخير عن الخبر الأول بعدم صحه الروايه و انها غير ثابتة قال و الظاهر انها من طريق العامه، سلمنا لكن اقتضاء التشبيه المماثله من جميع الجهات بحيث يشمل هذه الأوصاف الاعتباريه غير واضح. ثم أورد على صحيح زراره بان الأمر في أخبارنا غير واضح الدلاله على الوجوب، الى أن قال: و للتوقف في هذه المسأله طريق و طريق الاحتياط رعايه الترتيب.

أقول: أما ما ذكره في رد الخبر الأول فجيد. و أما ما ذكره في رد الخبر الثاني فقد عرفت ما فيه في غير موضع مما تقدم. و بالجملة فإن الحكم مما لا اشكال فيه.

و اما القول الذى حكاه في الذكرى عن بعض الأصحاب فلم نقف له على دليل. إلا انه قال في الذكرى ان قائله حمل الأخبار و كلام الأصحاب على الاستحباب، ثم قال و هو حمل بعيد مردود بما اشتهر بين الجماعه. ثم قال (فان قيل) هي عبادات مستقله و الترتيب فيها من توابع الوقت و ضروراته فلا- يعتبر في القضاء كالصيام (قلنا) قياس في معارضه النص، و معارض بأننا صلوات و جبت مرتبه فلتقتض مرتبه كالأداء.

و الأول من تعليله جيد. و الثانى مبنى على الحديث النبوى المتقدم و قد عرفت ما فيه.

و بالجملة فإن الحكم مما لا إشكال فيه مع العلم بالترتيب و انما الإشكال و الخلاف مع جهله و الأظهر سقوطه و به قطع العلامة في التحرير و ولده في الشرح، و اليه ذهب جمع من المتأخرين: منهم- الشهيدان و هو ظاهر العلامة في القواعد.

ص: ٢٣

و الوجه فيه ان الروايات المتضمنه لوجوب الترتيب لا- تتناول الجاهل نصا و لا- ظاهرا فيكون منفيا بالأصل. و استدل عليه فى الذكري بامتناع التكليف بالمحال و استلزام التكرار المحصل له الحرج المنفى (١).

و قيل بوجوب الترتيب لإمكان الامتثال بالتكرار المحصل له، و به صرح العلامة فى الإرشاد، و على هذا فيجب على من فاتته الظهر و العصر من يومين و جهل السابق أن يصلى ظهرا بين عصرين أو عصرا بين ظهرين ليحصل الترتيب بينهما على تقدير سبق كل منهما. و لو جامعهما مغرب من ثالث صلى الثلاث قبل المغرب و بعدها.

و لو كان معها عشاء صلى السبع قبلها و بعدها. و لو انضم إليها صبح صلى الخمس عشره قبلها و بعدها.

و الضابط تكريرها على وجه يحصل الترتيب على جميع الاحتمالات و هى اثنان فى الأول و ستة فى الثانى و أربعة و عشرون فى الثالث و مائه و عشرون فى الرابع حاصله من ضرب ما اجتمع سابقا من الاحتمالات فى عدد الفرائض المطلوبه، ففى الصورة الأولى من الاحتمالات و هى اثنان ثلاث فرائض، و فى الصورة الثانيه من الاحتمالات و هى ستة سبع فرائض، و فى الصورة الثالثه منها و هى أربعة و عشرون احتمالا خمس عشره فريضه، و فى الرابعه و هى مائه و عشرون احتمالا احدى و ثلاثون فريضه، و على هذا القياس.

و يمكن حصول الترتيب بوجه أخصر و أسهل و هو ان يصلى الفوائت المذكوره بأى ترتيب أراد و يكررها كذلك ناقصه عن عدد ما فاتته من الصلاه بواحد ثم يختم بما بدأ به، فيصلى فى الفرض الأول الظهر و العصر ثم الظهر أو بالعكس، و فى الثانى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم يكرر مره أخرى ثم يصلى الظهر، و فى هذين لا فرق بين الضابطين من حيث العدد، و فى الثالث يصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ثم يكررها مرتين ثم يصلى الظهر فيحصل الترتيب بثلاث عشره فريضه،

ص: ٢٤

و مقتضى الضابطه السابقه حصول الترتيب بخمس عشره فريضه.و على هذا القياس فى غيرها من الصور.

هذا كله فى ترتيب فوائت اليوميه بعضها على بعض،و أما الترتيب بين فوائت غير اليوميه-مثل صلاه الآيات المتعده الأسباب بحيث يقدم ما تقدم سببه و هكذا و كذا الترتيب بينها و بين اليوميه بأن يكون عليه فوائت من اليوميه و فوائت من غيرها-ففى وجوب الترتيب فى هاتين الصورتين و عدمه اشكال،حيث لا نص فى هذا المقام،و الاحتياط يقتضى الترتيب.

قال فى الذكرى:قال بعض المتأخرين بسقوط الترتيب بين اليوميه و الفوائت الأخر و كذا بين تلك الفوائت اقتصارا بالوجوب على محل الوفاق،و بعض مشايخ الوزير السعيد مؤيد الدين ابن العلقمى(طاب ثراهما)أوجب الترتيب فى الموضعين نظرا الى عموم

«فليقضها كما فاتته» (١). و جعله الفاضل فى التذكرة احتمالا،و لا بأس به.انتهى.

أقول:قد عرفت ما فى هذا الحديث الذى استند اليه هذا القائل،مع انه على تقدير صحه الخبر المذكور لا يخلو الاستدلال من المناقشه أيضا.

### المسألة السادسة [الاعتبار فى القصر و التمام و الجهر و الإخفات بحال الفوت]

-الاعتبار فى القصر و التمام و كذا فى الجهر و الإخفات بحال الفوات.أما الأول فقال فى المدارك:انه مذهب العلماء كافه إلا من شذو.و الظاهر انه أشار به الى ما نقله فى الذكرى عن المزنى من علماء العامه من القصر اعتبارا بحاله الفعل كالمرضى إذا قضى فإنه يعتبر حاله و المتيمم كذلك (٢)قال:ورد بسبق

ص: ٢٥

١-١) ارجع الى التعليقه ٢ ص ٢٢.

٢-٢) فى مختصر المزنى على هامش «الام» ج ١ ص ١٢٥ «قال الشافعى ان نسي صلاه سفر فذكرها فى حضر فعليه ان يصلّيها صلاه حضر لأن عله القصر هى النيه و السفر فإذا ذهب العله ذهب القصر،و إذا نسي صلاه حضر فذكرها فى سفر فعليه ان يصلّيها أربعاً لأن أصل الفرض أربع فلا يجزئه أقل منها و انما رخص له فى القصر ما دام وقت الصلاه قائما و هو مسافر فإذا زال وقتها ذهب الرخصه»و فى المغنى ج ٢ ص ٢٨٢ «نص احمد على انه إذا نسي صلاه حضر فذكرها فى السفر أو صلاه سفر فذكرها فى الحضر صلى فى الحالتين صلاه حضر،أما المسألة الأولى فبالإجماع يصلّي أربعاً.و اما الثانیه و هو ما إذا نسي فى السفر و ذكر فى الحضر فبالاحتياط يصلّي أربعاً.و الى ذلك ذهب الأوزاعى و داود و الشافعى فى أحد قوليه،و قال مالك و الثورى و أصحاب الرأى يصلّيها صلاه سفر لأنه انما يقضى ما فاتته و لم يفته إلا ركعتان».

الإجماع.و المريض و المتيّم عاجزان عن القيام و استعمال الماء،و لا تكليف مع العجز و لهذا لو شرع فى الصلاه قائما ثم مرض قعد.الى آخر كلامه زيد فى إكرامه.

و استدلل الأصحاب على الحكم المذكور بقوله صلى الله عليه و آله (١)

«فليقضها كما فاتته».

و قد تقدم ان الخبر المذكور لم يثبت من طرقنا.

و المروى من طرقنا مما يدل على ذلك

ما رواه الشيخ فى الصحيح أو الحسن عن زراره (٢)قال:

«قلت له رجل فاتته صلاه من صلاه السفر فذكرها فى الحضر؟ فقال يقضى ما فاتته كما فاتته:ان كانت صلاه السفر أداها فى الحضر مثلها و ان كانت صلاه الحضر فليقض فى السفر صلاه الحضر كما فاتته».

و عن زراره عن ابى جعفر عليه السلام (٣)قال:

«إذا نسى الرجل صلاه أو صلاها بغير طهور و هو مقيم أو مسافر فذكرها فليقض الذى وجب عليه لا- يزيد على ذلك و لا ينقص،و من نسى أربعاً فليقض أربعاً حين يذكرها مسافراً كان أو مقيماً،و من نسى ركعتين صلى ركعتين إذا ذكر مسافراً كان أو مقيماً».

و لو حصل الفوات فى أماكن التخيير فهل يستحب التخيير فى القضاء مطلقاً أو بشرط ان يوقعه فى تلك الأماكن أو يتعين القصر؟احتمالات أحوطها الأخير.

و أما الثانى و هو ان يقضى الجهرى و الإخفاتى كما كانت تؤدى ليلاً كان

ص: ٢٦

---

١- ١) ارجع الى التعليقه ٢ ص ٢٢.

٢- ٢) الوسائل الباب ٦ من قضاء الصلوات.و الشيخ يرويه عن الكلينى.

٣- ٣) الوسائل الباب ٦ من قضاء الصلوات.

أو نهارة فقد نقل الشيخ فيه الإجماع، ويدل عليه عموم قوله في الخبر الأول «يقضى ما فاتته كما فاتته» وإن كان مورد الخبر العدد الذى هو أحد أفراد هذه القضية الكلية.

بقى الكلام هنا فى موضعين: أحدهما- بالنسبة إلى الكيفية التى هى عبارته عن هيئة الصلاة التى تؤدى عليها، والظاهر أن الاعتبار فيها بحال الفعل لا حال الفوات كصلاة الصحيح و صلاة المريض، فيقضى الصحيح فائته المرض بالكيفية التى يصلحها صحيحا و يقضى المريض فائته الصحة على الكيفية التى هو عليها جالسا أو قائما أو نحو ذلك و يجب عليه بل و لا يجوز له التأخير الى ان يصح و يأتى بصلاة الصحيح.

و ثانيهما- لو قضى الرجل عن المرأة أو بالعكس مع وجوب الجهر على الرجل و الإخفات على المرأة فى القراءة أو جميع أفعال الصلاة بناء على تحريم إسماعها الأجنبى صوتها، و هكذا بالنسبة إلى سنن صلاة المرأة و ما يخصها فى القيام و العقود و نحوهما، فهل الاعتبار بالقاضى أو المقضى عنه؟ الظاهر الأول فيقضى الرجل صلاة المرأة كما يقضى عن نفسه، عملا بعموم الخطاب المتعلق به من وجوب الجهر عليه فى موضعه و التكليف الموظف فى قيامه و قعوده و أفعال صلاته أعم من أن يكون ذلك عن نفسه أو غيره، فإن الأخبار الدالة على أحكام صلاة الرجل لا تخصيص فيها بما أوقعه عن نفسه بل هى أعم من ذلك كما لا يخفى و كذا المرأة تقضى صلاة الرجل مثل صلاتها عن نفسها بالتقريب المذكور. والله العالم.

### المسألة السابعة [قضاء النوافل الموقته]

- يستحب قضاء النوافل الموقته إجماعا نصا و فتوى و الأخبار بذلك متظافرة:

و منها-

ما رواه ثقة الإسلام عن عبد الله بن سنان (1) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام رجل عليه من صلاة النوافل ما لا يدرى ما هو من كثرته كيف يصنع؟ قال فليصل حتى لا يدرى كم صلى من كثرته فيكون قد قضى بقدر علمه. قلت فإنه لا يقدر

ص: ٢٧

على القضاء من كثره شغله؟ فقال ان كان شغله فى طلب معيشه لا بد منها أو حاجه لأخ مؤمن فلا شىء عليه، و ان كان شغله لدنيا تشاغل بها عن الصلاه فعليه القضاء و إلا لقى الله تعالى مستخفا متهاونا مضيعا لسنه رسول الله صلى الله عليه و آله الحديث.». و يأتى تمامه ان شاء الله تعالى.

و ما رواه فى الكافى و التهذيب فى الحسن عن مرزم (١) قال:

«سأل إسماعيل ابن جابر أبا عبد الله عليه السلام فقال أصلحك الله ان على نوافل كثيره فكيف اصنع؟ فقال اقضها. فقال له انها أكثر من ذلك؟ قال اقضها قلت لا أحصيها؟ قال توخ. قال مرزم و كنت مرضت أربعة أشهر لم أتأمل فيها فقلت أصلحك الله و جعلت فداك انى مرضت أربعة أشهر لم أصل فيها نافله؟ قال ليس عليك قضاء ان المريض ليس كالصحيح كل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر فيه».

و قوله عليه السلام فى هذا الخبر «ليس عليك قضاء» محمول على نفى تأكيد الاستحباب

لحسنه محمد بن مسلم (٢) قال:

«قلت له رجل مرض فترك النافله؟ فقال يا محمد ليست بفريضه إن قضاها فهو خير يفعلها و ان لم يفعل فلا شىء عليه».

ثم انه مع عدم القدره على القضاء يتصدق لما رواه عبد الله بن سنان فى تنبيه الخبر المتقدم «قلت فإنه لا يقدر على القضاء فهل يجزئ ان يتصدق؟ فسكت مليا ثم قال فليتصدق بصدقه. قلت فما يتصدق؟ قال بقدر طوله و ادنى ذلك مد لكل مسكين مكان كل صلاه. قلت و كم الصلاه التى يجب فيها مد لكل مسكين؟ فقال لكل ركعتين من صلاه الليل مد و لكل ركعتين من صلاه النهار مد. فقلت لا يقدر؟ فقال مد اذن لكل اربع ركعات. فقلت لا يقدر؟ فقال مد لكل صلاه الليل و مد لصلاه النهار، و الصلاه أفضل و الصلاه أفضل و الصلاه أفضل» و الأصحاب (رضوان الله عليهم) قد ذكروا هنا انه ان عجز يتصدق عن كل ركعتين بمد فإن عجز فعن كل يوم بمد استحبابا. و لا يخفى

ص: ٢٨

---

١- ١) الوسائل الباب ١٩ و ٢٠ من أعداد الفرائض و نوافلها.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢٠ من أعداد الفرائض و نوافلها.



ما فيه من عدم الانطباق على ما تضمنه الخبر. والله العالم.

### المسألة الثامنة [هل يحسن الاحتياط في العبادات مطلقاً؟]

قال في الذكرى: قد اشتهر بين متأخري الأصحاب قولاً - وفعلاً - الاحتياط بقضاء صلاه يتخيل اشتمالها على خلل بل جميع العبادات الموهوم فيها ذلك، وربما تداركوا ما لا يدخل الوهم في صحته و بطلانه في الحياه و بالوصيه بعد الوفاء، و لم نظفر بنص في ذلك بالخصوص، و للبحث فيه مجال إذ يمكن ان يقال بشرعيته لوجه: منها - قوله تعالى «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسِي تَطَعْتُمْ» (١) و «اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ» (٢) و «جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ» (٣) و «الَّذِينَ جَاهِدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا» (٤) و «الَّذِينَ يُؤْتُونَ مِمَّا آتَوْا وَ قُلُوبُهُمْ وَجِلَّةٌ» (٥)

و قول النبي صلى الله عليه و آله (٦)

«دع ما يريبك الى ما لا يريبك».

و

«انما الأعمال بالنيات» (٧).

و

«من اتقى الشبهات استبرأ لدينه و عرضه» (٨).

و قوله صلى الله عليه و آله (٩) للمتميم لما أعاد صلاته لوجود الماء في الوقت

«لك الأجر مرتين». و للذى لم يعد «أصببت السنه»

ص: ٢٩

---

١- ١) سورة التغابن الآية ١٦.

٢- ٢) سورة آل عمران الآية ٩٧.

٣- ٣) سورة الحج الآية ٧٧.

٤- ٤) سورة العنكبوت الآية ٦٩.

٥- ٥) سورة المؤمنون الآية ٦٢.

٦- ٦) الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضى و ما يجوز ان يقضى به عن الشهيد فى الذكرى و غيره، و فى الجامع الصغير

للسيوطى ج ٢ ص ١٤.

٧-٧) الوسائل الباب ٥ من مقدمه العبادات.

٨-٨) الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضى و ما يجوز ان يقضى به عن الذكرى، و فى البخارى كتاب الايمان باب (فضل من استبرأ لدينه).

و قول الصادق عليه السلام فى الخبر السالف (١)

«انظروا الى عبدى يقضى ما لم افترض عليه».

و قول العبد الصالح عليه السلام فى مكاتبه عبد الله بن وضاح (٢)

«أرى لك ان تنتظر حتى تذهب الحمرة و تأخذ بالحائطه لدينك». و ربما يخيل المنع لوجه: منها قوله تعالى «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ» (٣) «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ» (٤) «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (٥) و فتح باب الاحتياط يؤدى اليه،

و قول النبى صلى الله عليه و آله (٦)

«بعثت بالحنيفيه السمحه».

و روى حمزه بن حمران عن ابى عبد الله عليه السلام (٧)

«ما أعاد الصلاه فقيه، يحتال فيها و يدبرها حتى لا يعيدها». و الأقرب الأول لعموم قوله تعالى «أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى» (٨)

و قول النبى صلى الله عليه و آله (٩)

«الصلاه خير موضوع فمن شاء استقل و من شاء استكثر». و لان الاحتياط المشروع فى الصلاه من هذا القبيل، فان غايته التجويز، و لهذا

قال أبو عبد الله عليه السلام (١٠)

«و ان كان صلى أربعا كانت هاتان نافله». و لأن إجماع شيعه عصرنا و ما راهقه عليه، فإنهم لا يزالون يوصون بقضاء العبادات مع فعلهم إياها و يعيدون كثيرا منها أداء و قضاء و النهى عن إعادة الصلاه انما هو فى الشك الذى يمكن فيه البناء. انتهى.

أقول: لا يخفى ان أكثر ما أطال به (قدس سره) من الأدله سيما فى المقام الأول و الثانى تطويل بغير طائل، و الحق فى المقام انه مع تطرق احتمال النقص - كما فى أكثر الناس حيث يأتون بالعبادات مع الجهل بالمسائل الشرعيه و عدم صحه

ص: ٣٠

١- ١) الوسائل الباب ٥٧ من مواقيت الصلاه رقم ٥ و ١٥.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٦ من مواقيت الصلاه رقم ١٤.

٣- ٣) سوره البقره الآيه ١٨١.

٤- ٤) سوره النساء الآيه ٣٢.

٥-٥) سورة الحج الآية ٧٧.

٦-٦) الجامع الصغير ج ١ ص ١٢٥ و كنز العمال ج ٦ ص ١١١ كما هنا، وفي الذكرى «السمحة السهلة» وفي تاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٠٩ «السمحة أو السهلة».

٧-٧) الوسائل الباب ٢٩ من الخلل في الصلاة.

٨-٨) سورة العلق الآية ٩ و ١٠.

٩-٩) الوسائل الباب ٤٢ من أحكام المساجد و المستدرك الباب ١٠ من أعداد الفرائض.

١٠-١٠) الوسائل الباب ١١ من الخلل في الصلاة.

القراءه و عدم التورع من النجاسات و الشبهات و عدم المحافظه على أفعالها و نحو ذلك- فإنه لا ريب ان القضاء حسن بل أحسن عملا باخبار الاحتياط فى الدين، و اما مع يقين الصحه و يقين البراءه فإشكال يأتى التنبيه عليه ان شاء الله تعالى فى المطلب الآتى

### المسأله التاسعه [قضاء الفرض المختلف باعتبار أول الوقت و آخره]

-من فاته الفرض المختلف باعتبار أول الوقت و آخره كمن دخل عليه الوقت و هو حاضر ثم سافر قبل الصلاه و بالعكس هل يقضى لو فاتته و الحال هذه باعتبار وقت الوجوب و هو الأول أو وقت الفوات و هو الثانى؟ قولان و الأشهر الأظهر الثانى و هو الاعتبار بحال الفوات فيبنى على وجوب الأداء فى المسأله، فإن كان الواجب فيه التمام مطلقا كما هو أحد الأقوال وجب القضاء تاما و ان كان القصر مطلقا وجب القضاء كذلك و ان كان التفصيل فكذلك، و بالجملة فالمراعى ما وجب عليه أدائها من قصر أو تمام، فمعنى حال الفوات يعنى الحاله التى فاتت عليها الفريضه و وجب أدائها عليها. و قيل ان الاعتبار بحال الوجوب و نقل عن السيد المرتضى و ابن الجنيد.

و يدل على المشهور

قوله عليه السلام فى حسنه زواره (١)

«يقضى ما فاته كما فاته».

و لا يتحقق الفوات إلا عند خروج الوقت.

و استدل على القول الآخر بروايه

زواره عن ابى جعفر عليه السلام (٢)

«انه سئل عن رجل دخل وقت الصلاه و هو فى السفر فأخر الصلاه حتى قدم فهو يريد ان يصلّيها إذا قدم إلى أهله فنسى حين قدم إلى أهله أن يصلّيها حتى ذهب وقتها؟ قال يصلّيها ركعتين صلاه المسافر لان الوقت دخل و هو مسافر كان ينبغى أن يصلّيها عند ذلك».

و ردها المتأخرون بضعف الاسناد، و أجاب عنها فى المعتبر باحتمال أن يكون دخل مع ضيق الوقت عن أداء الصلاه أربعا فيقضى على وقت إمكان الأداء.

أقول: و يمكن أن يقال لعل هذا الخبر انما خرج بناء على ان فرض هذا الداخل الصلاه أداء بالقصر كما هو أحد الأقوال فى المسأله، و حينئذ فالقضاء تابع لذلك فيكون

---

١-١) الوسائل الباب ٦ من قضاء الصلوات.

٢-٢) الوسائل الباب ٦ من قضاء الصلوات.

الخبر موافقا لما هو المشهور من الاعتبار بحال القوات، وليس في التعليل المذكور في الرواية منافاه لما ذكرنا، إذ غايه ما يدل عليه ان استقرار الركعتين في ذمته باعتبار دخول الوقت في السفر و هو مما لا إشكال فيه. و كيف كان فالاحتياط مما لا ينبغي تركه. والله العالم.

## المطلب الثاني- في القضاء عن الأموات

### [أخبار العباد عن الأموات وقضاء ديونه الشامله للصلاه]

و حيث ان هنا جملة من الاخبار المتعلقة بقضاء الصلاه عن الأموات ذكرها السيد الزاهد العابد رضى الدين أبو القاسم على بن طائوس الحسيني (عطر الله مرقده) في كتاب غياث سلطان الوري لسكان الثرى و قصد بها بيان قضاء الصلاه عن الأموات، وقد نقلها جملة من أصحابنا: منهم - شيخنا الشهيد في الذكرى و شيخنا المجلسي في البحار و غيرهما فأحبينا أولا إيرادها ثم إردافها ان شاء الله تعالى بالأبحاث الشافيه المتعلقة بالمقام و التحقيقات الوافيه الداخله في سلك هذا النظام:

فنقول: الأول-

ما رواه الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه (١)

«ان الصادق عليه السلام سأله عمر بن يزيد أ يصلى عن الميت؟ قال نعم حتى انه ليكون في ضيق فيوسع عليه ذلك الضيق ثم يؤتى فيقال له خفف عنك هذا الضيق بصلاه فلان أخيك عنك».

الثاني -

ما رواه على بن جعفر في مسائله عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام (٢) قال:

«حدثني أخى موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت أبى جعفر بن محمد عليه السلام عن الرجل هل يصلح له أن يصلى أو يصوم عن بعض موتاه؟ قال نعم فيصلى ما أحب و يجعل تلك للميت فهو للميت إذا جعل ذلك له». قيل و لفظ «ما أحب» للعموم و جعلها نفسها للميت دون ثوابها ينفى أن يكون هديه صلاه مندوبه.

الثالث -

من مسائله أيضا عن أخيه موسى عليه السلام (٣)

«و سأله عن الرجل هل يصلح أن يصلى و يصوم عن بعض أهله بعد موته؟ قال نعم يصلى ما أحب و يجعل ذلك

١-١) الوسائل الباب ٢٨ من الاحتضار.

٢-٢) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٣-٣) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.



للميت فهو للميت إذا جعله له».

الرابع-

ما رواه الشيخ أبو جعفر الطوسي بإسناده إلى محمد بن عمر بن يزيد (١) قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام يصلى عن الميت؟ قال نعم حتى انه ليكون فى ضيق فيوسع عليه ذلك ثم يؤتى فيقال له خفف عنك هذا الضيق بصلاته فلان أخيك».

الخامس-

ما رواه الشيخ بإسناده إلى عمار الساباطى من كتاب أصله المروى عن الصادق عليه السلام (٢)

«و عن الرجل يكون عليه صلاه أو يكون عليه صوم هل يجوز له ان يقضيه رجل غير عارف؟ قال لا- يقضيه إلا- رجل مسلم عارف».

السادس-

ما رواه الشيخ بإسناده إلى محمد بن أبى عمير عن رجاله عن الصادق عليه السلام (٣)

«فى الرجل يموت و عليه صلاه أو صيام؟ قال يقضيه أولى الناس به».

السابع-

ما رواه الشيخ محمد بن يعقوب الكلينى بإسناده إلى محمد بن أبى عمير عن حفص بن البختري عن أبى عبد الله عليه السلام (٤)

«فى الرجل يموت و عليه صلاه أو صيام؟ قال يقضى عنه أولى الناس به».

الثامن- هذا الحديث بعينه عن حفص بطريق آخر إلى كتابه الذى هو من الأصول (٥).

التاسع-

ما روى فى أصل هشام بن سالم من رجال الصادق و الكاظم (عليهما السلام) و يروى عنه ابن أبى عمير، قال هشام فى كتابه: و عنه عليه السلام (٦) قال:

«قلت يصل الى الميت الدعاء و الصدقه و الصلاه و نحو هذا؟ قال نعم» قلت و يعلم من صنع ذلك به؟ قال نعم» ثم قال يكون مسحوطا عليه فيرضى عنه». و ظاهره انه من الصلاه الواجبه التى تركها لأنها سبب للمسخط.

ما رواه على بن أبي حمزه في أصله و هو من رجال الصادق و الكاظم

ص: ٣٣

- 
- ١- ١) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.
  - ٢- ٢) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.
  - ٣- ٣) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.
  - ٤- ٤) الوسائل الباب ٢٣ من أحكام شهر رمضان. و الوارد «اولى الناس بميراثه».
  - ٥- ٥) الذكري ص ٧٤ عن كتاب غياث سلطان الوري.
  - ٦- ٦) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

عليهما السلام) (١) قال: «و سألته عن الرجل يحج و يعتمر و يصلى و يصوم و يتصدق عن والديه و ذوى قرابته؟ قال لا بأس به يؤجر فى ما يصنع و له أجر آخر بصلته قرابته. قلت و ان كان لا- يرى ما أرى و هو ناصب؟ قال يخفف عنه بعض ما هو فيه». أقول: و هذا ايضا مما ذكره ابن بابويه فى كتابه (٢).

الحادى عشر-

ما رواه الحسين بن الحسن العلوى الكوكبى فى كتاب المنسك بإسناده الى على بن أبى حمزه (٣) قال:

«قلت لأبى إبراهيم عليه السلام أحج و أصلى و أتصدق عن الأحياء و الأموات من قرابتي و أصحابي؟ قال نعم تصدق عنه و صل عنه و لك أجر آخر بصلتك إياه». قال ابن طاوس (قدس سره) يحمل فى الحى على ما يصح فيه النيابة من الصلوات و يبقى الميت على عمومته.

الثانى عشر-

ما رواه الحسن بن محبوب فى كتاب المشيخه عن الصادق عليه السلام (٤) انه قال:

«يدخل على الميت فى قبره الصلاه و الصوم و الحج و الصدقه و البر و الدعاء، قال و يكتب أجره للذى يفعل له و للميت».

و هذا الحسن بن محبوب يروى عن ستين رجلا- من رجال أبى عبد الله عليه السلام و روى عن الرضا عليه السلام و قد دعا له الرضا و اثنى عليه فقال فى ما كتبه عليه السلام (٥)

«ان الله قد أيدك بحكمه و أنطقها على لسانك قد أحسنت و أصبت أصاب الله بك الرشاد و يسرك للخير و وفقك لطاعته».

الثالث عشر-

ما رواه ابن أبى عمير بطريق آخر عن الامام عليه السلام (٦)

«يدخل على الميت فى قبره الصلاه و الصوم و الحج و الصدقه و البر و الدعاء، قال و يكتب أجره للذى يفعل له و للميت».

الرابع عشر-

ما رواه إسحاق بن عمار (٧) قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام

ص: ٣٤

٢-٢) ج ١ ص ١١٧ قال: «و يجوز أن يجعل الحي حجته أو عمرته أو بعض صلاته أو بعض طوافه لبعض أهله».

٣-٣) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٤-٤) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٥-٥) الذكرى ص ٧٤.

٦-٦) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٧ - ٧) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات. و ما فى الكتاب يوافق ما فى الذكرى و الوسائل القديمه، و فى الوسائل الحديثه «محمد بن إسحاق بن عمار قال سألت أبا عبد الله».

يقول: يدخل على الميت في قبره الصلاة و الصوم و الحج و الصدقه و البر و الدعاء، قال و يكتب أجره للذى يفعله و للميت».

الخامس عشر -

روى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام (١)

«يدخل على الميت في قبره الصلاة و الصوم و الحج و الصدقه و العتق».

السادس عشر -

ما رواه عمر بن محمد بن يزيد (٢) قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام ان الصلاة و الصوم و الصدقه و الحج و العمره و كل عمل صالح ينفع الميت حتى ان الميت ليكون في ضيق فيوسع عليه و يقال ان هذا بعمل ابنك فلان و بعمل أخيك فلان، أخوه في الدين». قال السيد (رحمه الله) «أخوه في الدين» إيضاح لكل ما يدخل تحت عمومه من الابتداء بالصلاه عن الميت أو بالإجازات.

السابع عشر -

ما رواه علي بن يقطين -و كان عظيم القدر عند ابي الحسن موسى عليه السلام له كتاب المسائل -عنه عليه السلام (٣) قال:

«و عن الرجل يتصدق عن الميت و يصوم و يعتق و يصلى؟ قال كل ذلك حسن يدخل منفعتة على الميت».

الثامن عشر -

ما رواه علي بن إسماعيل الميثمي في أصل كتابه قال حدثني كردين (٤) قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام الصدقه و الحج و الصوم يلحق الميت؟ قال نعم. قال فقال هذا القاضى خلفى و هو لا يرى ذلك. قال قلت و ما أنا و ذا فوالله لو أمرتنى أن أضرب عنقه لضربت عنقه. قال فضحك. قال: و سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة على الميت أ تلحق به. قال نعم. قال: و سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت انى لم أتصدق بصدقه منذ ماتت أمى إلا عنها؟ قال نعم. قلت افترى غير ذلك؟ قال نعم نصف عنك و نصف عنها. قلت أ يلحق بها؟ قال نعم». قال السيد: قوله «الصلاه

ص: ٣٥

---

١- (١) الفقيه ج ١ ص ١١٧ و فى الوسائل الباب ٢٨ من الاحتضار.

٢- (٢) الذكري ص ٧٤ عن كتاب غياث سلطان الورى.

٣- (٣) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٤- (٤) الذكري ص ٧٤ و فى الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

على الميت» أى التى كانت على الميت أيام حياته. و لو كانت ندبا كان الذى يلحقه ثوابها دون الصلاة نفسها.

التاسع عشر-

ما رواه حماد بن عثمان فى كتابه (١) قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام ان الصلاة و الصوم و الصدقه و الحج و العمره و كل عمل صالح ينفع الميت حتى ان الميت ليكون فى ضيق فيوسع عليه و يقال هذا بعمل ابنك فلان أو بعمل أخيك فلان، أخوه فى الدين».

العشرون-

ما رواه عبد الله بن جندب (٢) قال:

«كتبت الى أبى الحسن عليه السلام أسأله عن الرجل يريد أن يجعل أعماله من الصلاة و البر و الخير أثلاثا ثلثا له و ثلثين لأبويه أو يفردهما من أعماله بشيء مما يتطوع به و ان كان أحدهما حيا و الآخر ميتا؟ فكتب الى: أما الميت فحسن جائز و أما الحى فلا إلا البر و الصله». قال السيد:

لا يراد بهذه الصلاة المندوبه لأن الظاهر جوازها عن الأحياء فى الزيارات و الحج و غيرهما.

الحادى و العشرون- ما رواه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى (٣) انه كتب الى الكاظم مثله و أجابه بمثله.

الثانى و العشرون-

ما رواه ابان بن عثمان عن على بن مسمع (٤) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام ان أمى هلكت و لم أتصدق بصدقه. كما تقدم الى قوله أ فيلحق ذلك بها؟ قال عليه السلام نعم. قلت و الحج؟ قال نعم. قلت و الصلاة؟ قال نعم. قال ثم سألت أبا الحسن عليه السلام بعد ذلك ايضا عن الصوم فقال نعم».

الثالث و العشرون-

ما رواه الكلينى بإسناده الى محمد بن مروان (٥) قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام ما يمنع الرجل منكم أن يبر و لديه حيين و ميتين يصلى عنهما و يتصدق عنهما و يحج عنهما و يصوم عنهما فيكون الذى صنع لهما و له مثل ذلك فيزيده الله ببره و صلته خيرا كثيرا».

ص: ٣٦

٢-٢) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٣-٣) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٤-٤) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٥-٥) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

## الرابع و العشرون-

عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام (1) قال:

«الصلاه التى دخل وقتها قبل أن يموت الميت يقضى عنه أولى الناس به».

ثم ذكر (قدس سره) عشره أحاديث تدل بطريق العموم قال:

### الأول-

ما رواه عبد الله بن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام (2) قال:

«يقضى عن الميت الحج و الصوم و العتق و فعاله الحسن».

### الثانى -

ما رواه صفوان بن يحيى (3) -و كان من خواص الرضا و الجواد (عليهما السلام) و روى عن أربعين رجلا من أصحاب الصادق عليه السلام قال

«يقضى عن الميت الحج و الصوم و العتق و فعاله الحسن».

### الثالث-

ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام (4) قال:

«يقضى عن الميت الحج و الصوم و العتق و فعاله الحسن».

### الرابع -

ما رواه العلاء بن رزين فى كتابه (5) -و هو أحد رجال الصادق (عليه السلام) - قال:

«يقضى عن الميت الحج و الصوم و العتق و فعاله الحسن».

### الخامس -

ما رواه البزنطى -و كان من رجال الرضا (عليه السلام) (6) - قال

«يقضى عن الميت الحج و الصوم و العتق و فعله الحسن».



السادس -

ما ذكره صاحب الفاخر مما أجمع عليه و صح من قول الأئمة (عليهم السلام) (٧) قال:

«و يقضى عن الميت أعماله الحسنه كلها».

السابع -

ما رواه ابن بابويه عن الصادق عليه السلام (٨) قال:

«من عمل من المسلمين عن ميت عملا صالحا أضعف الله له اجره و نفع الله به الميت».

الثامن -

ما رواه عمر بن يزيد (٩) قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام من عمل من المؤمنين عن ميت عملا صالحا أضعف الله اجره و ينعم بذلك الميت».

التاسع -

ما رواه العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (عليه

ص: ٣٧

١- (١) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٢- (٢) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٣- (٣) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٤- (٤) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٥- (٥) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٦- (٦) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٧- (٧) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٨- (٨) الوسائل الباب ٢٨ من الاحتضار.

٩- (٩) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

السلام) (١) قال: «يقضى عن الميت الحج و الصوم و العتق و فعاله الحسن».

العاشر -

ما رواه حماد بن عثمان فى كتابه (٢) قال:

«قال أبو عبد الله (عليه السلام) من عمل من المؤمنين عن ميت عملاً صالحاً أضعف الله أجره و ينعم بذلك الميت».

قال الشهيد: و روى يونس عن العلاء عن عبد الله بن أبى يعفور عن الصادق عليه السلام (٣) قال:

«يقضى عن الميت الحج و الصوم و العتق و الفعل الحسن».

و مما يصلح هنا

ما أورده فى التهذيب بإسناده عن عمر بن يزيد (٤) قال:

«كان أبو عبد الله عليه السلام يصلى عن ولده فى كل ليلة ركعتين و عن والديه فى كل يوم ركعتين. قلت جعلت فداك كيف صار للولد الليل؟ قال لأن الفراش للولد».

قال: و كان يقرأ فيهما القدر و الكوثر». قال: «فان هذا الحديث يدل على وقوع الصلاه عن الميت من غير الولد كالأب، و هو حجه على من ينفى الوقوع أصلاً أو ينفيه إلا من الولد».

قال فى الذخيره: قلت يفهم من هذا الكلام وقوع الخلاف فى وقوع الصلاه عن الميت ثم فى عدم اختصاصه بقضاء الولد عن الوالد، و سيجىء ما يدل على اتفاق الإماميه على وقوع الصلاه عن الميت و عدم اختصاصه بالولد نقلاً عن كلام الشهيد.

و لعل الخلاف الذى يفهم ههنا مخصوص بالعامه أو مستند الى بعض الأصحاب المعاصرين للشهيد أو السيد أو غيرهم ممن لا يرون مخالفته قاده فى الإجماع.

ثم ذكر السيد (قدس سره) ان الصلاه دين و كل دين يقضى عن الميت، أما ان الصلاه تسمى ديناً ففيه أربعة أحاديث:

الأول -

ما رواه حماد عن أبى عبد الله عليه السلام (٥) فى اخباره عن لقمان عليه السلام

ص: ٣٨

١ - ١) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٢ - ٢) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٣-٣) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

٤-٤) الوسائل الباب ٢٨ من الاحتضار. وفي التهذيب ج ١ ص ١٣٢ و الوسائل.

٥-٥) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات. «و كان يقرأ فيهما انا أنزلناه في ليله القدر و انا أعطيناك الكوثر».

«وإذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخرها لشيء صلها و استرح منها فإنها دين».

الثانى -

ما ذكره ابن بابويه فى باب آداب المسافرين (١)

«إذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخرها لشيء صلها و استرح منها فإنها دين».

الثالث -

ما رواه ابن بابويه فى كتاب معانى الأخبار بإسناده الى محمد بن الحنفية فى حديث الأذان لما اسرى بالنبي صلى الله عليه و آله (٢) الى قوله:

«ثم قال حى على الصلاة قال الله جل جلاله فرضتها على عبادى و جعلتها لى ديناً». إذا روى بفتح الدال الرابع -

ما رواه حريز بن عبد الله عن زراره عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال:

«قلت له رجل عليه دين من صلاه قام يقضيه فخاف ان يدركه الصبح و لم يصل صلاه ليلته تلك؟ قال يؤخر القضاء و يصلى صلاه ليلته تلك».

و أما قضاء الدين عن الميت

فلقضيه الختميه (٤)

لما سألت رسول الله صلى الله عليه و آله.

ص: ٣٩

---

١- ١) الوسائل الباب ٥٢ من آداب السفر. والحديث عن حماد عن الصادق «ع» نقلاً عن لقمان و عليه يتحد الحديثان.

٢- ٢) مستدرک الوسائل نوادر ما يتعلق بأبواب الأذان و الإقامة.

٣- ٣) الوسائل الباب ٦١ من المواقيت عن كتاب غياث سلطان الورى.

فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله ان أبى أدركته فريضه الحج شيخا زمنا لا- يستطيع أن يحج ان حججت عنه أ ينفعه ذلك؟ فقال لها أ رأيت لو كان على أيك دين فقضيته أ كان ينفعه ذلك؟ قالت نعم. قال فدين الله أحق بالقضاء.

قال السيد: و يدل على أن القضاء عن الميت أمر مشروع تعاقد صفوان ابن يحيى و عبد الله بن جندب و على بن النعمان فى بيت الله الحرام ان من مات منهم يصلى من بقى صلاته و يصوم عنه و يحج عنه ما دام حيا، فمات صاحبا و بقى صفوان فكان يفى لهما بذلك فيصلى كل يوم و ليله خمسين و مائه ركعه (1) و هؤلاء من أعيان مشايخ الأصحاب و الرواه عن الأئمة (عليهم السلام).

قال السيد: انك إذا اعتبرت كثيرا من الأحكام الشرعيه وجدت الأخبار فيها مختلفه حتى صنفت لأجلها كتب و لم تستوعب الخلاف، و الصلاه عن الأموات قد ورد فيها مجموع أخبار و لم نجد خبرا واحدا يخالفها، و من المعلوم ان هذا المهم فى الدين لا يخلو عن شرع بقضاء أو ترك فإذا وجد المقتضى و لم يوجد المانع علم موافقه ذلك للحكمه الإلهيه. انتهى كلامه زيد فى الخلد إكرامه و مقامه.

إذا عرفت ذلك فاعلم ان تحقيق الكلام فى هذا المقام و تفصيل ما اشتمل عليه جملة هذه الاخبار الوارده عنهم (عليهم السلام) و الإحاطه بما فيها من نقض و إبرام يقتضى بسطها فى مسائل:

### **[المسأله الأولى] هل يشرع قضاء ما لم تشتغل ذمه الميت به؟**

-المستفاد من هذه الأخبار و كذا من كلام علمائنا الأبرار من غير خلاف يعرف جواز الصلاه عن الميت بان يصلى نيابه عنه كما انه يجوز أن يحج نيابه عنه أو انه يصلى لنفسه ثم يجعل ثوابها و أجرها له.

ص: ٤٠

هذا بالنسبة إلى الصلوات المستحبه و أكثر الأخبار المتقدمه إنما خرجت هذا المخرج، و أما الواجه فإنه يجوز أيضا أن يصلّيها نيابه عنه و ان لم يكن ولده و لا- وليه، إلا- أن الفاضل الخراساني في الذخير قال ان الفتوى بذلك لم يكن مشهورا في كتب القدماء و انما اشتهر بين أصحابنا المتأخرين، و المشهور في كتب السابقين قضاء الولي عن الميت حسب. انتهى. و هو جيد.

بقى الإشكال هنا في انه هل ينحسب جواز القضاء في الواجه الى ما لو لم تكن ذمه الميت مشغوله بالعباده كالصلاه اليوميّه بأن يصلّيها عنه و ان علم فراغ ذمته منها أم لا؟ ظاهر الجماعه ذلك، و عليه جرى من عاصرناه من مشايخنا في بلادنا البحرين حتى ان الرجل منهم يوصى بعقار يصرف حاصله في العباده و الصلاه اليوميّه عنه الى يوم القيامه، و شاهدنا جملته من العلماء يعملون بتلك العبادات من غير توقف و لا تناكر، و الظاهر ان عمدته ما استدلوا به على ذلك حكاية صفوان بن يحيى المتقدمه.

و لم اطلع على من توقف في هذا الحكم و ناقش فيه إلا الفاضل المولى محمد باقر الخراساني في الذخير فإنه قال-بعد ذكره هذا الفرع المذكور و تقديم جملته الأخبار التي قدمناها- ما صورته: و فيه اشكال نظرا الى ان شرعيه العبادات تحتاج الى توقيف الشرع و ليس ههنا أمر دال على ذلك بحيث ينسد به باب التوقف و الإشكال، فإن الأخبار المذكوره غير واضحه الدلاله على العموم، و لو سلم لا يبعد أن يكون المراد بالصلاه فيها الصلاه المشروعه بالنسبه إلى المكلف بناء على أن لفظه الصلاه موضوعه للصحيحه الشرعيه لا- طبيعه الأركان مطلقا، و إذا كان الأمر كذلك كان محصل النص أن كل صلاه يصح شرعا أن يفعله المكلف فله أن يجعله للميت فلا يستفاد منه الجواز. و أما قضيه صفوان فقد ذكرها النجاشي بلفظ «روى» و الشيخ أطلق ذكرها و لم يذكر لها سنداً و طريقاً، و المسامحه في نقل أمثال هذه الحكايات التي لم يكن الغرض الأصلي من إيرادها تأسيس حكم شرعي شائع غالب،

فبهذا الاعتبار يحصل نوع شك في صحه الاستناد الى الأمر المذكور فيحصل الشك في المسأله حتى يفتح الله و يسهل طريق معرفتها. انتهى. و هو جيد، و الى ذلك ايضا يميل كلام شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار.

و الظاهر عندي هو العدم و ان كان ظاهر كلاميهما (طاب ثراهما) انما هو التوقف و الاستشكال لعدم وقوفهم على دليل صريح في ثبوت هذا الحكم و عدمه في هذا المجال، مع انه

قد روى الشيخ في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (1) قال:

«سألته عن امرأه مرضت في شهر رمضان و ماتت في شوال فأوصتني أن أقضى عنها؟ قال هل برئت من مرضها؟ قلت لا ماتت فيه. قال لا يقضى عنها فان الله لم يجعله عليها. قلت فإنني اشتهى أن أقضى عنها و قد أوصتني بذلك؟ قال فكيف تقضى شيئاً لم يجعله الله عليها».

(فان قيل) ان مورد الروايه مخصوص بالصوم فلا- يتعدى الى غيره إلا بدليل (قلنا) موضع الاستدلال في الخبر انما هو قوله عليه السلام في الجواب بعد نهيه عن القضاء في الصورة المذكوره المؤذن بالتحريم و تعليقه التحريم بان الله لم يجعله عليها المؤذن بأن القضاء كائنا ما كان انما يكون لما ثبت في الذمه و اشتغلت به و كان مخاطبا به من قبله سبحانه، ثم تأكيد ذلك بعد مراجعه السائل بالاستفهام الإنكارى بقوله (عليه السلام) «فكيف تقضى شيئاً لم يجعله الله عليها».

و بالجملة فإن هذا الخبر كما ترى ظاهر الدلاله واضح المقالاه في ان القضاء عن الغير لا- يشرع إلا- مع استقرار الأداء في ذمته، مضافا الى ما عرفت في كلام الفاضل المتقدم من أن العبادات مبنية على التوقيف ثبوتا و عدما و الثابت هنا بموجب هذا الخبر انما هو العدم. و لم أقف على من تنبه للاستدلال بالخبر المذكور في هذا المقام مع انه كما ترى واضح الدلاله في ما ادعيناه، و لا معارض له في البين إلا حكاية صفوان المذكوره، و من الظاهر قصورها عن المعارضه من جهات عديده. و الله العالم.

ص: ٤٢

## المسألة الثانية [هل يجب الترتيب فى القضاء عن الميت؟]

قد تقدم ان الأشهر الأظهر وجوب الترتيب على القاضى عن نفسه مع العلم بالترتيب، أما لو كان القضاء عن الغير فهل يجب ذلك بمعنى انه لا يصح أن يقضى عن الميت اثنان أو ثلاثة مثلاً دفعه واحده بل لا بد أن يكون أحدهم بعد الآخر أو أن يكون القاضى عنه متحداً؟ ظاهر الأصحاب الأول كما فى قضاء الإنسان عن نفسه.

وقد وقفت فى هذا المقام على كلام جيد للسيد الفاضل المحقق السيد نعمه الله الجزائرى (نور الله تعالى تربته) يتضمن القول بعدم الوجوب فى شرحه على التهذيب، حيث قال بعد ذكر المسألة: الذى أفتى به أكثر مشايخنا المعاصرين هو وجوب الترتيب، ولهذا أمروا بتوزيع الأوقات و تقسيمها بين المستأجرين حتى لا يصلى اثنان عن الميت فى وقت واحد، والذى لا يزال يختلج بخاطرى من البحث عن حقيقته الأخبار هو القول الثانى، وذلك ان اخبار هذا الباب من

قوله عليه السلام (١):

«من فاتته فريضه». و من هذا الخبر الذى نحن بصدد الكلام فيه هو قضاء المكلف ما فى ذمته، وذلك انه يجب عليه تفريغ الذمه من ما تعلق بها أو لا فأولاً شيئاً بعد شىء لعدم إمكان المبادره إلى تفريغها من تلك الواجبات كلها دفعه واحده وإذا لم يمكن هذا وجب ذلك، بخلاف الميت فإنه إذا مات لم تبق له ذمه كذمه الحى و لهذا بطلت الأحكام المنوطه بها كأجل الدين و أكثر الإجازات و أحكام الفلس و نحوها، و حينئذ فقد بقى مشغولاً بما فاتته من الواجبات، و المبادره إلى رفعها و رفع عذابها عنه مهما أمكن هو الأولى، لأنه كما ورد فى الأخبار يضيق عليه من جهتها فإذا قضيت عنه أسرع إلى ملائكة الرحمة و وسعوا عليه من جهه قضاء العباده عنه، فإذا أمكن رفعها عنه دفعه واحده أو ما هو قريب منها كان هو الأحسن. إلى ان قال: على ان الأخبار التى استدلو بها على القضاء عن الميت عامه شامله لموضع النزاع.

و بالجملة فالقول بعدم الترتيب هنا لعله الأولى، و قد استدل لهذا القول من بعض

ص: ٤٣

---

١- (١) ارجع الى تعليقه ٢ ص ٢٢.



المعاصرين إلا انه لم يذكر هذا الكلام بل جعل عدم الدليل دليلا على العدم. انتهى كلام السيد المزبور و هو جيد وجيه.

و يكفيننا فى القول بذلك ما نقله عن بعض معاصريه من عدم وجود الدليل فى الصورة المذكوره على وجوب الترتيب، إذ لا تكليف إلا- بعد البيان و لا- مؤاخذه إلا- بعد اقامه البرهان، فان ما ورد من الأخبار الداله على وجوب الترتيب (1)مورده قضاء الإنسان عن نفسه كما عرفت، و ما ذكره (قدس سره) علاوه ظاهر الوجهه، و على هذا جرى من عاصرناه من مشايخنا فى بلاد البحرين. و الله العالم.

### المسأله الثالثه [الاستئجار للصلاه و الصوم عن الميت]

-الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى ما أعلم فى جواز الاستئجار للصلاه و الصوم عن الميت، إلا ان بعض متأخرى المتأخرين ممن سيأتى نقل كلامه ناقش فى ذلك، و الظاهر ضعفه كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى.

قال السيد الزاهد العابد المجاهد رضى الدين بن طائوس (عطر الله مرقده) فى كتاب غياث سلطان الورى لسكان الثرى: و قد حكى ابن حمزه فى كتابه فى قضاء الصلاه عن الشيخ أبى جعفر محمد بن الحسين الشوهانى انه كان يجوز الاستئجار عن الميت، و استدلل ابن زهره على وجوب قضاء الولى الصلاه بالإجماع على انها تجرى مجرى الصوم و الحج. و قد سبقه ابن الجنيد بهذا الكلام حيث قال: و العليل إذا وجبت عليه الصلاه و أخرها عن وقتها الى ان فاتت قضاها عنه و له كما يقضى حجه الإسلام و الصيام. قال و كذلك روى أبو يحيى عن إبراهيم بن هشام عن أبى عبد الله عليه السلام (2) فقد سويّا بين الصلاه و بين الحج، و لا ريب فى جواز

ص: ٤٤

(١ - ١) ص ٢٢ و ٢٣.

(٢ - ٢) لم نقف على روايه بهذا السند فى مورد الكلام، و فى الذكرى فى نسخه «أبو يحيى بن إبراهيم ابن سالم» و يجوز ان يكون تصحيح فى العبارة. نعم ورد فى روايه صفوان بن يحيى عن معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (ع) المذكوره فى الوسائل فى الباب ٢٨ من الاحتضار ما يتعلق بالمورد.

و قال شيخنا الشهيد فى الذكرى بعد نقل هذا الكلام: الاستئجار على فعل الصلاه الواجه بعد الوفاء مبنى على مقدمتين (إحداهما) جواز الصلاه عن الميت و هذه اجماعيه و الأخبار الصحيحه ناطقه بها كما تلوناه. و (الثانيه) ان كلما جازت الصلاه عن الميت جاز الاستئجار عنه، و هذه المقدمه داخله فى عموم الاستئجار على الأعمال المباحه التى يمكن أن تقع للمستأجر، و لا- يخالف فيها أحد من الإماميه بل و لا- من غيرهم، لان المخالف من العامه إنما منع لزعمه انه لا يمكن وقوعها للمستأجر عنه (١) أما من يقول بإمكان وقوعها له و هم جميع الإماميه فلا يمكنه القول بمنع الاستئجار إلا ان يخرق الإجماع فى إحدى المقدمتين، على ان هذا النوع قد انعقد عليه الإجماع من الإماميه الخلف و السلف من عهد المصنف و ما قبله الى زماننا هذا، و قد تقرر أن إجماعهم حجه قطعيه (فإن قلت) فهلا اشتهر الاستئجار على ذلك و العمل به عن النبى صلى الله عليه و آله و الأئمه (عليهم السلام) كما اشتهر الاستئجار على الحج حتى علم من المذهب ضروره (قلت) ليس كل واقع يجب اشتهاره و لا كل مشهور يجب الجزم بصحته فرب مشهور لا- أصل له و رب متأصل لم يشتهر، إما لعدم الحاجه إليه فى بعض الأحيان أو لندور وقوعه، و الأمر فى الصلاه كذلك فان

سلف الشيعة كانوا على ملازمه الفريضة و النافله على حد لا يقع من أحد منهم إخلال بها إلا لعذر يعتد به كمرض موت أو غيره، وإذا اتفق فوات فريضه بادروا الى فعلها لأن أكثر قدمائهم على المضايقة المحصنه فلم يفتقروا الى هذه المسأله و اكتفوا بذكر قضاء الولي لما فات الميت من ذلك على طريق الندور، و يعرف هذه الدعاوى من طالع كتب الحديث و الفقه و سيره السلف معرفه لا- يرتاب فيها، فخلف من بعدهم قوم تطرق إليهم التقصير و استولى عليهم فتور الهمم حتى آل الحال إلى انه لا يوجد من يقوم بكمال السنن إلا أو حديهم و لا يبادر بقضاء الفائت إلا أقلهم، فاحتاجوا الى استدراك ذلك بعد الموت لظنهم عجز الولي عن القيام به، فوجب رد ذلك الى الأصول المقرره و القواعد الممهده و فى ما ذكرناه كفايه. انتهى. و هو جيد متين.

و اعترضه المولى محمد باقر الخراسانى فى الذخير- بعد أن ذكر سابقا ما قدمنا نقله عنه آنفا من أن الفتوى بذلك لم تكن مشهوره فى كتب القدماء- فقال بعد نقل هذا الكلام: قلت ملخص ما ذكره الشهيد ان الحكم بجواز الاستئجار للميت مبنى على الإجماع على ان كل أمر مباح يمكن أن يقع للمستأجر يجوز الاستئجار فيه، و قد نبهت مرارا بأن إثبات الإجماع فى زمن الغيبه فى غايه الإشكال خصوصا فى مثل هذه المسأله التى لم تشتهر فى سالف الأعصار و قد خلت منها مصنفات القدماء و العظماء. ثم ان قوله (قدس سره) «على ان هذا النوع قد انعقد عليه الإجماع. الى آخره» يدل على انه زعم انعقاد الإجماع عليه فى زمان السيد و ما قاربه، و لا يخفى ان دعوى انعقاد الإجماع بالمعنى المعروف بين الشيعة فى مثل تلك الأزمان بين التعسف واضح الجزاف. ثم ما ذكره فى تعليل عدم اشتهاار هذا الحكم بين السلف لا يخلو عن تكلف، فان ما ذكره من ملازمه الشيعة على مداومه الصلوات و حفظ حدودها و الاستباق و المسارعه إلى قضاء فوائتها على تقدير تمامه انما يجرى فى العلماء و أهل التقوى منهم لا عوامهم و أدانيهم و عموم السفله و الجهله منهم، و يكفى ذلك داعيا للافتقار الى هذه المسأله و الفتوى بها و اشتهاار العمل بها لو كان لها أصل. و بالجملة للنظر

فى هذه المسأله وجه فتدبر.انتهى.

أقول:لا يخفى ما فيه على الفطن النبيه فإنه عنده ظاهر البطلان غنى عند التأمل عن البيان:

(أما أولاً)فلان قوله«قلت ملخص ما ذكره الشهيد.الى قوله الفقهاء و العظماء»مردود(أولاً)بأن هذا الإجماع الذى ادعاه الشهيد و ادعى به صحه الاستئجار فى كل الأعمال المباحه التى يمكن أن تقع للمستأجر عنه،ان كان المناقشه فيه انما هو بالنسبه إلى الصلاه و الصوم فهذا مما لا معنى له عند المحصل لانه متى سلم تلك القاعده الكليه فعليه فى استثناء ما ذكره الدليل،و ان كان بالنسبه إلى أصل الكليه فالواجب عليه طلب الدليل فى كل فرد فرد من افراد الإجازات و ان لا- تجوز الإجاره فى عمل من الأعمال و لا فعل من الأفعال إلا بنص خاص بذلك الجزئى يدل على جواز الإجاره فيه بخصوصه و إلا فلا و لا أراه يلتزمه،بل لو انفتح هذا الباب لأدى إلى اطراده فى جميع أبواب المعاملات من البيوع و المصالحات و السلم و المساقاه و نحو ذلك،فيشترط فى كل فرد فرد مما يجرى فيه أحد هذه العقود ورود نص فيه و إلا- فلا يجوز أن يدخله البيع و نحوه من تلك المعاملات،إذ العله واحده فى الجميع و المناقشه تجرى فى الكل،مع انه لا يرتاب هو و لا غيره فى أن المدار فى جميع المعاملات انما هو على ما يدخل به ذلك الفرد الذى يراد اجراء تلك المعامله عليه فى جملة أفرادها الشائعه و ينتظم به فى جملة جزئياتها الدائعه إلا أن يقوم على المنع دليل من خارج،و هذه قاعده كليه فى جميع المعاملات،فان سلمها و قال بها لزمه اجراء ذلك فى محل البحث فإنه أحد أفرادها إلا ان يأتى بدليل على إخراجها،و ان منعها-و لا أراه يتجشمه-فهو محجوج بما ذكرناه و انى له بالمخرج.

و(ثانياً)-ان الشهيد(قدس سره)لم يستند هنا الى مجرد الإجماع و انما استند أولاً إلى عموم ما دل على الإجاره فى الأعمال المباحه ثم أردفه باتفاق الإماميه لأنه قال:و هذه المقدمه داخله فى عموم الاستئجار على الأعمال المباحه أى عموم

أدله الاستئجار بمعنى أن دليلها عموم الأدله الداله على الاستئجار على الأعمال المباحه، ثم قال و لا- يخالف فيها أحد من الإماميه. الى آخره، فاستند أولا- إلى عموم الأدله، و ثانيا إلى الإجماع، و هذا هو الواقع و الجارى فى جميع المعاملات، فان هذه القواعد كما انها متفق عليها بين الأصحاب منصوصه فى جميع أبواب المعاملات من اجاره و غيرها، فالمدعى لإخراج فرد من افراد بعض تلك القواعد عليه اقامه الدليل.

و من الأخبار الداله على هذه القاعده بالنسبه إلى الإجاره

ما رواه الحسن بن شعبه فى كتاب تحف العقول عن الصادق عليه السلام (1) فى وجوه المعاش قال:

و اما تفسير الإجازات فإجاره الإنسان نفسه أو ما يملك أو يلى أمره من قرابته أو دابته أو ثوبه بوجه الحلال من جهات الإجازات أن يؤجر نفسه أو داره أو أرضه أو شيئا يملكه فى ما ينتفع به من وجوه المنافع، أو العمل بنفسه و ولده و مملوكه أو أجيره من غير أن يكون وكيلا- للوالى. الى أن قال: و كل من آجر نفسه أو آجر ما يملكه أو يلى أمره من كافر أو مؤمن أو ملك أو سوقه على ما فسرناه مما تجوز الإجاره فيه فحلال محلل فعله و كسبه. انتهى.

قال بعض المحدثين من أفاضل متأخرى المتأخرين بعد نقل هذا الخبر:

أقول فيه دلالة على جواز إجاره الإنسان من يلى أمره من قرابته و ان يؤجر نفسه للعبادات. الى أن قال: و بالجمله المستفاد منها جواز أن يستأجر لكل عمل و ان يؤجر نفسه من كل أحد لكل عمل إلا ما أخرجه الدليل. انتهى.

و أما قوله- ثم ان قوله على ان هذا النوع. الى آخره- فهو فى محله إلا انه لا يضر بما قلناه فان المطلوب يتم بما قدمناه و أحكمناه.

و(اما ثانيا) فلان قوله- ثم ما ذكره فى تعليل عدم اشتهار هذا الحكم.

الى آخره- سقيم عليل لا يبرد الغليل و كلام شيخنا(قدس سره) هنا حق لا ريب

ص: ٤٨

فيه و صدق لا شبهه تعتريه،فان ما ذكره(قدس سره)من الاستئجار على الصلاه و الوصيه بها انما يترتب على ترك العلماء و أهل التقوى العارفين بوجوب قضائها الخائفين من تبعاتها و جزأيها لو كانوا يتركونها فإنهم يوصون بها،و لكن لما كانوا يحافظون عليها فى حال الحياه تمام المحافظه أداء و قضاء واجبا و سنه لم يقع ذلك و لم يشتهر،فاما اعتراضه بالجهله و السفله الذين لا يباليون بالصلاه صحيحه كانت أو باطله فى حياتهم أو بعد موتهم فغير وارد،لأنهم لما ذكرنا يتركونها و يتهاونون بها و يموتون على ذلك من غير فحص و لا وصيه بقضائها لجهلهم و قله مبالاتهم بالدين فكيف يكون ذلك حينئذ داعيا الى الافتقار الى هذه المسأله و الفتوى بها و اشتهاى العمل بها،على ان مساق كلام شيخنا المشار اليه انما هو بالنسبه إلى شهره الاستئجار على الصلاه و انه لم لا يشتهر كاشتهاى الاستئجار على الحج لا بالنسبه إلى الفتوى بهذه المسأله،و يزيدك تأكيداً لما ذكرنا ثمه كلام شيخنا المذكور و قوله«فخلف من بعدهم قوم تطرق إليهم التقصير.الى آخره»مما يدل على ان اشتهاى الوصيه بالصلاه و الاستئجار عليها فى الوقت الأخير انما كان لتهاون العلماء و العارفين بما يعرفون وجوبه عليهم و فتورهم عن القيام بالواجبات فضلا عن السنن الموظفه فى ذلك المقام،فالكلام أولا و آخراً انما ترتب على العلماء و العارفين لا ما توهمه من ضم السفله و الجاهلين.

و بالجملة فكلامه(قدس سره)ليس بموجه يعتمد عليه و كلام شيخنا المذكور أولى و أخرى بالرجوع اليه.

ثم ان ممن ناقش فى هذه المسأله و ان كان من جهة أخرى المحدث الكاشانى (طاب ثراه)فى كتاب المفاتيح،حيث قال-فى آخر الخاتمه التى فى الجنائز من الكتاب المذكور بعد أن ذكر انه يصل الى الميت ثواب الصلاه و الصوم و الصدقه و الحج - ما صورته:و أما العبادات الواجبه عليه التى فاتته فما شاب منها المال كالحج يجوز

الاستئجار له كما يجوز التبرع به عنه بالنص (١) والإجماع، واما البدني المحض كالصلاه و الصيام

ففى النصوص (٢)

«يقضيها عنه أولى الناس به». و ظاهرها التعيين عليه، والأظهر جواز التبرع بهما عنه من غيره ايضا، و هل يجوز الاستئجار لهما؟ المشهور نعم، وفيه تردد لفقد النص فيه و عدم حجية القياس حتى يقاس على الحج أو على التبرع، و عدم ثبوت الإجماع بسيطا و لا- مركبا إذ لم يثبت ان كان من قال بجواز العباده للغير قال بجواز الاستئجار لهما، و كيف كان فلا يجب القيام بالعبادات البدنيه المحضه له بتبرع و لا استئجار إلا مع الوصيه. إلى آخر كلامه.

و قال فى كتاب المعاش و المكاسب بعد كلام فى المقام: و الذى يظهر لى ان ما يعتبر فيه نيه التقرب لا يجوز أخذ الأجره عليه مطلقا لمنافاته الإخلاص فإن النيه كما مضى ما يبعث على الفعل دون ما يخطر بالبال، نعم يجوز فيه الأخذ ان اعطى على وجه الاسترضاء أو الهديه أو الارتزاق من بيت المال و نحو ذلك من غير تشارط، و أما ما لا يعتبر فيه ذلك بل يكون الغرض منه صدور الفعل على أى وجه اتفق فيجوز أخذ الأجره عليه مع عدم الشرط فى ما له صورته العباده. و أما جواز الاستئجار للحج مع كونه من القسم الأول فلائنه انما يجب بعد الاستئجار و فيه تغليب لجهه المالىه، فإنه انما يأخذ المال ليصرفه فى الطريق حتى يتمكن من الحج و لا- فرق فى صرف المال فى الطريق بان يصدر من صاحب المال أو نائبه، ثم ان النائب إذا وصل الى مكه و تمكن من الحج امكنه التقرب به كما لو لم يكن أخذ أجره فهو كالمطوع أو نقول ان ذلك ايضا على سبيل الاسترضاء للتبرع. أما الصلاه و الصوم فلم يثبت جواز الاستئجار لهما. انتهى.

و فيه نظر من وجوه: الأول- ان ما ذكره فى الكلام الأول من التردد فى جواز الاستئجار لفقد النص مردود (أولا)- بما عرفت آنفا من أن فقد النص فى خصوص

ص: ٥٠

١- (١) الوسائل أبواب الثيابه فى الحج و بعض أبواب وجوب الحج و شرائطه.

٢- (٢) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات و الباب ٢٣ من أحكام شهر رمضان.

الاستئجار للصلاه و الصيام لا يصلح للمانعيه،و من ذا الذى اشترط وجود النص فى خصوص كل عمل و فعل يراد الاستئجار عليه حتى يشترط هنا،و النصوص العامه كافيه كما فى غير الإجاره من المعاملات.

و ثانيا-انه

قد روى الصدوق(قدس سره)فى الفقيه (١)عن عبد الله بن جبلة عن إسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام

«فى رجل يجعل عليه صياما فى نذر فلا يقوى؟قال يعطى من يصوم عنه كل يوم مدين». و هى صريحه فى المطلوب و المراد عاريه عن و صمه الإيراد.

و ثالثا-النقض بالحج ايضا كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى.

الثانى-ما ذكره فى كلامه الثانى-بقوله:و الذى يظهر لى ان ما يعتبر فيه نيه التقرب لا-يجوز أخذ الأجره عليه.الى آخره-فان فيه(أولا)-ما ذكرناه فى الوجه الأول من ورود النص فى الصوم و كذا فى الحج،و ما اعتذر به فى الحج فسيأتى بيان بطلانه.

و ثانيا-انه متى كان العله فى عدم جواز الاستئجار ذلك فإنه لا يجوز و ان أوصى الميت بذلك،لان الاستئجار متى كان باطلا لبطلان العباده و الأجير لا يستحق لذلك اجره فالوصيه غير مشروعه فتكون باطله،مع انه قد استثنى الوصيه كما عرفت،هذا خلف.

و ثالثا-ان لقائل أن يقول ان الفعل المستأجر عليه هو الصلاه المتقرب بها الى الله سبحانه فإنها هى المستقره فى ذمه المستأجر عنه،فالأجره فى مقابله المجموع لا الصلاه خاصه ليحصل منافاه الأجره للقربه،و الفرق لطيف يحتاج الى مزيد تأمل،و توضيحه ان النيه مشتمله على قيود منها كون الفعل خالصا لله سبحانه و منها كونه أداء أو قضاء عن نفسه أو غيره تبرعا أو بأجره،و كل من هذه القيود الأخيره غير مناف لقيود الإخلاص،و الأجره فى ما نحن فيه انما وقعت أولا

ص: ٥١



و بالذات بإزاء القصد الثاني أعنى النياه عن زيد مثلاً، بمعنى انه استؤجر على النياه عن زيد فى الإتيان بهذه الفريضه للتقرب بها وقيد القربه على حاله و فى محله لا- تعلق للأجره به إلا من حيث كونه قيداً للفعل المستأجر عليه، نعم لو اشترط فى النياه عن الغير التقرب زياده على التقرب المشروط فى صحه العباده اتجه منافاه الأجره لذلك إلا انه ليس بشرط إجماعاً، وبالجملة فإن أصل الصلاه مقصود بها وجهه سبحانه و لكن الحامل عليها و الباعث عليها مع التقرب هو هذا المبلغ الذى قرر له و لذلك نظائر فى الشرع توجب رفع الاستبعاد مثل الصلاه لأجل الاستسقاء و صلاه الاستخاره و صلاه الحاجه و صلاه طلب الولد و طلب الرزق و نحو ذلك مما كان الباعث عليه أحد هذه الأغراض فإن أصل الصلاه مقصود بها وجهه سبحانه و متقرب بها اليه جل شأنه و لكن الحامل عليها هو أحد هذه الأمور المذكوره و نحوها بمعنى انه يأتى بالصلاه الخالصه لوجه الله سبحانه لأجل هذا الغرض الحامل له عليها.

(فان قيل) ان هذا مما قام الدليل على صحته و ورود الخبر به (قلنا) ان الخصم انما تمسك بأن الصلاه بالأجره مناف للقربه و الإخلاص بها لله سبحانه حيث ان الحامل عليها انما هو الأجره دون قصد وجهه سبحانه، و بمقتضى تعليله المذكور لا يصح شىء من هذه الصلوات بالكلية فإن الباعث عليها أمور آخر كما عرفت، مع ان الشرع قد ورد بصحتها و ليس الوجه فى ذلك إلا ما قلناه من أن هذه الأسباب انما هى أسباب حامله على الإتيان بالصلاه الخالصه له سبحانه، و مثله يجرى فى مسأله الإجاره فلا فرق حينئذ.

و بالجملة فإن ورود النص بالصحه فى هذه المواضع دليل واضح فى بطلان ما توهمه فى أمر الاستئجار على الصلاه، و حينئذ فكما يصح أن يكون الحامل على العباده أحد هذه الأمور يجوز ان يكون الحامل أخذ الأجره و الانتفاع بها.

الثالث- ما ذكره -بقوله: و أما جواز الاستئجار على الحج مع كونه من القسم الأول. الى آخره- فان فيه (أولاً)- انه من الجائر الواقع ان يكون الاستئجار

من الميقات أو من مكة و هو مما لا- يجرى فيه هذا التخرص الذى ذكره و التمثل الذى اعتبره، فلا يكون ما ذكره كليا مع ان ظاهر النصوص كليه الحكم و هو كاف للخصم فى التعلق به فإنه لا ينكر صحته.

و ثانيا- انه يمكن أيضا إجراء ما فرضه فى الحج فى الصلاة بأن يقبض الأجير الأجره و يتصرف فيها بعد الاستئجار و لا يأتى بالصلاه إلا بعد نفاذ الأجره إذ الإجاره لا تقتضى الفوريه كما هو الأظهر الأشهر، و حينئذ فيمكنه التقرب بها كما لو لم يكن أخذ أجره فهو كالمتطوع.

و ثالثا- ان قوله- أو نقول ان ذلك على سبيل الاسترضاء للتبرع- مناف لفرض المسأله أولا، فإن المفروض الاستئجار للحج كما صرح به فى كلامه فكيف يجعله تبرعا و ان المدفوع من الأجره على سبيل الاسترضاء. و الفرق بين الأمرين أوضح واضح.

و بالجملة فإنه لو جاز بناء الأحكام الشرعيه على مثل هذه التخريجات البعيده و التمحلات الغير السديده لا تسع المجال و انفتح باب القيل و القال، و لم يبلغ المجتهدون الذين قد أكثر من التشنيع عليهم فى رسائله و مصنفاته الى مثل هذه التخريجات الواهيه البارده و التخرصات البعيده الشارده. و الله العالم.

#### **المسأله الرابعه [القاضى و المقضى و المقضى عنه]**

-لا- يخفى على من تتبع كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى هذا الباب ما وقع لهم من الاختلاف فى القاضى و المقضى و المقضى عنه.

أما الأول فقد صرح الأكثر بأنه الولد الأكبر، قال فى الذكرى بعد نقل ذلك عنهم: و كأنهم جعلوه بإزاء حبوته لأنهم قرنوا بينها و بينه و الأخبار خاليه عن التخصيص كما أطلقه ابن الجنيد و ابن زهره، و لم نجد فى اخبار الحبوّه ذكر الصلاة نعم ذكرها المصنفون و لا بأس به اقتصارا على المتيقن و ان كان القول بعموم كل ولى ذكر أولى حسبما تضمنته الروايات. انتهى.

أقول: قال ابن الجنيد: و العليل إذا أوجبت عليه صلاه فأخرها عن وقتها

الى ان مات قضاها عنه وليه كما يقضى عنه حجه الإسلام و الصيام ببدنه، فان جعل بدل كل ركعتين مداً أجزأه فان لم يقدر فلكل أربع فان لم يقدر فمد لصلاه النهار و مد لصلاه الليل، و الصلاه أفضل. و عن المرتضى نحو ذلك. و ظاهرهما مع التخيير بين القضاء و التصديق بالتخصيص بما فات عن العليل في مرض موته.

و قال ابن زهره: و من مات و عليه صلاه و جب على وليه قضاؤها، و ان تصدق عن كل ركعتين بمد أجزأه. إلى آخر ما ذكره ابن الجنيد. و احتج بالإجماع و طريق الاحتياط، و ظاهره التخيير بين القضاء و الصدقه مع عموم الفائت دون التخصيص بفائت مرض الموت.

و الجميع متفقون على الولى بقول مطلق. و قال ابن إدريس بوجوب القضاء على وليه الأ-كبر من الذكران ما و جب على العليل فأخبره عن أوقاته حتى مات و لا يقضى عنه إلا الصلاه الفائتة في حال مرض بموته فحسب، و تبعه في ذلك سبطه نجيب الدين يحيى بن سعيد و الشهيد في اللعه. و هو صريح في التخصيص بالفائت في مرض الموت و ان القاضى هو الولى و هو الأكبر من الذكران.

و اما الثانى فظاهر الشيخين و ابن ابى عقيل و ابن البراج و ابن حمزه و العلامه في أكثر كتبه انه جميع ما فات الميت و هو ظاهر كلام ابن زهره المتقدم، و ظاهر ما قدمنا نقله عن ابن الجنيد و المرتضى و ابن إدريس و يحيى بن سعيد و الشهيد في اللعه هو التخصيص بما فات في مرض الموت، و قال المحقق في كتابيه بقول الشيخين، و قال في المسائل البغداديه المنسوبه إلى سؤال جمال الدين بن حاتم المشغرى (قدس سره): الذى ظهر لى ان الولد يلزمه قضاء ما فات الميت من صيام و صلاه لعذر كالمرض و السفر و الحيض لا ما تركه الميت عمداً مع قدرته عليه. قال في الذكرى بعد نقل ذلك عنه: و قد كان شيخنا عميد الدين (قدس سره) ينصر هذا القول و لا- بأس به، فان الروايات تحمل على الغالب من الترك و هو انما يكون على هذا الوجه أما تعمد ترك الصلاه فإنه نادر، نعم قد يتفق فعلها لا على الوجه المبرئ للذمه

و الظاهر انه ملحق بالتعمد للتفريط. انتهى.

و أما الثالث فظاهرهم انه الرجل، قال فى الذكرى: لذكرهم إياه فى معرض الجبوه. و ظاهر عبارته المحقق الشمول للمرأة.

و التحقيق عندى فى هذا المقام أما بالنسبة إلى الأول فهو ولى الميت و هو أولى الناس بميراثه كما صرح به ابن الجنيّد و من معه ممن قدمنا ذكره، و بذلك صرح الصدوقان أيضا.

و عليه تدل صحیحہ حفص بن البختری و هى السابعة من الروایات المتقدمه و مثلها الروایه السادسة و الروایه الرابعه و العشرون (١).

و نحوها أيضا

مرسله حماد بن عثمان عن من ذكره عن ابى عبد الله عليه السلام (٢).

«فى الرجل يموت و عليه دين من شهر رمضان من يقضى عنه؟ قال أولى الناس به قلت فان كان أولى الناس به امرأه؟ قال لا إلا الرجال». و بذلك يظهر لك ما فى كلام جمهور الأصحاب من التخصيص بالولد فإنه خال عن المستند.

و يختص القضاء بالرجال دون النساء كما تضمنه خبر حفص (٣) و مرسله حماد (٤) و بأكبر الرجال لو تعددوا

لصحیحہ الصفار عن ابى محمد الحسن عليه السلام (٥).

«انه كتب اليه رجل مات و عليه قضاء من شهر رمضان عشره أيام و له وليان هل يجوز لهما ان يقضيا عنه جميعا خمسة أيام أحد الوليين و خمسة أيام الآخر؟ فوقع عليه السلام يقضى عنه أكبر ولييه عشره أيام و لاء إنشاء الله». قال فى الفقيه: و هذا التوقيع عندى مع توقيعاته الى الصفار بخطه عليه السلام.

و اما بالنسبة الى الثانى فهو كل ما فات الميت لعذر كان أم لا لعذر فى مرض الموت أو غيره لا طلاق الأخبار المذكوره من الخبر السادس و السابع، و لا ينافى ذلك الخبر الرابع و العشرون إذ لا دلالة فيه على نفى ما عدا ما ذكر فيه بل غايته أن

ص: ٥٥

١- ١) ص ٣٣ و ٣٧.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢٣ من أحكام شهر رمضان.

٣- ٣) الوسائل الباب ٢٣ من أحكام شهر رمضان.

٤- ٤) الوسائل الباب ٢٣ من أحكام شهر رمضان.

٥- ٥) الوسائل الباب ٢٣ من أحكام شهر رمضان.

يكون بالنسبة الى ذلك مطلقا و إطلاقه محمول على ما دل عليه الخبران المذكوران من جميع ما فات الميت.

و قال فى الذكرى: و رواه عبد الله بن سنان و ردت بطريقين و ليس فيها نفى لما عداها، إلا أن يقال قضيه الأصل تقتضى عدم القضاء إلا ما وقع الاتفاق عليه، أو أن المتعمد مؤاخذ بذنبه فلا يناسب مؤاخذة الولي به لقوله تعالى «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» (١) انتهى.

و فيه ان قضيه الأصل يجب الخروج عنها بالدليل و هو خبر حفص و مرسله ابن ابى عمير فإنهما ظاهران فى العموم. و أما التعليل بالمؤاخذة بالذنب فعليل سيما فى مقابله النص، و الآية المذكوره لو عمل على ظاهرها لوجب المنع ايضا من تحمل الولي ما فات الميت لعذر و هو لا يقول به.

و أما بالنسبة الى الثالث فإشكال ينشأ من ورود بعض الأخبار بلفظ الرجل و بعض بلفظ الميت، و الظاهر حمل ذكر الرجل على مجرد التمثيل لا اشتراكهما فى الأحكام غالبا فيرجح القول بالعموم، و يؤيده ان التخصيص بالرجل فى الروايات انما وقع فى الأسئلة فلا يقتضى تقييد المطلق الواقع فى الروايات الأخرى، و يؤكد انه الأحوط.

ثم انه على تقدير تفسير الولي بالولد الأكبر كما هو الأشهر ينحصر المقضى عنه فى الأب سيما على القول بكون المقضى عنه الرجل و كأنهم جعلوه فى مقابله الحبوه كما تقدم فى كلام شيخنا الشهيد، أو مع الأم بناء على العموم فى المقضى عنه و لا يتعدى الى غيرهما. و لكن تفسير الولي بذلك كما عرفت عار عن الدليل بل الدليل على خلافه واضح السبيل. و سيأتى ان شاء الله تعالى فى كتاب الصيام مزيد بحث فى هذا المقام محيط بأطراف الكلام بإبرام النقض و نقض الإبرام.

ص: ٥٦

### الأولى [عدم إجزاء الصدقه عن الصلاه]

قد تقدم فى كلام ابن الجنيد و المرتضى و ابن زهره التخيير بين الصلاه و الصدقه و لم نظفر له بمستند، و الذى ورد من الصدقه انما هو بالنسبه إلى النوافل كما تقدم، قال فى المختلف بعد نقل التخيير عن ابن الجنيد و المرتضى: و باقى المشهورين من الأصحاب لم يذكروا الصدقه فى الفرائض، ثم قال: لنا انه واجب عليه فلا تجزئ عنه الصدقه كالميت. ثم ذكر بأنهم احتجوا بأنه واجب عليه على سبيل البدل فأجزأت الصدقه عنه كالصوم. ثم أجاب بأنه لولا النص لما صرنا إليه فى الصوم. انتهى. و قال فى الذكري: و اما الصدقه عن الصلاه فلم نرها فى غير النافله.

### الثانيه - هل يشترط كمال الولى حال الوفاه؟

قرب الشهيد فى الذكري ذلك، قال لرفع القلم عن الصبى و المجنون (١) ثم قال: و يمكن إلحاق الأمر به عند البلوغ بناء على انه يحبى و انها تلازم القضاء. أما السفیه و فاسد الرأى فعند الشيخ لا يحبى فيمكن انتفاء القضاء عنه، و وجوبه أقرب أخذا بالعموم. و الشيخ نجم الدين لم يثبت عنده منع السفیه و الفاسد الرأى من الحبوه، فهو أولى بالحكم بوجوب القضاء عليهما. انتهى.

أقول: مبنى هذا الكلام و البحث فى هذا المقام على كون الولى الذى يجب قضاؤه عن الميت هو الولد كما هو المشهور، و قد عرفت ما فيه من القصور و ان الولى فى هذا الباب الذى يتعلق به الخطاب انما هو الأولى بالميراث، و منه يعلم سقوط هذا الكلام و الدوران مدار الحبوه و عدمها الذى فرعوا عليه الكلام فى السفیه و فاسد الرأى. بقى الكلام على ما اخترناه من معنى الولى لو اتفق عدم بلوغه وقت الوفاه، و فيه اشكال لعدم النص الواضح فى البين و قيام الاحتمال من الجانبين.

### الثالثه [لو لم يجب القضاء على الولى أو لم يكن للميت ولى]

لو قلنا بعدم قضاء الولى ما تركه الميت عمداً أو كان الميت لا ولى له فإن أوصى الميت بفعلها من ماله وجب إنفاذه، و ان أخل بذلك فظاهر المتأخرين من

ص: ٥٧

الأصحاب عدم وجوب الإخراج من ماله، وعلله في الذكرى قال لعدم تعلق الفرض بغير البدن خالفناه مع وصيه الميت لانعقاد الإجماع عليه بقى ما عداه على أصله. انتهى و نقل عن بعض الأصحاب القول بوجوب إخراجها كالحج و صب الأخبار التي لا ولى فيها عليه، واحتج أيضا

بخبر زراره الطويل الوارد في الزكاه (١) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام ان أباك قال لى من فر بها من الزكاه فعليه أن يؤديها؟ قال صدق أبى عليه أن يؤدي ما وجب عليه و ما لم يجب عليه فلا شىء عليه فيه. ثم قال أ رأيت لو أن رجلا أغمى عليه يوما ثم مات فذهبت صلاته أ كان عليه و قد مات أن يؤديها؟ قلت لا إلا أن يكون أفاق من يومه». قال: و ظاهره انه يؤديها بعد موته و هو انما يكون بوليه أو ماله فحيث لا ولى يحمل على المال و هو شامل لحاله الإيضاء و عدمه. انتهى.

و ظاهر الشهيد في الذكرى الميل الى ذلك أو التوقف فى ما هنالك، حيث انه نقل فيه القول و الاستدلال المذكورين و لم يقدح فيه بشىء، و يعضده انه قال بعد ذكر المسأله المذكوره: لو أوصى بفعلها من ماله فان قلنا بوجوبه لولا الإيضاء كان من الأصل كسائر الواجبات و ان قلنا بعدمه فهو تبرع يخرج من الثلث إلا ان يجيزه الوارث. انتهى.

أقول: لا- يخفى ان ظاهر كلمه الأصحاب عدا من نقل عنه الخلاف هنا هو الاتفاق على ان الصلاه و الصوم و نحوهما من الواجبات البدنيه لا يجب إخراجها مع عدم الوصيه و مع الوصيه فمخرجها الثلث كسائر الوصايا، بخلاف الواجبات الماليه كالزكاه و نحوها، و الحج و ان كان مشوبا إلا انه غلب فيه الجبهه الماليه، و سيأتى مزيد تحقيق لذلك ان شاء الله تعالى فى كتاب الحج.

و كيف كان فان ما استند اليه ذلك البعض المنقول عنه القول بوجوب إخراج الصلاه و الصوم عن الميت و ان لم يوص به لا يخلو من المناقشه و ان جمد عليه من

ص: ٥٨

نقل كلامه في المقام كشيخنا الشهيد في الذكرى و الفاضل الخراساني في الذخير، و ذلك اما بالنسبه الى الأخبار الغير المشتمله على ذكر الولي فقد عرفت في ما تقدم ان المتبادر من سياق تلك الأخبار انما هو الصلوات المستحبه لا الواجبه، و مع تسليم شمول الواجبه فإننا نقول ان غايه تلك الأخبار أن تكون مطلقه بالنسبه إلى القاضي. و القاعده تقتضي حمل إطلاقها على ما دلت عليه الأخبار المتقدمه من اناطه القضاء بالولي. و كذا الكلام في روايه زراره المذكوره.

و من الأخبار الداله على اناطه القضاء بالولي زياده على ما تقدم

موثقه ابن بكير عن بعض أصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام (١)

«في الرجل يموت في شهر رمضان؟ قال ليس على وليه ان يقضى عنه. الى ان قال: فان مرض فلم يصم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليه ان يقضى عنه لأنه قد صح فلم يقض و وجب عليه».

و قال الرضا عليه السلام في كتاب الفقه (٢)

«و إذا مات الرجل و عليه من صوم شهر رمضان فعلى وليه أن يقضى عنه. الى ان قال: و إذا كان للميت وليان فعلى أكبرهما من الرجال أن يقضى عنه، فان لم يكن له ولي من الرجال قضى عنه وليه من النساء».

و بهذه العبارة ما ذكرناه منها و ما لم نذكره عبر في الفقيه.

و بالجملة فإنك إذا ضمت هذه الأخبار بعضها الى بعض و حملت مطلقها على مقيدها ظهر لك انه لا- مستند لهذا القول المذكور من الأخبار و ان قياس الصلاه و الصوم على الحج في التعلق بالمال بعد تعذر البدن قياس مع الفارق، و ذلك فان الحج بدني مشوب بالمال فمن ثمة دلت الأخبار بعد تعذر الإتيان به بالبدن على التعلق بالمال، فوجب إخراجهم بعد الموت من ماله بل في حال الحياه مع المرض المانع من المباشرة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحج، و أما الصوم و الصلاه فإنهما

ص: ٥٩

---

١- (١) الوسائل الباب ٢٣ من أحكام شهر رمضان.

٢- (٢) ص ٢٥.



بدنيان محضان لا- تعلق لهما بالمال في حال الحياه فمع تعذر الإتيان بهما و الموت بعد استقرارهما في الذمه يتعلق الخطاب بالولي، و مع عدم الولي فلا- دليل يدل على تعلقهما بالمال كما ادعاه القائل المذكور بل يسقط حكمهما كما هو ظاهر الأدله المتقدمه الداله على انه مع فقد الولي من الرجال فلا يتعلق القضاء بالولي من النساء، و لو كان القضاء يرجع الى المال في الصورة المذكوره لا شير إليه في بعض تلك الأخبار بان يقال بل يجب القضاء عنه من ماله. و بالجملة فعندى ان ما تكلفه هذا الفاضل المذكور من القول و استدلال عليه بما ذكر فهو غير خال من القصور. و الله العالم.

#### الرابعه [الوصيه بقضاء غير الولي]

-لو أوصى الميت بقضائها عنه بأجره من ماله و أسندها الى أحد أوليائه أو الى أجنبي فهل تسقط عن الولي؟ وجهان و استقرب في الذكرى السقوط لوجوب العمل بما رسمه الموصي. و هو غير بعيد، و يؤيده ان المتبادر من الأخبار الداله على اناطه ذلك بالولي انما هو مع عدم وصيه الميت بذلك على وجه من الوجوه، و حينئذ فلا منافاه في هذه الصورة لما دلت عليه الأخبار، و يؤيد ما ذكرناه ما صرح به السيد ابن طائوس (قدس سره) في رسالته التي قدمناه نقل هذه الأخبار المتقدمه منها، حيث قال ما صورته: لو أوصى الميت بالصلاه عنه و جب العمل بوصيته لعموم «فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ» (١) و لانه لو أوصى ليهودي أو نصراني لوجب إنفاذ وصيته فكيف الصلاه المشروعه. ثم أورد بعض الأخبار الداله على ذلك.

#### الخامسه [الترتيب بين فوائت الولي و الميت]

-قال في الذكرى: لا يشترط خلو ذمه الولي من صلاه واجبه لتغاير السبب فيلزمان معا، و الأقرب الترتيب بينهما عملا بظاهر الأخبار و فحاويها، نعم لو فاتته صلاه بعد التحمل أمكن القول بوجوب تقديمها لان زمان قضائها مستثنى كزمان أدائها، و يمكن تقديم المتحمل لسبق سببه. انتهى.

أقول: أما الحكم الأول فجيد، و أما الثاني و هو وجوب الترتيب بين ما في ذمته و بين ما تحمله عن الميت فلا- أعرف له دليلا معتمدا بل ظواهر الأخبار و إطلاقها

ص: ٦٠

انما يقتضى عدم وجوب الترتيب، فإن إطلاقها دال على وجوب قضاء ما لزمه من نفسه و ما لزمه من غيره و أما انه يرتب بينهما فلا يفهم ذلك منها بوجه. و أما الثالث فالظاهر التخيير لعدم الدليل على رجحان واحد من الاحتمالين المذكورين فى كلامه.

### السادسه [لو مات الولي]

قال فى الذكرى: لو مات هذا الولي فالأقرب أن وليه لا يتحملها لقضيه الأصل و الاقتصار على المتيقن سواء تركها عمدا أو لعذر. انتهى.

أقول: من المحتمل قريبا القول بوجوب التحمل لظاهر الأخبار المتقدمه، فإن

قوله فى صحيحه حفص (١)

«فى الرجل يموت و عليه صلاه أو صيام؟ قال يقضى عنه أولى الناس به». شامل لما لو كانت تلك الصلاه التى فى ذمته و عليه من فوائت صلاته و مما لزمه تحمله عن غيره، و نحوها مرسله ابن ابى عمير (٢) و نحوها الروايات الداله على الصوم، فإن الجميع ظاهر فى العموم لصدق كونه عليه.

### السابعه [هل للولي الاستجار؟]

قال فى الذكرى: الأقرب انه ليس له الاستجار لمخاطبته بها و الصلاه لا تقبل التحمل عن الحى. و يمكن الجواز لما يأتى ان شاء الله تعالى فى الصوم و لان الفرض فعلها عن الميت. فإن قلنا بجوازه و تبرع بها متبرع أجزأت أيضا. انتهى أقول: قد تقدم فى الروايه الحاديه عشره ما يدل على جواز الحج و الصلاه و الصدقه عن الأحياء و الأموات من القرابه و الأصحاب، و السيد ابن طaus (قدس سره) تأوله فى الحى بما يصح فيه النيابة من الصلوات، و الظاهر ان مراده مثل ركعتى الطواف نيابه و صلاه الزياره نيابه دون ما عدا ذلك، و هو ظاهر كلمه الأصحاب فى هذا الباب.

و يعضده ما فى الحديث العشرين حيث «سأله السائل عن الرجل يريد ان يجعل اعماله من الصلاه و البر و الخير أثلاثا له و لأبويه و كان أحدهما حيا و الآخر

ص: ٦١

---

١ - ١) الوسائل الباب ٢٣ من أحكام شهر رمضان، و فى الفروع ج ١ ص ١٩٦ و الوسائل و الوافى باب (من مات و عليه صيام) «أولى الناس بميراثه»..

٢ - ٢) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات.

ميتا؟ فكتب اليه: أما الميت فحسن جائز و أما الحي فلا إلا البر و الصله» و هو ظاهر بل صريح في عدم جواز الصلاه عن الحي وجوبا أو استحبابا، لأنه إنما رخص له في الحي بالبر و الصله دون الصلاه التي هي مذكوره معهما في السؤال، و من ذلك يظهر ان الأقرب عدم صحه الاستئجار من الولي.

و أما ما علل به إمكان الجواز- من حصول ذلك في الصوم و كون الفرض فعلها عن الميت- ففيه ما ذكره السيد السند (قدس سره) في المدارك في مسأله الصوم بعد أن نقل عن جده انه لو تبرع بعض بالقضاء سقط عن الولي، و ان وجه السقوط حصول المقتضى و هو براءه الذمه، حيث قال: و يتوجه عليه ان الوجوب تعلق بالولي و سقوطه بفعل غيره يحتاج الى دليل، و من ثم ذهب ابن إدريس و العلامة في المنتهى الى عدم الاجتزاء بفعل المتبرع و ان وقع باذن من تعلق به الوجوب لأصاله عدم سقوط الفرض عن المكلف بفعل غيره. و قوته ظاهره. انتهى و هو جيد. و الله العالم بحقائق أحكامه و أولياؤه القائمون بمعالم حلاله و حرامه.

## المقصد الثاني في صلاه الجماعه

### اشاره

و فضلها عظيم و ثوابها جسيم و قد ورد فيها عنهم (عليهم السلام) من ضروب التأكيدات ما كاد يلحقها بالواجبات:

### [الأخبار في فضل الجماعه]

### اشاره

روى الشيخ عن عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال:

«هم رسول الله صلى الله عليه و آله بإحراق قوم في منازلهم كانوا يصلون في منازلهم و لا يصلون الجماعه، فأتاه رجل أعمى فقال يا رسول الله صلى الله عليه و آله انى ضرير البصر و ربما اسمع النداء و لا أجد من يقودنى إلى الجماعه و الصلاه معك؟ فقال له النبى صلى الله عليه و آله شد من منزلك الى المسجد جبلا و احضر الجماعه».

و عن عبد الله بن سنان فى الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«سمعتة

ص: ٦٢

١- (١) الوسائل الباب ٢ من صلاه الجماعه.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢ من صلاه الجماعه.

يقول: إن أناسا كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله إبطأوا عن الصلاة في المسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله يوشك قوم يدعون الصلاة في المسجد أن تأمر بحطب فيوضع على أبوابهم فتوقد عليهم نار فتحرق عليهم بيوتهم».

و روى في الفقيه مرسلا (١) قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله لقوم: لتحضرن المسجد أو لأحرقن عليكم منازلكم».

و روى الشيخ بسند معتبر عن عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث العدالة الطويل المتقدم في باب صلاة الجمعة (٢) قال عليه السلام:

«و السائر لجميع عيوبه - حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته و غيبته و يجب عليهم تزكيتهم و إظهار عدالته في الناس - التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهم و حافظ على مواقيتهن بحضور جماعه المسلمين و ان لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم إلا - من عله، و ذلك ان الصلاة ستر و كفاره للذنوب و لولا - ذلك لم يكن لأحد أن يشهد على أحد بالصلاح. لان من لم يصل فلا - صلاح له بين المسلمين لان الحكم جرى فيه من الله و رسوله صلى الله عليه وآله بالحرق في جوف بيته، قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا صلاة لمن لا يصلي في المسجد مع المسلمين إلا من عله. و قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا غيبه إلا لمن صلى في بيته و رغب عن جماعتنا، و من رغب عن جماعه المسلمين و جبت على المسلمين غيبته و سقطت بينهم عدالته و وجب هجرانه، و إذا رفع الى امام المسلمين أنذره و حذره فان حضر جماعه المسلمين و إلا أحرق عليه بيته».

و عن عبد الله بن سنان في الصحيح (٣) قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام الصلاة في جماعه تفضل على صلاة الفذ بأربع و عشرين درجه». أقول: الفذ بالفاء و الذال المعجمه: الفرد.

ص: ٦٣

---

١ - ١) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجماعه.

٢ - ٢) ج ١٠ ص ٢٥.

٣ - ٣) الوسائل الباب ١ من صلاة الجماعه. و في التهذيب باب فضل الجماعه «الفرد» نعم في الوافي باب فضل الجماعه كما هنا، و اللفظ في الجميع هكذا «تفضل على كل صلاة».

و عن زراره فى الحسن (١) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام ما يروى الناس ان الصلاه فى جماعه أفضل من صلاه الرجل وحده بخمس و عشرين صلاه؟ فقال صدقوا. فقلت الرجلان يكونان جماعه؟ فقال نعم و يقوم الرجل عن يمين الامام».

و فى كتاب المجالس عن النبى صلى الله عليه و آله (٢)

«صلاه الجماعه أفضل من صلاه الفرد بخمس و عشرين درجه».

و قال الصدوق: قال أبى (قدس سره) فى رسالته الى (٣) صلاه الرجل فى جماعه تفضل على صلاه الرجل وحده بخمس و عشرين درجه فى الجنه.

و قال عليه السلام فى كتاب الفقه الرضوى (٤)

«و صلاه واحده فى جماعه بخمس و عشرين صلاه من غير جماعه، و ترفع له فى الجنه خمس و عشرون درجه».

و روى فى كتاب المجالس فى خبر الأعمش (٥) قال:

«قال الصادق عليه السلام فضل الجماعه على الفرد بأربع و عشرين». و نحوه فى كتاب العيون (٦) فى ما كتبه الرضا عليه السلام للمأمون.

أقول: ما دل من هذه الأخبار على أربع و عشرين درجه فالمراد به بيان الفضل الذى به يحصل الزيادة و ما دل على خمس و عشرين فالمراد به التفضل مع إضافه الأصل.

و عن محمد بن عماره (٧) قال:

«أرسلت الى أبى الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن الرجل يصلى المكتوبه وحده فى مسجد الكوفه أفضل أو صلاته فى جماعه؟ فقال

ص: ٦٤

---

١- (١) الوسائل الباب ١ و ٤ من صلاه الجماعه.

٢- (٢) لم نقف على روايه المجالس عن النبى «ص» بهذا المضمون، نعم فى الوسائل الباب ١ من صلاه الجماعه عن الخصال عن النبى «ص» اللفظ المذكور، و قد نقله فى البحار ج ١٨ الصلاه ص ٦١٣ عن الخصال.

٣- (٣) الفقيه ج ١ ص ٢٤٥ و ليس فيه نسبه الى أبيه.

٤- (٤) ص ١٤.

٥-٥) البجار ج ١٨ الصلاة ٦١٣ عن الخصال.

٦-٦) الوسائل الباب ١ من صلاة الجماعة.

٧-٧) الوسائل الباب ٣٣ من أحكام المساجد.

الصلاه فى جماعه أفضل».

قيل: و يستفاد من هذه الروايه ان الصلاه فى جماعه أفضل من ألف صلاه، لأن الصلاه فى مسجد الكوفه أفضل من ألف صلاه على ما دل عليه بعض الروايات.

أقول: ما ذكره جيد إلا انه

قد روى ابن قولويه فى كتاب كامل الزيارات قال حدثنى أبو عبد الرحمن محمد بن احمد بن الحسين العسكرى عن الحسن بن على بن مهزيار عن أبيه عن الحسن بن سعيد عن محمد بن سنان (١) قال:

«سمعت الرضا عليه السلام يقول: الصلاه فى مسجد الكوفه فردا أفضل من سبعين صلاه فى غيره جماعه». و هو كما ترى ظاهر المنافاه للخبر الأول، و لا يحضرنى الآن وجه جمع بينهما.

و روى الشيخ فى الصحيح أو الحسن عن زراره و الفضيل (٢) قال:

«قلنا له الصلاه فى جماعه فريضه هى؟ فقال الصلاه فريضه و ليس الاجتماع بمفروض فى الصلوات كلها و لكنها سنه من تركها رغبه عنها و عن جماعه المؤمنين من غير عله فلا صلاه له».

و روى الكلينى و الشيخ عنه بإسنادين أحدهما من الصحاح أو الحسان عن زراره (٣) قال:

«كنت جالسا عند أبى جعفر عليه السلام ذات يوم إذ جاء رجل فدخل عليه فقال له جعلت فداك انى رجل جار مسجد لقومى فإذا انا لم أصل معهم و وقعوا فى و قالوا هو كذا و كذا؟ فقال اما لئن قلت ذلك لقد قال أمير المؤمنين عليه السلام من سمع النداء فلم يجبه من غير عله فلا- صلاه له. فخرج الرجل فقال له لا تدع الصلاه معهم و خلف كل امام. فلما خرج قلت له جعلت فداك كبر على قولك لهذا الرجل حين استفتاك فان لم يكونوا مؤمنين؟ قال فضحك عليه السلام فقال ما أراك بعد إلا ههنا يا زراره فأى عله تريد من أنه لا يؤتم به؟ ثم قال يا زراره أما ترانى قلت صلوا فى

ص: ٦٥

---

١- ١) الوسائل الباب ٣٣ من أحكام المساجد.

٢- ٢) الوسائل الباب ١ من صلاه الجماعه.

٣- ٣) الوسائل الباب ٥ من صلاه الجماعه.

مساجدكم و صلوا مع أئمتكم». قال فى الوافى فى ذيل هذا الخبر: لعله عليه السلام اتقى الرجل أن يروى ذلك عنه عليه السلام و صرح بالحق مع زواره.

و روى الصدوق فى المجالس و فى ثواب الأعمال و البرقى فى المحاسن بأسانيدهم عن ميمون القداح عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (١) قال:

«اشترط رسول الله صلى الله عليه و آله على جيران المسجد شهود الصلاة و قال لينتهين أقوام لا يشهدون الصلاة أو لآمرن مؤذنا يؤذن ثم يقيم ثم آمر رجلا من أهل بيتى و هو على عليه السلام فليحرقن على أقوام بيوتهم بحزم الحطب لأنهم لا يأتون الصلاة».

و روى الشيخ (قدس سره) فى كتاب المجالس بسنده عن زريق الخلقانى (٢) قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول رفع الى أمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة ان قوما من جيران المسجد لا يشهدون الصلاة جماعة فى المسجد فقال عليه السلام ليحضرن معنا صلاتنا جماعة أو ليتحولن عنا و لا يجاورونا و لا نجاورهم».

و بهذا الاسناد عن زريق عن ابى عبد الله عليه السلام (٣)

«ان أمير المؤمنين عليه السلام بلغه ان قوما لا يحضرون الصلاة فى المسجد فخطب عليه السلام فقال ان قوما لا يحضرون الصلاة معنا فى مساجدنا فلا- يؤاكلونا و لا- يشاربونا و لا- يشاورونا و لا يناكحونا و لا يأخذوا من فيئنا شيئا أو يحضروا معنا صلاتنا جماعة، و انى لا- و شك ان آمر لهم بنار تشعل فى دورهم فأحرقها عليهم أو ينتهون، قال فامتنع المسلمون من مؤاكلتهم و مشاربتهم و مناكحتهم حتى حضروا الجماعة مع المسلمين».

و روى شيخنا الشهيد الثانى (عطر الله مرقده) فى شرح الإرشاد عن كتاب الامام و المأموم للشيخ ابى محمد جعفر بن أحمد القمى بإسناده المتصل الى ابى سعيد الخدرى (٤) قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله أتانى جبرئيل مع سبعين الف ملك بعد صلاة الظهر فقال يا محمد صلى الله عليه و آله ان ربك يقرئك السلام

ص: ٦٦

---

١- ١) الوسائل الباب ٢ من أحكام المساجد.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢ من أحكام المساجد.

٣- ٣) الوسائل الباب ٢ من أحكام المساجد.

٤- ٤) مستدرک الوسائل الباب ١ من صلاة الجماعة.



و اهدى إليك هديتين لم يهدهما إلى نبي قبلك. قلت و ما تلك الهديتان؟ قال الوتر ثلاث ركعات و الصلوات الخمس في جماعه. قلت يا جبرئيل و ما لا- متى في الجماعه؟ قال يا محمد إذا كانا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعه مائه و خمسين صلاة، و إذا كانوا ثلاثة كتب الله لكل واحد بكل ركعه ستمائه صلاة، و إذا كانوا أربعة كتب الله لكل واحد بكل ركعه ألفا و مائتي صلاة، و إذا كانوا خمسة كتب الله لكل واحد بكل ركعه ألفين و أربعمائه صلاة، و إذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه أربعة آلاف و ثمانمائه صلاة، و إذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه تسعة آلاف و ستمائه صلاة، و إذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه عشرة آلاف و مائتي صلاة، و إذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه ستة و ثلاثين ألفا و أربعمائه صلاة، و إذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه سبعين ألفا و ثمانمائه صلاة، فإذا زادوا على العشرة فلو صارت بحار السماوات و الأرض كلها مدادا و الأشجار أقلاما و الثقلان مع الملائكة كتابا لم يقدرُوا أن يكتبوا ثواب ركعه واحده، يا محمد صلى الله عليه و آله تكبيره يدركها المؤمن مع الامام خير له من ستين ألف حجه و عمره و خير من الدنيا و ما فيها سبعين ألف مره، و ركعه يصلّيها المؤمن مع الامام خير من مائه ألف دينار يتصدق بها على المساكين، و سجده يسجدها المؤمن مع الإمام في جماعه خير له من عتق مائه رقبه».

و روى في جامع الأخبار عن أبي سلمه عن أبي سعيد الخدري مثله (1) الى قوله:

«يا محمد صلى الله عليه و آله تكبيره يدركها المؤمن خير له من سبعين حجه و ألف عمره سوى الفريضة» يا محمد صلى الله عليه و آله ركعه يصلّيها المؤمن مع الامام خير له من ان يتصدق بمائه ألف دينار على المساكين، و سجده يسجدها خير له من عباده سنه، و ركعه يركعها المؤمن مع الامام خير له من مائه رقبه يعتقها في سبيل الله، يا محمد

ص: ٦٧

صلى الله عليه وآله من أحب الجماعه أحبه الله و الملائكه أجمعون».

قال شيخنا المجلسى فى البحار ذيل هذا الخبر: بناء أكثر المثوبات و زيادتها فى زياده الاعداد على التضعيف إلا الأول و الثامن و التاسع فإن التسعه على هذا الحساب ينبغى أن يكون ثوابها ثمانية و ثلاثين ألفا و أربعمائه و العشره سبعين ألفا و سته آلاف و ثمانمائه، و لعله من الرواه أو النساخ. انتهى.

و قال شيخنا الشهيد الثانى فى كتاب الروضه: الجماعه مستحبه فى الفريضة متأكده فى اليوميه حتى ان الصلاه الواحده منها تعدل خمسا أو سبعا و عشرين مع غير العالم و معه ألفا، و لو وقعت فى المسجد تضاعف بمضروب عدده فى عددها: ففى الجامع مع غير العالم ألفان و سبعمائه و معه مائه ألف. قال و روى ان ذلك مع اتحاد المأموم فلو تعدد تضاعف فى كل واحد بقدر المجموع (١).

و روى الشهيد فى النقليه عن الصادق عليه السلام (٢)

«الصلاه خلف العالم بألف ركعه و خلف القرشى بمائه و خلف العربى خمسون و خلف المولى خمس و عشرون».

قال الشهيد الثانى فى شرحها: المراد بالقرشى المنسوب الى النضر بن كنانه جد النبى صلى الله عليه وآله و السادات الاشراف أجل هذه الطائفه، و العربى المنسوب الى العرب يقابل العجم و هو المنسوب الى غير العرب مطلقا، و المولى يطلق على معان كثيره و المراد هنا غير العربى بقرينه ما قبله، و كثيرا ما يطلقون المولى على غير العربى و ان كان حر الأصل. انتهى.

و روى زيد النرسى فى كتابه عن ابى عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«ان قوما جلسوا عن حضور الجماعه فهم رسول الله صلى الله عليه وآله ان يشعل النار فى دورهم حتى خرجوا

ص: ٦٨

---

١-١) الوسائل الباب ١ من صلاه الجماعه، و تتمه عبارته هكذا «بقدر المجموع فى سابقه الى العشره ثم لا يحصيه إلا الله تعالى».

٢-٢) مستدرک الوسائل الباب ٢٣ من صلاه الجماعه.

٣-٣) مستدرک الوسائل الباب ٢ من صلاه الجماعه.

### [توجيه ما ظاهره وجوب الجماعة]

قال شيخنا المجلسي المتقدم ذكره (طيب الله مرقدته) في الكتاب المذكور ذيل هذا الخبر: ظاهر هذا الخبر و أمثاله وجوب الجماعة في اليوميه و لم ينقل عن أحد من علمائنا القول به، و خالف فيه أكثر العامة (١) فقال بعضهم فرض على الكفايه في الصلوات الخمس، و قال آخرون انها فرض على الأعيان. و قال بعضهم انها شرط في الصلاه تبطل بفواتها، و لذا أول أصحابنا هذه الأخبار فحملوها تاره على الجماعة الواجبه و اخرى على ما إذا تركها استخفافا. و ربما يقال العقوبه الدنيويه لا تنافي الاستحباب كالقتل على ترك الأذان، و لا- يخفى ضعفه إذ لا- معنى للعقوبه على ما لا يلزم فعله و لا يستحق تاركه الذم و اللوم كما فسر أكثرهم الواجب به.

و القول بأنه كان واجبا في صدر الإسلام ففسخ أو كان مع حضور إمام الأصل واجبا فمع ان أكثر الأخبار لا تساعدنا لم أر قائلا به ايضا. و بالجملة فالاحتياط يقتضى عدم الترك إلا- لعذر و ان كان بعض الأخبار يدل على الاستحباب، و كفى بفضلها ان الشيطان لا- يمنع من شيء من الطاعات منعها، و طرق لهم في ذلك شبهات من جهة العداله و نحوها إذ لا يمكنهم إنكارها و نفيها رأسا لأن فضلها من ضروريات الدين، أعاذنا الله و إخواننا المؤمنين من و ساوس الشياطين. انتهى.

أقول: لا يخفى على من أحاط خبرا بالأخبار الوارده عنهم (عليهم السلام) في أمثال هذا المضممار انهم كثيرا ما يبالغون في الحث على المندوبات بما يكاد يلحقها بالواجبات و الزجر عن المكروهات بما يكاد يدخلها في حين المحرمات تأديبا لرعيتهن لئلا يتهاونوا و يتكاسلوا عن القيام بالمستحبات و يتهاونوا بالانهماك في المكروهات، و قد تقدم التصريح باستحبابها في صحيح زراره و الفضيل أو حسنهما (٢).

ص: ٦٩

---

١- (١) عمده القارئ ج ٢ ص ٦٨٥ و فتح القدير ج ١ ص ٢٤٣ و نيل الأوطار ج ٢ ص ١٣١.

٢- (٢) ص ٦٥.

و به یندفع توهم الوجوب من هذه الأخبار و نحوها. و من المحتمل قریباً حمل هذه الأخبار و نحوها مما ورد دالاً على ترتب العذاب على ترك المستحبات على ما إذا كان الترك على جهة الاستخفاف و عدم المبالاة بكمالات الشرع، و قد تقدم تحقیق القول فی ذلك فی المقدمة الثانية من مقدمات هذا الكتاب.

و مما يؤيد ذلك زياده على ما قدمناه فی الموضع المذكور

ما رواه فی الکافی (١) فی الحسن عن میسر عن أبيه عن ابی جعفر علیه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله خمسة لعنتهم و كل نبی مجاب: الزائد فی كتاب الله و التارك لسنتی و المكذب بقدر الله و المستحل من عترتی ما حرم الله و المستأثر بالفیء المستحل له».

و التقريب فيه انه عد التارك لسنته فی عداد هؤلاء الذين لا إشكال فی كفرهم و جعله ملعوناً مثلهم، ولا ريب ان الجماعة أفضل سنته صلوات الله عليه و آله و لا بد من حمل الترك فيه على كونه استخفافاً و تهاوناً، و قد ورد اللعن زجراً فی مواضع مثل من سافر وحده أو بات فی بیت وحده أو نام على سطح غیر محجر (٢) و نحو ذلك، و الوجه فيه ما عرفت.

## اشاره

قد استفاضت الأخبار بأنه يستحب حضور جماعه المخالفين استجابا مؤكدا وها انا مورد في هذا المقام جمله من الأخبار الوارده عنهم (عليهم السلام) في ذلك و في ما يتعلق بالصلاه معهم من الأحكام مديلا لها ان شاء الله تعالى بما يكشف عنها نقاب الإيهام مستمدا منه سبحانه التوفيق لبلوغ المرام فأقول:

### الأول-

ما رواه الصدوق (قدس سره) في الفقيه في الصحيح عن زيد الشحام عن الصادق عليه السلام (1) قال

«يا زيد خالقوا الناس بأخلاقهم صلوا في مساجدهم وعودوا مرضاهم و اشهدوا جنائزهم، و ان استطعتم ان تكونوا الأئمه و المؤذنين فافعلوا، فإنكم إذا فعلتم ذلك قالوا هؤلاء الجعفريه رحم الله جعفرا ما كان أحسن ما يؤدب أصحابه و إذا تركتم ذلك قالوا هؤلاء الجعفريه فعل الله بجعفر ما كان اسوأ ما يؤدب أصحابه».

### الثاني -

ما رواه الشيخ في التهذيب عن إسحاق بن عمار (2) قال:

«قال لي أبو عبد الله عليه السلام يا إسحاق أ تصلى معهم في المسجد؟ قلت نعم. قال صل معهم فإن المصلى معهم في الصف الأول كالشاهر سيفه في سبيل الله». قال في الوافي: إنما قيد بالصف الأول لأنه أدخل في معرفتهم بإتيانه المسجد و أدل على كونه منهم، و إنما شبهه بشاهر سيفه في سبيل الله لدفعه شر العدو.

### الثالث -

ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (3) قال:

«من صلى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه و آله في الصف الأول».

### الرابع -

ما رواه في الفقيه مرسلا (4) قال:

«قال الصادق عليه السلام إذا صليت

١-١) الوسائل الباب ٧٥ من صلاة الجماعة.

٢-٢) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجماعة. وليس فى الرقم (٣) لفظ «فى الصف الأول» ثانيا.

٣-٣) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجماعة. وليس فى الرقم (٣) لفظ «فى الصف الأول» ثانيا.

٤-٤) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجماعة. وليس فى الرقم (٣) لفظ «فى الصف الأول» ثانيا.

معهم غفر لك بعدد من خالفك».

الخامس -

ما رواه فيه عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال:

«ما منكم أحد يصلى صلاه فريضه فى وقتها ثم يصلى معهم صلاه تقيه و هو متوضئ إلا كتب الله له بها خمسا و عشرين درجه فارغبوا فى ذلك. قال (٢) وقال له رجل أصلى فى أهلى ثم اخرج الى المسجد فيقدموننى؟ فقال تقدم لا عليك و صل بهم».

السادس -

ما رواه فيه ايضا عن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام (٣) انه قال:

«ما من عبد يصلى فى الوقت و يفرغ ثم يأتيهم و يصلى معهم و هو على وضوء إلا كتب الله له خمسا و عشرين درجه.

قال (٤) وقال له ايضا

ان على بابى مسجدا يكون فيه قوم مخالفون معاندون و هم يمسون فى الصلاه فأنا أصلى العصر ثم اخرج فأصلى معهم؟ فقال أما ترضى أن تحسب لك بأربع و عشرين صلاه؟».

السابع -

ما رواه المشايخ الثلاثة عن الحسين بن عبد الله الأرجانى عن أبى عبد الله عليه السلام (٥) قال:

«من صلى فى منزله ثم اتى مسجدا من مساجدهم فصلى معهم خرج بحسناتهم».

الثامن -

ما رواه الشيخ فى التهذيب عن نشيط بن صالح عن أبى عبد الله عليه السلام (٦) قال:

«قلت له الرجل منا يصلى صلاته فى جوف بيته مغلقا عليه بابه ثم يخرج فيصلى مع جيرته تكون صلاته تلك وحده فى بيته جماعه؟ فقال الذى يصلى فى بيته يضاعف الله له ضعفى أجر الجماعه تكون له خمسون درجه و الذى يصلى مع جيرته يكتب الله له أجر من صلى خلف رسول الله صلى الله عليه و آله و يدخل معهم فى صلاتهم فيخلف عليهم ذنوبه و يخرج بحسناتهم».

ص: ٧٢

١- ١) الوسائل الباب ٦ من صلاه الجماعه.

٢- ٢) الوسائل الباب ٥٤ من صلاه الجماعه.

٣-٣) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجماعة.

٤-٤) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجماعة.

٥-٥) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجماعة.

٦-٦) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجماعة. و الرواية عن ابي الحسن الأول (ع).



ما رواه الشيخ فى التهذيب عن إسحاق بن عمار (١) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام انى أدخل المسجد و أجد الإمام قد ركع و قد ركع القوم فلا- يمكننى أن أؤذن و أقيم و أكبر؟ فقال لى فإذا كان ذلك فادخل معهم فى الركعه و اعتد بها فإنها من أفضل ركعاتك. قال إسحاق فلما سمعت أذان المغرب و انا على بابى قاعد.

قلت للغلام انظر أقيمت الصلاة؟ فجاءنى فقال نعم. فقامت مبادرا فدخلت المسجد فوجدت الناس قد ركعوا فركعت مع أول صف أدركت و اعتددت بها ثم صليت بعد الانصراف أربع ركعات ثم انصرفت فإذا خمسه أو سته من جيرانى قد قاموا الى من المخزوميين و الأمويين فاقعدونى ثم قالوا يا أبا هاشم جزاك الله عن نفسك خيرا فقد و الله رأينا خلاف ما ظننا بك و ما قيل فيك. فقلت و أى شىء ذلك؟ قالوا اتبعناك حين قمت إلى الصلاة و نحن نرى انك لا تقتدى بالصلاه معنا و قد وجدناك قد اعتددت بالصلاه معنا و صليت بصلاتنا فرضى الله عنك و جزاك خيرا. قال قلت لهم سبحان الله المثلئ يقال هذا؟ قال فعلمت ان أبا عبد الله عليه السلام لم يأمرنى إلا و هو يخاف على هذا و شبهه».

العاشر -

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن على بن سعيد البصرى (٢) و هو مجهول قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام انى نازل فى بنى عدى و مؤذنه و امامهم و جميع أهل المسجد عثمانى يتبرأون منكم و من شيعتكم و أنا نازل فيهم فما ترى فى الصلاه حلف الامام؟ قال صل خلفه. قال و قال و احتسب بما تسمع و لو قدمت البصره لقد سألك الفضيل بن يسار و أخبرته بما أفتيتك فتأخذ بقول الفضيل و تدع قولى. قال على فقدمت البصره و أخبرته فضيلا بما قال فقال هو أعلم بما قال لكنى قد سمعته و سمعت أباه يقولان لا تعتد بالصلاه خلف الناصب و اقرأ لنفسك كأنك وحدك.

قال فأخذت بقول الفضيل و تركت قول أبى عبد الله عليه السلام».

ص: ٧٣

(١- ١) الوسائل الباب ٣٤ من صلاه الجماعة.

(٢- ٢) الوسائل الباب ١٠ و ٣٣ من صلاه الجماعة.

## الحادى عشر -

ما رواه عن عبيد بن زراره عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«قلت انى ادخل المسجد و قد صليت فأصلى معهم فلا احتسب بتلك الصلاه؟ قال لا بأس و أما أنا فأصلى معهم و أريهم أنى أسجد و ما أسجد».

## الثانى عشر -

ما رواه عن ناصح المؤذن (٢) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام انى أصلى فى البيت و اخرج إليهم؟ قال اجعلها نافله و لا تكبر معهم فتدخل معهم فى الصلاه فإن مفتاح الصلاه التكبير».

## الثالث عشر -

ما رواه عن ابى الربيع عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام) (٣) فى حديث

«انه سئل عن الامام ان لم أكن أثق به أصلى خلفه و أقرأ؟ قال لا صل قبله أو بعده. قيل له أ فأصلى خلفه و اجعلها تطوعا؟ قال فقال لو قبل التطوع لقبلت الفريضة و لكن اجعلها سبحة».

## الرابع عشر -

ما رواه فى الصحيح و رواه الكلينى أيضا عن يعقوب بن يقطين (٤) قال:

«قلت لأبى الحسن عليه السلام جعلت فداك تحضر صلاه الظهر فلا نقدر أن تنزل فى الوقت حتى ينزلوا و ننزل معهم فنصلى ثم يقومون فيسرعون فنقوم و نصلى العصر و نريهم كأننا نركع ثم ينزلون العصر فيقدمونا فنصلى بهم؟ قال صل بهم لا صلى الله عليهم».

## الخامس عشر -

ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام (٥) قال:

«إذا صليت خلف امام لا تقتدى به فاقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع».

ص: ٧٤

٢-٢) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجماعة.

٣-٣) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجماعة. و الراوى عمرو بن الربيع و المروى عنه هو جعفر بن محمد (ع).

٤-٤) الوسائل الباب ٥٤ من صلاة الجماعة.

٥-٥) الوسائل الباب ٣٣ من صلاة الجماعة.

ما رواه في التهذيب في الصحيح عن علي بن يقطين (١) قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يصلى خلف من لا يقتدى بصلاته و الامام يجهر بالقراءة؟ قال اقرأ لنفسك و ان لم تسمع نفسك فلا بأس».

السابع عشر-

ما رواه عن أبي حمزه عن من ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام و رواه في الفقيه مرسلا عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«يجزئك إذا كنت معهم مثل حديث النفس».

الثامن عشر-

ما رواه عن معاوية بن وهب في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«سألت عن الرجل يؤم القوم و أنت لا ترضى به في صلاه يجهر فيها بالقراءة فقال إذا سمعت كتاب الله يتلى فأنصت له. قلت فإنه يشهد على بالشرك؟ قال ان عصى الله فأطع الله. فرددت عليه فأبى أن يرخص لي، قال قلت له أصلى اذن في بيتي ثم أخرج اليه؟ فقال أنت و ذاك، و قال ان عليا عليه السلام كان في صلاه الصبح فقرأ ابن الكوا و هو خلفه «و لَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ» (٤) فأنصت على عليه السلام تعظيما للقرآن حتى فرغ من الآيه ثم عاد في قراءته ثم أعاد ابن الكوا الآيه فأنصت على عليه السلام ثم قرأ فأعاد ابن الكوا فأنصت على عليه السلام ثم قال «فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَ لَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ» (٥) ثم أتم السوره ثم ركع».

التاسع عشر-

ما رواه عن ابن بكير عن أبيه في الموثق أو الحسن عليه السلام (٦) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الناصب يؤمن ما تقول في الصلاه معه؟ فقال

ص: ٧٥

١- (١) الوسائل الباب ٣٣ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٣٣ من صلاه الجماعة. و الراوى في التهذيب ج ١ ص ٢٥٦ محمد ابن أبي حمزه.

٣- (٣) الوسائل الباب ٣٤ من صلاه الجماعة.

٤- (٤) سوره الزمر الآيه ٦٥.

٥-٥) سورة الروم الآية ٦٠.

٦-٦) الوسائل الباب ٣٤ من صلاة الجماعة.

إذا جهر فأنصت للقرآن و اسمع ثم اركع و اسجد أنت لنفسك».

العشرون-

ما رواه عن زراره عن ابي جعفر عليه السلام (1) قال:

«لا بأس أن تصلى خلف الناصب و لا تقرأ خلفه في ما يجهر فيه فان قراءته تجزئك إذا سمعتها».

الحادى و العشرون-

ما رواه فى الفقيه مرسلًا عن ابي عبد الله عليه السلام (2) قال:

«اذن خلف من قرأت خلفه».

الثانى و العشرون-

ما رواه فى التهذيب عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام (3) قال:

«قلت له انى ادخل مع هؤلاء فى صلاه المغرب فيعجلونى الى ما ان أؤذن و أقيم و لا- اقرأ إلا- الحمد حتى يركع أ يجزئنى ذلك؟ قال نعم تجزئك الحمد وحدها».

الثالث و العشرون-

ما رواه عن احمد بن عائد (4) قال:

«قلت لأبى الحسن عليه السلام انى أدخل مع هؤلاء فى صلاه المغرب فيعجلونى الى ما ان أؤذن و أقيم فلا أقرأ شيئًا حتى إذا ركعوا و اركع معهم أ يجزئنى ذلك؟ قال نعم».

الرابع و العشرون-

ما رواه عن ابن أسباط عن بعض أصحابه عن ابي عبد الله و ابي جعفر (عليهما السلام) (5) قال:

«فى الرجل يكون خلف الامام لا يقتدى به فيسبقه الإمام بالقراءة؟ قال إذا كان قد قرأ أم الكتاب أجزأه يقطع و يركع».

الخامس و العشرون-

ما رواه عن ابي بصير فى الصحيح (6) قال:

«قلت لأبى جعفر عليه السلام من لا اقتدى به فى الصلاه؟ قال افرغ قبل أن يفرغ فإنك فى حصار فان فرغ قبلك فاقطع القراءة و

اركع معه».

السادس و العشرون-

ما رواه عن محمد بن عذافر عن ابي عبد الله عليه السلام (٧)قال:

«سألته عن دخولي مع من اقرأ خلفه في الركعه الثانيه فيركع عند فراغى

ص: ٧٤

---

١- ١) الوسائل الباب ٣٤ من صلاه الجماعه.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣٣ من صلاه الجماعه.

٣- ٣) الوسائل الباب ٣٣ من صلاه الجماعه.

٤- ٤) مستدرک الوسائل الباب ٣٠ من صلاه الجماعه.

٥- ٥) الوسائل الباب ٣٣ من صلاه الجماعه.

٦- ٦) الوسائل الباب ٣٤ من صلاه الجماعه.

٧- ٧) الوسائل الباب ٣٣ من صلاه الجماعه.

من قراءه أم الكتاب فقال تقرأ في الآخرتين كي تكون قد قرأت في ركعتين».

السابع والعشرون-

ما رواه في الكافي في الحسن عن زراره (١) قال:

«سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصلاة خلف المخالفين فقال ما هم عندي إلا بمنزله الجدر».

الثامن والعشرون-

ما رواه عبد الله بن جعفر في كتاب قرب الاسناد عن الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (٢) قال:

«كان الحسن و الحسين عليهما السلام يقرآن خلف الامام».

التاسع والعشرون-

ما رواه في الكافي عن حمran بن أعين (٣) قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام جعلت فداك انا نصلى مع هؤلاء يوم الجمعة و هم يصلون فى الوقت فكيف نصنع؟ فقال صلوا معهم. فخرج حمran إلى زراره فقال له قد أمرنا أن نصلى معهم بصلاتهم فقال زراره ما يكون هذا إلا بتأويل فقال له حمran قم حتى تسمع منه قال فدخلنا عليه فقال له زراره جعلت فداك ان حمran زعم أنك أمرتنا أن نصلى معهم فأنكرت ذلك؟ فقال لنا كان على بن الحسين عليه السلام يصلى معهم الركعتين فإذا فرغوا قام فأضاف إليهما ركعتين».

الثلاثون-

ما رواه في التهذيب في الحسن عن حمran (٤) في حديث قال:

«فقال أبو عبد الله فى كتاب على عليه السلام إذا صلوا الجمعة فى وقت فصلوا معهم و لا تقومون من مقعدك حتى تصلى ركعتين آخرين. الحديث».

الحادى و الثلاثون-

ما رواه فى التهذيب عن أبى بكر الحضرمى (٥) قال:

«قلت لأبى جعفر عليه السلام كيف تصنع يوم الجمعة؟ قال كيف تصنع أنت؟ قلت أصلى فى منزلى ثم أخرج فأصلى معهم قال كذلك أصنع أنا».

الثانى و الثلاثون-



ما رواه عن زراره في الصحيح أو الحسن (٤) قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام ان أناسا رووا عن أمير المؤمنين عليه السلام انه صلى اربع ركعات

ص: ٧٧

---

١- ١) الوسائل الباب ٣٣ من صلاة الجمعة.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣٣ من صلاة الجمعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجمعة.

٤- ٤) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجمعة.

٥- ٥) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجمعة.

٦- ٦) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجمعة.

بعد الجمعة لم يفصل بينهن بتسليم؟ فقال يا زرارہ ان أمير المؤمنين عليه السلام صلى خلف امام فاسق فلما سلم و انصرف قام أمير المؤمنين عليه السلام فصلى اربع ركعات لم يفصل بينهن بتسليم فقال رجل الى جنبه يا أبا الحسن عليه السلام صليت أربع ركعات لم تفصل بينهن بتسليم؟ فقال انها أربع ركعات مشتبهات فسكت فوالله ما عقل ما قال له».

الثالث و الثلاثون-

ما رواه فى كتاب المحاسن عن عبد الله بن حبيب بن جندب (١) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام انى أصلى المغرب مع هؤلاء و أعيدها فأخاف أن يتفقدونى؟ قال إذا صليت الثالثة فممكن فى الأرض إليك ثم انهض و تشهد و أنت قائم ثم اركع و اسجد فإنهم يحسبون أنها نافله».

إذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلام فى هذه الأخبار يقع فى مواضع:

### (الأول) [كيفية الصلاة مع المخالفين و اعتبار عدم المندوحه]

ان المستفاد من جملة هذه الأخبار الدالة على الحث و التأكيد على الصلاة معهم و ما ذكر فيها من الثواب الجزيل هو استحباب الصلاة أو وجوبها معهم على أحد وجهين: (أحدهما) ان يصلى فى منزله لنفسه ثم يخرج إلى الصلاة معهم كما دل عليه جملة من هذه الأخبار، و الظاهر انه الأفضل و الأولى لما فيه من الإتيان بالصلاة المستجمعة لشرائط الصحة و الكمال، حيث ان الغالب مع الصلاة معهم لزوم ترك بعض الواجبات أو المستحبات كما صرح به جملة من الأخبار المذكورة.

و(ثانيهما) ان يصلى معهم ابتداء صلاة منفردة يؤذن و يقيم و يقرأ لنفسه مع الإمكان. و الظاهر انه إلى القسمين المذكورين أشار فى الحديث الثامن.

ثم انه هل يشترط بالنسبة إلى القسم الثانى عدم وجود المندوحه عن الصلاة معهم أم لا؟ قولان و الى الأول مال فى المدارك و بالثانى صرح الشهيدان فى الروض و البيان، و للمحقق الشيخ على (قدس سره) تفصيل فى المقام قد سبق ذكره مع نقل الخلاف فى المسألة فى باب الوضوء من كتاب الطهارة فى مسألة المسح على الرجلين قال فى المدارك: و هل يشترط فى التقية عدم المندوحه؟ قيل لا لا طلاق

ص: ٧٨

النصل و قيل نعم لانتفاء الضروره مع وجودها فيزول المقتضى و هو أقرب. انتهى و الظاهر بعده لما عرفت من هذه الأخبار و لا سيما الخبر الأول من الحث على الأمر بمخالطتهم و معاشرتهم و عياده مرضاهم و تشييع جنازتهم و ان استطاعوا أن يكونوا أئمه لهم و مؤذنين فعلوا، و الغرض من ذلك كله هو تأليف القلوب و اجتماعها لدفع الضرر و الطعن على المذهب و أهله كما سمعت من الحديث التاسع، و أمر الصادق عليه السلام بالدخول في تلك الركعه التي قد فاتته القراءه فيها فضلا عن الأذان و الإقامة فإنها أفضل ركعاته، و ما قاله أولئك المخالفون لإسحاق لما رأوه قد اقتدى بهم مع ان الامام عليه السلام لم يأمره بشرط المندوحه أو عدمها و لم يأمره بالإعادته بعد ذلك و ان كان في الوقت. و به يظهر ضعف ما فرعوه على الخلاف المتقدم من الإعادته في الوقت و عدمه متى زال موجب التقيه كما قدمنا ذكره في الموضع المشار اليه آنفا.

و بالجملة فإن المستفاد من الأخبار على وجه لا يقبل الإنكار عند من تأمل فيها بعين التحقيق و الاعتبار انه يجوز الدخول معهم ابتداء و ان يصلى معهم صلاه منفردة و يتابع في الركوع و السجود سواء كان له مندوحه عن الدخول أو لم تكن و انه يغتفر له ما يلزم فواته من الواجبات إذا لم يمكن الإتيان بها كما تضمنه خبر إسحاق و هو التاسع، و كذا الخبر الثالث و العشرون من فوات القراءه، و خبر ابى بصير و هو الخامس و العشرون من قطع القراءه، و في خبر آخر لأبى بصير ايضا اشتمل على التشهد قائما لمن اضطره الإمام إلى القيام قبل تشهده و نحو ذلك، كل ذلك لتحصيل المحافظه على تأليف القلوب و دفع الطعن على المذهب و امامه و شيعته كما دل عليه الخبر الأول.

و نحوه

ما رواه في المقنع و نقله في كتاب مشكاة الأنوار عن كتاب المحاسن عن عمر بن ابان (1) قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول يا معشر

ص: ٧٩

الشيعة انكم قد نسبتم إلينا كونوا لنا زينا و لا تكونوا شيئا كونوا مثل أصحاب على عليه السلام فى الناس ان كان الرجل منهم ليكون فى القبيله فيكون امامهم و مؤذنههم و صاحب أماناتهم و ودائعهم،عودوا مرضاهم و اشهدوا جنازتهم و صلوا فى مساجدهم و لا يسبقوكم الى خير فأنتم و الله أحق منهم به».

و عن عبد الله بن بكير (١)قال:

«دخلت على ابي عبد الله عليه السلام و معى رجلان فقال أحدهما لأبى عبد الله عليه السلام آتى الجمعة؟فقال أبو عبد الله عليه السلام آت الجمعة و الجماعه و احضر الجنازه و عد المريض و اقض الحقوق ثم قال أ تخافون ان نضلکم لا و الله لا نضلکم ابدا».

### الثانى [هل الصلاه معهم بعد الصلاه لنفسه أولا صلاه حقيقه؟]

-المفهوم من أكثر الأخبار الداله على الصلاه أولا لنفسه ثم الخروج و الصلاه معهم مأموما أو إماما لهم هو ان تلك الصلاه الثانيه تقع نافله،وقد دل الخبر الخامس و السادس و السابع على مقدار ثواب تلك الصلاه المعاده معهم، و كذا الحديث الثامن على أحد الاحتمالين و قد تقدمت الإشاره إلى الاحتمال الآخر و قد دل الحديث الخامس على اشتراط الوضوء فيها إشاره إلى أنها صلاه حقيقه و ان كانت نفلا،و كذا الحديث السادس أيضا.

إلا ان ظاهر الخبر الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر انه لا ينويها صلاه و لا يكبر فيها تكبيره الإحرام و انما يأتى بالأذكار من قراءه و ذكر ركوع و سجود و قيام و قعود و نحو ذلك.و هو غريب لم أقف على من نبه عليه و لا من تنبه اليه.

أما الأول منها فإنه تضمن فى حكايته عليه السلام عن نفسه فى الصلاه معهم انه يريد انهم انه يسجد و هو لا يسجد و عليه يحمل كلام السائل و قوله «فلا احتسب بتلك الصلاه»يعنى لا احتسبها صلاه بل مجرد اذكار آتى بها و ان احتمل على بعد أن يكون مراده انى لا احتسبها من الصلاه الواجبه على إلا ان جواب الامام

ص : ٨٠

و اخباره له عن نفسه بالأول أنسب.

و أما الثانى فإنه عليه السلام قال له: «اجعلها نافله و لا تكبر معهم فتدخل معهم فى الصلاه.» و ظاهره الإتيان بمجرد الأذكار و المتابعه و هو المراد بالنافله.

و أما الثالث فإنه أصرح الجميع حيث قال له السائل: «أصلى خلفه و اجعلها تطوعا» فأجابه بأنه «لو قبل التطوع لقبحت الفريضة و لكن اجعلها سبحة» يعنى تسبيحا و تنزيها و اذكارا من غير نيه صلاه و هو المراد بالنافله فى سابقه.

و بالجملة فإن هذه الأخبار ظاهره فى أن الصلاه معهم انما هى عباره عن المتابعه فى القيام و القعود و الأذكار من غير ان ينويها صلاه، بل ظاهر قوله فى الثانى «و لا- تكبر معهم» أى لا- تفتتح الصلاه بالتكبير فإن الذى يأتى به انما هو مجرد اذكار و ليس بصلاه، و كذا نهيه فى الخبر الثالث عن الصلاه معهم و انما يصلى قبلهم أو بعدهم مع استفاضه الأخبار بالصلاه معهم.

و لا يحضرنى الآن وجه جواب عنها إلا ان يكون هذا قسما ثالثا فى الصلاه معهم مضافا الى القسمين المتقدمين فى الموضع الأول. و تأويل هذه الأخبار بما ترجع به الى الأخبار الكثيره المذكوره يحتاج الى مزيد تعسف و تكلف و ربما لا يجرى فى بعضها بالكلية. و الله العالم.

### الثالث [القراءه خلف المخالف]

قد اختلفت الأخبار المتقدمه فى القراءه خلف المخالف فجمله منها دلت على الأمر بذلك و ان سمع قراءته و عليه عمل الأصحاب (رضوان الله عليهم) و هو الأوفق بالقواعد الشرعيه و الضوابط المرعيه، لأنه منفرد يجب عليه الإتيان بما يجب على المنفرد من قراءه و غيرها، و جملة منها دلت على المنع من القراءه خلفه إذا سمعه و الا- جتزاء بقراءته، و الظاهر حملها على شدة التقية بحيث لا يتمكن من القراءه و لو خفيا مثل حديث النفس، و على ذلك حمل الشيخ الأخبار المذكوره.

و يحتمل حمل هذه الأخبار على خصوص السائلين لما يعلمونه صلوات الله عليهم) من لحوق الضرر لهم بترك ذلك كما فى أمر إسحاق بن عمار بما أمره به عليه السلام

فى الحديث التاسع لعلمه بما يتلى به من تلك القضية، ونحوه خبر على بن يقطين و خبر داود بن زربى فى الأمر بالوضوء ثلاثاً (١) لعلمه (عليه السلام) بما يجرى عليهما مما هو مذكور فى خبريهما. وبالجملة فإن العمل على الأخبار الأولى كما عليه كافه الأصحاب، و يؤيده

قوله (عليه السلام) فى كتاب الفقه الرضوى (٢) بعد النهى عن القراءة خلف من يقتدى به

«و إذا كان لا يقتدى به فاقراً خلفه سمعت أم لم تسمع».

#### الرابع [لو ركع الإمام المخالف قبل إتمام المأموم الفاتحة]

تقد عرفت ان الواجب على هذا المصلى معهم تقيه القراءة لانتفاء القدوه و كونه منفردا و هو مما لا خلاف فيه بين الأصحاب لما ذكرناه، و قد عرفت الوجه فى ما دل على خلاف ذلك من عدم القراءة خلفه فى الجهرية.

و لا خلاف أيضا فى سقوط الجهر فى الجهرية و ان قلنا بوجوبه للتقيه، و عليه يدل ايضا الخبر السادس عشر و السابع عشر.

و تجزئه الحمد وحدها مع تعذر السوره بلا خلاف و لا إشكال، و عليه يدل الخبر الثانى و العشرون و الرابع و العشرون.

و انما الخلاف لو ركع الامام قبل إتمامه الفاتحة، فقليل انه يقرأ فى ركوعه و قيل انه تسقط القراءة للضروره و به قطع الشيخ فى التهذيب، قال ان الإنسان إذا لم يلحق القراءة معهم جاز له ترك القراءة و الاعتداد بتلك الصلاه بعد أن يكون قد أدرك الركوع. ثم استدل بالخبر التاسع.

و قال فى المدارك بعد نقل ذلك عن الشيخ: و هذه الروايه و ان كانت واضحه المتن لكنها قاصره من حيث السند، و المسأله محل إشكال و لا ريب ان الإعادة مع عدم التمكن من قراءة الفاتحة طريق الاحتياط. انتهى.

أقول: و يدل على ما قاله الشيخ ايضا الخبر الثالث و العشرون و الخامس و العشرون، و هو صحيح إذ ليس فيه من ربما يتوقف فيه إلا أبو بصير و هو هنا ليث المرادى بقرينه روايه عبد الله بن مسكان عنه، فما ذكره من الاستشكال

ص: ٨٢

فى المدارك لفس فى محله.و أما القول بأنه يقرأ حال ركوعه فلم أقف على مستنده بل صريح هذه الأخبار انما هو المضى و المتابعه للإمام و اغتفار ترك القراءة فى هذا المقام.

## الخامس

-ما اشتمل عليه الحديث الثالث و الثلاثون من التشهد حال القيام إذا ألجأته التقيه الى ذلك قد ورد مثله فى خبر لأبى بصير إلا انه لا يحضرنى الآن مكانه و به صرح الصدوق،قال فى المنتهى:قال ابن بابويه و ان لم يتمكن من التشهد جالسا قام مع الامام و تشهد قائما.

أقول:و بذلك صرح الرضا(عليه السلام)

فى كتاب الفقه الرضوى (١)

فى ما لو دخل فى صلاه المخالف بعد ان صلى بعض صلاته. و سيأتى الكلام فى المسأله ان شاء الله تعالى فى المطلب الثالث فى الأحكام.

إذا عرفت ذلك فاعلم ان البحث فى هذا المقصد يقع فى مطالب ثلاثه

## [المطلب الأول فى الجماعه

### اشاره

و فيه مسائل:

## المسأله الأولى [موارد وجوب الجماعه و استحبابها و حرمتها]

-لا- خلاف بين الأصحاب(رضوان الله عليهم)فى ان الجماعه لا- تجب أصاله إلا- فى الجمعه و العيدين مع اجتماع الشرائط المتقدمه فيهما،و تجب بالعارض كالنذر و شبهه،و فى جاهل القراءة مع ضيق الوقت عن التعلم و إمكان الائتمام، و ما عدا ذلك فهى مستحبه،و قد عرفت تأكد استحبابها فى اليوميه.

و المشهور بين الأصحاب بل ادعى فى المنتهى عليه الإجماع هو استحبابها فى جميع الفرائض،قال فى المنتهى:و هو مذهب علمائنا أجمع.و تنظر فيه بعض فضلاء متأخرى المتأخرين،قال:و فى استفاده هذا التعميم من الأخبار نظر.و هو فى محله و الأحوط الوقوف فى ذلك على موارد النصوص.

قالوا:و لا تجوز الجماعه فى شىء من النوافل عدا الاستسقاء و العيدين مع اختلال الشرائط.أقول:أما استحبابها فى الاستسقاء فقد

تقدم الكلام فيه في صلاه

ص: ٨٣

---

١-١ (١ ص ١٤).



الاستسقاء، واما العيدان فقد تقدم ايضا تحقيق القول في ذلك في صلاة العيد و ان الأمر ليس كما ادعوه (رضوان الله عليهم).

و أما عدم الجواز في غير هذين الموضعين من النوافل فقال في المنتهى انه مذهب علمائنا أجمع، و استدل

بما رواه الشيخ في الصحيح عن زراره و محمد بن مسلم و الفضيل عن الصادقين (عليهما السلام) (١)

«ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال ان الصلاة بالليل في شهر رمضان النافله في جماعه بدعه».

و عن إسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام و سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام (٢)

«ان النبي صلى الله عليه و آله قال في نافله شهر رمضان ايها الناس ان هذه الصلاة نافله و لن يجتمع للنافله فليصل كل رجل منكم وحده و ليقل ما علمه الله من كتابه و اعلموا ان لا جماعه في نافله».

و اعترضه في المدارك بان في هذا الاستدلال نظرا لقصور الروايه الأولى عن افاده العموم و ضعف سند الثانيه باشتماله على محمد بن سليمان الديلمي و غيره، قال و ربما ظهر من كلام المصنف في ما سيأتى ان في المسأله قولاً بجواز الاقتداء في النافله مطلقاً. ثم نقل عن الذكري ما يقرب من ذلك ثم قال و هذا الكلام يؤذن بأن المنع ليس إجماعياً و قد ورد بالجواز روايات: منها-

ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) انه قال له:

«صل بأهلك في رمضان الفريضة و النافله فإنى افعله».

و في الصحيح عن هشام بن سالم (٤)

«انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء فقال تؤمهن في النافله فأما في المكتوبة فلا».

و نحوه روى ايضا في الصحيح عن الحلبي و سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام (٥) و من هنا يظهر ان ما ذهب اليه بعض الأصحاب من استحباب الجماعه في صلاة الغدير جيد و ان لم يرد فيها نص على الخصوص. انتهى.

ص: ٨٤

١- ١) الوسائل الباب ١٠ من نافله شهر رمضان.

٢- ٢) الوسائل الباب ٧ من نافله شهر رمضان.

٣- ٣) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.

٤- ٤) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.

٥- ٥) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.

أقول: لا يخفى ما فيه على الفطن النبيه المطلع على ما ورد عنهم عليه السلام في هذه المسألة من الأخبار و المتأمل فيها بعين الفكر و الاعتبار:

أما أولاً- فلعدم انحصار ما دل على تحريم الجماعه في النافله في هذه الروايات التي استدلت بها العلامة (قدس سره) لئتم له بالطعن فيها القول بالجواز.

و مما يدل على ذلك زياده على الأخبار المذكوره

ما رواه ثقه الإسلام في الصحيح أو الحسن بإبراهيم بن هاشم عن سليم بن قيس (١) قال:

«خطب أمير المؤمنين عليه السلام فحمد الله و اثني عليه ثم صلى على النبي صلى الله عليه و آله ثم قال ألا إن أخوف ما أخاف عليكم خلتان اتباع الهوى و طول الأمل. و ساق الخطبه الى ان قال عليه السلام و أمرت الناس أن لا يجتمعوا في شهر رمضان إلا في فريضه و أعلمتهم أن اجتماعهم في النوافل بدعه فتنادى بعض أهل عسكري ممن يقاتل معي يا أهل الإسلام غيرت سنه عمر. الى آخرها».

و ما رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر من كتاب ابى القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن ابى جعفر و ابى عبد الله عليهما السلام (٢) قالوا

«لما كان أمير المؤمنين عليه السلام بالكوفه أتاه الناس فقالوا له اجعل لنا اماما يؤمننا في رمضان فقال لهم لا و نهاهم ان يجتمعوا فيه فلما أمسوا جعلوا يقولون ابكوا رمضان و امضاه، فاتي الحارث الأعور في أناس فقال يا أمير المؤمنين ضج الناس و كرهوا قولك فقال عند ذلك دعوهم و ما يريدون ليصل بهم من شاءوا ثم قال و مَنْ . يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَ نُضِلِّهِ جَهَنَّمَ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا» (٣). و رواه العياشي في تفسيره عن حريز عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام (٤).

و ما رواه الحسن بن علي بن شعبه في كتاب تحف العقول عن الرضا عليه السلام (٥) قال:

«و لا يجوز التراويح في جماعه».

ص: ٨٥

١- ١) الوسائل الباب ١٠ من نافله شهر رمضان.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٠ من نافله شهر رمضان.

٣- ٣) سورة النساء الآية ١١٥ «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ .».

٤- ٤) الوسائل الباب ١٠ من نافله شهر رمضان.

٥- ٥) الوسائل الباب ١٠ من نافله شهر رمضان.

و أنت خبير بأنه بعد ورود هذه الأخبار كملاً ما ذكرناه و ما ذكره العلامة (قدس سره) لا مجال للمناقشه في الحكم المذكور سيما مع ما سيظهر لك ان شاء الله تعالى في رواياته من الخلل و القصور.

و اما ثانياً-فلان صحيحه الفضلاء الثلاثة و ان كان موردها انما هو النهي عن الاجتماع في صلاه الليل في شهر رمضان كما قدمنا بيانه في بحث نافله شهر رمضان إلا ان النهي انما وقع من حيث تحريم الاجتماع في النافله لا من حيث خصوصيه شهر رمضان أو خصوصيه الليل كما أفصحت به الروايات الأخر من

قوله عليه السلام في صحيحه سليم بن قيس

«و أعلمتهم أن اجتماعهم في النوافل بدعه».

و قولهما عليهما السلام في حديثي سماعة و إسحاق

«ان هذه الصلاه نافله و لن يجتمع للنافله».

و قوله عليه السلام (١)

«و اعلموا ان لا-جماعه في نافله». و من ذلك يعلم ان إجمال هذا الخبر يحمل على غيره من الأخبار المتقدمه المفصله حمل المطلق على المقيّد و المجمل على المبين و أما ثالثاً-فان ما ذكره من الروايات الداله على الجواز-من صحيحتي عبد الرحمن و هشام- ففيه أولاً-انه قد اعترض صحيحه الفضلاء بأنها قاصره عن افاده العموم إشاره الى ان موردها انما هو النهي عن الجماعه في النافله في الليل في شهر رمضان فلا- تدل على عموم تحريم النافله مطلقاً كما هو محل البحث، و هذا بعينه و أرد عليه في الصحيحتين المذكورتين، فإن الأولى موردها ايضاً شهر رمضان و الثانيه موردها النساء خاصه فلا- دلالة فيها على عموم الجواز، فكيف يدعى بعد ذكرهما العموم و يقول: و من هنا يظهر ان ما ذهب اليه بعض الأصحاب من استحباب الجماعه في صلاه الغدير جيد و ان لم يرد فيها نص و الحال ان دليله كما عرفت أخص من المدعى ما هذا إلا عجب عجيب من هذا المحقق الأريب.

و ثانياً-ان ظاهر صحيحه عبد الرحمن هو أن هذه النافله المذكوره في الخبر انما

ص: ٨٦

هى نافله شهر رمضان و إلا لما كان لذكر شهر رمضان معنى فى المقام، وقد عرفت استفاضه الأخبار بتحريم الجماعه فيها، و حينئذ فالواجب حمل هذا الخبر على التقيه (١) و بذلك يسقط الاستناد إليه بالكليه.

و أما صحيحه هشام فسيأتيك الجواب عنها واضحا مشروحا ان شاء الله تعالى فى المطلب الثانى فى شرط ذكره الامام.

و أما رابعاً فان ما ذكره-من انه يفهم من كلام المصنف و الشهيد فى الذكرى احتمال وجود المخالف فى المسأله ليتم له القول بجواز الجماعه فى النافله و مخالفه الأصحاب فى ما ظاهرهم الاتفاق عليه تحاشيا عن مخالفه الإجماع-فلا يخفى ما فيه و كم قد خالف الأصحاب فى ما ظاهرهم الاتفاق عليه و ان تحاشا عن ذلك فى مواضع آخر كما فى هذا الموضع، مع انه قد ذكر فى صدر كتابه فى مقام طعنه على إجماعاتهم انه قد صنف رساله فى الطعن على هذا الإجماع و انه مما لا يعول عليه فى مقام التحقيق و لا يرجع اليه.

هذا. و مما استثنى من تحريم الجماعه فى النافله صلاه الغدير عند ابى الصلاح كما أشار إليه فى المدارك و اليه ذهب الشهيد فى اللمع و المحقق الشيخ على ما نقل عنه و رجحه شيخنا أبو الحسن فى رسالته فى الصلاه، و نقل عن ابى الصلاح انه نسبته الى الروايه و هو ظاهر كلامه فى الكافى. إلا- ان الخروج عن ظواهر الأخبار الداله على التحريم بمثل ذلك لا- يخلو عن مجازفه فالتحريم أقوى.

و مما استثنى ايضا إعادته المنفرد صلاته جماعه إماما كان أو مأموما كما سيأتى بيان ذلك فى محله.

## المسأله الثانيه [اشتراط العدد فى الجماعه]

### اشاره

-من شرائط الجماعه و ترتب ثوابها و أحكامها العدد و أقله اثنان فى غير الجمعة و العيدين يقوم المأموم عن يمين الامام و ان كان امرأه فخلفه، فههنا أحكام ثلاثه:

ص: ٨٧

أما الحكم الأول أعني كون أقل الجماعة اثنين فيدل عليه

صحيحه زراره (١) قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجلان يكونان جماعة؟ قال نعم و يقوم الرجل عن يمين الامام».

و صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (٢) قال:

«الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه».

قال في المدارك: ويدل عليه

روايه الحسن الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«سألته عن أقل ما تكون الجماعة قال رجل و امرأه، و إذا لم يحضر المسجد أحد فالمؤمن وحده جماعة». و معنى كون المؤمن وحده جماعة انه إذا طلب الجماعة فلم يجدها تكون صلاته على الانفراد مساويه لصلاه الجماعة في الثواب تفضلا من الله تعالى و معاملته له بمقتضى نيته. انتهى.

أقول: روايه الصيقل المذكوره قد رواها الشيخ في التهذيب (٤) بما نقله الى قوله «رجل و امرأه»

و رواها الصدوق في الفقيه (٥) هكذا:

و سأل الحسن الصيقل أبا عبد الله عليه السلام عن أقل ما تكون الجماعة قال رجل و امرأه، و إذا لم يحضر المسجد أحد فالمؤمن وحده جماعة لأنه متى اذن و اقام صلى خلفه صفان من الملائكه و متى أقام و لم يؤذن صلى خلفه صف واحد. انتهى.

و أنت خبير بان الظاهر ان ما زاد على روايه التهذيب فهو من كلام الصدوق الذي يداخل به الأخبار فيقع بسببه الالتباس باحتمال كونه منها، و في التعليل الذي ذكره إيناس بما قلنا، و ظاهر صاحب المدارك ان قوله: «و إذا لم يحضر المسجد أحد. إلخ» من الروايه، و الظاهر انه ليس كذلك بل انما هو من كلام الصدوق لما

ص: ٨٨

١- ١) الوسائل الباب ٤ من صلاه الجماعة.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢٣ من صلاه الجماعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ٤ من صلاه الجماعة. و اللفظ هكذا «سألته كم أقل».

٤- ٤) ج ١ ص ٢٥٣.



ذكرناه من نقل الشيخ الروايه عاريه عن ذلك و إيناس التعليل بما هنالك.

و روى الشيخ فى التهذيب عن أبى البخترى عن جعفر عليه السلام (١)

«أن عليا عليه السلام قال: الصبى عن يمين الرجل إذا ضبط الصف جماعه، و المريض القاعد عن يمين الصبى جماعه».

و روى فى الفقيه مرسلا (٢) قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله الاثنان جماعه.

قال

و قال رسول الله صلى الله عليه و آله المؤمن وحده حجه و المؤمن وحده جماعه».

و روى فى الكافى و الشيخ فى التهذيب فى الصحيح عن محمد بن يوسف عن أبيه (٣) و هو مجهول قال:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ان الجهنى اتى النبى صلى الله عليه و آله فقال يا رسول الله انى أكون فى الباديه و معى أهلى و ولدى و غلمتى فأؤذن و أقيم و أصلى بهم أ فجماعه نحن؟ فقال نعم. الى أن قال فإن ولدى يتفرقون فى الماشيه فأبقى أنا و أهلى فأؤذن و أقيم و أصلى بها أ فجماعه نحن؟ فقال نعم. فقال يا رسول الله صلى الله عليه و آله ان المرأه تذهب فى مصلحتها فأبقى أنا وحدى فأؤذن و أقيم أ فجماعه أنا؟ فقال نعم المؤمن وحده جماعه». و الظاهر فى تعليل كونه وحده جماعه هو ما ذكره فى الفقيه مما قدمنا نقله عنه. و أما ما علله به فى المدارك فالظاهر بعده و ان أمكن احتماله.

### [قيام المأموم الواحد عن يمين الإمام واجب أو مستحب]

و أما الحكم الثانى أعنى قيام المأموم إذا كان واحدا عن يمين الامام فهو مما لا خلاف فى رجحانه بين الأصحاب (رضوان الله عليهم و ان كان المأموم أكثر من واحد وقفوا خلف الامام.

و استندوا فى هذا التفصيل الى

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (٤) قال:

«الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه فان كانوا أكثر من ذلك قاموا خلفه».

و بالجملة فإنه لا خلاف فى أفضليه قيام الرجل وحده عن يمين الإمام إنما

ص: ٨٩

- ٢-٢) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة.



الخلافاً في وجوبه و استحبابه و المشهور ان ذلك على جهة الفضل و الاستحباب، قال في المنتهى: و هذا الموقف سنه فلو خالف بان وقف الواحد على يسار الإمام أو خلفه لم تبطل صلاته عند علمائنا أجمع. و نقل في المختلف عن ابن الجنييد القول بالبطالان مع المخالفه، قال في المدارك و هو ضعيف.

أقول: لا- أعرف لما ذكره الأصحاب من الاستحباب هنا مستنداً سوى الإجماع الذي ادعاه في المنتهى، و لا اعرف لحكم السيد بضعف قول ابن الجنييد وجهها مع عدم الدليل على خلافه و قيام الأدله و تكاثرها على ما نقلوه عنه، و هم انما استندوا في هذا التفصيل إلى صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه بأنه ان كان واحداً قام عن يمين الامام و ان كانوا أكثر قاموا خلفه، و هي ان لم تدل على ما ذهب اليه ابن الجنييد كما هو الظاهر منها فلا تدل على خلافه، و بالجملة فإنها أعم من ذلك فلا دلالة فيها على كون ذلك على جهة الاستحباب بوجه، و جميع ما حضرني من روايات هذه المسأله على كثرتها و تعددها لا إشاره في شيء منها فضلاً عن الدلالة إلى الاستحباب بل المتبادر من سياقها و اتفاقها على الحكم المذكور انما هو الوجوب، لان العبادات كميه و كيفيه صحه و بطلانها مبنيه على التوقيف فما ثبت عن صاحب الشرع وجب الحكم بصحته و ما لم يثبت عنه فلا مساغ للحكم بصحته بمجرد التخرص و الظن، و الذي ثبت عنه كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى انما هو ما ذكرناه.

و ها أنا أسوق لك ما وقفت عليه من اخبار المسأله، فمنها صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه و صحيحه زراره المتقدمه في صدر المسأله و روايه أبي البختري المتقدمه أيضاً.

و منها-

ما رواه في الكافي عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد [\(١\)](#) قال:

«ذكر الحسين-يعني ابن سعيد-انه أمر من يسأله عن رجل صلى الى جانب رجل فقام عن يساره و هو لا يعلم ثم علم و هو في صلاته كيف يصنع؟ قال

ص: ٩٠

يحوّله عن يمينه».

و ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن إبراهيم بن ميمون عن أبى عبد الله عليه السلام (١)

«فى الرجل يؤم النساء ليس معهن رجل فى الفريضة؟ قال نعم و ان كان معه صبى فليقم الى جانبه».

و ما رواه فى الفقيه فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام (٢)

«انه سئل عن الرجل يؤم الرجلين؟ قال يتقدمهما و لا يقوم بينهما. و عن الرجلين يصليان جماعه؟ قال نعم يجعله عن يمينه».

و ما رواه الشيخ فى التهذيب عن الحسين بن يسار المدائنى (٣)

«أنه سمع من يسأل الرضا عليه السلام عن رجل صلى الى جانب رجل فقام عن يساره و هو لا يعلم كيف يصنع ثم علم و هو فى الصلاة؟ قال يحوله عن يمينه».

و ما رواه فى كتاب العلل بسنده فيه عن احمد بن رباط عن أبى عبد الله عليه السلام (٤) قال:

«قلت له لأى عله إذا صلى اثنان صار التابع عن يمين المتبوع؟ قال لأنه امامه و طاعه للمتبوع و ان الله جعل أصحاب اليمين المطيعين، فلهذه العله يقوم عن يمين الامام دون يساره».

و ما رواه فى كتاب قرب الاسناد عن الحسين بن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عن على عليهم السلام (٥)

«انه كان يقول المرأة خلف الرجل صف و لا يكون الرجل خلف الرجل صفا انما يكون الرجل الى جنب الرجل عن يمينه».

و ما رواه فيه ايضا عن السندى بن محمد عن أبى البخترى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على عليهم السلام (٦) قال:

«رجلان صف فإذا كانوا ثلاثة تقدم الامام».

و روى الصدوق فى كتاب المجالس فى الصحيح الى محمد بن عمر

ص: ٩١

---

١- ١) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ٢٤ من صلاة الجماعة.

٤- ٤) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة.

٥- ٥) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة.



الجرجاني (١) قال: «قال الصادق عليه السلام أول جماعه كانت ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلى و أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام معه إذ مر أبو طالب و جعفر معه فقال يا بنى صل جناح ابن عمك فلما أحس رسول الله صلى الله عليه وآله تقدمهما و انصرف أبو طالب مسرورا. الحديث».

و قال فى كتاب الفقه الرضوى (٢)

«يؤم الرجلين أحدهما صاحبه يكون عن يمينه فإذا كانوا أكثر من ذلك قاموا خلفه».

أقول: هذا ما حضرني من اخبار المسأله المذكوره و هى كما ترى متطابقه الدلاله متعاضده مقاله على ان الحكم فى الاثنين هو قيام المأموم عن يمين الامام و الحكم فى الأكثر التأخر، و قد عرفت ان العبادات مبنيه على التوقيف عن صاحب الشريعه، و هذا هو الذى و ورد به الشرع عنهم عليهم السلام فى كيفيه الائتمام فى هذه الصوره سيما مع اشتغالها على الأوامر التى هى حقيقه فى الوجوب، و الخروج عن ذلك خروج عن المشروع عين ما سيأتى ان شاء الله تعالى فى استدلالهم فى مسأله عدم جواز تقدم المأموم على الامام، حيث قالوا ثمه: لأن المنقول من فعل النبى صلى الله عليه وآله و الأئمه عليهم السلام إما تقدم الإمام أو تساوى الموقفين فيكون الإتيان بخلافه خروجاً عن المشروع. انتهى. و هذا بعينه آت فى ما نحن فيه فان المنقول عنهم عليهم السلام كما عرفت من هذه الأخبار هو وقوف الواحد عن يمين الامام و تأخر الأكثر، و الخروج عنه من غير دليل و لا نص خروج عن المشروع.

نعم لو كان هنا دليل معارض لهذه الأخبار لثم لهم حملها على الاستحباب جمعا بين الدليلين كما هى قاعدتهم المطرده إلا ان الأمر ليس كذلك.

و غايه ما استدل به علامه فى المختلف للقول المشهور

ما رواه أبو الصباح فى الصحيح (٣) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقوم فى الصف وحده فقال

ص: ٩٢

---

١- (١) الوسائل الباب ١ من صلاه الجماعه.

٢- (٢) ص ١١.

٣- (٣) الوسائل الباب ٥٧ من صلاه الجماعه.

لا بأس إنما يبدو واحد بعد واحد». ثم نقل الاحتجاج لابن الجنييد بروايه زراره المتقدمه و هي صحيحته المتقدمه في صدر المسأله، قال و الأمر للوجوب. ثم قال و الجواب المنع من كونه للوجوب. انتهى.

و أنت خبير بما في كلامه من الوهن و الضعف الظاهر الذي لا يخفى على الخبير الماهر، اما الخبر الذي استدل به فان الظاهر منه انما هو قيام المأموم وحده في صف مع امتلاء الصفوف و عدم وجود مكان له فيها فإنه يقوم وحده

كما ورد في صحيحه سعيد الأعرج (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل المسجد ليصلي مع الامام فيجد الصف متضايقا بأهله فيقوم وحده حتى يفرغ الامام من الصلاه أ يجوز ذلك له؟ قال نعم لا بأس».

و في موثقه أخرى لسعيد الأعرج (٢) أيضا قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي الصلاه فلا يجد في الصف مقاما أ يقوم وحده حتى يفرغ من صلاته؟ قال نعم لا بأس يقوم بحذاء الامام». و ما ذكرناه في معنى الخبر المذكور ان لم يكن متعينا لما ذكرنا من الأخبار فلا أقل أن يكون مساويا لما ذكره في الاحتمال و هو كاف في إبطال الاستدلال. و اما جوابه عن صحيح زراره بعد اعترافه بان الأمر فيه للوجوب بمنع ذلك فهو تحكم محض كما لا يخفى.

و بالجملة فالقول المذكور في غايه القوه لما عرفت، و لا - أعرف لهم وجهها في رد هذه الأخبار إلا - قصور النظر عن تتبعها و الاطلاع عليها و الجمود على ظواهر المشهورات المزخرفه بالإجماعات.

قال في الذكرى: و تعتقد الجماعه بالصبي المميز لان ابن عباس ائتم بالنبي صلى الله عليه و آله و كان إذ ذاك غير بالغ (٣).

ص: ٩٣

---

١- ١) الوسائل الباب ٥٧ من صلاه الجماعه.

٢- ٢) الوسائل الباب ٥٧ من صلاه الجماعه.

أقول:الأظهر الاستدلال على ذلك بخبر أبى البخترى و إبراهيم بن ميمون المتقدمين،و أما الخبر الذى أشار إليه فالظاهر انه من طريق القوم.

و تنعقد بالمرأه خلف الرجل كما دل عليه خبر كتاب قرب الاسناد المتقدم و غيره ثم انه لا يخفى ان ظاهر الأخبار المتقدمه الداله على انها إذا كان اثنين يقوم المأموم عن يمين الامام هو مساواه المأموم للإمام فى الموقف،و نقل فى المختلف عن ابن إدريس انه لا بد من تقدم الامام عليه بقليل.ثم أجاب عنه بأنه ممنوع لأن الأصل براءة الذمه منه.ثم أورد صحيحه محمد بن مسلم و حسنه زراره المتقدمين الدالتين على أنه يقوم عن يمين الامام.ثم استدل بأنه لو كان كذلك بطلت صلاه الاثنين إذا قال كل واحد منهما كنت اماما،قال لأنها إن أخلا بالتقدم المذكور مع وجوبه بطلت صلاتهما،و يستحيل ان يأتيا به معا،و ان تقدم أحدهما فهو الامام،لكن التالى باطل إجماعا فكذا المقدم.انتهى.

و ظاهر الشهيد(قدس سره)فى الذكرى موافقه ابن إدريس هنا حيث قال فى بيان سنه الموقف:أحدها-أن يقتدى الرجل بالرجل فيستحب قيامه عن يمينه و يتقدم الامام بيسير.انتهى.و لا ريب فى ضعفه لما عرفت.

### [تأخر المرأة خلف الرجل فى الجماعة]

و أما الحكم الثالث و هو تأخر المرأة خلفه فهو مبنى على ما هو المختار من عدم جواز محاذاه المرأة للرجل فى الموقف كما تقدم تحقيقه فى مبحث المكان من مقدمات الكتاب،و اما من قال بجواز المحاذاه فالحكم هنا عنده على الاستحباب.

و الذى يدل على تأخرها روايات:منها-

ما رواه الشيخ عن ابى العباس (١)قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يؤم المرأة فى بيته؟قال نعم تقوم وراءه».

و عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابه عن ابى عبد الله عليه السلام (٢)

«فى الرجل يؤم المرأة؟قال نعم تكون خلفه.و عن المرأة تؤم النساء؟قال نعم تقوم وسطا

ص: ٩٤

---

(١- ١) الوسائل الباب ١٩ من صلاه الجماعة.

(٢- ٢) الوسائل الباب ١٩ و ٢٠ من صلاه الجماعة.

بينهن ولا تتقدمهن».

و يستحب لها مع التأخر أن تقوم عن يمين الإمام إذا كانت واحده

لما رواه الصدوق فى الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال:

«الرجل إذا أم المرأة كانت خلفه عن يمينه سجودها مع ركبته».

و ما رواه الشيخ عن الفضيل بن يسار (٢) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام أصلى المكتوبه بأى على؟ قال نعم تكون عن يمينك يكون سجودها بحذاء قدميك».

و لو كان المأموم رجلا و امرأه قام الرجل عن يمين الامام و المرأة خلفه

لما رواه عن القاسم بن الوليد (٣) قال:

«سألت عن الرجل يصلى مع الرجل الواحد معهما النساء؟ قال يقوم الرجل الى جنب الرجل و يتخلفن النساء خلفهما». و الله العالم.

### المسألة الثالثة [اعتبار عدم الحائل المانع من المشاهدة]

#### اشاره

-من الشرائط أيضا عند الأصحاب (رضوان الله عليهم المشاهده بمعنى أن لا يكون ثمة بين الامام و المأموم أو بين المأمومين بعض مع بعض حائل يمنع المشاهده، قال فى المدارك: هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب.

و الأصل فيه

ما رواه الشيخ فى الحسن و الصدوق فى الصحيح عن زراره عن ابي جعفر عليه السلام (٤) قال:

«ان صلى قوم و بينهم و بين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك الامام لهم بإمام، و أى صف كان أهله يصلون بصلاه امام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاه، و ان كان بينهم ستره أو جدار

ص: ٩٥

١- ١) الوسائل الباب ٥ من مكان المصلى.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٩ من صلاه الجماعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ١٩ من صلاه الجماعة.

٤-٤) الوسائل الباب ٦٢ و ٥٩ من صلاه الجماعه. و مصدر الحديث الفقيه و الكافي و الشيخ يرويه عن الكليني. و قوله «ع» «ينبغي ان تكون الصفوف». الى قوله «ع» «إذا سجد» رواه في الفقيه قبل قوله «ع» «ان صلى قوم». و في كلمه «إذا سجد» دون الكافي كما ان قوله «ع» «إنما امرأه». حديث الفقيه دون الكافي راجع الفروع ج ١ ص ١٠٧ و الفقيه ج ١ ص ٢٥٣.



فليس تلك لهم بصلاه إلا من كان حيال الباب. قال: وهذه المقاصير لم تكن فى زمن أحد من الناس و إنما أحدثها الجبارون و ليس لمن صلى خلفها مقتديا بصلاه من فيها صلاه.

قال: وقال أبو جعفر عليه السلام

ينبغى أن تكون الصفوف تامه متواصله بعضها الى بعض لا- يكون بين الصفين ما لا يتخطى يكون قدر ذلك مسقط جسد الإنسان إذا سجد.

قال و قال:

أيما امرأه صلت خلف امام و بينها و بينه ما لا يتخطى فليس لها تلك بصلاه. قال قلت: فان جاء انسان يريد أن يصلى كيف يصنع و هى إلى جانب الرجل؟ قال: يدخل بينها و بين الرجل و تنحدر هى شيئاً.

و تحقيق الكلام فى هذا المقام ان يقال قد عرفت انه لا- يجوز الحيلولة بين الامام و المأمومين و لا بين المأمومين بعضهم مع بعض بما يمنع المشاهده من الحائل فلو لم يمنع المشاهده كالحائل القصير المانع حاله الجلوس خاصه و الشباك و المانع من الاستطراق دون المشاهده فلا بأس بالصلاه و الحال هذه، و بذلك صرح معظم الأصحاب و منهم الشيخ فى المبسوط على ما نقله فى الذخير، و خالف فى الخلاف فقال من صلى وراء الشباييك لا تصح صلاته مقتديا بصلاه الإمام الذى يصلى داخلها.

و استدل بصحيحه زراره، قال فى المدارك: و كأن موضع الدلاله فيها النهى عن الصلاه خلف المقاصير فان الغالب فيها أن تكون مشبكه. و أجاب عنه فى المختلف بجواز أن تكون المقاصير المشار إليها فيها غير مخرمه. الى أن قال: و لا- ريب ان الاحتياط يقتضى المصير الى ما ذكره الشيخ. انتهى.

أقول: ما ذكره (قدس سره)- من أن موضع الدلاله فى ما استدل به الشيخ من الروايه النهى عن الصلاه خلف المقاصير فان الغالب فيها أن تكون مشبكه- لا- يخلو من بعد، فإنه لا يخفى أن ظاهر قوله عليه السلام: «و هذه المقاصير لم تكن فى زمن أحد من الناس» انما وقع تفريعا على قوله: «و ان كان بينهم ستره أو جدار فليس تلك لهم بصلاه» فإنه لما حكم عليه السلام ببطلان الصلاه و الحال هذه و كانت تلك

المقاصير حائله و ساتره مع كون الناس يصلون خلفها استدرك عليه السلام و بين أن هذه المقاصير التى يصلى خلفها الناس الآن لم تكن فى الصدر الأول من زمنه صلى الله عليه و آله و لا ما قاربه و انما هى شىء محدث، و لا يجوز الصلاه خلفها لحصول الستر و الحيلوله بها. هذا هو ظاهر سياق الخبر المذكور و هو الذى فهمه الأصحاب منه كما نقله عن المحقق و مثله علامه و غيرهما. فقلوه (قدس سره) ان الغالب فى تلك المقاصير ان تكون مشبكه مع كونه مجرد دعوى مخالف لظاهر النص، و من اين علم ان تلك المقاصير التى كانت فى زمانهم عليهم السلام كانت مشبكه لو ثبت كونها فى زمانه كذلك.

و بالجملة فإن استدلال الشيخ بالخبر المذكور على ما ادعاه ليس له وجه ان ثبت ما نقلوه عنه من انه استدل بخبر زراره، و من المحتمل قريبا عندى ان هذا الاستدلال انما هو من كلام الأصحاب و ان أسندوه اليه ظنا منهم استناده فى ذلك الى الخبر المذكور كما وقع فى المختلف فى استدلاله للأقوال التى ينقلها فيه و ان أسند ذلك الى صاحب القول، كما لا يخفى على من تأمل ذلك بعين التحقيق.

هذا. و لا يخفى ان صاحب الذخير نقل ان الشيخ فى المبسوط وافق المشهور فى جواز الصلاه خلف الشباييك و انما خالفهم فى الخلاف، و المفهوم من كلام الذكرى ان خلافه انما هو فى المبسوط حيث قال: و لو كانت المقصوره مخرمه صحت كالشباييك، و يظهر من المبسوط و كلام أبى الصلاح عدم الجواز مع حيلوله الشباك لروايه زراره مع اعتراف الشيخ بجواز الحيلوله بالمقصوره المخرمه و لا فرق بينهما. انتهى.

أقول: لا- يخفى على من لاحظ عباره المبسوط فى هذا المقام انها غير خاليه من التدافع و التناقض فى هذه الأحكام و منه وقع الاشتباه فى ما نقل عنه من هذا الكلام، حيث قال: الحائط و ما يجرى مجراه مما يمنع من مشاهده الصفوف يمنع من صحه الصلاه و الاقتداء بالإمام، و كذلك الشباييك و المقاصير تمنع من الاقتداء

بإمام الصلاة إلا إذا كانت مخرمه لا تمنع من مشاهدته الصفوف. انتهى.

و وجه الإشكال فيها انه لا ريب ان الشباييك لا تمنع المشاهده مع انه عدها فى ما يمنع من صحه الصلاة و الاقتداء بالإمام و جوز فى المقاصير المخرمه، و لا ريب أن المقصوره المخرمه و الشباك بمعنى واحد و لهذا أورد عليه فى الذكرى ما ذكره، و صاحب الذخيره نظر الى آخر العبارة و غفل عن ذكره الشباييك و انها تمنع.

ثم انه لا يخفى عليك ان ظاهر الشهيد فى الذكرى كما قدمناه فى عبارته ان الشيخ فى المبسوط استند فى عدم الجواز مع حيلولة الشباك إلى روايه زراره مع ان عبارته المبسوط كما حكيناها خاليه من ذلك، و هو دليل على ما قدمناه من أن نسبه الاستدلال بالروايه إلى الشيخ انما هو من الأصحاب تكلفا لتحصيل الدليل له، و بذلك يسقط ما ذكره فى المدارك من تحمل توجيه الاستدلال له بالخبر المذكور، و نحوه فى الذخيره حيث حذا حذوه فى المقام كما هو الغالب عليه فى أكثر الأحكام.

### تنبيهات

#### الأول [حكم المصلى بحذاء الباب و من يشاهده من المصلين]

-لو وقف بحذاء باب المسجد و هو مفتوح بحيث يشاهد الواقف حذاء الباب الإمام أو المأمومين الذين فى المسجد صحت صلاه المحاذى للباب لمشاهدته لمن فى المسجد و صلاه من على يمينه و يساره من الصف لمشاهدتهم ذلك الواقف حذاء الباب، و قد صرح بذلك الشيخ (قدس سره) و جمله من الأصحاب: منهم - العلامة فى المنتهى حيث قال: لو وقف المأموم خارج المسجد بحذاء الباب و هو مفتوح يشاهد المأمومين فى المسجد صحت صلاته، و لو صلى قوم عن يمينه و شماله صحت صلاتهم لأنهم يرون من يرى الامام. و لو وقف بين يدى هذا الصف صف آخر عن يمين الباب أو يساره لا يشاهدون من فى المسجد لم تصح صلاتهم. انتهى.

و بنحو ذلك صرح فى المدارك ايضا.

و توقف فى الذخيره فى الحكم الأول فقال -بعد نقل ما ذكره فى المنتهى عن جماعه من الأصحاب- ما لفظه: و الحكم الثانى صحيح و أما الحكم الأولى فقد ذكره

غير واحد من الأصحاب كالشيخ و من تبعه، و هو متجه ان ثبت الإجماع على ان مشاهدته بعض المأمومين تكفى مطلقا و إلا كان فى الحكم المذكور اشكال نظرا الى قوله عليه السلام (١) «إلا من كان بحيال الباب» فان ظاهره قصر الصلحه على صلاه من كان بحيال الباب. و جعل بعضهم هذا الحصر إضافيا بالنسبه إلى الصف الذى يتقدمه عن يمين الباب و يساره. و فيه عدول عن الظاهر يحتاج الى دليل. انتهى.

أقول: الظاهر أن منشأ الشبهه الحاصله له هو تخصيص المشاهده التى هى شرط فى صحنه القدوه بمشاهده الإنسان من يكون قدامه دون من على يمينه و يساره و الذى على الباب من المأمومين يشاهد الإمام أو المأمومين الذين فى المسجد فتصح صلاته و أما من على يمينه و يساره فإنهم لا يشاهدون قدامهم إلا جدار المسجد فتبطل صلاتهم لفوات شرط المشاهده، و مشاهده من على جنبه غير كافيه عنده.

و اللازم من هذا أنه لو استطال الصف الأول على وجه لا يرى من فى طرفيه الإمام فإنه يلزم بطلان صلاتهم، حيث انهم لا يشاهدون الامام و مشاهدته من على الجنب يمينا و يسارا غير كافيه، و لا أظن هذا القائل يلتزمه. و نحو ذلك لو استطال الصف الثانى أو الثالث زياده على الصفوف المتقدمه و كان الذى يلى قبله هذه الزياده جدارا لا أحدا من المأمومين فإنه يلزم بطلان صلاه هذه الزياده لعدم وجود المأمومين قدامهم و عدم الاكتفاء بمشاهده من على الجنب. و الظاهر من قوله عليه السلام «إلا من كان بحيال الباب» يعنى من الصفوف لا من المأمومين لأن عبارته الخبر هنا كلها منصبه على الصفوف، حيث قال «و أى صف كان أهله يصلون بصلاه امام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاه و ان كان بينهم ستر أو جدار فليس تلك لهم بصلاه إلا من كان حيال الباب» و هذا الكلام كما ترى مشتمل على شرطين: (أحدهما) - أن لا يكون بين الصفوف من البعد ما لا يتخطى.

و(الثانى) أن لا يكون بينهم ستر و لا جدار كالصف الذى يقوم عن يمين الباب

ص: ٩٩

و يساره، فإنه لا ريب فى بطلان صلاتهم لعدم المشاهده، ثم استثنى الصف الذى يقوم بحيال الباب لحصول الشرط المذكور فيه بمشاهده من على الباب لمن فى المسجد و مشاهده من على يمين ذلك الرجل و يساره له و هكذا.

و بالجمله فاللازم مما ذكره فى هذه الصورة هو بطلان الصلاه فى الصورتين المذكورتين اللتين فرضناهما و لا أظنه يلتزمه. و نحوهما ايضا وقوف بعض المأمومين خلف الأساطين بحيث ان الأسطوانه فى قبلته فهو لا يرى من قدامه من المأمومين و انما يرى من على يمينه و يساره، و اللازم بمقتضى ما ذهب اليه بطلان صلاته مع ان صحيح الحلبي (١) دل على انه لا بأس بالصفوف بين الأساطين.

و بالجمله فما ذكره (قدس سره) انما هو من قبيل الأوهام البعيده و التشكيكات الغير السديده. و الله العالم.

### الثانى [جواز الحائل للمرأة]

-الأشهر الأظهر عدم اشتراط هذا الشرط فى حق المرأة فيجوز لها الاقتداء مع الحائل، و يدل على ذلك-مضافا الى الأصل و العمومات و عدم ظهور تناول الصحيحه المتقدمه التى هى الأصل فى هذا الحكم لهذه الصورة-

ما رواه الشيخ فى الموثق عن عمار (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى بالقوم و خلفه دار فيها نساء هل يجوز لهن أن يصلين خلفه؟ قال نعم ان كان الإمام أسفل منهن. قلت فان بينهن و بينه حائطا أو طريقا؟ قال لا بأس».

و قال ابن إدريس فى سرائره: وقد وردت رخصه للنساء أن يصلين و بينهن و بين الإمام حائط و الأول أظهر و أصح. و مراده بالأول مساواه النساء للرجال فى هذا الشرط، و هو جيد على أصله الغير الأصيل.

### الثالث [كفايه مشاهده من يشاهد الإمام]

-لو لم يشاهد بعض المأمومين الامام و شاهد من يشاهده و لو بوسائط عديده كفى فى صحه القدوه و إلا بطلت صلاه الصفوف الأخيره مع كثره الصفوف حيث انهم لا يشاهدون الامام و هو معلوم البطلان، قال فى المنتهى: و لا نعرف

ص: ١٠٠

فيه خلافاً، والخبر إنما دل على بطلان القدوه بالحائل و الساطر من جدار و نحوه لا بحيلولة المأمومين بعضهم ببعض. و بالجمله فالأصل و عموم الأدله يقتضى صحة القدوه فى الصورة المذكوره مضافا الى دعوى الاتفاق على ذلك.

#### الرابع [حيلولة النهر بين الامام و المأموم]

-نقل عن ابى الصلاح و ابن زهره المنع من حيلولة النهر بين الامام و المأموم، قال فى المدارك فإن أراداه به ما لا يمكن تخطيه من ذلك كان جيداً لإطلاق صحيحه زراره المتقدمه، و ان لم يعتبر فيه هذا القيد طولبا بالدليل على الإطلاق.

و قال فى الذكرى: و منع أبو الصلاح و ابن زهره من حيلولة النهر لروايه زراره السالفه و قد بينا حملها على الاستحباب.

أقول: سيأتى ان مذهب هذين الفاضلين هو تفسير البعد الموجب لبطلان القدوه بما لا يتخطى و هو الذى دل عليه الخبر المشار اليه، و سيأتى فى معنى الخبر المذكور انه لا بد من تواصل الصفوف بعضها مع بعض و هكذا مع الإمام، بان لا يزيد ما بين موقف الصف الثانى إلى الصف الذى قدامه على مسقط جسد الإنسان حال سجوده و ان هذا هو الحد الذى يتخطى عادة و ما زاد عليه فهو مما لا يتخطى، و لا ريب ان النهر إذا فصل بين الصفوف أو بين الامام و الصف فقد حصلت الزيادة فى المسافه المعبره و انتهت الى ما لا يتخطى.

و بذلك يظهر ان كلامهما هنا يرجع الى ما ذكره ثمه كما قدمنا نقله عنهما، و هو جيد عند من عمل بالخبر المذكور كما يشير اليه كلام صاحب المدارك دون من يتأوله كما يشير اليه كلام صاحب الذكرى.

#### الخامس [الصلاه بين الأساطين]

-تجوز الصلاه بين الأساطين مع المشاهده و اتصال الصفوف

لقوله عليه السلام فى صحيحه الحلبي (١)

«لا أرى بالصفوف بين الأساطين بأساً».

و قال فى كتاب الفقه الرضوى (٢): نقلاً عن العالم عليه السلام قال:

«و قال لا أرى بالصفوف بين الأساطين بأساً». و هو يشتمل ما لو كانت الأساطين

ص: ١٠١

معترضه بين الصف الواحد أو بين الصفين. وفيه دلالة على أنه لا يضر الوقوف خلف الأسطوانة و إن كان مانعا من رؤيه الإمام إذا رأى المأمومين الذين يرون الإمام أو من يراه.

و بما ذكرنا صرح في الذكرى فقال: يجوز الصلاه بين الأساطين مع المشاهده و اتصال الصفوف لقوله (عليه السلام): «لا أرى بالصفوف بين الأساطين بأسا» و بذلك يظهر ما في كلام العلامة (أجل الله إكرامه) في المنتهى حيث قال:

و يكره للمأمومين الوقوف بين الأساطين لأنها تقطع صفوفهم، و به قال ابن مسعود و النخعي و حذيفه و ابن عباس، و لم يكره مالك و أصحاب الرأي (١) لعدم الدلالة على المنع. و الجواب

ما رواه الجمهور عن معاوية بن قره عن أبيه (٢) قال:

«كنا نهي ان نصف بين الأساطين على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و نطرد عنها طردا». و لما ذكرناه من قطعها للصف. انتهى. و ظاهره انه لا مستند له في ما ذكره إلا هذه الروايه العاميه و هذا التعليل العليل و غفل عن ملاحظه النص الواضح في نفى البأس عن ذلك.

#### **السادس [لو صلى في داره خلف امام المسجد و هو يشاهد الصفوف]**

قال في الذكرى: لو صلى في داره خلف امام المسجد و هو يشاهد الصفوف صحت قدوته و أطلق الشيخ ذلك، و الأولى تقييده بعدم البعد المفرط، قال و لو كان باب الدار بحداء باب المسجد أو باب المسجد عن يمينه أو عن يساره و اتصلت الصفوف من المسجد الى داره صحت صلاتهم، و ان كان قدام هذا الصف في داره صف لم تصح صلاه من كان قدامه، و من صلى خلفهم صحت صلاتهم سواء كان على الأرض أو في غرفه منها لأنهم يشاهدون الصف المتصل بالإمام و الصف الذي قدامه لا يشاهدون الصف المتصل بالإمام، و قد روى (٣) «ان أنسا كان يصلى في بيت حميد بن عبد الرحمن بن عوف بصلاه الامام و بينه و بين

ص: ١٠٢

١- (١) المغنى ج ٢ ص ٢٢٠.

٢- (٢) المغنى ج ٢ ص ٢٢٠.

٣- (٣) المغنى ج ٢ ص ٢٠٩ و فيه هكذا «في موت حميد بن عبد الرحمن».

المسجد طريق» وفيه أيضا دلالة على أن الشارع ليس بحائل (فإن قلت)

قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله (١)

«من كان بينه وبين الإمام حائل فليس مع الإمام». قلت يحمل على البعد المفراط أو على الكراهة. انتهى ما ذكره في الذكرى.

أقول: هذا الكلام من أوله إلى آخره مبني على ما تقدم نقله عنهم من تفسير البعد الموجب لبطلان القدوة بما قدمنا نقله عن الشيخ في الخلاف والمبسوط وما ذكره الأكثر من الإحالة إلى العرف، وقد عرفت ما في الجميع وإن الاعتماد في ذلك إنما هو على الخبر الصحيح الصريح الدال على التقدير بما لا يتخطى عادة المفسر في الخبر المذكور بما زاد على مسقط جسد الإنسان حال السجود. واما ما استند إليه في عدم كون الشارع حائلا من الخبر العامي فضعه أظهر من أن يبين، وتأويله الخبر المروى عنه صلى الله عليه وآله بما ذكره موقوف على وجود المعارض وليس في المقام ما يعارضه بل الموجود فيها ما يعضده ويقويه وهو صحيحه زواره المتقدمه.

و بالجمله فإن كلماتهم في هذا المقام لكون البناء على غير أساس وثيق القوام مختله النظام عديمه الانتظام.

#### المسألة الرابعة [اعتبار عدم التباعد في الجماعة وحده]

##### إشارة

قال في المدارك: أجمع علماؤنا وأكثر العامة على أنه يشترط في الجماعة عدم التباعد بين الإمام والمأموم إلا مع اتصال الصفوف، وإنما الخلاف في حده فذهب الأكثر إلى أن المرجع فيه إلى العادة، وقال في الخلاف حده مع عدم اتصال الصفوف ما يمنع من مشاهدته والاقتداء بأفعاله، ويظهر منه في المبسوط جواز البعد بثلاثمائة ذراع. انتهى.

ص: ١٠٣

١ - ١) في المجموع للنووي شرح المذهب للشيرازي ج ٤ ص ٤٠٩ في مسأله حيلولة الطريق «وقال أبو حنيفة لا يصح الحديث روجه مرفوعا» من كان بينه وبين الإمام طريق فليس مع الإمام» ثم قال: وهذا حديث باطل لا أصل له وإنما يروى عن عمر من روايه ليث بن أبي سليم عن تميم وليث ضعيف و تميم مجهول» وفي التذكرة في المسألة الرابعة من الشرط الثالث من شروط الجماعة رواه كما تقدم بلفظ «طريق» وما تقدم من النووي يظهر أن نسبه الحديث إلى النبي «ص» كما في الذكرى والتذكرة ليست في محلها.



أقول:فيه(أولاً)-ان الظاهر من كلام العامه-على ما نقله بعض محققى متأخرى المتأخرين-خلاف ما ذكره(قدس سره)فإنه نقل ان مذهب الشافعيه الفرق فى ذلك بين المساجد و غيرها،قال البغوى فى التهذيب:فان تباعدت الصفوف أو بعد الصف الأول عن الامام نظر ان كانوا جميعا فى مسجد واحد صحت صلاتهم مع الامام،وان بعدوا و اختلف بهم البناء أو كان بين الامام و المأموم حائل.الى ان قال:و ان كانوا فى غير المسجد فان كان بين المأموم و الامام أو بينه و بين الصف الآخر ثلاثمائة ذراع أو أقل صحت.انتهى.و هو صريح فى عدم اعتبار الصفوف كما زعمه(قدس سره).و قال فى شرح المنهاج:

و اشترطوا ان يجمع الامام و المأموم المسجد و ان بعدت المسافه و حالت الأبنيه نافذه أغلق أبوابها أم لا،و قيل لا تصح فى الإغلاق.و هو كما ترى ظاهر فى انهم لم يشترطوا فى المساجد غير ذلك من قرب المسافه أو وجود الصفوف فضلا عن اتصالها لكن لا بد أن يعلم بانتقالات الامام إما برؤيه شخصه أو يسمعه أو يبلغه غيره.و مذهب مالک على ما ذكره العثماني فى كتابه انه إذا صلى فى داره بصلاه الامام و هو فى المسجد و كان يسمع التكبير صح الاقتداء إلا فى الجمعة فإنها لا تصح إلا فى الجامع أو فى رحابه إذا كان متصلا به،و قال أبو حنيفة يصح الاقتداء فى الجمعة و غيرها،و قال عطاء الاعتبار العلم بصلاه الإمام دون المشاهده و عدم الحائل و حكى ذلك عن النخعي و الحسن البصري (١)انتهى.و مقتضاه ان أبا حنيفة قائل

ص: ١٠٤

---

١- (١) فى المجموع للنوى الشافعى ج ٤ ص ٣٠٩«فرع فى مسائل:إحداها-يشترط ان لا تطول المسافه بين الامام و المأمومين إذا صلوا فى غير المسجد و به قال جماهير العلماء، و قدر الشافعى القرب بثلاثمائة ذراع،و قال عطاء يصح مطلقا و ان طالت المسافه ميلا و أكثر إذا علم صلاته.الثانيه-لو حال بينهما طريق صح الاقتداء عندنا و عند مالک و الأكثرين،و قال أبو حنيفة لا يصح.الى آخر ما تقدم فى التعليقه(١)ص ١٠٣ الثالثه-لو صلى فى دار أو نحوها بصلاه الإمام فى المسجد و حال بينهما حائل لم يصح عندنا و به قال احمد،و قال مالک تصح إلا فى الجمعة،و قال أبو حنيفة تصح مطلقا».

بقول مالك حتى في الجمعة، وبذلك يظهر ان ما نسبته الى أكثر العامة من موافقه الأصحاب في ما ذكره ليس في محله و كان ينبغي أن يقول: أجمع أصحابنا خلافا لأكثر العامة بل جميعهم. على ان ما ادعاه من إجماع أصحابنا على ما ذكره يردده ظاهر كلام العلامة في المختلف من قوله: والمشهور المنع من التباعد الكثير، ويستند في ذلك الى العرف.

و(ثانيا) ان ما نسبته الى الشيخ في المبسوط من انه يظهر منه جواز البعد بثلاثمائة ذراع ليس في محله، وهذه عبارته قال في المبسوط: و حد البعد ما جرت العاده بتسميته بعدا، و حد قوم ذلك بثلاثمائة ذراع و قالوا على هذا ان وقف و بينه و بين الإمام ثلاثمائة ذراع ثم وقف آخر و بينه و بين هذا المأموم ثلاثمائة ذراع ثم على هذا الحساب و التقدير بالغ ما بلغوا صحت صلاتهم. قالوا و كذلك إذا اتصلت الصفوف في المسجد ثم اتصلت بالأسواق و الدروب و الدور بعد أن يشاهد بعضهم بعضا و يرى الأولون الإمام صحت صلاه الكل. و هذا قريب على مذهبنا ايضا.

قال العلامة (قدس سره) و مراده بالقوم هنا بعض الجمهور لانه لا قول لعلمائنا في ذلك. انتهى. و هو جيد. و قد عرفت قول بعض الجمهور بذلك من ما نقلناه.

و قال في الذكرى بعد نقل ذلك عنه: يمكن أن يشير الى جميع ما تقدم فيكون رضى بالثلاثمائة، و يمكن أن يشير بالقرب الى الفرض الأخير خاصه فلا يكون راجعا الى التقدير بثلاثمائة ذراع و هو الأنسب بقوله: و حد البعد ما جرت العاده بتسميته بعدا. و قال أبو الصلاح و ابن زهره لا يجوز أن يكون بين الصفيين من المسافه ما لا يتخطى.

و الى هذا القول مال جمله من أفاضل متأخري المتأخرين، و هو الحق الحقيق بالاتباع

لقوله عليه السلام في صحيحه زواره المتقدمه (١)

«ان صلى قوم و بينهم و بين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك الامام لهم بإمام، و أى صف كان أهله يصلون بصلاه إمام

ص: ١٠٥

و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاه».

و أجاب عنها فى المعبر بان اشتراط ذلك مستبعد فيحمل على الأفضل.

و أجاب عنها فى المختلف باحتمال أن يكون المراد ما لا يتخطى من الحائل لا من المسافه.

ورد بالتصريح فى الروايه بعد ذلك بذكر الحائل، مع ان اللازم من حملة على الحائل المنع من الصلاه خلف الشباييك و الحائل القصير الذى يمنع من الاستطراق دون المشاهده و هو لا يقول به.

أقول:و يؤيد الروايه المذكوره

ما رواه فى كتاب دعائم الإسلام عن ابى جعفر محمد بن على عليهما السلام (١) انه قال:

ينبغى للصفوف أن تكون تامه متصله و يكون بين كل صفين قدر مسقط جسد الإنسان إذا سجد،و أى صف كان أهله يصلون بصلاه الامام و بينهم و بين الصف الذى تقدمهم أزيد من ذلك فليس تلك الصلاه لهم بصلاه. انتهى.

ثم ان العجب منهم (نور الله مراقدهم) فى هذا المقام فى ارتكاب هذه التأويلات البعيده و التمحلات الشديده من غير موجب لذلك، فان ما ذهبوا اليه من الحواله على العاده لا دليل عليه غير مجرد تخرصهم و ظنهم، مع ما عرفت فى غير مقام من ما تقدم ما فى حواله الأحكام الشرعيه على العرف الذى لا انضباط له بالكليه، و هل هو إلا رد إلى جهاله لما يعلم من اختلاف الأقطار و البلدان فى هذا العرف فان لكل قطر عرفا على حده، ثم انه من الذى يدعى الوقوف و الاطلاع على العرف العام لجميع الناس فى جميع الأقطار و الأمصار حتى يرتب عليه حكما شرعيا أو أنه يجب الوقوف فى الحكم حتى يحصل تتبع العرف أو أنه يكتفى بعرف كل بلد و إقليم على حده، ما هذه إلا تخرصات ظنيه و مجازفات وهميه فى أحكامه سبحانه المبنيه على القطع و اليقين و العلم «أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» (٢) مع ان

ص: ١٠٦

---

١- ١) مستدرک الوسائل الباب ٤٩ من صلاه الجماعة. و فيه بدل «أزيد» «أقل».

٢- ٢) سورة الأعراف الآية ٢٧.

الخبر المذكور صحيح صريح خال من المعارض دال على الحكم المذكور بأظهر تأكيد

لقوله عليه السلام (1) زياده على ما قدمنا ذكره

«ينبغي أن تكون الصفوف تامه متواصله بعضها الى بعض لا يكون بين الصفين ما لا يتخطى». و«ينبغي» هنا بمعنى الوجوب كما استفاض في الأخبار، و عليه صدر الكلام الى أن قال عليه السلام أيضا في الخبر «أيما امرأه صلت خلف امام و بينها و بينه ما لا يتخطى فليس لها تلك بصلاته» و هل وقع في حكم من الأحكام ما وقع في هذا الحكم من المبالغه بهذا التأكيد التام؟ ما هذا إلا عجب عجيب من هؤلاء الأعلام تجاوز الله عنا و عنهم في دار المقام.

و بالجملة فالظاهر عندى من النص المذكور هو وجوب مراعاة هذا المقدار بين الامام و المأمومين و كذا ما بين المأمومين بعضهم مع بعض، و ظاهر الخبر المذكور انه لا ينبغي أن يكون بين الصفين زياده على مسقط جسد الإنسان حال السجود بمعنى أنه يكون سجوده متصلا بعقب رجلى المتقدم فتكون مسافه البعد من موقف المصلى لا- من موضع سجوده، و قوله عليه السلام: «يكون قدر ذلك مسقط جسد الإنسان» أى قدر المسافه التى يحصل بها تواصل الصفوف بعضها الى بعض هذا المقدار. و ما ذكرناه ظاهر من عبارته الخبر المنقول من كتاب الدعائم أتم الظهور.

فرعان

### الأول [كيفية إحرام البعيد]

قال فى المدارك: و اعلم انه ينبغي للبعيد من الصفوف أن لا- يحرم بالصلاه حتى يحرم قبله من المتقدم من يزول معه التباعد. انتهى. و هو جيد لأنه مع إحرام البعيد بهذا المقدار قبل إحرام من يزول به البعد يصدق وجود ما لا يتخطى فان وجود المأمومين قبل الدخول فى الصلاه فى حكم العدم و حينئذ تبطل القدوه. و احتمال انهم آن وجودهم يريدان الصلاه و ان لم يحرموا فى حكم من أحرم معارض بجواز انصرافهم و تركهم الاقتداء أو عروض مانع منه. إلا- ان اعتبار هذا الشرط فى غايه الإشكال الآن فى حق المأمومين الذين هم فى الأغلب

ص: ١٠٧

الأكثر من الجهال و لكن جهلهم ليس عذرا شرعيا يوجب الخروج عن العمل بأحكام الملك المتعال.

## الثانى [حصول البعد بعد الاقتداء]

-لو حصل البعد المذكور بخروج الصفوف المتخلله بين الامام و المأمومين من الصلاه عن الاقتداء لانتفاء صلاتهم أو نيه الانفراد، فهل تنفسخ القدوه لحصول البعد حينئذ أم لا؟ و على تقدير الانفساخ هل تعود القدوه بالانتقال الى محل القرب الذى به يزول البعد بناء على جواز تجديد المؤتمر بإمام آخر إذا انتهت صلاه الإمام الأول أم لا؟ و لعل الأظهر ان اشتراط عدم البعد انما هو فى ابتداء الصلاه خاصه دون استدامتها، كما تقدم نظيره فى صلاه الجمعه و العيد من أن اشتراط الجماعه و العدد المشروط فيهما إنما هو فى الابتداء فلو انفض العدد بعد الدخول فى الصلاه وجب الإتمام جمعه و لو لم يبق إلا الإمام خاصه.

## المسأله الخامسه [عدم علو الإمام بما يعتد به]

### اشاره

-من الشرائط أيضا فى صحه الجماعه عدم علو الامام بما يعتد به من الابنيه و نحوها بل إما أن يكون مساويا للمأموم أو أخفض منه، و لا بأس بذلك فى المأموم و يستثنى من ذلك العلو فى الأرض المنبسطة لو قام الإمام فى المكان الأعلى منها.

و الأصل فى هذه الأحكام

ما رواه ثقه الإسلام و الصدوق و الشيخ فى الموثق عن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام (1) قال:

«سألته عن الرجل يصلى بقوم و هم فى موضع أسفل من موضعه الذى يصلى فيه؟ فقال ان كان الامام على شبه الدكان أو على موضع أرفع من موضعهم لم تجز صلاتهم، و ان كان أرفع منهم بقدر إصبع أو أكثر أو أقل إذا كان الارتفاع ببطن مسيل، فان كان أرضا مبسوطة و كان فى

ص: ١٠٨

---

١- (١) الوسائل الباب ٦٣ من صلاه الجماعه. و الشيخ يرويه عن الكلينى. و قوله «سألته» فى روايه الكلينى فى الفروع ج ١ ص ١٠٧ و الشيخ عنه فى التهذيب ج ١ ص ٢٦١، و فى الفقيه ج ١ ص ٢٥٣ «قال عمار سئل أبو عبد الله ع» و فى الفقيه ايضا هكذا «و ان كانت الأرض مبسوطة» و فيه ايضا بعد قوله «منحدر» هكذا «فلا بأس به» و فى الفروع و التهذيب «قال لا بأس».

موضع منها ارتفاع فقام الإمام في الموضع المرتفع و قام من خلفه أسفل منه و الأرض مبسوطة إلا انهم في موضع منحدر فلا بأس به. و سئل فإن قام الإمام أسفل من موضع من يصلى خلفه؟ قال لا بأس. قال و ان كان رجل فوق بيت أو غير ذلك دكانا كان أو غيره و كان الامام يصلى على الأرض أسفل منه جاز للرجل أن يصلى خلفه و يقتدى بصلاته و ان كان أرفع منه بشيء كثير». قوله: «إذا كان الارتفاع بطن مسيل» في الكافي، و في غيره (١) «إذا كان الارتفاع بقدر شبر» و طعن السيد السند في المدارك في هذه الرواية بأنها ضعيفه السند متهافته المتن قاصره الدلالة فلا يسوغ التعويل عليها في إثبات حكم مخالف للأصل، قال و من ثم تردد فيه المصنف (رحمه الله عليه) و ذهب الشيخ في الخلاف إلى كراهه كون الإمام أعلى من المأموم بما يعتد به كالأبنيه و هو متجه. انتهى كلامه زيد مقامه.

أقول: و مما ورد في المسألة أيضا

ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان - و هو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه - عن محمد بن عبد الله و هو مجهول عن الرضا عليه السلام (٢) قال:

«سألته عن الامام يصلى في موضع و الذين خلفه يصلون في موضع أسفل منه أو يصلى في موضع و الذين خلفه في موضع أرفع منه؟ فقال يكون مكانهم مستويا».

و ما رواه على بن جعفر (رضى الله عنه) في كتاب المسائل عن أخيه موسى ابن جعفر عليه السلام (٣) قال:

«سألته عن الرجل هل يحل له أن يصلى خلف الامام فوق دكان؟ قال إذا كان مع القوم في الصف فلا بأس».

أقول: قضيه الجمع بين هذه الأخبار هو المنع من علو الامام كما دلت عليه الموثقة المذكورة، إذ لا معارض لها في البين و طرحها من غير معارض مشكل و جواز علو المأموم كما دل عليه خبر على بن جعفر، و الظاهر انه مما لا خلاف فيه كما يظهر من المنتهى حيث انه أسنده إلى علمائنا مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، و أفضليه

ص: ١٠٩

---

١- ١) هذا في التهذيب و في الفقيه «بقطع سيل».

٢- ٢) الوسائل الباب ٦٣ من صلاة الجماعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ٦٣ من صلاة الجماعة.

المساواه بحمل خبر محمد بن عبد الله المذكور على ذلك جمعا بين الأخبار المذكوره.

و حمل علامه فى المختلف كلام الشيخ فى الخلاف على أنه انما قصد به التحريم و هو غير بعيد. إلا ان ظاهر كلام المحقق فى المعبر ان الشيخ فى الخلاف انما استند فى ما ذكره من الكراهه إلى

روايه سهل (١) قال:

«رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله على المنبر فكبر و كبر الناس وراءه ثم ركع و هو على المنبر ثم رجع فنزل القهقري حتى سجد فى أصل المنبر ثم عاد حتى فرغ ثم أقبل على الناس فقال أيها الناس فعلت كذا لتأتموا و لتعلموا صلاتي». ثم أجاب فى المعبر بمنع الروايه (أولاً) و بالحمل على علو لا- يعتد به كالمرقاه السفلى (ثانياً) و بجواز كونه من خواصه صلى الله عليه وآله (ثالثاً) و زاد علامه فقال: و لأنه لم يتم الصلاه على المنبر فان سجوده و جلوسه انما كان على الأرض بخلاف ما وقع فيه الخلاف، أو لأنه صلى الله عليه وآله علمهم الصلاه و لم يعتدوا بها. انتهى.

أقول: ربما أشعر تكلف هذه الأجوبه عن الخبر المذكور بثبوتها عندهم إلا- ان يحمل على التنزل بعد تسليم صحته و هو الأقرب، فإن الظاهر ان الخبر المذكور ليس من طرقنا و لا من أخبارنا. و كيف كان فالظاهر ان الشيخ إنما ذهب الى الكراهه جمعا بين ما دل عليه هذا الخبر من الجواز كما يعطيه استدلاله به و ما دلت عليه موثقه عمار من المنع فجعل وجه الجمع بينهما حمل خبر عمار على الكراهه، و منه يظهر بعد ما ذكره علامه فى المختلف من حمل الكراهه فى عبارته على التحريم.

ثم انه فى المختلف نقل عن ابن الجنيد أنه قال لا يكون الإمام أعلى فى مقامه بحيث لا يرى المأموم فعله إلا أن يكون المأمومون أضراء، فإن فرض البصراء الاقتداء بالنظر و فرض الأضراء الاقتداء بالسمع إذا صح لهم التوجه. ثم استدلل للقول المشهور بالموثقه المتقدمه ثم قال و هو شامل للبصراء و الأضراء.

هذا. و قد استدلل فى الذكرى للقول المشهور زياده على الموثقه المذكوره

ص: ١١٠

بما روى (١)

«ان عمارا(رضى الله عنه)تقدم للصلاه على دكان و الناس أسفل منه فقدم حذيفه(رضى الله عنه)فأخذ بيده حتى أنزله فلما فرغ من صلاته قال له حذيفه أ لم تسمع رسول الله صلى الله عليه و آله يقول إذا أم الرجل القوم فلا-يقوم من في مكان أرفع من مقامهم؟قال عمار فلذلك اتبعتك حين أخذت على يدى».

قال و روى ايضا (٢)

«ان حذيفه أم الناس بالمدائن على دكان فأخذ عبد الله بن مسعود بقميصه فجذبه فلما فرغ من صلاته قال أ لم تعلم انهم كانوا ينهون عن ذلك؟قال بلى ذكرت حين جذبتنى». و الظاهر ان هذين الخبرين من روايات العامه أو من الأصول التى وصلت اليه و لم تصل إلينا.

## فروع

### الأول [مقدار العلو المانع من صحه القدوه]

-اختلف الأصحاب(رضى الله عنهم)فى مقدار العلو المانع من صحه القدوه ف قيل انه القدر المعتد به و انه لا-تقدير له إلا بالعرف،و هو قول الأ-كثر و منهم الشهيد فى الذكرى و العلامه فى بعض كتبه،و قيل قدر شبر،و قيل ما لا يتخطى و به صرح العلامه فى التذكرة،قال لو كان العلو يسيرا جاز إجماعا و هل يتقدر بشبر أو بما لا يتخطى؟الأقرب الثانى.و الظاهر انه بنى فى ذلك على صحيحه زراره المتقدمه.

قال فى الذكرى:لا تقدير للعلو إلا بالعرف

و فى روايه عمار (٣)

«و لو كان أرفع منهم بقدر إصبع إلى شبر فان كان أرضا مبسوطه و كان فى موضع فيه ارتفاع فقام الإمام فى المرتفع و قام من خلفه أسفل منه إلا انه فى موضع منحدر فلا بأس».

و هى تدل بمفهومها على ان الزائد على شبر ممنوع و أما الشبر فيبنى على دخول الغايه فى المغنى و عدمه.انتهى.

ص: ١١١

١- ١) سنن أبى داود باب(الامام يقوم مكانا ارفع من مكان القوم.

٢- ٢) سنن أبى داود باب(الامام يقوم مكانا ارفع من مكان القوم.

٣- ٣) ص ١٠٨ و ١٠٩.



أقول: وهذا الموضوع من ما طعن به على الرواية بأنها متهافة فإنه لا يخفى ما فى عبارته الخبر من القصور عن تأديده هذا المعنى الذى ذكره هنا.

### الثانى [لو صلى الإمام على سطح و المأموم على آخر]

-لو وقف الامام على الموضوع الأعلى بما يعتد به صحت صلاته و بطلت صلاه المأموم لأنه منهى عن الاقتداء به فى هذه الحال، و أما الامام فلا- وجه لبطلان صلاته، و النهى عن قيامه فى الموضوع المذكور انما هو لأجل صحة صلاه المأموم لا لأجل صحة صلاته. و نقل عن بعض العامة القول ببطلان صلاه الإمام أيضا لأنه منهى عن القيام على مكان أعلى من مكان المأمومين (١) و فيه ما عرفت.

الثالث- قال فى المدارك: لو صلى الامام على سطح و المأموم على آخر و بينهما طريق صح مع عدم التباعد و علو سطح الامام. انتهى.

أقول: قد عرفت من ما قدمنا ان المستفاد من خبر زراره و كذا من خبر كتاب الدعائم انه لا بد من اتصال الصفوف بالإمام و الصفوف بعضها ببعض بحيث لا يكون بينهم أزيد من مسقط جسد الإنسان حال سجوده، و حينئذ فالطريق التى بين السطحين متضمنه لزياده المسافه على القدر المذكور، و به يظهر الإشكال فى الحكم بالصحة فى الصورة المفروضة إلا أن تعتبر مسافه التقدير بما لا يتخطى من موضع سجود المأموم، و الظاهر أنه ليس كذلك بل المسافه إنما هى من موقفه الى موقف من قدمه فإنه هو الذى به يحصل تواصل الصفوف المأمور به فى الخبر، و روايه كتاب الدعائم كما تقدم صريحه فى ما ذكرناه.

و ظاهر الأصحاب ان هذا الحكم اعنى تواصل الصفوف على الوجه المذكور

ص: ١١٢

١ - (١) فى المغنى ج ٢ ص ٢١١ «إذا صلى الإمام فى مكان أعلى من المأمومين فقال ابن حامد بطلت صلاتهم و هو قول الأوزاعى، لأن النهى يقتضى فساد المنهى عنه. و قال القاضى لا تبطل و هو قول أصحاب الرأى، لان عمارة أتم صلاته و لو كانت فاسده لاستأنفها. ثم قال: و يحتمل أن يتناول النهى الإمام لكونه منهيا عن القيام فى مكان أعلى من مقامهم، فعلى هذا الاحتمال تبطل صلاه الجميع عند من أبطل الصلاه بارتكاب النهى».

انما هو على سبيل الاستحباب، قال فى الذكرى: يستحب تقارب الصفوف فلا يزيد ما بينها على مسقط الجسد إذا سجد، رواه زراره عن ابي جعفر عليه السلام (١) و قدر ايضا بمريض عنز (٢) ذكره فى المبسوط. انتهى.

أقول: لا- ريب ان تصريحهم بالاستحباب هنا مبنى على حملهم الخبر فى ما يدل عليه من النهى عن البعد بما لا- يتخطى على الاستحباب كما تقدم ذكره و اعتمادهم فى تقدير البعد على ما تقدم نقله عنهم من الأقوال، و أما من يجعل البعد الموجب لبطلان القدوه هو ما دل عليه الخبر فلا إشكال عنده فى صحه ما ذكرنا، و به يظهر ما فى كلام صاحب المدارك حيث انه ممن يقول بما دل عليه الخبر المذكور ظاهرا و ان كان كلامه غير صريح فى ذلك مع قوله هنا بصحه الصلاه على السطحين اللذين بينهما طريق فاصله، فان القول بالصحه هنا لا يجمع ما دل عليه الخبر كما أوضحناه و انما يتم بناء على القول المشهور من تحديد البعد بما تقدم نقله عنهم. و الله العالم.

### المسألة السادسة [عدم تقدم المأموم فى الموقف على الإمام]

#### إشارة

-من الشرائط فى صحه القدوه أن لا- يتقدم المأموم فى الموقف على الامام بمعنى أن يكون أقرب الى القبلة من الامام، قال فى المدارك: هذا قول علمائنا أجمع و وافقنا عليه أكثر العامه (٣) ثم احتج عليه بان المنقول من فعل النبى صلى الله عليه و آله و الأئمه عليهم السلام إما تقدم الإمام أو تساوى الموقفين فيكون الإتيان بخلافه خروجاً عن المشروع، و لأن المأموم مع التقدم يحتاج الى استعلام حال الامام بالالتفات الى ما وراءه و ذلك مبطل. انتهى.

ص: ١١٣

---

١- (١) الوسائل الباب ٦٢ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٦٢ من صلاه الجماعة.

٣- (٣) فى المذهب للشيرازى ج ١ ص ٩٩ «ان تقدم المأموم على الامام ففيه قولان: قال فى القديم لا تبطل كما لو وقف خلف الامام وحده. و قال فى الجديد تبطل، لانه وقف فى موضع ليس بموقف مؤتم بحال فأشبهه إذا وقف فى موضع نجس» و فى المغنى ج ٢ ص ٢١٣ «السنه ان يقف المأمومون خلف الإمام فإن وقفوا قدامه لم تصح و بذال قال أبو حنيفة و الشافعى، و قال مالك و إسحاق تصح».

والتعليل الأول جيد لأن مرجعه الى أن العبادات توقيفيه فيرجع في كیفيتها صحه و بطلانا الى ما ثبت من الشارع فما ثبت التعبد به حكم بصحته و إلا فلا، إلا انه ينقض عليهم بما قدمنا ذكره في مسأله صلاه المأموم الواحد مع الامام حيث جعلوا موقفه على يمينه من المستحبات و جوزوا كونه خلفه و عن يساره، والأخبار الواردة في المسأله كلها متفقہ على كون المأموم المتحد موقفه عن يمين الامام و الأكثر خلفه، وقضيه التعليل المذكور في هذه المسأله جار في تلك المسأله كما عرفت فكيف عدلوا عنه ثمه من غير دليل؟ و كيف كان فظاهر كلامهم انهم لم يقفوا على دليل من الأخبار زائدا على ما ذكره هنا من هذا الدليل المؤيد باتفاقهم.

و يمكن أن يستدل على ذلك

بصحیحه محمد بن عبد الله الحمیری المرویه فی التهذيب (١) قال:

«كتبت الى الفقيه عليه السلام اسأله عن الرجل يزور قبور الأئمة عليهم السلام هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟ و هل يجوز لمن صلى عند قبورهم أن يقوم وراء القبر و يجعل القبر قبله و يقوم عند رأسه و رجليه؟ و هل يجوز أن يتقدم القبر و يصلى و يجعله خلفه أم لا؟ فأجاب و قرأت التوقيع و منه نسخت: أما السجود على القبر فلا يجوز في نافله و لا فريضه و لا زياره بل يضع خده الأيمن على القبر، و أما الصلاه فإنها خلفه يجعله الامام و لا يجوز أن يصلى بين يديه لأن الإمام لا يتقدم و يصلى عن يمينه و شماله».

و التقريب فيها انه عليه السلام جعل القبر الشريف بمنزله إمام الجماعة في الأحكام المذكوره فكما لا يجوز التقدم على الإمام في الجماعة لا يجوز التقدم في الصلاه على القبر الشريف، و كما يجوز التأخر و المساواه هناك فإنهما يجوزان هنا.

و قد سبقنا الى فهم هذا المعنى من الخبر شيخنا البهائى عطر الله مرقده) في كتاب الحبل المتين حيث قال ما صورته: هذا الخبر يدل على عدم جواز وضع

ص: ١١٤

الجبهة على قبر الامام عليه السلام. الى أن قال: و على عدم جواز التقدم على الضريح المقدس حال الصلاة، لأن قوله عليه السلام «يجعله الامام» صريح في جعل القبر بمنزلة الإمام في الصلاة، فكما أنه لا يجوز للمأموم أن يتقدم على الإمام بأن يكون موقفه أقرب الى القبلة من موقف الامام بل يجب أن يتأخر عنه أو يساويه في الموقف يمينا أو شمالا فكذا هنا، وهذا هو المراد هنا بقوله عليه السلام «لا يجوز أن يصلى بين يديه لأن الإمام لا يتقدم و يصلى عن يمينه و شماله» والحاصل ان المستفاد من الحديث ان كل ما ثبت للمأموم من وجوب التأخر عن الإمام أو المساواه أو تحريم التقدم عليه فهو ثابت للمصلى بالنسبة إلى الضريح المقدس من غير فرق فينبغي لمن صلى عند رأس الإمام أو عند رجله أن يلاحظ ذلك. انتهى المقصود نقله من كلامه (أفاض الله تعالى عليه رواشح إكرامه) و هو جيد رشيق كما لا يخفى على ذوى التحقيق، و منه يظهر الدليل على الحكم المذكور و ان غفل عنه الجمهور.

بقى الكلام هنا فى مواضع

### (الأول) [هل يجوز تساوى موقف الإمام و المأموم؟]

-ان ظاهر كلام أكثر الأصحاب (رضوان الله عليهم أنه يجوز المساواه مع تعدد المأمومين، بل نقل عن العلامة فى التذكرة دعوى الإجماع على ذلك و ان الممنوع منه انما هو التقدم على الامام، و نقل عن ابن إدريس هنا انه اعتبر تأخر المأموم و لم يكتف بالتساوى، قال فى المدارك: و هو مدفوع بالأصل السالم من المعارض

و صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (1) قال:

«الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه فان كانوا أكثر من ذلك قاموا خلفه». و نحوه روى زراره (2) قال: دلت الروايتان على استحباب وقوف المأموم الواحد عن يمين الإمام أو وجوبه و لو وجب التأخر لذكره إذ المقام مقام البيان. انتهى.

أقول: قد تقدم فى المسألة الثانية النقل عن ابن إدريس فى صورته اتحاد

ص: ١١٥

---

١- (١) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة.

المأموم أنه أوجب أيضا تقدم الامام بقليل، و ظاهر النقل عنه فى هذه المسأله أنه مع التعدد أيضا أوجب تقدم الامام.

و التحقيق فى المقام بالنظر الى ما يفهم من أخبارهم عليهم السلام التى عليها المدار فى النقض و الإبرام ان ما ذكره ابن إدريس فى هذه المسأله جيد دون ما ذكره فى المسأله المتقدمه، لما عرفت فى المسأله المتقدمه من تكاثر الأخبار و استفاضتها بأنه متى كان المأموم متحدا فموقفه عن يمين الامام و المتبادر منه المحاذاه و ان كانوا أكثر فموقفهم خلفه، و قد عرفت من ما قدمنا فى المسأله المذكوره تطابق الأخبار على ذلك، و حينئذ فحكمهم بالاستحباب فى كل من الموقفين - مع دلالة ظواهر الأخبار على الوجوب من غير معارض سوى مجرد الشهره بينهم - تحكم محض، و به يظهر قوه ما ذكره ابن إدريس هنا. و ما استدل به عليه فى المدارك من الأخبار الداله على صوره وحده المأموم ليس فى محله إذ هو أخص من المدعى، فان المدعى أنه هل تجوز المساواه تعدد المأموم أو اتحد أم لا؟ و البحث هنا انما هو فى هذه المسأله و الروايات إنما دلت على جواز المساواه مع الاتحاد كما قدمناه فى تلك المسأله. و أما ما يدل على الجواز مع التعدد فلم يرد فى شىء من الأخبار بل الوارد فيها إنما هو وجوب التأخر خلف الامام كما تقدم، فكلام ابن إدريس فى صوره تعدد المأموم حق لا ريب فيه.

و بالجملة فالمستفاد من الأخبار كما عرفت هو كون المأموم متى كان رجلا واحدا فموقفه على يمين الامام و متعددا خلفه، و ما ذكره من جواز خلاف ذلك فلم نقف فيه على دليل، و مقتضى دليلهم الذى قدمنا ذكره فى صدر هذه المسأله كما أشرنا إليه هو عدم الجواز كما لا يخفى.

### الثانى [ما يعتبر به التساوى بين الإمام و المأموم]

-قال فى المدارك: و قد نص الأصحاب على أن المعتبر التساوى بالأعقاب فلو تساوى العقبان لم يضر تقدم أصابع رجل المأموم أو رأسه، و لو تقدم بعقبه على الامام لم ينفعه تأخره عنه بأصابعه أو رأسه، و استقرب العلامة فى

النهايه اعتبار التقدم بالعقب و الأصابع معا، و صرح بأنه لا يقدح فى التساوى تقدم رأس المأموم فى حالتى الركوع و السجود و مقادير الركبتين أو الاعجاز فى حال التشهد.

و النص خال من ذلك كله. و لو قيل ان المرجع فى التقدم المبطل الى العرف كان وجيها قويا. انتهى.

أقول:

روى فى كتاب دعائم الإسلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله (١) قال:

«سوا صفوفكم و حاذوا بين مناكبكم و لا تخالفوا بينها فتختلفوا و يتخللكم الشيطان. الحديث».

و هو ظاهر فى ان التساوى فى الموقف يحصل بتحاذى المناكب فإذا وقع المنكب بحذاء المنكب فقد حصل التساوى فى الموقف و لهذا رتب اعتدال الصفوف و استقامتها على ذلك، و على هذا فلا يحتاج الى ما تكلفوه هنا من ما لم يقم عليه دليل فى المقام.

و اما ما اختاره من الحواله على العرف فقد عرفت فى غير مقام من ما تقدم و لا سيما ما تقدم قريبا ما فى حواله الأحكام الشرعيه على العرف من المجازفه بل الاختلال مضافا الى عدم وجود الدليل عليه من الآل عليهم صلوات ذى الجلال.

و اما ما ذكره من عدم ورود نص فى هذا المقام فهو و ان كان كذلك إلا ان المستفاد من النصوص التى قدمناها فى مقدمه السادسة فى المكان فى مسأله محاذاه الرجل للمرأة جوازا و منعا ما به يعلم التساوى و التقدم، فان المستفاد من تلك الأخبار كما قدمنا تحقيقه فى تلك المسأله المذكوره هو تحريم محاذاه المرأة للرجل حال الصلاه و انه لا بد من تقدم الرجل عليها، و انه يحصل التقدم بنحو شبر كما

فى صحيحه معاويه بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام (٢)

«انه سأله عن الرجل و المرأة يصليان فى بيت واحد فقال إذا كان بينهما قدر شبر صلت بحذاءه وحدها و هو وحده لا بأس». و المراد تقدم الرجل بالشبر،

و فى بعض الأخبار

«بقدر عظم الذراع» (٣).

ص: ١١٧

١- ١) مستدرک الوسائل الباب ٥٤ من صلاه الجماعه.

٢- ٢) الوسائل الباب ٥ من مكان المصلی.

و فى بعض «قدر ما يتخطى»

و فى موثقه عبد الله بن بكير (١) قال:

«إذا كان سجودها مع ركوعه فلا بأس». بمعنى ان موضع سجودها يحاذى ركبتيه،

و فى صحيحه لزراره (٢)

«لا تصلى المرأه بحيال الرجل إلا ان يكون قدامها و لو بصدره». و هذه الروايه قريبه من ما ذكره الأصحاب من بناء ذلك على التقدم بالأعقاب، فإنه متى تقدم الرجل بعقبه لزم تقدم صدره إلى القبلة على صدر من يحاذيه ممن كان متأخرا عنه بالمقدار المذكور.

و بالجملة فالمفهوم من هذه الروايات انه متى حصل تقدم الرجل بأحد هذه المقادير زالت المحاذاه و هى و ان كانت متفاوتة لكن التفاوت يسير، و أقل مراتبها التقدم بالصدر و بعده بالشبر، و فى معناه سجودها مع ركوعه ثم عظم الذراع ثم بما يتخطى الذى قد عرفت آنفا انه عبارته عن مسقط جسد الإنسان حال السجود. و الله العالم

### الثالث [هل يجوز استداره المأمومين حول الكعبه؟]

-اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم فى جواز استداره المأمومين حول الكعبه فى المسجد الحرام، فقل عن ابن الجنييد القول بجواز ذلك بشرط أن لا يكون المأموم أقرب الى الكعبه من الامام، و به قطع الشهيد فى الذكرى محتجا بالإجماع عليه عملا فى كل الأعصار السالفه، و نقل عن العلامة فى جملة من كتبه منع ذلك، و أوجب وقوف المأموم فى الناحيه التى فيها الامام بحيث يكون خلفه أو الى جانبه كما فى غير المسجد، و احتج عليه فى المنتهى بان موقف المأموم خلف الإمام أو الى جانبه و هو انما يحصل فى جهه واحده فصلاه من غيرها باطله، و بان المأموم مع الاستداره إذا لم يكن واقفا فى جهه الإمام يكون واقفا بين يديه فتبطل صلاته.

ص: ١١٨

١- ١) الوسائل الباب ٦ من مكان المصلى.

٢- ٢) الوسائل الباب ٦ من مكان المصلى.

أقول: لم أقف في هذا المقام على نص عنهم عليهم السلام و طريق الاحتياط في ما ذهب إليه العلامة (أجزل الله تعالى إكرامه) و الله العالم.

### المسألة السابعة [فيه الائتمام بإمام معين]

#### إشاره

-من الشرائط في صحه القدوه نيه الائتمام بإمام معين، فلو نوى كل منهما الإمامه صحت صلاتهما معا، بخلاف ما لو نوى كل منهما الائتمام بالآخر فإنه يجب الحكم بطلان صلاتهما معا، و كذا في ما لو شك في ما أضمراه من الإمامه و الائتمام.

و تفصيل هذا الإجمال يحتاج إلى بسطه في مقامات ثلاثه

#### [المقام (الأول) في وجوب نيه الائتمام بإمام معين]

أما وجوب نيه الائتمام فلائنه بدون ذلك يكون منفردا يجب عليه ما يجب على المنفرد، و هو من ما لا خلاف فيه حتى قال في المنتهى انه قول كل من يحفظ عنه العلم. و أما قصد تعيين الامام فالظاهر ايضا انه من ما لا خلاف فيه.

و استدلوا على ذلك بعدم الدليل على سقوط القراءه بدون ذلك فتكون العمومات الداله على وجوب القراءه باقيه على عمومها بالنسبه اليه. و لا يخفى ما فيه إلا- ان الحكم لما كان من ما ظاهرهم الاتفاق عليه مع معلوميه ذلك من حال السلف من أصحابنا (رضوان الله عليهم مضافا الى توقف يقين البراءه عليه و رجوع الاحتياط اليه فيجب العمل به.

و تعيين الامام كما يكون باسمه و صفته يكون أيضا بالإشاره إليه بهذا الحاضر إذا علم استجماعه لشرائط الإمامه.

و لو اقتدى بالحاضر على انه زيد فبان انه عمرو مثلا ففى ترجيح الإشاره على الاسم فيصح الاقتداء أو العكس فيبطل نظر، بمعنى انه لاحظ في حال النيه هذا الحاضر مع كونه زيدا فبالنظر الى قيد الحضور و ظهور كونه عمرا يصح من حيث أنه هو الحاضر و بالنظر الى نيه كونه زيدا مع ظهور انه ليس هو يبطل، و الحق ان منشأ النظر و التوقف انما هو من حيث عدم النص و الدليل في المسأله، قال في الذكرى:

و نظيره أن يقول المطلق لزوجه اسمها عمره «هذه زينب طالق» أو يشير البائع إلى



حمار فيقول «بعتك هذا الفرس».

و هل يشترط فى الإمام نيه الإمامه؟ظاهر الأصحاب العدم،بل قال العلامة لو صلى بنيه الانفراد مع علمه بان من خلفه يأتى به صح عند علمائنا،لأن أفعال الإمام مساويه لأفعال المنفرد فى الكيفيه و الأحكام فلا وجه لاعتبار تمييز أحدهما عن الآخر.و هو جيد.

و ظاهرهم-بل صرح به جمله منهم-ان الثواب لا يترتب على صلاه الإمام إلا مع النيه،و لو تحققت القدوه به و هو لا يعلم حتى فرغ من الصلاه فهل يكون الحكم فيه كالحكم فى من نوى الانفراد فلا- يترتب عليه الثواب أو حكم من نوى الجماعه فيترتب؟إشكال إلا انه لا يبعد من سعه كرمه سبحانه و فضله و إحسانه جل شأنه امداده بالثواب و إدخاله فى سعه تلك الأبواب.

و فى وجوب نيه الإمامه فى الجماعه الواجبه احتمالات،استظهر جمله من أصحابنا العدم،إذ المعتبر فيها تحقق القدوه فى نفس الأمر و هى حاصله،و جزم الشهيدان بالوجوب لوجوب نيه الواجب.و فيه بحث تقدم فى باب الوضوء من كتاب الطهاره فى بحث النيه.

### **المقام الثانى-فى ما لو صلى اثنان فقال كل منهما كنت الإمام**

فإنه يحكم بصحه صلاتهما،و لو قال كل منهما كنت مأموما بطلت صلاه كل منهما.

و الوجه فى الأول ان كلا- منهما اتى بجميع الأفعال الواجبه من قراءه و غيرها و لم يخل بشىء من الواجبات فلا وجه لبطلان صلاته،و نيه الإمامه لا- منافاه فيها لصحه صلاه المنفرد فلا- تؤثر بطلانا.و فى الثانى انه أخل كل منهما بالقراءه الواجبه فتبطل صلاته.

و الأصل فى ذلك مضافا الى ما ذكرناه من ما هو واضح الدلاله على الحكم المذكور

ما رواه الشيخ عن السكونى عن أبى عبد الله عن أبيه عن آبائه عليهم السلام عن

على صلوات الله عليه) (١) انه قال فى رجلين اختلفا فقال أحدهما كنت امامك و قال الآخر انا كنت إمامك ان صلاتهما تامه. قال قلت: فان قال كل واحد منهما كنت أئتم بك؟ فقال صلاتهما فاسده و ليستأنفا». و رواه الصدوق فى الفقيه عن على عليه السلام مرسل (٢).

و نقل عن المحقق الشيخ على (قدس سره) انه استشكل فى البطلان فى الصورة الثانيه، قال لان اخبار كل منهما بالائتمام بالآخر يتضمن الإقرار على الغير فلا- يقبل كما لو أخبر الإمام بعد الصلاه بفسادها بغير ذلك. و أجيب عنه بأنه غير مسموع فى مقابله النص الدال على البطلان.

قال فى المدارك: و هو جيد لو كانت الروايه صالحه لا ثبات هذا الحكم لكنها ضعيفه جدا. أقول: لا ريب انها و ان كانت ضعيفه بهذا الاصطلاح المحدث إلا ان ضعفها مجبور بعمل الأصحاب بها، إذ لا مخالف فى الحكم المذكور، و هو (قدس سره) قد جرى على هذه القاعده فى غير موضع من كتابه و ان خالف نفسه فى مواضع آخر كما هنا. و بالجملة فإن الخبر معمول عليه بالاصطلاحين فالخروج عن ما دل عليه بهذه التخريجات اجتهاد محض فى مقابله النص.

و اما ما ذكره فى المدارك- حيث قال: و يمكن أن يقال ان من شرائط الائتمام أن يظن المأموم قيام الإمام بوظائف الصلاه التى من جملتها القراءة و سبقه بتكبيره الإحرام، فإن دخل كل منهما فى الصلاه على هذا الوجه كان دخولهما مشروعاً و اتجه عدم قبول اخبار كل منهما بما ينافى ذلك كما فى صورته الإخبار بالحدث، و ان انتفى ذلك تعين الحكم بالبطلان و ان لم يحصل الإخبار، و على هذا الوجه يمكن تنزيل

ص: ١٢١

- 
- ١- (١) الوسائل الباب ٢٩ من صلاه الجماعة. و السند فيه و فى التهذيب ج ١ ص ٢٦١ و الوافى باب (نواذر الجماعة) هكذا «عن أبى عبد الله عن أبيه قال قال أمير المؤمنين.» و الشيخ يرويه عن الكلينى. نعم السند فى المدارك و الذخيره كما فى المتن.
- ٢- (٢) الوسائل الباب ١٩ من صلاه الجماعة.

الروايه و كلام الأصحاب. انتهى - ففيه ان ما ذكره الشيخ على (قدس سره) لا- يخرج عن ما ذكره من الدخول على الوجه الشرعى، إلا ان ما ذكره من اتجاه عدم قبول اخبار كل منهما بما ينافى ذلك ممنوع بالخبر المذكور. و قياسه على صورته الاخبار بالحدث قياس مع الفارق، إذ من الجائز خروج هذا الجزئى بهذا الخبر من تلك القاعدة، و كم وقع أمثال ذلك فى القواعد الشرعيه و الضوابط المرعيه من انه ترد اخبار بقاعده كلييه و يرد فى بعض الأخبار فى بعض جزئياتها ما يوجب التخصيص و الاستثناء مع اتفاقهم على ذلك من غير تناكر، فما لمانع أن يكون ما نحن فيه من قبيل ذلك؟ و قد اتفقت الروايات و كلمه الأصحاب على ان كل شئ على أصل الطهاره حتى تعلم النجاسه و على عدم نقض اليقين بالشك، مع انهم قد خرجوا عن هاتين القاعدتين فى مواضع: منها البلل المشتبه بعد البول قبل الاستبراء فقد حكموا بنجاسته و نقضه الطهاره و هو خروج عن القاعدتين المذكورتين، و نحوه البلل المشتبه بعد الجنابه و قبل البول من الحكم بنجاسته و نقضه للطهاره، و أمثال ذلك مما يقف عليه المتتبع. و بالجملة فالعمل على القول المشهور و عدم الالتفات الى هذه التخريجات و الاستبعادات فى مقابله النصوص.

قال فى المدارك: و لا يخفى ان وقوع الاختلاف على هذا الوجه نادر جدا فإنه لا يكاد يتحقق إلا فى حال التقيه و الائتمام بثالث ظاهرا.

### **المقام الثالث - فى ما لو شك فى ما أضمراه من الإمامه أو الائتمام**

، و قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لا- تصح صلاتهما فى هذه الحال، قالوا: لأن الشك ان كان فى أثناء الصلاه لم يمكنهما المضى على الائتمام و هو ظاهر، و لا- على الانفراد أو الإمامه لجواز أن يكون كل واحد منهما قد نوى الائتمام بصاحبه فتبطل النيه من رأسها و يمتنع العدول لبطلان النيه، و ان كان بعد الفراغ لم يحصل منهما اليقين بالإتيان بأفعال الصلاه.

و فصل العلامه فى التذكرة فقطع بالبطلان ان عرض الشك فى أثناء الصلاه

لأنه لا يمكنهما المضى فى الصلاه على الانفراد و لا على الاجتماع، و تردد فى ما إذا شكا بعد الفراغ من انه شك بعد الانتقال، و من عدم اليقين بالإتيان بأفعال الصلاه.

و فصل الشهيد فى الذكرى تفصيلا آخر فقال: يمكن أن يقال ان كان الشك فى الأثناء و هو فى محل القراءة لم يمض ما فيه إخلال بالصحة نوى الانفراد و صحت الصلاه، لأنه ان كان نوى الإمامه فهى نيه الانفراد و ان كان نوى الائتتمام فالعدول عنه جائز، و ان كان بعد مضى محل القراءة فإن علم انه قرأ بنيه الوجوب أو علم القراءة و لم يعلم بنيه الندب انفراد ايضا لحصول الواجب عليه، و ان علم ترك القراءة أو القراءة بنيه الندب أمكن البطلان للإخلال بالواجب.

و اعترضه فى المدارك بأنه يشكل بما ذكرناه من جواز أن يكون كل منهما قد نوى الائتتمام بصاحبه فتبطل الصلاه و يمتنع العدول. انتهى.

أقول: و الحق فى المقام ان المسأله المذكوره لما كانت عاريه عن النصوص عنهم (عليهم السلام) فالواجب الوقوف فيها على ساحل الاحتياط كما أشرنا إليه فى جملة من المواضع و عدم الالتفات الى هذه التخريجات و الاحتمالات سيما مع ما هى عليه من التدافع. و الله العالم.

### المسأله الثامنه [أقوال الفقهاء فى القراءة خلف الإمام]

#### إشاره

-اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى القراءة خلف الامام على أقوال منتشره و آراء متعدده حتى قال شيخنا الشهيد الثانى (قدس سره) فى الروض انه لم يقف فى الفقه على خلاف فى مسأله يبلغ ما وقع فى هذه المسأله، و ها نحن ننقل أولا ما و صل إلينا من أقوالهم (رضوان الله عليهم) ثم نردفها بما و صل إلينا من الأخبار فى المقام مذيّلين لها بما يرتفع به ان شاء الله تعالى عنها غشاوه الإبهام من التحقيق الذى لا يخفى على ذوى الأفهام، فنقول مستمدين منه عز و جل التوفيق لأصالة الصواب و العصمه من زلل أقدام الأقلام فى هذا الباب و فى كل باب:

قال الصدوق (قدس سره) فى المقنع: و اعلم ان على القوم فى الركعتين الأولتين أن يستمعوا الى قراءة الامام، و إذا كان فى صلاه لا يجهر فيها بالقراءة

سبحوا، و عليهم في الركعتين الآخرتين أن يسبحوا.

و قال المرتضى (رضى الله عنه) لا يقرأ المأموم خلف الموثوق به في الأولتين في جميع الصلوات من ذوات الجهر والإخفات إلا أن تكون صلاه جهر لم يسمع فيها المأموم قراءه الإمام فيقرأ كل واحد لنفسه، وهذا أشهر الروايات، و روى أنه لا يقرأ في ما جهر فيه الامام و تلزمه القراءه في ما يخافت فيه الامام، و روى انه بالخيار في ما يخافت فيه. و أما الأخيرتان فالأولى أن يقرأ المأموم أو يسبح فيهما، و روى انه ليس عليه ذلك.

و قال الشيخ في النهايه: إذا تقدم من هو بشرائط الإمامه فلا تقرأ خلفه جهريه أو إخفاتييه بل تسبح مع نفسك و تحمد الله، و ان كانت جهريه فأنصت للقراءه، فإن خفى عليك قراءه الامام و قرأت لنفسك، و ان سمعت مثل الهمهمه من قراءه الإمام جاز لك ان لا تقرأ و أنت مخير في القراءه، و يستحب أن تقرأ الحمد وحدها في ما لا يجهر الإمام بالقراءه فيها و ان لم تقرأها فليس عليك شيء.

و قال ابن البراج: متى أم من يصح تقدمه بغيره في صلاه جهر و قرأ فلا يقرأ المأموم بل يسمع قراءته، و ان كان لا يسمع قراءته كان مخيراً بين القراءه و تركها، و ان كانت صلاه إخفات استحب للمأموم أن يقرأ فاتحه الكتاب وحدها و يجوز أن يسبح الله و يحمده.

و قال أبو الصلاح: لا يقرأ خلفه في الأولتين من كل صلاه و لا في الغداه إلا أن يكون بحيث لا يسمع قراءته و لا صوته في ما يجهر فيه فيقرأ، و هو في الأخيرتين من الرباعيات و ثلثه المغرب بالخيار بين قراءه الحمد و التسبيح، و القراءه أفضل.

و قال ابن حمزه: فالواجب أربعة أشياء. و عد منها الإنصات لقراءته، ثم قال: و إذا اقتدى بالإمام لم يقرأ في الأولتين، فإن جهر الامام و سمع أنصت و ان خفى عليه قرأ و ان سمع مثل الهمهمه فهو مخير، و ان خافت الامام سبح في نفسه، و في الأخيرتين ان قرأ كان أفضل و ان لم يقرأ جاز و ان سبح كان أفضل من السكوت

وقال سلار في قسم المندوب: ولا- يقرأ المأموم خلف الامام، و روى ان ترك القراءه في صلاه الجهر خلف الامام واجب فان ثبت و إلا ثبت الأول.

وقال ابن زهره: ويلزم المؤتم أن يقتدى بالإمام عزما و فعلا فلا يقرأ في الأولتين من كل صلاه و لا في الغداه إلا ان تكون صلاه جهر و هو لا يسمع قراءه الامام، و اما الآخرتان و ثالثه المغرب فحكمه فيها حكم المنفرد.

قال في الذكرى: و هذه العبارة و عبارته أبي الصلاح تعطى وجوب القراءه أو التسبيح على المؤتم في الأخيرتين و كأنهما أخذاه من كلام المرتضى.

وقال ابن إدريس: اختلفت الروايه في القراءه خلف الامام الموثوق به، فروى انه لا- قراءه على المأموم في الأولتين في جميع الركعات و الصلوات سواء كانت جهريه أو إخفاتييه في أظهر الروايات، و الذي تقتضيه أصول المذهب ان الامام ضامن للقراءه بلا خلاف، و روى انه لا- قراءه على المأموم في الأولتين في جميع الصلوات الجهرية و الإخفاتييه إلا ان تكون صلاه جهر لم يسمع فيها المأموم قراءه الإمام فيقرأ لنفسه، و روى انه ينصت في ما جهر فيه الإمام بالقراءه و لا يقرأ هو شيئا و يلزمه القراءه في ما خافت فيه، و روى انه بالخيار في ما خافت فيه الإمام فأما الركعتان الأخيرتان فقد روى انه لا قراءه فيهما و لا تسبيح، و روى انه يقرأ فيهما أو يسبح، و الأول أظهر.

وقال المحقق: و تكره القراءه خلف الإمام في الإخفاتييه على الأشهر و في الجهر لو سمع و لو همهمه و لو لم يسمع قرأ، و قال: تسقط القراءه عن المأموم و عليه اتفاق العلماء. و نقل عن الشيخين انهما قالوا: لا يجوز أن يقرأ المأموم في الجهرية إذا سمع قراءه الامام و لو همهمه. كذا في المعبر و قال في الشرائع نحوه.

وقال ابن عمه نجيب الدين يحيى بن سعيد: ولا يقرأ المأموم في صلاه جهر بل يصغى لها فان لم يسمع و سمع كالههممه أجزاء و جاز أن يقرأ، و ان كان في صلاه إخفات سبح مع نفسه و حمد الله. و ندب الى قراءه الحمد في ما لا يجهر فيه.

وقال العلامة في المختلف بعد ذكر جملة من روايات المسألة: والأقرب في الجمع بين الأخبار استحباب القراءة في الجهرية إذا لم يسمع ولا -هممه لا الوجوب و تحريم القراءة فيها مع السماع لقراءة الامام، والتخير بين القراءة والتسبيح في الأخيرتين من الإخفاته.

وقال في التذكرة: لا يجب على المأموم القراءة سواء كانت الصلاة جهرية أو إخفاته و سواء سمع قراءة الإمام أم لا، ولا يستحب في الجهرية مع السماع عند علمائنا أجمع. ثم نقل عن الشيخين أنه لا يجوز القراءة في الجهرية مع السماع ولو هممه. ثم قال و يحتمل الكراهه، قال و لو لم يسمع القراءة في الجهرية و لو هممه فالأفضل القراءة، ونقل عن الشيخ استحباب قراءة الحمد خاصة في صلاة السر أقول: والذي ظهر لى من الأخبار هو تحريم القراءة خلف الإمام في الأولتين جهريه كانت الصلاة أو إخفاته، إلا إذا كانت صلاة جهريه و لم يسمع المأموم قراءة الامام و لو هممه فإنه يستحب له القراءة في هذه الحال. و أما في الأخيرتين فقد تقدم تحقيق الكلام فيهما في الفصل الثامن من الباب الثانى فى الصلوات اليومية و ما يلحق بها، و أوضحنا ان الحكم فيهما أفضلية التسبيح و انه لا فرق بين المأموم و لا غيره من المنفرد.

### [الأخبار فى القراءة خلف الإمام]

و الذى وصل الى من اخبار المسألة المذكوره هنا عدة روايات (الأولى)

ما رواه الصدوق فى الصحيح عن الحلبي -و رواه الكليني و الشيخ فى الصحيح أو الحسن عن الحلبي أيضا- عن ابى عبد الله عليه السلام (١) انه قال:

«إذا صليت خلف إمام تأتم به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع إلا ان تكون صلاة يجهر فيها بالقراءة و لم تسمع فاقراً».

و هذه الرواية كما ترى واضحة الدلالة فى ما اخترناه صريحه مقاله فى ما ادعيناه فإن النهى الذى هو حقيقه فى التحريم قد وقع عن القراءة خلف من يأتى به مطلقاً

ص: ١٢٦

فى جهريه أو إخفاتيه و لم يستثن منه إلا- الجهريه التى لم يسمع فيها فإنه امره بالقراءة و الأمر هنا محمول على الاستحباب كما يأتى بيانه ان شاء الله تعالى.

الثانيه -

ما رواه الكليني و الشيخ فى الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه خلف الامام اقرأ خلفه؟ فقال أما الصلاه التى لا يجهر فيها بالقراءة فإن ذلك جعل اليه فلا تقرأ خلفه، و أما الصلاه التى يجهر فيها فإنما أمر بالجهر لينصت من خلفه فان سمعت فأنصت و ان لم تسمع فاقرا».

و التقريب فى هذا الخبر كما فى سابقه فإنه دال على تحريم القراءة خلفه فى الإخفاتيه و الجهريه إلا فى صورته عدم سماع قراءته فى الجهريه فإنه يقرأ استحبابا كما يأتى ان شاء الله تعالى بيانه.

الثالثه -

ما رواه المشايخ الثلاثة (نور الله تعالى مراقدهم عن زرارته و محمد ابن مسلم (٢) قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول من قرأ خلف إمام يأتى به فمات بعثت على غير الفطره». و هو صريح الدلاله على تحريم القراءة مطلقا إلا- انه مخصوص بما عرفت من الأخبار الداله على الاستحباب مع عدم السماع فى الجهريه.

الرابعه -

ما رواه الصدوق عن زرارته فى الصحيح عن ابى جعفر عليه السلام (٣) انه قال:

«و ان كنت خلف امام فلا- تقرأ شيئا فى الأولتين و أنصت لقراءته، و لا- تقرأ شيئا فى الأخيرتين فإن الله عز و جل يقول للمؤمنين «وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ - يعنى فى الفريضه خلف الامام- فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » (٤) و الأخيرتان تبع للأولتين».

و مورد هذا الخبر الصلاه الجهريه لتعليل التحريم فى الأولتين بوجوب

ص: ١٢٧

١- ١) الوسائل الباب ٣١ من صلاه الجماعة. و الشيخ يرويه عن الكليني.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣١ من صلاه الجماعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ٣١ من صلاه الجماعة.





الإنصات لقراءه الامام، و هو ظاهر فى مرجوحه القراءه فى الأخيرتين مطلقا خلافا لجمهور الأصحاب كما تقدم تحقيقه.

الخامسه -

ما رواه فى الكافى فى الصحيح أو الحسن عن زراره عن أحدهما عليهما السلام (١) قال:

«إذا كنت خلف إمام تأتم به فأنصت و سبّح فى نفسك».

أقول: دل هذا الخبر على وجوب الإنصات فى الصلاه الجهرية، والأمر بالتسبيح سرا و إخفاتا محمول على الاستحباب، وبذلك صرح أيضا جملة من الأصحاب.

السادسه -

ما رواه فى الكافى فى الصحيح أو الحسن عن قتيبه عن أبى عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«إذا كنت خلف إمام ترتضى به فى صلاه يجهر فيها بالقراءه فلم تسمع قراءته فاقرا أنت لنفسك و ان كنت تسمع الهمهمه فلا تقرأ».

و التقريب فيه انه دل على المنع من القراءه مع سماع الهمهمه فى الجهرية، و فيه رد على الشيخ فى المبسوط حيث قال: لو سمع مثل الهمهمه جاز له أن يقرأ.

و قال فى المنتهى: و لعله استند الى ما رواه فى الحسن عن الحلبي. ثم نقل الروايه الأولى ثم قال: و سماع الهمهمه ليس سماعا للقراءه فربما كان الوجه فى ما ذكره هذا الحديث. انتهى. و لم يتعرض للجواب عن ذلك، و قد عرفت ان الخبر المذكور صريح فى الرد لما ذكره، و قضيه الجمع بينه و بين حسنه الحلبي المذكوره هو حمل قوله فى الحسنه المذكوره «و لم يسمع» على ما هو أعم من سماع القراءه نفسها أو سماع الصوت و ان لم يسمع الحروف مفصله. و يؤيد ذلك موثقه سماعه الآتيه فى المقام ان شاء الله تعالى. و نظير صحيحه قتيبه المذكوره فى ما ذكرناه فى الرد على الشيخ ما ذكره

الصدوق فى الفقيه (٣) حيث قال: و فى روايه عبيد بن زراره

«ان سمع الهمهمه فلا يقرأ».

السابعه -

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن على بن يقطين (٤) قال:

«سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن الرجل يصلى خلف امام يقتدى به فى صلاه يجهر فيها

- 
- ١-١) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة.
- ٢-٢) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة.

بالقراءة فلا يسمع القراءة؟ قال لا بأس ان صمت و ان قرأ».

أقول: و من هذا الخبر يعلم ما قدمنا ذكره من حمل الأمر بالقراءة في صورته عدم السماع في الجهرية و لو همهمه على الاستحباب لتخييره هنا بين الصمت و القراءة الثامنة-

ما رواه الشيخ في الموثق عن يونس بن يعقوب (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة خلف من ارتضى به اقرأ خلفه؟ قال من رضيت به فلا تقرأ خلفه».

و التقريب فيه ظاهر للنهي الدال على التحريم الشامل للجهرية و الإخفائية.

نعم يجب ان يستثنى منه صورته عدم السماع في الجهرية بالنصوص المتقدمة.

التاسعة-

ما رواه عن سليمان بن خالد (٢) قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام أ يقرأ الرجل في الأولى و العصر خلف الامام و هو لا يعلم انه يقرأ؟ فقال لا ينبغي له أن يقرأ يكله الى الامام».

أقول: قوله «و هو لا- يعلم انه يقرأ» ليس المراد به الشك في قراءة الامام و عدمها لأن فيه طعنا على الإمام بالإخلال بالواجب فلا يجوز الاقتداء به حينئذ، و انما المراد بهذا الكلام الكناية عن عدم سماع قراءته، فكأنه قال و هو لا يسمع انه يقرأ. و كأنه ظن انه انما يترك القراءة في ما إذا جهر الامام لوجوب الإنصات و أما مع الإخفات و عدم السماع فإنه يجوز القراءة. و قوله عليه السلام «لا ينبغي» المراد به التحريم كما استفاد من مثله في الأخبار بقرينه باقى أخبار المسألة الصريحة في النهي عن القراءة الذى مفاده التحريم. و المراد من إيكال ذلك الى الامام هو الإشارة الى ما ورد في بعض الأخبار من أن الامام ضامن للقراءة (٣).

العاشر-

ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) قال:

«إذا كنت خلف الإمام في صلاه لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ

ص: ١٢٩

١- (١) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة.

٣- (٣) الوسائل الباب ٣٠ من صلاة الجماعة.



و كان الرجل مأمونا على القرآن فلا تقرأ خلفه فى الأولتين. و قال يجزئك التسبيح فى الأخيرتين. فقلت أى شىء تقول أنت؟ قال اقرأ فاتحه الكتاب».

أقول: دل الخبر المذكور على النهى عن القراءة خلف الإمام فى الأولتين من الإخفاته و هو بعض المدعى. و أما معنى باقى الخبر فقد تقدم القول فيه فى الفصل الثامن فى ما يعمل فى الأخيرتين من الباب الثانى.

الحادية عشره-

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن عمر بن يزيد (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امام لا بأس به فى جميع أموره عارف غير انه يسمع أبويه الكلام الغليظ الذى يغيزهما اقرأ خلفه؟ قال لا تقرأ خلفه ما لم يكن عاقا قاطعا».

و التقريب فيه النهى عن القراءة خلف الإمام المرضى مطلقا فى جهريه أو إخفاته. و قد تقدم الكلام على هذا الحديث فى ما دل عليه من جواز امامه من يسمع أبويه الكلام الغليظ فى بحث العدالة من الفصل الأول فى صلاه الجمعة من هذا الباب.

الثانيه عشره-

ما رواه أيضا فى الموثق عن سماعة (٢) قال:

«سألت عن الرجل يؤم الناس فيسمعون صوته و لا يفقهون ما يقول؟ فقال إذا سمع صوته فهو يجزئه و إذا لم يسمع صوته قرأ لنفسه».

دل الخبر المذكور على انه يكتفى فى تحريم القراءة بمجرد سماع صوت الامام و هو المشار اليه بالهمهمه فى كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم و اما قراءته مع عدم السماع فقد تقدم الكلام فيه.

الثالثه عشره-

ما رواه الصدوق و الشيخ عن بكر بن محمد الأزدي فى الصحيح عن ابى عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«انى اكره للمؤمن أن يصلى خلف الإمام فى صلاه

ص: ١٣٠

---

١- (١) الوسائل الباب ١١ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٣١ من صلاه الجماعة.

٣- (٣) الوسائل الباب ٣٢ من صلاه الجماعة.

لا- يجهر فيها بالقراءة فيقوم كأنه حمار. قال قلت جعلت فداك فيصنع ما ذا؟ قال يسبح». و استحباب التسبيح في هذا المقام قد صرح به الأصحاب أيضا استنادا الى الخبر المذكور.

و يدل عليه ايضا و ان لم يذكره أحد منهم

ما رواه علي بن جعفر (رضي الله عنه) في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام (١) قال:

«سألت عن الرجل يكون خلف الإمام يقتدي به في الظهر و العصر يقرأ خلفه؟ قال لا و لكن يسبح و يحمد ربه و يصلي على النبي صلى الله عليه و آله و على أهل بيته».

الرابعة عشرة-

ما رواه الشيخ عن إبراهيم المرافقي و ابي أحمد عمرو بن الربيع البصري عن جعفر بن محمد عليهما السلام (٢)

«انه سئل عن القراءة خلف الامام فقال إذا كنت خلف امام تتولاه و تثق به فإنه يجزيك قراءته و ان أحببت أن تقرأ فاقرا في ما يخافت فيه فإذا جهر فأنصت قال الله تعالى وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » (٣).

أقول:الظاهر ان هذا الخبر هو مستند الشيخ في ما تقدم نقله عنه من كتاب النهايه من قوله:و يستحب ان يقرأ الحمد وحدها في ما لا- يجهر الإمام بالقراءة فيها.إلا- انه معارض بما هو أصح منه سندا و أكثر عددا و منها الأخبار العامه كالخبر الثالث و الثامن و الحادى عشر و خصوص الخبر الثانى و قد تضمن النهى الذى هو حقيقه فى التحريم،و الخبر التاسع و قد عرفت ان«لا ينبغي»محموله على التحريم بقرينه الأخبار الباقية،و الخبر العاشر و قد تضمن النهى أيضا،و الخبر الثالث عشر و قد تضمن ان المستحب فى هذه الصورة انما هو التسبيح دون القراءة و عاضدها فى ذلك على وجه أبلغ خبر على بن جعفر حيث نهى عن القراءة و أمر بالتسبيح و التحميد و الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و بالجملة فإن الخبر المذكور لما عرفت غير

ص: ١٣١

---

١- (١) البحار ج ٤ الصلاة ١٥١ و فى الوسائل الباب ٣٢ من صلاة الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة.و فى التهذيب ج ١ ص ٢٥٥ النصرى بالنون.

٣- (٣) سورة الأعراف الآية ٢٠٣.

معمول عليه عند النظر فى الأخبار بعين التحقيق فهو مردود إلى قائله عليه السلام إذ لا يحضرنى الآن وجه يمكن حمله عليه.

الخامسه عشره-

ما رواه الشيخ ايضا عن سالم ابى خديجه عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«إذا كنت امام قوم فعليك أن تقرأ فى الركعتين الأولتين و على الذين خلفك أن يقولوا سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر و هم قيام، فإذا كان فى الركعتين الأخيرتين فعلى الذين خلفك ان يقرأوا فاتحه الكتاب و على الامام التسبيح مثل ما يسبح القوم فى الركعتين الأخيرتين».

أقول: يمكن حمل الخبر المذكور على ما هو أعم من الجهرية و الإخفائية، فان استحباب التسبيح للمأموم فى حال قراءة الامام و ان كان أكثر الأخبار على كونه فى الصلاه الإخفائية و كذا كلام الأصحاب إلا انه قد تقدم فى الخبر الرابع ما يؤذن بذلك فى الجهرية أيضا و به صرح جملة من الأصحاب، و يمكن تخصيصه بالإخفائية لا ظهرية الحكم المذكور فيها.

و كيف كان فالمراد بقوله «فإذا كان فى الركعتين الأخيرتين. إلخ» انه إذا كان الائتمام وقع فى الركعتين الأخيرتين بمعنى ان المأموم لم يدخل مع الإمام إلا- فى الركعتين الأخيرتين فعلى من خلفه من المأمومين ان يقرأوا، لما سيأتى ان شاء الله تعالى فى المسألة المذكورة من ان حكم المسبوق بالركعتين الأولتين هو وجوب القراءة عليه فى أولتيه اللتين هما أخيرتا الامام و على الامام التسبيح فيهما من حيث انهما أخيرتا و حكم الأخيرتين التسبيح كما يسبح الناس فى الركعتين الأخيرتين، لأن التسبيح وظيفتهما مطلقا إماما أو مأموما أو منفردا على جهة الأفضلية كما هو أحد الأقوال فى المسألة أو التعيين كما صار اليه بعض أفاضل المتأخرين، و قد تقدم تحقيق القول فى ذلك فى الفصل الثامن فى ما يعمل فى الأخيرتين من الباب الثانى فى الصلوات اليومية (٢).

ص: ١٣٢

١- (١) الوسائل الباب ٣٢ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) ج ٨ ص ٣٨٨.



ما رواه الشيخ عن الحسين بن بشير عن ابى عبد الله عليه السلام (١)

«انه سأله رجل عن القراءه خلف الامام فقال لا ان الامام ضامن للقراءه و ليس يضمن الإمام صلاه الذين خلفه و إنما يضمن القراءه».

أقول:قد دل الخبر المذكور على النهى عن القراءه خلف الامام مطلقا فى جهريه أو إخفائيه معللا- ذلك بان الامام ضامن للقراءه،و فيه رد ايضا لما دل عليه خبر المرافقى و البصرى من استحباب القراءه خلف الإمام فى الإخفائيه حسبما دلت عليه الأخبار المتقدمه عموما و خصوصا.

ما رواه الشيخ عن عبد الرحيم القصير (٢)قال:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول إذا كان الرجل تعرفه يؤم الناس فقرأ القرآن فلا تقرأ و اعتد بقراءته».

و التقريب فيه ما تقدم،و يجب تقييد إطلاقه بما إذا لم يسمع المأموم فى الصلاه الجهرية القراءه و لو همهمه فإنه لو قرأ لا بأس للأخبار المتقدمه.

ما ذكره الرضا عليه السلام فى كتاب الفقه (٣)حيث قال:نقلا عن العالم عليه السلام و قال:

«إذا صليت خلف امام تقتدى به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءته أم لم تسمع إلا أن تكون صلاه يجهر فيها فلم تسمع فاقرا». أقول:و هذا الخبر طبق ما ادعيناه و وفق ما اخترناه.هذا ما حضرنى من اخبار المسأله.

إذا عرفت ذلك فاعلم انى لا- أعرف لما ذهب اليه المحقق و غيره من القول بكراهه القراءه مطلقا وجها يعتمد عليه و لا دليلا يرجع اليه،و غايه ما استدل به فى المعتبر على ذلك هو تعليل الجهر بالإنصات فى الروايه الثانيه حيث انه بعد أن

١- (١) الوسائل الباب ٣٠ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ١٢ من صلاه الجماعة.و اللفظ الوارد فيه«لا تعرفه»كما فى التهذيب ج ١ ص ٣٣١ و الوافى باب صفه إمام الجماعة و فيه«بصلاته»بدل«بقراءته».

نقل عن الشيخ تحريم القراءة في الجهرية إذا سمع قراءه الامام و لو همهمه قال:

و لعله استند إلى روايه يونس بن يعقوب ثم أورد بعده الخبر الأول ثم قال:

و الأولى أن يكون النهي على الكراهه

لروايه عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام (١):

إنما أمر بالجهر لينصت من خلفه. الى آخر ما في الروايه الثانيه، فانظر الى هذا الدليل العليل إذ لا ريب في أن ظاهر النهي في الخبرين اللذين نقلهما أولاً هو التحريم لأنه المعنى الحقيقي للنهي كما هو الأشهر الأظهر، و الخروج عنه الى الحمل على الكراهه مجاز يحتاج إلى قرينه ظاهره، و دعوى إيدان التعليل بالإنصات بالاستحباب ممنوعه، فإن علل الشرع ليست من قبيل العلل الحقيقيه و انما هي معرفات و التعليل هنا إنما وقع بياناً للحكمه و إلا فالعله الحقيقيه إنما هي أمر الشارع فيتحقق الوجوب و نهيه فيتحقق التحريم. هذا مع قطع النظر عن ملاحظه ما ذكرنا من الأخبار الظاهره العليه المنار الساطعه الأنوار في الدلاله على ما هو المختار.

و قال في الروض -بعد أن نقل عن المصنف كراهه القراءه خلف الإمام المرضي إلا- إذا لم يسمع و لو همهمه- ما صورته: أما كراهه القراءه خلفه فلقوله تعالى ﴿وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا﴾ (٢)

و قول النبي صلى الله عليه و آله (٣)

«انما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا و إذا قرأ فأنصتوا».

و قول الصادق عليه السلام (٣):

«من ارتضيت قراءته فلا تقرأ خلفه». و حمل الأمر على الندب و النهي على الكراهه

ص: ١٣٤

---

١-١ (١) ص ١٢٧.

٢-٢ (٢) سورة الأعراف الآية ٢٠٣.

٣-٤ (٣) لم نقف على اللفظ المذكور و انما الموجود في الروايه الثامنه «من رضيت به فلا تقرأ خلفه».

جمعا بينهما و بين ما دل على عدم التحريم

كصحيحه على بن يقطين عن الكاظم عليه السلام (١)

«فى الرجل يصلى خلف من يقتدى به و يجهر بالقراءه فلا يسمع القراءه؟ فقال لا بأس ان صمت و ان قرأ». انتهى.

أقول: لا- يخفى ما فى هذا الاستدلال من الاختلال الذى لا يخفى على سائر الناظرين فى هذا المقال فضلا عن ذوى الكمال، و ذلك فإن الآيه المذكوره و الخبر العامى الذى بعدها صريحان فى وجوب الإنصات فى الجهرية، و الخبر الذى نقله عن الصادق عليه السلام صريح فى النهى الذى مفاده التحريم عن القراءه خلف من ارتضى قراءته جهريه كانت الصلاه أو إخفاته. و خبر على بن يقطين إنما دل على التخيير بين السكوت و القراءه فى صورته ما لو كانت الصلاه جهريه و لم يسمع المأموم القراءه و هو أخص من المدعى، و أنت خير بان محل الخلاف و الإشكال إنما هو فى ما عدا هذه الصوره، و حينئذ فأين الدليل على الكراهه فى صورته سماع القراءه و لو همهمه فى الجهرية و كذا فى الصلاه الإخفاته كما يدعونه؟ ثم انظر الى اقتصاره (رضى الله عنه) على ما نقله من هذه الروايه العاميه و هذا الخبر المجمل الذى بعدها و روايات المسأله كما نقلناها مستفيضه عديده و لم يرجعوا إليها و لم يتأملوا فيها، و من هنا يعلم ان منشأ هذا الاختلاف و كثره هذا الخلاف انما هو من حيث عدم تتبع الأخبار و التأمل فيها بعين الفكر و الاعتبار و إلا- فمن أعطى التأمل فيها حقه فإنه لا يخفى عليه صحه ما ذكرناه و وضوح ما أوضحناه و أعجب من ذلك انهم أدخلوا حكم الأخيرتين للمأموم فى هذا الاختلاف و نظموا فى سلك هذا الخلاف، و قد أوضحنا ما فيه فى الفصل الثامن (٢) من فصول الباب الثانى فى الصلوات اليوميه و ما يلحق بها فليرجع اليه من أحب تحقيق الحال و إزاحه الاشكال. و الله العالم.

ص: ١٣٥

---

١- (١) الوسائل الباب ٣١ من صلاه الجماعه.

٢- (٢) ج ٨ ص ٣٨٨.

**الأول- لو كان الامام ممن لا يقتدى به**

وجبت القراءة على المأموم لأنه منفرد و حكم المنفرد ذلك، وقد تقدم تحقيق الكلام في هذه المسألة في التمه المذكوره في أول هذا المقصد.

**الثاني [استحباب التسبيح للمأموم]**

قد ذكر جمع من الأصحاب (رضوان الله عليهم انه يستحب للمأموم التسبيح حال قراءه الإمام في الإخفاته و هو جيد، و يدل عليه الخبر الثالث عشر و صحيح على بن جعفر المذكور في ذيله.

و لا يبعد القول باستحباب التسبيح ايضا و لو كانت الصلاه جهريه و أنصت لقراءه الإمام إذا أمكن الجميع بينهما كما يشير اليه الخبر الخامس.

و ربما قيل بأنه ينافي ظاهر الآيه من وجوب الإنصات فينبغي حمل الخبر المذكور على التسبيح و الذكر القلبي كما يشير اليه قوله «في نفسك».

و فيه ان الظاهر انه لا منافاه بين الإنصات الذي هو عبارته عن الاستماع و بين الذكر و التسبيح إذا كان خفيا لا يظهر و لا يسمع، إلا ان يقال ان الإنصات عبارته عن السكوت فما لم يحصل السكوت لا يتحقق الإنصات، و فيه ما فيه، مع انه يمكن إطلاق السكوت العرفي على هذه الصورة التي يكون التسبيح و نحوه فيها خفيا لا يسمع و يؤيده انه لم يعهد التكليف بالأذكار من التسبيح و نحوه في القلب خاصه و انما هذا اللفظ خرج مخرج المبالغه في الإخفات، كما عبر في بعض الأخبار عن القراءة الإخفاته بتحريك اللسان في لهواته (١) و عبر عنه تارة بالصمت (٢).

و في مرسله ابن أبي حمزه عن ابي عبد الله عليه السلام (٣)

«يجزئك إذا كنت معهم من القراءة مثل حديث النفس».

**الثالث [هل يستحب للمأموم الاستعاذه و دعاء الاستفتاح أم لا؟]**

-متى قلنا بتحريم القراءة على المأموم فهل يستحب له الاستعاذه و دعاء الاستفتاح أم لا؟ الظاهر بالنسبه إلى الاستعاذه العدم لأنها من مستحبات القراءة

١-١) الوسائل الباب ٥٢ من القراءه.

٢-٢) الوسائل الباب ٣١ من الجماعه.

٣-٣) الوسائل الباب ٥٢ من القراءه.

فلا-وجه لها هنا.و اما دعاء الاستفتاح و هو دعاء التوجه فالظاهر استحبابه إلا أن يكون وقت قراءه الامام و يشغله ذلك عن السماع.

قال فى الذكرى:و هل يستحب له دعاء الاستفتاح اعنى دعاء التوجه؟الوجه ذلك للعموم،نعم لو كان يشغله الاستفتاح عن السماع أمكن استحباب تركه،وقطع العلامة بأنه لا يستفتح إذا اشتغل به.

#### الرابع [توجيه دلالة موثق زراره على القراءه خلف الإمام]

-لو قرأ المأموم فى الموضع الذى سوغنا له القراءه فيه و فرغ قبل الامام استحب له أن يبقى آيه ليقراها عند فراغ الامام و يركع بعدها.

و يدل عليه

ما رواه فى الكافى عن زراره فى الموثق (١)قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام أكون معه فأفرغ من القراءه قبل أن يفرغ؟قال فأمسك آيه و مجد الله و أثن عليه فإذا فرغ فاقرا آيه و اركع».

قال فى الذكرى:و فيه دليل على استحباب التسبيح و التحميد فى الأثناء و دليل على جواز القراءه خلف الإمام.

أقول:قد عرفت من الأخبار المتقدمه و هى مجموع أخبار المسأله انه لا يجوز القراءه للمأموم إلا فى صورته واحده و هى فى ما إذا كانت الصلاه جهريه و لم يسمع المأموم و لا همهمه فإنه يستحب له القراءه،و هذا الحديث و ان كان مطلقا إلا انه يجب حمله على ما علم من خارج من جواز القراءه للمأموم و هو إما فى الصوره المذكوره أو فى صورته الصلاه خلف المخالف،فيكون المراد بالإمام هنا و ان أطلق هو الإمام الذى يجب القراءه خلفه،و لهذا ان المحدث الكاشانى نظم هذا الخبر فى اخبار الصلاه خلف من لا يقتدى به،

كما رواه فى الكافى و التهذيب عن إسحاق بن عمار فى الموثق (٢)عن من سأل أبا عبد الله عليه السلام قال

«أصلى خلف من لا اقتدى به

ص: ١٣٧

---

١- (١) الوسائل الباب ٣٥ من صلاه الجماعة.و اللفظ المذكور للشيخ فى التهذيب ج ١ ص ٢٥٧،و فى الكافى ج ١ ص ١٠٤ هكذا:«قلت لأبى عبد الله(ع)أكون مع الإمام فأفرغ.»و فيه بدل «فأمسك»«أبق».

٢- (٢) الوسائل الباب ٣٥ من صلاه الجماعة عن الكافى فقط و النقل عنهما فى الوافى و لم نقف عليه فى التهذيب.

فإذا فرغت من قراءتي و لم يفرغ هو؟ قال فسيح حتى يفرغ».

و ما رواه الشيخ في الموثق عن عمر بن أبي شعبة عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال:

«قلت له أكون مع الإمام فأفرغ قبل أن يفرغ من قراءته؟ قال فأتهم السورة و مجد الله و أثن عليه حتى يفرغ». و هذا الحديث مطلق مثل موثقه زراره المذكوره، و بالجملة فالظاهر ان هذه الأخبار الثلاثة إنما خرجت بالنسبة إلى الصلاة خلف المخالفين لأنه هو الغالب المتكرر يومئذ و ان دخل في إطلاق الخبرين المذكورين الصلاة خلف من يقتدى به في الصورة المذكوره. و الله العالم.

### المسألة التاسعة [وجوب متابعه المأموم للإمام في الأفعال]

#### إشاره

-الظاهر انه لا- خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم في وجوب متابعه المأموم للإمام في الأفعال حتى قال في المعتبر: و عليه اتفاق العلماء

و لقوله صلى الله عليه و آله (٢)

«إنما جعل الإمام ليؤتم به». و قال في المنتهى: متابعه الإمام واجبه و هو قول أهل العلم

قال صلى الله عليه و آله (٣)

«إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا و إذا سجد فاسجدوا». و ظاهر كلامهما (طاب ثراهما) انه لا دليل لهم على هذا الحكم بعد دعوى الإجماع إلا هذا الخبر، و الظاهر انه عامي فإننا لم نقف عليه بعد التتبع في أخبارنا، و الى ذلك أيضا أشار في الذخير.

و فسرت متابعه في كلامهم بأنها عبارته عن عدم تقدم المأموم على الإمام و على هذا فتصدق مع المساواه، و لم نجد لهم على هذا التفسير دليلا مع ان المتبادر من اللغة و العرف ان متابعه إنما هي التأخر. و التمسك بأصاله عدم الوجوب و صدق الجماعة عند المقارنه ضعيف لا- يصلح لتأسيس حكم شرعي. إلا ان ظاهر كلام الصدوق المنقول هنا يقتضى الصحة في صورته المساواه، حيث قال: ان من المأمومين من لا صلاه له و هو الذي يسبق الإمام في ركوعه و سجوده و رفعه، و منهم من له صلاه واحده و هو المقارن له في ذلك، و منهم من له اربع و عشرون ركعه و هو الذي

ص: ١٣٨

١- (١) الوسائل الباب ٣٥ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) صحيح مسلم باب ائتمام المأموم بالإمام.

٣- (٣) صحيح مسلم باب ائتمام المأموم بالإمام.

يتبع الإمام في كل شيء و يركع بعده و يسجد بعده و يرفع منهما بعده.و حيث كان من أرباب النصوص فالظاهر انه لا يقوله إلا مع وصول نص اليه بذلك.

هذا بالنسبة إلى الأفعال و اما الأقوال فاما في تكبيره الإحرام فتجب المتابعة فيها إجماعا فلو تقدم المأموم بها لم تنعقد صلاته،و لا ريب في الصحة مع تأخره بها عن الامام،و انما الإشكال و الخلاف في المقارنه فقليل بالمنع و به صرح في المدارك و الذخير،و علله في الذخير بالشك في تحقق الجماعه و الانتماء حينئذ فلا- يحصل اليقين بالبراءه من التكليف الثابت،قال و استدل عليه ايضا بقول النبي صلى الله عليه و آله«إذا كبر فكبروا»فان الفاء ظاهره في التعقيب.

و أنت خير بما في الدليل الثاني من الوهن،و أما الأول فمرجعه الى ان العبادات صحه و بطلانا مبنيه على التوقيف و لم يثبت من صاحب الشريعه انعقاد الصلاه جماعه في صوره المقارنه.و هو جيد.

إلا انه

روى الحميرى فى كتاب قرب الاسناد بسنده عن على بن جعفر عن أخيه عليه السلام (1)قال:

«سألته عن الرجل يصلى إله أن يكبر قبل الامام؟ قال لا يكبر إلا مع الإمام فإن كبر قبله أعاد التكبير». فان ظاهرها جواز المقارنه، و قواه شيخنا المجلسى(قدس سره)فى كتاب البحار للخبر المذكور.

و يخطر بالبال العليل ان الظاهر ان معنى الخبر ليس على ما فهمه شيخنا المشار اليه،و الذى يظهر من قوله«لا يكبر إلا مع الامام»ان المراد به انما هو أنه لا يدخل فى الصلاه إلا حين يدخل الإمام فى الصلاه أولا،فالمعيه ليس المراد بها المعيه مع تكبير الامام كما ربما يتوهم بل المعيه مع الامام و حصول الإمامه لأنه لو سبق الامام بالتكبير لم تكن هناك امامه،وقوله عليه السلام«فان كبر قبله أعاد»لا يدل على انه لو كبر مقارنا له صح،فان تخصيص هذين الفردين بالذكر انما هو من حيث كونهما الشائع

ص: ١٣٩



المتكرر، فإن المقارنه أمر نادر و المتكرر إما التقدم أو التأخر فلا جل ذلك بين الكلام فيهما في الخبر.

و بالجمله فالمسأله لا تخلو من اشتباه و اشكال و الاحتياط عندنا في أمثال ذلك واجب على كل حال.

و أما في غير تكبيره الإحرام من الأقوال فقولان: الوجوب و اختاره الشهيد في جملة من كتبه، و العدم و اختاره العلامة و جملة ممن تأخر عنه و الظاهر انه المشهور، و اختاره صاحب المدارك و احتج على ذلك بأصالة البراءة من هذا التكليف، و لانه لو وجبت المتابعه فيها لوجب على الامام ان يجهر بها ليتمكن المأموم من متابعته، قال و الثاني منفي بالإجماع فالمقدم مثله. و تكليف المأموم بتأخير الذكر الى أن يعلم وقوعه من الامام بعيد جدا بل ربما كان مفوتا للقدوه. انتهى. و هو جيد.

و كيف كان فينبغي أن يعلم ان وجوب اشتراط المتابعه في الأفعال لا- بمعنى أنه تبطل القدوه مع التقدم مطلقا بل الظاهر اختصاص البطلان بما إذا مضى في صلاته كذلك، فلو تقدم ركوعا أو سجودا أو رفعا منهما فالمشهور استمراره أى بقاءه على حاله حتى يلحقه الامام، و عن الشيخ في المبسوط القول بالبطلان حيث قال: من فارق الامام لغير عذر بطلت صلاته.

و تفصيل الكلام في المقام على ما يستفاد من اخبارهم عليهم السلام هو أن يقال: لا- ريب ان المشهور في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم هو أنه لو تقدم المأموم في الركوع أو السجود أو الرفع منهما، فان كان عامدا استمر بمعنى انه لا يرجع و ان كان ساهيا يرجع.

و مستندهم في ذلك الجميع بين روايه غياث الآتيه الداله على عدم الرجوع بحملها على العامد و بين الروايات الكثيره الداله على الرجوع بحملها على الساهي تبعا للشيخ (قدس سره) في ما ذكره من ذلك. و رد بعدم اشعار شيء من روايات

المسألة بهذا التفصيل و إمكان حمل ما دل على الرجوع على الاستحباب.

و ظاهر كلام الأصحاب فى وجه هذا الحمل هو أنه مع الرجوع حال رفع رأسه عامدا يلزم زياده الركن عمدا و اما مع السهو فاللزام زيادته سهوا و هو مغتفر.

و فيه انهم قد صرحوا بأن زياده الركن مبطله عمدا و سهوا فلا وجه لهذا التفصيل حينئذ و الواجب أولا نقل ما وقفنا عليه من أخبار المسألة ثم الكلام فيها بما وفق الله سبحانه لفهمه منها مستمدين منه تعالى الهدايه إلى الصواب فى هذا الباب و فى جميع الأبواب فنقول:

من الأخبار المذكوره ما رواه الشيخ فى الصحيح عن عبد الله بن المغيرة-و هو ممن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه- عن غياث بن إبراهيم الثقه البترى (١) قال:

«سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الامام أ يعود فيركع إذا أبطأ الامام و يرفع رأسه معه؟ قال لا». و ما رواه الشيخ فى الموثق عن الحسن بن على بن فضال (٢) قال:

«كتبت الى ابى الحسن الرضا عليه السلام فى الرجل كان خلف إمام يأتى به فركع قبل أن يركع الامام و هو يظن ان الامام قد ركع فلما رآه لم يركع رفع رأسه ثم أعاد الركوع مع الامام أ يفسد ذلك صلاته أم تجوز له الركعه؟ فكتب يتم صلاته و لا يفسد ما صنع صلاته».

و عن محمد بن على بن فضال عن ابى الحسن عليه السلام (٣) قال: قال: «قلت له اسجد مع الامام و ارفع رأسى قبله أعيد؟ قال أعد و اسجد».

و عن على بن يقطين (٤) قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يركع مع الإمام يقتدى به ثم يرفع رأسه قبل الإمام؟ قال يعيد ركوعه معه». و رواه فى الفقيه عن محمد بن سهل الأشعري عن أبيه عن ابى الحسن الرضا عليه السلام مثله (٥).

ص: ١٤١

١- (١) الوسائل الباب ٤٨ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٤٨ من صلاه الجماعة.

٣- (٣) الوسائل الباب ٤٨ من صلاه الجماعة.

٤- (٤) الوسائل الباب ٤٨ من صلاه الجماعة.

٥-٥) الوسائل الباب ٤٨ من صلاه الجماعه و رواه الشيخ أيضا فى التهذيب ج ١ ص ٢٥٩ عن محمد بن سهل عن أبيه عن  
الرضا(ع) و نقله عنه فى الوسائل فى نفس الباب.

و ما رواه الشيخ فى التهذيب فى الصحيح عن ربيعى و الفضيل -و رواه فى الفقيه عن الفضيل بن يسار- عن أبى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«سألناه عن رجل صلى مع إمام يأتى به فرفع رأسه من السجود قبل أن يرفع الإمام رأسه من السجود؟ قال فليسجد».

و ما رواه الشيخ فى الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى الحسن عليه السلام (٢) قال:

«سألته عن الرجل يصلى مع إمام يقتدى به فركع الإمام و سها الرجل و هو خلفه لم يركع حتى رفع الإمام رأسه و انحط للسجود أ يركع ثم يلحق بالإمام و القوم فى سجودهم أو كيف يصنع؟ قال يركع ثم ينحط و يتم صلاته معهم و لا شىء عليه».

إذا عرفت ذلك فاعلم أن أخبار المسألة المذكورة لا تساعد على ما ذكره من الكلام المنقول عنهم آنفا على إطلاقه، و ينبغى تفصيل ما يستفاد منها فى صور:

### **الأولى - صورته تقدم المأموم فى الرفع من الركوع و كذا من السجود**

، و الحكم فيه أنه يرجع وجوباً أو استحباباً عامداً كان أو ناسياً، و الوجه فى ذلك دلالة صحيحه على بن يقطين و صحيحه ربيعى و الفضيل و روايه سهل و موثقه محمد بن على بن فضال على الرجوع، و موردها الرفع من الركوع فى بعض و من السجود فى بعض، و ظاهرها العموم لحالتى العمد و النسيان، و موثقه غياث الداله على عدم الرجوع و موردها مورد تلك الأخبار و هى مطلقه أيضاً شامله للعمد و النسيان، و الشيخ و من تبعه كما هو المشهور بين الأصحاب و أن جمعوا بينها و بين تلك الأخبار بحملها على العامد و حمل تلك الأخبار على الناسى إلا أنه كما عرفت تحكم محض، و الأظهر أما طرحها لضعفها عن معارضه تلك الأخبار أو حملها على الجواز و حمل تلك الأخبار على الاستحباب، و من ثم حصل التردد فى عبارته المتقدمه بقولنا وجوباً أو استحباباً.

ص: ١٤٢

---

١- (١) الوسائل الباب ٤٨ من صلاة الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٦٤ من صلاة الجماعة.

## الثانية-صوره تقدم المأموم فى الهوى للركوع و السجود

و، الأظهر التفصيل بين العمد و عدمه،فان تقدمه عمدا فالأحوط الإعادة للصلاه بعد إتمامها كما ذكره الأصحاب(رضوان الله عليهم فانا لم نقف فى النصوص على ما يدل على ما ذكره الأصحاب من ما قدمنا نقله عنهم من جعل الحكم هنا كالرفع،و مورد الروايات التى ذكرناها فى الصورة الأولى انما هو الرفع و هو غير الهوى البتة.و جمله من الأصحاب قد فصلوا فى هذه الصورة بأنه ان كان تعمد المأموم الركوع حال قراءه الإمام فالظاهر بطلان الصلاه لوجوب الوقوف عليه و الطمأنينه فى تلك الحال، و ان كان بعد القراءه فنقلوا عن الشيخ فى المبسوط بطلان الصلاه حيث ذهب الى ان من فارق الامام لغير عذر بطلت صلاته كما قدمنا نقله عنه.و مال جمله منهم الى العدم و ان لزم الإثم خاصه.و رجح بعض أفاضل متأخرى المتأخرين البطلان من حيث ان الفعل وقع منهيا عنه فيكون فاسدا غير مبرئ للذمه،و الرجوع اليه ثانيا يستلزم زياده الركن و الواجب عمدا و هو مبطل للصلاه.و التعليل المذكور و ان كان لا يخلو من المناقشه إلا أن الأحوط ما ذكره لما قدمناه.

## الثالثه-صوره تقدم المأموم سهوا أو ظنا منه بهوى الامام

فيرجع فى صورته الهوى للركوع لموثقه الحسن بن على بن فضال المذكوره،و موردها الركوع و الأصحاب عموما الحكم فى السجود ايضا،و كأنهم بنوا على عدم ظهور الخصوصيه بالركوع فعدوا الحكم الى السجود من باب تنقيح المناط القطعى كما هو المعمول عليه فى جمله من الأحكام،و هو غير بعيد إلا ان الأحوط قصر الحكم على مورد الروايه و الاحتياط فى الهوى للسجود بالإعادة بعد الإتمام كما ذكره.و مورد الروايه أيضا و ان كان الظن إلا أن النسيان ايضا يرجع اليه لاشتراك الجميع فى عدم التعمد و حصول العذر،و لهذا لم يفرق الأصحاب بينهما هنا و فى أكثر الأحكام.

قال فى المدارك:و أما الرجوع مع النسيان فيدل عليه ما رواه الشيخ عن سعد عن ابى جعفر عن الحسن بن على بن فضال.ثم ساق الروايه حسبا قدمناه،

ثم قال: وهذه الرواية لا تقصر عن الصحيح إذ ليس في رجالها من قد يتوقف في شأنه إلا الحسن بن علي بن فضال، وقد قال الشيخ انه كان جليل القدر عظيم المنزلة زاهدا ورعا ثقة في رواياته و كان خصيصا بالرضا عليه السلام و اثني عليه النجاشي و قال انه كان فطحيًا ثم رجع الى الحق (رضي الله عنه) انتهى.

أقول: لا- يخفى ما في تستره بما ذكره عن الخروج من قاعده اصطلاحه من الوهن الناشئ عن ضيق الخناق في العمل بهذا الاصطلاح كما قدمنا الإشارة إليه في غير موضع، وقد تقدم له في غير موضع ايضا رد اخبار إبراهيم بن هاشم التي هي في أعلى مراتب الحسن عند أصحاب هذا الاصطلاح بل عدها في الصحيح جملة منهم.

و قد وقع له في كتاب الحج اضطراب في حديث علي بن الحسن بن فضال فما بين ان يرده و يطعن عليه إذا لم يوافق اختياره و ما بين أن يقبله إذا وافق مراده، و يتستر بمثل هذا الكلام الذي ذكره علماء الرجال في حقه و مدحه و الثناء عليه، و كذا وقع له في مسمع بن عبد الملك ما بين أن يعد حديثه في الصحيح تاره و في الحسن اخرى و يرده ثالثا و يرميه بالضعف، و مجمل الكلام انه ان كان التوثيق موجبا للعمل بالخبر فإنه يجب العمل بالأخبار الموثقة حيثما كانت و في أى حكم وردت و لا معنى لردّها من هذه الجبهة، و إلا فلا معنى لهذا الكلام المنحل الزمام و أمثاله من ما جرى له في غير مقام. و هذا المدح لا يختص بهذا الرجل بل قد ذكر علماء الرجال في أمثاله من الواقفيه و الفطحيه أمثال هذا الكلام كما لا يخفى على من لاحظ كتب الرجال مع انه يرد أحاديثهم غالبا. و نقل رجوعه إلى الحق سيما عند الموت كما هو المروى لا يفيد فائده. و الله العالم.

## فروع

### الأول- لو كان الامام ممن لا يقتدى به

فرفع المأموم رأسه من الركوع أو السجود قبله عامدا أو ناسيا استمر على حاله حتى يلحقه الامام و لا يعود اليه كما

ذكرنا فى الصوره الأولى،لأنه منفرد فيقع رفعه فى موضعه و يلزم من رجوعه زياده ركن فى صلاته.

## الثانى-لو ترك المأموم الرجوع

بناء على القول بوجوبه عليه إما فى صورته النسيان كما هو المشهور أو مطلقا كما هو أحد الاحتمالين فى القول الآخر فهل تبطل صلاته أم لا؟ وجهان:أحدهما-نعم لأن المتعبد به و المأمور به الرجوع و لم يأت به متعمدا فيبقى تحت عهده الخطاب.و ثانيهما-لا-لأن الرجوع لقضاء حق المتابعه لا لكونه جزء من الصلاه،ولأنه بترك رجوعه يصير فى حكم المتعمد الذى عليه الإثم لا غير.و المسأله خاليه من النص و الاحتياط لا يخفى.

## الثالث [هل تبطل القدوه بالتأخر عن الإمام بقدر ركن؟]

قال فى المنتهى:لو تقدم على الامام بركنين كما لو ركع قبل امامه ثم نهض قبله لم تبطل صلاته و لا-اكتفاه بل الحكم ما قدمناه،و قال الشافعى لو تقدم بركنين بطلت صلاته (١)انتهى.

أقول:قد عرفت ان تقدم المأموم فى الركوع و السجود عمدا غير منصوص و قد عرفت وجه الإشكال فى المسأله،ولكنه(قدس سره)بناء على ما هو المشهور عندهم من اجراء التقدم فى الركوع مجرى الرفع منه و كذا فى السجود جعل الحكم فى ما لو تقدم بركنين مثل الحكم فى ما لو تقدم بركن.وفيه انه مع تسليم وجود الدليل فى تلك المسأله و الدلاله على جواز التقدم بركن فالحاق الركنين به قياس مع الفارق.

## الرابع-هل تبطل المتابعه و تنفسخ القدوه بالتأخر عن الامام بقدر ركن أم لا؟

ظاهر الشهيد فى المذكور فى باب الجماعه العدم،قال(قدس سره):لو سبق الامام بعد انعقاد صلاته أتى بما وجب عليه و التحق بالإمام سواء فعل ذلك عمدا أو سهوا أو لعذر،وقد مر مثله فى الجمعه،و لا يتحقق فوات القدوه بفوات ركن و لا أكثر عندنا،و فى تذكره توقف فى بطلان القدوه بالتأخر بركن،و المروى

ص: ١٤٥

بقاء القدوة، رواه عبد الرحمن عن ابي الحسن عليه السلام فى من لم يركع ساهيا. ثم ذكر مضمون الخبر الذى قدمناه. انتهى.

أقول: لا- يخفى ان الدليل أخص من المدعى فلا ينهض حجه على العموم، و كذا ما أشار إليه انه مر مثله فى الجمعة، فإنه إشاره إلى

صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام (١)

«فى رجل صلى فى جماعه يوم الجمعة فلما ركع الإمام ألجأه الناس الى جدار أو أسطوانه فلم يقدر على أن يركع و لا ان يسجد حتى رفع القوم رؤوسهم أ يركع ثم يسجد ثم يقوم فى الصف؟ قال لا بأس». و موردها كما ترى حال الضروره و العذر كالروايه المذكوره، و قد تقدم منه (قدس سره) فى باب صلاه الآيات ما يناقض هذا الكلام كما قدمنا ذكره ثمه و حققنا المقام بما يرفع عنه غشاوه الإبهام.

و الظاهر عندى من تتبع النصوص فى جملة من الموارد هو القول بوجوب المتابعه و عدم التخلف من الامام بركن:

ففى صحيحه معاويه بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام (٢)

«فى الرجل يدرك آخر صلاته الامام و هى أول صلاه الرجل فلا يمهلها حتى يقرأ فيقضى القراء فى آخر صلاته؟ قال نعم».

و فى صحيحه

زراره فى المسبوق ايضا (٣) و ستأتى بكمالها ان شاء الله تعالى فى المسأله المذكوره، قال فيها:

«قرأ فى كل ركعه من ما أدرك خلف الإمام فى نفسه بأمر الكتاب

ص: ١٤٦

- 
- ١- ١) الوسائل الباب ١٧ من صلاه الجمعة. و اللفظ فى الفقيه ج ١ ص ١٧٠ و نحوه فى التهذيب ج ١ ص ٣٠١ هكذا: «ثم يسجد و يلحق بالصف و قد قام القوم أم كيف يصنع؟ فقال يركع و يسجد ثم يقوم فى الصف و لا بأس بذلك».
- ٢- ٢) الوسائل الباب ٤٧ من صلاه الجماعة. و اللفظ هكذا قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل».
- ٣- ٣) الوسائل الباب ٤٧ من صلاه الجماعة.



و سورة فان لم يدرك السوره تامه أجزأته أم الكتاب.الحديث».

و التقريب فيهما ان الظاهر من قوله في الأوله «فلا- يمهله حتى يقرأ» و من قوله في الثانيه «فان لم يدرك السوره» انما هو باعتبار خوف فوت الركوع مع الامام بمعنى انه لو اشتغل بالقراءه تامه فاته الركوع مع الامام، و لو جاز التخلف عنه و لو بركن كما يدعونه لم يكن لهذا الكلام معنى، لانه يتم القراءه كملا و ان لم يلحقه في الركوع لحقه في السجود أو بعد السجود كما يدعونه من عدم فوات القدوه بالإخلال بالمتابعه في ركنين.

و نحو هاتين الروايتين ايضا

قوله عليه السلام في كتاب الفقه الرضوى (١):

«فإن سبقك الإمام بركعه أو ركعتين فاقرأ في الركعتين الأولتين من صلاتك الحمد و سورة فان لم تلحق السوره أجزأك الحمد».

و في كتاب دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين عليه السلام (٢) قال:

«إذا سبق أحدكم الإمام بشيء من الصلاه فليجعل ما يدرك مع الإمام أول صلاته و ليقرأ في ما بينه و بين نفسه ان أمهله الامام».

و روى فيه ايضا عن ابى جعفر محمد بن على عليهما السلام (٣) قال:

«إذا أدركت الامام و قد صلى ركعتين فاجعل ما أدركت معه أول صلاتك فاقرأ لنفسك فاتحه الكتاب و سورة أن أمهلك الإمام أو ما أدركت أن تقرأ». و التقريب فيها ما عرفت. و الله العالم.

## المسأله العاشره [توافق نظم الصلاتين]

### اشاره

-من الشرائط في الجماعه توافق نظم الصلاتين في الأفعال لا- في عدد الركعات و مرجعه الى اتحاد النوع، أى أن تكون صلاه الامام و المأموم من نوع واحد، فلو اختلفا نوعا كالیومیه و صلاه الآيات أو العیدین أو بالعکس لم یجز الاقتداء. و أما اختلاف الصنف كالمفترض بالمتنفل و بالعکس و المقصر بالمتنم

ص: ١٤٧

١- ١) ص ١٤.

٢- ٢) مستدرک الوسائل الباب ٣٨ من صلاه الجماعه.

٣- ٣) مستدرک الوسائل الباب ٣٨ من صلاه الجماعه.

و بالعكس فلا مانع منه. و لا يشترط الاتحاد فى عدد الركعات على الأشهر الأظهر و خلاف الصدوق (قدس سره) كما سيأتى نقله ان شاء الله تعالى فى المقام شاذ.

و تفصيل هذه الجملة يقع فى مواضع

### (الأول) [الاقتداء فى اليوميه بصلاه الكسوف و العيدين و بالعكس]

-احتج شيخنا الشهيد فى الذكرى على عدم جواز الاقتداء فى اليوميه بصلاه الكسوف و بالعكس و نحوه فى العيدين

بقوله صلى الله عليه و آله (١)

«إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به. الخبر». قال و هو غير حاصل مع الاختلاف.

أقول: قد عرفت آنفا ان هذا الخبر ليس من طريقنا و إنما هو من طريق العامه و ان استسلقوه (رضوان الله عليهم فى أمثال هذه المقامات سيما مع عدم الدليل من أخبار أهل البيت عليهم السلام.

و الأظهر فى الاستدلال على منع ذلك بان العباد مبنيه على التوقيف من صاحب الشريعة كيفيه و كميه و صحه و بطلانا و فرادى و جماعه و نحو ذلك، و لم يثبت عنهم عليهم السلام فتوى و لا فعلا صحه الاقتداء فى موضع البحث فيجب الحكم بالمنع حتى يقوم الدليل عليه.

### الثانى [اقتداء المفترض بمثله فى فروض الصلاه اليوميه]

-المعروف من مذهب الأصحاب (رضوان الله عليهم جواز اقتداء المفترض بمثله فى فروض الصلاه اليوميه و ان اختلف العدد و الكميه، بل قال فى المنتهى انه قول علمائنا أجمع.

و نقل عن الصدوق انه قال: لا بأس أن يصلى الرجل الظهر خلف من يصلى العصر و لا يصلى العصر خلف من يصلى الظهر إلا ان يتوهمها العصر فيصلى معه العصر ثم يعلم انها كانت الظهر فتجزئ عنه.

قال فى الذكرى بعد نقل ذلك عنه: و لا أعلم مأخذه إلا أن يكون نظر الى ان العصر لا تصح إلا بعد الظهر فإذا صلاها خلف من يصلى الظهر فكأنه قد صلى العصر مع الظهر مع انها بعدها. و هو خيال ضعيف لان عصر المصلى مترتبة على ظهر نفسه لا على

ص: ١٤٨

ظهر امامه.انتهى.و هو جيد.

إلا- انه من المحتمل قريبا عدم ثبوت النقل المذكور عنه فانى لم أقف عليه فى كتاب الفقيه،وقد عرفت من ما ذكرنا فى باب السهو و الشك عدم صحه جمله من الأقوال المنقوله عنه فى ذلك الباب و أوضحنا ذلك بإيضاح لا يزاحمه الشك و الارتياب و يؤيده أيضا ما ذكره فى الذخيرة قال:و حكى عنه الشارح الفاضل اشتراط اتحاد الكميه مع انه صرح فى الفقيه بجواز اقتداء المسافر بالحاضر و بالعكس.انتهى و ما ذكره أيضا فى الذخيرة-من انه صرح فى الفقيه بجواز اقتداء المسافر بالحاضر و بالعكس-لم أقف عليه فى الكتاب المذكور بهذا النقل،و انما روى فيه حديث داود بن الحصين (١)المشتمل على جواز ذلك على كراهيه،فلعله أراد ما ذكرناه حيث ان ما يرويه من الأخبار ينسب مذهبها اليه.

قال فى المدارك:و ربما استدلل له

بصحيحه على بن جعفر (٢)

«انه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن امام كان فى الظهر فقامت امرأه بحياله تصلى معه و هى تحسب انها العصر هل يفسد ذلك على القوم؟و ما حال المرأة فى صلاتها معهم و قد كانت صلت الظهر؟قال لا يفسد ذلك على القوم و تعيد المرأة صلاتها». و هو غير جيد،لان مدلول الروايه مناف لما ذكره الصدوق.الى آخر ما ذكره.

أقول:قد قدمنا فى المقدمة السادسة فى المكان من مقدمات هذا الكتاب (٣)ان الحكم بإعادة المرأة صلاتها انما هو لمحاذاه المرأة للإمام و تقدمها على الرجال مع تحريم ذلك كما أوضحناه ثمه،لا- لما ذكره فى المدارك من حمل الإعادة على الاستحباب حيث انه يختار القول بكراهه المحاذاه دون التحريم،وقد سبق البحث معه فى ذلك فى الموضع المشار اليه.و أما قوله ان مدلول الروايه مناف لما ذكره الصدوق فالوجه فيه ان الصدوق قد صرح بالصحه متى ظن المأموم ان تلك الصلاه صلاه العصر و الحال ان الخبر صرح بأن المرأة ظنت كذلك،فمقتضى كلام الصدوق هو الصحه فى هذه الصوره لا البطلان

ص: ١٤٩

١- ١) ص ١٥١.

٢- ٢) الوسائل الباب ٥٣ من صلاه الجماعة.

٣- ٣) ج ٧ ص ١٧٧.

كما صرحت به الروايه.و بالجملة فإن بطلان صلاه المرأه إنما استند الى ما ذكرناه.

و كيف كان فالعمل على القول المشهور لعموم أدله الجماعه،و يدل على جواز صلاه الظهر خلف من يصلى العصر

ما رواه الشيخ عن حماد بن عثمان فى الصحيح (١)قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل امام قوم يصلى العصر و هى لهم الظهر؟ قال أجزأت عنه و أجزأت عنهم».

و روى الشيخ فى الصحيح عن سليم الفراء (٢)قال:

«سألته عن الرجل يكون مؤذن قوم و امامهم يكون فى طريق مكه أو غير ذلك فيصلى بهم العصر فى وقتها فيدخل الرجل الذى لا يعرف فيرى انها الأولى أفتجزؤه انها العصر قال لا».

أقول:الظاهر ان المعنى فى هذه الروايه ان الرجل نوى الظهر و الحال ان الامام يصلى العصر فى وقتها يعنى وقت الفضيله لها فهل صلاته تكون صحيحه أو انه باعتبار كون الوقت وقتا للعصر تجزئه عن العصر و ان لم ينوها؟فأجاب عليه السلام بأنها لا تجزئ عن العصر لعدم نيتها.و مجرد كون الوقت للعصر لا يمنع من وقوع الظهر فيه

و عن ابى بصير فى الموثق (٣)قال:

«سألته عن رجل صلى مع قوم و هو يرى انها الاولى و كانت العصر؟قال فليجعلها الأولى و ليصل العصر».

و رواه الكليني عن احمد بن محمد مثله (٤)ثم قال:و فى حديث آخر

«فان علم انهم فى صلاه العصر و لم يكن صلى الاولى فلا يدخل معهم».

أقول:حمل فى الوسائل هذه الروايه المرسله على التقية و احتمال حملها على الدخول بنيه العصر.و الأول أظهر.

و يدل على اقتداء المسافر بالحاضر و بالعكس و ان كان على كراهيه

ما رواه ثقه الإسلام فى الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام (٥)

«فى المسافر يصلى خلف المقيم؟قال يصلى ركعتين و يمضى حيث شاء».

و رواه الشيخ فى التهذيب فى

ص: ١٥٠

٢-٢) الوسائل الباب ٥٣ من صلاة الجماعة.

٣-٣) الوسائل الباب ٥٣ من صلاة الجماعة.

٤-٤) الوسائل الباب ٥٣ من صلاة الجماعة.

٥-٥) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة.

الصحيح عن حماد (١) قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسافر. الحديث».

و ما رواه في التهذيب عن محمد بن علي (٢)

«انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل المسافر إذا دخل في الصلاة مع المقيمين؟ قال فليصل صلاته ثم يسلم و ليجعل الأخيرتين سبحة».

و ما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق عن ابي العباس الفضل بن عبد الملك - و رواه في الفقيه عن الفضل بن عبد الملك - عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«لا يؤم الحضري المسافر و لا المسافر الحضري، فإن ابتلى بشيء من ذلك فأم قوما حاضرين فإذا أتم الركعتين سلم ثم أخذ بيد بعضهم فقدمه فأمهم، وإذا صلى المسافر خلف قوم حضور فليتم صلاته ركعتين و يسلم، وان صلى معهم الظهر فليجعل الأولتين الظهر و الأخيرتين العصر». و رواه في الفقيه عن داود بن الحصين عنه عليه السلام (٤) مثله الى قوله «و يسلم».

و روى في الفقيه عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٥) قال:

«إذا صلى المسافر خلف قوم حضور. الحديث بتمامه».

و ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن النعمان الأحول عن ابي عبد الله عليه السلام (٦) قال:

«إذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين في صلاتهم فان كانت الأولى فليجعل الفريضة في الركعتين الأولتين و ان كانت العصر فليجعل الأولتين نافله و الأخيرتين فريضة».

قال في التهذيب: و فقه هذا الحديث انه انما قال: «ان كانت الظهر فليجعل الفريضة في الركعتين الأولتين» لأنه متى فعل ذلك جاز له أن يجعل الركعتين الأخيرتين

ص: ١٥١

---

١-١) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة.

٢-٢) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة.

٣-٣) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة. و لم ينقل فيه روايه الفضل عن الفقيه كما لم تجدها في الفقيه في مظانها نعم في الوافي باب (ائتمام كل من المسافر و المقيم بالآخر) نقلها عن التهذيب و الفقيه.

٤-٤) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة.

٥-٥) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة.

٦-٦) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة.

صلاه العصر و إذا كان صلاه العصر انما يجعل الركعتين الأخيرتين صلاته لأنه تكره الصلاه بعد صلاه العصر إلا على وجه القضاء.

و روى الشيخ عن ابى بصير فى الصحيح (١) قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام) لا يصلى المسافر مع المقيم فان صلى فلينصرف فى الركعتين».

و قال فى الفقيه (٢) و قد روى

«انه ان خاف على نفسه من أجل من يصلى معه صلى الركعتين الأخيرتين و جعلهما تطوعا». أقول: و الوجه فيه ان المخالفين يتمون فى السفر.

و عندى فى المقام اشكال لم أر من نبه عليه و لا- من تنبه اليه، و هو ان ظاهر جمله من هذه الأخبار- و به صرح هنا جمله من علمائنا الأبرار- جواز الائتمام فى النافله هنا لقوله عليه السلام) فى روايه محمد بن على «و ليجعل الأخيرتين سبحة» و فى روايه محمد بن النعمان «فليجعل الأولتين نافله و الأخيرتين فريضه» و قد عرفت دلالة كلام الشيخ على ما تضمنه الخبر المذكور مع ان الأظهر الأشهر كما تقدم تحقيقه انه لا- يجوز الجماعه فى النافله إلا- ما استثنى و لم يعدوا هذا الموضع من جمله ما خصوه بالاستثناء.

### الثالث [اقتداء المسافر بالحاضر و بالعكس]

قال شيخنا الشهيد الثانى فى الروض فى ما لو صلى المسافر الصلاه الرباعيه مع الحاضر انه يسلم إذا فرغ من أفعاله الموافقه لصلاه الإمام قبل الامام، و لو تشهد معه ثم انتظره الى أن يكمل صلاته و يسلم معه كان أفضل. و لو انعكس الفرض تخير الحاضر عند انتهاء الفعل المشترك بين المفارقة فى الحال و الصبر حتى يسلم الامام فيقوم إلى الإتمام و هو أفضل. و الأفضل للإمام أن ينتظر بالسلام فراغ المأموم ليسلم به فان علم المأموم بذلك قام بعد تشهد الامام. انتهى. و نحوه صرح الشهيد فى الذكرى ايضا. و ما ذكره (طاب ثراه) من الأفضليه فى هذه

ص: ١٥٢

١- ١) الوسائل الباب ١٨ من صلاه الجماعه.

٢- ٢) الوسائل الباب ٥٣ من صلاه الجماعه.

المواضع لم أقف فيه على دليل.

#### الرابع [هل يجب بقاء الإمام المسافر في مجلسه إلى أن يتم المقيم؟]

-المشهور عدم وجوب بقاء الإمام المسافر في مجلسه إلى أن يتم المأموم المقيم خلافاً للمرتضى و ظاهر ابن الجنيـد.

قال المرتضى (رضى الله عنه) في الجمل على ما نقله في المختلف: لو دخل المقيم في صلاة مسافر وجب عليه أن لا ينتقل من الصلاة بعد سلامه إلا بعد أن يتم المقيم صلاته. و اقتصر في المختلف على نقل خلاف المرتضى. و اما ما نسبناه الى ظاهر ابن الجنيـد فقد نقله شيخنا الشهيد الثاني في الروض.

ثم انه في المختلف اختار الاستحباب و نقله عن الشيخ و ابن إدريس، و احتج بأنه قد صلى فرضه فلا يجب عليه انتظار المأموم كالمأموم المسبوق.

أقول: يمكن أن يكون دليلهما

ما رواه في الكافي عن ابي بصير في الموثق أو الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (1) قال:

«أيما رجل أم قوما فعليه أن يقعد بعد التسليم و لا يخرج من ذلك الموضع حتى يتم الذين خلفه الذين سبقوا صلاتهم، ذلك على كل امام واجب إذا علم ان فيهم مسبوقاً، فان علم ان ليس فيهم مسبوق بالصلاة فليذهب حيث شاء».

إلا ان مورد الروايه كما ترى انما هو المسبوق و قد ورد ما يدل على جواز القيام بالنسبه اليه و عدم الانتظار كما

رواه الشيخ عن عمار الساباطي في الموثق (2) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي بقوم فيدخل قوم في صلاته بعد ما قد صلى ركعه أو أكثر من ذلك فإذا فرغ من صلاته و سلم أ يجوز له و هو إمام أن يقوم من موضعه قبل أن يفرغ من دخل في صلاته؟ قال نعم».

و قال في الروض على اثر الكلام المتقدم نقله عنه هنا و نقل خلاف المرتضى و ابن الجنيـد: و ما ذكرناه من التفصيل آت في الصلاتين المختلفتين عدداً و صلاة المسبوق و ان لم يختلفا سفراً و حضراً، فإذا اقتدى مصلّي الصبح بالظهر فحكمه حكم

ص: ١٥٣

١- (١) الوسائل الباب ٢ من التعقيب.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢ من التعقيب.



اقتداء المسافر بالحاضر، و مثله اقتداء مصلّى المغرب بالعشاء فإنه يجلس بعد الثالثه للتشهد و التسليم و الأفضل له انتظاره به كما مر. و ربما قيل بالمنع هنا لإحداثه تشهدا مانعا من الاقتداء بخلاف مصلّى الصبح مع الظهر و المسافر مع الحاضر فإنه يتشهد مع الامام. و يضعف بان ذلك ليس مانعا من الاقتداء و من ثم يتأخر المأموم المسبوق للتشهد مع بقاء القدوة. انتهى.

#### الخامس [هل يكره ائتمام الحاضر بالمسافر و بالعكس؟]

- المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم كراهه ائتمام الحاضر بالمسافر و كذا بالعكس، ذكره المفيد و المرتضى و الشيخ فى الخلاف و أبو الصلاح و ابن إدريس و المحقق فى المعتبر و العلامة، و نقل فى المختلف عن الشيخ على بن بابويه انه قال: لا يجوز امامه المتم للمقصر و بالعكس. و قال ابنه فى المقنع:

لا- يجوز أن يصلى المسافر خلف المقيم. و جملة من الأصحاب كالشيخ فى المبسوط و النهايه و الجمل لم يعدوا فى قسم المكروه ائتمام المسافر بالحاضر، و كذا المحقق فى الشرائع حيث اقتصر فى عده المكروهات على ائتمام الحاضر بالمسافر، و هو ظاهر سائر أيضا كما نقله فى المختلف، و ظاهره فى المختلف الميل الى عدم الكراهيه فى الصورة المذكوره.

و أنت خير بأنه قد تقدم فى موثقه الفضل بن عبد الملك المنع من امامه الحضرى بالمسافر و بالعكس، و أكثر الروايات المتقدمه كصحيحه حماد بن عثمان و صحيحه محمد بن مسلم و صحيحه محمد بن النعمان الأحول دلت على جواز ائتمام المسافر بالحاضر من غير كراهه و كذا روايه محمد بن على، إلا- ان غايه ما تدل عليه هو الجواز و ان لم يتعرض فيها لذكر الكراهه، و هو لا ينافى ما دل على الكراهه كالموثقه المذكوره و مثلها صحيحه أبى بصير، فإنها دلت على انه لا يصلى المسافر مع المقيم.

و صاحب المختلف حيث اختار الجواز بلا كراهه رد موثقه الفضل بن عبد الملك بان فى طريقها داود بن الحصين و هو واقفى.

و صاحب المدارك حيث اختار الكراهه اعتذر عن الموثقه المذكوره حيث

ان مذهبه كما عرفت نظم الموثق في قسم الضعيف فقال: وهذه الروايه معتبره الإسناد إذ ليس في طريقها مطعون فيه سوى داود بن الحصين، وقد وثقه النجاشي وقال انه كان يصحب أبا العباس الفضل بن عبد الملك و ان له كتابا يرويه عنه من أصحابنا. لكن قال الشيخ و ابن عقده انه كان واقفيا. ولا يبعد ان يكون الأصل في هذا الطعن من الشيخ كلام ابن عقده و هو غير ملتفت اليه لنص الشيخ و النجاشي على أنه كان زيديا جاروديا و انه مات على ذلك. انتهى.

أقول: انظر ما يتستر به (قدس سره) في الخروج عن اصطلاحه من هذا الكلام الضعيف و العذر السخيف (أما أولا) فإن ما ذكره من كون الشيخ إنما أخذ الطعن من ابن عقده و تبعه فيه من غير أن يثبت عنده مع كونه مجرد تخرص غير مسموع، إذ هو موجب للطعن في الشيخ (قدس سره) و القدرح فيه من جهه أنه يقدرح في الرواه و ينسبهم الى خلاف المذهب الحق من غير أن يكون ذلك معلوما عنده و لا ثابتا لديه بل بمجرد التقليد لغيره و ان كان ممن لا يعتمد عليه، و هو مما لا ينبغي ظنه بالشيخ و لا نسبته اليه.

و (أما ثانيا) فلانا ان لم نقل بترجيح الجرح على التعديل لما ذكره من اطلاع الجرح على ما لم يطلع عليه المعدل حيث ان بناء العداله على الظاهر فلا أقل من الجمع بينهما بان يعد الحديث في الموثق الذي هو من قسم الضعيف عنده، و لهذا ان علامه في الخلاصه بعد نقل القولين المذكورين قال: و الأقوى عندى التوقف في روايته. و المشهور بين أصحاب هذا الاصطلاح هو عد حديثه في الموثق.

و بالجمله فقد عرفت في غير موضع انه (قدس سره) لا رابط له يرجع إليها و لا ضابطه يعتمد عليها بل كلامه يختلف باختلاف اختياراته و إراداته و ان ناقض بعضه بعضا.

إذا عرفت ذلك فاعلم ان ما نقلوه هنا عن الشيخ على بن بابويه من العبارة المتقدمه مجمله غير منسوبه إلى رسالته و لا غيرها، و صورته عبارته في الرساله لم ينقلها

أحد في المقام، وأنت قد عرفت من ما قدمناه في غير مقام أن أكثر عباراته في الرسالة إنما هو من كتاب الفقه الرضوي، ومضمون هذه العبارة و أن كان موجودا في الكتاب المذكور إلا- أن بعدها ما يدل على أنه ليس المراد بها ما يظهر منها من التحريم بل المراد بعدم الجواز تأكد الكراهة كما دلت عليه موثقة الفضل بن عبد الملك.

حيث قال عليه السلام (1):

و اعلم أن المقصر لا يجوز له أن يصلي خلف المتم ولا يصلي المتم خلف المقصر، وإن ابتليت مع قوم لا تجد بدا من أن تصلي معهم فصل معهم ركعتين وسلم و امض لحاجتك لو تشاء. إلى أن قال: وإن كنت متما صليت خلف المقصر فصل معه ركعتين فإذا سلم فقم و أتمم صلاتك. انتهى.

و هو كما ترى طبق ما ذكر في موثقة الفضل المذكورة، فإن صدر الكلام دال على التحريم إلا أن آخره من ما يكشف عن كون ذلك على جهه الكراهة المؤكدة.

و يمكن أن يكون ما نقلوه عن الشيخ على بن بابويه بناء على ما ذكرنا من أخذه غالبا من كتاب الفقه أخذوه من صدر العبارة من غير التفات إلى آخرها فصار قولاً مخالفا لما عليه الأصحاب في المسألة.

#### **السادس [اقتداء المتنفل بالمفترض و بالعكس و بالمتنفل]**

قد عرفت جواز اقتداء المفترض بمثله و أن اختلف الفرضان عددا و كمية، و أما اقتداء المتنفل بالمفترض فكاقتداء الصبي بالبالغ و معيد صلاته جماعه بعد أن صلاها فرادى بمن لم يصل، و اقتداء المفترض بالمتنفل كمبتدئ الصلاة مع امام صلى منفردا و أراد الإعادة جماعه و في الاقتداء بالصبي المميز على مذهب الشيخ و في صلاه بطن النخل من صلوات الخوف كما سيأتي ذكره في محله إن شاء الله تعالى و اقتداء المتنفل بالمتنفل كما في المعادة منهما معا عند بعض، و فيه كلام يأتي ذكره إن شاء الله تعالى عند ذكر المسألة، و كما في جماعه الصبيان و العيد المندوبه عند الأصحاب، و فيه كلام قد تقدم ذكره في باب صلاه العيد، و الاستسقاء و الغدير على قول تقدم ذكره.

ص: ١٥٦

قال فى الذكرى:الظاهر ان هذه الفروض إنما تتأتى فى صورته الإعادة فلو صلى مفترض خلف متنفل نافله مبتدأه أو قضاء لنافله أو صلى متنفل بالراتبه خلف المفترض أو متنفل براتبه أو غيرها من النوافل فظاهر المتأخرين المنع.انتهى أقول:و بهذه العبارة تعلق فى المدارك فى ما قدمنا نقله عنه فى المسأله الأولى فى عدم ثبوت الإجماع على تحريم الجماعة فى النافله.

و أنت خبير بما قدمناه فى المسأله المذكوره من الأدله الداله على القول المشهور و منه يظهر لك ضعف هذا الكلام و انه لا اعتماد عليه و لا- ركون إليه فى هذا المقام لما صرحت به اخبارهم عليهم السلام من التحريم الظاهر لذوى الأفهام و لكنهم (رضوان الله عليهم لقصور تتبعهم للاخبار يقعون فى مثل هذه الأوهام.

## فروع

### الأول

قال العلامة فى المنتهى:لو كان الامام حاضرا و المأموم مسافرا استحب للإمام ان يومئ برأسه إلى التسليم ليسلم المأموم ثم يقوم الامام فيتيم صلاته و يجوز للمأموم أن يصلى معه فريضه أخرى لحديث الفضل.

### الثانى

قال فيه ايضا:لو كان الامام مسافرا سلم و لا يتبعه المأموم فيه فإذا سلم قام المأموم فأتى صلاته.و يستحب للإمام أن يقدم من يتم الصلاه بهم و ان لم يفعل قدم المأمومون.و هل يجوز أن يصلى الإمام فريضه أخرى و ينوى المأموم الائتمام به فى التتمه التى بقيت عليه؟الذى يلوح من كلام الشيخ فى الخلاف الجواز.

### الثالث

-هل يكره ائتمام المسافر بالمقيم و عكسه عند تساوى الفرضين أو تختص الكراهه بصوره الاختلاف؟الذى صرح به المحقق فى المعتبر الثانى نظرا الى انتفاء المفارقة المقتضيه للكراهه.و هو غير بعيد.و الله العالم.

## المسأله الحاديه عشره [آداب الجماعة]

### اشاره

قد صرح الأصحاب(رضوان الله عليهم بأن للجماعه آدابا و مستحبات بعضها يتعلق بالصلاه و بعضها يتعلق بالإمام و بعضها يتعلق بالمأموم، و نحن نذكر فى هذه المسأله ما يجرى منها على البال و يمر بالخيال من ما نص عليه كلامهم



و جرت به أقلامهم فى هذا المجال فنقول:

منها-

### انه يستحب للمأموم الواحد إذا كان رجلاً أو صبياً الوقوف عن يمين الامام

و الأكثر خلفه، و كذا المرأة و ان كانت واحده تقوم خلفه، و قد تقدم الكلام فى ذلك و حققنا ثمه ما هو الحق الثابت عندنا من الأخبار فى المسأله الثانيه.

### [كيفيه صلاه العراه جماعه و كذا النساء]

و منها-انه يستحب ان يقف العراه المؤتمون بالعارى فى صف واحد و ان يبرز الامام بركبتيه، و كذا النساء المؤتمون بالمرأه إلا انها لا تبرز عنهم بل يكون الجميع فى صف واحد.

و يدل على الأول

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«سألته عن قوم صلوا جماعه و هم عراه، قال يتقدمهم الامام بركبتيه و يصلى بهم جلوسا و هو جالس».

و المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم تعين الجلوس عليهم جميعا مطلقا، و قيل بوجوب القيام مع أمن المطلق و اختاره شيخنا الشهيد الثانى، و الأ-كثر على انه يجب على الجميع الإيماء، و ادعى عليه ابن إدريس الإجماع، و هو الأظهر لإطلاق الأمر بذلك فى جملة من الأخبار الصحيحه الصريحه.

و قال الشيخ فى النهايه: يومئ الامام و يركع من خلفه و يسجد، و يشهد له

ما رواه فى الموثق عن إسحاق بن عمار (٢) قال:

«قلت لأبى الحسن عليه السلام قوم قطع عليهم الطريق فأخذت ثيابهم فبقوا عراه و حضرت الصلاه كيف يصنعون؟ فقال يتقدمهم امامهم فيجلس و يجلسون خلفه فيومئ إيماء بالركوع و السجود و هم يركعون و يسجدون خلفه على وجوههم».

و تحقيق هذه المسأله و ما ورد فيها من الأخبار و الخلاف و الأبحاث المتعلقة بها قد مر مستوفى فى مقدمه الخامسة فى الساتر من مقدمات هذا الكتاب فمن

ص: ١٥٨

١- ١) الوسائل الباب ٥١ من لباس المصلى.

٢- ٢) الوسائل الباب ٥١ من لباس المصلى. و الروايه عن ابى عبد الله «ع».

أراد الوقوف على ذلك فليرجع الى الموضوع المذكور و لا يحتاج إلى إعادته.

و اما ما يدل على الثانى فجملة من الأخبار:منها-

موثقه عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عن ابى عبد الله عليه السلام (١)

«انه سئل عن المرأة تؤم النساء قال نعم تقوم وسطا بينهما و لا تتقدمهن».

و صحيحه هشام بن سالم (٢)

«انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة هل تؤم النساء؟ قال تؤمنهن فى النافله فأما فى المكتوبه فلا و لا تتقدمهن و لكن تقوم وسطهن».

و صحيحه سليمان بن خالد (٣) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء؟ قال إذا كن جميعا أمتهن فى النافله فأما المكتوبه فلا و لا نتقدمهن».

و صحيحه زراره عن ابى جعفر عليه السلام (٤) قال:

«قلت له المرأة تؤم النساء؟ قال لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها تقوم وسطهن معهن فى الصف فتكبر و يكبرن».

و رواه الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام (٥) قال:

«تؤم المرأة النساء فى الصلاه و تقوم وسطا منهن و يقمن عن يمينها و شمالها تؤمنهن فى النافله و لا تؤمنهن فى المكتوبه».

و اما الكلام و الخلاف فى جواز إمامتها مطلقا أولا مطلقا أو التفصيل فسيأتى تحقيق البحث فيه ان شاء الله تعالى قريبا فى اشتراط ذكره الامام.

**و منها-انه يستحب اختصاص أهل الفضل بالصف الأول**

**اشاره**

، قيل:و المراد بهم من له مزيه و كمال فى علم أو عمل أو عقل.و قد نقل الاتفاق على أصل الحكم المذكور.

و يدل عليه من الأخبار و كذا على أفضله الصف الأول و ان أفضله ما قرب من الامام

ما رواه المشايخ الثلاثة عطر الله مراقدهم عن جابر عن ابى جعفر

- ١-١) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.
- ٢-٢) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة. وفي آخره «و لكن تقوم وسطا منهم».
- ٤-٤) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.
- ٥-٥) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.



عليه السلام (١) قال: «ليكن الذين يلون الإمام أولى الأحلام منكم و النهى فان نسي الإمام أو تعايا قوموه، و أفضل الصفوف أولها و أفضل أولها ما دنا من الامام. الحديث».

و قال الرضا عليه السلام فى كتاب الفقه (٢)

«و ليكن من يلى الإمام منكم اولى الأحلام و النهى فان نسي الإمام أو تعايا يقومه، و أفضل الصفوف أولها و أفضل أولها ما قرب من الامام».

أقول: و الأحلام جمع حلم بالكسر و هو العقل و منه قوله عز و جل «أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَاقُهُمْ» (٣) و النهى بالضم جميع نهيه بالضم ايضا كمديه و مدى: العقل ايضا و تعايا أى لم يهتد لوجه مراده أو عجز عنه و لم يطق أحكامه.

و روى فى الفقيه مرسلا (٤) قال:

«و قال أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ان الصلاه فى الصف الأول كالجهاد فى سبيل الله عز و جل».

و ميمنه الصف أفضل

لما رواه فى الكافى عن على بن محمد عن سهيل بن زياد بإسناده (٥) قال قال:

«فضل ميامن الصفوف على مياسرها كفضل الجماعة على صلاه الفرد».

قال فى الذكرى: و ليكن يمين الصف لا فاضل الصف الأول لما روى (٦) ان الرحمه تنتقل من الامام إليهم ثم الى يسار الصف ثم إلى الباقي، و الأفضل للأفضل.

## فرعان

### الأول- لو اقتدى بالإمام أصناف كالأحرار و العبيد و الرجال و النساء و الخنثى و الصبيان

قال الشيخ يقف الأحرار من كل صنف أمام العبيد من ذلك الصنف

ص: ١٦٠

١- (١) الوسائل الباب ٧ و ٨ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) ص ١٤ و فيه بدل «و النهى» و «التقى».

٣- (٣) سورة الطور الآية ٣٢.

٤- (٤) الوسائل الباب ٨ من صلاه الجماعة.

٥-٥) الوسائل الباب ٨ من صلاة الجماعة.

٦-٦) الذكرى الصورة الخامسة من صور الفرع الرابع من فروع الشرط الرابع من شروط الاقتداء.

و الرجال أمام الصبيان و الصبيان أمام الخنثى و الخنثى أمام النساء.

و قال ابن الجنيد: يقوم الرجال أولاً ثم الخصيان ثم الخنثى ثم الصبيان ثم النساء و يقدم الأحرار على العبيد و الإماء و الاشراف على غيرهم و العلماء من الاشراف على من لا علم له، و الأحق بقرب الامام من تصح منه النيابة عند احتياج الامام إليها.

قال فى الذكرى: و الخلاف بينه و بين الشيخ فى تقديم الصبيان على الخنثى فالشيخ نظر الى تحقق الذكوريه فى الصبيان و نظر ابن الجنيد الى تحقق الوجوب فى الخنثى دون الصبيان و هو حسن و اختاره ابن إدريس و الفاضل. انتهى.

أقول: الظاهر انهم بنوا فى هذا الترتيب المذكور على مجرد الاعتبار لعدم وجود ما يدل عليه من الأخبار كما يشير اليه كلام الشهيد فى وجه اختلاف الشيخ و ابن الجنيد.

### الثانى [هل الأفضل وقوف الإمام وسط الصف؟]

قد صرح جملة: منهم -العلامه و الشهيدان(رضى الله عنهم بأن الأفضل وقوف الإمام فى وسط الصف، قال فى المنتهى: و يستحب أن يقف الإمام فى مقابله وسط الصف لتساوى نسبه المأمومين إليه فيمكنهم المتابعه،

و قد روى الجمهور عن النبى صلى الله عليه و آله (١) انه قال:

«وسطوا الامام و سدوا الخلل».

أقول:

روى ثقة الإسلام فى الكافى عن على بن إبراهيم رفعه (٢) قال:

«رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصلى بقوم و هو الى زاويه من بيته بقرب الحائط و كلهم عن يمينه و ليس على يساره أحد».

و هذا الخبر كما ترى ظاهر فى خلاف ما ذكره، و يؤيده أن أفضليه اليمين تقتضى استحباب توسيعها. و لا -معارض للخبر المذكور إلا ما ينقلونه من هذا الخبر العامى.

و أما ما ذكره فى الذكرى فى سنه الموقف فى الجماعه -حيث قال: و خامسها

ص: ١٦١

---

(١- ١) سنن أبى داود ج ١ ص ١٨٢ رقم ٦٨ باب مقام الامام من الصف.

(٢- ٢) الوسائل الباب ٢٣ من صلاه الجماعه.

ان يقتدى الرجال بالرجل، والأفضل صلاتهم خلفه بأجمعهم و هو منصوص عنهم عليهم السلام (١) و كونه فى وسط الصف فلو صلى لا فى وسطه جاز، وقد روى من فعل بعضهم عليهم السلام (٢) و لعله للضرورة لأن الإمام لا يترك الأفضل - فهو جيد لو ثبت دليل أفضلية ما ذكره وإلا - فارتكاب التأويل فى الخبر من غير معارض عقلى أو نقلى غير معقول و لا - مقبول، و هم لم يذكروا دليلا على ما ادعوه و لو اعتباريا سوى ما عرفت من الرواية العامية.

#### و منها - استحباب إعادة المصلى منفردا صلاته جماعة

#### إشارة

إماما كان أو مأموما و لا - خلاف فيه بين الأصحاب (رضوان الله عليهم بل ادعى عليه الإجماع جمع منهم و عليه يدل جملة من الأخبار: منها -

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن إسماعيل بن بزيع (٣) قال:

«كُتِبَ إلى أبى الحسن عليه السلام انى أحضر المساجد مع جيرتى و غيرهم فيأمرونى بالصلاة بهم و قد صليت قبل أن آتيهم فربما صلى خلفى من يقتدى بصلاتى و المستضعف و الجاهل و اكره أن أتقدم و قد صليت لحال من يصلى بصلاتى ممن سميت لك فأمرنى فى ذلك بأمرك انتهى اليه و أعمل به ان شاء الله تعالى؟ فكتب صل بهم».

و عن الحلبي فى الصحيح عن أبى عبد الله عليه السلام (٤) قال:

«إذا صليت صلاة و أنت فى المسجد و أقيمت الصلاة فإن شئت فاخرج و ان شئت فصل معهم و اجعلها تسبيحا».

و منها -

ما رواه فى الكافى فى الصحيح أو الحسن عن حفص بن البختري عن أبى عبد الله عليه السلام (٥).

«فى الرجل يصلى الصلاة وحده ثم يجد جماعة؟ قال يصلى معهم

ص: ١٦٢

---

١ - (١) ارجع الى الصفحه ٨٩.

٢ - (٢) تقدم فى روايه على بن إبراهيم ص ١٦١.

٣ - (٣) الوسائل الباب ٥٤ من صلاة الجماعة.

٤ - (٤) الوسائل الباب ٥٤ من صلاة الجماعة.

٥ - (٥) الوسائل الباب ٥٤ من صلاة الجماعة.

و يجعلها الفريضة». و رواه فى الفقيه عن هشام بن سالم عنه عليه السلام مثله (١) و زاد فى آخره «ان شاء».

قيل: المعنى انه يجعلها تلك الفريضة التى صلاها وحده فان اعاده تلك الفريضة مستحبه، أو المراد أن يجعل هذه الفريضة المطلوبه منه و ما صلاها أو لا نافله، قال: و فى التهذيب حملة على محامل بعيده من غير ضروره.

و قال فى الفقيه (٢) و روى انه يحسب له أفضلهما و أتمهما.

و روى فى الكافى عن أبى بصير (٣) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام أصلى ثم أدخل المسجد فتقام الصلاة و قد صليت؟ فقال صل معهم يختار الله أحبهما اليه».

و روى فى التهذيب عن عمار الساباطى (٤) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى الفريضة ثم يجد قوما يصلون جماعه أ يجوز له أن يعيد الصلاة معهم؟ قال نعم و هو أفضل. قلت فان لم يفعل؟ قال ليس به بأس».

و قال فى كتاب الفقه الرضوى (٥) نقلا عن العالم عليه السلام

«إذا صليت صلاتك و أنت فى مسجد و أقيمت الصلاة فإن شئت فصل و ان شئت فاخرج. ثم قال لا تخرج بعد ما أقيمت صل معهم تطوعا و اجعلها تسبيحا».

و الكلام هنا يقع فى مواضع

### **الأول [هل تستحب الإعادة جماعه لمن صلى جماعه؟]**

-لا خلاف و لا إشكال فى صحه الإعادة و مشروعيتها لمن صلى الفرض أولا منفردا و انما الإشكال و الخلاف فى ما لو صلاه جماعه فهل يستحب الإعادة جماعه مره أخرى؟ الأشهر الأظهر العدم، و حكم الشهيد فى الذكرى باستحباب الإعادة للمنفرد و الجامع لعموم الأدله، قال فى المدارك: و هو غير واضح لأن أكثر الروايات مخصوصه بمن صلى وحده و ما ليس بمقيد بذلك فلا عموم فيه، و من هنا يعلم ان الأظهر عدم تراسل الاستحباب، و جوزه الشهيدان. انتهى.

ص: ١٦٣

---

١- ١) الوسائل الباب ٥٤ من صلاه الجماعه.

٢- ٢) الوسائل الباب ٥٤ من صلاه الجماعه.

٣- ٣) الوسائل الباب ٥٤ من صلاه الجماعه.

٤- ٤) الوسائل الباب ٥٤ من صلاه الجماعه.



و قال شيخنا الشهيد الثاني فى الروض بعد قول المصنف «و اعاده المنفرد مع الجماعة»: و لو صلى أولا جماعه ففى استحباب الإعادة جماعه قولان أصحهما الجواز لعموم الأدله خصوصا مع اشتغال الجماعة الثانيه على مرجح، و هل يسترسل الاستحباب؟ منعه المصنف فى التذكرة و جوزه فى الذكرى، و عموم الأدله يدل عليه. انتهى.

و ظاهر الفاضل الخراسانى فى الذخير الميلى الى ما ذكره الشهيدان حيث نفى البعد عن قولهما مستندا الى عدم الاستفصال فى صحيحه محمد بن إسماعيل، ثم قال:

و الأحوط الأول لعدم ما يدل عليه صريحا و توقف الصلاه على توقيف الشارع

و قد روى عنه صلى الله عليه و آله (1)

لا تصل صلاه فى يوم مرتين. انتهى.

أقول: الظاهر المتبادر من صحيحه محمد بن إسماعيل المذكوره ان صلاته أولا انما كانت فرادى حيث انه أخبر عن نفسه بأنه يأتى المساجد و قد صلى، فإن قرينه الحال تدل على أنه صلى فى بيته قبل مجيء المساجد، و الحمل على كونه صلى فى بيته جماعه بعيد عن رسم العاده سيما ان المساجد التى اتى إليها من ما تقام فيها الجماعة من غير تقيه كما هو المفروض، و به يظهر سقوط ما ذكره الفاضل المذكور. و كذلك ظاهر

صحيحه الحلبي و قوله فيها

«إذا صليت صلاه و أنت فى المسجد و أقيمت الصلاه». فإن ظاهرها انه صلى فرادى و اتفقت الجماعة بعد صلاته كذلك، و الحمل على كونه صلى جماعه و بعد فراغه أقيمت جماعه أخرى فى غايه البعد عن رسم العاده و ما هو المتكرر المعروف سيما على القول بتحريم الجماعة ثانيه أو كراهتها كما هو المشهور. و بالجملة فإن الأحكام فى الأخبار انما تنصرف الى الافراد المتكرره المتعارفه. و أما صحيحه حفص أو حسنته فهى صريحه فى كونه صلى وحده، و مثلها صحيحه هشام بن سالم المرويه فى الفقيه. و اما روايه أبى بصير فالتقريب فيها ما تقدم فى صحيحه محمد بن إسماعيل و نحوها روايه عمار. و أما روايه كتاب الفقه الرضوى فالتقريب فيها ما تقدم فى صحيحه الحلبي مع احتمال حملها على كون الصلاه أخيرا مع جماعه المخالفين كما قدمنا ذكره سابقا على هذا المقام.

ص: ١٦٤

و يمكن ان يقال ايضا ان هذه الأخبار ما بين مطلق و مقيد و القاعده تقتضى حمل مطلقها على مقيدها، و بذلك يظهر ان الأظهر هو القول المشهور من الاختصاص بالمنفرد، و يؤيده ان العبادات مبنية على التوقيف و لم يثبت يقينا الإعادة بعد الصلاة جماعه. و منه يظهر بطلان التراسل كما ذهبوا اليه تفريعا على ما اختاروه من استحباب اعاده الجامع.

### الثانى [هل تستحب الإعادة مع غير المفترض؟]

قال فى المدارك: لو صلى اثنان فرادى ففى استحباب إعادته الصلاة لهما جماعه إذا لم يكن معهما مفترض وجهان، من ان أقصى ما يستفاد من الروايات مشروعيه الإعادة إذا اقتدى بمفترض أو اقتدى به مفترض، و من عموم الترغيب فى الجماعه. انتهى.

و لا- يخفى ضعف ثانى الوجهين المذكورين، فان استحباب الجماعه لا يقتضى استحباب إيقاعها كيف اتفقت بل على الوجه الذى وردت به النصوص، و الكيفيه التى ثبتت عنهم عليهم السلام استحباب الصلاة بقول مطلق، مع انه لا بد من تقييدها بما ثبت مشروعيته من الكيفيه و الكميه و نحوها. و بالجملة فالأظهر هو ما يستفاد من الوجه الأول و هو المستفاد من روايات المسأله.

### الثالث [أى الصلاتين هى الفرض؟]

قال شيخنا الشهيد الثانى فى الروض: و اولى الصلاتين أو الصلوات هى فرضه فينوى بالباقي الندب لامتناله المأمور به على وجهه فيخرج من العهد، و لو نوى الفرض فى الجميع جاز لروايه هشام بن سالم. ثم نقل الروايه، ثم قال

و لما روى (١)

«ان الله تعالى يختار أحبهما اليه» و روى «أفضلهما و أتمهما». و نقل فى المدارك الوجه الثانى عن الشهيد فى الذكرى و الدروس للروايه المذكوره، و رده بأنه بعيد جدا و الروايه لا تدل عليه بوجه.

أقول: قد تقدم ان الروايه محتمله لأن يكون المعنى فى قوله: «يصلى معهم و يجعلها الفريضة» انه يجعل الصلاة المعاده جماعه هى الفريضة التى صلاها أولا

ص: ١٦٥



لا- صلاه غيرها من الفرائض و الصلوات و هو وجه وجهه،و الحمل على المعنى الذى فهموه من الخبر و ان كان محتملا إلا ان صيروره الفريضه بعد إتمامها نافله و النافله فريضه غير معهود،فإثباته بمجرد هذا الخبر لا- يخلو من الإشكال سيما مع قيام ما ذكرناه من الاحتمال،و عليه حمل صاحب المدارك الخبر المذكور.و روايه «ان الله يختار أحبهما إليه» لا تقتضى نيه وجوب كل منهما و اتصافها بأنها فرض، بل المعنى انه لما شرع عز شأنه(الإعاده و أمر بها استحبابا فله سبحانه الاختيار فى ما يختاره منهما فيختار ما هو أحب إليه.هذا غايه ما يدل عليه الخبر المذكور و هو لا يقتضى ما ادعاه.و الله العالم.

### و منها-القرب من الامام

لما تقدم من روايه جابر و روايه كتاب الفقه الرضوى،و قد عدّه الشهيد فى النفليه من مستحبات الجماعه.و ذكر أفضليه القرب فى الخبرين المذكورين من الصف الأول يقتضى (١)أفضليه الأقربيه مطلقا.

### و منها-اقامه الصفوف و اعتدالها

و يستحب استحبابا مؤكدا و كذا سد الفرج الواقعه فى الصفوف.

روى الصدوق فى الفقيه فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام (٢)فى حديث قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله أقيموا صفوفكم فإنى أراكم من خلفى كما أراكم من قدامى و من بين يدى و لا تخالفوا فيخالف الله بين قلوبكم».

و روى فى التهذيب عنه عن أبيه عن آبائه عليهم السلام (٣)قال:

«قال

ص: ١٦٦

١-١) و فى المطبوع القديم«لا يقتضى».

٢-٢) الوسائل الباب ٧٠ من صلاه الجماعه.و قد نقلها عن الصدوق بصوره الإرسال عن النبى(ص)إلا ان ظاهر عباره الفقيه ج ١ ص ٢٥٠ خلاف ذلك حيث ان عبارته فيه بعد ذكر روايه إمامه الرجل للرجل و الرجلين هكذا«قال و قال رسول الله ص.»و ظاهرها ان الذى حكى قول رسول الله(ص)هو أبو جعفر(ع)و قد نقلها فى الوافى باب(اقامه الصفوف)كذلك.

٣-٣) الوسائل الباب ٧٠ من صلاه الجماعه.و هى روايه السكونى عن جعفر عن أبيه عن آبائه(ع).

رسول الله صلى الله عليه وآله سووا بين صفوفكم و حاذوا بين مناكبكم لا يستحوذ عليكم الشيطان».

و روى فى كتاب ثواب الأعمال فى الموثق عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله يا أيها الناس أقيموا صفوفكم و امسحوا بمناكبكم لئلا يكون بينكم خلل و لا تخالفوا فيخالف الله بين قلوبكم، ألا و انى أراكم من خلفى».

و روى فى كتاب البصائر فى الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) قال:

«قلت لأبى جعفر عليه السلام الرجل يكون فى المسجد فتكون الصفوف مختلفه فيها الناس فأميل اليه مشيا حتى أقيمه؟ قال نعم لا بأس به ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال يا أيها الناس إني أراكم من خلفى كما أراكم من بين يدي لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم».

و من الكتاب المذكور (٣) عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام قال:

«قلت له انا نصلى فى مسجد لنا فربما كان الصف امامى و فيه انقطاع فامشى اليه بجانبى حتى أقيمه؟ قال نعم ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال أراكم من خلفى كما أراكم من بين يدي، لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم».

و من الكتاب المذكور عن عبد الله الحلبي فى الصحيح عن ابى عبد الله عليه السلام (٤) قال:

«ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال أقيموا صفوفكم فإنى أراكم من خلفى كما أراكم من بين يدي، و لا تختلفوا فيخالف الله بين قلوبكم».

و من الكتاب المذكور عن ابى عتاب زياد مولى آل دغش عن ابى عبد الله عليه السلام (٥) قال:

«سمعتة يقول أقيموا صفوفكم إذا رأيتم خلاء و لا عليكم أن تأخذ ورائك إذا وجدت ضيقا فى الصفوف فتم الصف الذى خلفك أو تمشى منحرفا فتم الصف الذى قدامك فهو خير. ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال أقيموا صفوفكم فاني انظر إليكم من خلفى لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم».

ص: ١٦٧

---

١- (١) الوسائل الباب ٧٠ من صلاة الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٧٠ من صلاة الجماعة.

٣- (٣) ص ٤١٩ الطبع الحديث و فى البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٣٢.

٤- (٤) الوسائل الباب ٧٠ من صلاة الجماعة.

٥- (٥) الوسائل الباب ٧٠ من صلاة الجماعة.

و منه ايضا عن هارون بن حمزه الغنوى عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال أقيموا صفوفكم فانى انظر إليكم من خلفى لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم».

و روى فى كتاب دعائم الإسلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله (٢) قال:

«سوا صفوفكم و حاذوا بين مناكبكم و لا تخالفوا بينها فتختلفوا و يتخللكم الشيطان تخلل أولاد الحذف». قال: و الحذف ضرب من الغنم الصغار السود واحدتها حذفه فشبه رسول الله صلى الله عليه وآله تخلل الشيطان الصفوف إذا وجد فيها خللا بتخلل أولاد تلك الغنم بين كبارها. انتهى.

أقول:

و روى العامه فى صحاحهم (٣)

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يسوى صفوفنا كما يسوى القداح. و قال أقيموا صفوفكم فإنى أراكم من وراء ظهري. و قال سوا صفوفكم فان تسويه الصفوف من تمام الصلاة. و كان يمسح مناكبهم فى الصلاة و يقول استووا و لا تختلفوا فتختلف قلوبكم».

قال فى النهايه: فيه «سوا صفوفكم و لا تختلفوا فتختلف قلوبكم» أى إذا تقدم بعضهم على بعض فى الصفوف تأثرت قلوبهم و نشأ بينهم الخلف. و منه الحديث الآخر «لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم» يريد ان كلا منهم بصرف وجهه عن الآخر يوقع بينهم التباغض، فان إقبال الوجه على الوجه من أثر الموده و الألفه.

و قيل المراد تحويلها الى الإدبار. و قيل تغيير صورها الى صور اخرى.

و أنت خير بان ظاهر الخبر الأول من أخبار البصائر جواز المشى حال الصلاة لأجل اقامه الصف إذا رآهم مختلفين فى الوقوف تقدما و تأخرا، و ينبغى

ص: ١٦٨

---

١-١) الوسائل الباب ٧٠ من صلاة الجماعة.

٢-٢) مستدرک الوسائل الباب ٥٤ من صلاة الجماعة.

٣-٣) سنن ابى داود و صحيح مسلم و صحيح البخارى باب تسويه الصفوف و سنن النسائى باب كم مره يقول استووا.

ان يقيد بغير وقت القراءة لما تقدم فى الباب الثانى فى أفعال الصلاه من وجوب الطمأنينه على المأموم حال القراءة و ان تحمل عنه الإمام القراءة.

و ظاهر الخبر الثانى من الأخبار المذكوره ان من اقامه الصفوف إتمام الصف لو كان ناقصا، وقوله «فامشى اليه بجانبى» يدل على ان النقصان فى جانب اليمين أو اليسار من موقف المصلى و إلا فلو كان محاذيا له فى الموقف لم يحتج إلى المشى اليه على جانب. و نحو هذا الخبر خبر ابى عتاب.

و قال فى الذكرى: لو وجد فرجه فى الصف فله السعى إليها و ان كانت فى غير الصف الأخير، ولا- كراهه هنا فى اختراق الصفوف لأنهم قصرُوا حيث تركوا تلك الفرجه، نعم لو أمكن الوصول بغير اختراقهم كان أولى.

أقول: و إطلاق الخبرين المذكورين يدل على ما ذكره لاین الصف الواقع إمام أو خلف فى الخبرين أعم من أن يكون بغير فاصله أو بفاصله صف آخر.

و أظهر من ذلك

ما رواه على بن جعفر فى كتابه عن أخيه عليه السلام (١) قال:

«سألته عن الرجل يكون فى صلاته فى الصف هل يصلح له ان يتقدم الى الثانى أو الثالث أو يتأخر وراءه فى جانب الصف الآخر؟ قال: إذا رأى خلا فلا بأس به».

و ظاهر الحديث المرسل فى التهذيب و حديث كتاب ثواب الأعمال و خبر كتاب الدعائم ان اقامه الصفوف و استواءها بالمحاذاه بين المناكب من المأمومين.

و منه يعلم تحديد المساواه فى الموقف بين الامام و المأموم مع اتحاد المأموم و التقدم مع التعدد. و قد تقدم فى كلام الأصحاب تحديد ذلك بالأعقاب أو مع رؤوس الأصابع، و قد عرفت انه لا مستند له.

### و منها- تقارب الصفوف بعضها من بعض

قال فى الذكرى: يستحب تقارب الصفوف فلا يزيد ما بينها على مسقط الجسد إذا سجد، رواه زراره عن ابى جعفر عليه السلام (٢) و قدر ايضا بمريض عنز (٣) ذكره فى المبسوط.

ص: ١٦٩

١- (١) الوسائل الباب ٧٠ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٦٢ من صلاه الجماعة.

٣- (٣) الوسائل الباب ٦٢ من صلاه الجماعة.

أقول: قد قدمنا ان ظاهر الخبر المذكور و كذا غيره من ما ورد بهذا المضمون ان التقدير بهذا المقدار على جهة الوجوب و الشرطيه لصحة القدوه فلو زاد على ذلك بطلت القدوه، لأن الروايه قد اشتملت على النهى عن التباعد بين الامام و المأموم و بين المأمومين بعضهم مع بعض بما لا يتخطى، و ان نهايه ما يتخطى الذى يجوز التباعد به قدر مسقط جسد الإنسان حال السجود. و الأصحاب لما حملوا الروايه فى ما اشتملت عليه من تحديد البعد على الاستحباب- حيث انهم فسروه بما يرجع الى العرف و العاده- فرعوا عليه ما ذكروه هنا من الاستحباب، و من عمل بظاهر الخبر المذكور كما أوضحناه آنفا فإنه يصير هذا الحد بين الصفوف نهايه الجواز فلو زاد على ذلك بطلت القدوه.

### و منها- انه يستحب تسبيح المأموم إذا فرغ من قراءته قبل الإمام

فى موضع يجوز له القراءه فيه كما فى الجهرية إذا لم يسمع و لا همهمه فإنه متى قرأ و فرغ قبل الإمام فإنه يستحب له ان يسبح حتى يفرغ الامام، و له ايضا ان يمسك آيه حتى إذا فرغ الإمام قرأها و ركع بعدها:

روى الشيخ فى الموثق عن عمر بن أبى شعبه عن أبى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«قلت له أكون مع الإمام فأفرغ قبل أن يفرغ من قراءته؟ قال فأتى السوره و مجد الله و اثن عليه حتى يفرغ».

و عن زراره فى الموثق (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام أكون معه فأفرغ من القراءه قبل أن يفرغ؟ قال فأمسك آيه و مجد الله و اثن عليه فإذا فرغ فاقرا الآيه و اركع».

و قد ورد نحو ذلك فى الصلاه خلف المخالفين إذا فرغ المأموم من قراءته قبل الإمام (٣) فإنه يتخير بين الأمرين المذكورين:

روى الكلينى فى الكافى فى الموثق عن إسحاق بن عمار عن من سأل أبا عبد الله

ص: ١٧٠

---

١- ١) الوسائل الباب ٣٥ من صلاه الجماعة.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣٥ من صلاه الجماعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ٣٥ من صلاه الجماعة.

عليه السلام (١) قال: «أصلى خلف من لا اقتدى به فإذا فرغت من قراءتي ولم يفرغ هو؟ قال فسبح حتى يفرغ».

و روى البرقي في كتاب المحاسن عن صفوان الجمال (٢) قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان عندنا مصلى لا- نصلى فيه و أهله نصاب و امامهم مخالف فائتم به؟ قال لا. قلت ان قرأ اقرأ خلفه؟ قال نعم. قلت فان نعدت السوره قبل أن يركع؟ قال سبح و كبر انما هو بمنزله القنوت و كبر و هلل».

أقول: و بذلك صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم قال في المنتهى: لو فرغ المأموم من القراءه قبل الامام استحب له ان يسبح الى ان يفرغ الامام و يركع معه، و يستحب له أن يبقى آيه فإذا ركع الإمام قرأها و ركع معه.

و قال في الذكرى: لو قرأ ففرغ قبله استحب أن يبقى آيه ليقراها عند فراغ الامام ليركع عن قراءه. ثم ذكر روايه زراره و قال: فيه دليل على استحباب التسبيح و التحميد في الأثناء و دليل على جواز القراءه خلف الامام. ثم قال و كذا يستحب إبقاء آيه لو قرأ خلف من لا يقتدى به. انتهى. و الظاهر انه لم يقف على روايه التحميد و التسبيح في الصورتين المذكورتين.

و من ما يدل على التخيير بين الأمرين المذكورين في الصلاه خلف المخالف

قوله عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (٣) بعد ذكر الصلاه خلف المخالف تقيه:

و اذن لنفسك و أقم و اقرأ فيها لأنه غير مؤتمن به. فإذا فرغت قبله من القراءه أبق آيه منها حتى تقرأ وقت ركوعه و إلا فسبح الى أن يركع. انتهى.

و كذا يستحب للمأموم في الصلاه الإخفاته و الجهرية، و قد تقدم ذكر ذلك و الدليل عليه في المسأله الثامنه.

**و منها- ان الأفضل للإمام ان يصلى بصلاه أضعف من خلفه**

و الأخبار به مستفيضه

ص: ١٧١

---

١- (١) الوسائل الباب ٣٥ من صلاه الجماعه.

٢- (٢) الوسائل الباب ٣٥ من صلاه الجماعه.

٣- (٣) ص ١٤.

و منها-

ما رواه الشيخ و الصدوق عن إسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال:

«ينبغي للإمام أن تكون صلاته على صلاة أضعف من خلفه».

و ما رواه الشيخ في التهذيب مسندا عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام- و رواه الصدوق مرسلا عن علي عليه السلام (٢) قال

«آخر ما فارقت عليه حبيب قلبي صلى الله عليه و آله انه قال يا علي إذا صليت فصل صلاة أضعف من خلفك. الحديث».

و ما رواه في الكافي و التهذيب في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«صلى رسول الله صلى الله عليه و آله الظهر و العصر فخفف الصلاة في الركعتين الأخيرتين فلما انصرف قال له الناس يا رسول الله صلى الله عليه و آله أحدث في الصلاة شيء؟ قال و ما ذاك؟ قالوا خففت في الركعتين الأخيرتين. فقال لهم أما سمعتم صراخ الصبي؟».

و رواه في كتاب عده الداعي (٤) ثم قال: و في حديث آخر

«خشيت ان يشتغل به خاطر أبيه».

و قال في كتاب الفقيه (٥):

كان معاذ يؤم في مسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و يطيل القراءة و انه مر به رجل فافتتح سورة طويله فقرأ الرجل لنفسه و صلى ثم ركب راحلته فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه و آله فبعث الى معاذ فقال يا معاذ إياك أن تكون فتانا عليك بالشمس و ضحاها و ذواتها.

و في كتاب نهج البلاغه (٦) في عهده عليه السلام للأشتر (رضي الله عنه)

«إذا قمت في صلاتك للناس فلا تكونن منفرا و لا مضيعا فان في الناس من به العله و له الحاجة و قد سألت رسول الله صلى الله عليه و آله حين وجهني الى اليمين كيف أصلي بهم؟ فقال صلى بهم كصلاه أضعفهم و كن بالمؤمنين رحيمًا».

و قال في كتاب الفقه الرضوي (٧):

إذا صليت فخفف بهم الصلاة و إذا كنت

- ١-١) الوسائل الباب ٦٩ من صلاة الجمعة.
- ٢-٢) الوسائل الباب ٦٩ من صلاة الجمعة.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٦٩ من صلاة الجمعة.
- ٤-٤) مستدرک الوسائل الباب ٥٣ من صلاة الجمعة.
- ٥-٥) الوسائل الباب ٦٩ من صلاة الجمعة.
- ٦-٦) الوسائل الباب ٦٩ من صلاة الجمعة.
- ٧-٧) ص ١٤.



وحدك فثقل فإنها العباده.

و قال فى الذكرى: يستحب للإمام تخفيف الصلاه و الاختصار على السور القصار و التسبيح فى الركوع و السجود ثلاثا لا أزيد. ثم نقل روايه إسحاق بن عمار المتقدمه. ثم قال: لو أحس بشغل لبعض المأمومين استحب التخفيف أزيد من ذلك.

ثم نقل صحيحه عبد الله بن سنان فى بكاء الصبى.

و بالجمله فالحكم المذكور اتفاقى نصا و فتوى، و استثنى بعض الأصحاب من ذلك ما إذا علم منهم حب التطويل و لا بأس به، لأن الظاهر من الأخبار هو مراعاة حالهم فى الاستعجال لأغراضهم و حوائجهم و أمراضهم فإذا أحبوا ذلك فلا منافاه فيه لما دلت عليه النصوص المذكوره.

و منها-

**ان الأفضل للإمام أن لا يقوم من مقامه بعد التسليم حتى يتم من خلفه صلاته**

، و قد تقدم الكلام فى ذلك فى المسأله العاشره.

و من الأخبار الوارده فى المسأله زياده على ما قدمناه

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن إسماعيل بن عبد الخالق (1) قال:

«سمعتة يقول لا ينبغى للإمام ان يقوم إذا صلى حتى يقضى كل من خلفه ما قد فاته من الصلاه».

و ما رواه فى الكافى فى الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام (2) قال:

«لا ينبغى للإمام أن ينتقل إذا سلم حتى يتم من خلفه الصلاه. الحديث».

و ما رواه فى الفقيه عن حفص بن البختري فى الصحيح عن ابى عبد الله عليه السلام (3) قال:

«ينبغى للإمام ان يجلس حتى يتم من خلفه صلاتهم».

و ما رواه فى التهذيب فى الموثق عن سماعه (4) قال:

«ينبغى للإمام ان يلبث قبل أن يكلم أحدا حتى يرى ان من خلفه قد أتموا الصلاه ثم ينصرف هو».

و عن ابى بكر الحضرمى (5) قال:

قال أبو عبد الله عليه السلام إذا صليت بقوم

- ١-١) الوسائل الباب ٥١ من صلاة الجماعة.
- ٢-٢) الوسائل الباب ٢ من التعقيب.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٢ من التعقيب.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٢ من التعقيب.
- ٥-٥) الوسائل الباب ٢ من التعقيب.

فاقعد بعد ما تسليم هنيهه».

و قد تقدم ثمه (١)نقل موثقه عمار الداله على جواز قيامه من موضعه و انصرافه قبل أن يتم من خلفه.

و من اخبار المسأله قوله عليه السلام

فى كتاب الفقه الرضوى (٢)نقلا عن العالم عليه السلام قال:

«لا ينبغى للإمام ان ينتقل من صلاته إذا سلم حتى يتم من خلفه الصلاه».

أقول:ربما أشعر ظاهر هذا الخبر و ظاهر موثق سماعه و كذا ظاهر صحيحه الحلبي أو حسنته بأنه يستحب له البقاء بعد التسليم على هيئه الصلاه فلا يتكلم و لا يلتفت حتى يتم من خلفه،و الذى ذكره الأصحاب انما هو ان لا يقوم من محله و ما أشعرت به هذه الأخبار أخص من ذلك.

و منها-

**ان الأفضل له ان يسمع من خلفه كل ما يقول من الأذكار**

و لا سيما التشهد و لمن خلفه أن لا يسمعه شيئا.

و يدل عليه

ما رواه الشيخ فى التهذيب عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام (٣)قال:

«ينبغى للإمام أن يسمع من خلفه كل ما يقول و لا ينبغى لمن خلفه ان يسمعه شيئا من ما يقول».

و ربما سبق الى بعض الافهام الفاسده و الأوهام الشارده من هذا الخبر وجوب الجهر فى الأخيرتين على الامام بتقريب ان لفظ «ينبغى»فى الأخبار قد تكاثر وروده بمعنى الوجوب و«لا ينبغى»بمعنى التحريم.

و فيه انه لا ريب ان الأمر كذلك إلا انه قد ورد فيها ايضا بمعنى الاستحباب و الكراهه كما هو ظاهر الاستعمال العرفى،و نحن قد حققنا فى غير موضع من ما تقدم ان هذين اللفظين فى الأخبار من الألفاظ المتشابهه و انه لا يحمل على أحد المعنيين

ص: ١٧٤

---

١- ١) ص ١٥٣.

٢- ٢) ص ١٠.

٣- ٣) الوسائل الباب ٥٢ من صلاه الجماعة.

فى الأخبار إلا بقريته تؤذن بذلك.

(فان قلت) ان مقتضى كون اللفظ كما ذكرتم-مع تصريحكم بان الحكم فى المتشابه هو الاحتياط وجوبا-ترجيح الجهر فى الأخيرتين احتياطا وجوبا كما تختارونه و استحبابا كما هو المشهور لدخول هذا الجزئى تحت عموم الخبر، وكذا الكلام بالنسبه إلى المأموم.

فالجواب انه لا ريب فى صحه ما ذكرت لو خلىنا و ظاهر الخبر المذكور» إلا انه لما كان أصحابنا(رضوان الله عليهم سلفا و خلفا على الإخفات فى هذه المسأله و حمل الخبر المذكور فى جميع ما اشتمل عليه من الأحكام على الاستحباب بالنسبه الى الامام و الكراهه بالنسبه إلى المأموم-فإنهم ما بين مصرح بما ذكرنا و ما بين من لم يظهر منه خلاف ذلك-فالواجب تقييد الخبر المذكور بما ذكره و عدم الخروج عن ما اعتمدوه، و كم فى الأخبار من ما هو من هذا القبيل من ما اشتمل على هذا اللفظ مع حمله على الاستحباب بين كافه الأصحاب جيلا بعد جيل، أو لفظ «لا ينبغى» مع حمله على الكراهه اتفاقا أو مع خلاف نادر قليل كما لا يخفى على المتتبع من ذوى التحصيل.

و لا يخفى على المتتبع ايضا ورود ما هو أصرح من هذا الخبر فى الوجوب فى جمله من الأحكام مع اتفاقهم على العدول عنه من غير خلاف يعرف أو خلاف شاذ فى المقام، و كثير من مستحبات الصلاه من هذا القبيل كالتكبير للركوع و السجود و نحوهما من ما قد وردت الأوامر به من غير معارض و مقتضى الأمر الوجوب و الاستغفار فى الأخيرتين بعد التسبيح فان مقتضى الأمر الوجوب مع الفتوى منهم من غير خلاف يعرف أو خلاف شاذ على الاستحباب، و التورك فى الصلاه كذلك و ليس للأمر به معارض إلا- إطلاق بعض الأخبار التى يمكن حمل إطلاقها على الأخبار المقيده مع انه لا خلاف فى الاستحباب، و أمثال ذلك كثير يقف عليها المتتبع، و لا سيما ما اشتمل عليه حديث حماد بن عيسى الوارد فى تعليم

الصادق عليه السلام له الصلاة، ونحوه صحيحه زراره، وما ذكره عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي المتقدم جميع ذلك في صدر الباب الثاني في الصلوات اليومية (١) فإن جميع ما اشتملت عليه الأخبار المشار إليها من الأوامر والنواهي لا معارض لها يوجب إخراجها عن حقيقه الأمر والنهي.

فالواجب على هذا القائل هنا بمجرد ورود لفظ مشتبّه محتمل للوجوب أن يقول بالوجوب والتحريم في جميع تلك المستحبات والمكروهات باتفاق العلماء، وهذا عين السفسطه، وما ذاك إلا- من حيث تقييد تلك الأخبار بعمل الأصحاب على ذلك الحكم واتفاقهم عليه.

ولا- يخفى على المنصف المتدرب في الفن ان اتفاق الأصحاب على الحكم متقدميهم وتأخيرهم من ما يثمر العلم أو الظن المتأخّر له بان ذلك هو مذهب الأئمة صلوات الله عليهم فان مذهب كل امام من أئمة الهدى أو أئمة الضلال انما يعلم بنقل شيعته واتباعه. واما الأخبار فليست كذلك فان فيها ما خرج على خلاف المذهب وفيها المجمل والمتشابه ونحو ذلك من الوجوه المانعه من الجزم بكون ما اشتملت عليه مذهبا، وقد وردت عندنا جملة من الأخبار الصحاح الصراح في جملة من الأحكام لم يلتفت إليها أصحابنا ولم يعملوا بها واطرحوها كإخبار عدم وجوب الغسل على المرأة بالاحتلام (٢) وإخبار السنه والسنتين في الرضاع المحرم (٣) ونحو ذلك من ما يقف عليه المتتبع البصير ولا ينبئك مثل خبير.

و حينئذ فإذا جاز الخروج عن مقتضى الأوامر الظاهره في الوجوب باتفاق الأصحاب على خلاف ذلك فكيف بلفظ محتمل كما هو محل البحث، ومن ذا الذي يروم الجزم بوجوب جهر الامام بجميع ما يأتي به من الأذكار وتحريم الجهر على المأموم في جميع ذلك بهذا الخبر المجمل مع مخالفه كافه العلماء له قديما وحديثا وطرحه

ص: ١٧٦

---

١- ١) ج ٨ ص ٢ الى ١١.

٢- ٢) الوسائل الباب ٧ من الجنابه.

٣- ٣) الوسائل الباب ٢ من ما يحرم بالرضاع.

بينهم بهذا المعنى الذى توهّموه و حملهم له على ما ذكروه (رضوان الله عليهم من المعنى الذى قدمناه عنهم. هذا مع ما أخذ على المفتى فى الأخبار من القول بالعلم و اليقين و النهى عن الظن و التخمين.

و ما توهّمه بعض من لم يعرض على العلم بضرس قاطع و لم يعط التأمل حقه فى جميع المواضع من التفرد بالعمل بالأخبار من غير ملاحظه كلام الأصحاب فهو جهل محض لما أوضحناه و ان صار فى هذه الأيام من صار الى ما ذكرناه إلا انه كما عرفت واضح الفساد ناشىء من العصبية و اللداد.

و من ما يوضح لك صحه ما ذكرناه ما اشتهر بينهم الآن من انه ينبغى لطالب العلم ان لا يشتغل إلا بكتب الأخبار و ان كان أميا لم يقرأ شيئا من العلوم بالكلية و صارت كتب الفقهاء بينهم مهجوره مطرحه، و هذه حماقه ظاهره فإنه لا يخفى على المنصف العارف بالقواعد الشرعيه و الضوابط المرعيه ان هذه المرتبه و هى الاشتغال بالأخبار و استنباط ما فيها من الأحكام و الأسرار ليست بسهله التناول لكل من ورامها من الناس و ان زعم ذلك من تلبس الآن بهذا اللباس و انما هى مرتبه الفقيه الجامع الشرائط، و هى مرتبه لم يصلها العلماء إلا بعد أن تشيب نواصيهم فى تحصيل العلوم و الاطلاع على كل معلوم منها و مفهوم و أحكام قواعدها و تحصيل ضوابطها، و مع هذا فهم فيها بين قائم و طائح و غريق و سابع، و اين لهؤلاء الجهال من نيل هذه المرتبه العزيزه المنال بمجرد عقولهم الناقصه العيار و توهّماتهم الموجيه للعثار، نعوذ بالله سبحانه من زيغ الافهام و زلل الاقدام و الخروج عن النهج القويم و الميل عن الصراط المستقيم و أما ما يدل على تأكد الإسماع فى التشهد

فروايه أبى بصير (١) قال:

«صليت خلف أبى عبد الله عليه السلام فلما كان فى آخر تشهده رفع صوته حتى أسمعنا فلما انصرف قلت كذا ينبغى للإمام ان يسمع تشهده من خلفه؟ قال نعم».

و ما رواه الشيخ و الصدوق فى الصحيح عن حفص بن البخترى عن أبى عبد الله

ص: ١٧٧

عليه السلام (١) قال: «ينبغي للإمام أن يسمع من خلفه التشهد و لا يسمعونهم شيئا».

قال في الفقيه (٢): يعني الشهادتين. قال:

و يسمعونهم أيضا السلام علينا و على عباد الله الصالحين.

و منها-

**انه يستحب للإمام إذا أحس بداخل حال ركوعه أن يطيل بقدرى ركوعه انتظار للداخلين ثم يرفع.**

و يدل على ذلك

ما رواه الشيخ عن جابر الجعفي (٣) قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام انى لؤم قوما فاركع فيدخل الناس و أنا راكع فكم انتظر؟ فقال ما أعجب ما تسأل عنه يا جابر انتظر مثلى ركوعك فان انقطعوا و إلا فارفع رأسك».

و روى في الكافي عن مروك بن عبيد عن بعض أصحابه عن ابي جعفر عليه السلام (٤) قال:

«قلت له انى إمام مسجد الحى فاركع بهم و أسمع خفقان نعالهم و أنا راكع؟ قال اصبر ركوعك و مثل ركوعك فان انقطعوا و إلا فانتصب قائما».

و منها-

**أن يقول المأموم عند فراغ الامام من الفاتحه: الحمد لله رب العالمين.**

قال العلامة فى المنتهى: ذكر ابن بابويه فى كتابه انه يستحب للمؤمنين إذا فرغ الامام من قراءه الحمد أن يقولوا: الحمد لله رب العالمين. و رواه الحسين بن سعيد فى كتابه أيضا (٥). انتهى.

أقول: و يدل عليه أيضا

ما رواه الكليني و الشيخ فى الصحيح عن جميل عن

ص: ١٧٨

---

١- ١) الوسائل الباب ٦ من التشهد.

٢- ٢) الوسائل الباب ٥٢ من صلاة الجماعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ٥٠ من صلاة الجماعة.

٤-٤) الوسائل الباب ٥٠ من صلاة الجماعة.

٥-٥) أورد في الوسائل في الباب ١٧ من القراءه روايات الحسين بن سعيد و لكنها تتضمن النهى عن قول «آمين» فقط و لم نقف على ما نقله من روايته الأمر بقول «الحمد لله رب العالمين» و قد نقل في البحار ج ١٨ الصلاه ص ٦٢٣ عبارته المنتهى كما في المتن و لم يعقبها بشيء.



أبى عبد الله عليه السلام (١) قال: «إذا كنت خلف إمام فقرأ الحمد و فرغ من قراءتها فقل أنت: الحمد لله رب العالمين. و لا تقل آمين». و نحوه روى عن جميل فى كتاب مجمع البيان للطبرسى (٢).

و منها-

### قيام المأمومين إلى الصلاة عند قول المقيم «قد قامت الصلاة»

على المشهور، و استدل عليه بان هذا اللفظ اخبار عن الإقامه فيجب المبادره للتصديق.

و لا يخفى ما فيه من الوهن فهو بالإعراض عنه حقيق.

و الأظهر الاستناد فى ذلك الى

ما رواه الشيخ و الصدوق عن الحناط (٣) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام إذا قال المؤذن «قد قامت الصلاة» أ يقوم القوم على أرجلهم أو يجلسون حتى يجىء إمامهم؟ قال لا بل يقومون على أرجلهم فإن جاء إمامهم و إلا فليؤخذ بيد رجل من القوم فيقدم».

و ما رواه الشيخ عن معاوية بن شريح (٤) قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام قال إذا قال المؤذن «قد قامت الصلاة» ينبغى لمن فى المسجد أن يقوموا على أرجلهم و يقدموا بعضهم و لا ينتظروا الإمام. قال قلت و ان كان الإمام هو المؤذن؟ قال و ان كان فلا ينتظرونه و يقدموا بعضهم».

أقول: و الواجب على ذلك القائل المتقدم ذكره بما قدمنا نقله عنه هو القول بوجوب القيام فى هذه الصورة، لورود الخبر المذكور من غير معارض بل تأكده بالخبر المتقدم، و القول به سفسطه ظاهره.

و قال الشيخ فى المبسوط و الخلاف وقت القيام إلى الصلاة عند فراغ المؤذن من كمال الأذان. و لم نقف على دليله.

و حكى العلامة فى المختلف عن بعض علمائنا قولاً بان وقت القيام إلى الصلاة

ص: ١٧٩

---

١- ١) الوسائل الباب ١٧ من القراءه فى الصلاة، و الشيخ يرويه عن الكلينى.

٢- ٢) ج ١ ص ٣١.

٣- ٣) الوسائل الباب ٤٢ من صلاة الجماعة.

٤- ٤) الوسائل الباب ٤٢ من صلاة الجماعة.

عند قوله «حي على الصلاة» لأنه دعاء إليها فاستحب القيام عنده.

و أجيب عنه بالمعارضه بالأذان فإن هذا اللفظ موجود فيه و لا يستحب القيام عنده. و بان هذا اللفظ دعاء إلى الإقبال إلى الصلاة و «قد قامت» صيغه اخبار بمعنى الأمر فالقيام عنده أولى.

و قد مضى بعض المستحبات فى الأبحاث السابقة و سيأتى أيضا فى المطلب الآتى بعض ذلك من ما سنشير إليه ان شاء الله تعالى.

## المسألة الثانية عشره [مكروهات الجماعة]

### إشاره

قد ذكر الأصحاب (رضوان الله عليهم جملة من المكروهات فى الجماعة أيضا:

منها-

### ان يقف المأموم وحده فى الصف

إلا أن تمتلئ الصفوف فلا يجد موضعا يدخل فيه فإنه يقف وحده فى صف بغير كراهه، و الحكم المذكور مجمع عليه كما نقله فى المدارك و قبله العلامة، و نقل عن ابن الجنيد انه منع من ذلك، قال على ما نقل عنه فى الذكرى: ان امكنه الدخول فى الصف من غير أذيه غيره لم يجز قيامه وحده.

و يدل على الحكم الأول

ما رواه الشيخ عن السكونى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام (١) قال:

«قال أمير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تكونن فى العيكل. قلت و ما العيكل؟ قال أن تصلى خلف الصفوف وحدك، فان لم يمكن الدخول فى الصف قام حذاء الإمام أجزأه فإن هو عاند الصف فسد عليه صلاته».

و روى فى كتاب دعائم الإسلام عن على عليه السلام (٢) قال:

«قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله يا على لا تقومن فى العيكل. قلت و ما العيكل يا رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال ان تصلى خلف الصفوف وحدك».

ثم قال فى الكتاب المذكور (٣): يعنى -و الله العالم- إذا كان ذلك و هو

١-١) الوسائل الباب ٥٨ من صلاة الجماعة.

٢-٢) مستدرک الوسائل الباب ٤٦ من صلاة الجماعة.

٣-٣) ج ١ ص ١٨٨ و اللفظ فيه هكذا: «يعنى-و الله أعلم-إذا وجد موضعا فى ما بين يديه من الصفوف فاما إذا لم يجد فلا شىء عليه ان صلى وحده خلف الصفوف.»

يجد موضعا في الصفوف فاما إذا لم يجد فلا شيء عليه ان يصلي خلف الصفوف وحده، لأننا

روينا عن ابي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام (١)

«انه سئل عن رجل دخل مع قوم في جماعه فقام وحده ليس معه في الصف غيره و الصف الذي بين يديه متضايق؟ قال إذا كان كذلك و صلى وحده فهو معهم. وقال: قم في الصف ما استطعت فإذا ضاق المكان فتقدم أو تأخر فلا بأس».

و عن علي عليه السلام (٢) انه قال:

«إذا جاء الرجل و لم يستطع أن يدخل الصف فليقم حذاء الإمام فإن ذلك يجزئه و لا يعاند الصف». انتهى.

قال شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار: أقول لم أر «العياكل» بهذا المعنى في كتب اللغة، قال في القاموس: اعتكل اعتزل و كمنبر مخيط الراعي. و في بعض النسخ بالثاء المثلثة و هو ايضا كذلك ليس له معنى مناسب، و لا يبعد ان يكون الفسكل بالفاء و السين المهملة و هو بالضم و الكسر الفرس الذي يجيء في الحلبه آخر الخيل، و رجل فسكل كزبرج رذل، و كزنبور و بردون متأخر تابع، ذكره الفيروز آبادي. و قال في النهاية: فيه «ان أسماء بنت عميس قالت لعلي عليه السلام ان ثلاثه أنت آخرهم لأخيار. فقال علي عليه السلام لأولادها فسكلتني أمكم» أي أخرتني و جعلتني كالفسكل و هو الفرس الذي يجيء في آخر خيل السباق، و كانت قد تزوجت قبله بجعفر ثم بأبي بكر. انتهى كلام شيخنا المشار اليه.

و قال في كتاب مجمع البحرين بعد أن نقل الحديث بهذا اللفظ قال: و في نسخه «الفسكل» ثم فسر بما ذكره في النهاية، و فيه تأييد لما ذكره شيخنا المشار اليه من التحريف في هذه اللفظه.

و من الأخبار الداله على الحكم المذكور ايضا

ما رواه الشيخ في الصحيح عن الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«اتموا الصفوف إذا وجدتم خللا

ص: ١٨١

---

١- ١) مستدرک الوسائل الباب ٤٥ من صلاه الجماعه.

٢- ٢) مستدرک الوسائل الباب ٤٥ من صلاه الجماعه.

٣- ٣) الوسائل الباب ٧٠ من صلاه الجماعه.

و لا يضر ك أن تتأخر إذا وجدت ضيقا في الصف و تمشي منحرفا حتى تتم الصف».

كذا استدل به بعضهم و في الدلالة غموض، فان مورد الخبر انما هو سد الخلل و الفرج التي تكون في الصف خصوصا في ما إذا كان مكانه ضيقا.

و أما ما يدل على الحكم الثاني فمنه-

ما رواه في الكافي و التهذيب في الموثق عن سعيد الأعرج (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي الصلاة فلا يجد في الصف مقاما أ يقوم وحده حتى يفرغ من صلاته؟ قال نعم لا بأس يقوم بحذاء الامام».

و ما رواه في التهذيب في الصحيح عن سعيد الأعرج (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل المسجد ليصلي مع الامام فيجد الصف متضايقا بأهله فيقوم وحده حتى يفرغ الامام من الصلاة أ يجوز ذلك له؟ فقال نعم لا بأس به».

و عن ابي الصباح (٣) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقوم في الصف وحده؟ فقال لا بأس إنما يبدو واحد بعد واحد».

و ما رواه في الفقيه (٤) قال:

«سأل موسى بن بكر أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يقوم. الحديث» إلا انه قال: «انما يبدو الصف واحدا بعد واحد».

و اما ما تقدم نقله عن ابن الجنيد من منع ذلك فقليل انه احتج بروايه السكوني المذكوره،

و بما روى من طريق العامه (٥)

«ان النبي صلى الله عليه و آله أبصر رجلا خلف الصفوف وحده فأمره أن يعيد الصلاة». و أجيب عن دليله بعد التزل عن ضعف السند بأنهما محمولان على الكراهه جمعا بين الأدله.

بقي هنا شيء لم أر من نبه عليه و لا- تنبيه له و هو انه لا- يخفى ان الظاهر من قوله عليه السلام في جملة من هذه الأخبار «يقوم بحذاء الامام» حال امتلاء الصفوف

ص: ١٨٢

٢-٢) الوسائل الباب ٥٧ من صلاة الجماعة.

٣-٣) الوسائل الباب ٥٧ من صلاة الجماعة.

٤-٤) الوسائل الباب ٥٧ من صلاة الجماعة.

٥-٥) في تيسير الوصول ج ٢ ص ٢٥٥ الفصل الخامس في أحكام المأموم عن وابصه ابن معبد «رأى رسول الله «ص» رجلا يصلى خلف الصف وحده فأمره بإعادة الصلاة».

هو انه يقوم وحده فى الصف الأخير الذى ليس فيه إلا هو و يكون موقفه محاذيا لموقف الامام. و هذا المعنى قد سمعته من بعض مشايخنا فى صغر سنى و أظنه الوالد الماجد العلامة (أجزل الله تعالى إكرامه).

و هذا هو المفهوم من روايه سعيد الأعرج المذكوره، لأن السائل سأله «أ يقوم وحده» يعنى خارجا عن الصفوف فيقف فى صف وحده فقال: «نعم لا بأس يقوم بحذاء الإمام» فإن قوله عليه السلام «نعم» صريح فى موافقه السائل فى وقوفه وحده ظهر الصفوف لكن أمره ان يكون محاذيا للإمام من خلفه.

و نحو هذه الروايه

قول الرضا عليه السلام فى كتاب الفقه (١)

«فان دخلت المسجد و وجدت الصف الأول تاما فلا بأس أن تقف فى الصف الثانى وحدك أو حيث شئت، و أفضل ذلك قرب الإمام». فإن المراد انه يكون محاذيا للإمام فى موقفه من خلفه و مسامتا له فإنه أقرب المواقف اليه. و على هذا ينبغى أن يحمل إطلاق روايه السكونى.

إلا ان الصدوق عطر الله مرقده فى الفقيه (٢) قال: و سألت محمد بن الحسن عن موقف من يدخل بعد من دخل و وقف عن يمين الامام لتضايق الصفوف فقال لا أدري. و ذكر انه لا يعرف فى ذلك أثرا فى الحديث. انتهى.

و ربما أشعر ظاهر هذا الكلام بحمل قولهم عليهم السلام فى تلك الأخبار «قام بحذاء الإمام» أو «يقوم بحذاء الامام» على القيام بجنبه كما فى اتحاد المأموم دون ما قلناه.

و لعل الأقرب حمل كلامه على امتلاء الصفوف على وجه لا يوجد فى ذلك المكان موقف للمصلى، و يؤيده قول محمد بن الحسن «انه لا يعرف فى ذلك أثرا فى الحديث» و لو حمل على ما ذكرناه من وجود مكان فى الصف الأخير فإن الأخبار

ص: ١٨٣

١- ١) ص ١٤.

٢- ٢) لم نقف على هذه العبارة فى الفقيه فى مظانها.

دلت على انه يقوم في ذلك الصف كما يدل عليه قوله في روايه أبى الصباح المتقدمه «إنما يبدو واحد بعد واحد» وفي روايه الفقيه «إنما يبدو الصف واحدا بعد واحد» إلا أنا لم نقف على ما يدل على القيام بجنب الامام حال تضايق الصفوف كما ذكره، وليس في الأخبار الواردة في المقام سوى هذا اللفظ اعني قوله: «يقوم بحداء الامام» والظاهر انه فهم منه هذا المعنى الذى ذكره، وهو ان أوهمه ظاهر اللفظ في بادئ النظر إلا ان الظاهر منه انما هو ما ذكرناه، وهو الذى فهمه الأصحاب أيضا حيث انهم صرحوا بأنه يكره للمأموم القيام وحده فى صف إلا ان لا يجد موضعا فى الصفوف فيجوز قيامه وحده من غير كراهه.

لكن ظاهر كلامه فى المنتهى الموافقه لما ذكره الصدوق، حيث قال: لو دخل المسجد و لم يجد مدخلا فى الصف وقف وحده عن يمين الإمام مؤتما لروايه سعيد الأعرج (١) و به قال الشافعى فى أحد القولين (٢). الى آخره. وهو كما ترى ظاهر فى انه فهم من المحاذاه فى الروايه المذكوره و نحوها انما هو القيام بجنب الامام.

و ظنى بعده لما عرفت من ما شرحناه، و يؤيد ذلك الأخبار الداله على انه متى كان المأموم أكثر من واحد فان حكمهم التأخر و القيام بحداء الامام مخصوص بالمأموم المنفرد.

إلا انه لا يخلو من شوب المناقشه بتخصيص هذه الصوره لعموم الحكم المذكور.

و بالجملة فالحكم لا يخلو من شوب الإشكال لما عرفت من الإبهام فى ذلك اللفظ و الإجمال و ان كان الأقرب ما ذكرناه كما شرحناه. والله العالم.

و منها-

### التنفل بعد قوله «قد قامت الصلاة»

على المشهور و نقل عن الشيخ

ص: ١٨٤

(١-١) ص ١٨٢.

(٢-٢) فى نيل الأوطار ج ٣ ص ١٩٨ باب ما جاء فى صلاه الرجل فذا «و قد اختلف فى من لم يجد فرجه و لا سعه فى الصف ما الذى يفعل؟ فحكى عن نصه فى البويطى انه يقف منفردا و لا يجذب الى نفسه أحدا. الى ان قال: وقال أكثر أصحاب الشافعى و به قالت الهاديويه انه يجذب الى نفسه واحدا» و نحو ذلك فى المجموع للنووى ج ٤ ص ٢٩٧.



فى النهايه و ابن حمزه أنهما منعاً ذلك، قال فى الذكرى: وقد يحمل على ما لو كانت الجماعة واجبه و كان ذلك يؤدى الى فواتها.

و الأظهر الأول

لما رواه الشيخ و الصدوق فى الصحيح عن عمر بن يزيد (١)

«أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الروايه التى يروون انه لا ينبغى أن يتطوع فى وقت فريضه ما حد هذا الوقت؟ قال إذا أخذ المقيم فى الإقامه. فقال له ان الناس يختلفون فى الإقامه؟ قال المقيم الذى تصلى معه».

و أنت خبير بان ظاهر الخبر ان الوقت المذكور لكراهه النافله هو شروع المقيم فى الإقامه التى هى عبارته عن الفصول السبعه عشره، و عبارات الأصحاب تضمنت التحديد بقول «قد قامت الصلاه» و لا يخفى ما بينهما من المغايره.

ثم ان ظاهر الخبر و كلام الأصحاب ان الكراهه إنما هى فى ابتداء النافله متى دخل الوقت المذكور أما لو دخل و هو مشغل بها فالظاهر انه يتمها بغير كراهه فى ذلك.

و روى الحميرى فى كتاب قرب الاسناد عن محمد بن عيسى و الحسن بن ظريف و على بن إسماعيل كلهم عن حماد بن عيسى (٢) قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قال ابى خرج رسول الله صلى الله عليه و آله لصلاه الصبح و بلال يقيم و إذا عبد الله بن القشب يصلى ركعتى الفجر فقال له النبى صلى الله عليه و آله يا ابن القشب أ تصلى الصبح أربعاً؟ قال ذلك له مرتين أو ثلاثاً».

و روى فيه عن عبد الله بن الحسن عن جده على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (٣) قال:

«سألته عن رجل ترك ركعتى الفجر حتى دخل المسجد و الامام قد قام فى صلاته كيف يصنع؟ قال يدخل فى صلاه القوم و يدع الركعتين فإذا ارتفع النهار قضاهما».

ص: ١٨٥

---

١-١) الوسائل الباب ٤٤ من الأذان و الإقامه و ٣٥ من مواقيت الصلاه.

٢-٢) الوسائل الباب ٤٤ من الأذان و الإقامه.

٣-٣) الوسائل الباب ٤٤ من الأذان و الإقامه.

قال شيخنا المجلسي عطر الله مرقدته في كتاب البحار: الخبر ان يدلان على المنع من التنفل بعد الشروع في الإقامه و بعد إتمامها.

أقول: من المحتمل قريبا عندى ان المنع من ذلك انما هو من حيث أن وقت صلاه ركعتي الفجر - كما قدمنا تحقيقه في موضعه من الأوقات - إنما هو قبل الفجر الثاني و انه لا يجوز تأخيرهما الى بعد الفجر لغير تقيه و ان كان خلاف المشهور بين أصحابنا كما أثبتنا ذلك بالأخبار المتقدمه ثمه، و لعله الى ذلك يشير قوله صلى الله عليه و آله في الخبر الأول «أُتصلى الصبح أربعاً؟» بمعنى ان الوقت في النافله قد خرج و اختص بالفريضة و هي ركعتان فصلااتها فيه موجب لكون الفريضة في هذا الوقت أربعاً.

و منها -

### أن يخص نفسه بالدعاء

لما رواه الشيخ في التهذيب مسندا و الصدوق في الفقيه مرسلا (١)

«ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال من صلى يقوم فاخص نفسه بالدعاء دونهم فقد خانهم».

و الظاهر تخصيص الحكم المذكور بالدعاء الذي يخترعه الامام من نفسه أما لو أراد الدعاء ببعض الأدعية المرويه عنهم عليهم السلام فالظاهر الإتيان به على الكيفية الوارده تحصيلا لفضيله الإتيان به على الوجه المنقول. و الله العالم.

### المطلب الثاني في الامام

#### اشاره

و فيه مسائل:

#### [المسألة الأولى] إمامه المرأة بمثلها في الفريضة

- يشترط فيه البلوغ و العقل و الايمان و طهاره المولد و الذكوره ان أم مثله و السلامه من الجذام و البرص و الحد الشرعى و العداله، و هذه الشروط قد تقدم البحث عنها و ما يتعلق بها من الخلاف و ذكر الأدله و تحقيق الحال بما يزيل عنها نقاب الإشكال في الفصل الأول في صلاه الجمعة من الباب الثالث فلا حاجه الى الإعادة هنا.

ص: ١٨٦

و انما يبقى الكلام هنا فى إمامه المرأة، وقد عرفت اشتراط المذكوره فى الإمام إذا أم ذكرانا أو ذكرانا و اناثا، و هو مما لا خلاف فيه و انما الخلاف فى إمامه المرأة بمثلها فى الفريضة، اما النافله التى تجوز الجماعة فيها فالظاهر منهم الاتفاق على جواز إمامتها و انما محل الخلاف الفرائض، فالمشهور هو الجواز بل قال فى التذكرة انه قول علمائنا أجمع، و ذهب السيد المرتضى الى المنع و هو المنقول عن الجعفى و ابن الجنيد، و نفى عنه البأس فى المختلف و اليه مال فى المدارك.

و منشأ الخلاف المذكور اختلاف الأخبار فى المقام، فالواجب أولا نقل الأخبار المشار إليها ثم الكلام فى المسأله بما وفق الله سبحانه لفهمه منها:

فمنها-

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن على بن جعفر عن أخيه عليه السلام (١) قال:

«سألته عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة و التكبير؟ قال قدر ما تسمع».

و عن سماعة بن مهران فى الموثق (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء؟ فقال لا بأس به».

و عن عبد الله بن بكير فى الموثق -و هو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه- عن بعض أصحابنا عن ابى عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«انه سئل عن المرأة تؤم النساء؟ قال نعم تقوم وسطا بينهن و لا تتقدمهن».

و عن على بن يقطين بإسناد فيه محمد بن عيسى الیقطينی -و فيه كلام- عن ابى الحسن الماضى عليه السلام (٤) قال:

«سألته عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة و التكبير؟ فقال بقدر ما تسمع».

و روى فى كتاب قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (٥) قال:

«سألته عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة؟ قال قدر ما تسمع. قال: و سألته عن النساء هل عليهن الجهر بالقراءة

ص: ١٨٧

---

١- (١) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.

٣- (٣) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.

٤- (٤) الوسائل الباب ٣١ من القراءة فى الصلاة.



فى الفريضة؟ قال لا إلا أن تكون امرأه تؤم النساء فتجهر بقدر ما تسمع قراءتها».

و هذه الأخبار كلها داله على الجواز و ظاهرها ان ذلك فى الفريضة.

و منها-

ما رواه الصدوق و الشيخ فى الصحيح عن هشام بن سالم (١)

«انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة هل تؤم النساء؟ قال تؤمن فى النافله فأما فى المكتوبه فلا و لا تتقدمهن و لكن تقوم وسطهن».

و ما رواه ثقة الإسلام و الشيخ عن سليمان بن خالد فى الصحيح (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء؟ فقال إذا كن جميعاً أمتهن فى النافله فأما المكتوبه فلا و لا تتقدمهن و لكن تقوم وسطاً منهن».

و ما رواه الصدوق عن زراره فى الصحيح عن أبى جعفر عليه السلام (٣) قال:

«قلت له المرأة تؤم النساء؟ قال لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها تقوم وسطهن معهن فى الصف فتكبر و يكبرن».

و ما رواه الشيخ عن الحلبي فى القوى عن أبى عبد الله عليه السلام (٤) قال

«تؤم المرأة النساء فى الصلاة و تقوم وسطاً منهن و يقمن عن يمينها و شمالها، تؤمن فى النافله و لا تؤمن فى المكتوبه».

إذا عرفت ذلك فاعلم ان المحقق فى المعتبر قد أجاب عن روايتى سليمان بن خالد و الحلبي بأنهما نادرتان لا عمل عليهما. و اعترضه فى المدارك بأنه غير جيد لوجود القائل بمضمونهما و موافقتهما لصحيحه هشام المتقدمه مع أن الصدوق أوردها فى كتابه، و مقتضى كلامه فى أول كتابه الإفتاء بمضمونها. و الشهيد فى الذكرى جمع بين الروايات بحمل اخبار المنع على نفى الاستحباب المؤكد لا مطلق الاستحباب. و لا يخفى ما فيه من البعد. و قال الفاضل الخراسانى فى الذخيره: و الأقرب فى الجمع بين الأخبار أن يقال إمامتهن فى الفرائض جائزه و لكن الأفضل تركها. و صاحب المدارك حيث كان يدور مدار الأسانيد و يتهاافت عليها

ص: ١٨٨

١- (١) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.

٣- (٣) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة.



جمد على الروايات الأخيرة و طعن في روايتي سماعه و ابن بكير بضعف السند و اختار ما ذهب اليه المرتضى و ابن الجنيد من جواز إمامتهن في النوافل دون الفرائض ثم قال: و يشهد لهذا القول ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زراره عن ابي جعفر عليه السلام. ثم أورد الروايه المتقدمه الداله على ان المرأه لا تؤم إلا على الميت أقول: و الذى يخطر بالبال العليل ان ما اشتملت عليه الروايات الأخره من التفصيل بين النافله و المكتوبه فيجوز فى الأولى دون الثانية فالمراد بالنافله و المكتوبه انما هو الجماعه المستحبه و الجماعه الواجبه فيكون كل من النافله و المكتوبه صفه للجماعه لا للصلاه كما فهموه، و حينئذ فالمراد بالجماعه النافله اى المستحبه كالصلاه اليوميه لاستحباب الجماعه فيها، و المراد بالجماعه الواجبه كالجمعه و العيدين فإنه لا يجوز إمامه المرأه فيها اتفاقا نصا و فتوى، و على هذا تجتمع الأخبار و تكون الأخبار الأخره راجعه إلى الأخبار الأوله الداله على القول المشهور. و الاستدلال بهذه الأخبار على ما ادعوه مبنى على جعل كل من النافله و المكتوبه صفه للصلاه و هو غير متعين بل كما يجوز الحمل على ذلك يجوز الحمل على جعلها صفه للجماعه أى الجماعه المستحبه و الجماعه الواجبه. و لا ينافى ذلك إطلاق المكتوبه فان المكتوبه بمعنى المفروضه الواجبه كما فى قوله عز و جل «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ» (١) أى فرض، و قوله:

«كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ»

(٢)

أى فرض، و قوله «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» (٣) فان الكتاب هنا مصدر بمعنى المفعول أى مكتوبا يعنى مفروضا. و بالجملة فإن المكتوبه بمعنى المفروضه و هى كما يمكن جعلها صفه للصلاه يمكن أن تكون صفه للجماعه.

و الذى يرجح ما قلناه من الحمل المذكور وجوه: (أحدها)- ان فيه جمعا بين أخبار المسأله لاتفاقها و اجتماعها على ما قلناه من جواز إمامه المرأه فى الصلاه اليوميه

ص: ١٨٩

١- ١) سورة البقره الآيه ٧٩.

٢- ٢) سورة البقره الآيه ١٧٦.

٣- ٣) سورة النساء الآيه ١٠٤.

و الجمع بين الأخبار على وجه لا يطرح منها شيء أولى من اطراح بعضها كما هو اللازم من ما ذهب اليه المانع من جواز إمامتها في اليوميه. ولا ينافي ما قلناه من الأخبار المتقدمه إلا صحيحه زراره و سيأتي ان شاء الله تعالى وجه الجواب عنها.

و(ثانيها)-

انه قد روى الصدوق في الفقيه (١) قال: قال الحسن بن زياد الصيقل

«سئل أبو عبد الله عليه السلام كيف تصلى النساء على الجنائز إذا لم يكن معهن رجل؟ قال يقمن جميعا في صف واحد و لا تتقدمهن امرأه. قيل ففي صلاه مكتوبه أ يؤم بعضهن بعضا؟ قال نعم». و هو كما ترى صريح في إمامتهن في الصلاه اليوميه، و الروايه كما ترى من مرويات الفقيه التي اعترف كما تقدم في كلامه انها تكون من ما يفتى به و يعمل عليه (٢) و يعضد هذه الروايه صحيحه على بن جعفر المتقدمه و روايه على بن يقطين. و هو قد اعترف بذلك في صحيحه على بن جعفر حيث انه -بعد أن طعن في روايتي سماعه و عبد الله بن بكير- قال: نعم يمكن الاستدلال عليه بما رواه الشيخ في الصحيح عن على بن جعفر. ثم ساق الخبر كما قدمناه. و لا يخفى انه مع العمل بهذه الأخبار الأخيره بناء على حمل المكتوبه فيها على الصلاه المكتوبه كما يدعونه فان اللازم طرح تلك الأخبار الداله على الجواز رأسا مع ما عرفت من كثرتها و صحه بعضها و اعتضادها بالشهره بين الأصحاب بل دعوى الإجماع، و الجمع بين الخبرين مهما أمكن أولى من طرح أحدهما رأسا.

و ثالثها- ان المستفاد من الأخبار- كما قدمنا تحقيقه في المسأله الأولى من المطلب الأول- هو تحريم الجماعه في النافله مطلقا إلا ما استثنى كما عليه اتفاق الأصحاب (رضوان الله عليهم و ان كان ظاهر كلام السيد المذكور ثمه اختيار الجواز إلا انا قد أوضحنا بطلانه و هدمنا بنيانه، و حيثئذ فمتى حملت هذه الأخبار على ما يدعونه من جواز إمامه المرأه في النافله دون الفريضه لزم مخالفتها لتلك الأخبار الكثيره

ص: ١٩٠

---

١- (١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاه الجنازه.

٢- (٢) تقدم منه «قدس سره» ج ٩ ص ١١٥ خروجه عن هذه القاعده في مواضع عديده.



المعتضده باتفاق الأصحاب الداله على تحريم الجماعه فى النافله و مخالفتها لهذه الأخبار الداله هنا على جواز إمامه المرأة فى اليوميه، مع ما عرفت من شهره القول بها بين الأصحاب بل ادعى عليه الإجماع، و متى حملنا هذه الأخبار على المعنى الذى ذكرناه فلا- تعارض ولا- إشكال فى البين و به يزول التنافر و الاختلاف من الجانبين و تكون هذه الأخبار الثلاثه التى أوردها موافقه للمشهور فى المسألتين، و على تقدير ما ذكره تكون معارضة كما عرفت بأخبار الطرفين مع كون عمل الأصحاب كما عرفت انما هو على تلك الأخبار فى الموضوعين. و من أجل ذلك نسب فى المعتبر روايتى سليمان بن خالد و الحلبي إلى الشذوذ و الندره كما عرفت، و بمثله صرح العلامة فى المنتهى ايضا. و هو جيد إلا ان ما حملناها عليه أجود لأن فيه أعمالا للدليلين بحسب الإمكان من غير طرح شىء فى البين.

و رابعها- انه متى حملت النافله هنا على صلاه النافله كما يدعونه فلا يخلو إما أن يراد بها النافله التى استثنيت من تحريم الجماعه فى النافله و هو صلاه الاستسقاء و العيدين كما زعموه و انه يجوز إمامه المرأة فى هاتين الصلاتين كما يفهم من كلام شيخنا الشهيد الثانى فى الروض من الاتفاق عليه، أو يراد بها مطلق النافله راتبه أو غير راتبه كما يفهم من صاحب المدارك الميل اليه. و الأول أبعد بعيد من اخبار الصلاتين المذكورتين، مضافا الى ما عرفت من عدم ثبوت ذلك فى صلاه العيدين. و الثانى من ما يلزم منه تفضيل النساء على الرجال حيث انه يسوغ لهن من الإمامه فى الجماعه ما لا- يجوز مثله للرجال مع ان المعهود من الشرع خلافه لنقصانهن فى جميع الموارد.

و كيف كان كما قيل فى أرخاه العنان فإنه و ان لم يكن ما ذكرناه فى هذه الأخبار من المعنى المذكور متعينا أو مترجحا لما أوضحناه فلا أقل من أن يكون مساويا لما ذكروه و هو كاف فى دفع الاستدلال.

و اما صحيحه زواره التى نقلها عن الفقيه فالأظهر حملها على التقيه و كذا كل ما دل على المنع من امامه المرأة، لأن جل العامه على المنع من إمامتها لكن كراهه

عند بعض و تحريما عند آخرين فى الفريضة دون النافله كما هو قول المرتضى، و القول بالجواز فى الفريضة كما هو المشهور عندنا قول الشافعى خاصه و احمد فى إحدى الروايتين كما نقله فى المنتهى، و اما القول بالكراهه فنقله عن عائشه و أم سلمه و عطاء و الثورى و الأوزاعى و إسحاق و ابى ثور و احمد فى الروايه الأخرى و ابى حنيفه و مالك، قال و حكى عن نافع و عمر بن عبد العزيز، و اما القول بالتفصيل كما ذهب اليه المرتضى (قدس سره) فنقله عن الشعبي و النخعى و قتاده (١) و من ذلك يظهر لك ان جل العامه على القول بالمنع من إمامتها و ان كان كراهه عند بعض و تحريما عند آخرين، و هو وجه وجهه فى الجمع بين أخبار المسأله.

و أنت إذا تأملت بعين الحق و الإنصاف وجدت انه لا- سبب للاضطراب فى هذه الأخبار و نحوها و الاختلاف إلا التقيه التى عمت بها البليه و صارت أعظم سبب فى الاختلاف فى الأحكام الشرعيه، و شهره الحكم فى الصدر الأول بالجواز من أظهر المرجحات لكون ذلك مذهبهم (صلوات الله عليهم) كما تقدمت الإشارة إليه فى غير موضع. و الله العالم.

ص: ١٩٢

---

١- ١) لا- يخفى ان عبارته المنتهى ج ١ ص ٣٦٨ لا- ظهور لها فى نقل الكراهه عن عائشه و من بعدها و انما ظاهرها نقل الكراهه عن أحمد فى روايته الأخرى و ابى حنيفه و مالك و نافع و عمر بن عبد العزيز، و هذه عبارته: يجوز ان تؤم المرأة النساء فى الفرض و النفل الذى فيه تسن الجماعة، ذهب إليه أكثر علمائنا و هو مستحب عندنا و به قال الشافعى و احمد فى إحدى الروايتين و روى عن عائشه. الى ان قال: و قال أحمد فى الروايه الأخرى أنه مكرره و ان فعلن اجزأهن و هو قول أبى حنيفه. إلى آخر ما نقل فى الكتاب. و على طبق ما استظهرناه من عبارته جاء النقل فى المجموع للنووى الشافعى ج ٤ ص ١٩٩ و المحلى ج ٣ ص ١٢٨ فإن الكراهه لم تنفل فيهما عن عائشه و من بعدها الى ابى ثور. و لمعرفه مذهب الشافعى و احمد زياده على ذلك يرجع الى الأم ج ١ ص ١٤٥ و الإنصاف ج ٢ ص ٢١٢، و نقل فى الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٣٠٥ عن المالكيه انه لا يصح ان تكون المرأة اماما لرجال أو نساء لا فى فرض و لا فى نفل. و كذا نقل فى المجموع و المحلى عن مالك المنع مطلقا.

اشاره

-من الشرائط فى الإمامه الذكوره و القيام و القراءه و الإتقان ان أم مثله، و تفصيل هذه الجمله يقع فى مواضع:

الأول [لا يؤم القاعد و الناقص القائم و الكامل]

-انه لا يؤم القاعد القائم و انما يؤم مثله، و هو قول علمائنا أجمع على ما حكاه علامه فى التذكره.

و عليه يدل

ما رواه الصدوق فى الفقيه مرسلا (١) قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه و آله صلى بأصحابه جالسا فلما فرغ قال: لا يؤمن أحدكم بعدى جالسا.

قال و قال: الصادق عليه السلام

كان النبى صلى الله عليه و آله وقع عن فرس فشج شقه الأيمن فصلى بهم جالسا فى غرفه أم إبراهيم».

و من غفلات صاحب الوسائل انه تفرد بالقول بالكراهه: فقال فى كتاب الوسائل: باب كراهه إمامه الجالس القيام و جواز العكس (٢) ثم أورد الروايه الأولى، مع إجماع الأصحاب كما عرفت على التحريم و صراحه الخبر المذكور فى ذلك من غير معارض يوجب تأويله.

و استدل جملته من الأصحاب على الحكم المذكور

بما رواه الشيخ عن السكونى عن أبى عبد الله عن أبيه عليهما السلام (٣) قال:

«قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يؤم المقيد المطلقين و لا صاحب الفالج الأصحاء».

قالوا: و كذا الكلام فى جميع المراتب لا يؤم الناقص الكامل فلا يجوز اقتداء الجالس بالمضطجع.

و الاستدلال بهذه الروايه بناء على ما ذيلوها به مبنى على كون العله فى منعه صلى الله عليه و آله من امامه الجالس القائم انما هو من حيث نقصان صلاه الجالس عن صلاه القائم و لا- يخفى ان هذه العله إنما هى مستنبطه إذ لا- إشعار فى النص بها و إلا لاقتضى ذلك عدم جواز امامه المتيمم بالمتوضى و المسافر بالحاضر.

و الظاهر انه الى ما ذكرناه يشير كلام الفاضل الخراسانى فى الذخيريه بعد نقل

- ١-١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة الجماعة.
- ٢-٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة الجماعة.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجماعة. و يرويه الشيخ عن الكليني.

ما نقلناه عنهم بقوله: هكذا اشتهر بين الأصحاب.

و بالجمله فإن الدليل على الحكم المذكور انما هو الروايه الاولى، و اما إمامه الناقص الكامل بقول مطلق جوازا و تحريما فلم أقف فيه على نص. و أما بالنسبه إلى جزئيات هذه الكليه فهو يدور مدار النصوص وجودا و عدما جوازا و تحريما.

قالوا: و أطلق الشيخ في الخلاف جواز إمامه العارى بالمكتسى. و قال العلامة في التذكرة: ان اقتدى بالعارى مكتس عاجز عن الركوع و السجود جاز لمساواته له في الأفعال. قال في المدارك: و هو يتم إذا قلنا ان المانع من الاقتداء بالعارى عجزه عن الأركان و اما إذا علل بنقصه من حيث الستر فلا. انتهى. و فيه إشارة إلى ما قدمناه ذكره عنهم.

و الحق في المسأله المذكوره أن المأموم في هذه الصوره ان كان فرضه شرعا الصلاه جالسا كامامه فلا بأس باتباعه، لان فرض الامام و فرضه الجلوس فيدخلان تحت الأخبار الداله على جواز امامه الجالس بالجالس من ذوى الاعذار. و لا يضر هنا نقص صلاه الإمام من حيث كونه عاريا و المأموم مكتس إذ لا دليل على هذه العله كما عرفت، و ان كان فرضه الإتيان بالأركان من قيام و قعود و ركوع و سجود فالظاهر المنع لخبر الرسول صلى الله عليه و آله.

#### الثانى [إمامه اللاحن و التتمام و الفأفاء و نحوهم]

- المشهور انه لا يجوز امامه اللاحن في قراءته و لا المبدل حرفا بغيره بالمتقن سواء كان اللحن مغيرا للمعنى كضم تاء «أنعمت» أم لا كفتح دال «الحمد» تمكن من الإصلاح أو لم يتمكن، و أطلق الشيخ كراهه إمامه من يلحق في قراءته، قال في المبسوط يكره امامه من يلحن في قراءته سواء كان في الحمد أو غيرها أحوال المعنى أو لم يحل إذا لم يحسن إصلاح لسانه، فان كان يحسن و تعمد اللحن فإنه تبطل صلاته و صلاه من خلفه إذا علموا بذلك. و ظاهر ابن إدريس اختصاص المنع بما يحيل المعنى حيث قال: لا يجوز امامه اللحنه الذى يغير بلحنه معانى القرآن.

و قال العلامة في المختلف: الوجه عندى انه لا يصح أن يكون إماما، اما إذا

تعتمد فلائن صلاته باطله لأنه لم يقرأ القرآن كما انزل، و أما إذا لم يتمكن فلائن بالنسبه إلى الأعراب كالأخرس فكما لا تصح إمامه الآخرس لا تصح امامه من لا يتمكن من الإعراب. ثم قال: احتج بان صلاته صحيحه فجاز أن يكون اماما.

و الجواب المنع من الملازمه كالأخرس. انتهى. و على هذا جرى كلام الأكثر كما عرفت.

و كذا الكلام بالنسبه إلى المبدل حرفا بغيره كالألغ بالثاء المثلثه و هو الذى يبدل حرفا بغيره، و ربما خص بمن يبدل الراء لاماً، و الأرت و هو الذى يجعل اللام تاء، و فى حكمه الأليغ بالياء المثنائيه و هو الذى لا يبين الكلام و لا يأتى بالحروف على الصحه، و كذا التتمام و الفأفاء و هو من لا يحسن تأديه التاء و الفاء إلا بترديدهما مرتين فصاعداً، و قيل من لا يحسن تأديه التاء و الفاء أو يبدلهما بغيرهما.

و هؤلاء كلهم ما عدا التتمام و الفأفاء لا تصح إمامتهم عند الأصحاب إلا بأمثالهم أما الفردان المذكوران فقد صرح غير واحد منهم بجواز إمامتهما مطلقاً، قالوا لأن هذه الزيادة الحاصله من الترديد زياده غير مخرجه عن صحه القراءه و كرهه بعض الأصحاب، قال المحقق فى المعتبر: اما التتمام و الفأفاء فالإتتمام بهما جائز لأنه يكرر الحرف و لا يسقطه. و مقتضى كلامه ان التتمام هو الذى لا يتيسر له النطق بالتاء إلا بعد ترديدها مرتين فصاعداً. و بهذا التفسير و الحكم صرح العلامة فى التذكرة و المنتهى لكنه حكم فى التذكرة بكر لعه إمامته لمكان هذه الزيادة. و قال فى المنتهى:

و لو كان له لثغه خفيفه تمنع من تخليص الحرف و لكن لا- يبدله بغيره أمكن أن يقال بجواز إمامته بالقارئ. و نحوه قال فى التذكرة و لكنه جزم بالجواز. و قال فى الذكرى: اما من به لثغه تمنع من تخليص الحرف و لا- تبلغ به تبديله بغيره فجائز إمامته للقارئ و ان كان القارئ أفضل لأن ذلك يعد قرآناً. قال فى المدارك:

و يشكل بان من لم يخلص الحرف لم يكن آتياً بالقراءه على الوجه المعتبر فلا تكون

قراءته كافيته عن قراءه المأموم كالمبدل.

قيل: هل يجب على اللاحن و المبدل للحرف بغيره مع العجز عن الإصلاح الائتمام بالمتقن ان تمكن منه؟ وجهان من توقف الواجب على ذلك فيكون واجبا، و من أصاله البراءه، و إطلاق

قوله عليه السلام (١) في صحيحه زراره و الفضيل

«و ليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها».

و المسأله بجميع شقوقها لا تخلو من توقف و تأمل لعدم النصوص الواضحه في المقام.

### الثالث [ لا تؤم المرأة الرجل ]

-انه لا خلاف في انه لا يجوز أن تؤم المرأة الرجل، نقل ذلك غير واحد من الأصحاب، و استدلو عليه

بما روى عن النبي صلى الله عليه و آله (٢) قال:

«لا تؤم المرأة رجلا».

و عنه صلى الله عليه و آله (٣) قال:

«أخروهن من حيث أخرهن الله». قالوا و يؤيده ان المرأة مأموه بالستر و الحياء و الإمامه للرجال تقتضى خلافه.

و أنت خير بما في هذا الاستدلال، اما الخبران فالظاهر انهما ليسا من طريقنا إذ لم أقف عليهما في أخبارنا. و أما التعليل الأخير فعليل.

و الأظهر في الاستدلال على ذلك انما هو ما قدمناه في المقدمة السادسة في المكان من الأخبار الداله على عدم جواز محاذاه المرأة للرجل و لا تقدمها عليه، مضافا الى أن العبادات مبنية على التوقيف و لم يرد عن صاحب الشريعة فعل ذلك

ص: ١٩٦

---

١- ١) الوسائل الباب ١ من صلاه الجماعه.

٢- ٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٩٠.

٣- ٣) المغنى ج ٢ ص ٢٤٣، و في البحر الرائق ج ١ ص ٣٥٤ نسب الحديث الى ابن مسعود و الحنفية يذكرونه مرفوعا و ابن همام منع رفعه بل هو موقوف على ابن مسعود. و في المقاصد الحسنه للسخاوى ص ٢٨ رقم ٤١ «من الغلط نسبته للصحيحين و لدلائل النبوه للبيهقي و لمسند رزين و لكن في مصنف عبد الرزاق و من طريقه الطبراني من قول ابن مسعود.» و في موضوعات ملا على القارئ ص ١٩: في الهدايه حديث مشهور و قال ابن همام لا يثبت رفعه فضلا عن شهرته، و الصحيح انه موقوف على ابن





و لا الأمر به. و لكن لما كان المشهور بين متأخرى أصحابنا هو كراهه المحاذاه و التقدم دون التحريم التجأوا الى الاستدلال هنا بهذه الأدله المذكوره.

ثم انه كما لا يجوز أن تؤم الرجل لا يجوز أن تؤم الخنثى ايضا لاحتمال الذكوريه و لا خنثى بمثله لاحتمال الأنوثيه فى الامام و الذكوريه فى المأموم فلا تحصل المماثله.

و نقل فى الذكرى عن ابن حمزه انه جوز ذلك لتكافؤ الاحتمالين فيهما و الأصل الصحه. قال: و جوابه ان من صور الإمكان تخالفهما فى الذكوره و الأنوثه كما قلناه و الأصل وجوب القراءة على المصلى إلا بعد العلم بالسقط.

هذا.

و روى فى كتاب دعائم الإسلام (١) عن على عليه السلام قال:

«لا تؤم المرأة الرجال و لا تؤم الخنثى الرجال و لا الأخرس المتكلمين و لا المسافر المقيمين».

و روى فى موضع آخر عنه عليه السلام ايضا (٢) قال:

«لا تؤم المرأة الرجال و تصلى بالنساء و لا تتقدمهن، تقوم وسطا منهن و يصلين بصلاتها». و الله العالم.

### المسألة الثالثة [صاحب الإماره و المسجد و المنزل أحق بالإمامه]

#### اشاره

قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم بان صاحب الاماره و المسجد و المنزل أحق و أولى بالإمامه فى هذه الموارد الثلاثه، و المراد بصاحب الاماره من كانت امارته شرعيه بمعنى انه منصوب من قبل المعصوم عليه السلام فإنهم عليهم السلام فى وقت تمكنهم و سلطتهم كانوا يعينون أمراء للبلدان للأمر و النهى و الحكم بين الرعيه و الجمعه و الجماعه و نحو ذلك. و المراد بصاحب المسجد يعنى الإمام الراتب فيه، و صاحب المنزل ساكنه و ان لم يكن ملكا له. قالوا: و كذا الهاشمى أولى من غيره ممن لم يكن كذلك. و صرح بعضهم بأن إمام الأصل مع حضوره أولى من الجميع.

و تفصيل هذه الجمله يقع فى مواضع

#### (أحدها)

-ما ذكروه- من أولويه هؤلاء الثلاثه الأول على غيرهم عدا الإمام الأعظم و ان كان ذلك الغير أفضل منهم-

١-١) ج ١ ص ١٨٣ طبع مصر.

٢-٢) مستدرک الوسائل الباب ١٨ من صلاه الجماعه.

من ما لا خلاف فيه عندهم، وقد صرح بذلك العلامة في جملة من كتبه، وقال في المنتهى انه لا يعرف فيه خلافا.

و استدلو عليه بالنسبه الى صاحب الاماره و المنزل بما سيأتى ان شاء الله تعالى

فى روايه ابى عبيده (١) من قوله عليه السلام:

«و لا يتقدم من أحدكم الرجل فى منزله و لا صاحب سلطان فى سلطانه».

و أما بالنسبه الى امام المسجد الراتب فعللوه بان المسجد يجرى مجرى منزله، و لان تقدم غير الراتب عليه يورث وحشه و تنافرا فيكون مرجوحا.

أقول: و الأظهر الاستدلال عليه بما ذكره الرضا عليه السلام فى كتاب الفقه الرضوى، و الظاهر انه هو المستند لما صرح به المتقدمون من هذا الحكم كما عرفت فى غير موضع إلا انه لما لم يصل ذلك الى المتأخرين عللوه بما عرفت.

حيث قال عليه السلام فى موضع من الكتاب (٢).

«ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال صاحب الفراش أحق بفراشه و صاحب المسجد أحق بمسجده» و قال فى باب صلاه الجماعة «اعلم ان أولى الناس بالتقدم فى الجماعة أقرؤهم. الى أن قال: و صاحب المسجد أولى بمسجده».

و قال فى كتاب دعائم الإسلام (٣).

«و عن رسول الله صلى الله عليه و آله انه قال: يؤمكم أكثركم نورا- و النور القرآن- و كل أهل مسجد أحق بالصلاه فى مسجدهم إلا أن يكون أمير حضر فإنه أحق بالإمامه من أهل المسجد».

و عن جعفر بن محمد عليهما السلام (٤) انه قال:

«يؤم القوم أقدمهم هجره. الى أن قال: و صاحب المسجد أحق بمسجده».

و لو اجتمع صاحب الاماره مع صاحب الراتبه أو صاحب المنزل فقد قطع

ص: ١٩٨

---

١- (١) الوسائل الباب ٢٨ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) ص ١١ و ١٤.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب ٢٥ من صلاه الجماعة.

٤- (٤) مستدرک الوسائل الباب ٢٥ من صلاه الجماعة.

الشهيد الثانى بكونه أولى منهما، ولا يخلو من توقف.

بقى الإشكال فى انه قد تقدم فى روايتى معاويه بن شريح و الحناط المتقدمتين فى آخر المسأله الحاديه عشره من مسائل  
المطلب الأول (١)

«انه إذا قال المؤذن»قد قامت الصلاه«يقوم القوم على أرجلهم و يقدموا بعضهم و لا ينتظروا الامام حتى يجىء» و من الظاهر أن ذلك هو فى المسجد و حينئذ فلو كان امام المسجد أحق لم يسارعوا الى تقديم غيره. اللهم إلا ان يقال ان أحقيته انما هى مع الحضور لا مع الغيبه. و فيه ما لا يخفى فان حقه لا يفوت بمثل هذه المسارعه.

و يؤيد ما قلناه ما صرح به شيخنا الشهيد فى الذكرى حيث قال:و لو تأخر الإمام الراتب استحب مراسلته ليحضر أو يستنيب، و لو بعد منزله و خافوا فوت وقت الفضيله قدموا من يختارونه. الى أن قال:و لو حضر بعد صلاتهم استحب إعادتها معه لما فيه من اتفاق القلوب مع تحصيل الاجتماع مرتين. انتهى. و بنحو ذلك صرح غيره ايضا.

و ما ذكره أخيرا من استحباب الإعادة معه بعد حضوره مبنى على ما قدمناه نقله عنه من استحباب ترمى الجماعه. و فيه ما مر.

على ان الخبرين المذكورين غير خاليتين ايضا من الإشكال و ان لم يتنبه له أحد من علمائنا الأبدال، و ذلك فان الظاهر من الأخبار و كلام الأصحاب ان الأذان و الإقامه فى الجماعه انما هما من وظائف صلاه الامام و متعلقاتها و لا تعلق لصلاه المأمومين بشىء منهما، غاية الأمر انه قد يقوم بهما الامام كلا أو بعضا و قد يقوم بهما بعض المأمومين كلا أو بعضها، و حينئذ فما لم يكن الامام حاضرا فلن يؤذن هذا المؤذن و يقيم المقيم.

و أشكل من ذلك أن فى روايه معاويه بن شريح بعد ذكر ما تقدم

«قلت فان كان الامام هو المؤذن؟ قال و ان كان فلا ينتظرونه و يقدموا بعضهم» و كيف

ص: ١٩٩

(١ - ١) ص ١٧٩.

يستقيم هذا و هو الذى قد أذن و أقام و عند قوله:«قد قامت الصلاة»قام الناس على أرجلهم فأين ذهب بعد ذلك حتى ينتظرونه أو لا ينتظرونه.

و بالجملة فجميع ما ذكرنا من وجوه هذه الإشكالات ظاهر لا ريب فيه، و الاعتماد على هذين الخبرين بعد ما عرفت من ثبوت حقيقته الإمام الراتب بالأخبار المتقدمة مضافا الى اتفاق الأصحاب مشكل غاية الإشكال. و الله العالم.

### و ثانيها [إمام الأصل أحق]

-ان ما ذكره بعضهم من أنه مع حضور إمام الأصل فإنه أولى بالإمامه من ما لا ريب فيه و لا شبهه تعتريه،لأنه صاحب الرئاسة العامة و هو ولى الأمور الأولى بالناس من أنفسهم.و لو منعه مانع فاستتاب فلا ريب أن نائبه هو الأولى لترجحه بتعيين الامام له فإنه لا- يستناب إلا الراجح أو المساوى،و مع رجحانه فالأمر ظاهر و مع التساوى فالمرجح له التعيين،فعلى الأول فيه مرجحان و على الثانى مرجح واحد.

و

### ثالثها- لو أذن أحد الثلاثة [لغيره]

المتقدم ذكرهم لغيره كان هو الأولى،قال فى المنتهى:لو اذن المستحق من هؤلاء فى التقدم لغيره جاز و كان أولى من غيره إذا اجتمع الشرائط،و لا نعرف فيه خلافا لأنه حق له فله نقله الى من شاء.

قال فى الذخير:و قد جزم الشهيدان بانتفاء كراهه تقدم الغير معللا بأن أولويتهم ليست مستنده الى فضيله ذاتيه بل إلى سياسه أدبيه.و استشكل ذلك بأنه اجتهاد فى مقابله النص.

أقول:من المحتمل قريبا ان الأولويه التى دل عليها النص المشار اليه انما هى عبارته عن أحقيته بالصلاه و التقدم من غيره بالنسبه إلى نفسه فلو أراد غيره التقدم عليه كان على خلاف ما ورد به النص لا- ان ذلك بالنسبه إلى نائبه،و الظاهر ان بناء كلام الشهيدين على هذا و به يعلم سقوط ما اعترض به عليهما من انه اجتهاد فى مقابل النص،إذ لا دلالة فى النص على أزيد من ما ذكرناه.

قال فى الذكرى:و هل الأفضل لهم الإذن للأكمل منهم أو الأفضل لهم

مباشره الإمامه؟ لم أقف فيه على نص، و ظاهر الأدله يدل على ان الأفضل لهم المباشره، فحينئذ لو أذنوا فالأفضل للمأذون له رد الاذن ليستقر الحق على أصله. انتهى.

أقول: ما ذكره (قدس سره) من ان ظاهر الأدله يدل على ان الأفضل لهم المباشره دون الاذن لا يخلو من شوب النظر، فان الخطاب هنا انما توجه الى من عداهم بأن الأولى أن لا يتقدموهم في هذه المواضع الثلاثه و يراعوا حقهم فيها و يحترمواهم و يوقروهم، و هذا لا ينافي أفضليه إذنه لمن كان أعلم وافقه و أفضل و اتقى و أروع عملا- بالآيات و الأحاديث الآتيه الداله على أولويه صاحب هذه الصفات و حينئذ فالأفضل للناس هو إرجاع أمر الإمامه لهم، و بهذا يحصل امتثال ما دل عليه الخبر المشار إليه فإن تعظيمهم و احترامهم يحصل بمجرد هذا. و الأفضل لهم ان يأذنوا لمن كان بالصفات المذكوره عملا بالآيات و الأخبار المشار إليها فلا منافاه.

و

#### رابعها [هل يقدم الهاشمي على غيره؟]

قال الشيخ في المبسوط: إذا حضر رجل من بنى هاشم كان أولى بالتقديم إذا كان ممن يحسن القرآن.

و قال في الذكرى بعد نقل ذلك عنه: و الظاهر انه أراد به على غير الأمير و صاحب المنزل و المسجد مع انه جعل الأشرف بعد الأفقه الذي هو بعد الاقرأ و الظاهر انه الأشرف نسبا، و تبعه ابن البراج في تقديم الهاشمي و قال بعده: و لا يتقدم أحد على أميره و لا على من هو في منزله أو مسجده، و جعل أبو الصلاح بعد الأفقه القرشي، و ابن زهره جعل الهاشمي بعد الأفقه، و في النهايه لم يذكر الشرف و كذا المرتضى و ابن الجنيد و على بن بابويه و ابنه و سلال و ابن إدريس و الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد و ابن عمه في المعبر، و ذكر ذلك في الشرائع و أطلق و كذا الفاضل في المختلف و قال انه المشهور يعني تقديم الهاشمي، و نحن لم نره مذكورا في الأخبار إلا ما روى مرسلأ أو مسندا بطريق غير معلوم من

قول النبي صلى الله عليه و آله (١)

«قدموا قريشا

ص: ٢٠١

و لا تقدموها». و هو على تقدير تسليمه غير صريح فى المدعى، نعم هو مشهور فى التقديم فى صلاة الجنائز كما سبق من غير روايه تدل عليه. نعم فيه إكرام لرسول الله صلى الله عليه و آله إذ تقديمه لأجله نوع إكرام، و إكرام رسول الله صلى الله عليه و آله و تبجيله من ما لا خفاء فى أولويته. انتهى كلامه فى الذكرى.

و ما ذكره من عدم الوقوف على نص فى الهاشمى فى هذا المقام جيد و اما فى صلاة الجنائز فقد قدمنا (١) وجود النص بذلك فى كتاب الفقه الرضوى و أوضحنا ان كلام على بن بابويه الذى تبعه الأصحاب فى المقام مأخوذ من عبارته الكتاب المذكور. و الله العالم.

## المسألة الرابعة [من يؤم القوم عند التشاح؟]

### إشارة

قد ذكر جملة من الأصحاب: منهم -السيد السند فى المدارك انه إذا تشاح الأئمة فى الإمامة فاما أن يكره المأمومون إمامه بعضهم و اما أن يختاروا امامه واحد بأسرهم و اما أن يختلفوا فى الاختيار:

فان كرهه جميعهم لم يؤمهم

لقوله عليه السلام (٢)

«ثلاثه لا- يقبل الله لهم صلاة أحدهم من تقدم قوما و هم له كارهون». و ان اختار الجميع واحدا فهو أولى لما فيه من اجتماع القلوب و حصول الإقبال بالمطلوب.

و ان اختلفوا فقد أطلق الأكثر المصير الى الترجيح بالمرجحات الآتية، و قال فى التذكرة: انه يقدم اختيار الأكثر فإن تساوا طلب الترجيح. قال فى الذكرى: و فى ذلك تصريح بان ليس للمأمومين أن يقتسموا الأئمة و يصلى كل قوم خلف من يختارونه لما فيه من الاختلاف المثير للإح. هكذا ذكروا (رضوان الله عليهم).

و استندوا فى الترجيح فى مقام الاختلاف الى

ما رواه ثقة الإسلام فى الكافى عن أبى عبيدة (٣) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القوم من أصحابنا يجتمعون

ص: ٢٠٢

---

(١- ١) ج ١٠ ص ٣٩٦ عن الفقه الرضوى ص ١٩.

(٢- ٢) الوسائل الباب ٢٧ من صلاة الجماعة. و فيه «أم قوما».





فتحضر الصلاة فيقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان؟ فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال يتقدم القوم أقرأهم للقرآن فان كانوا في القراءة سواء فأقدمهم هجره فان كانوا في الهجره سواء فأكبرهم سنا فان كانوا في السن سواء فليؤمهم أعلمهم بالسنة و أفقهم في الدين. ولا يتقدم أحدكم الرجل في منزله ولا صاحب سلطان في سلطانه».

أقول: وعندي في ما ذكره (رضوان الله عليهم من التفصيل في هذا المقام نظر لا- يخفى على من تأمل من ذوى الأفهام، فإن ما ذكره من هذا التفصيل -باتفاق المأمومين واختلافهم وانه مع تشاح الأئمة في الإمامه يؤخذ باتفاق المأمومين ونحو ذلك من ما هو مذكور- لا أعرف له وجهها ولا عليه دليلا إلا مجرد اعتبارات تخريجه لا تصلح مستندا للأحكام الشرعية، والنص المذكور الذي هو المستند في هذا المقام قد دل على ان الأحق بهذا المقام والأولى بأن يكون الامام هو من كان أقرأ. إلى آخر ما تضمنه الخبر من المراتب، ولا- تعلق لذلك باتفاق المأمومين ولا باختلافهم ولا رضاهم ولا كراهتهم ولا تشاح الأئمة ولا عدمه، فلو فرض وجود أئمة متعددين وحصول المشاحه بينهم فلا وجه للترجيح بينهم بالاتفاق على من لم يكن على الصفة المذكوره في الخبر لان فيه ردا للنص المذكور. وأولى بالعدم الترجيح باختيار الأكثر. ولا معنى لتشاح الأئمة مع كون النبي صلى الله عليه وآله قد قرر لهم ودلهم على ان صاحب هذا المقام هو من كان متصفا بتلك الصفة، بل الأولى لهم ان كانوا على الطريقه القويمه ومن العاملين بالسنة المستقيمه هو تقديم من كان كذلك عملا بما رسمه لهم، وإلا فقد خالفوا الوظائف الشرعيه ورجع تشاحهم الى التكالب على الرئاسة الدينيه إلا ان يدعى كل واحد منهم انه المتصف بذلك دون غيره وهو خارج عن ما نحن فيه. واما مسأله كراهه المأمومين الإمام فلا تعلق لها بهذا المقام. وبالجملة فكلامهم هنا لا أعرف له مزيد فائده.

بقى الكلام هنا في مواضع

### (الأول) [الاستدلال لتقدم الأفقه في الإمامه]

في ما دل عليه الخبر المذكور من هذه المراتب المذكوره.

و الذى وقفت عليه زياده على الخبر المذكور ما صرح به الرضا عليه السلام

فى كتاب الفقه حيث قال (١):

و ان اولى الناس بالتقديم فى الجماعه أقرأهم للقرآن و ان كانوا فى القرآن سواء فافقههم و ان كانوا فى الفقه سواء فاقربهم هجره و ان كانوا فى الهجره سواء فأسنهم فإن كانوا فى السن سواء فأصبحهم وجها. و صاحب المسجد أولى بمسجده. انتهى.

و روى فى كتاب دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليهما السلام (٢) قال:

«يؤم القوم أقدمهم هجره فان استوتوا فاقراءهم فان استوتوا فأفقههم فإن استوتوا فأكبرهم سناً».

إذا عرفت ذلك فاعلم ان المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم هو تقديم الاقرأ على الأفقه كما دلت عليه هذه الأخبار، و ذهب جملة من الأصحاب:

منهم -العلامه فى المختلف الى العكس، و عليه جملة من أفاضل متأخرى المتأخرين كالسيد السند فى المدارك و الفاضل الخراسانى فى الذخير و المحدث الكاشانى و المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملى و غيرهم، و هو الحق الحقيق بالإتباع و ان كان قليل الاتباع للأدله العقلية و النقلية كتابا و سنه كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى.

قال فى المختلف: لنا -ان الأفقه أشرف و اعلم بأركان الصلاه و إمكان تدارك السهو و مراتبه و كيفية الصلاه فيكون أولى بالتقديم، قال الله تعالى «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» (٣).

و ما رواه العززمى عن أبيه رفع الحديث إلى النبى صلى الله عليه و آله (٤) قال:

«من أم قوما و فيهم من هو أعلم منه لم يزل أمرهم إلى سفال الى يوم القيامة».

ص: ٢٠٤

١-١ (١) ص ١٤.

٢-٢ (٢) مستدرک الوسائل الباب ٢٥ من صلاه الجماعه. و فى آخره هكذا «و صاحب المسجد أحق بمسجده» كما تقدم ص ١٩٨.

٣-٣ (٣) سورة الزمر الآية ١٢.

٤-٤ (٤) الوسائل الباب ٢٦ من صلاه الجماعه.

ولأنه يستحب تقديم أهل الفضل و أولى النهى فى الصفوف بقرب الامام لينبهوه على الغلط و السهو و لمزيه شرفهم على غيرهم. ثم نقل روايه جابر بذلك عن الباقر عليه السلام (١) ثم نقل روايه ابى عبيده (٢) و تأولها بتأويل لا يخلو من البعد.

أقول: و من ما يدل على ما اخترناه ما لا خلاف فيه بين الإماميه من قبح تقديم المفضول على الفاضل.

و نقل فى الذكرى عن ابن ابى عقيل انه قال: و لا يؤم المفضول الفاضل و لا الأعرابى المهاجر و لا الجاهل العالم. ثم قال فى الذكرى: و قول ابن ابى عقيل بمنع امامه المفضول بالفاضل و منع امامه الجاهل بالعالم ان أراد به الكراهه فحسن و ان أراد به التحريم أمكن استناده الى أن ذلك يقبح عقلا، و هو الذى اعتمد عليه محقق الأصوليين فى الإمامه الكبرى، و لقول الله تعالى «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ» (٣) و للخبرين المتقدمين فى كلام ابن بابويه. انتهى. و ظاهره احتمال التحريم فى المسأله احتمالا قويا لمطابقه الدليل العقلى للدليل النقلى كتابا و سنه.

و تقريب الاستدلال بالآيه المذكوره انها خرجت مخرج الإنكار على من يحكم بخلاف ذلك الذى هو مقتضى بديهه العقول السليمه كما يشير اليه قوله تعالى:

«فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ»

(٤)

و اما الأخبار الواردة بذلك فمنها

ما رواه فى الفقيه مرسلا (٥) قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله امام القوم وافدهم فقدموا أفضلهم».

قال:

«و قال على عليه السلام (٦) ان

ص: ٢٠٥

---

١- ١) ص ١٥٩ و ١٦٠.

٢- ٢) ص ٢٠٢.

٣- ٣) سورة يونس الآيه ٣٦.

٤- ٤) سورة يونس الآيه ٣٦.

٥-٥) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجماعة.

٦-٦) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجماعة. وليس فيه ولا في الفقيه ج ١ ص ٢٤٧ ولا في الوافي باب (صفه إمام الجماعة و من لا ينبغي إمامته) نسبه الحديث الى علي (ع) بل ظاهر الجميع النسبه إلى النبي «ص».

سرکم أن ترکوا صلاتکم فقدموا خيارکم».

و رواه فی کتاب العلل مسندا عن عبد الله بن سنان عن ابی عبد الله علیه السلام (١) قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله ان سرکم.الحديث مثله.

و روى فی الفقيه و مثله الشيخ فی کتاب الاخبار مرسلا فی الأول و مسندا فی الثاني (٢) قال:

قال النبی صلى الله عليه و آله من أم قوما و فیهم من هو أعلم منه.الحديث. كما تقدم فی کلام صاحب المختلف.

و روى فی کتاب قرب الاسناد فی الموثق عن جعفر بن محمد عن آبائه علیهم السلام عن النبی صلى الله عليه و آله (٣) قال:

«ان أئمتکم وفدکم الى الله فانظروا من توفدون فی دینکم و صلاتکم».

و فی حسنه زراره عن ابی جعفر علیه السلام (٤) قال:

«قلت أصلى خلف الأعمى؟ قال نعم إذا كان له من یسده و كان أفضلهم».

و فیها أيضا (٥)

«الصلاه خلف العبد؟ قال لا بأس به إذا كان فقیها و لم یکن هناك أفقه منه».

و فی موثقہ سماعه (٦) قال:

«سألته عن المملوک یؤم الناس؟ فقال لا إلا ان یكون هو أفقهم و أعلمهم».

و روى الشہید فی الذکری عن النبی صلى الله عليه و آله (٧) قال:

«من صلى خلف عالم فکأنما صلى خلف رسول الله صلى الله عليه و آله».

ص: ٢٠٦

---

١- (١) الوسائل الباب ٢٦ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢٦ من صلاه الجماعة.

٣- (٣) الوسائل الباب ٢٦ من صلاه الجماعة.

٤- (٤) الوسائل الباب ٢١ من صلاه الجماعة.

٥- (٥) الوسائل الباب ١٦ من صلاه الجماعة.

٦- (٦) الوسائل الباب ١٦ من صلاه الجماعة.

و روى الصدوق فى كتاب إكمال الدين بسنده فيه عن ابى الحسن الليثى عن الصادق عن آبائه عليهم السلام عن النبى صلى الله عليه وآله (١) قال:

«ان أمتكم قادتكم الى الله فانظروا بمن تقتدون فى دينكم و صلاتكم».

و تؤيده الأخبار العامه مثل

قوله صلى الله عليه وآله (٢):

«ان العلماء ورثه الأنبياء».

و قوله صلى الله عليه وآله (٣)

«علماء أمتى كأنبىاء بنى إسرائيل». و ما دل من الاخبار على فضل العلماء على من سواهم (٤) وقوله عز و جل «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَ زَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ» (٥) و احتجاج الله عز و جل على الملائكة فى تفضيله آدم و جعله خليفه بكونه أعلم منهم (٦) و أمثال ذلك كما لا يخفى على الناقد البصير و لا ينبئك مثل خبير.

و ظاهر إيراد الصدوق هذه الأخبار التى قدمنا نقلها عنه فى باب الجماعه هو القول بمضمونها بمقتضى قاعدته فى صدر كتابه حيث انه لم ينقل روايه ابى عبيده المذكوره، إلا انه نقل عن أبيه فى رسالته اليه قبل إيراد هذه الأخبار انه قال: اعلم يا بنى ان أولى الناس بالتقدم فى جماعه أقرؤهم للقرآن فان كانوا فى القراءه سواء فأفقههم فإن كانوا فى الفقه سواء فأقدمهم هجره فان كانوا فى الهجره سواء فأسنهم فإن كانوا فى السن سواء فأصبحهم وجهها. و صاحب المسجد أولى بمسجده. انتهى. و هذه عين عبارته كتاب الفقه التى قدمناها.

و الذى يقرب عندى ان هذه الأخبار الداله على تقديم الاقرأ إنما خرجت

ص: ٢٠٧

---

١- ١) مستدرک الوسائل الباب ٢٣ من صلاه الجماعه.

٢- ٢) أصول الكافى كتاب فضل العلم، و فى الوسائل الباب ٨ من صفات القاضى.

٣- ٣) البحار ج ١ ص ٧٦ و كفايه الطالب للكنجى ص ٢٣٩. و فى المقاصد الحسنه للسخاوى ص ٢٨٦ أنكره شيخنا- يعنى ابن حجر العسقلانى- و قبله الدميرى و الزركشى و قال بعضهم لا يعرف فى كتاب معتبر.

٤- ٤) أصول الكافى كتاب فضل العلم، و فى الوسائل الباب ٨ من صفات القاضى.

٥- ٥) سورة البقره الآيه ٢٤٨.

٦- ٦) سورة البقره الآيه ٢٨ إلى ٣٢.

مخرج التقيّه فإنه قول جمهور العامه (١) و به تكاثرت أخبارهم.

و منها-

ما روه عن النبي صلى الله عليه و آله (٢)

«يؤمكم اقرأكم لكتاب الله».

و فى خبر آخر (٣)

«يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله فان كانوا فى القراءه سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا فى السنه سواء فأقدمهم هجره فان كانوا فى الهجره سواء فأقدمهم سنا».

و ما روه عن عمرو بن أبى سلمه (٤) قال كنت غلاما حافظا قد حفظت قرآنا كثيرا فانطلق ابى وافدا الى رسول الله صلى الله عليه و آله فى نفر من قومه فقال النبي صلى الله عليه و آله

«يؤمكم اقرأكم لكتاب الله» فقدموني فكنت أصلى بهم و انا ابن سبع سنين أو ثمان».

ص: ٢٠٨

١- ١) فى نيل الأوطار ج ٣ ص ١٣٣ باب (من أحق بالإمامه) قال: حديث «يؤم القوم أقرأهم» فيه حجه لمن قال يقدم فى الإمامه الاقرأ على الأفقه، و اليه ذهب الأحنف بن قيس و ابن سيرين و الثورى و أبو حنيفه و احمد و بعض أصحابهما، و قال الشافعى و مالك و أصحابهما و الهادويه الأفقه مقدم على الأقرأ، و قال الشافعى المخاطب الذين كانوا فى عصره (ص) كان أقرأهم أفقههم فإنهم كانوا يسلمون كبارا و يتفقهون قبل أن يقرأوا فلا- يوجد قارئ إلا و هو متفقه. و قال النووى و ابن سيد الناس: قوله فى الحديث «فان كانوا فى القراءه سواء فأعلمهم بالسنة» دليل على تقديم الاقرأ مطلقا. و فى عمده القارئ ج ٢ ص ٧٣٢ قال طائفه الأفقه مقدم على الاقرأ و به قال أبو حنيفه و مالك و الجمهور، و قال أبو يوسف و احمد و إسحاق الأقرأ مقدم و هو قول ابن سيرين و بعض الشافعيه، و قال أصحابنا -الحنفيه- أولى الناس بالإمامه أعلمهم بالسنة أى الفقه إذا كان يحسن من القراءه ما تجوز به الصلاه و هو قول الجمهور و اليه ذهب عطاء و الأوزاعى و الشافعى و مالك، و قال أبو يوسف اقرأ الناس أولى بالإمامه يعنى أعلمهم بالقراءه و كيفيه أداء حروفها و ما يتعلق بها، و هو أحد الوجوه عند الشافعيه.

٢- ٢) كنز العمال ج ٤ ص ١٢٥.

٣- ٣) كنز العمال ج ٤ ص ١٢٦.

و ربما أجيب عن خبر ابى عبيده بأن المراد بالأقرأ فيه الأفقه، لأن المتعارف كان فى زمانه صلى الله عليه و آله انهم إذا تعلموا القرآن تعلموا أحكامه، قال ابن مسعود (١) «كنا لا- نتجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها و نهيهها» و إطلاق القارئ على العالم بأحكام الشريعة غير عزيز فى الصدر الأول.

و اعترض عليه بان جعل الأعلم مرتبه بعد الاقرأ صريح فى انفكاك القراءه عن العلم بالسنة، و تعلم أحكام القرآن غير كاف فى الفقه إذ معظمه يثبت بالسنة، و بان فيه عدولا عن ظاهر اللفظ. و هو جيد.

و ظنى ان الوجه فى الجواب عن الخبر المذكور و أمثاله انما هو ما ذكرته من الحمل على التقية فإنها هى السبب التام فى اختلاف الأحكام الشرعيه و ان كانت هذه القاعده غير معمول عليها بين أصحابنا (رضوان الله عليهم كما قدمنا ذكره فى غير مقام

### الثانى [تفسير الأقرأ]

قد خسر جماعه من الأصحاب الاقرأ بمعنى الأجود قراءه و إتقاناً للحروف و أشد إخراجاً لها من مخارجها. و زاد بعضهم على الأمور المذكوره الأعرف بالأصول و القواعد المقرره بين القراء. و قيل ان المراد أكثر قرآنا. و نسبه فى البيان إلى الروايه.

أقول: و لعله أشار بذلك الى

ما روى (١) من

«ان الأعمى يؤم القوم إذا رضوا به و كان أكثرهم قراءه».

و فى صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (٢)

«أنه سئل عن العبد يؤم القوم إذا رضوا به و كان أكثرهم قرآنا؟ قال لا بأس».

ص: ٢٠٩

---

١- (٢) الوسائل الباب ٢١ من صلاة الجماعة. و فيه ايضا «و أفقهم».

٢- (٣) الوسائل الباب ١٦ من صلاة الجماعة.



ثم انه على تقدير هذا المعنى فهل المراد يعنى أكثرهم قراءه للقرآن-و تؤيده الروايه الأولى من هاتين الروايتين-أو أكثرهم حفظا للقرآن و تؤيده روايه عمرو بن أبى سلمه العاميه؟وقيل الأجود بحسب طلاقه اللسان و حسن الصوت و جوده المنطق.

### الثالث [اختلاف الفقهاء فى ترتيب المرجحات]

-جعل الشيخ الأفقه بعد الاقرأ و قبل غيره و هو اختيار ابن بابويه فى رسالته كما تقدم،و ذهب بعضهم الى تقديم الاقرأ ثم الأقدم هجره ثم الأسن ثم الأفقه كما هو مورد روايه ابى عبيده،و بعضهم الى تقديم الأقدم هجره بعد الاقرأ ثم الأفقه،و قدم الشيخ فى المبسوط بعد الأفقه الأشرف ثم الأقدم هجره ثم الأسن،و قدم السيد المرتضى الأسن بعد الأفقه و لم يذكر الهجره.

و لا اعرف لهم فى هذا الاختلاف وجه يرجع اليه و لا مستندا يعتمد عليه إلا أن يكون مجرد اعتبارات يعتبرها كل منهم فى ما ذهب اليه كما هو شأنهم فى كثير من الأحكام،و إلا فليس فى المسأله من الأخبار المتداوله فى كلامهم و المتناقله على رؤوس أقلامهم إلا خبر ابى عبيده،نعم خبر كتاب الفقه الذى جرى عليه على بن الحسين بن بابويه قد اشتمل على تقديم الاقرأ أولا ثم الأفقه ثم الأقرب هجره ثم الأسن ثم الأصبح وجهها.

و كيف كان فقد عرفت كلامهم فى معنى الاقرأ،و أما الهجره فالمراد بها السبق من دار الحرب الى دار الإسلام،و قال العلامة فى التذكره المراد سبق الإسلام أو من كان أسبق هجره من دار الحرب الى دار الإسلام أو يكون من أولاد من تقدمت هجرته.و نقل فى الذكرى عن الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد ان المراد التقدم فى العلم قبل الآخر.و قال فى الذكرى:و ربما جعلت الهجره فى زماننا سكنى الأمصار لأنها تقابل البادية مسكن الأعراب لأن أهل الأمصار أقرب الى تحصيل شرائط الإمامه و الكمال فيها.انتهى.

أقول:لا يخفى ان المراد من خبر ابى عبيده انما هو المعنى الأول و هو

الأسبق هجره من دار الحرب الى دار الإسلام فإن هذا هو معنى الهجره فى وقته صلى الله عليه و آله و الخبر مروي عنه صلى الله عليه و آله.

بقى الكلام فى الترجيح بهذه المرتبه فى ما عدا زمانه صلى الله عليه و آله و الأظهر انه لا يمكن الترجيح بها بل يجب اطراحها من البين لعدم دليل على شىء من هذه المعانى التى ذكروها، و بناء الأحكام الشرعيه على مثل هذه التخريجات و التقريبات لا يخلو من مجازفه.

نعم

روى الصدوق (قدس سره) فى كتاب معانى الأخبار (١) مرسلا عن الصادق عليه السلام قال:

«من ولد فى الإسلام فهو عربى و من دخل فيه بعد ما كبر فهو مهاجر و من سبى و عتق فهو مولى». و فيه اشعار بالمعنى الأول الذى ذكره فى التذكرة فيمكن حينئذ الترجيح بهذه المرتبه باعتبار هذا المعنى.

و اما الأسن فالمتبادر منه الأكبر بحسب السن، و فى الذكرى و غيره ان المراد علو السن فى الإسلام، و كذا نقل عن الشيخ فى المبسوط، و هو اعتبار حسن إلا انه خلاف المتبادر من ظاهر اللفظ.

و أما الأصح وجها فذكره الصدوقان و الشيخان و جماعه، و قال المرتضى و ابن إدريس:

و قد روى (٢)

إذا تساوا فأصبحهم وجها. و قال المحقق فى المعتبر:

لا أرى لهذا أثرا فى الأولويه و لا وجها فى شرف الرجال. و علله فى المختلف بان فى حسن الوجه دلالة على عنايه الله به.

ص: ٢١١

أقول: قد عرفت ان كتاب الفقه الرضوى صرح بذلك، و الصدوقان إنما أخذوا هذا الحكم من الكتاب لأن عبارة علي بن الحسين المتقدمه فى رساله عين عبارته الكتاب من أولها إلى آخرها و منها هذا الموضوع، و هذا من جملة المواضع التى قدمنا الإشارة إليها بأنه كثيرا ما يذكر القدماء حكما من الأحكام الشرعيه و لا يصل دليله إلى المتأخرين فيعترونهم بعدم الدليل و هو فى هذا الكتاب، و ما نحن فيه من هذا الباب.

و الظاهر انه الى هذا الخبر أشار الصدوق فى كتاب العلل حيث قال-بعد نقل خبر ابى عبيده فيه (١) المتضمن لأنه إذا كانوا فى السن سواء فليؤمهم أعلمهم بالسنة - و فى حديث آخر: و ان كانوا فى السن سواء فأصبحهم وجها. انتهى.

و الظاهر ايضا انه الى هذه الروايه المرسله هنا فى العلل أشار المرتضى و ابن إدريس فى ما قدمنا نقله عنهما و قولهما: و قد روى إذا تساوا فأصبحهم وجها.

و من ما يعضد ما ذكره علامه فى المختلف من أن فى حسن الوجه دلالة على عنايه الله تعالى بذلك الشخص ما فى حديث إبراهيم أبى إسحاق الليثى الوارد فى طينه المؤمن و طينه الناصب المروى فى العلل (٢) و غيره حيث قال عليه السلام بعد ذكر الطينتين و هما الطيبه و الخبيثه المذكورتان فى صدر الخبر: ثم عمد إلى بقيه ذلك الطين فمزجه بطينتك و لو ترك طينتهم على حالها لم تمزج بطينتك ما عملوا ابداء عملا صالحا و لا أدوا أمانة الى أحد و لا شهدوا الشهادتين و لا صاموا و لا صلوا و لا زكوا و لا حجوا و لا شبهوكم فى الصور ايضا، يا إبراهيم ليس شئ أعظم على المؤمن من أن يرى صورته حسنه فى عدو من أعداء الله عز و جل و المؤمن لا يعلم ان تلك الصوره من طين المؤمن و مزاجه. انتهى.

ص: ٢١٢

---

١- (١) ص ٢٠٢.

٢- (٢) هو آخر حديث فى العلل و به الختام.

و يشير الى ذلك

ما ورد (١) من

«ان النبي صلى الله عليه و آله طلب من الله سبحانه ان ينزل عليه جبرئيل متى أرسل إليه في صورته دحية الكلبي و كان من أجمل الناس صورته». و بذلك يظهر لك ما في كلام المحقق من الغفلة.

ثم انه لا يخفى أن التقديم في هذه المراتب تقديم فضل و استحباب لا حتم و إيجاب كما صرح به غير واحد: منهم -العلامة في التذكرة، قال: و هذا كله تقديم استحباب لا تقديم اشتراط و إيجاب فلو قدم المفضل جاز و لا نعلم فيه خلافا. انتهى

### المسألة الخامسة [في الاستنابه لو عرض للإمام عارض]

#### إشارة

-الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم في الاستنابه في الأثناء لو عرض للإمام عارض يمنع من إتمام الصلاة فإنه يستناب من يتم بهم الصلاة و إلا استناب المأمومون، و كذا يستناب لو كان مقصرا و المأموم متما.

[الأخبار الواردة في المقام]

و الذي وقفت عليه من الاخبار في المقام عدة أخبار: الأول -

ما رواه المشايخ الثلاثة عطر الله مراقدهم في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (١)

«في رجل أم قوما فصلى بهم ركعة ثم مات؟ قال يقدمون رجلا آخر و يعتدون.

ص: ٢١٣

بالركعه و يطرحون الميت خلفهم و يغتسل من مسه».

الثانى -

ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن معاويه بن عمار (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتى المسجد و هم فى الصلاه و قد سبقه الإمام بركعه أو أكثر فيعتل الإمام فيأخذ بيده و يكون أدنى القوم اليه فيقدمه؟ فقال يتم صلاه القوم ثم يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد أو مأ إليهم بيده عن اليمين و الشمال و كان الذى أو مأ إليهم بيده التسليم و انقضاء صلاتهم و أتم هو ما كان فاتته أو بقى عليه».

الثالث -

ما رواه فى الفقيه مرسل (٢) قال:

«قال أمير المؤمنين عليه السلام ما كان من امام تقدم فى الصلاه و هو جنب ناسيا و أحدث حدثا أو رعافا أو أذى فى بطنه فليجعل ثوبه على أنفه ثم لينصرف و ليأخذ بيد رجل فليصل مكانه ثم ليتوضأ و ل يتم ما سبقه به من الصلاه، فإن كان جنبا فليغتسل و ليصل الصلاه كلها».

الرابع -

ما رواه فى الكافى و التهذيب عن سلمه أبى حفص عن ابى عبد الله عليه السلام (٣)

«ان عليا عليه السلام كان يقول لا يقطع الصلاه الرعاف و لا القيء و لا الدم فمن وجد أذى فليأخذ بيد رجل من القوم من الصف فليقدمه يعنى إذا كان اماما».

الخامس -

ما رواه فى التهذيب عن طلحه بن زيد عن جعفر عن أبيه عليهما السلام (٤) قال:

«سألته عن رجل أم قوما فاصابه رعاف بعد ما صلى ركعه أو ركعتين فقدم رجلا ممن قد فاتته ركعه أو ركعتان: قال يتم بهم الصلاه ثم يقدم رجلا فيسلم بهم و يقوم هو فيتم بقيه صلاته».

السادس -

ما رواه فى التهذيب عن معاويه بن شريح (٥) قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا أحدث الامام و هو فى الصلاه لم ينبغ أن يقدم إلا من شهد الإقامه».

- ١-١) الوسائل الباب ٤٠ من صلاة الجماعة.
- ٢-٢) الوسائل الباب ٧٢ من صلاة الجماعة.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٢ من قواطع الصلاة. وفي التهذيب ج ١ ص ٢٢٨ «عن أبي حفص».
- ٤-٤) الوسائل الباب ٤٠ من صلاة الجماعة.
- ٥-٥) الوسائل الباب ٤١ من صلاة الجماعة.

السابع -

ما رواه عن سليمان بن خالد في الصحيح (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يؤم القوم فيحدث و يقدم رجلا قد سبق بركعه كيف يصنع؟ فقال لا يقدم رجلا قد سبق بركعه و لكن يأخذ بيد غيره فيقدمه».

الثامن -

ما رواه في الفقيه عن معاوية بن ميسره عن الصادق عليه السلام (٢) انه قال:

«لا ينبغي للإمام إذا أحدث أن يقدم إلا من أدرك الإقامة. فإن قدم مسبقا بركعه

فان عبد الله بن سنان روى عنه عليه السلام انه قال

إذا أتم صلاته بهم فليومئ إليهم يمينا و شمالا فلينصرفوا ثم ليكمل هو ما فاتته من صلاته».

التاسع -

ما رواه في الفقيه ايضا عن جميل بن دراج في الصحيح عنه عليه السلام (٣)

«في رجل أم قوما على غير وضوء فانصرف و قدم رجلا و لم يدر المقدم ما صلى الامام قبله؟ قال يذكره من خلفه».

العاشر -

ما رواه في الكافي و التهذيب عن زراره (٤) قال:

«سألت أحدهما عليهما السلام عن إمام أم قوما فذكر انه لم يكن على وضوء فانصرف و أخذ بيد رجل و ادخله و قدمه و لم يعلم الذي قدم ما صلى القوم؟ قال يصلى بهم فإن أخطأ سبح القوم به و بنى على صلاه الذي كان قبله».

الحادى عشر -

ما رواه في الكافي و الفقيه عن زراره في الصحيح (٥) قال:

«قلت لأبى جعفر عليه السلام رجل دخل مع قوم في صلاتهم و هو لا ينويها صلاه فأحدث امامهم فأخذ بيد ذلك الرجل فقدمه فصلى بهم أ تجزئهم صلاتهم بصلاته و هو لا ينويها صلاه؟ فقال لا ينبغي للرجل ان يدخل مع قوم في صلاتهم و هو لا ينويها صلاه بل ينبغي له أن ينويها صلاه فإن كان قد صلى فان له صلاه أخرى و إلا فلا يدخل

- ١-١) الوسائل الباب ٤١ من صلاة الجماعة.
- ٢-٢) الفقيه ج ١ ص ٢٦٢ وفي الوسائل الباب ٤١ من صلاة الجماعة.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٤٠ من صلاة الجماعة.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٤٠ من صلاة الجماعة.
- ٥-٥) الوسائل الباب ٣٩ من صلاة الجماعة.



معهم، قد تجزئ عن القوم صلاتهم و ان لم ينوها».

الثانى عشر -

ما رواه فى التهذيب فى الصحيح (١) قال:

«سأل على بن جعفر أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن إمام أحدث فانصرف و لم يقدم أحدا ما حال القوم؟ قال لا صلاه لهم إلا بإمام فليتقدم بعضهم فليتم بهم ما بقى منها و قد تمت صلاتهم».

الثالث عشر -

ما رواه فى الصحيح عن زراره عن أحدهما (عليهما السلام (٢) قال:

«سألته عن رجل صلى بقوم ركعتين ثم أخبرهم انه ليس على وضوء؟ قال يتم القوم صلاتهم فإنه ليس على الامام ضمان».

الرابع عشر -

ما رواه فى الفقيه و التهذيب فى الموثق عن ابى العباس البقباق عن ابى عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«لا يؤم الحضرى المسافر و لا المسافر الحضرى فإذا ابتلى بشيء من ذلك فأما قوما حاضرين فإذا أتم الركعتين سلم ثم أخذ بيد بعضهم فقدمه فأمهم. الحديث».

الخامس عشر -

ما رواه فى كتاب الاحتجاج من سؤالات الحميرى للناحية المقدسه (٤) قال:

«كتب الحميرى إلى القائم عليه السلام انه روى عن العالم عليه السلام انه سئل عن امام قوم صلى بهم بعض صلاتهم و حدثت حادثه كيف يعمل من خلفه؟ فقال عليه السلام يؤخر و يتقدم بعضهم و يتم صلاتهم و يغتسل من مسه؟ التوقيع ليس على من نحاه إلا غسل اليد و إذا لم يحدث ما يقطع الصلاه تتم صلاته مع القوم. الحديث».

إذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلام فى هذه الأخبار يقع فى مواضع:

**(أحدها) [مواضع الاستنباه]**

-المفهوم من هذه الأخبار ان مواضع الاستنباه من الامام أو المأمومين فى صور: (الأولى)-موت الامام كما فى الخبر الأول و الخبر الخامس عشر

- ١-١) الوسائل الباب ٧٢ من صلاة الجماعة.
- ٢-٢) الوسائل الباب ٤٦ من صلاة الجماعة.
- ٣-٣) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٣ من غسل المس.

(الثانيه)-فى صورته دخوله فى الصلاه على غير طهاره نسيانا كما تضمنه الخبر الثالث و التاسع و العاشر و الثالث عشر(الثالثه)-فى صورته ما لو أحدث الإمام فى الصلاه،و عليه يدل الخبر الثانى و الثالث و الرابع بحمل الأذى فيه و هو الوجع فى البطن على ما لا يتحمل الصبر عليه أو الكنايه عن خروج الحدث،و السادس و السابع و الثامن و الحادى عشر و الثانى عشر.(الرابعه)-ما لو اصابه الرعاف و لم يمكن غسله إلا- بالمنافى،و عليه يدل الخبر الخامس.(الخامسه)-فى ما لو كان الامام مسافرا كما يدل عليه الخبر الرابع عشر،فهذه المواضع الخمسه مورد النصوص فى الاستنباه.

و الأصحاب قد ذكروا الإغماء مضافا الى الموت و نقلوا الإجماع عليه،قال فى المدارك-بعد قول المصنف:و إذا مات الإمام أو أغمى عليه استتيب من يتم بهم الصلاه-قد أجمع الأصحاب على ان الامام إذا مات أو أغمى عليه يستحب للمؤمنين استنباه من يتم بهم الصلاه كما نقله جماعه:منهم-العلامه فى التذكره،و تدل عليه روايات.ثم أورد الخبر الأول خاصه و مورده كما عرفت انما هو الموت.

و الظاهر انهم بنوا على ان الإغماء فى تلك الحال فى حكم الموت،بل ظاهر كلام جملته منهم عروض المانع للإمام بقول مطلق.و هو جيد من حيث الاعتبار إلا انه بالنسبه الى عدم النص عليه لا يخلو من شوب الإشكال.

و

#### ثانيها [هل تجب الاستنباه فى موردها؟]

-قال فى المدارك بعد الاستدلال بالخبر الثانى عشر:و مقتضى الروايه وجوب الاستنباه إلا ان العلامه(قدس سره)فى التذكره نقل إجماع علمائنا على انتفاء الوجوب،و على هذا فيمكن حمل الروايه على ان المنفى فيها الكمال و الفضيله لا الصحه.و المسأله محل تردد.انتهى.

أقول:الظاهر أنه غفل عن صحيحه زراره و هى الخبر الثالث عشر فإنه ظاهر فى جواز الانفراد مضافا الى دعوى الإجماع فى المقام،و حينئذ فيجب حمل صحيحه على بن جعفر على تأكيد الاستحباب كما يقوله الأصحاب.و ظاهر جملته من الأصحاب

أيضا عدم الوقوف على الصحيحه المذكوره كالعلامه فى المنتهى و الفاضل الخراسانى فى الذخير، فإنهم إنما استندوا فى تأويل صحيحه على بن جعفر بحملها على الفضيله و الاستحباب-الى ما صرحوا به من جواز انفراد المأموم عن الامام مع وجوده فمع عدمه أولى. و سيأتى ما فى هذا الدليل عند ذكر المسأله المذكوره. و الأظهر انما هو الاستدلال بصحيحه زراره المذكوره فإنها ظاهره فى جواز الإتمام منفردين.

و

### ثالثها [استنابه المسبوق و من لم يكن من المأمومين]

قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم بأنه يكره أن يستناب المسبوق سواء كانت الاستنابه من الامام أو المأمومين، و وجه الكراهه الجمع بين ما دل على الجواز كالخبر الثانى و عجز الخبر الثامن، و ما دل على المنع كالخبر السادس و السابع و صدر الخبر الثامن.

و قد صرح الأصحاب هنا بجواز استنابه من لم يكن من المأمومين، قال العلامه فى المنتهى: لو استناب من جاء بعد حدث الامام فالوجه الجواز بناء على الأصل و لأنه جاز استنابه التابع فغيره أولى. انتهى.

أقول: لا يخفى ما فى هذا التعليل العليل و كأنه غفلوا عن الأخبار الواردة من هذا القبيل و هى الروايه التاسعه و العاشره، فإن ظاهر الخبرين المذكورين ما ذكرناه فان قوله «أخذ بيد رجل و أدخله و قدمه» يدل على أنه ليس من المأمومين و انما أدخله الامام بعد اعتلاله و لهذا انه لم يعلم ما صلى القوم، و ظاهره أنه يصلى من حيث قطع الامام كما يدل عليه قوله فى الخبر العاشر «و بنى على صلاه الذى كان قبله» و انه انما يصلى بهم ذلك القدر الناقص خاصه. و هو حكم غريب لم يوجد له فى الأحكام نظير، فان هذه الصلاه بالنسبه الى هذا الداخل انما هى عباره عن مجرد الأذكار و ان اشتملت على ركوع و سجود و إلا فإنها ليست بصلاه حقيقه، إذ المفهوم من الخبرين المذكورين أنه يدخل معهم من حيث اعتل الامام و يخرج معهم من غير أن يزيد شيئا على صلاتهم و انما يؤمهم فى ما بقى عليهم كائنا ما كان و لو ركعه واحده، و من هذا حصل الاستغراب. و احتمال حمل الخبرين المذكورين على استنابه

بعض المأمومين من المسبوقين- كما يفهم من نظمهم هذين الخبرين أو أحدهما مع أحاديث المسبوق كما جرى عليه في المدارك و مثله صاحب الوسائل- بعيد بل غير مستقيم، لأن المسبوق الداخل في الصلاة قبل اعتلال الامام عالم بما صلوا و ان دخوله في أى ركعه لانه صلى بصلاتهم و مع عدم علمه فالواجب عليه الإتيان بالترتيب الواجب عليه شرعا، فلا معنى لقوله «فإن أخطأ سبى القوم به» و لا لقوله «بنى على صلاه الذى كان قبله» و لا معنى ايضا لقوله «و أخذ بيد رجل و أدخله» فإن هذا كله إنما يبنى على رجل خارج من الصلاة لم يدخله الإمام إلا بعد اعتلاله و هو صريح عبارته العلامة المتقدمه، فهو إنما يبتدىء الصلاة من حيث قطع الأول فلو فرضنا ان الأول انصرف عن ركعتين أتم هذا الداخل بالمأمومين الركعتين الأخيرتين خاصة و هكذا. قال فى المنتهى ايضا: لو استخلف من لا يدري كم صلى فالوجه انه يبنى على اليقين فان وافق الحق و إلا سبى القوم به فيرجع إليهم. ثم نقل أقوالا- عديده من العامه، ثم احتج بروايه زراره المتقدمه. و بالجملة فالحكم المذكور فى غايه الغرابه و لم أقف على من أفصح عن الكلام فيه و لا تنبيه لما ذكرناه. و الله العالم و

#### **رابعها [انفراد بعض المأمومين بعد خروج الإمام]**

-الظاهر أنه لا- فرق بين اعتلال الامام و خروجه أن يقدم هو أو المأمومون من يتم بهم أو يتقدم شخص من المأمومين ممن له أهليه الإمامه من غير استخلاف أو يأتى كل طائفه بإمام أو يأتى بعض و ينفرد بعض.

قال فى المنتهى: لو قدم بعض الطوائف اماما و صلى الآخرون منفردين جاز لأن لهم الانفراد مع وجود الامام فمع عدم أولى.

أقول: فيه انه مبنى على مسأله انفراد المأموم من غير عذر كما تقدمت الإشارة إليه فى كلامه و سيأتى ما فيه ان شاء الله تعالى.

و الأظهر الاستدلال على ذلك بما ذكرناه من صحيحه زراره و هى الخبر الثالث عشر الظاهر فى جواز صلاتهم فرادى بعد اعتلال الامام مع الأخبار الداله على جواز الاستنباه بل استحبابها، فإذا كان الأمران جائزين للجميع جاز ذلك

بالنسبة إلى البعض في جميع ما ذكرنا من الصور.

و

#### خامسها [لا فرق بين تقديم الإمام و المأمومين]

قد دل الخبر الثاني الوارد في استنباه المسبوق و كذا عجز الخبر الثامن على انه بعد تمام صلاة المأمومين يومئ إليهم بيده عن اليمين و الشمال عوض التسليم بهم ثم يتم ما فات، و دل الخبر الخامس على انه يقدم رجلا منهم يسلم بهم ثم يقوم هو و يتم ما بقى عليه. و الجمع بين الأخبار يقتضى التخيير بين الأمرين.

و قال العلامة في المنتهى: و لو انتظروا حتى يفرغ و يسلم بهم لم استبعد جوازه و قد ثبت جواز ذلك في صلاة الخوف. انتهى.

أقول: ثبوت ذلك في صلاة الخوف لا يستلزم جوازه هنا سيما بعد ورود النص بالحكم في هذه الصلاة بالخصوص كما عرفت. و الله العالم.

و

#### سادسها [تقديم المسبوقين بعضهم بعد انقضاء صلاة الإمام]

ان الخبر الرابع عشر قد دل على انه بعد تمام صلاة الإمام يقدم من يتم بالمأمومين صلاتهم، و الظاهر أنه لا فرق بين أن يقدم الإمام أو يقدموا لأنفسهم من يختارونه من المأمومين.

و هل يجرى هذا الحكم في المسبوقين بان يأتهم بعضهم ببعض بعد انقضاء صلاة الامام و قيامهم لما بقى عليهم من الصلاة؟ اشكال، قال في المدارك: و متى اقتدى الحاضر بالمسافر في الصلاة المقصوره و جب على المأموم إتمام صلاته بعد تسليم الامام منفردا أو مقتديا بمن صاحبه في الاقتداء كما في صورته الاستخلاف مع عروض المبطل، و ربما ظهر من كلام العلامة في التحرير التوقف في جواز الاقتداء على هذا الوجه، حيث قال: و لو سبق الامام اثنين ففي ائتمام أحدهما بصاحبه بعد تسليم الإمام إشكال. و كيف كان فالظاهر مساواته لحاله الاستخلاف. انتهى.

أقول: ينبغي أن يعلم ان هنا صورتين: (إحداهما) أن يقتدى جماعه من الحاضرين بمسافر، و لا ريب أنه متى أتم المسافر صلاته فإنه يجب على المأمومين الإتيان بما بقى من صلاتهم، و هل يجوز أن يأتهم بعضهم ببعض في تلك البقيه أم لا؟

و(الثانيه)انه لو سبق الامام اثنين فصاعدا بمعنى انهم لم يدركوا الإمام إلا بعد فوات ركعه أو ركعتين من صلاته فبعد تسليم الامام و قيامهم لما بقى عليهم هل يأتى بعضهم ببعض أم لا؟ وهذه الصورة الثانيه هى مراد علامه من هذا الكلام و الصورة الأولى هى المفروضه فى كلامه «قدس سره» و كلام السيد هنا لا يخلو من إجمال فيحتمل انه حمل كلام علامه هنا على ما فرضه أولا من صورته اقتداء الحاضرين بالمسافر كما يشير اليه قوله بالتوقف فى جواز الاقتداء على هذا الوجه يعنى الوجه المتقدم فى كلامه أو ما هو أعم من الصورتين المفروضتين و ان كلام علامه شامل لاقتداء الحاضرين بالمسافر.

و كيف كان فالظاهر ان المسألتين متغايرتان و النص قد دل بالنسبه إلى ائتمام الحاضرين بالمسافر انه بعد تمام صلاه الإمام يقدم بعض المأمومين،فجواز الائتمام هنا من ما لا اشكال فيه سواء قدمه الامام لما عرفت من الخبر الرابع عشر أو المأمومين لعين ما تقدم فى صورته موت الامام كالخبر الأول،و فى صورته ما لو أحدث و انصرف و لم يقدم أحدا فى الخبر الثانى عشر،فإن الإمامه لما كانت جائزه و مشروعته لا يفرق بين الآتى بها و المتصدى لها من الامام أو المأمومين أو تقدم بعضهم و اقتداء الباقي من غير تعيين أحد،أما بالنسبه إلى المسبوقين بعد إتمام الإمام صلاته فلم يرد هنا نص على الاستخلاف من الامام أو المأمومين.

و قوله:«و كيف كان فالظاهر مساواته لحال الاستخلاف»ان أراد به بالنسبه إلى ائتمام الحاضرين بالمسافر فقد عرفت انه لا إشكال فيه،و ان أراد بالنسبه إلى الصورة الأخرى و هى الظاهره من كلام علامه فلا أعرف لهذه الظاهره وجهها يعتمد عليه،فان العبادات عندنا مبنيه على التوقيف كما و كيفا و فرادى و جماعه،و النصوص الوارده بالاستخلاف المستلزم لنقل النيه من المأموميه إلى الإمامه و من الائتمام بإمام الى الائتمام بآخر مخصوصه بالصور الخمس التى قدمناها و ليس هذا منها،و إلحاق ما سوى ذلك به قياس لا يوفق أصول المذهب و ان

كان بعض الأصحاب قد عدوا ذلك الى صور خاليه من النصوص، و الظاهر انه لما ذكرناه استشكل علامه فى صورہ المسبوقه و هو فى محله.

و بالجملة فإن العدول فى الصلاه من نيه إلى أخرى-مع ما يترتب على ذلك من تغاير الأحكام كما هو المعلوم من أحكام الإمامه و المأموميه-أمر على خلاف الأصل المستفاد من قواعد الشرع، فالواجب الاقتصار فيه على موارد الرخص، و قد عرفت اختصاص ذلك بالصور الخمس المتقدمه و إلا فهنا صور عديده قد قدمنا الكلام فيها مستوفى فى بحث نيه الوضوء من كتاب الطهاره:

منها-ان يعدل من الائتمام بإمام فى أثناء الصلاه الى الائتمام بآخر لو حضرت جماعه أخرى فى ذلك المكان، و قد نقل القول بالجواز هنا عن علامه فى التذكره و تبعه المحدث الكاشانى فى المفاتيح.

و منها-ما لو صلى مأموما ثم عدل فى أثناء الصلاه إلى نيه الإمامه ببعض المأمومين أو غيرهم بعد نقل نيته الى الانفراد أو عدمه.

و منها-أن ينقل الامام نيته فى الأثناء الى الائتمام ببعض المأمومين و ذلك المأموم ينقل نيته إلى الإمامه.

الى غير ذلك من الصور التى يمكن فرضها، و قد تقدم الكلام فيها و نحوها فى الموضع المشار اليه، و الأظهر الأشهر العدم لما عرفت من الخروج عن مواضع النصوص. و الله العالم.

## **المسألة السادسة [مواضع كراهه الإمامه]**

### **اشاره**

-قد ذكر الأصحاب (رضوان الله عليهم) كراهه الإمامه فى جملة من المواضع: منها-

### **المسبوق**

و قد تقدم الكلام فيه فى سابق هذه المسألة.

و منها-

### **المجذوم و الأبرص و المحدود و الأعرابى**

، و قد تقدم الكلام فى هؤلاء الأربعة فى بحث صلاه الجمعة.

و منها-

### **الأغلف**



و قد أطلق جملة من الأصحاب كراهه إمامه الأغلف، و منع منه جماعه منهم كالشيخ و المرتضى.

ص: ٢٢٢

وقال فى المدارك-بعد أن ذكر المصنف الأ-غلف فى من يكره إمامته- ما صورته:الحكم بکراهه إمامه الأغلف مشكل على إطلاقه لان من أخل بالختان مع التمكن منه يكون فاسقا فلا تصح إمامته،و أطلق الأكثر المنع من إمامته و هو مشكل ايضا.

وقال المحقق فى المعبر:و الوجه ان المنع مشروط بالفسوق و هو التفريط فى الاختتان مع التمكن لا مع العجز،و بالجمله ليس الغلفه مانعه باعتبارها ما لم ينضم إليها الفسوق بالإهمال و نطالب المانعين بالعله،فإن احتجوا-

بما رواه أبو الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن على عن آباءه عن على(عليهم السلام) (١)قال:

«الأغلف لا يؤم القوم و ان كان أقرأهم لأنه ضيع من السنه أعظمها و لا تقبل له شهاده و لا يصلى عليه إلا أن يكون منع ذلك خوفا على نفسه». فالجواب من وجهين:(أحدهما)-الطعن فى سند الروايه فإنهم بأجمعهم زيديه مجهولو الحال و(الثانى)-أن نسلم الخبر و نقول بموجبه،فإنه تضمن ما يدل على إهمال الاختتان مع وجوبه فلا- يكون المنع متعلقا على الغلفه،فإن ادعى مدع الإجماع فذاك يلزم من علمه و نحن لا نعلم ما ادعاه.انتهى.و هو جيد.

ثم ان الظاهر انه مع قدرته على الاختتان و الإخلال به لا يقتضى ذلك بطلان صلاته بل غايته الإثم لعدم توجه النهى إلى شىء من العباده و انما هو أمر خارج إلا- عند من يقول باقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده الخاص،و هو قول مرغوب عنه لعدم الدليل عليه بل الدليل على خلافه واضح السبيل.إلا ان شيخنا الشهيد الثانى فى الروض صرح بأنه لا تصح صلاته بدون الاختتان و ان كان منفردا،و لا- اعرف له وجهها و لا سيما ان مذهب فى تلك المسأله الأصوليه هو عدم استلزام الأمر بالشىء النهى عن ضده الخاص.

و من ما يدل على النهى عن امامه الأغلف زياده على الخبر المذكور ما نقله

ص: ٢٢٣

فى البحار (١) عن كتاب جعفر بن محمد بن شريح عن عبد الله بن طلحه النهدي عن ابي عبد الله عليه السلام قال:

«لا يؤم الناس المحدود و ولد الزنا و الأغلف و الأعرابي و المجنون و الأبرص و العبد».

و ما رواه الصدوق فى الخصال بسنده فيه عن الأصبع بن نباته عن أمير المؤمنين عليه السلام (٢) قال:

«سته لا ينبغى أن يؤموا الناس: ولد الزنا و المرتد و الأعرابي بعد الهجره و شارب الخمر و المحدود و الأغلف». و رواه جعفر بن محمد بن قولويه فى كتابه بإسناده إلى الأصبع مثله (٣).

و روى فى المقنع مرسلًا (٤) قال:

قال أمير المؤمنين عليه السلام الأغلف لا يؤم القوم. الحديث. كما تقدم فى حديث الزيديه.

و منها-

### امامه من يكرهه المأمومون

و قد ورد بذلك جملة من الأخبار: منها-

ما رواه الصدوق فى الفقيه مرسلًا (٥) قال:

«قال النبى صلى الله عليه و آله ثمانية لا يقبل الله لهم صلاة: العبد الآبق حتى يرجع الى مولاه و الناشر عن زوجها و هو عليها ساخط و مانع الزكاه و امام قوم صلى بهم و هم له كارهون. الحديث».

و روى فى الكتاب المذكور بسنده عن شعيب بن واقد عن الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٦) فى حديث المناهى قال:

«و نهى أن يؤم الرجل قوما إلا بإذنهم. و قال من أم قوما بإذنهم و هم به راضون فاقصد بهم فى حضوره و أحسن صلاته بقيامه و قراءته و ركوعه و سجوده و قعوده فله مثل أجر القوم و لا ينقص من أجرهم شىء».

ص: ٢٢٤

١- ١) ج ١٨ الصلاة ص ٦٢٧.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٤ من صلاة الجماعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ١٤ من صلاة الجماعة.

٤- ٤) الوسائل الباب ١٣ من صلاة الجماعة.

٥- ٥) الوسائل الباب ٢٧ من صلاة الجماعة.



و روى فى كتاب الخصال بسنده عن عبد الملك بن عمير عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

أربعة لا تقبل لهم صلاة: الإمام الجائر، والرجل يؤم القوم وهم له كارهون، والعبد الآبق من مولاه من غير ضروره، والمرأه تخرج من بيتها بغير إذن زوجها».

و روى الشيخ بسنده عن زكريا صاحب السابري عن ابى عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«ثلاثه فى الجنة على المسك الأذفر: مؤذن أذن احتسابا، وإمام أم قوما وهم به راضون، ومملوك يطيع الله ويطيع موالیه».

و روى فى الأمالى بسنده فيه عن عبد الله بن ابى يعفور عن ابى عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«ثلاثه لا تقبل لهم صلاة: عبد آبق من موالیه حتى يرجع إليهم فيضع يده فى أيديهم، ورجل أم قوما وهم كارهون، وامرأه باتت وزوجها عليها ساخط».

و رواه الكليني فى كتاب النكاح (٤).

و روى جملة من الأصحاب عن على عليه السلام (٥) انه قال لرجل أم قوما وهم له كارهون:

«انك لخروط». قال فى الروض: انه بفتح الخاء المعجمه و الراء المهمله و الكواو و الطاء المهمله و هو الذى يتهور فى الأمور و يركب رأس كل ما يريد بالجهل و قله المعرفه بالأمور.

قال العلامة فى التذكرة: الأقرب انه ان كان ذا دين يكرهه القوم لذلك لم تكره إمامته و الإثم على من كرهه و إلا كرهت. و ظاهر هذا الكلام حمل الأخبار المذكوره على من لم يكن من أهل الإمامه و يحمل الناس على الائتتمام به، و حينئذ فهذه الكراهه ترجع الى التحريم إلا مع التقية.

و قال فى المنتهى: لا تكره امامه من يكرهه المؤمنون أو أكثرهم إذا كان

ص: ٢٢٥

---

١- (١) الوسائل الباب ٢٧ من صلاة الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢٧ من صلاة الجماعة.

٣- (٣) الوسائل الباب ٢٧ من صلاة الجماعة.

٤- (٤) ج ٢ ص ٦٠ و فى الوسائل الباب ٨٠ من مقدمات النكاح.

٥- (٥) الفائق للزمخشري و نهايه ابن الأثير و لسان العرب و تاج العروس ماده «خروط».

بشرايط الإمامه خلافاً فالبعض الجمهور (١) لنا قوله صلى الله عليه وآله (٢): «يؤمكم أقرأكم» وذلك عام، ولا اعتبار بکراهه المأمومين له إذ الإثم انما يتعلق بمن يكرهه لا به.

انتهى. و هو جيد يرجع الى ما تقدم.

أقول: و يمكن -و لعله الأقرب- ان المراد بالأخبار المذكوره ان المأمومين ليس لهم مزيد اعتقاد فيه و يرجحون غيره عليه و يريدون الائتتمام بغيره و هو يحملهم مع ذلك على الائتتمام به و يمنعهم من غيره، و حينئذ فالكراهه فى محلها و ان صحت الصلاه خلفه. و الله العالم.

و منها-

### المتيمم بالمتوضئين

و الحكم بذلك مشهور بين الأصحاب بل قال العلامة فى المنتهى: انا لا نعرف فيه خلافاً إلا ما حكى عن محمد بن الحسن الشيبانى من المنع من ذلك (٣).

و استدلل الشيخ على الحكم المذكور فى كتابى الأخبار

بما رواه عن عباد بن صهيب (٤) قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «لا يصلى المتيمم بقوم متوضئين».

و عن السكونى عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (٥) قال:

«لا يؤم صاحب التيمم المتوضئين و لا يؤم صاحب الفالج الأصحاء».

و انما حملتا على الكراهه

لما رواه الشيخ و ابن بابويه فى الصحيح عن جميل بن دراج (٦)

«انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن امام قوم أجنب و ليس معه من الماء ما يكفيه للغسل و معهم ماء يتوضأون به أ يتوضأ بعضهم و يؤمهم؟ قال لا و لكن يتيمم الإمام

ص: ٢٢٦

---

١- ١) فى المذهب ج ١ ص ٩٨: يكره ان يصلى الرجل بقوم و أكثرهم له كارهون، و ان كان الذى يكره أقل فلا كراهه. و به قال ابن قدامه فى المغنى ج ١ ص ٣٦٣ و قال أحمد إذا كرهه واحد أو اثنان فلا بأس.

٢-٢) ص ٢٠٨.

٣-٣) فى البحر الرائق ج ١ ص ٣٦٣ ذهب محمد الى فساد اقتداء المتوضى بالمميم و ذهباً (أبو حنيفه و أبو يوسف) إلى الصحه.

٤-٤) الوسائل الباب ١٧ من صلاه الجماعه.

٥-٥) الوسائل الباب ١٧ من صلاه الجماعه.

٦-٦) الوسائل الباب ١٧ من صلاه الجماعه. و اللفظ للفقيه ج ١ ص ٢٥٠.

و يؤمهم فان الله (عز و جل) جعل الأرض طهورا كما جعل الماء طهورا».

و ما رواه الشيخ عن عبد الله بن بكير فى الموثق (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب ثم تيمم فأمننا و نحن طهور؟ فقال لا بأس به».

و عن عبد الله بن المغيرة فى الحسن عن عبد الله بن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«قلت له رجل أم قوما و هو جنب و قد تيمم و هم على طهور: فقال لا بأس».

و عن أبى أسامه عن أبى عبد الله عليه السلام (٣)

«فى الرجل يجنب و ليس معه ماء و هو امام القوم؟ قال يتيمم و يؤمهم».

و الأقرب عندى فى الجمع بين هذه الأخبار حمل الأخبار الأوله على التقية لاتفاق المخالفين إلا- الشاذ النادر على الحكم المذكور (٤) كما عرفت من كلام العلامة و ان وافقهم أصحابنا (رضوان الله عليهم) فى ذلك و جعلوه وجه جمع بين هذه الأخبار إلا- أن الأخبار المجوزه لا- إشاره فيها الى ذلك فضلا عن التصريح به، و يعضده ان رواه الخبرين الأولين من العامه. و الى ما ذكرناه من العمل بهذه الأخبار الأخيره يميل كلام صاحب المدارك بناء على قاعدته، حيث نقل صحيحه جميل فى المسأله ورد الخبرين الأولين بضعف الاسناد و رجح العمل بالصحيحه المذكوره لضعف المعارض لها و لم ينقل شيئا من الروايات التى أردفناها به. و بالجملة فالأظهر عندى ما ذكرته. و الله العالم.

و منها-

## العبد

و قد وقع الخلاف فى إمامته، فقال فى المبسوط و النهايه: لا يجوز أن يؤم الأحرار و يجوز أن يؤم مواليه إذا كان أقرأهم.

و قال ابن بابويه فى المقنع:

و لا يؤم العبد إلا أهله لروايه السكونى (٥). و أطلق ابن حمزه ان العبد لا يؤم الحر،

ص: ٢٢٧

١- ١) الوسائل الباب ١٧ من صلاة الجماعة.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٧ من صلاة الجماعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ١٧ من صلاة الجماعة.

٤- ٤) فى المذهب ج ١ ص ٩٧ يجوز للمتوضى أن يصلى خلف المتييم لانه اتى عن طهاره يبدل. و فى المغنى ج ٢ ص ٢٢٥



يصح ائتمام المتوضئ بالمتيمم لا اعلم فيه خلافا لان عمرو ابن العاص صلى بأصحابه متيمما و بلغ النبي (ص) فلم ينكره.  
(٥-٥) ص ٢٢٨.

و جواز إمامته مطلقا ابن الجنيد و ابن إدريس، و أطلق الشيخ في الخلاف جواز إمامته قال: و في بعض رواياتنا لا يؤم إلا مولاه. و قال أبو الصلاح يكره.

و يدل على جواز إمامته جملة من الأخبار: منها-

ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال:

«قلت له الصلاة خلف العبد فقال لا بأس به إذا كان فقيها و لم يكن هناك أفقه منه. الحديث».

و ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢)

«انه سئل عن العبد يؤم القوم إذا رضوا به و كان أكثرهم قرآنا؟ قال لا بأس به». و رواه أيضا في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام و ذكر مثله (٣).

و عن سماعة في الموثق (٤) قال:

«سألته عن المملوك يؤم الناس فقال لا إلا أن يكون هو أفقهم و أعلمهم».

و ما رواه الحميري في كتاب قرب الاسناد عن السندی بن محمد عن أبي البختري عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) (٥) قال:

«لا بأس أن يؤم المملوك إذا كان قارئاً».

و هذه الأخبار كما ترى كلها ظاهرة في الجواز إذا كان من أهل الإمامة.

إلا انه

روى الشيخ عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) (٦) قال

«لا يؤم العبد إلا أهله».

و جمع الشيخ بينه و بين الأخبار المتقدمه بحمل هذا الخبر على الاستحباب و تبعه في ذلك جملة من الأصحاب كما هي قاعدتهم في سائر الأبواب.

و أنت خبير بان ظاهر تلك الأخبار على تعددها مؤذن بجواز الإمامة متى كان قارئاً أو فقيها من غير إشعار بكراهه بالكلية، و حملها على خلاف ظاهرها بمجرد هذا الخبر مع ضعفه و عدم نهوضه بالمعارضه مشكل، و لعل طرحه و إرجاعه إلى قائله هو الأولى ان لم يكن خرج مخرج التقيه. و من ذلك يظهر لك

- ١-١) الوسائل الباب ١٦ من صلاة الجماعة.
- ٢-٢) الوسائل الباب ١٦ من صلاة الجماعة.
- ٣-٣) الوسائل الباب ١٦ من صلاة الجماعة.
- ٤-٤) الوسائل الباب ١٦ من صلاة الجماعة.
- ٥-٥) الوسائل الباب ١٦ من صلاة الجماعة.
- ٦-٦) الوسائل الباب ١٦ من صلاة الجماعة.

عدم المستند لما ذكره من الأقوال المتقدمه فإن هذه أخبار المسأله التي وصلت إلينا. والله العالم.

و منها-

### المقيد بالمطلقين و صاحب الفالج بالأصحاء

،و الظاهر ان امامه المقيد بالمطلقين ترجع إلى امامه القاعد بالقائمين،وقد عرفت آنفا ان الحكم فى ذلك هو التحريم،و حينئذ فلا وجه لعهده هنا فى المكروهات كما ذكره بعضهم إلا ان يكون المقيد يستطيع الصلاه قائما و هو خلاف الظاهر و كذا صاحب الفالج،و بالجملة فإنه متى استلزم نقصان صلاه الإمام بترك شىء من واجباتها فظاهرهم المنع من الاقتداء كما صرحوا به فى غير موضع و إلا فالكراهه.

و من الاخبار الواردة هنا

ما رواه فى الكافى عن السكونى عن ابى عبد الله عليه السلام (١)قال:

«قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يؤم المقيد المطلقين و لا صاحب الفالج الأصحاء و لا صاحب التيمم المتوضئين.الحديث». و رواه الصدوق مرسل (٢).

و عن السكونى عن جعفر عن أبيه(عليهما السلام) (٣)قال

«لا يؤم صاحب الفالج الأصحاء».

و عن صاعد بن مسلم عن الشعبى (٤)قال قال على عليه السلام فى حديث:

«لا يؤم المقيد المطلقين».

قال شيخنا المجلسى فى البحار:و ظاهر كلام بعض الأصحاب عدم جواز امامه المقيد المطلقين و صاحب الفالج الأصحاء،و المشهور الكراهه إلا مع عدم تمكنهما من الإتيان بأفعال الصلاه.انتهى.

و منها-

### امامه المسافر بالحاضر و بالعكس

،و قد تقدم الكلام فى ذلك فى المسأله العاشره من المطلب المتقدم.

ص: ٢٢٩

- ٢-٢) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجماعة إلى قوله «الأصحاء».
- ٣-٣) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجماعة. و الرواية للشيخ في التهذيب ج ١ ص ٣٠٢.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجماعة. و في النسخ «محمد بن مسلم» و قد صححناه.

و فيه مسائل

**[المسألة الأولى] ظهور كفر الإمام أو فسقه أو عدم طهارته بعد الصلاة**

-الأشهر الأظهر أنه لو تبين بعد الصلاة ان الامام كافر أو فاسق أو على غير طهاره لم تبطل صلاه من ائتم به، و نقل عن المرتضى و ابن الجنيد أنهما أوجبا الإعادة على المأموم، كذا نقله عنهما فى المدارك و مثله الفاضل الخراسانى فى الذخير. و ظاهره يؤذن بأن المرتضى خالف فى كل من المسائل الثلاث اعنى فسق الامام و كفره و حدثه، و الظاهر انه ليس كذلك فان ظاهر العلامة فى المنتهى و المختلف ان خلاف السيد انما هو فى مسألتى الكفر و الفسق دون الحدث، أما فى المنتهى فإنه قال: لو صلى خلف من ظاهره العدالة فبان فاسقا لم يعد و به قال الشيخ و قال السيد المرتضى يعيد. ثم قال: الثانى - لو صلى خلف جنب أو محدث عالما أعاد بغير خلاف و لو كان جاهلا لم يعد، قال السيد المرتضى يلزم الإمام الإعادة دون المأموم. قال: وقد روى ان المأمومين ان علموا فى الوقت لزهم الإعادة. و أما مسأله الحدث فلم يتعرض لذكرها فى الكتاب، و هو مؤذن بأنها ليست محل خلاف. و حكى الصدوق فى الفقيه عن جماعه من مشايخه انه سمعهم يقولون ليس عليهم إعادة شىء من ما جهر فيه و عليهم اعاده ما صلى بهم من ما لم يجهر فيه، قال: و الحديث المفصل يحكم على المجمل.

و يدل على القول المشهور جملة من الاخبار: منها-

ما رواه ثقه الإسلام و الشيخ عن ابن ابي عمير فى الصحيح أو الحسن عن بعض أصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام (1)

«فى قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبال و كان يؤمهم رجل فلما صاروا إلى الكوفة علموا أنه يهودى؟ قال لا يعيدون».

و قال الصدوق فى الفقيه: و فى كتاب زياد بن مروان القندى و فى نوادر محمد

ص: ٢٣٠

ابن ابي عمير ان الصادق عليه السلام (١) قال: «فى رجل صلى بقوم من حين خرجوا من خراسان حتى قدموا مكة فإذا هو يهودى أو نصرانى؟ قال ليس عليهم اعاده».

و منها-

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال:

«سألته عن الرجل يؤم القوم و هو على غير طهر فلا يعلم حتى تنقضى صلاته فقال يعيد و لا يعيد من خلفه و ان أعلمهم انه على غير طهر».

و عن زراره فى الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال:

سألته عن قوم صلى بهم امامهم و هو غير طاهر أ تجوز صلاتهم أم يعيدونها؟ فقال لا- اعاده عليهم تمت صلاتهم و عليه هو الإعادة، و ليس عليه ان يعلمهم هذا عنه موضوع».

و عن عبد الله بن بكير فى الموثق به (٤) قال:

سأل حمزه بن حمران أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أمانا فى السفر و هو جنب و قد علم و نحن نعلم؟ قال لا بأس».

و عن عبد الله بن ابي يعفور بسند لا يبعد أن يكون موثقاً (٥) قال:

«سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل أم قوما و هو على غير وضوء؟ فقال ليس عليهم اعاده و عليه هو أن يعيد».

و عن الحلبي فى الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (٦) انه قال:

«فى رجل يصلى بالقوم ثم يعلم انه صلى بهم الى غير القبلة؟ قال ليس عليهم اعاده».

و ما رواه الصدوق فى الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (٧) قال:

«من صلى بقوم و هو جنب أو على غير وضوء فعليه الإعادة و ليس عليهم أن يعيدوا، و ليس عليه أن يعلمهم و لو كان ذلك عليه لهلك. قال قلت كيف كان يصنع بمن قد خرج الى خراسان و كيف كان يصنع بمن لا يعرف؟ قال هذا عنه موضوع».

و بإسناده عن جميل بن دراج عن زراره عن أحدهما (عليهما السلام) (٨)

ص: ٢٣١

١- ١) الوسائل الباب ٣٧ من صلاة الجماعة.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجماعة.

- ٣-٣) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجماعة.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجماعة.
- ٥-٥) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجماعة.
- ٦-٦) الوسائل الباب ٣٨ من صلاة الجماعة.
- ٧-٧) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجماعة.
- ٨-٨) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجماعة.



قال: «سألته عن رجل صلى بقوم ركعتين ثم أخبرهم انه ليس على وضوء؟ قال يتم القوم صلاتهم فإنه ليس على الامام ضمان».

و ما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أم قوما و هو على غير طهر فأعلمهم بعد ما صلوا؟ فقال يعيد هو و لا يعيدون».

و ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب (٢) قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام أ يضمن الإمام صلاه الفريضة فإن هؤلاء يزعمون انه يضمن؟ فقال لا يضمن أى شىء يضمن؟ إلا أن يصلى بهم جنبا أو على غير طهر».

و أما

ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن العزمي عن أبيه عن ابى عبد الله عليه السلام (٣) قال

«صلى على عليه السلام بالناس على غير طهر و كانت الظهر ثم دخل فخرج مناديه ان أمير المؤمنين عليه السلام صلى على غير طهر فأعيدوا و ليبلغ الشاهد الغائب»-.

فأجاب عنه الشيخ في التهذيب بان هذا خبر شاذ مخالف للاخبار كلها و ما هذا حكمه لا يجوز العمل به، على ان فيه ما يبطله و هو ان أمير المؤمنين عليه السلام أدى فريضه على غير طهر ساهيا غير ذاكر، و قد آمننا من ذلك دلالة عصمته عليه السلام انتهى. و هو جيد.

أقول: و من الأخبار الدالة على ما دل عليه هذا الخبر من وجوب الإعادة على المأمومين

ما نقله في كتاب البحار (٤) عن نوادر الراوندى بسنده فيه عن موسى بن إسماعيل عن أبيه عن جده موسى بن جعفر عن آبائه عن علي عليهم السلام قال:

«من صلى بالناس و هو جنب أعاد هو و أعاد الناس».

ص: ٢٣٢

---

١- ١) الوسائل الباب ٣٦ من صلاه الجماعة.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣٦ من صلاه الجماعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ٣٦ من صلاه الجماعة.

٤- ٤) ج ١٨ الصلاه ص ٦٢٥. وفيه «أعاد هو و الناس صلاتهم».

و ما رواه فى كتاب دعائم الإسلام عن على (صلوات الله عليه) (١) قال:

«صلى عمر بالناس صلاه الفجر فلما قضى الصلاه أقبل عليهم فقال يا أيها الناس ان عمر صلى بكم الغداه و هو جنب. فقال له الناس فما ذا ترى؟ فقال على الإعادة و لا اعاده عليكم.

فقال له على عليه السلام بل عليك الإعادة و عليهم ان القوم يامامهم يركعون و يسجدون فإذا فسدت صلاه الإمام فسدت صلاه المأمومين».

قال شيخنا فى البحار بعد نقل خبر الراوندى: و هذا الخبر يمكن حمله على علمهم بكونه جنبا أو على الاستحباب أو على التقية لأنه مذهب الشعبى و ابن سيرين و أصحاب الرأى من العامة (٢) و ان كان أكثرهم معنا.

أقول: و أظهر هذه الاحتمالات هو الثالث لان مذهب أبى حنيفة و أصحابه المعبر عنهم بأصحاب الرأى كان له قوه فى وقته فحمل ما وافقه على التقية غير بعيد، و التقية هنا من الكاظم عليه السلام فى نقل ذلك، و على ذلك يحمل ايضا حديث كتاب الدعائم. و بالجملة فإنه لما ثبت اتفاق الطائفة على الحكم المذكور و تكاثر الأخبار الصريحة الصحيحة به كما عرفت من ما تلوناه فلا مندوحة من تأويل هذين الخبرين الضعيفين أو طرحهما بالكلية.

و نقل ان السيد المرتضى احتج -على ما نقل عنه- بأنها صلاه تبين فسادها لاختلال بعض شرائطها فيجب إعادتها، و بأنها صلاه منهى عنها فتكون فاسده.

وفيه (أولاً) -ان هذا الاحتجاج فى مقابله النصوص المتكاثره كما عرفت غير مسموع. و (ثانياً) -ان تبين الفساد مسلم بالنسبه الى الإمام أما بالنسبه إلى المأمومين فهو محل المنع، لأنه مأمورون بالاقتداء بمن ظاهره الاتصاف بشرط الإمامه أعم من أن يكون ذلك الظاهر مطابقا للواقع أولاً، و مقتضى الأمر الاجزاء و الإعادة تحتاج الى دليل. و كذا قوله «انها صلاه منهى عنها» مسلم بالنسبه الى الامام و أما المأموم

ص: ٢٣٣

---

١- ١) مستدرک الوسائل الباب ٣٢ من صلاه الجماعة.

٢- ٢) المغنى ج ٢ ص ٩٩.

فلا بل هي مأمور بها لما عرفت.

و أما ما نقله الصدوق عن بعض مشايخه فلم يصل إلينا ما يدل على ما ذكره من التفصيل، و الظاهر انه لم يصل إليه أيضا و إلا لأفتى بما قالوه و لم يكتف بمجرد نقل ذلك عنهم.

هذا. و لو ظهر ذلك في الأثناء فإنهم يعدلون الى الانفراد بناء على القول المشهور من عدم وجوب الإعادة، و اما على القول بوجوب الإعادة فقليل بأنه يستأنف هنا. قيل و يحتمل الاستئناف على القولين ان قلنا بتحريم المفارقة في أثناء الصلاة، قال في الذكرى: و لو صلى بهم بعض الصلاة ثم علموا حينئذ أتم القوم في روايه جميل و في روايه حماد عن الحلبي (1) «يستقبلون صلاتهم».

أقول: الظاهر هو القول بالعدول الى الانفراد لما عرفت من الأخبار المتكاثره المتعاضده الدلاله على صحه الصلاة كملا بعد العلم فكذا بعضها بطريق أولى، و لصحيحه زراره المتقدمه و هي الثانيه من روايتيه المتقدمتين.

و اما ما نقله هنا في الذكرى من روايه حماد عن الحلبي الداله على الاستقبال فلم أقف عليها في ما حضرني من كتب الأخبار و لا سيما ما جمع الكتب الأربعه و غيرها من الوسائل و البحار. و الله العالم.

### المسأله الثانيه [لو خاف المأموم عند دخوله رفع الإمام رأسه]

قد تقدم في باب صلاه الجمعه الكلام في ما به تدرك الركعه و تحتسب من إدراك الإمام راکعاً أو انه لا بد من إدراك تكبير الركوع، و قد تقدم تحقيق القول في ذلك و نقل الأخبار المتعلقه بالمسأله.

بقى الكلام هنا بناء على القول المشهور ثمه من إدراك الركعه بالدخول معه حال ركوعه، فلو دخل المأموم و خاف بالالتحاق بالصف رفع الإمام رأسه من الركوع فإنه يكبر مكانه و يمشى في ركوعه حتى يلتحق بالصف، و لو سجد الإمام

ص: ٢٣٤

---

(١-١) سيأتى منه (قدس سره) بعد أسطر التصريح بعدم الوقوف عليها.

قبل التحاقه جاز له السجود فى موضعه ثم الالتحاق بالصف إذا قام، قال فى المنتهى:

ذهب إليه علماؤنا.

أقول: ويدل على الحكم الأول

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (١)

انه سئل عن الرجل يدخل المسجد فيخاف ان تفوته الركعة؟ فقال يركع قبل أن يبلغ القوم و يمشى و هو راکع حتى يبلغهم».

قال الصدوق فى الفقيه (٢): و روى

انه يمشى فى الصلاة يجر رجله و لا يتخطى.

و على الثانى

ما رواه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله فى الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«إذا دخلت المسجد و الامام راکع فظننت انك ان مشيت اليه رفع رأسه قبل أن تدركه فكبر و اركع فإذا رفع رأسه فاسجد مكانك فإذا قام فالحق بالصف و ان جلس فاجلس مكانك فإذا قام فالحق بالصف».

و عن معاوية بن عمار فى الصحيح (٤) قال:

«رأيت أبا عبد الله عليه السلام يوما و قد دخل المسجد الحرام لصلاة العصر فلما كان دون الصفوف ركعوا فركع وحده و سجد السجدين ثم قام فمضى حتى لحق الصفوف».

أقول: و فى ذكر هذا الخبر فى عداد أخبار هذه المسألة كما ذكره الأصحاب نظر لان الظاهر ان اتمامه عليه السلام انما كان بمخالف، و قد عرفت أن الصلاة معهم انما هو على جهة الانفراد، فهو عليه السلام كان منفردا و الكلام فى المأموم الحقيقى، بقى جواز مشيه عليه السلام حال الصلاة حتى لحق بالصف و هو محمول على التقيه (٥).

ص: ٢٣٥

---

١- (١) الوسائل الباب ٤٦ من صلاة الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٤٦ من صلاة الجماعة.

٣- (٣) الوسائل الباب ٤٦ من صلاة الجماعة.

٤- (٤) الوسائل الباب ٤٦ من صلاة الجماعة. و الراوى معاوية بن وهب.

٥- (٥) فى بدايه المجتهد ج ١ ص ١٣٧ المسألة الخامسة من الفصل الثالث: ذهب مالک و كثير من العلماء الى ان الداخل وراء

الإمام إذا خاف فوات الركعه له ان يركع دون الصف ثم يدب راکعاً، وكره ذلك الشافعي، و فرق أبو حنيفة بين الواحد فيكره و بين الجماعه فيجوز لهم. و في المغنى ج ٢ ص ٢٣٤: ممن رخص في ركوع الرجل ثم يدب راکعاً حتى يدخل في الصف زيد بن ثابت و فعله ابن مسعود و زيد بن وهب و أبو بكر بن عبد الرحمن و عروه و سعيد بن جبیر و ابن جریح و جوزه الزهري و الأوزاعي و مالك و الشافعي إذا كان قريباً من الصف.

أقول: و من اخبار المسأله

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال:

«قلت له الرجل يتأخر و هو فى الصلاه؟ قال لا. قلت فيتقدم؟ قال نعم ماشيا إلى القبله». و رواه الكلينى مثله (٢).

و روى الشيخ عن إسحاق بن عمار (٣) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام ادخل المسجد و قد ركع الامام فاركع بركوعه و انا وحدى و اسجد فإذا رفعت رأسى أى شىء أصنع؟ فقال قم فاذهب إليهم فإن كانوا قياما فقم معهم و ان كانوا جلوسا فاجلس معهم». و رواه الصدوق بإسناده عن إسحاق بن عمار مثله (٤).

و قيد شيخنا الشهيد الثانى المشى حال الصلاه بغير حاله الذكر الواجب، و الظاهر ان منشأ المحافظه على وجوب الطمأنينه فى موضعها، إلا ان ظاهر النصوص الإطلاق و لعله يخص هذا الإطلاق بما دلت عليه وجوب الطمأنينه. و الأقرب تخصيص أدله وجوب الطمأنينه بهذه الأخبار فإنها أظهر فى الدلاله سيما مع عدم ما يدل على ما يدعونه من وجوب الطمأنينه من النصوص.

و قال العلامة فى المنتهى: و لو فعل ذلك من غير ضروره و خوف فوت فالظاهر الجواز خلافا لبعض العامه (٥) لأن للمأموم أن يصلى فى الصف منفردا و ان يتقدم بين يديه و حينئذ يثبت المطلوب. انتهى.

قال فى الذخير بعد نقله: و يدل عليه

ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم فى الصحيح (٦) قال:

قلت له: الرجل يتأخر و هو فى الصلاه. الخبر كما ذكرناه.

أقول: ان هنا مسألتين: إحداهما التقدم من صف الى آخر و التأخر أما لسد

ص: ٢٣٦

١- (١) الوسائل الباب ٤٦ من صلاه الجماعه.

٢- (٢) الوسائل الباب ٤٦ من صلاه الجماعه.

٣- (٣) الوسائل الباب ٤٦ من صلاه الجماعه.

٤- (٤) الوسائل الباب ٤٦ من صلاه الجماعه.

٥- (٥) لم أقف على نفس الفرع و يمكن ان يستفاد من ما فى المجموع للنووى ج ٤ ص ٢٩٨ حيث انه بعد حكاية الخلاف فى صلاه المنفرد خلف الصف نقل ان المشهور عن احمد و إسحاق صحه إحرامه و ان دخل فى الصف قبل الركوع صحت قدوته.

٦- (٦) الوسائل الباب ٤٦ من صلاه الجماعه.

خلل الصفوف أو لضيق مكان المصلى أو لإتمام الصف، و من الظاهر انه ليس هنا ما يمنع من ذلك إلا من حيث الإخلال بالطمأنينه لو انتقل فى وقت تجب فيه الطمأنينه، فالأولى و الأظهر هو جواز الانتقال كما دلت عليه الأخبار لكن فى وقت لا يلزم الإخلال بالطمأنينه التى هى أحد واجبات الصلاه و فيه جمع بين الأدله الثانيه- ما لو دخل المصلى المسجد و بينه و بين الصفوف مسافه تزيد على ما لا يتخطى الذى هو كما عرفت من ما يبطل القدوه، فإن الأخبار هنا دلت على انه متى خاف فوت الركعه برفع الإمام رأسه قبل وصوله إلى الصفوف و الالتحاق بها فإنه يكبر مكانه و يركع، و تصير هذه المسافه و البعد المبطلان للقدوه فى غير هذه الصوره مغتفرين فى هذه الصوره بالنص لضروره إدراك الركعه، و قد رخص له فى الخبر أن يمشى فى حال ركوعه و يلتحق بالصف، و فيه دليل على اغتفار وجوب الطمأنينه و انها لا تبطل الصلاه بتركها فى هذه الصوره، و هكذا لو سجد الامام قبل التحاقه فإنه يسجد معه و لو جلس للتشهد جلس ايضا معه و ان كانت تلك المسافه المبطله فى غير هذه الصوره موجوده لأنها صارت مغتفره بهذه النصوص.

و بذلك يظهر لك ما فى كلام المنتهى و ان وافقه عليه فى الذخير من عدم الاستقامه من انه لو فعل ذلك من غير ضروره و خوف فوت الركعه جاز قياسا على التقدم و التأخير فى الصفوف و هى كما عرفت مسأله أخرى، و كيف يجوز ما ذكره حال الاختيار و المفروض حصول البعد بين المأموم و الصفوف بالقدر الممنوع منه فى غير هذه الصوره، اللهم إلا ان يبنى كلامه على عدم حصول البعد الموجب للإخلال بالقدوه الذى ناطوه بالعرف.

و بالجملة فإن كلامه هنا على ما حققناه آنفا فى مسأله البعد و تحديده غير وجيه و لا تام. و قياسه مسأله تكبير الداخل للجماعه قبل الالتحاق بالصفوف على مسأله الانتقال من صف الى آخر قياس مع الفارق كما عرفت. و الله العالم.

### **المسأله الثالثه [هل يجوز للمأموم الانفراد لغير عذر؟]**

-المعروف من كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم انه لا يجوز

للمأموم مفارقه الإمام لغير عذر إلا أن ينوى الانفراد.

و استدلل على الأول و هو عدم جواز المفارقه لغير عذر بالتأسي

و قوله صلى الله عليه و آله (١):

«انما جعل الإمام إماما ليؤتم به».

و فيه ما عرفت مرارا من أن التأسي لا يكون دليلا في وجوب أو تحريم إلا مع معلوميه وجهه و إلا فهو أعم من ذلك و الأمر هنا كذلك. و أما الحديث المذكور فقد تقدم الكلام في انه غير ثابت من طرقنا بل الظاهر انه من روايات القوم كما صرح به بعض أصحابنا، مع ما في دلالة من المناقشه.

و الاولى الاستدلال على ذلك بما ذكره بعض محققى متأخرى المتأخرين من أن الصلاة عباده مترتبة على التوقيف عن صاحب الشرع و ليس هنا ما يدل على شرعيتها على هذا الوجه.

و اما المفارقه مع العذر فلا ريب في جوازها كما في المسبوق الذى يجلس للتشهد حال قيام الامام و يتشهد ثم يلتحق به، و كذا من تخلف عنه بركن أو أكثر لعذر من سهو أو ضيق مكان كما تقدم، فإنه يأتي بما سبقه به و يلتحق به و لا يضر تأخره عنه لمكان العذر.

و أما جواز الانفراد بنيته قبل فراغ الامام فهو المشهور في كلامهم بل نقل العلامة في النهاية الإجماع عليه. و قال الشيخ في المبسوط: من فارق الامام لغير عذر بطلت صلاته و ان فارقه لعذر و تمت صلاته. و هو ظاهر في عدم جواز نيه الانفراد.

و احتج الأولون بوجوه: منها- ان النبي صلى الله عليه و آله صلى بطائفه يوم ذات الرقاع ركعه ثم خرجت من صلاته و أتمت منفردة (٢) و منها- ان الجماعة ليست واجبه ابتداء فكذا استداه. و منها- ان الغرض من الائتمام تحصيل الفضيله فيكون

ص: ٢٣٨

---

١- ١) ارجع الى التعليقه ٣ ص ١٣٤ و ليس فيه كلمه «اماما».

٢- ٢) سنن ابى داود ج ٢ ص ١٢ صلاة الخوف.



تركه لها مفوتا لها دون الصحه.

و منها-

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (١) قال:

«سألته عن الرجل يكون خلف امام فيطول فى التشهد فيأخذه البول أو يخاف على شىء أن يفوت أو يعرض له وجع كيف يصنع؟ قال: يسلم و ينصرف و يدع الامام».

و منها-الأخبار الداله على جواز التسليم قبل الامام، مضافا الى اتفاق الأصحاب على ذلك حتى من القائلين بوجوب التسليم:

كما رواه الشيخ فى الصحيح عن ابى المعز عن ابى عبد الله عليه السلام (٢)

«فى الرجل يصلى خلف امام فيسلم قبل الامام؟ فقال ليس بذلك بأس».

و عن الحلبي فى الصحيح عن ابى عبد الله عليه السلام (٣)

«فى الرجل يكون خلف الامام فيطيل الامام التشهد؟ فقال يسلم من خلفه و يمضى فى حاجته ان أحب».

و أنت خير بما فى هذه الوجوه من إمكان تطرق المناقشات إليها: أما الأول فهو ظاهر فى أن المفارقة انما كانت لعذر و قد عرفت انه ليس بمحل خلاف و لا اشكال. و أما الثانى فإنه لا يلزم من عدم وجوب الجماعة ابتداء عدم وجوبها استداه. و إلحاق أحدهما بالآخر قياس لا يوافق أصول المذهب. و اما الثالث فإن نيه الائتمام كما تفيد الفضيله كذا تفيد الصحه على هذا الوجه، و من الجائز أن يكون ترك الائتمام ابتداء مفوتا للفضيله و فى الأثناء مفوتا للصحه، و بالجملة فإنه مع الاستمرار على نيه الائتمام مقطوع بالصحه بلا إشكال و مع نيه الانفراد و حصول المفارقة لا قطع على الصحه، إفادتها الصحه من ما لا شك و لا إشكال فيه.

و اما الرابع فهو يرجع الى الأول لأن الروايه المذكوره ظاهره فى العذر، و قد عرفت انه من ما لا خلاف فيه و لا اشكال. و اما الخامس فنقول بموجبه و نمنع التعدى عن موضع النص و هو أخص من المدعى فلا يفيد دلالة على المطلوب.

ص: ٢٣٩

١- (١) الوسائل الباب ٦٤ من صلاه الجماعة.

٢- (٢) الوسائل الباب ٦٤ من صلاه الجماعة.

٣- (٣) الوسائل الباب ٦٤ من صلاه الجماعة.

و كيف كان فالمسأله لا تخلو من الإشكال و الاحتياط فيها واجب على كل حال، و هو فى ما ذهب اليه الشيخ كما هو الأقرب فى هذا المجال.

هذا كله فى الجماعه المستحبه أما الواجب فلا يجوز الانفراد فيها قطعا من غير خلاف.

ثم انه على تقدير القول المشهور من جواز نيه الانفراد فقد فرعوا على ذلك فروعا عديده:

منها-عدوله بعد نيه الانفراد الى الائتمام بإمام آخر فى أثناء الصلاه، و قد تقدم الكلام فى ذلك مستوفى فى بحث نيه الوضوء من كتاب الطهاره و مره الإشارة إليه قريبا ايضا.

و ينبغى أن يعلم انه متى جوزنا للمأموم الانفراد فإنه يجب عليه إتمام صلاته منفردا، فان حصلت المفارقة قبل القراءه قرأ لنفسه و ان كان بعد تمامها ركع لنفسه و مضى فى صلاته، و انما الكلام فى ما لو كان فى أثنائها فالظاهر على تقدير القول المذكور انه يقرأ من موضع القطع و المفارقة، و أوجب الشهيد الثانى الابتداء من أول السوره التى حصل القطع فى أثنائها، و استوجه الشهيد فى الذكرى الاستئناف مطلقا لأنه فى محل القراءه و قد نوى الانفراد. و الحكم محل إشكال إلا انك قد عرفت ان أصل القول المتفرع عليه هذا الحكم خال من الاستدلال. و الله العالم.

#### **المسأله الرابعه [هل تجب القراءه على المأموم إذا أدرك الإمام فى الأخيرتين؟]**

##### **إشاره**

-إذا فاته مع الإمام شىء صلى ما يدركه و جعله أول صلاته و أتم ما بقى عليه، و عليه الأصحاب كافه كما نقله الفاضلان فى المعتبر و المنتهى.

و يدل على الحكم المذكور جملة من الأخبار: منها-

ما رواه الصدوق فى الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (١) انه قال

«إذا فاتك شىء مع الامام فاجعل أول صلاتك ما استقبلت منها و لا تجعل أول صلاتك آخرها».

و ما رواه الشيخ فى الصحيح عن زراره عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال:

ص: ٢٤٠

---

١- (١) الوسائل الباب ٤٧ من صلاه الجماعه.

٢- (٢) الوسائل الباب ٤٧ من صلاه الجماعه.

«إذا أدرك الرجل بعض الصلاه و فاتته بعض خلف امام يحتسب بالصلاه خلفه جعل أول ما أدرك أول صلاته: ان أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين و فاتته ركعتان قرأ في كل ركعه من ما أدرك خلف الإمام في نفسه بأمر الكتاب و سوره، فان لم يدرك السوره تامه أجزأته أم الكتاب، فإذا سلم الإمام قام فصلی ركعتين لا يقرأ فيهما، لأن الصلاه انما يقرأ فيها في الأولتين في كل ركعه بأمر الكتاب و سوره و في الأخيرتين لا يقرأ فيهما انما هو تسبيح و تكبير و تهليل و دعاء ليس فيهما قراءه، و ان أدرك ركعه قرأ فيها خلف الإمام فإذا سلم الإمام قام فقرأ بأمر الكتاب و سوره ثم قعد فتشهد ثم قام فصلی ركعتين ليس فيهما قراءه».

و في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج (1) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك الركعه الثانيه من الصلاه مع الامام و هي له الأولى كيف يصنع إذا جلس الامام؟ قال يتجافى و لا- يتمكن من القعود فإذا كانت الثالثه للإمام و هي له الثانيه فليلبث قليلا إذا قام الامام بقدر ما يتشهد ثم يلحق الامام. قال: و سألته عن الرجل الذى يدرك الركعتين الأخيرتين من الصلاه كيف يصنع بالقراءه؟ فقال اقرأ فيهما فإنهما لك الأولتان و لا تجعل أول صلاتك آخرها».

الى غير ذلك من الأخبار الآتيه ان شاء الله تعالى فى المقام.

قال فى المدارك بعد إيراد صحيحتى زرارہ و عبد الرحمن المذكورتين ما لفظه:

و مقتضى الروايتين ان المأموم يقرأ خلف الإمام إذا أدركه فى الركعتين الأخيرتين و كلام أكثر الأصحاب خال من التعرض لذلك، و قال العلامة (قدس سره) فى المنتهى: الأقرب عندى أن القراءه مستحبه، و نقل عن بعض فقهاءنا الوجوب لئلا تخلو الصلاه عن قراءه إذ هو مخير فى التسبيح فى الأخيرتين. و ليس بشيء، فإن احتج بحديث زرارہ و عبد الرحمن حملنا الأمر فيهما على الندب لما ثبت من عدم وجوب القراءه على المأموم. هذا كلامه (قدس سره) و لا يخلو من نظر لأن

ص: ٢٤١

ما تضمن سقوط القراءة بإطلاقه لا ينافي هذين الخبرين المفصلين لوجوب حمل الإطلاق عليهما و ان كان ما ذكره من الحمل لا يخلو من قرب، لأن النهى فى الروايه الأولى عن القراءة فى الأخيرتين للكراهه قطعاً، وكذا الأمر بالتجافى و عدم التمكن من العقود فى الروايه الثانيه محمول على الاستحباب، و مع اشتمال الروايه على استعمال الأمر فى الندب و النهى فى الكراهه يضعف الاستدلال بما وقع فيها من الأوامر على الوجوب أو النواهى على التحريم. مع ان مقتضى الروايه الأولى كون الأمر بالقراءة فى النفس و هو لا يدل صريحاً على وجوب التلفظ بها. و كيف كان فالروايتان قاصرتان عن إثبات الوجوب. انتهى.

و تبعه فى هذه المقالة جمع ممن تأخر عنه كما هى عادتهم غالباً و منهم الفاضل الخراسانى متمسكاً بزيادة على ذلك بما صرح به فى غير موضع من ما قدمنا نقله عنه من أن الأوامر و النواهى فى أخبارنا لا تدل على الوجوب و التحريم. و فيه ما سيظهر لك ان شاء الله تعالى.

و التحقيق عندى فى المقام بما لم يسبق اليه سابق من علمائنا الأعلام (أعلى الله تعالى مقامهم فى دار المقام) هو أن يقال لا يخفى أن عبارة جملة من المتقدمين و جل المتأخرين فى هذه المسألة مجمله و ان كان الظاهر منها بعد التأمل هو الوجوب، حيث ان بعضهم صرح بأنه يقرأ و بعضهم عبر بلفظ الروايه و هو انه يجعل ما أدرك مع الإمام أول صلاته، ثم ربما أردف ذلك بعضهم بذكر الصحيحتين المذكورتين.

و لم أقف على من صرح بوجوب القراءة من المتقدمين إلا- على كلام المرتضى (قدس سره) حيث نقل عنه فى المختلف انه قال: لو فاتته ركعتان من الظهر أو العصر أو العشاء وجب أن يقرأ فى الأخيرتين بالفاتحه فى نفسه فإذا سلم الإمام قام فصلّى الركعتين الأخيرتين مسبحاً فيهما. انتهى.

و هو إيضاح صريح كلام الشيخ أبى الصلاح فى كتابه الكافى حيث قال: و إذا سبق بركعه فاولته ثانيه الإمام فإذا نهض الإمام إلى الثالثه و هى له ثانيه فليقرأ لنفسه

الحمد و سورہ، و إذا سبق برکتین صارت أخیرتا الإمام له أولتین فلیقرأ لنفسه فیہما کقراءه المنفرد و یجلس بجلوسه، و ان سبقه ثلاث رکعات فابعه الامام له اوله فلیقرأ لنفسه فیہا. انتهى.

و الظاهر ان أول من صرح بالاستحباب فی هذه المسأله هو العلامه فی المنتهى و المختلف و تبعه المحقق الأردبیلی فی شرح الإرشاد و السيد فی المدارک لما ذکره من الوجوه المذكوره فی کلامه.

و عندی فی ما ذکره نظر و لیکن محط الکلام و بیان ما فیہ من النظر الظاهر لمن تدبر أخبار أهل الذکر (علیہم السلام) علی کلام السيد المشار الیه حیث انه من ما استوفی البحث فی المقام بما فیہ من نقض و إبرام:

فنقول: ان ما ذکره منظور فیہ من وجوه: الأول- ان ما ذکره- من انه باشتمال الروایه علی بعض الأوامر و النواهی المستحبه و المكروهه یلزم منه انسحاب الحکم إلی جملة ما فیہا من الأوامر و النواهی- فإنه ممنوع لما صرحوا به فی الأصول من أن الأصل فی الأمر الوجوب و فی النهی التحريم، و به تمسک السيد المذكور فی جملة من المواضع فی کتابه، و قد عرفت من ما قدمناه فی مقدمات الكتاب دلالة الآيات و الروایات علی ذلك ایضاً، و حیث أن الواجب الوقوف علی ذلك حتی یقوم دلیل علی الخروج عنه و الحمل علی المعنی المجازی، و خروج بعض الأوامر و النواهی فی تلك الروایه مخرج الاستحباب لدلیل من خارج یدل علی ذلك لا یقتضی انسحابه فی ما لا دلیل علیه. و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر لمن نظر بعین الإنصاف و جنح الیه الثانی- انه لو سلم ذلك بالنسبه إلی صحیحہ زرارہ لو لم یکن لها معاضد یمنع ذلك لكنه غیر مسلم بالنسبه إلی صحیحہ عبد الرحمن، لأن الأمر بالقراءة فیہا وقع معللاً منہا عن خلافه و هو من ما يؤكد الوجوب كما لا یخفی. و ایضاً فالأمر بالقراءة فیہا واقع فی سؤال منفصل علی حده غیر السؤال المشتمل علی الأمر بالتجافی» و من الجائز بل الواقع اشتمال الروایه علی اسئلہ متعددة عن أحكام متباینه بل هو شائع

ذائع في الأخبار فالانسحاب فيها من ما لا وجه له بالكلية، و يلزم على ما ذكره انجرار هذا الحكم و انسحابه الى قوله: «فليثبت قليلا إذا قام الامام بقدر ما يتشهد» فينبغي بمقتضى ما ذكره أن يحمل اللبث هنا الذى هو عبارته عن الجلوس للتشهد في هذا المقام على الاستحباب مع ان هذه الروايه هي مستند الأصحاب في وجوب لتشهد على المسبوق. على انه ما ذكره من كون الأمر بالتجافى و عدم التمكن محمولا على الاستحباب محل كلام، فان بعض الأصحاب ذهب الى وجوبه استنادا الى هذه الروايه و الى

ما رواه في كتاب معانى الأخبار عن الصادق عليه السلام (١) قال:

«إذا أجلسك الإمام في موضع يجب أن تقوم فيه فتجاف». و نقل القول بالوجوب شيخنا الشهيد في الذكرى عن ابن بابويه.

الثالث- ان ما طعن به على صحيحه زراره- من كون الأمر بالقراءة فيها في النفس و هو لا يدل على الوجوب- كلام ظاهري فإن هذه العبارة من ما شاع في الأخبار التعبير بها في مقام الكناية عن الإخفات و المبالغه فيه، حيث انه يكره للمأموم هنا أن يسمع الإمام شيئا من ما يقوم كما دلت عليه الأخبار.

و مثل ذلك ما ورد في الاقتداء بالمخالف مع وجوب القراءة خلفه اتفاقا من

قوله عليه السلام (٢):

«يجزئك إذا كنت معهم من القراءة مثل حديث النفس».

و أبلغ منه ما روى من التعبير عن الإخفات بالصمت الذى هو حقيقه عدم الكلام بالكلية كما

في صحيحه على بن يقطين (٣) قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الركعتين اللتين يصمت فيهما الامام أ يقرأ فيهما بالحمد. الخبر». فان المراد بهما الركعتان من الصلاه الإخفاتيّه.

و فى صحيحه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام (٤) قال:

«سألته عن الرجل

ص: ٢٤٤

---

١- ١) الوسائل الباب ٦ من السجود.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣٣ من صلاه الجماعه.

٣- ٣) الوسائل الباب ٣١ من صلاه الجماعه.

٤- ٤) الوسائل الباب ٥٢ من القراءة فى الصلاه.

يصلح له ان يقرأ فى صلاته و يحرك لسانه بالقراءه فى لهواته من غير أن يسمع نفسه؟قال:لا- بأس ان لا يحرك لسانه يتوهم توهما». و حمله الشيخ على الصلاه خلف من لا يقتدى به.

و فى كتاب قرب الاسناد عن أخيه عليه السلام (١)

«انه سأل عن الرجل يقرأ فى صلاته هل يجزئه أن لا يحرك لسانه و أن يتوهم توهما؟قال لا بأس». هذا مع الاتفاق على وجوب القراءه.

و بالجملة فإن باب المجاز واسع و التعبير بهذه العبارة عن المعنى الذى ذكرناه شائع،و عليه يحمل ما تقدم فى عبارة السيد(قدس سره)و بذلك يظهر لك ان ما نسبته من القصور الى الروايتين لا أثر له عند التأمل و لا عين.

الرابع-ان الأخبار المتعلقة بهذه المسألة كلها متطابقة الدلالة متعاضده مقاله على وجوب القراءه فى المقام ما بين صريح و ظاهر لجملة ذوى الأفهام،و منها الصحيحتان المتقدمتان فإنهما بما أوضحناه و كشفنا عنه نقاب الإيهام صريحتان واضحتان،و منها ما تقدم فى كلامه من صحيحه الحلبي.

و ما رواه فى التهذيب عن طلحه بن زيد عن جعفر عن أبيه عن على(عليهم السلام) (٢)قال:

«يجعل الرجل ما أدرك مع الإمام أول صلاته.قال جعفر عليه السلام و ليس نقول كما يقول الحمقى».

و عن احمد بن النضر عن رجل عن ابى جعفر-و رواه فى الفقيه مرسلا عنه- عليه السلام (٣)قال:

«قال لى أى شىء يقول هؤلاء فى الرجل إذا فاتته مع الامام ركعتان؟قلت يقولون يقرأ فى الركعتين بالحمد و سوره.فقال هذا يقلب صلاته فيجعل أولها آخرها.قلت:فكيف يصنع؟قال يقرأ فاتحه الكتاب فى كل ركعه».

و التقريب فى هذه الروايات و مثله ما وقع

فى صحيحه عبد الرحمن من قوله

ص: ٢٤٥

---

١- ١) الوسائل الباب ٥٢ من القراءه فى الصلاه.

٢- ٢) الوسائل الباب ٤٧ من صلاه الجماعة.

٣- ٣) الوسائل الباب ٤٧ من صلاه الجماعة.

عليه السلام «اقرأ فيهما فإنهما لك الأولتان ولا تجعل أول صلاتك آخرها». هو انه قد ذهب بعض العامه-و نسبه في المعتبر الى ابي حنيفه و اتباعه-الى أن ما يدركه المأموم يجعله آخر صلاته إذا كان مسبقا محتجا بقوله صلى الله عليه وآله (١) «ما أدركتم فصلوا و ما فاتكم فاقضوا» فان لفظ القضاء يدل على ان ما ينفرد به المصلي بعد تسليم الامام هو ما فاتته مع الامام و هو أول صلاته، فعندهم انه يلزم في ما أدركه ما يلزم في الأخيرتين من القراءة أو التسبيح أو السكوت و ما انفرد به يثبت فيه ما يثبت في الأولتين من الحمد و السوره، و هذه الروايات قد وردت في مقام الرد على هذا المذهب و النهي عنه و تضمنت ان ذلك قلب للصلاه كما صرحت به روايه أحمد بن النضر و

صحيحه الحلبي (١) حيث قال:

عليه السلام

«فاجعل أول صلاتك ما استقبلت منها و لا تجعل أول صلاتك آخرها». و حينئذ فعدم القلب انما هو يارجاع كل إلى مقره من جعل الحمد و السوره في أول ما يدركه المأموم و التخيير المتقدم انما هو في ما ينفرد به. و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا ستره عليه.

و منها-

ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«إذا سبقك الإمام بركعه فأدركت القراءة الأخيرة قرأت في الثالثة من صلاته و هي ثنتان لك، فان لم تدرك معه إلا ركعه واحده قرأت فيها و في التي تليها. الحديث».

ص: ٢٤٦

١- (٢) ص ٢٤٠.

٢- (٣) الوسائل الباب ٤٧ من صلاه الجماعة.



و عن عمار بن موسى في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال:

«سألته عن الرجل يدرك الامام و هو يصلي اربع ركعات و قد صلى الامام ركعتين؟ قال يفتتح الصلاه و يدخل معه و يقرأ خلفه في الركعتين».

و قال عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (٢)

«فإن سبقت بركعه أو ركعتين فاقرأ في الركعتين الأولتين من صلاتك بالحمد و سوره فان لم تلحق السوره أجزأك الحمد».

و قال أيضا في موضع آخر (٣)

«و إذا فاتك مع الإمام الركعه الأولى التي فيها القراءه فأنصت للإمام في الثانية التي أدركت ثم اقرأ أنت في الثالثة للإمام و هي لك ثنتان».

و روى في كتاب دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين عليه السلام (٤) انه قال:

«إذا سبق أحدكم الإمام بشيء من الصلاه فليجعل ما يدرك مع الإمام أول صلاته و ليقراً في ما بينه و بين نفسه ان أمهله الإمام فان لم يمكنه قرأ في ما يقضى، و إذا دخل مع الإمام في صلاه العشاء الآخرة و قد سبقه بركعه و أدرك القراءه في الثانية فقام الإمام في الثالثة قرأ المسبوق في نفسه كما كان يقرأ في الثانية و اعتد بها لنفسه انها الثانية». و روى فيه عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) نحوه (٥).

و روى فيه عن ابي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) (٦) انه قال:

«إذا أدركت الامام و قد صلى ركعتين فاجعل ما أدركت معه أول صلاتك فاقرأ لنفسك بفاتحه الكتاب و سوره أن أمهلك الإمام أو ما أدركت أن تقرأ و اجعلها أول صلاتك».

فهذه جملة ما وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة، و كلها كما قدمنا ذكره قد اشتملت على الأمر بالقراءه، و به يظهر لك ما في كلام الجماعة المتقدمين من البناء في المسألة على مجرد الظن و التخمين. و الحق فيها بحمد الله سبحانه واضح

ص: ٢٤٧

---

١- (١) الوسائل الباب ٢٩ من صلاه الجمعة.

٢- (٢) ص ١٤.

٣- (٣) ص ١٠ و فيه «أجزأك الحمد وحده».

٤- (٤) مستدرک الوسائل الباب ٣٨ من صلاه الجماعة.

٥- (٥) مستدرک الوسائل الباب ٣٨ من صلاه الجماعة.



## فروع

### الأول [لو لم يمهل الإمام المسبوق للقراءة]

قد عرفت من ما قدمنا من الأخبار وجوب القراءة على المسبوق في أولتيه، فلو اتفق ان الوقت ضاق عن القراءة كملا على وجه يدرك الإمام في الركوع فهل يقرأ و ان فاتته ادراك الركوع فيقرأ و يلحقه في السجود أو يترك القراءة و يتابعه في الركوع؟ إشكال ينشأ من وجوب القراءة كما عرفت و من وجوب المتابعه و انفساخ القدوه بالإخلال بها في ركن كما تقدم بيانه في فروع المسأله التاسعه من المطلب الأول، و طريق الاحتياط في المقام مطلوب فينبغي للمكلف قبل دخوله و تكبيره أن يتأمل و ينظر فإن أمكنه الدخول و القراءة و لو بالحمد وحدها قبل رفع الإمام رأسه من الركوع كبر و دخل معه و ان عرف ضيق الوقت عن ذلك صبر حتى يركع الامام فيدخل معه إذ لا قراءة في هذه الحال، و مع فرض دخوله و اتفاق الأمر كما ذكرنا من الإشكال فالأولى له قطع القراءة و متابعه الإمام في الركوع قبل الرفع ثم الإعادة من رأس و ان كان المفهوم من ظواهر جمله من الأخبار تقديم المتابعه و قطع القراءة كما تقدم إيضاحه في الموضع المشار اليه إلا ان الاحتياط بالإعادة من رأس أولى.

### الثاني [وظيفه المسبوق في أخيرتيه]

-المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) ان التخير بين قراءة الحمد و التسبيح ثابت للمسبوق في الركعتين الأخيرتين و ان إختار الامام التسبيح في الركعتين الأخيرتين و لم يقرأ، و يظهر من المنتهى كون ذلك اتفاقا حيث قال: الذي عليه علماؤنا انه يقرأ في الركعتين اللتين فاتتاه بأمر الكتاب خاصه أو يسبح لأنهما آخر صلاته.

و نقل عن بعض الأصحاب القول بوجوب القراءة هنا في ركعه لثلا تخلو الصلاه عن قراءة، و الأظهر الاستدلال على ذلك بروايه أحمد بن النضر المتقدمه (١).

ص: ٢٤٨

حيث انه بعد أن منع من قراءه الحمد و السوره فى الأخيرتين لاستلزامه قلب الصلاه أمر بقراءه فاتحه الكتاب فى كل ركعه.

و من ذلك ايضا

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن معاويه بن وهب (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك آخر صلاه الامام و هى أول صلاه الرجل فلا يمهلها حتى يقرأ فيقضى القراءه فى آخر صلاته؟ قال نعم». فان المراد من هذا الخبر كما ذكره فى الاستبصار انه يأتى بالقراءه فى الأخيرتين التى هى أحد فردى التخيير حيث انه فاتته القراءه فى الأولتين، و التعبير بالقضاء وقع مجازا أو بمعنى الفعل كقوله عز و جل «فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ» (٢).

و بذلك يظهر ان ما استدلل به للقول المشهور-من عموم أدله التسييح الشامله لموضع البحث-مدخول بأنه يمكن تخصيص العموم المذكور بهذه الروايه كما انه خصص أيضا بأخبار ناسى القراءه فى الأولتين و ان عليه القراءه فى الأخيرتين كما هو أحد القولين حسبما تقدم تحقيق البحث فى ذلك فى الفصل الثامن من الباب الأول (٣) فى الصلوات اليوميه، فإننا قد رجحنا ثمة وجوب القراءه بالأخبار الداله على ذلك و ان كان خلاف المشهور فليرجع اليه من أحب تحقيق الحال.

### الثالث [متابعه المسبوق للإمام فى القنوت و التشهد]

-لو دخل المأموم مع الإمام فى الركعه الثانيه و قنت الإمام فإنه يستحب للمأموم القنوت معه و ان لم يكن موضع قنوت بالنسبه اليه.

و يدل عليه

ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن بن ابى عبد الله فى الموثق عن ابى عبد الله عليه السلام (٤)

«فى الرجل يدخل فى الركعه الأخيره من الغداه مع الامام فقنت الإمام أيقنت معه؟ فقال نعم».

و كذا ينبغى المتابعه له فى التشهد و ان لم يكن موضع تشهد للمأموم، و يدل عليه

ص: ٢٤٩

---

١- ١) الوسائل الباب ٤٧ من صلاه الجماعه.

٢- ٢) سوره الجمعه الآيه ١٠.

٣- ٣) الصحيح «الثانى».

٤- ٤) الوسائل الباب ١٧ من القنوت.

ما رواه الشيخ في الموثق عن الحسين بن المختار و داود بن الحصين (١) قال

«سئل عن رجل فاتته ركعه من المغرب مع الامام و أدرك الثنتين فهي الأولى له و الثانيه للقوم يتشهد فيها؟ قال نعم. قلت و الثانيه أيضا؟ قال نعم. قلت كلهن؟ قال نعم فإنما هو بركه».

و عن إسحاق بن يزيد (٢) قال

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك يسبقني الإمام بركه فتكون لي واحده و له ثنتان أ فأتشهد كلما قعدت؟ قال نعم فإنما التشهد بركه».

و بذلك يظهر ان ما نقله في الذكرى عن ابي الصلاح-من انه يجلس مستوقرا و لا يتشهد، قال: و تبعه ابن زهره و ابن حمزه-غفله عن ملاحظه هذه الأخبار و عدم الوقوف عليها.

قيل: و منه يعلم انه قد يوجد خمس تشهدات في الرباعيه و أربعة في الثلاثيه و ثلاثه في الثنائيه. و الظاهر انه سهو من القلم أو من القائل بل أربعة في الرباعيه و ثلاثه في الثلاثيه و اثنان في الثنائيه.

#### الرابع [متى يتم المسبوق صلاته؟]

-قيل: الأولى القيام إلى إدراك الفأنت بعد تسليم الامام و يجوز قبله بعد التشهد على القول باستحباب التسليم، و اما على القول بوجوبه فلا يبعد ايضا ذلك بل يجوز المفارقة بعد رفع الرأس من السجده أيضا قبل التشهد بناء على القول بعدم وجوب المتابعه في الأقوال، و على تقدير الجواز هل تجب نيه الانفراد؟ فيه وجهان و لعل الأقرب العدم. انتهى.

أقول: لا يحضرني الآن خبر في هذه المسأله إلا ما سيأتى قريبا

في موثقه عمار (٣) من قوله عليه السلام

«إذا سلم الامام قام الرجل فأتى صلاته». و هي كما ترى ظاهره في كون القيام بعد التسليم، و باب الاحتمال في المسأله واسع. و الله العالم.

#### المسأله الخامسه [أحوال المأموم في دخوله مع الإمام]

##### إشاره

-لا يخفى ان للمأموم بالنظر الى دخوله مع الإمام في الصلاه

---

١-١) الوسائل الباب ٦٦ من صلاة الجماعة.

٢-٢) الوسائل الباب ٦٦ من صلاة الجماعة.

٣-٣) ص ٢٥٤.

**أحدها- أن يدركه قبل الركوع**

و لا خلاف فى إدراكه الركعه و الاعتداد بها، و عليه تدل الأخبار الكثيره كما تقدم فى صلاه الجمعة.

**الثانيه- أن يدركه حال الركوع**

و الأشهر الأظهر إدراك الركعه و الاعتداد بها، و قد تقدم تحقيق القول فى ذلك فى فصل صلاه الجمعة و فى المسأله الثانيه من هذا المطلب، فيكبر تكبيره للافتتاح و اخرى للركوع و ان خالف فوت الركوع أجزأته تكبيره الافتتاح، قال فى المنتهى: و لو خاف الفوات أجزأته تكبيره الافتتاح عن تكبيره الركوع إجماعاً.

أقول: و قد تقدم ما يدل على ذلك من الأخبار فى الفصل الثانى فى تكبيره الإحرام من فصول الباب الثانى فى الصلوات اليوميه و قد تقدم ما يتعلق من البحث بذلك

**الثالثه- أن يدركه بعد رفع رأسه من الركوع**

و لا خلاف فى فوات الركعه بذلك و عدم احتسابها، و كذلك الظاهر انه لا خلاف أيضاً فى استحباب التكبير و الدخول معه و متابعه الإمام فى السجدين، و انما الخلاف فى وجوب استئناف النيه و تكبيره الإحرام بعد القيام من السجود أو الاعتداد بما فعله أولاً- فالشيخ على الثانى مستنداً الى ان زياده الركن مغتفره فى متابعه الامام، و الأ- كثر على الأول لأن زياده السجدين تبطل الصلاه، و يظهر من علامه فى المختلف التوقف فى هذا الحكم من أصله للنهى عن الدخول فى الركعه عند فوات تكبيرها.

**الرابعه- أن يدركه و قد سجد سجده واحده**

، قالوا و حكمه كالسابق.

**الخامسه- أن يدركه بعد رفع رأسه من السجده الأخيره**

و قد قطع المحقق و غيره بأنه يكبر و يجلس معه و يتخير بين الإتيان بالشهد و عدمه استناداً إلى روايه عمار الآتيه، و قال فى الذكري: الحالاه الخامسه- أن يدركه بعد السجود فيكبر و يجلس معه جلسه الاستراحه أو جلسه التشهد الأول أو التشهد الأخير، و تجزئ هذه التكبيره قطعاً فان كان قد بقى شىء من صلاه الإمام بنى عليه و إلا نهض بعد تسليم الامام و أتم صلاته. ثم نقل روايتى عمار المتقابلتين فى الجلوس بعد التكبيره و قد جمع بينهما بجواز الأمرين.

أقول: و تحقيق الكلام فى المقام بما لا- يحوم حوله ان شاء الله تعالى نقض و لا- إبرام ان المستفاد من اخبار المسأله هو ثبوت التعبد بالدخول مع الإمام فى هذه الصور الثلاث الأخيره و انما البحث و الإشكال و محل الخلاف فى وجوب تجديد النيه و تكبيره الإحرام و عدمه.

### [الأخبار الواردة فى المقام و هل يجب الاستئناف لو دخل مع الإمام بعد الركوع؟]

و ها انا أذكر الأخبار التى وقفت عليها فى هذه المسأله مذيلا لكل منها بما رزقنى الله سبحانه فهمه منها مستمدا منه تعالى الهدايه و التوفيق الى الصواب و العصمه من زلل الإقدام فى هذه الأبواب:

فأقول: من الأخبار المذكوره

روايه المعلى بن خنيس عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«إذا سبقك الإمام بركعه فأدر كته و قد رفع رأسه فاسجد معه و لا تعتد بها».

و ظاهرها كما عرفت هو جواز الدخول و استحبابه و حصول فضيله الجماعه بذلك لكنها مجمله بالنسبه الى الاستئناف و عدمه بل ربما ظهر منها ان المراد انما هو مجرد المتابعه فى السجود لا انه ينوى و يكبر بحيث يدخل فى الصلاه، و لعل فى قوله «و لا تعتد بها» ما يشير الى ذلك بمعنى انك لا تعد ذلك دخولا فى الصلاه و ان احتمل ايضا أن يكون المعنى انك لا تعتد بها بحيث تجعلها ركعه تامه بمجرد ادراك السجود، و حينئذ فيحمل قوله «فأدر كته» يعنى كبرت معه و دخلت فى الصلاه. و كيف كان فإنها بهذا الإجمال و تعدد الاحتمال تسقط عن درجه الاستدلال و منها-

موثقه عمار (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أدرك الإمام و هو جالس بعد الركعتين؟ قال يفتتح الصلاه و لا يقعد مع الإمام حتى يقوم».

و ظاهر هذه الروايه انه يكبر تكبيره الإحرام المعبر عنه بالافتتاح و يدخل فى الصلاه مع الإمام حال جلوسه فى التشهد و لكن لا يجلس معه بعد التكبير و الدخول بل يبقى قائما الى أن يقوم الإمام. و هذه الروايه خارجه عن محل البحث لان المفروض ان المأموم لم يأت بشىء زائد من ركن أو واجب و منشأ الإشكال

ص: ٢٥٢

---

١- (١) الوسائل الباب ٤٩ من صلاه الجماعه.

٢- (٢) الوسائل الباب ٤٩ من صلاه الجماعه.



انما هو من ذلك، وحينئذ فالرواية خارجة من البين لعدم الدلالة على شيء من القولين و منها-

رواية معاوية بن شريح عن ابي عبد الله عليه السلام (1) قال:

«إذا جاء الرجل مبادرا و الامام راعع أجزأته تكبيره واحده لدخوله فى الصلاه و الركوع، و من أدرك الامام و هو ساجد كبر و سجد معه و لم يعتد بها، و من أدرك الامام و هو فى الركعه الأخيره فقد أدرك فضل الجماعه، و من أدركه و قد رفع رأسه من السجده الأخيره و هو فى التشهد فقد أدرك الجماعه و ليس عليه أذان و لا اقامه، و من أدركه و قد سلم فعليه الأذان و الإقامه».

أقول: يمكن أن يستدل للشيخ بهذا الخبر بان يقال لا- يخفى أن الظاهر من قوله «و من أدركه» أى نوى و كبر معه و دخل فى الصلاه، و قد دلت على ان من دخل معه و هو ساجد سجد معه و لم يعتد بها و استمر معه فى الصلاه و من دخل معه بعد رفع رأسه من السجده الأ-خير فإنه يمضى فى صلاته بعد تسليم الامام، و لو كان ما يدعونه من وجوب إعاده النيه و التكبير حقا لوجب ذكره فى الكلام إذ المقام مقام البيان و ليس فليس. و بعين ذلك يمكن أن يقال فى روايه المعلى المتقدمه فإنها دلت على الدخول معه بعد النيه و التكبير المعبر عنهما بقوله «فأدركته» لأن هذا هو ظاهر معنى هذا اللفظ كما عرفت، و لم يتعرض فى الخبر لإعاده النيه و تكبير الإحرام و مقام البيان يقتضيه لو كان واجبا. و بالجملة فإنه حيث كان ظاهر اللفظ المذكور اعنى قوله «و من أدركه» هو ما ذكرنا من الكنايه عن الدخول معه بعد النيه و تكبير الإحرام فإنه لا مناص من صحه ما رتبناه عليه من توجيه الاستدلال به للشيخ (قدس سره) و نحوه روايه المعلى بالتقريب المذكور، و لا معنى لحمل هذا اللفظ على معنى الوصول الى الامام فى تلك الحال و ان لم يكبر و يدخل معه لانه معنى متهافت لا يقبله الذوق السليم و لا الفهم القويم. إلا ان

الشيخ قد روى هذه الروايه (2) إلى قوله

«أجزأته تكبيره واحده لدخوله فى الصلاه و الركوع». خاصه

ص: ٢٥٣

---

١- ١) الوسائل الباب ٤٩ من صلاه الجماعه.

٢- ٢) الوسائل الباب ٤ من تكبيره الإحرام.

و ما نقلناه بهذه الكيفيه انما هو من روايه صاحب الفقيه (١) و احتمال في الوافي (٢) ان تكون هذه الزيادة من كلام صاحب الفقيه، و حينئذ فيسقط الاستدلال بما دلت عليه هذه الزيادة، و صاحب الوسائل قد نقل الجميع (٣) بناء على انه من الروايه و لعله الأظهر.

و منها-

روايه عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) و فيها قال:

«إذا وجدت الامام ساجدا فاثبت مكانك حتى يرفع رأسه و ان كان قاعدا قعدت و ان كان قائما قمت».

أقول: ظاهر هذه الروايه الدخول معه في الصلاه و انه متى كان الدخول و هو ساجد لم يتابعه في السجود مع دلالة روايه المعلى المتقدمه على السجود معه متى دخل معه بعد رفع رأسه من الركوع. و يشكل الجمع بينهما في ذلك إذ لا فرق بينهما إلا ان هذا الخبر دل على دخوله حال السجود و خبر المعلى دل على دخوله قبل السجود، و هذا الا يصلح للفرق و جواز السجود في ما إذا دخل قبل و عدم الجواز في ما إذا دخل حال السجود. اللهم إلا ان يقال ان روايه المعلى قد دلت على انه لا يعتد بذلك السجود و حينئذ يكون وجوده كعدمه، و ظاهرها انه لا- ضروره في الإتيان به كما هو مذهب الشيخ، و حينئذ يكون وجه الجمع بينهما التخيير بين الإتيان بالسجود و عدمه.

و منها-

موثقه عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام (٥)

«في الرجل يدرك الامام و هو قاعد يتشهد و ليس خلفه إلا رجل واحد عن يمينه؟ قال لا يتقدم الامام و لا يتأخر الرجل و لكن يقعد الذي يدخل معه خلف الإمام فإذا سلم الإمام قام الرجل فأتم صلاته».

أقول: ظاهر الخبر انه بدخوله في هذه الحال يدرك فضيله الجماعه و ان لم

ص: ٢٥٤

١- (١) ج ١ ص ٢٦٥.

٢- (٢) باب الرجل يدرك الإمام في أثناء الصلاه أو بعد انقضاء الاولى.

٣- (٣) الوسائل الباب ٤٩ من صلاه الجماعه.

٤- (٤) الوسائل الباب ٤٩ من صلاه الجماعه.

٥- (٥) الوسائل الباب ٤٩ من صلاه الجماعه.

يدرك من الصلاه شيئا و لم يكن حكمه حكم المأموم حقيقه،ولهذا منع من تقدم الامام و تأخر الرجل الذى الى جنبه لان هذا الداخل ليس مأموما حقيقيا يوجب تعدد المصلى خلف الامام الموجب لتقدم الامام و تأخر المأمومين خلفه كما تقدم.

و كيف كان فظاهر الخبر الدلاله على مذهب الشيخ،لاذن قوله:«فإذا سلم الامام قام الرجل فأتم صلاته»ظاهر فى الدلاله على الاعتداد بالتكبير الأول و ان كان قد زاد واجبا و هو التشهد،و من ثم ان جمعا ممن خالف الشيخ فى الصوره الثالثه و الرابعه وافقه هنا كالمحقق و العلامة و غيرهما للموثقه المذكوره كما قدمنا ذكره و صاحب المدارك انما طعن فى الروايه المذكوره من حيث السند دون الدلاله، إلا انه لا يخفى ان موثقه عمار المتقدمه داله على النهى عن القعود مع الإمام فى مثل هذه الصوره،إلا ان يقال بالفرق بين التشهد الأول و الثانى فيقال بالمتابعه فى الثانى كما دلت عليه هذه الموثقه دون الأول كما دلت عليه الموثقه المتقدمه.

و منها-

ما رواه الصدوق فى الفقيه (١)عن عبد الله بن المغيرة قال

«كان منصور بن حازم يقول إذا أتيت الامام و هو جالس قد صلى ركعتين فكبر ثم اجلس فإذا قمت فكبر». و هو ظاهر الدلاله على القول المشهور.

و الروايه و ان كانت غير مسنده الى إمام إلا ان الظاهر من حال القائل المذكور لكونه من أجل ثقات الأصحاب انه لا يقوله إلا عن ثبت و سماع من الامام و يؤيده إيراد الصدوق لها فى كتابه.

و حيثئذ فتبقى المسأله فى قالب الإشكال،و لعل نهيه عليه السلام فى موثقه عمار الأولى عن الجلوس و التشهد مع الإمام فى هذه الصوره انما هو لأجل البقاء على التكبير الأول و عدم الاحتياج إلى إعاده التكبير ثانيا كما فى هذه الروايه،على أن فى الإبطال بالتشهد مع الإمام إشكالا لدلاله الأخبار المتقدمه قريبا على استحباب

ص: ٢٥٥

متابعه المأموم للإمام فى التشهد و ان لم يكن موضع تشهد للمأموم فليكن هنا من قبيل ذلك.

و بالجمله فإن هذه الأخبار قد تصادمت و تقابلت فى هذه الزيادات التى بعد تكبير الإحرام نفيا و إثباتا كالسجود الذى تقابلت فيه روايه المعلى إثباتا و روايه البصرى نفيا، و التشهد الذى قد تقابلت فيه موثقه عمار الأولى نفيا و موثقه الثانيه و كذا روايه عبد الله بن المغيرة إثباتا، و ظاهر الروايات المثبتة فى كل من الموضعين موافق لكلام الشيخ و ظاهر الروايات النافية فى كليهما موافقه للمشهور و حمل أحد الطرفين على الآخر و ان أمكن كما أشرنا إليه آنفا إلا انه لا يخرج المسأله عن قالب الإشكال و مجال الاحتمال، و الاحتياط عندى أن لا يدخل المأموم فى حال من هذه الأحوال.

و منها-

صحيحه محمد بن مسلم (1) قال:

«قلت له متى يكون يدرك الصلاه مع الامام؟ قال إذا أدرك الامام و هو فى السجده الأخيره من صلاته».

قال فى المدارك: و يستفاد من هذه الروايه عدم جواز الدخول مع الامام بعد رفع رأسه من السجده الأخيره، لأن الظاهر ان السؤال انما وقع عن غايه ما تدرك به الجماعه و قد ناطه عليه السلام بإدراك السجده الأخيره، و ليس فى الروايه دلالة على حكم المتابعه إذا لحقه فى السجود، و الظاهر ان الاختصار على الجلوس أولى. انتهى أقول: لا يخفى ان هذه الدلالة إنما هى بالمفهوم الضعيف المعارض بمناطق جملته من الأخبار، إذ غايه ما تدل عليه الروايه انه إذا أدرك الامام و هو فى السجده الأخيره فقد أدرك الصلاه معه و مفهومه عدم إدراك الصلاه بعد ذلك، و قد عرفت دلالة موثقه عمار الثانيه على إدراك فضيله الجماعه بالدخول معه فى التشهد الأخير، و أصرح منها روايه معاويه بن شريح المتقدمه و قوله فيها «و من أدركه و قد رفع رأسه من السجده الأخيره و هو فى التشهد فقد أدرك الجماعه» و نحو ذلك إطلاق

ص: ٢٥٦

روايه عبد الرحمن بن ابى عبد الله البصرى (١) وحينئذ فوجه الجمع بين هذه الأخبار حمل الصحيحه المذكوره على أعلى المرتبتين، و ذلك فإنه بعد فوات الدخول فى الركعه الأخيره لعدم ادراك ركوعها فهنا مراتب فى إدراك فضيله الجماعه: أولها إدراكه قبل السجود ثانيها إدراكه فى السجده الثانيه ثالثها إدراكه فى التشهد، و الصحيحه المذكوره لا دلالة فيها على انحصار إدراك الفضيله فى هذه الحال دون ما بعدها إلا بالمفهوم و هو من ما يجب إطراره فى مقابله المنطوق. و لكن العذر له ظاهر حيث انه يدور مدار الأسانيد صحه و ضعفا، و هذه الروايه صحيحه السند عنده و تلك الأخبار ضعيفه باصطلاحه، فالغنى مناطق تلك الأخبار فى مقابله هذا المفهوم الضعيف و هو تعسف محض. و اما قوله- و ليس فى الروايه دلالة على حكم المتابعه إذا لحقه فى السجود. الى آخره- ففيه ان قضيه الدخول مع الإمام فى الصلاه كيف كان و حيث كان هو المتابعه فى جميع ما يأتى به فى ذلك المكان إلا- ان يستثنى من ذلك شىء بخصوصه، و لا يحتاج بعد ذلك الى التصريح بالمتابعه فى كل فعل حتى انه يحتاج هنا الى ذلك و يكون عدم ذكر المتابعه فى السجود دليلا على عدمها. و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر لمن تأمل فى أخبار الجماعه الوارده فى المسبوق و غيره أدرك ما يوجب انعقاد الجماعه أم لا كما لا يخفى. و الله العالم.

### المسأله السادس [لو دخل الإمام و المأموم فى النافله]

#### اشاره

قد صرح جملته من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لو دخل الامام و المأموم فى النافله قطعها و ان كان فى الفريضه أتمها نافله و دخل مع الامام، و لو كان إمام الأصل قطع الفريضه، و لو كان الامام مخالفا لم يقطع فرضه و لم ينقله الى النقل بل يدخل معه.

و توضيح هذه الجمله يقع فى مواضع

#### الأول- لو كان فى نافله فدخل الامام

قالوا فإنه يقطعها إن خشى بإتمامها الفوات و إلا- أتمها. قالوا و إنما يقطعها تحصيلا للعباده التى هى أهم فى نظر الشارع فإن الجماعه فى نظر الشارع أهم من النافله، و أما لو لم

ص: ٢٥٧

يخشى الفوات فإنه يتمها جمعا بين الوظيفتين و تحصيلاً للفضيلتين. و الظاهر ان المراد بالفوات يعنى فوات الركعه، و احتمال فوات الصلاه كما بعيد.

و لم أقف فى هذا المقام على نص إلا على

ما ذكره الرضا عليه السلام فى كتاب الفقه (١) حيث قال:

«و ان كنت فى صلاه نافله و أقيمت الصلاه فاقطعها و صل الفريضة مع الامام».

و الأصحاب (رضوان الله عليهم) لم ينقلوا مستندا لما ذكروه فى هذا الموضع سوى ما عرفت من التعليل الاعتبارى الذى نقلناه عنهم.

و يمكن أيضا أن يستدل على ذلك بما تقدم فى المسأله الثانيه عشره من المطلب الأول (٢) من صحيحه عمر بن يزيد الداله على السؤال عن الروايه التى يروون انه لا ينبغى أن يتطوع فى وقت فريضه ما حد هذا الوقت؟ قال إذا أخذ المقيم فى الإقامه.

الحديث. و الأصحاب قد استدلوا به على كراهه النافله بعد قوله «قد قامت الصلاه» و يمكن الاستدلال به هنا بتقريب ان الخبر قد دل على انه إذا أخذ المقيم فى الإقامه فلا ينبغى التطوع، و هو أعم من أن يبتدئ بالتطوع بعد أخذ المقيم فى الإقامه أو يحصل الأخذ فى الإقامه بعد دخوله فى النافله، فالمراد من النهى عن التطوع فى هذا الوقت ابتداء و استدامه.

## الثانى—ما لو كان فى فريضه

فإنه ينقل نيته الى النفل و يتمها ركعتين على المشهور و كلام العلامة فى التذكرة يؤذن بدعوى الإجماع عليه.

و يدل عليه

ما رواه فى الكافى عن سليمان بن خالد فى الصحيح (٣) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاه فينما هو قائم يصلى إذ أذن المؤذن و أقام الصلاه؟ قال فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلاه مع الامام و لتكن الركعتان تطوعا».

و عن سماعه فى الموثق (٤) قال:

«سألته عن رجل كان يصلى فخرج الامام

ص: ٢٥٨

٢-٢ (٢ ص ١٨٥).

٣-٣ (٣ الوسائل الباب ٥٦ من صلاة الجماعة).

٤-٤ (٤ الوسائل الباب ٥٦ من صلاة الجماعة).

و قد صلى الرجل ركعه من صلاه فريضه؟ فقال ان كان اماما عدلا فليصل اخرى و ينصرف و يجعلهما تطوعا و ليدخل مع الإمام في صلاته كما هو، و ان لم يكن امام عدل فليبن على صلاته كما هو و يصلى ركعه أخرى معه يجلس قدر ما يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد ان محمدا عبده و رسوله صلى الله عليه و آله، ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع، فإن التقية واسعه ليس شيء من التقية إلا و صاحبها مأجور عليها ان شاء الله تعالى».

و قال في كتاب الفقه الرضوى (١)

«و ان كنت في فريضتك و أقيمت الصلاه فلا- تقطعها و اجعلها نافله و سلم في ركعتين ثم صل مع الإمام إلا أن يكون الإمام ممن لا يقتدى به فلا تقطع صلاتك و لا تجعلها نافله و لكن اخط الى الصف و صل معه، و إذا صليت أربع ركعات و قام الإمام إلى رابعته فقم معه و تشهد من قيام و سلم من قيام».

و نقل عن ابن إدريس المنع من النقل لأنه في قوه الإبطال. و لا يخفى ما فيه بعد ما عرفت.

و نقل عن ظاهر الشيخ في المبسوط انه جوز قطع الفريضه من غير احتياج الى النقل إذا خاف الفوت مع النقل. و قواه الشهيد في الذكرى استدراكا لفضل الجماعه الذى هو أعظم من فضل الأذان، و لان العدول الى النقل قطع للفريضه أو مستلزم لجوازه. و استحسنة جملة ممن تأخر عنه: منهم- السيد فى المدارك.

و هو كذلك.

و هل المراد بدخول الإمام فى الصلاه الذى ينقل لأجله المأموم صلاته الى النقل هو الاشتغال بشيء من واجباتها على ما قاله جماعه أو عند إقامه الصلاه كما ذكره آخرون؟ ظاهر الأخبار الثانى.

ثم ان ظاهر الأخبار المذكوره انه ينوى العدول عن الفريضه التى كان فيها

ص: ٢٥٩



الى النفل و يضيف إليها ركعه أخرى لو كان قد صلى ركعه منها و لو كان قد صلى ركعتين منها عدل بما صلاه إلى النفل و تشهد و سلم، و انما الإشكال في ما لو صلى أزيد من ركعتين حيث انه لا يفهم من النصوص المذكوره الحكم في ذلك إذ الظاهر منها إنما هو ما عدا الصورة المفروضة، و حينئذ فهل يستمر لتحريم قطع الفريضة و خروج هذه الصورة عن مورد النصوص، أو أنه يعدل الى النفل للاشتراك في العله و هي تحصيل فضيله الجماعة، أو يهدم الركعه و يسلم أو يقطعها استدراكا لفضيله الجماعة و عدم دليل على تحريم قطع الفريضة بحيث يشمل محل البحث؟ أوجه استقرب العلامه في التذكرة و النهايه منها الأول و الظاهر انه الأحوط.

### الثالث- لو كان الداخل إمام الأصل

قالوا انه يقطع الفريضة و يدخل معه، قاله الشيخ و تبعه جمع من الأصحاب، و عللوه بان له المزيه الموجه لشده الاهتمام بمتابعته و الحقوق به. و تردد فيه الفاضلان من حيث كمال المزيه كما ذكروا، و من عموم النهي عن قطع الصلاه. و في المختلف جزم بعدم قطع الصلاه لقوله تعالى:

﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾

(١)

و خبرى سليمان بن خالد و سماعه المتقدمين (٢) و التحقيق ان الأخبار المتقدمه التي هي العمده في هذه المسأله عامه لإمام الأصل و غيره و الفرق بمجرد هذا الاعتبار الذي ذكروه لا وجه له.

### الرابع- ما لو كان الداخل اماما مخالفا و هو في الفريضة

فقد صرحوا بأنه لا- ينقل الفريضة إلى النفل و لا يقطعها بل يدخل معه، و الظاهر انه لا خلاف في ذلك انما الخلاف في ما لو ألجأ الإمام إلى القيام في موضع التشهد فهل يتشهد جالسا ثم يقوم أو يقوم معه و يتشهد قائما؟ ظاهر الشيخ و جماعه الأول و ظاهر الشيخ على بن بابويه الثاني.

قال الشيخ (قدس سره): لو كان الامام ممن لا يقتدى به و قد سبقه المأموم لم يجز له قطع الفريضة بل يدخل معه في صلاته و يتم هو في نفسه فإذا فرغ سلم

ص: ٢٦٠

١- (١) سورة محمد الآية ٣٦.

٢- (٢) ص ٢٥٨.

و تابعه نفلاً، فإن وافق حال تشهده حال قيام الأول فليقتصر في تشهده على الشهادتين و الصلاة على النبي و آله صلى الله عليه و آله و يسلم إيماء و يقوم مع الإمام. و على هذا تدل موثقه سماعه المتقدمه.

و قال الشيخ على بن بابويه: فإذا صليت أربع ركعات و قام الإمام إلى رابعته فقم معه و تشهد من قيام و سلم من قيام. و على هذا القول يدل كلامه عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي، بل الظاهر أن الشيخ المزبور إنما أخذ عبارته من الكتاب المذكور كما لا يخفى على من تأمل العبارتين لتطابقهما لفظاً و كذلك ما قبل هذه العبارة، فإن العلامة في المختلف في موضع آخر نقلها عن الشيخ المذكور بعين عبارته الكتاب، و هو من قبيل ما عرفت في غير موضع من ما تقدم و ستعرف أمثاله من أخذ الشيخ المزبور عبارات الكتاب المشار اليه و الإفتاء بها.

و كيف كان فطريق الجمع بين الكلامين -و هو يرجع إلى الجمع بين الخبرين المذكورين- هو ما ذكره في المختلف من أنه إن تمكن المأموم من تخفيف الشهادتين و التسليم و الإتيان بهما جالساً و جب و إلا قام مع الإمام و تشهد و سلم قائماً لضروره التقيه فإنها تبيح ذلك و أمثاله. و الله العالم.

### **المسألة السابعة [هل يجوز الاقتداء بمن يعلم نجاسه ثوبه أو بدنه؟]**

قال شيخنا العلامة أبو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني (طيب الله مرقده) في رسالته التي في الصلاة: و في جواز الاقتداء بمن علم نجاسه ثوبه أو بدنه نظراً. و استوجه المحقق الشيخ على المنع و بعض المتأخرين الجواز و لا يخلو من قوه. انتهى. و لم ينبه على وجه القوه التي اختارها في حواشي رسالته كما جرى عليه غالباً في حواشيه.

و قال تلميذه المحدث الصالح شيخنا الشيخ عبد الله بن صالح (قدس سره) في شرحه على الرسالة المذكورة بعد قوله «نظراً» و بيان وجه النظر ما لفظه: ينشأ من أن الإمام غافل فتكون صلاته صحيحة فيكون الاقتداء به صحيحاً، و من أن طهاره الثوب و البدن واجب في الصلاة مع العلم و صلاة المأموم متعده بصلاة الإمام

فتكون كأنها في ثوبه أو بدنه. ثم قال (قدس سره) بعد قول المصنف -و استوجه الشيخ على المنع- ما لفظه: لما مر. ثم قال بعد قوله: «و لا يخلو من قوه» ما لفظه:

لما مر و عدم صلاحية المعارض للمعارضه و ان كان الاحتياط لا يخفى. انتهى.

أقول: لا يخفى ما في كلام شيخنا الشارح المذكور و ما ذكره من التعليل العليل الظاهر القصور كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى غايه الظهور.

و من ما يناسب هذا المقام و يدخل في سلك هذا النظام ما وقفت عليه من مسأله مذيله بالجواب لبعض الأعلام حيث قال السائل ما هذه صورته: لو رأى المأموم في أثناء الصلاه في ثوب الإمام نجاسه غير معفو عنها فهل يجوز له الاقتداء في تلك الحال أم لا؟ و هل يجب عليه إعلامه أم لا؟ و لو لم يجوز له الاقتداء فهل يبنى بعد نيه الانفراد على ما مضى أم يعيد من رأس؟ فكتب المسؤول ما صورته: الجواب الأولي عدم الائتمام و يجب الاعلام و يجب الانفراد في الأثناء و يبنى على قراءة الإمام. انتهى.

أقول و بالله سبحانه التوفيق لإدراك كل مأمول و نيل كل مسؤول: أما ما ذكره هذا المجيب من وجوب الاعلام في هذه الصورة فقد صرح به العلامة (أجل الله تعالى إكرامه) في أجوبه مسائل السيد السعيد منها بن سنان المدني (طاب ثراه) مستندا الى كونه من باب الأمر بالمعروف.

و لا يخفى ما فيه (اما أولا) -فلان الأصل عدمه و أدله الأمر بالمعروف لا تشمله لعدم توجه الخطاب الى الجاهل و الغافل و الناسي كما ذكره فلا معروف و لا منكر بالنسبه إليهما.

و ثانيا- دلالة الأخبار على خلافه فإن جملة ما وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بجزئيات هذه المسأله ترد ما ذكره و تبطل ما حروره:

و منها-

صحيحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (1)

«ان الباقر عليه السلام اغتسل و بقيت لمعه في جسده لم يصبها الماء فقليل له فقال ما كان عليك لو سكت؟».

ص: ٢٤٢

و روايه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (١) قال:

«سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دما و هو يصلى؟ فقال لا يؤذنه حتى ينصرف». و هي صريحه في المطلوب خاليه عن جهات العيوب.

و روايه عبد الله بن بكير المرويه في كتاب قرب الاسناد (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعار رجلا ثوبا فصلى فيه و هو لا يصلى فيه؟ فقال لا يعلمه.  
قلت فإن أعلمه؟ قال يعيد».

و المستفاد من هذه الأخبار كراهيه الأخبار فضلا عن جوازه فكيف الوجوب و له مؤيدات كثيره من الأخبار.

إذا عرفت ذلك فنقول بالنسبه إلى أصل المسأله و ما وقع فيها من القولين بجواز الاقتداء و المنع ان الظاهر ان القول بالمنع هنا مبنى على مسأله أخرى و هي ان من صلى في النجاسه جاهلا بها فهل تكون صلاته و الحال هذه صحيحه أم لا؟ المشهور الثانى و ان كان غير معاقب و لا مؤاخذ من حيث الجهل، و هو يرجع الى أن تكون صحيحه ظاهرا باطله واقعا، و الظاهر انه على هذا القول يتجه المنع من الائتمام بمن كان بدنه أو ثوبه نجسا و الانفراد فى الأثناء كما ذكره المجيب المتقدم لتبين بطلان الصلاه عند المأموم و ان كانت صحيحه ظاهرا عند الامام لمكان جهله، و حينئذ فيتجه عدم جواز الاقتداء و وجوب الانفراد فى الأثناء.

إلا ان الظاهر عندى فى هذه المسأله إنما هو القول الأول (أما أولا) فلما تقدم تحقيقه فى كتاب الطهاره من أن الحكم بالطهاره و النجاسه و الحل و الحرمة و نحوها ليس منوطا بالواقع و نفس الأمر و انما ترتب على نظر المكلف و علمه و عدم علمه، فالظاهر شرعا هو ما لا يعلم المكلف بملاقاه النجاسه له و ان لاقته واقعا لا ما لم تلاقه النجاسه واقعا، و يقابله النجس و هو ما علم المكلف بملاقاه النجاسه له لا ما لاقته النجاسه و ان لم يعلم بها، و حينئذ فإذا صلى

ص: ٢٦٣

---

١- (١) الوسائل الباب ٤٧ من النجاسات.

٢- (٢) الوسائل الباب ٤٧ من النجاسات.

المكلف فى ثوب لم يعلم ملاقاته النجاسه له و مثله فى بدنه فقد امتثل ما أمره الشارع به و يلزم منه كون صلاته صحيحه موجبـه للثواب بغير شك و لا ارتياب.

و(اما ثانياً)ـفلما أسلفنا من الأخبار الداله على المنع من الاخبار بالنجاسه و ان كان فى أثناء الصلاه،و لو كان الأمر كما يدعونه من كون وصف النجاسه و الطهاره و نحوهما انما هو باعتبار الواقع و نفس الأمر و ان تلبس المصلى بالنجاسه جاهلاً موجب لبطلان صلاته واقعا فكيف يحسن من الامام عليه السلام المنع من الإيذان بها و الاخبار فى الصلاه كما تضمنته روايه محمد بن مسلم أو قبلها كما فى روايه ابن بكير؟و هل هو بناء على ما ذكره إلا من باب التقرير له على تلك الصلاه الباطله و المعاونه على الباطل،و لا ريب فى بطلانه.

و(اما ثالثاً)ـفإنه يلزم على ما ذكره عدم الجزم بصحة شىء من العبادات إلا نادرا لشيوع تطرق النجاسات سيما من النساء و الأطفال و من لا يحترز عن النجاسه و سريان ذلك فى عامه الناس،و قد اعترف بذلك شيخنا الشهيد الثانى فى شرح الألفيه و ألزم به القول المشهور.

و بما ذكرنا يظهر لك ان الأظهر فى أصل المسأله هو القول بجواز الاقتداء و ان علم بالنجاسه فى بدن الإمام أو ثوبه و عدم وجوب الانفراد.و من أراد تحقيق المسأله زياده على ما ذكرناه فليرجع الى كتابنا الدرر النجفيه من الملتقطات اليوسفيه.و الله العالم.

### المقصد الثالث فى صلاه الخوف

#### اشاره

و هى ثابتة بالكتاب و السنه و الإجماع من علمائنا كملا و جمهور الجمهور (١)

ص: ٢٦٤

١ - ١) فى المغنى ج ٢ ص ٤٠٠ صلاه الخوف ثابتة بالكتاب و السنه،و جمهور العلماء متفقون على ان حكمها باق بعد النبى(ص)و قال أبو يوسف انما تختص بالنبى(ص) و ليس بصحيح فان ما ثبت فى حقه ثبت فى حقنا إلا ان يدل دليل على الاختصاص به. و نحو ذلك فى بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٤٢.

قال عز وجل: «وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ. الْآيَةُ» (١).

و تحقيق الكلام فى هذا المقام يتوقف على بسطه فى مسائل

### [المسألة الأولى] هل يجب القصر فى صلاة الخوف فى الحضر؟

-لا- خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم فى وجوب التقصير فى صلاة الخوف إذا وقعت سفرا و إنما الخلاف فى ما إذا وقعت حضرا، فنقل عن الأكثر و منهم -المرتضى و الشيخ فى الخلاف و ابن الجنيد و ابن أبى عقيل و ابن البراج و ابن إدريس إنهم ذهبوا الى وجوب التقصير سفرا و حضرا جماعه و فرادى، و قال الشيخ فى المبسوط أنها إنما تقصر فى الحضر بشرط الجماعه و نسبة الشهيد الى ابن إدريس و ظاهر جماعه من الأصحاب، و حكى المحقق فى المعتمد و قبله ابن إدريس فى السرائر قولاً عن بعض الأصحاب بأنها إنما تقصر فى السفر خاصة، و حينئذ ففى المسألة أقوال ثلاثة، و السيد السند فى المدارك قد نسب القول الأول الى ابن إدريس و الشهيد فى الذكرى نسب اليه القول الثانى، و ظاهر الذى وقفت عليه فى السرائر من عبارته فى هذه المسألة إنما يدل على ما ذكره فى المدارك، حيث قال: و اعلم ان الخوف إذا انفرد عن السفر لزم فيه التقصير فى الصلاة مثل ما يلزم فى السفر إذا انفرد على الصحيح من المذهب، و قال بعض أصحابنا لا قصر إلا فى حال السفر و الأول عليه العمل.

و ظاهره فيه الاقتصار على نقل القول الأول و الثالث، و أما الثانى فلم يتعرض له فنقل الشهيد (قدس سره) ذلك عنه لا يخلو من غفله. و صاحب الذخيرة قد نقل عنه القولين تبعا للقولين و هو غير جيد لما عرفت من ظهور عبارته فى ما ذكره فى المدارك، و احتمال كون ذلك فى غير كتاب السرائر بعيد جدا.

و استدلل على القول المشهور بقوله عز وجل «وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ» (٢) قيل: و التقريب فيها ان الظاهر انه ليس المراد بالضرب سفر التقصر و إلا لم يكن فى التقييد بالخوف فائده.

و بقوله تعالى

ص: ٢٦٥

١- ١) سورة النساء الآية ١٠٣.

٢- ٢) سورة النساء الآية ١٠٢.

«وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ»

(١)

و هي مطلقة في الاقتصار على الركعتين شامله بإطلاقها للحضر و السفر

و ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زراره عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال:

«قلت له صلاة الخوف و صلاة السفر تقصران جميعا؟ قال نعم، و صلاة الخوف أحق أن تقصر من صلاة السفر الذي لا خوف فيه».

و أورد على ذلك، اما بالنسبة الى الآية الأولى فلان حمل الضرب في الأرض على غير سفر القصر عدول عن الظاهر، مع انه غير نافع فان مجرد الخوف كاف للقصر على قولهم من غير توقف على الضرب في الأرض. و الظاهر ان المراد بالضرب سفر القصر و التقييد بالخوف إما لوجود الخوف في السفر حين نزول الآية أو يكون قد خرج مخرج الأعم الأغلب في أسفارهم فإنهم كانوا يخافون الأعداء في عامتها، و ربما يدعى لزوم الخوف في السفر غالباً. و بالجملة المفهوم انما يعتبر إذا لم يكن للتقييد فائده أخرى و ههنا ليس كذلك. و يؤيد ما ذكرناه القراء بترك «ان خفتم» و على قول من يقول ان التقصير في الخوف ليس كالتقصير في السفر كما سيجيء فآثر التقييد واضح، و كذا على القول بان المراد بالقصر في الآية القصر من حدود الصلاة كما يصلى في شدة الخوف.

و أما الثانية فإنها تنمى للآية السابقة، و الظاهر ان معناها «و إذا كنت يا محمد فيهم يعنى في أصحابك الضاربين في الأرض الخائفين عدوهم» كما قاله الطبرسى في مجمع البيان، و هو يقتضى اتصالها بما قبلها و سياقها مع شأن نزولها فلا عموم لها، مع انه لا دلالة لها على القصر فرادى.

و اما الرواية فيمكن المناقشة فيها بأنه يجوز أن يكون المراد بالتقصير القصر في حدود الصلاة لا في ركعاتها كما قيل في الآية لكنه بعيد.

ص: ٢٦٦

١- (١) سورة النساء الآية ١٠٣.

٢- (٢) الوسائل الباب ١ من صلاة الخوف و المطارده و فيه بدل «الذى» «لأن فيها خوفا».

أقول: لا- ريب ان ما ذكره من المناقشه فى الآيتين المذكورتين لا يخلو من وجه، و أما المناقشه فى الروايه فهى ضعيفه واهيه لما عرفت فى غير مقام من ان الألفاظ إنما تحمل على ما هو المتكرر الشائع من الأفراد دون الفروض النادره الوقوع، و التقصير فى الصلاه عرفا و شرعا انما يتبادر الى نقص الكميه، و حينئذ فالاعتماد فى الدلاله هنا على الروايه المذكوره و إطلاقها شامل للحضر و السفر جماعه و فرادى.

و استدل فى الذكرى بعد هذه الروايه بما

فى حسن محمد بن عذافر عن الصادق عليه السلام (١)

«إذا جالت الخيل تضطرب بالسيوف أجزاءه تكبيرتان». قال: و هو ظاهر فى الانفراد لبعده الجماعة فى هذه الحال.

و أما القول بأنها لا تقصر إلا فى السفر خاصه فلم أقف له على دليل إلا ما يدل عليه ظاهر كلام الذكرى من الاقتصار على موضع الوفاق و أصاله إتمام الصلاه.

ثم قال فى الذكرى: و جوابه انما يقتصر مع عدم الدليل و هو ظاهر الثبوت. انتهى.

و أما القول بأنها تقصر فى الحضر بشرط الجماعة فعلمه فى الذكرى بأن النبى صلى الله عليه و آله انما قصرها فى الجماعة. ثم أجاب عنه بأنه انما كان لوقوع ذلك لا لكونه شرطاً إذا عرفت ذلك فاعلم ان المشهور فى كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم ان هذا القصر على حسب قصر المسافر من إرجاع الرباعيه إلى ركعتين، و قال ابن الجنييد: فان كانت الحاله الثالثه و هى مصافه الحرب و الموافقه و التعبه و التهيؤ للمناوشه من غير بدايه صلى الإمام بالفرقه الأولى ركعه و سجد سجدتين ثم انصرفوا و سلم القوم بعضهم على بعض فى مصافهم،

و قد روى عن ابى جعفر محمد بن على عليهما السلام (٢)

ان رسول الله صلى الله عليه و آله صلى كذلك بعسفان.

و روى ذلك عن

ص: ٢٦٧

---

١- ١) الوسائل الباب ٤ من صلاه الخوف و المطارده.

٢- ٢) لم نقف عليه فى كتب الحديث.



حذيفه بن اليمان و جابر و ابن عباس و غيرهم (١) وقال بعض الرواه و كانت لرسول الله صلى الله عليه و آله ركعتان و لكل طائفه ركعه ركعه.

و قال ابن بابويه (٢) سمعت شيخنا محمد بن الحسن يقول: رويت انه سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز و جل «وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» (٣) فقال هذا تقصير ثان و هو أن يرد الرجل ركعتين إلى ركعه. انتهى.

أقول: لعل ما أشار إليه من الروايه هو

ما رواه الشيخ في الصحيح عن حريز عن ابى عبد الله عليه السلام (٤)

«فى قول الله عز و جل فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا؟ قال فى الركعتين تنقص منهما واحده».

و نقل عن ابن الجنيد القول بذلك كما عرفت من عبارته المذكوره.

و يرد هذا القول الأخبار المتكاثره بكيفيه صلاه الخوف كما سيأتى ذكرها ان شاء الله تعالى. و الظاهر حمل الروايه المذكوره على التقية (٥).

قال فى الذخيره بعد ذكر هذا القول: و هو المحكى عن جماعه من الصحابه و التابعين فى تفسير القصر المذكور فى الآية.

و قال فى الذكرى: و قال ابن الجنيد بهذا المذهب و ان النبى صلى الله عليه و آله صلى كذلك بعسفان بروايه الباقر عليه السلام (٦) و جابر و ابن عباس و حذيفه، و قال بعض الرواه فكانت لرسول الله صلى الله عليه و آله ركعتان و لكل طائفه ركعه ركعه. ثم قال فى الذكرى: و هذا القول نادر و الروايه (٧) و ان كانت صحيحه إلا أنها معارضه بأشهر منها عملا و نقلا،

ص: ٢٦٨

١- (١) سنن ابى داود ج ٢ ص ١١ عن جابر و ابن عباس و مجاهد و هشام بن عروه عن أبيه و ابى موسى. و فى الصفحه ١٧ ذكر حديث حذيفه فى كيفيه صلاه الخوف و ليس فيه ذكر الموضع.

٢- (٢) الفقيه ج ١ ص ٢٩٥.

٣- (٣) سورة النساء الآية ١٠٢.

٤- (٤) التهذيب ج ١ ص ٣٣٨ و فى الوسائل الباب ١ من صلاه الخوف و المطارده.

٥- (٥) ارجع الى التعليقه ج ١ ص ٢٦٩.

٦- (٦) تقدم عدم الوقوف عليها.

٧- (٧) التهذيب ج ١ ص ٣٣٨ و فى الوسائل الباب ١ من صلاه الخوف و المطارده.

ثم أورد بعض الأخبار الداله على القول المشهور.

و احتمال فى الذخيرہ حمل الروايہ على انه لما كان كل طائفہ انما تصلى مع الإمام ركعہ فكأن صلاتہ ردت إليها.

أقول:و من المحتمل قريبا تخصيص الروايہ بحال الخوف من إتمام الركعتين بمعنى ان الحال أضيق و الخوف أشد من حاله الموجه للركعتين فيقتصر على الركعہ، فتكون هذه المرتبه أول مراتب الانتقالات الآتيه فى هذه الصلاه.و الأظهر هو الحمل على التقيه (١).

## المسأله الثانيه [صلاه ذات الرقاع]

### أشاره

-من صلاه الخوف المذكوره فى كلام الأصحاب صلاه ذات الرقاع،و النظر فى شروطها و كيفيتها و أحكامها:

## [شروط صلاه ذات الرقاع]

### أشاره

أما الشروط فهى على ما ذكره الأصحاب(رضوان الله عليهم أربعه:

## أحدها-كون الخصم فى غير جهه القبلة

بحيث لا يمكنهم مقابلته و هم يصلون إلا بالانحراف عن القبلة،و على هذا لو كان العدو فى جهه القبلة و أمكن أن يصلوا جميعا و يحرس بعضهم بعضا صلوا صلاه عسفان الآتيه ان شاء الله تعالى.

و هذا الشرط هنا بناء على المشهور،قال فى المدارك:و هو مقطوع به فى كلام أكثر الأصحاب،و استدلو عليه بان النبى صلى الله عليه و آله إنما صلاها كذلك فيجب

ص: ٢٤٩

١- ١) فى عمدہ القارئ ج ٣ ص ٣٢٩:اعلم ان الخوف لا يؤثر فى نقصان عدد الركعات إلا عند ابن عباس و الحسن البصرى و طاوس حيث قالوا إنها ركعہ،و روى مسلم من حديث مجاهد عن ابن عباس«ان الله فرض الصلاه على لسان نبيكم فى الحضر أربعا و فى السفر ركعتين و فى الخوف ركعہ»أخرجه الأربعة أيضا،و اليه ذهب عطاء و طاوس و مجاهد و الحكم بن عتيبه و قتاده و إسحاق و الضحاك،و روى مثله عن زيد بن ثابت و ابى هريره و جابر،قال جابر انما القصر ركعہ عند القتال.و قال إسحاق تجزئك عند الشده ركعہ تومئ إيماء فان لم تقدر فكبر تكبيره حيث كان وجهك.و قال القاضى لا تأثير للخوف فى

عدد الركعات، وهذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر و النخعي و الثوري و مالك و الشافعي و أبو حنيفة و أصحابه، و سائر أهل العلم من علماء الأمصار لا يجيزون ركعه.

متابعته. و استوجه العلامه فى التذكرة عدم اعتباره لعدم المانع من فعلها بدونه، قال: و فعل النبى صلى الله عليه و آله وقع اتفاقا لا لأنه كان شرطاً. و رجحه الشهيدان.

و

### ثانيها—أن يكون الخصم ذا قوة

يخاف هجومه على المسلمين فلو كان ضعيفا بحيث يؤمن منه الهجوم انتفى الخوف المسوغ لهذه الصلاة.

و

### ثالثها—أن يكون فى المسلمين كثرة

تمكنهم الافتراق طائفتين تقاوم كل فرقة منهم العدو حال صلاة الأخرى.

و

### رابعها—عدم احتياجهم إلى زيادة على الفرقتين

، و هذا الاشتراط فى الثنائية واضح لتعذر التوزيع بدونه، و أما فى الثلاثية فهل يجوز توزيعهم ثلاث فرق و تخصيص كل ركعة بفرقة؟ قولان و اختار الشهيد الجواز، و هو مبنى على جواز الانفراد اختيارا و إلا اتجه المنع.

### [كيفية صلاة ذات الرقاع و الأخبار الواردة فى المقام]

و أما الكيفية فهى ان يصلى الإمام بالطائفة الأولى ركعة و الثانية تحرسهم واقفه بإزاء العدو ثم يقوم الامام و من خلفه الى الثانية، فينفرد الجماعة الذين خلفه و يقرأون لأنفسهم و يطول الإمام فى قراءته بقدر ما يتم الطائفة الذين خلفه و ينصرفون الى موقف أصحابهم، و تجيء الطائفة الأخرى و تدخل مع الامام فيكبرون ثم يركع الامام بهم و يسجد، و تقوم الجماعة فتصلى ركعة أخرى و يطيل الامام تشهده و يتمون فيسلم بهم الامام. و يتخير الإمام فى الثلاثية بين ان يصلى بالأولى ركعة و بالثانية ركعتين و بالعكس.

و أما الأحكام فسيأتى ان شاء الله تعالى فيها الكلام.

و الواجب أو لا بسط ما وقفنا عليه من اخبار المسألة ثم الكلام بتوفيق الملك العلام فى ما يدخل فى حين المقام.

فنعول: منها—

ما رواه ثقة الإسلام فى الصحيح أو الحسن عن الحلبي (١) قال

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الخوف؟ قال يقوم الامام و تجيء طائفه من

ص: ٢٧٠

---

١- ١) الوسائل الباب ٢ من صلاة الخوف و المطارده.

أصحابه فيقومون خلفه و طائفه بإزاء العدو فيصلى بهم الإمام ركعه، ثم يقوم و يقومون معه فيمثل قائما و يصلون هم الركعه الثانيه ثم يسلم بعضهم على بعض، ثم ينصرفون فيقومون في مقام أصحابهم و يجيء الآخرون فيقومون خلف الإمام فيصلى بهم الركعه الثانيه، ثم يجلس الامام فيقومون هم فيصلون ركعه أخرى ثم يسلم عليهم فينصرفون بتسليمه. قال و في المغرب مثل ذلك يقوم الامام و تجيء طائفه فيقومون خلفه ثم يصلى بهم ركعه، ثم يقوم و يقومون فيمثل الإمام قائما فيصلون ركعتين فيشهدون و يسلم بعضهم على بعض، ثم ينصرفون فيقومون في موقف أصحابهم و يجيء الآخرون و يقومون خلف الإمام فيصلى بهم ركعه يقرأ فيها ثم يجلس فيشهد ثم يقوم و يقومون معه و يصلى بهم ركعه أخرى، ثم يجلس و يقومون هم فيتمون ركعه أخرى ثم يسلم عليهم».

و منها-

ما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال:

«صلى النبي صلى الله عليه و آله بأصحابه في غزاه ذات الرقاع ففرق أصحابه فرقتين فأقام فرقه بإزاء العدو و فرقه خلفه فكبر و كبروا فقرأ و أنصتوا فركع و ركعوا فسجد و سجدوا، ثم استمر رسول الله صلى الله عليه و آله قائما فصلوا لأنفسهم ركعه ثم سلم بعضهم على بعض ثم خرجوا إلى أصحابهم فقاموا بإزاء العدو، و جاء أصحابهم فقاموا خلف رسول الله صلى الله عليه و آله فكبر و كبروا و قرأ فأنصتوا و ركع فركعوا و سجد و سجدوا ثم جلس رسول الله صلى الله عليه و آله فتشهد ثم سلم عليهم فقاموا ثم قضوا لأنفسهم ركعه ثم سلم بعضهم على بعض، و قد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه و آله و إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ. ثم ساق الآيه في الفقيه الى قوله كَانَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» (٢) ثم قال فهذه صلاه الخوف التي أمر الله عز و جل بها نبيه صلى الله عليه و آله و قال من صلى المغرب في خوف بالقوم صلى بالطائفه الأولى ركعه و بالطائفه الثانيه ركعتين».

ص: ٢٧١

---

١- (١) الوسائل الباب ٢ من صلاه الخوف و المطارده.

٢- (٢) سورة النساء الآيه ١٠٣ و ١٠٤.

هذه صورته ما في الفقيه (١) و ظاهر صاحب الوافي (٢) ان روايه عبد الرحمن الى قوله «ثم سلم بعضهم على بعض» و ان قوله «و قد قال الله لنبيه الى آخره» إنما هو من كلام صاحب الفقيه و لهذا لم ينقله، و ظاهر صاحب الوسائل انه من الروايه حيث انه نقله في جملتها. و الكل محتمل. و أما قوله «و قال من صلى المغرب الى آخره» فالظاهر ان هذه روايه أخرى مرسله.

و صاحب الكافي (٣) روى روايه عبد الرحمن المذكوره كما تقدم الى قوله

«فقاموا خلف رسول الله صلى الله عليه و آله ثم قال: «فصلى بهم ركعه ثم تشهد و سلم عليهم فقاموا و صلوا لأنفسهم ركعه ثم سلم بعضهم على بعض».

و منها-

ما رواه الشيخ في الصحيح عن زراره عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) قال:

«صلاه الخوف المغرب يصلى بالأولين ركعه و يقضون ركعتين و يصلى بالآخرين ركعتين و يقضون ركعه».

و منها-

ما رواه في الصحيح عن زراره عن ابي جعفر عليه السلام (٥) انه قال:

«إذا كانت صلاه المغرب في الخوف فرقمهم فرقتين، فيصلى بفرقه ركعتين ثم جلس بهم ثم أشار إليهم بيده فقام كل انسان منهم فيصلى ركعه ثم سلموا و قاموا مقام أصحابهم و جاءت الطائفه الأخرى فكبروا و دخلوا في الصلاه و قام الامام فصلى بهم ركعه ثم سلم ثم قام كل رجل منهم فصلى ركعه فشفعها بالتى صلى مع الامام ثم قام فصلى ركعه ليس فيها قراءه، فتمت للإمام ثلاث ركعات و للأولين ركعتان في جماعه و للآخرين وحدا، فصار للأولين التكبير و افتتاح الصلاه و للآخرين التسليم». و رواه العياشى في تفسيره عن زراره و محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام مثله (٦) و يسناده عن الحسين بن

ص: ٢٧٢

---

١- (١) ج ١ ص ٢٩٣ و ٢٩٤.

٢- (٢) باب صلاه الخائف في القتال.

٣- (٣) باب صلاه الخوف.

٤- (٤) الوسائل الباب ٢ من صلاه الخوف و المطارده.

٥- (٥) الوسائل الباب ٢ من صلاه الخوف و المطارده.

٦- (٦) الوسائل الباب ٢ من صلاه الخوف و المطارده.

سعيد عن محمد بن ابي عمير عن عمر بن أذينة عن زراره و فضيل و محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام مثل ذلك (١).

و منها-

ما رواه الحميرى فى كتاب قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام (٢) قال:

«سألته عن صلاه الخوف كيف هى؟ فقال يقوم الإمام فيصلى ببعض أصحابه ركعه و يقوم فى الثانيه و يقوم أصحابه و يصلون الثانيه و يخفون و ينصرفون، و يأتى أصحابهم الباكون فيصلون معه الثانيه فإذا قعد فى التشهد قاموا فصلوا الثانيه لأنفسهم ثم يقعدون فيتشهدون معه ثم يسلم و ينصرفون معه».

و منها-

ما رواه فى الكتاب المذكور عنه عن أخيه عليه السلام (٣) قال:

«سألته عن صلاه المغرب فى الخوف؟ قال يقوم الامام ببعض أصحابه فيصلى بهم ركعه ثم يقوم فى الثانيه و يقومون فيصلون لأنفسهم ركعتين و يخفون و ينصرفون، و يأتى أصحابه الباكون فيصلون معه الثانيه ثم يقوم إلى الثالثه فيصلى بهم فتكون للإمام الثالثه و للقوم الثانيه ثم يقعدون فيتشهد و يتشهدون معه ثم يقوم أصحابه و الامام قاعد فيصلون الثالثه و يتشهدون معه ثم يسلم و يسلمون». و رواه على بن جعفر فى كتابه و كذا الذى قبله (٤).

و منها-

ما رواه العياشى فى تفسيره عن ابان بن تغلب عن جعفر بن محمد عليهما السلام (٥) قال:

«صلاه المغرب فى الخوف ان يجعل أصحابه طائفتين بإزاء العدو واحده و الأخرى خلفه فيصلى بهم ثم ينتصب قائما و يصلون هم تمام ركعتين ثم يسلم بعضهم على بعض، ثم تأتى الطائفة الأخرى خلفه فيصلى بهم ركعتين و يصلون هم ركعه، فيكون للأولين قراءه و للآخرين قراءه».

و منها-

ما رواه فيه ايضا عن زراره و محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٦) قال:

«إذا حضرت الصلاه فى الخوف فرقمهم الامام فرقتين فرقه مقبله على عدوهم

ص: ٢٧٣



- ٢-٢) الوسائل الباب ٢ من صلاة الخوف و المطارده.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٢ من صلاة الخوف و المطارده.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٢ من صلاة الخوف و المطارده.
- ٥-٥) الوسائل الباب ٢ من صلاة الخوف و المطارده.
- ٦-٦) الوسائل الباب ٢ من صلاة الخوف و المطارده.

و فرقه خلفه كما قال الله تعالى، فيكبر بهم ثم يصلى بهم ركعه ثم يقوم بعد ما يرفع رأسه من السجود فيمثل قائما و يقوم الذين صلوا خلفه ركعه فيصلى كل انسان منهم لنفسه ركعه ثم يسلم بعضهم على بعض، ثم يذهبون إلى أصحابهم فيقومون مقامهم و يجيء الآخرون و الامام قائم فيكبرون و يدخلون فى الصلاه خلفه فيصلى بهم ركعه ثم يسلم، فيكون للأولين استفتاح الصلاه بالتكبير و للآخرين التسليم من الامام، فإذا سلم الامام قام كل انسان من الطائفة الأخيره فيصلى لنفسه ركعه واحده، فتمت للإمام ركعتان و لكل انسان من القوم ركعتان واحده فى جماعه و الأخرى وحدانا. الحديث».

هذه جمله ما وقفت عليه من الأخبار الواردة فى المسأله.

و الكلام يقع فى هذا المقام فى مواضع

### الأول- فى سبب التسميه بذات الرقاع

كما اشتمل عليه صحيح عبد الرحمن بن ابي عبد الله، قال شيخنا الشهيد فى الذكرى:

اختلف فى سبب التسميه بذلك، فقليل لان القتال كان فى سفح جبل فيه جدد حمر و صفر كالرقاع، و قيل كانت الصحابه حفاه فلفوا على أرجلهم الجلود و الخرق لثلا- تحرق. قال صاحب المعجم: و قيل سميت برقاع كانت فى ألويتهم، و قيل الرقاع اسم شجره كانت فى موضع الغزوه، قال و فسرهما مسلم فى الصحيح (1) بأن الصحابه نقبت أرجلهم من المشى فلفوا عليها الخرق، و هى على ثلاثه أميال من المدينه عند بئر أروما. هكذا نقله صاحب معجم البلدان بالألف، قال: و بين الهجره و بين هذه الغزوه أربع سنين و ثمانيه أيام. و قيل مر بذلك الموضع ثمانيه حفاه فنقبت أرجلهم و تساقطت أظفارهم فكانوا يلفون عليها الخرق. انتهى كلام شيخنا المشار اليه.

### الثانى [انتظار الإمام الثانى بالقراءه أو تطويلها]

قال فى الذكرى: يستحب تطويل الإمام القراءه فى انتظار الثانى، و لو انتظرهم بالقراءه ليحضروها كان جائزا فحينئذ يشتغل بذكر الله تعالى الى حين حضورهم، و الأول أجود لأن فيه تخفيفا للصلاه و قراءه كافيه لاقتدائهم و ان لم يحضروها كغيرهم من المؤمنين. و إذا انتظرهم لفراغ ما بقى عليهم فى تشهده طوله

ص: ٢٧٤

بالأذكار و الدعوات حتى يفرغوا، و لو سكت أيضا فالأقرب جوازه. انتهى.

و هو جيد بالنسبه إلى القراءه لإطلاق الأخبار المذكوره و شمولها لكل من الأمرين مع عدم حصول ما ينافى صحة الصلاه فى البين، و أما بالنسبه إلى التشهد فان ظاهر صحيحه الحلبي أنه يجلس الامام بعد إتمام صلاته الى أن يتم المأمون صلاتهم ثم يسلم عليهم و ظاهرها تأخير التسليم خاصه، و هى و ان كانت مطلقه بالنسبه إلى التشهد إلا أن صريح صحيحه عبد الرحمن انه صلى الله عليه و آله تشهد بعد تمام صلاته و سلم عليهم قبل تمام صلاتهم ثم قاموا فأتوا ما بقى عليهم، و كذا ظاهر صحيحه زراره الثانيه ان الامام سلم بعد تمام صلاته ثم قام كل رجل منهم لإتمام صلاته، و هو أيضا ظاهر صحيحه زراره و محمد بن مسلم المنقول من تفسير العياشى. نعم ظاهر روايه قرب الاسناد الأولى ربما يفيد ما ذكره من تطويل الإمام فى التشهد الى ان يدركوه فيه، حيث قال فيها: «فإذا قعد فى التشهد قاموا فصلوا الثانيه لأنفسهم ثم يقعدون فيتشهدون معه ثم يسلم و ينصرفون معه» و كذلك روايه قرب الاسناد الثانيه التى فى صلاه المغرب فان ظاهرها ذلك أيضا. و لعل الوجه فى الجمع بين الأخبار هنا التخيير بين ما دلت عليه من ما فصلناه و أوضحناه، إلا ان صحيحه الحلبي مجمله لا بد من حملها على بعض الروايات المفصله.

و ظاهر كلامه فى الذكرى هو تعيين تأخير التشهد الى أن تفرغ الفرقة الثانيه إما بان يطول فيه بحيث يدركونه أو يسكت، و بذلك صرح فى المختلف نقلا عن الأصحاب فقال: المشهور ان الامام إذا صلى بالثانيه الركعه الباقية من الثانيه طول تشهده حتى تتم الثانيه و يسلم بهم. ثم نقل عن ابن الجنيد انه قال: إذا كان الامام قد سبقهم بالتسليم لم يبرح من مكانه حتى يسلموا و انصرفوا أجمعين. و قال ابن إدريس فى صفه صلاه الخوف بعد دخول الفرقة الثانيه و صلاتهم مع الإمام ركعه ثانيه: فإذا جلس للتشهد قاموا فصلوا ركعه أخرى و هو جالس ثم جلسوا معه فيسلم بهم ثم انصرفوا بتسليمه، و قد روى انه إذا جلس الإمام للثانيه تشهد و سلم ثم قام من خلفه فصلوا

الركعة الأخرى فيصلون لأنفسهم. و ما ذكرناه أولا هو الأظهر في المذهب و الصحيح من الأقوال. انتهى. و فيه ما عرفت من أن أكثر الأخبار و صحاحها داله على التسليم قبل إتمام الفرقه الثانيه، و لا دليل على ما ذهبوا اليه إلا ظاهر روايتي قرب الاسناد. و كيف كان فالظاهر كما عرفت هو التخيير بين أن يسلم قبلهم أو ينتظرهم. و الله العالم.

### الثالث- هل يجب على الفرقه الأولى نيه الانفرد عند مفارقه الإمام أم لا؟

وجهان اختار أولهما الشهيد في الدروس و الثاني في الذكرى.

احتج الأولون بوجوب الانفرد، و وجوب نيه كل واجب، و ما تقدم من عدم جواز مفارقه المأموم الإمام بدون نيه الانفرد. و أورد على الأول منع وجوب نيه كل واجب، و على الوجهين معا أنهما إنما يتمان مع إطلاق نيه الاقتداء، اما إذا تعلقت النيه بالركعة الأولى خاصة فلا. و احتج الآخرون بالأصل و انقضاء ما تعلق به نيه الائتمام.

أقول: و التحقيق بناء على ما عرفت من معنى النيه كما حققناه في غير موضع من بحث نيه الوضوء و نيه الصلاه ان هذا الكلام سؤالاً و جواباً لا وجه له و لا أثر يتعلق به، فان من المعلوم ان هذا المصلى مع علمه بأحكام هذه الصلاه و كقيمتها انما تعلق قصد ائتمامه بالركعة الأولى و هو في الثانيه منفرد حكمه حكم المنفرد نوى الانفرد أم لم ينوه، كما لو أدرك مع الإمام ركعة ثم قام و أتم بعد فراغ الإمام، فإن الائتمام و أحكامه من وجوب المتابعه و نحوها إنما هو بالنسبه إلى تلك الركعة و إلا فحكمه في الثانيه حكم المنفرد و ان كتب له ثواب الجماعه تفضلاً من الله تعالى بل لو لم يدرك ركعة. نعم يبقى الكلام في أن المأموم هنا هل يكتب له ثواب الجماعه كمالاً بمجرد هذه الركعة أو إنما يكتب له بالنسبه الى هذه الركعة خاصة؟ فيه اشكال لعدم تصريح الأخبار بشيء من ذلك، و قد تقدم في اخبار المسيوق ما يدل على إدراك ثواب الجماعه بإدراك الإمام في التشهد الأخير، فلا يبعد من فضل الله سبحانه

حصول ثواب الجماعة بالمتابعه فى هذه الركعه كما أنه يكتب ثواب الجماعة للفرقه الأخيره بدخولها مع الإمام فى الركعه الثانيه لدخولها فى اخبار المسبوق الذى قد عرفت انه يكتب له ثواب الجماعة بإدراك التشهد الأخير.

#### الرابع [هل يبقى اقتداء الثانيه فى الركعه الثانيه حكماً؟]

قال فى الذكرى: ظاهر الأصحاب بقاء اقتداء الثانيه فى الركعه الثانيه حكماً و ان استقلوا بالقراءه و الأفعال فيحصل لهم ثواب الائتمام و يرجعون الى الامام فى السهو، و حينئذ لا ينوون الانفراد عند القيام إلى الثانيه، و ابن حمزه فى الواسطه و الوسيطه حكم بأن الثانيه تنوى الانفراد فى الركعه الثانيه. و كأنه أخذه من كلام الشيخ فى المبسوط حيث قال: و متى سهت الطائفه يعنى الثانيه. فى ما تنفرد به فإذا سلم بهم الامام سجدوا هم لسهوهم سجدتى السهو، و متى سهت فى الركعه التى تصلى مع الامام لم يلزمها حكم ذلك السهو و لا يجب عليها شىء، فنفى الشيخ لازم الائتمام و هو وجوب سجدتى السهو و نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم. و يدل على المشهور انهم عدوا من جمله مخالفه هذه الصلاه ائتمام القائم بالقاعد و انه

فى روايه زراره الصحيحه (١) ان الباقر عليه السلام قال:

«فصار للأولين التكبير و افتتاح الصلاه و للآخرين التسليم». و لا يحصل لهم التسليم إلا بقاء الائتمام. و للشيخ و ابن حمزه ان يمتنع كون ذلك مستلزماً لبقاء الائتمام حقيقه و ان كان مستلزماً له فى ثواب الائتمام و هما يقولان به، على ان التسليم فى الروايه مصرح به ان الامام يوقعه من غير انتظارهم كما يأتى و ذلك مقتضى لانفرادهم حتماً و انما قال: «لآخرين التسليم» لأنهم حضروه مع الامام. انتهى.

أقول: و الكلام فى هذه المسأله أيضاً غير منقح و لا موجه بالنظر الى الأدله الشرعيه، و ذلك فان ما نقله عن ظاهر الأصحاب - من بقاء اقتداء الثانيه حكماً و ان استقلوا بالقراءه. الى آخره - ان أريد بالنسبه إلى ترتب ثواب الجماعة فهو من ما لا إشكال فيه، و قد عرفت فى ما قدمناه ان ثواب الجماعة يدرك فى المسبوق

ص: ٢٧٧

بإدراك الإمام في التشهد الأخير فكيف بمن أدرك ركعته تامه، و ان أريد غير ذلك مثل ما نقله عن الشيخ من تحمل الإمام السهو عن المأموم و نحو ذلك فهو من ما لا دليل عليه و ان كان في حال مصاحبه الإمام في الصلاة فضلا عن الانفراد، فان الحق ان لكل من الإمام و المأموم حكم نفسه في السهو فلو حصل موجب السهو من المأموم حال متابعه الإمام لم يتحملة عنه الإمام كما هو الأظهر الأشهر. و أما بالنسبة إلى رجوع الظان إلى العالم و كذلك الشاك إلى الظان و نحو ذلك من ما تقدم فهذا لا يتم هنا بعد تمام صلاة الإمام و قيام المأموم لما بقي عليه، فان الأدلة الدالة على ذلك انما قامت بالنسبة إلى المشتركين في الصلاة لا بعد إتمام الإمام و انفراد المأموم. و بالجملة فإن حكم المأموم في هذه الصورة حكم المسبوق الذي قد تقدمت صلاة امامه و قام لإتمام ما بقي عليه فان أوجبوا فيه نية الانفراد فكذا هنا و إلا فلا، و كل ما يترتب من الأحكام في مسألة المسبوق فهو يجري هنا، و غايه ما تدل عليه الأخبار في مسألة المسبوق هو حصول ثواب الجماعة له و ان انفرد في بقيه صلاته سواء أدرك ركعته أو أقل كما تقدم، و كل ما يثبت للمسبوق من الأحكام فهو ثابت هنا لأنه أحد أفراد. و أما ما ذكره من الأدلة للقول المشهور فهي مدخوله سخيفه كما أشار إليه (قدس سره).

و بالجملة فإنه لا دليل في كل من المسألتين على أزيد من ترتب الثواب خاصه، فإن أريد ببقاء الاقتداء ذلك فهو مسلم و ان أريد غيره فهو ممنوع.

و أما ما ذكره ابن حمزه من نية الانفراد فقد تقدم ما فيه، فإنه بعد تمام صلاة الإمام و قيام المأموم إلى ما بقي عليه منفرد نوى الانفراد أو لم ينوه.

و ما نقله عن الشيخ من التفريع ضعيف فإنه لم يقم لنا دليل على تحمل الإمام سهو المأموم حال مصاحبته حتى يفرع ذلك على حال انفراده و بقاء الاقتداء حكما، و الظاهر انه لا خلاف عندنا في انه لو سها المسبوق في ما بقي عليه من صلاته بعد إتمام الإمام فإنه يجب عليه الإتيان بموجب السهو و ان قلنا بتحمل الإمام ذلك في حال

مصاحبه، و الحكم هنا كذلك فان هذا أحد أفراد المسبوق. و الله العالم.

### الخامس [نصيب كل من الفرقتين من صلاة المغرب فى الخوف]

قد اختلفت الروايات فى الائتمام فى صلاة المغرب فى بعضها

كصحيحه الحلبي

«يصلى بهم الإمام ركعه و ينفردون بركعتين و يصلى بالثانيه ركعتين و ينفردون بركعه». و نحوها مرسله الفقيه المتقدمه و صحيحه زراره الأولى و صحيحه على بن جعفر، و فى بعضها بالعكس بان يصلى بالأولى ركعتين و بالثانيه ركعه كصحيحه زراره الثانيه بطرقها العديده.

و الظاهر ان وجه الجمع بينها هو التخيير بين الأمرين كما هو ظاهر جملة من الأصحاب أيضا، لكن اختلفوا فى الأفضل منهما فقل ان الأول أفضل لكونه مرويا عن على عليه السلام فيترجح للتأسي به، و لانه يستلزم فوز الفرقه الثانيه بالقراءه و الزياده ليوازي فضيله تكبيره الافتتاح و التقدم، و لتقارب الفرقتين فى إدراك الأركان. و نسب هذا القول إلى الأ-كث و اختاره العلامة فى التذكرة. و قيل ان الثانى أفضل لثلا تكلف الثانيه زياده جلوس فى التشهد و هى مبنية على التخفيف.

أقول: القدر المعلوم من الأخبار من حيث ضروره الجمع بينها التخيير بين الأمرين المذكورين، و أما الحكم بالأفضليه فلا يظهر من شىء منها، و الركون الى هذه التعليقات عليه مجازفه.

و أما كلمات الأصحاب فى هذا المقام فقال الشيخ فى المبسوط صلاة المغرب مخيره بين أن يصلى بالطائفة الأولى ركعه واحده و الأخرى ثنتين و بين أن يصلى بالأولى ثنتين و بالأخرى واحده كل ذلك جائز. و لم يرجح أحدهما على الآخر.

و كذا فى الجمل، و فى النهايه ذكر الأول و لم يتعرض للثانى. و قال فى الخلاف:

الأفضل أن يصلى بالأولى ركعه و بالثانيه ركعتين، فان صلى بالأولى ثنتين و بالأخرى ركعه واحده كان أيضا جائزا. و فى الاقتصاد قال و الأول أحوط. و أشار به الى الذى جعله فى الخلاف الأفضل. و المفيد لم يذكر الثانى فى المغرب و لا السيد المرتضى. و قال على بن بابويه: و ان كانت المغرب فصلى بالأولى ركعه و بالثانيه

ركعتين. وكذا قال ابنه في كتاب من لا يحضره الفقيه و سلار و ابن البراج.

و قال ابن ابي عقيل: و يصلى الإمام فى المغرب خاصه بالطائفة الأولى ركعه و بالطائفة الأخرى ركعتين حتى يكون لكلتا الطائفتين قراءه، بذلك تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام و قال ابن الجنيد: فان صلى بهم المغرب فالذى اختاره ان يصلى بالطائفة الأولى ركعه واحده فإذا قام إلى الثانية أتم من معه بركعتين أخرآوين.

و قال أبو الصلاح: يصلى بالأولى ركعه أو ثنتين و بالثانية ما بقى. كذا نقله عنهم العلامة فى المختلف. ثم انه (قدس سره) اختار التخير للأخبار التى ذكرناها و الظاهر ان عبارتى ابنى بابويه مأخوذتان

من كتاب الفقه الرضوى حيث قال عليه السلام (١)

«و ان كانت صلاه المغرب فصل بالطائفة الأولى ركعه و بالطائفة الثانية ركعتين».

فاختصرها بحذف لفظ الطائفة. و كيف كان فقد عرفت ما هو الظاهر من الأخبار فى هذا المكان. و الله العالم.

#### السادس [هل تقرأ الطائفة الثانية فى ثالثة الإمام؟]

قال المرتضى و ابن الجنيد: إذا صلى بالأولى فى المغرب ركعه و أتموا ثم قام الإمام إلى ثالثته و هى الثانية للفرقة الثانية سيج هو و قرأت الطائفة الثانية و قال ابن إدريس بعد نقل ذلك عن المرتضى: و الصحيح عند أصحابنا المصنفين و الإجماع حاصل عليه انه لا قراءه عليهم.

أقول: و الكلام فى هذه المسألة مبنى على ما تقدم فى بحث صلاه الجماعة من وجوب القراءه على المسبوق فى أخيرتى الامام و أولتى المأموم و عدمه، و قد تقدم تحقيق القول فى المسألة و ان القراءه واجبه على المأموم فى الصورة المذكوره كما دلت عليه الأخبار المتكاثره و ان ذهب العلامة فى المنتهى و تبعه فى المدارك الى الاستحباب و به يظهر ان كلام ابن إدريس ليس بشىء يعتمد عليه و ان الصحيح انما هو المجمع عليه فى الأخبار لا فى كلام الأصحاب مع خلوه من الدليل بل قيام الدليل على خلافه كما عرفت، على ان ما ادعاه من الإجماع ممنوع كما تقدم تحقيقه فى المسألة بل

ص: ٢٨٠



ظاهر كلام جل الأصحاب انما هو الوجوب و ان عبروا عنه بعبارة مجمله و ان لم يفصح بذلك إلا المرتضى (رضى الله عنه) و ابن الجنيد.

### السابع [هل تخالف صلاة الخوف صلاة الجماعة؟]

قد صرح المحقق في الشرائع بأن هذه الصلاة تخالف صلاة الجماعة في ثلاثه أشياء: انفراد المؤتم و توقع الإمام للمأموم حتى يتم و امامه القاعد بالقائم و اعترضه في المدارك، اما بالنسبة إلى الأول فقال: انه لا يخفى ان انفراد المؤتم إنما تحصل به المخالفة على قول الشيخ من المنع من المفارقة في حال الاختيار، اما ان سوغناها مطلقا كما هو المشهور فلا تتحقق المخالفة بذلك لصلاة المختار، اللهم إلا أن يقال بوجوب الانفراد هنا فتحصل المخالفة بذلك. انتهى. و هو جيد.

و أما بالنسبة الى الثانى فقال فيه على أثر الكلام الأول: و كذا الكلام فى توقع الإمام المؤتم حتى يتم فإنه جائز مع الاختيار، مع انه غير لازم فى هذه الصلاة كما دلت عليه صحيحه عبد الرحمن المتقدمه حيث وقع التصريح فيها بان الامام يشهد و يسلم على الفرقة الثانية ثم يقومون بعد ذلك و يتمون صلاتهم. انتهى.

أقول: لا يخفى انه يمكن تطرق المناقشه الى هذا الكلام، فان ما ذكره من جواز انتظار الإمام المأموم حتى يتم مع الاختيار لا أعرف عليه دليلا، فان ذلك لا محل له إلا فى مسأله المسبوق، و اخبار المسبوق على تعددها داله على ان الامام متى تمت صلاته سلم و لم ينتظر بسلامه إتمام المأمومين. نعم دلت على ان الأفضل له أن لا يفارق مصلاه حتى يتم المسبوق صلاته. و اما قوله: «على انه غير لازم فى هذه الصلاة كما دلت عليه صحيحه عبد الرحمن» فان ظاهرها انه و ان لم يكن لازما إلا انه جائز، و هو الظاهر لما عرفت من ما تقدم فى الموضع الثانى من دلالة ظاهر روايتى قرب الاسناد على ما ذكره الأصحاب و ان الظاهر هو القول بالتخير جمعا بين الأخبار، و هذا يكفى فى الفرق متى قلنا بعدم جواز توقع الإمام للمأموم حتى يتم فى مسأله المسبوق لعدم الدليل عليه كما عرفت، و هنا يجوز ذلك لما ذكرنا و هو ظاهر فى الفرق و بالجملة فإن كلامه هنا لا يخلو من تأمل لما عرفت.

و الظاهر انهم لو ذكروا فى هذا المقام فى وجه الفرق-تمثل الإمام قائما بعد صلاه ركعه بالطائفة الأولى و إتمامها الصلاه ثم المضى إلى موقف أصحابها و إتيان الطائفة الثانية و دخولهم معه-لكان أظهر فى الفرق، فإنه لم يعهد فى صلاه الجماعة مثله سيما على القول بسكوت الامام عن القراءة حتى تأتى الطائفة الثانية و تدخل معه كما تقدم فى كلام الذكرى.

و اما بالنسبه الى الثالث فإنه قال:و اما إمامه القاعد بالقائم فإنما تتحقق إذا قلنا ببقاء اقتداء الفرقه الثانيه فى الركعه الثانيه حكما و ان استقلوا بالقراءة و الأفعال كما صرح به علامه فى المختلف محتجا بقوله عليه السلام فى صحيحه زراره «فصار للأولين التكبير و افتتاح الصلاه و للآخرين التسليم»قال و مع الانفراد لا يحصل لهم ذلك.

و هو احتجاج ضعيف للتصريح فى تلك الروايه بعينها بان الامام يوقع السلام و بعد فراغه من التشهد من غير انتظارهم،و على هذا فيكون معنى قوله عليه السلام «و للآخرين التسليم»انهم حضروه مع الامام.و الأصح انفراد الفرقه الثانيه عند مفارقه الإمام كالأولى كما هو ظاهر الشيخ فى المبسوط و صريح ابن حمزه فى الوسيله لقوله عليه السلام فى صحيحه عبد الرحمن المتقدمه «ثم تشهد و سلم عليهم فقاموا فصلوا لأنفسهم ركعه و سلم بعضهم على بعض»و لأنه لا معنى للقدومه مع الاستقلال بالقراءة و الأفعال إلا حصول ثواب الائتمام و سقوط السهو عنهم فى الركعه الثانيه ان قلنا بسقوطه عن المأموم،و ليس فى الأدله النقليه ما يدل عليه فكان منفيا بالأصل.انتهى كلامه(زيد مقامه)و هو جيد.و انما نقلناه بطوله لتأييده لما قدمنا ذكره فى الموضع الرابع.

## الثامن-فى جملة من الفروع:

### الأول

-نقل عن الشيخ و أكثر الأصحاب انهم صرحوا بوجوب أخذ السلاح فى الصلاه استنادا الى قوله عز و جل «و لِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَ أَسْلِحَتَهُمْ»(١)و الأمر المطلق للوجوب.و عن ابن الجنيده انه يستحب

ص: ٢٨٢

أخذ السلاح حملا للأمر على الإرشاد لما فى أخذ السلاح من الاستظهار فى التحفظ من العدو. أقول: و ما ذكره ابن الجنيد غير بعيد و الظاهر انه لذلك تردد المحقق فى النافع و المعتبر. و نقل عن ابن إدريس انه أوجب أخذ السلاح على الطائفتين، و لا بأس به لما فيه من زياده الاحتراس و المحافظه، إلا ان الحكم بالوجوب لا يخلو من اشكال إلا أن تلجئ الضروره اليه.

## الثانى

-قال الشيخ فى المبسوط: يكره أن يكون السلاح ثقيلًا لا يتمكن معه من الصلاه و الركوع و السجود كالجوشن الثقيل و المغفر السابغ لأنه يمنع من السجود على الجبهه. و قال فى المختلف بعد نقل ذلك عنه: و الأقرب أن نقول ان احتاج الى أخذه و جب و لم يكن مكروها و ان لم يحتج اليه حرم أخذه لأنه يمنعه من استيفاء الأفعال الواجبه. انتهى. و هو جيد. و يمكن على بعد حمل الكراهه فى كلامه على التحريم.

## الثالث

-لا تمنع النجاسه على السلاح من أخذه فى الصلاه لما تقدم فى مقدمه اللباس من ثبوت العفو عن نجاسه ما لا تتم الصلاه فيه منفردا و عدم قيام الدليل على طهاره المحمول، و لو تعدت النجاسه الى الثوب و جب تطهيره إن أمكن.

## الرابع

-لو ترك أخذ السلاح فى مقام وجوبه لم تبطل صلاته لأن أخذه ليس شرطا فى الصلاه و لا جزء منها و انما هو واجب منفصل عنها. و لو منع من كمال الأفعال كزياده الانحناء فى الركوع كره أخذه.

## الخامس

-قال فى الذكرى: يجوز فى أثناء الصلاه الضربه و الضربتان و الطعنه و الطعنات و الثلاث مع تباعدها اختيارا و اضطرارا لأنها ليست فعلا كثيرا و لو احتاج الى الكثير فأتى به لم تبطل و تكون كصلاه الماشى. و كذا يجوز له إمساك عنان فرسه و جذبه اليه كثيرا و قليلا لأنه فى محل الحاجه. انتهى.

## السادس

-قال فى الذكرى: لا فرق فى جواز القصر مع الخوف بين الرجال و النساء لحصول المقتضى فى الجميع، و ابن الجنيد قال يقصرها كل من يحمل السلاح

من الرجال حرا كان أو عبدا دون النساء في الحرب. و لعله لعدم مخاطبتهن بالقتال و الخوف انما يندفع غالبا بالرجال فلا أثر فيه للنساء قصرن أم اتمنن. انتهى.

و لا يخلو من تردد و اشكال لعدم النص الواضح في هذا المجال.

## السابع

قال في الكتاب المذكور ايضا: لو عرض الخوف في أثناء صلاة الا من أتمها ركعتين، و لو عجز عن الركوع و السجود أتمها بالإيماء لمكان الضرورة و وجود المقتضى، و لو أمن في أثناء صلاة الخوف أتمها عددا ان كان حاضرا و كيفية سواء كان حاضرا أو مسافرا، و لا فرق بين أن يكون قد استدبر أو لم يستدبر.

و قال الشيخ في المبسوط: لو صلى ركعه مع شدة الخوف ثم أمن نزل و صلى بقيه صلاته على الأرض، و ان صلى على الأرض آمنا ركعه فلحقه شدة الخوف كبر و صلى بقيه صلاته إيماء ما لم يستدبر القبلة في الحالين فان استدبرها بطلت صلاته، و الأقرب الصحة مع الحاجة الى الاستدبار لانه موضع ضروره و الشروط معتبره مع الاختيار. انتهى.

## المسألة الثالثة [صلاة بطن النخل و عسافان]

من صلاة الخوف المذكورة في كلام الأصحاب صلاة بطن النخل، قالوا ورد ان النبي صلى الله عليه و آله صلاها بأصحابه (١) قال في المبسوط: روى ذلك الحسن عن أبي بكره عن فعل النبي صلى الله عليه و آله (٢) و صفتها أن يصلي الإمام بالفرقة الأولى مجموع الصلاة و الأخرى تحرسم ثم يسلم بهم ثم يمضون الى موقف أصحابهم، ثم يصلي بالطائفة الأخرى نفلا له و فرضا لهم. قال في المبسوط: و هذا يدل على جواز صلاة المفترض خلف المتفل. و شرطها كون العدو فيه قوه يخاف هجومه

ص: ٢٨٤

---

١- (١) الدر المنثور ج ٢ ص ٢١٢.

٢- (٢) في عمده القارئ ج ٣ ص ٣٤٢: حديث أبي بكره افتى به الحسن البصري، و حكى المزني عن الشافعي انه لو صلى في الخوف بطائفة ركعتين ثم سلم و صلى بطائفة ركعتين ثم سلم كان جائزا، قال و هكذا صلى النبي (ص) ببطن نخل، و قال ابن عبد البر روى ان صلاته هكذا كانت يوم ذات الرقاع.

و إمكن افتراق المسلمين فرقتين لا أزيد، و كونه فى خلاف جهه القبلة.

قال فى الذكرى: و يتخير بين هذه الصلاه و ذات الرقاع، و ترجح هذه إذا كان فى المسلمين قوه ممانعه بحيث لا تبالى الفرقه الحارسه بطول لبث المصلية، و يختار ذات الرقاع إذا كان الأمر بالعكس.

و منها-صلاه عسفان و قد نقلها الشيخ فى المبسوط بهذه العبارة، قال: و متى كان العدو فى جهه القبلة و يكونون فى مستوى الأرض لا- يستترهم شىء و لا يمكنهم أمر يخافون منه و يكون فى المسلمين كثره لا تلزمهم صلاه الخوف و لا صلاه مرشده الخوف، و ان صلوا كما صلى النبى صلى الله عليه و آله بعسفان جاز، فإنه قام مستقبل القبلة و المشركون أمامه فصف خلف رسول الله صلى الله عليه و آله صف و صف بعد ذلك الصف صف آخر فركع رسول الله صلى الله عليه و آله و ركعوا جميعا ثم سجد صلى الله عليه و آله و سجد الصف الذين يلونه و قام الآخرون يحرسونه فلما سجد الأولون السجدين و قاموا سجد الآخرون الذين كانوا خلفهم، ثم تأخر الصف الذين يلونه الى مقام الآخرين و تقدم الصف الآخر الى مقام الصف الأول ثم ركع رسول الله صلى الله عليه و آله و ركعوا جميعا فى حاله واحده ثم سجد و سجد الصف الذى يليه و قام الآخرون يحرسونه فلما جلس رسول الله صلى الله عليه و آله و الصف الذى يليه سجد الآخرون ثم جلسوا جميعا و سلم بهم جميعا. و صلى صلى الله عليه و آله بهم أيضا هذه الصلاه يوم بنى سليم (١).

أقول

قال فى المنتهى: روى أبو عياش الزرقى (٢) قال:

كنا مع النبى صلى الله عليه و آله بعسفان و على المشركين خالد بن الوليد فصلينا الظهر فقال المشركون لقد أصبنا غره لو حملنا عليهم فى الصلاه فتزلت آيه القصر بين الظهر و العصر، فلما حضرت صلاه العصر قام رسول الله صلى الله عليه و آله مستقبل القبلة و المشركون أمامه فصف خلف رسول الله صلى الله عليه و آله. ثم ساق الحديث كما تقدم فى عبارته المبسوط.

ص: ٢٨٥

---

١-١) سنن أبى داود ج ٢ ص ١١.

٢-٢) سنن أبى داود ج ٢ ص ١١.

ثم قال فى المنتهى: و روى جابر بن عبد الله (١)

«ان النبى صلى الله عليه و آله صلى الظهر ببطن النخل: جعل أصحابه طائفتين فصلى بالأولى ركعتين ثم سلم فصلى بالآخرى ركعتين». قال الشيخ: و لو صلى كما صلى بعسفان جاز.

ثم قال فى المنتهى تبعا للمحقق فى المعتبر: و نحن نتوقف فى هذا لعدم ثبوت النقل عندنا عن أهل البيت عليهم السلام بذلك. انتهى. و هو جيد متين.

و أما ما ذكره فى الذكرى -جوابا عما ذكره هنا حيث قال: قلت هذه صلاة مشهوره فى النقل فهى كسائر المشهورات الثابتة و ان لم تنقل بأسانيد صحيحه، و قد ذكرها الشيخ مرسلا لها غير مسند و لا محيل على سند فلو لم تصح عنده لم يتعرض لها حتى ينبه على ضعفها فلا تقصر فتواه عن روايته، ثم ليس فيها مخالفه لأفعال الصلاه غير التقدم و التأخر و التخلف بركن، و كل ذلك غير قادح فى صحه الصلاه اختيارا فكيف عند الضروره. انتهى.

فهو كلام مزيف سخيف، فان فيه (أولا) ان ما ذكره يرجع الى تقليد الشيخ فى الفتوى بصحه هذه الصلاه و ان لم يقفوا له على دليل، مع انا نراهم لا يقفون على هذه القاعده فى مقام وجود الأدله للشيخ على فتاويه و إلا لما اتسع الخلاف و انتشرت الأقوال فى الأحكام الشرعيه على ما هى عليه الآن، إذ لا حكم إلا و قد تعددت فيه أقوالهم و اختلفت فيه آراؤهم و لم يقفوا فيه على فتاوى الشيخ و نحوه من عظماء متقدميهم.

و ثانيا- ما هو معلوم من طريقه الشيخ و تساهله فى الفتاوى و دعوى الإجماعات و الاحتجاج بالأخبار العاميه، و هذا ظاهر للمطلع على كتبه (قدس سره) و المتدبر لأقواله.

و ثالثا- ان ما ذكره من عدم قدح التأخر بركن فى القدوه ممنوع، و قد تقدم الكلام فى المسأله مستوفى و قد بينا تناقض كلامه (قدس سره) فيها.

ص: ٢٨٦

و رابعاً-ان بلوغ التساهل في العبادات المبنية على التوقيف على هذا الحد لا يخلو من تشريع و قول على الله سبحانه بغير علم «وَمِنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا» (١) «أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» (٢) و نحوهما من الآيات المعتضده بالروايات المستفيضه الداله على النهى عن القول بما لم يثبت عنهم عليهم السلام و الأمر بالوقوف و التثبت و الرد إليهم في ما اشتبه منها (٣) و بالجملة فان الحق هنا ما ذكره الفاضلان المذكوران. و الله العالم.

## المسألة الرابعة-في صلاه شدة الخوف

### اشاره

بمعنى انه ينتهى الحال إلى المسايفه و المعانقه، و الضابط أن لا- يتمكنوا من الصلاه على الوجه المتقدم، فإنهم يصلون فرادى كيفما أمكنهم وقوفاً أو ركباناً أو مشاه، و يركعون و يسجدون مع الإمكان و إلا فبالإيماء، و يستقبلون القبلة مع الإمكان في جميع الصلاه أو بعضها و لو بتكبيره الإحرام ان أمكن و إلا سقط ايضاً. و هذه الأحكام كلها مجمع عليها بينهم.

و يدل عليه جملة من الأخبار: منها-

ما رواه الشيخ في الصحيح عن زراره و فضيل و محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٤) قال:

«في صلاه الخوف عند المطارده و المناوشه و تلاحم القتال فإنه يصلى كل انسان منهم بالإيماء حيث كان وجهه فإذا كانت المسايفه و المعانقه و تلاحم القتال فإن أمير المؤمنين عليه السلام ليله صفين و هى ليله الهيرير لم يكن صلى بهم الظهر و العصر و المغرب و العشاء عند وقت كل صلاه إلا بالتكبير و التهليل و التسييح و التحميد و الدعاء، فكانت تلك صلاتهم و لم يأمرهم بإعادته الصلاه».

و عن عبيد الله بن على الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (٥) قال:

«صلاه الزحف على الظهر إيماء برأسك و تكبير، و المسايفه تكبير مع إيماء،

ص: ٢٨٧

١- ١) سورة هود الآية ٢١.

٢- ٢) سورة الأعراف الآية ٢٧.

٣- ٣) الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضى و ما يجوز أن يقضى به.

٤- ٤) الوسائل الباب ٤ من صلاه الخوف و المطارده.

٥- ٥) الوسائل الباب ٤ من صلاه الخوف و المطارده.

والمطاردة إيماء يصلى كل رجل على حياله».

و عن زراره فى الصحيح (١) قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام الذى يخاف اللصوص و السبع يصلى صلاه الموافقه إيماء على دابته. قال قلت أ رأيت ان لم يكن المواقف على وضوء كيف يصنع و لا- يقدر على النزول؟ قال يتيمم من لبد سرجه أو من معرفه دابته فان فيها غبارا، و يصلى و يجعل السجود أخفض من الركوع، و لا يدور إلى القبله و لكن أينما دارت دابته غير أنه يستقبل القبله بأول تكبيره حين يتوجه».

و عن عبد الرحمن بن ابى عبد الله فى الصحيح (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل «فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا» (٣) كيف يصلى؟ و ما يقول؟ ان خاف من سبع أو لص كيف يصلى؟ قال يكبر و يومئ برأسه إيماء».

و عن ابى بصير فى الموثق أو الصحيح (٤) قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا التقوا فاقتتلوا فإنما الصلاه حينئذ بالتكبير و إذا كانوا وقوفا فالصلاه إيماء».

ثم انه مع تعذر الإيماء كما تقدم فإنه ينتقل الفرض الى التسييح بان يقول عوض كل ركعه «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر» و ذلك يجرى عن جميع الأفعال و الأذكار كما صرح به الأصحاب و منهم الفاضلان فى المعتبر و المنتهى و الظاهر انه مجمع عليه بينهم كما جزم به فى المدارك.

قال فى الذكرى: و مع تعذر الإيماء يجرى عن كل ركعه «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر» فعن جميع الصلوات تسبيحتان و عن المغرب ثلاثا.

و قال فى المنتهى: لو لم يتمكن من الإيماء حال المسايفه جعل عوض كل ركعه تكبيره، و صورتها «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر» و ذلك يجرى عن القراءة و الركوع و السجود لما تقدم فى حديث زراره و فضيل و محمد بن مسلم.

ص: ٢٨٨

١- ١) الوسائل الباب ٣ من صلاه الخوف و المطارده.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣ من صلاه الخوف و المطارده.

٣- ٣) سورة البقره الآيه ٢٤٠.

٤- ٤) الوسائل الباب ٤ من صلاه الخوف و المطارده.



أقول: ويدل على الحكم المذكور ما تقدم في صحيحه الفضلاء من صلاة أمير المؤمنين عليه السلام ليله الهرير، ونحوها رواه أبي بصير المتقدمه.

و يدل على ذلك ايضا

ما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام (١)

«في صلاة الزحف؟ قال تكبير و تهليل يقول الله عز و جل فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا» (٢).

ثم قال (٣)

و في كتاب عبد الله بن المغيرة ان الصادق عليه السلام قال:

«أقل ما يجزئ في حد المسايغه من التكبير تكبيرتان لكل صلاة إلا المغرب فان لها ثلاثا». و هذه الرواية قد نقلها الشيخ عن عبد الله بن المغيرة في الصحيح عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام (٤).

و ما رواه الشيخ عن محمد بن عذافر عن ابي عبد الله عليه السلام (٥) قال:

«إذا جالت الخيل تضطرب بالسيوف أجزأته تكبيرتان، فهذا تقصير آخر».

و قال عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (٦):

و ان كنت في حرب هي لله رضى و حضرت الصلاة فصل على ما أمكنك على ظهر دابتك و إلا تومئ إيماء أو تكبر و تهلل. و روى انه فات الناس مع على عليه السلام يوم صفين صلاة الظهر و العصر و المغرب و العشاء فأمر على عليه السلام فكبروا و هملوا و سبحوا، ثم قرأ هذه الآية «فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا» فأمرهم على عليه السلام فصنعوا ذلك رجلا و ركبانا. انتهى.

[فروع]

بقي الكلام هنا في أشياء

## الأول

ان المذكور في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم ان التسبيح الذى ينتقل إليه في هذه المرتبة يجب أن يكون بهذه الكيفية التى تقدم نقلها عن المنتهى و الذكرى، و الأخبار التى قدمناها و نحوها من اخبار المسألة لا تساعد على ذلك، فإن أوضحها في هذا الحكم صحيحه الفضلاء و ظاهرها الاكتفاء بهذه الأذكار كيف اتفق.

- 
- ١-١) الوسائل الباب ٤ من صلاه الخوف و المطارده.
- ٢-٢) سورة البقره الآيه ٢٤٠.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٤ من صلاه الخوف و المطارده.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٤ من صلاه الخوف و المطارده.
- ٥-٥) الوسائل الباب ٤ من صلاه الخوف و المطارده.
- ٦-٦) ص ١٤.

و قال فى الذكرى:و تجب الصيغه المشار إليها أولا فى التسبيح للإجماع على اجزائها،و ظاهر الروايه انه يتخير فى الترتيب كيف شاء،و الأجود الأول لتحصيل يقين البراءه.انتهى.و لا ريب ان ما ذكره طريق الاحتياط.

و يمكن تأييد ما ذكرناه بالأخبار الوارده فى تسبيح الأخيرتين،فإنها من قبيل صحيحه الفضلاء المذكوره و نحوها فى عدم الترتيب مع اتفاق الأصحاب على هذه الكيفيه المشهوره.

## الثانى

-الأحوط أن يضاف الى التسبيح المذكور الدعاء كما دلت عليه الصحيحه المشار إليها.

## الثالث

-انه قد صرح جمع من المتأخرين:منهم-الشهيد فى الذكرى و علامه و غيرهما بأنه لا بد فى التسبيحات من النيه و تكبيره الإحرام و التشهد و التسليم و ظواهر أخبار المسأله قاصره عن افادته،نعم النيه التى قد عرفت انها من الأمور الجبلية لا يمكن تخلفها لاحتاج الى اعتبار إيجابها.و ما استندوا إليه فى هذا المقام -من عموم الأخبار الوارده بهذه الأشياء-ففيه ان ما نحن فيه خاص و لا ريب فى تقديمه على العام و تخصيص العام به.و بما ذكرناه صرح فى المدارك،قال:و عندى فى وجوب ما عدا النيه إشكال لعدم استفادته من الروايات بل ربما كانت ظاهره فى خلافه.انتهى.و هو جيد.

## الرابع

-المشهور انه إذا صلى مومنا فأمّن أتم صلاته بالركوع و السجود فى ما بقى منها و لا يجب عليه الاستئناف مطلقا.و قال الشيخ بذلك بشرط عدم الاستدبار فى ما صلاه أولا.و رد بصدق الامتثال فى ما اتى به فلا تتعقبه إعادته لأن ما اتى به من الاستدبار مأمور به فى تلك الحال و امتثال الأمر يقتضى الإجزاء.

## الخامس

-قالوا:لو رأى سوادا فظنه عدوا فقصر و صلى مومنا ثم انكشف بطلان خياله لم يعد.و كذا لو أقبل العدو فصلى مومنا لشده خوفه ثم ظهر ان

هناك حائلا- يمنع العدو. قالوا: والوجه في ذلك ان الصلاه في الحال المذكور مأمور بها شرعا فتكون مجزئه، نعم لو استند الخوف الى التقصير في الاطلاع و عدم التأمل أو غلبه الوهم من غير تحقيق فالظاهر وجوب الإعادة، و به قطع في الذكرى للتفريط. و هو جيد. و الله العالم.

### المسألة الخامسة [هل يفرق بين أسباب الخوف؟]

-المشهور في كلام جملته من أصحابنا(رضوان الله عليهم ان الخوف بأى نحو كان من عدو أو لص أو سبع أو غرق موجب لهذه الصلاه كميته و كفيته.

قال الشهيد في الذكرى: لا فرق في لباب الخوف بين الخوف من عدو أو لص أو سبع فيجوز قصر الكمية و الكيفية عند وجود سبب الخوف كائنا ما كان.

و قال المحقق في المعتبر: كل أسباب الخوف يجوز معها القصر و الانتقال إلى الإيماء مع الضيق و الاقتصار على التسبيح ان خشى مع الإيماء و ان كان الخوف من لص أو سبع أو غرق، و على ذلك فتوى علمائنا. ثم استدل بقوله تعالى «وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» (١) قال: و هو دال بمنطوقه على خوف العدو و بفحواه على ما عداه من المخوفات. ثم قال: و من طريق الأصحاب ما رواه. ثم نقل صحيحه عبد الرحمن ابن ابى عبد الله المتقدمه ثم صحيحه زواره المتقدمه أيضا الوارده في اللصوص و السبع أقول: و من قبيل هاتين الروايتين اللتين ذكرهما

ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (٢) قال:

«سألته عن الرجل يلقي السبع و قد حضرت الصلاه و لا يستطيع المشى مخافه السبع، فان قام يصلى خاف في ركوعه و سجوده السبع و السبع امامه على غير القبلة، فإن توجه إلى القبلة خاف ان يثب عليه الأسد فكيف يصنع؟ قال فقال يستقبل الأسد و يصلى و يومئ برأسه

ص: ٢٩١

١- ١) سورة النساء الآية ١٠٢.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣ من صلاه الخوف و المطارده.

إيماء و هو قائم و ان كان الأسد على غير القبلة».

و ما رواه الشيخ في التهذيب عن إسحاق بن عمار عن من حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام (١)

«فى الذى يخاف السبع أو يخاف عدوا يثب عليه أو يخاف اللصوص يصلى على دابته إيماء-الفريضة».

و ما رواه فى الفقيه عن زراره فى الصحيح (٢) قال:

«الذى يخاف اللصوص يصلى إيماء على دابته».

و عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام (٣) فى حديث قال:

«و من تعرض له سبع و خاف فوت الصلاه استقبل القبلة و صلى صلاته بالإيماء فإن خشى السبع و تعرض له فليدر معه كيف دار و ليصل بالإيماء».

قال فى المدارك-بعد نقل ما قدمناه عن المعتبر من كلامه و ما استدلل به من الآيه و الروايتين ثم صححه على بن جعفر-ما لفظه: و هذه الروايات انما تدل على مساواه صلاه خائف الأسد لخائف العدو فى الكيفية أما قصر العدد فلا دلالة لها عليه بوجه، و ما ادعاه من دلالة الآيه الشريفة عليه بالفحوى غير واضح، و من ثم تردد فى ذلك فى المنتهى و حكى عن بعض علمائنا قولاً بان التقصير فى عدد الركعات انما يكون فى صلاه الخوف من العدو و خاصه، و المصير اليه متعين الى أن يقوم على قصر العدد دليل يعتد به. انتهى. و هو جيد فإن غايه ما تدل عليه أخبار المسأله ما ذكره من قصر الكيفية دون الكمية.

ثم ان ظاهر هذه الأخبار ان الصلاه هنا تقصر فى الكيفية و تصلى بالإيماء مع عدم إمكان الركوع و السجود و هى صلاه الخوف، و ظاهر بعض الأخبار ايضا انه مع تعذر الإيماء ينتقل إلى صلاه شدة الخوف و هى التسيحات

كما رواه فى الفقيه (٤) قال:

«و قد رخص فى صلاه الخوف من السبع إذا خشيه الرجل على نفسه ان

ص: ٢٩٢

---

١- ١) الوسائل الباب ٣ من صلاه الخوف و المطارده.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣ من صلاه الخوف و المطارده.

٣- ٣) الوسائل الباب ٣ من صلاه الخوف و المطارده.

٤- ٤) ج ١ ص ٢٩٥ و فى الوسائل الباب ٣ من صلاه الخوف و المطارده.

يكبر و لا- يومى» رواه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام). و لفظ الروايه و ان كان بالتكبير إلا ان الظاهر كما فهمه الأصحاب (رضوان الله عليهم) من روايات هذا المقام هو التسبيح كما تقدم مثله فى اخبار صلاه شدة الخوف من روايه أبى بصير و صحيحه محمد بن عذافر المصرحه بأن هذا تقصير آخر و روايه عبد الله بن المغيرة المتقدم ذلك كله، و به عبر فى المنتهى فى عبارته المتقدمه فى سابق هذه المسأله من قوله: «جعل عوض كل ركعه تكبيره و صورتها: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر».

و ظاهر روايه عبد الرحمن بن أبى عبد الله المذكوره هنا هو تأخير الصلاه الى آخر وقتها رجاء لزوال العذر.

و به

صرح الرضا عليه السلام فى كتاب الفقه الرضوى (١) حيث قال:

«إذا كنت راكبا و حضرت الصلاه و تخاف أن تنزل من لص أو سبع أو غير ذلك فلتكن صلاتك على ظهر دابتك، و تستقبل القبلة و تومئ إيماء إن أمكنك الوقوف و إلا- استقبل القبلة بالافتتاح ثم امض فى طريقك الذى تريد حيث توجهت بك راحلتك مشرقا و مغربا، و تومئ للركوع، و السجود اخفض من الركوع، و ليس لك أن تفعل ذلك إلا فى آخر الوقت».

و قال فى آخر الباب ايضا (٢):

و إذا تعرض لك سبع و خفت أن تفوت الصلاه فاستقبل القبلة و صل صلاتك بالإيماء فإن خشيت السبع يعرض لك فدر معه كيفما دار و صل بالإيماء كيفما يمكنك. انتهى.

و لم أقف على من تعرض هنا لذلك من الأصحاب، و هو مؤيد لما سلف نقله عن المرتضى (رضى الله عنه) من وجوب التأخير إلى آخر الوقت على ذوى الأعذار. و الله العالم.

### المسأله السادس [صلاه الموتحل و الغريق]

قد صرح جملة من الأصحاب- بل الظاهر انه لا خلاف فيه -

ص: ٢٩٣

١- ١) ص ١٤.

٢- ٢) ص ١٤.

بان الموتحل و الغريق يصليان بحسب الإمكان فيقصران فى الكيفيه،و أما الكميه فلا تقصر إلا فى سفر أو خوف.

اما الأول فعلل بان ما لا- يتعكن منه ليس بواجب،قال فى الذخيرہ بعد نقل ذلك:و المستفاد من ذلك عدم وجوب استيفاء الأفعال،و اما وجوب الإيماء بدله فيحتاج الى دليل آخر و كأنه إجماعى،و التوصل الى اليقين بالبراءه من التكليف الثابت انما يصلح به.انتهى.

أقول:حاصل كلامه ان مقتضى التعليل المذكور سقوط ما لم يمكن الإتيان به من أفعال الصلاه،و اما انه ينتقل من ذلك الفعل الى بدل آخر فلا دلالة للتعليل عليه إلا من حيث توقف يقين البراءه على ذلك.

و فيه انه لما كان المعهود من الشرع فى غير موضع هو أنه مع تعذر الأفعال المعهودة فى الصلاه ينتقل منها إلى أشياء جعلها الشارع بدلا عنها مع تعذرها فالواجب هنا الجرى على ذلك،و توضيحه ان الصلاه المأمور بها شرعا تقع على أنحاء عديده و مراتب متفاوتة باعتبار حال المكلف قوه و ضعفا،فكل ما أمكن منها فى هذه المراتب أصاله أو بدلا و جب الإتيان به و ما لم يمكن يسقط،و من جملة ذلك الركوع و السجود فإنه مع تعذره ينتقل منه الى الإيماء و القيام ينتقل منه الى القعود ثم الى الاضطجاع على ما تقدم تفصيله فى محله،و هكذا «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ» (١).

و اما الثانى فعلل بان مقتضى الأصل وجوب الإتمام قام الدليل على وجوب التقصير فى الكميه حال السفر و الخوف فوجب استثنائه وبقى ما بقى و منه محل البحث إلا ان شيخنا الشهيد فى الذكرى قال بعد ذكر الحكم المذكور:نعم لو خاف من إتمام الصلاه استيلاء الغرق عليه و رجا عند قصر العدد سلامته و ضاق الوقت فالظاهر انه يقصر العدد أيضا.

ص: ٢٩٤

و استحسنة الشهيد الثاني فى الروض حيث قال بعد نقله: و هو حسن حيث انه يجوز له الترك فقصر العدد أولى، لكن فى سقوط القضاء بذلك نظر لعدم النص على جواز القصر هنا، و وجه السقوط حصول الخوف فى الجملة كما مر، و الحاصل ان عليه مطلق الخوف توجب تطرق القصر الى كل خائف و وجهه غير واضح إذ لا دليل عليه و الوقوف مع النصوص عليه بالقصر أوضح. انتهى.

قال فى المدارك: و ما ذكره (قدس سره) من وجوب القضاء بعيد لانه لا يلائم ما استحسنة من جواز قصر العدد، إذ مقتضاه وجوب الإتيان بالصلاة المقصوره و إذا وجب الأداء سقط القضاء، و مع ذلك فما استدل به على جواز القصر ضعيف جدا إذ لا يلزم من جواز ترك الصلاة للعجز جواز قصرها على هذا الوجه. و بالجملة فاللازم من ما اعترف به من انتفاء دليل القصر مساواه حكم التمكن من الركعتين لحكم التمكن من الركعه الواحده خاصه فى عدم وجوب الإتيان بها منفرد. انتهى. و نسج على منواله صاحب الذخيره أيضا كما هى قاعدته غالبا.

أقول: ما ذكره شيخنا الشهيد الثانى (قدس سره) هنا لا يخلو من قرب و ان اعترضوا عليه بما ذكره، فان مرجع كلامه إلى الأخذ بالاحتياط فى المسأله حيث انها غير منصوصه و الأدله فيها من الطرفين متدافعه، لاحتمال دخولها تحت مسأله الخوف فيكون الحكم فيها هو التقصير و احتمال قصر التقصير فى صلاه الخوف على موارد النصوص و ليس هذه منها فيجب القضاء تماما بعد زوال العذر. و لا ريب ان هذا هو الأحوط فى المقام.

و الظاهر انه لما ذكره فى الذكرى عد المحقق فى المعتبر الغرق فى مسأله الخوف من السبع و اللص التى حكموا فيها بوجوب التقصير كميّه و كيفيه كما تقدم فى عبارته ثم عده فى مسأله الموتحل التى قد صرح فيها بعدم قصر الكميّه و إلا لزم التدافع بين كلاميه. و الله العالم بحقائق أحكامه و نوابه القائمون بمعالم حلاله و حرامه.



إشارة

لا خلاف نصا و فتوى في سقوط أخيرتى الرباعية في السفر الجامع للشرائط الآتية، وكذا لا خلاف في سقوط نافلتها إلا الوتيرة فان المشهور سقوطها و الأظهر العدم، وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك في مقدمات هذا الكتاب.

روى الصدوق (عطر الله مرقده) في الصحيح عن زراره و محمد بن مسلم (١) أنهما قالاً:

«قلنا لأبى جعفر عليه السلام ما تقول في الصلاة في السفر كيف هي و كم هي؟ فقال ان الله عز و جل يقول «وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ» (٢) فصار التقصير في السفر واجبا كوجوب التمام في الحضر.

قالا- إنما قال الله عز و جل فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ «و لم يقل «افعلوا» فكيف أوجب ذلك كما أوجب التمام في الحضر؟ فقال عليه السلام أو ليس قد قال الله عز و جل «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا» (٣) ألا- ترون أن الطواف بهما واجب مفروض لأن الله عز و جل ذكره في كتابه و صنعه نبيه صلى الله عليه و آله؟ وكذلك التقصير شيء صنعه النبي صلى الله عليه و آله و ذكره الله في كتابه.

قالا

قلنا فمن صلى في السفر أربعا أيعيد أم لا؟ قال ان كان قد قرئت عليه آية التقصير و فسرت له فصلى أربعا أعاد و ان لم يكن قرئت عليه و لم يعلمها فلا أعاده عليه.

و

الصلاة كلها في السفر الفريضة ركعتان كل صلاة إلا المغرب فإنها ثلاث ليس فيها تقصير تركها رسول الله صلى الله عليه و آله في السفر و الحضر ثلاث ركعات.

و

قد سافر رسول الله صلى الله عليه و آله إلى ذى خشب و هي مسيره يوم من المدينة يكون إليها بريدان أربعة و عشرون ميلا فقصر و أفطر فصارت سنه.

و قد سمي رسول الله صلى الله عليه و آله قوما صاموا حين أفطر

«العصاه» قال فهم العصاه إلى يوم القيامة و انا لنعرف أبناءهم و أبناء آبائهم إلى يومنا هذا».

١-١) الفقيه ج ١ ص ٢٧٨ وفي الوسائل الباب ٢٢ و ١٧ و ١ من صلاة المسافر.

٢-٢) سورة النساء الآية ١٠٢.

٣-٣) سورة البقرة الآية ١٥٣.

و روى الصدوق فى كتاب الخصال بسنده عن الأعمش عن الصادق عليه السلام (١) فى حديث قال:

«و من لم يقصر فى السفر لم تجز صلاته لانه قد زاد فى فرض الله عز و جل».

و روى فى كتاب ثواب الأعمال بسنده فيه عن على بن ابى طالب عليه السلام (٢) قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله خياركم الذين إذا سافروا قصرُوا و أفطروا».

و منه

فى الصحيح عن محمد بن أحمد الأشعرى رفعه الى ابى عبد الله عليه السلام (٣) قال:

«من صلى فى سفره أربع ركعات متعمدا فأنا الى الله عز و جل منه برىء».

و فى المقنع مرسلًا مثله و مثل الخبر السابق (٤).

و روى ثقه الإسلام عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام (٥) قال:

«الصلاه فى السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شىء إلا المغرب فان بعدها أربع ركعات. الحديث».

و عن سماعه فى الموثق (٦) قال:

«سألته عن الصلاه فى السفر قال ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شىء إلا- انه ينبغى للمسافر أن يصلى بعد المغرب أربع ركعات. الخبر».

و روى الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٧) قال:

«سألته عن الصلاه تطوعا فى السفر قال لا تصل قبل الركعتين و لا بعدهما شيئًا نهارًا».

و عن حذيفه بن منصور فى الصحيح عن ابى جعفر و ابى عبد الله (عليهما السلام) (٨) انهما قالَا:

«الصلاه فى السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شىء».

ص: ٢٩٧

---

١- ١) الوسائل الباب ١٧ من صلاه المسافرين.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢٢ من صلاه المسافرين.

٣- ٣) الوسائل الباب ٢٢ من صلاه المسافرين.

٤-٤) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة المسافرين.

٥-٥) الوسائل الباب ٢٤ من أعداد الفرائض.

٦-٦) الوسائل الباب ٢٤ من أعداد الفرائض.

٧-٧) الوسائل الباب ٢١ من أعداد الفرائض.

٨-٨) الوسائل الباب ٢١ من أعداد الفرائض.

و عن أبي يحيى الحنات (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة النافلة بالنهار في السفر قال يا بني لو صلحت النافلة في السفر تمت الفريضة».

و أما ما ورد في شواذ الأخبار (٢) -من قضاء صلاة النهار في السفر بالليل - فحمله الشيخ على محامل بعيدة و الأقرب خروجه مخرج التقية (٣).

إذا عرفت ذلك فاعلم ان البحث في هذا المقصد يقع في مطلبين

### [المطلب الأول - في شروط هذه الصلاة

#### إشارة

و هي على ما صرح به الأصحاب سته إلا انها في التحقيق -و به نطقت النصوص -سبعة.

### الأول - اعتبار المسافة

#### إشارة

و الكلام هنا يقع في مقامين:

### [المقام الأول [المسافة التي توجب القصر] :

#### إشارة

أجمع العلماء من الخاصه و العامه على ان المسافة شرط في التقصير (٤) و انما الخلاف في قدرها، فذهب علماؤنا أجمع (رضوان الله عليهم) الى ان القصر انما يجب في مسيره يوم تام بريدن ثمانية فراسخ أربعة و عشرون ميلا، حكى إجماعهم على ذلك المحقق في المعبر و غيره في غيره.

و يدل عليه من الأخبار صحيحه زراره و محمد بن مسلم المتقدمه (٥) و ما رواه

ص: ٢٩٨

---

١ - ١) الوسائل الباب ٢١ من أعداد الفرائض.

٢ - ٢) الوسائل الباب ٢٢ من أعداد الفرائض.

٣-٣) لم نقف على المسألة بعنوانها في كتبهم نعم في المغنى ج ٢ ص ٢٩٤ قال أحمد أرجو ان لا يكون بالتطوع في السفر بأس، وروى عن الحسن قال كان أصحاب رسول الله (ص) يسافرون فيتطوعون قبل المكتوبه و بعدها، روى ذلك عن عمر و علي و ابن مسعود و جابر و انس و ابن عباس و ابي ذر و جماعه من التابعين كثير، و هو قول مالك و الشافعي و إسحاق و ابي ثور و ابن المنذر، و كان ابن عمر لا يتطوع مع الفريضة قبلها و لا بعدها إلا من جوف الليل و نقل ذلك عن سعيد بن المسيب و سعيد بن جبير و علي بن الحسين.

٤-٤) في عمده القارئ ج ٣ ص ٥٣١ «اختلف العلماء في المسافه التي تقصر فيها الصلاه.» و الظاهر منه ان اعتبار المسافه اتفاقى.  
٥-٥) ص ٢٩٦.

الشيخ فى الصحيح عن أبى أيوب عن أبى عبد الله عليه السلام (١)قال:

«سألته عن التقصير فقال فى بردين أو بياض يوم».

و عن على بن يقطين فى الصحيح (٢)قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام الأول عن الرجل يخرج فى سفره و هو مسيره يوم قال يجب عليه التقصير إذا كان مسيره يوم و ان كان يدور فى عمله».

و عن أبى بصير فى الصحيح (٣)قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام فى كم يقصر الرجل؟ قال فى بياض يوم أو بردين».

و عن عبد الله بن يحيى الكاهلى فى الحسن (٤)قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول فى التقصير فى الصلاه قال يريد فى بردين أو أربعة و عشرون ميلا».

و عن سماعة فى الموثق (٥)قال:

«سألته عن المسافر فى كم يقصر الصلاه؟ قال فى مسيره يوم و ذلك بردين و هما ثمانيه فراسخ.الحديث».

و عن عيص بن القاسم فى الحسن أو الموثق عن أبى عبد الله عليه السلام (٦)قال:

«فى التقصير حده أربعة و عشرون ميلا».

و روى الصدوق بسند معتبر عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (٧)قال

«و انما وجب التقصير فى ثمانيه فراسخ لا أقل من ذلك و لا أكثر لأن ثمانيه فراسخ مسيره يوم للعامة و القوافل و الأثقال فوجب التقصير فى مسيره يوم.قال:و لو لم يجب فى مسيره يوم لما وجب فى مسيره ألف سنه و ذلك لأن كل يوم يكون بعد هذا اليوم فإنما هو نظير هذا اليوم فلو لم يجب فى هذا اليوم لما وجب فى نظيره».

و أما

ما رواه الصدوق فى الصحيح عن زكريا بن آدم (٨)-

«انه سأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن التقصير فى كم يقصر الرجل إذا كان فى ضياع أهل بيته و امره جائز فيها يسير فى الضياع يومين و ليلتين و ثلاثه أيام و لياليهن؟فكتب:التقصير فى مسيره يوم و ليله».

- 
- ١-١) الوسائل الباب ١ من صلاة المسافر.
  - ٢-٢) الوسائل الباب ١ من صلاة المسافر.
  - ٣-٣) الوسائل الباب ١ من صلاة المسافر.
  - ٤-٤) الوسائل الباب ١ من صلاة المسافر.
  - ٥-٥) الوسائل الباب ١ من صلاة المسافر.
  - ٦-٦) الوسائل الباب ١ من صلاة المسافر.
  - ٧-٧) الوسائل الباب ١ من صلاة المسافر.
  - ٨-٨) الوسائل الباب ١ من صلاة المسافر.



أبي الحسن الرضا عليه السلام (١) قال: «سألته عن الرجل يريد السفر في كم يقصر؟ قال في ثلاثة برد».

و عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«لا بأس للمسافر ان يتم في السفر مسيره يومين». - فالظاهر حملها على التقيه كما أجاب به الشيخ عن الخبرين الأخيرين حيث قال انهما غير معمول عليهما لموافقتهما العامه. و هكذا ينبغي أن يقال في الخبر الأول.

و لا بأس بالإشاره هنا إلى أقوال العامه في اعتبار المسافه و عدمها و قدرها كما ذكره بعض مشايخنا المحدثين من متأخري المتأخرين.

فنقول: اعلم ان بعضا منهم لم يشترط مسافه مخصوصه بل ذهب الى انه متى صدق عليه اسم المسافر فله القصر، و نقل ذلك عن داود و محمد بن الحسن. و المشهور اعتبار المسافه لكن اختلفوا في قدرها فنقلوا عن دحيه الكلبي انها فرسخ، و نقل عن بعض قدمائهم انها روحه أى ثمانيه فراسخ، و عن آخر انها يوم و ليله، و عن بعض مسيره ثلاثه أيام، و نسب هذا الى أبي حنيفه و جماعه (٣) و ستأتى هذه الأقوال الثلاثه في مرسله محمد بن يحيى الخزاز، و من هنا يعلم ان ما دل عليه صحيح زكريا بن آدم المذكور من التقدير بيوم و ليله موافق لبعض أقوالهم كما عرفت. و عن جمع منهم أنها ثلاثه برد يعنى اثني عشر فرسخا (٤) و منه يعلم ان ما تضمنه صحيح البزنطى من تفسيرها بذلك فإنه موافق لهذا القول. و عن جمله منهم الشافعى و مالك كونها مسيره يومين عباره عن سته عشر فرسخا (٥) و منه يعلم ان ما اشتملت عليه روايه أبى بصير من تحديدها بيومين فإنها خرجت مخرج هذا القول.

إذا عرفت ذلك فتحقيق الكلام في هذا المقام يتوقف على بسطه في موارد:

### أولها [تعريف الفرسخ و الميل و البريد]

- قد عرفت ان المسافه الموجهه للتقصير ثمانيه فراسخ، و الفرسخ عندهم ثلاثه

ص: ٣٠٠

١- (١) الوسائل الباب ١ من صلاه المسافر.

٢- (٢) الوسائل الباب ١ من صلاه المسافر.

٣- (٣) عمده القارئ ج ٣ ص ٥٣١ و المجموع للنووى ج ٤ ص ٣٢٥.

٤- (٤) عمده القارئ ج ٣ ص ٥٣١ و المجموع للنووى ج ٤ ص ٣٢٥.

٥- (٥) عمده القارئ ج ٣ ص ٥٣١ و المجموع للنووى ج ٤ ص ٣٢٥.

أميال و الميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذى طوله أربعة و عشرون إصبعا و الإصبع سبع شعيرات عرضا و قيل ست و الشعيره سبع شعرات من شعر البرذون.

اما ان الفرسخ ثلاثة أميال فهو اتفاقى بينهم و عليه تدل الأخبار، و اما ان الميل أربعة آلاف ذراع فهو المشهور فى كلامهم من غير خلاف يعرف.

قالوا: و فى كلام أهل اللغة دلالة عليه حيث قال فى القاموس: الميل قدر مد البصر و منار يبنى للمسافر أو مسافه من الأرض متراخيه بلا حد أو مائه ألف إصبع إلا أربعة آلاف إصبع أو ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع بحسب اختلافهم فى الفرسخ هل هو تسعة آلاف بذراع القدماء أو اثنا عشر ألفا بذراع المحدثين. انتهى.

و قال احمد بن محمد الفيومى فى كتاب المصباح المنير: الميل بالكسر فى كلام العرب مقدار مد البصر من الأرض قاله الأزهري، و الميل عند القدماء من أهل الهيثه ثلاثة آلاف ذراع و عند المحدثين أربعة آلاف ذراع، و الخلاف لفظى فإنهم اتفقوا على ان مقداره ست و تسعون ألف إصبع، و الإصبع سبع (١) شعيرات بطن كل واحد إلى ظهر الأخرى، و لكن القدماء يقولون الذراع اثنتان و ثلاثون إصبعا و المحدثون يقولون اربع و عشرون إصبعا، فإذا قسم الميل على رأى القدماء كل ذراع اثنين و ثلاثين كان المتحصل ثلاثة آلاف ذراع، و ان قسم على رأى المحدثين أربعا و عشرين كان المتحصل أربعة آلاف ذراع، و الفرسخ عند الكل ثلاثة أميال. انتهى.

أقول: و من هذا الكلام يمكن أن يستنبط وجه جمع بين التقدير المشهور بالأربعة آلاف ذراع و بين ما يأتى فى روايه الكليني من ثلاثة آلاف و خمسمائه بأن يكون الاختلاف مبني على اختلاف الأذرع.

و قال السيد السند فى المدارك: أما الميل فلم نقف فى تقديره على روايه من طرق الأصحاب سوى

ما رواه ابن بابويه مرسلا عن الصادق عليه السلام (٢).

انه ألف و خمسمائه ذراع. و هو متروك. انتهى. و الظاهر انه من هنا قال المحقق فى الشرائع

ص: ٣٠١

---

١- ١) فى المصباح ج ٢ ص ١٥٥ «ست».

٢- ٢) الوسائل الباب ٢ من صلاه المسافر.

أربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذى طوله أربعة و عشرون إصبعا تعويلا على المشهور بين الناس، أو مد البصر من الأرض.

أقول:

روى ثقة الإسلام فى الكافى فى الصحيح عن ابن ابى عمير عن بعض أصحابه عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«سئل عن حد الأميال التى يجب فيها التقصير فقال أبو عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه و آله جعل حد الأميال من ظل غير الى ظل و غير، و هما جبلان بالمدينه، فإذا طلعت الشمس وقع ظل غير الى ظل و غير و هو الميل الذى وضع رسول الله صلى الله عليه و آله عليه التقصير».

و روى فى الكتاب المذكور ايضا عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن بعض أصحابنا عن ابى عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«بيننا نحن جلوس و ابى عند وال لبنى أميه على المدينه إذ جاء ابى فجلس فقال كنت عند هذا قبيل فسألهم عن التقصير فقال قائل منهم فى ثلاث و قال قائل منهم فى يوم و ليله و قال قائل منهم روحه فسألنى فقلت له ان رسول الله صلى الله عليه و آله لما نزل عليه جبرئيل بالتقصير قال له النبى صلى الله عليه و آله فى كم ذاك؟ قال فى بريد. قال و أى شىء البريد؟ قال ما بين ظل غير إلى فىء و غير. قال ثم عبرنا زمانا ثم رأى بنو أميه يعملون اعلاما على الطريق و أنهم ذكروا ما تكلم به أبو جعفر عليه السلام فذرعوا ما بين ظل غير إلى فىء و غير ثم جزأوه على اثنى عشر ميلا فكانت ثلاثه آلاف و خمسمائه ذراع كل ميل فوضعوا الأعلام، فلما ظهر بنو هاشم غيروا أمر بنى أميه غيره لان الحديث هاشمى فوضعوا الى جنب كل علم علما».

و هذا الخبر كما ترى واضح الدلاله على ان الميل شرعا عباره عن ثلاثه آلاف و خمسمائه ذراع، و العجب من غفله السيد (قدس سره) عنه.

قال المحدث الكاشانى فى الوافى بعد نقل هذا الخبر أو لا ثم نقل حديث الفقيه ثانيا ما صورته: تقدير الميل فى هذا الحديث بألف و خمسمائه ذراع ينافى

ص: ٣٠٢

---

١- (١) الوسائل الباب ٢ من صلاه المسافر.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢ من صلاه المسافر.

تقديره في الحديث السابق بثلاثة آلاف و خمسمائه ذراع مع ان القصه واحده فقد تطرق السهو الى أحد الحديثين، و الظاهر ان السهو في الثاني لأن الأول أقرب الى ما هو المشهور في تقديره بين الأصحاب و هو الأربعة آلاف ذراع و الى ما قدره به أهل اللغة. إلى آخر كلامه زيد في إكرامه.

أقول:

و الخبر المذكور في الفقيه (١) بهذه الصورة

«قال الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه و آله لما نزل عليه جبرئيل بالتقصير قال له النبي صلى الله عليه و آله في كم ذلك؟ فقال في بريد. قال و كم البريد؟ قال ما بين ظل عير إلى فيء و عير. فذرعه بنو أميه ثم جزاؤه على اثني عشر ميلا فكان كل ميل ألفا و خمسمائه ذراع و هو أربعة فراسخ».

ثم انه من ما يؤيد ما ذكره في الوافي من تطرق السهو الى حديث الفقيه ما هو محسوس من البعد ما بين ظل الجبلين، فإنه أزيد من فرسخ و نصف بكثير، على انه لا بعد في مثل هذا السقوط فقد تقدم التنبيه على أمثال ذلك في كثير من المواضع.

و أما تقدير الإصبع بسبع شعيرات و الشعيره بسبع شعرات فهو مأخوذ من كلام بعض أهل اللغة. إلا ان الظاهر ان أمثال هذه الأمور في الشرع تقريبيه لا تتوقف على هذه التدقيقات فان الذراع معروف بين عامه الناس، نعم لا بد من البناء على مستوى الخلقه كما جروا عليه في غير موضع من الأحكام إذ هو الفرد الذي يحمل عليه الإطلاق.

و

### ثانيها [ما تعلم به المسافه الموجهه للقصر]

-المستفاد من الأخبار المتقدمه ان المسافه تعلم بأمرين (أحدهما) مسير يوم، و (ثانيهما) الأذرع.

و المراد باليوم على ما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم) يوم الصوم، و يدل عليه ما تقدم في صحيحه أبي أيوب من قوله عليه السلام «في بريدين أو بياض يوم» و نحوه قوله في صحيحه أبي بصير أيضا «في بياض يوم أو بريدين» و المراد بالسير فيه ما هو المتعارف الغالب من سير الإبل القطار و سير عامه

ص: ٣٠٣

الناس فإنه الذى يحمل عليه الإطلاق مضافا الى ما صرحت به الأخبار:

و منها- ما تقدم فى روايه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام من قوله «لأن ثمانيه فراسخ مسيره يوم للعامه و القوافل و الأثقال».

و منها-

قول الصادق عليه السلام فى حسنه الكاهلى المتقدمه (١) زياده على ما قدمناه منها

«ثم قال ابن ابى كان يقول ان التقصير لم يوضع على البغله السفواء و الدابه الناجيه و انما وضع على سير القطار». أقول: قال الجوهرى يقال بغله سفواء بالسين المهمله خفيفه سريعه و قال أيضا: الناجيه الناقه السريعه ينجو من ركبها.

و فى روايه عبد الرحمن بن الحجاج (٢) قال:

«قلت له كم ادنى ما تقصر فيه الصلاه؟ فقال جرت السنه بياض يوم. فقلت له ان بياض يوم يختلف فيسير الرجل خمسه عشر فرسخا فى يوم و يسير الآخر أربعة فراسخ فى يوم؟ فقال انه ليس الى ذلك ينظر اما رأيت سير هذه الأثقال بين مكه و المدينه؟ ثم أوأ بيده أربعة و عشرين ميلا يكون ثمانيه فراسخ».

و بما دلت عليه هذه الاخبار قد صرح أيضا أصحابنا (رضوان الله عليهم من غير خلاف يعرف.

و اعتبر الشهيدان اعتدال الوقت و السير و المكان، قال فى المدارك: و هو جيد بالنسبه إلى الوقت و السير، اما المكان فيحتمل قويا عدم اعتبار ذلك فيه لإطلاق النص و ان اختلفت كميه المسافه فى السهوله و الحزونه. انتهى.

أقول: ما ذكره من الاحتمال لإطلاق النص مع اعترافه باختلاف كميه المسافه فى السهوله و الحزونه يجرى فى الوقت أيضا، فإن النصوص مطلقه شامله بإطلاقها لجميع الأوقات، فقصر النهار و طويله من ما تختلف به الكميه أيضا، فلا وجه لتسليمه لهما ذلك فى الوقت و مناقشته فى المكان. و بالجملة فإن غايه ما يستفاد من النصوص هو اعتدال السير كما عرفت و ما عداه فلا، فإن حمل إطلاق النصوص على الحد الأوسط

ص: ٣٠٤

---

١- ١) الوسائل الباب ١ من صلاه المسافر.

٢- ٢) الوسائل الباب ١ من صلاه المسافر.

بين طرفى الزيادة و النقصان و الإفراط و التفريط ليكون ضابطا كلياً لا- يختلف بالزيادة و النقصان ففى الجميع و إلا فلا معنى لتسليم ذلك فى فرد و المناقشه فى الآخر.

و الى ما ذكرنا يشير كلام جده فى الروض حيث قال:و لما كان ذلك يختلف باختلاف الأرض و الأزمنه و السير حمل على الوسط فى الثلاثه.انتهى.و هو جيد و

### ثالثها [لو اختلف السير و التقدير]

-لا- خلافاً و لا إشكال فى الاكتفاء بالسير كما تكاثرت به الأخبار، و كذا لا إشكال فى ما لو اعتبرت المسافه بالتقدير فوافق السير.

إنما الإشكال فى ما لو اختلفا فهل يتخير فى العمل على أيهما كان و لزوم القصر ببلوغ المسافه بأحدهما أو انه يقدم السير لأنه أضبط أو يقدم التقدير؟ احتمالات استظهر أولها فى المدارك، و الظاهر ان وجهه ورود النصوص بكل منهما.

و احتمل فى الروض تقديم السيره، قال:لأن دلالة النص عليه أقوى إذ ليس لاعتبارها بالأذرع على الوجه المذكور نص صريح بل ربما اختلفت فيه الأخبار و كلام الأصحاب، و قد صنف السيد السعيد جمال الدين احمد بن طاوس كتاباً مفرداً فى تقدير الفراسخ و حاصله لا يوافق المشهور، و لأن الأصل الذى اعتمد عليه المصنف و جماعه فى تقدير الفراسخ يرجع الى اليوم، لأنه استدل عليه فى التذكرة بأن المسافه تعتبر بمسير اليوم للإبل السير العام و هو يناسب ذلك.انتهى.

و يظهر من الذكرى تقديم التقدير و لعله لأنه تحقيق و الآخر تقريب.

أقول:لا- ريب ان الاعتبار بكل منهما جيد بالنظر الى دلالة النصوص المتقدمه عليهما، إلا- ان الإشكال فى التقدير من حيث الاختلاف فى تفسير الفراسخ كما عرفت من اضطراب كلامهم فى الميل، و الرجوع الى الاحتياط بالجمع بين القصر و الإتمام فى موضع الاشتباه طريق السلامه. و الله العالم.

و

### رابعها [مبدأ التقدير]

قد صرح غير واحد من الأصحاب رضوان الله عليهم ان مبدأ التقدير من آخر خطه البلد فى المعتدل و آخر محلته فى المتسع.و لم أقف له على دليل.

و قيل مبدأ التقدير مبدأ سيره بقصد السفر.

### خامسها [لو قصد مسافه فى زمان يخرج عن اسم المسافر]

قال فى الذكرى: لو قصد مسافه فى زمان يخرج به عن اسم المسافر كالسنه فالأقرب عدم القصر لزوال التسميه. و من هذا الباب لو قارب المسافر بلده فتعمد ترك الدخول اليه للترخص و لبث فى قرى تقاربه مده يخرج بها عن اسم المسافر. و لم أقف فى هذين الموضعين على كلام لأصحاب و ظاهر النظر يقتضى عدم الترخص.

قال فى المدارك بعد نقل ذلك: هذا كلامه (قدس سره) و يمكن المناقشه فى عدم الترخص فى الصوره الثانيه بأن السفر بعد استمراره الى انتهاء المسافه فإنما ينقطع بأحد القواطع المقرره من نيه الإقامة أو التردد ثلاثين يوما أو الوصول الى الوطن و بدونه يجب البقاء على حكم القصر. أما ما ذكره من عدم الترخص فى الصوره الأولى فجيد لان التقصير انما يثبت فى السفر الجامع لشرائط القصر فمتى انتهى السفر أو أحد شرائطه قبل انتهاء المسافه انتفى التقصير. انتهى.

أقول: حاصل كلام السيد (قدس سره) يرجع الى منع دخول هذه الصوره المفروضه فى كلامه تحت القاعده التى قدمها فى صدر الكلام، حيث انه سلم له ما ذكره فى تلك القاعده و ناقش فى الصوره المذكوره بزعم انها ليست من قبيل ما ذكره أولاً، لحصول الاستمرار على قصد السفر الى انتهاء المسافه فى هذه الصوره فلا ينقطع إلا بأحد القواطع المقرره بخلاف ما قدمه من القاعده للخروج عن اسم المسافر بهذا القصد الذى قصده.

و أنت خبير بأنه يمكن الجواب بان ما ذكره -من أن السفر بعد استمراره الى انتهاء المسافه فإنما ينقطع بأحد القواطع المذكوره- جيد بالنسبه إلى السفر المتعارف المتكرر، أما بالنسبه الى هذا الفرد النادر -و هو انه بعد قربه من البلد ترك الدخول فيه لقصد بقاءه على التقصير و بقى متردداً فى تلك القرى على وجه يخرج به عن كونه مسافراً- فإن دخوله تحت حكم المسافر الذى ذكره بعيد، فإنه و ان وجب عليه التقصير فى مده سفره إلا انه بعد أن قصد هذا القصد الآخر بتأخره عن الدخول

و تردده فى تلك القرى على وجه يخرج عن كونه مسافرا فلا يبعد أن يكون حكمه حينئذ هو التمام كما ذكره شيخنا المذكور و يكون هذا من قبيل القواطع الثلاثة المذكوره، ولا فرق بين هذا الفرد المذكور و بين ما ذكره أولا إلا باعتبار ان الأول قصد التطويل فى المسافه بزمان يخرج به عن اسم المسافر فى أول الأمر و هذا انما تجدد له هذا القصد بعد أن حصلت المسافه و وجب التقصير عليه مده سفره، فالواجب على الأول التمام من أول الأمر لأن قصده الذى قصده من أول الأمر موجب لخروجه عن اسم المسافر فلا يكون حكمه التقصير، والواجب على الثانى هو التقصير مده سفره و أما بعد تجدد هذا القصد الأخير على الوجه المذكور فإنه لخروجه به عن اسم المسافر يزول عنه حكم التقصير و يجب عليه الإتمام. والظاهر ان بناء كلام شيخنا المذكور (قدس سره) على ما ذكرناه و إلا فهو لا يخفى عليه ان السفر بعد ثبوته لا ينقطع إلا بأحد القواطع الثلاثة المذكوره، و لكن هذا قد خرج عن كونه مسافرا بما قصده و فعله فلا يدخل تحت المسافر المتصف بالسفر المعروف المتكرر الذى وردت فيه الأخبار بأنه لا ينقطع سفره إلا بأحد القواطع. والله العالم.

و

#### **سادسها [اعتبار المسافه فى سفر البحر]**

قال فى المنتهى: لو كان مسافرا فى البحر كان حكمه حكم المسافر فى البر من اعتبار المسافه سواء قطعها فى زمان طويل أو قصير، لا نعرف فيه خلافا. انتهى.

و هو كذلك لأن وجوب التقصير ترتب على قصد المسافه التى قد ورد اعتبارها بالتقدير المتقدم ذكره و هى ثمانيه فراسخ، و حينئذ فمتى قصد هذه المسافه فى بر أو بحر فلا فرق بين ان يقطعها فى ساعه أو يوم أو أكثر ما لم يتناول الزمان على الوجه المتقدم فى سابق هذا المورد. و مثل السفر فى البحر السفر فى البر من البريد الحثيث كما هو معمول الآن فى بلاد العجم بحيث يقطع مسير اليوم فى ربع نهار أو أقل و

#### **سابعها [وجوب القصر عند ثبوت المسافه]**

قال فى المدارك: انما يجب التقصير مع العلم ببلوغ المسافه بالاعتبار



أو الشيعاء أو شهاده العدلين و مع انتفاء الأمرين يجب الإتمام.و فى وجوب الاعتبار مع الشك إشكال منشأه أصاله البراءه و توقف الواجب عليه.و لو سافر مع الجهل ببلوغ المسافه ثم ظهر ان المقصد مسافه وجب التقصير حينئذ و ان قصر الباقي عن مسافه،و لا يجب عليه اعاده ما صلاه تماما قبل ذلك لأنها صلاته المأمور بها فكانت مجزئه.انتهى.

أقول:أما ما ذكره-من توقف وجوب التقصير على العلم ببلوغ المسافه بأحد الوجهين و مع عدمه يجب الإتمام-فهو من ما لا ريب فيه و لا إشكال،لأن العلم ببلوغ المسافه شرط فى وجوب التقصير كما عرفت و المشروط عدم عند عدم شرطه.و الحكم المذكور مقطوع به فى كلام الأصحاب.

و بذلك يظهر ان ما أطال به فى الذخير-من الاستدلال على ذلك بما ذكره ثم المناقشه فى ذلك-من ما لا طائل تحته،على انها لا تقصر عن التأيد لما ذكرناه، و منها

قول ابى جعفر عليه السلام فى صحيح زراره (١)

«لا- تنقض اليقين بالشك ابدا». بناء على ان الحكم الثابت أصاله هو الإتمام و القصر مشكوك فيه مع الجهل ببلوغ المسافه أو الشك فيها للشك فى سببه و هو واضح.و ما ذكره-من ان الاستدلال بالخبر المذكور لا يصفو عن المنازعه-لا أعرف له وجهها بعد ما عرفت.

و أما ما ذكره فى المدارك-من الإشكال فى وجوب الاعتبار مع الشك- فهو فى محله.

و أما ما ذكره-من انه لو سافر مع الجهل ببلوغ المسافه ثم ظهر ان المقصد مسافه فإنه يجب التقصير حينئذ و ان قصر الباقي عن مسافه-فهو عندى محل اشكال و ان كان قد تقدمه فى ذلك الشهيد فى الذكرى،لان من جمله الشروط-كما سيأتى ان شاء الله تعالى-قصد المسافه و هو السفر الشرعى و هذا فى حال خروجه و الحال هذه لم يحصل له هذا القصد،و لهذا ان فرضه التمام و قد صلى تماما بناء على ذلك فهو

ص: ٣٠٨

حاضر غير مسافر، وقصد السفر بعد ظهور كون المقصد مسافه مع نقصان الباقي عن المسافه غير مجد و لا مسوغ للقصر لعدم المسافه فى الباقي، و البناء على ما مضى مع عدم نيه قصد المسافه فيه مشكل كما عرفت. و ما نحن فيه فى الحقيقه مثل طالب الأبق و الحاجه الذى سار مسافه أو أقل من غير قصد المسافه ثم ظهر له ان حاجته فى مكان يقصر عن المسافه الشرعيه، فإنه لا ريب و لا إشكال فى انه يتم فى سفره المذكور بعد خروجه و بعد ظهور كون حاجته فى محل كذا من ما يقصر عن المسافه، و لا يضم ما تقدم الى هذه المسافه الباقية و يجب عليه التقصير حينئذ بل الواجب عليه هو الإتمام. نعم متى أراد الرجوع فان الواجب عليه التقصير ان بلغ المسافه و هو شىء آخر. و بالجمله فإن ما ذكره هنا غير خال عندى من الاشكال.

ثم ان ظاهره فى الذخير المناقشه فى شهاده العدلين فى هذا المقام مدعى انه لا يعلم نصا يدل على ان شهاده العدلين متبعه كليه. و فيه انه و ان كان ما ذكره-من عدم وجود نص دال على وجوب العمل بشهاده العدلين فى كل أمر- كذلك إلا ان جمله من النصوص المعبره كما قدمناه فى باب التطهير من النجاسات من كتاب الطهاره قد دلت على العمل بخبر العدل الواحد بل انه مفيد للعلم و ان لم يسم ذلك شهاده، و حينئذ لا ريب فى قبول خبر العدلين هنا و لا اشكال و

### **ثامنها [لو كان للبلد طريقان أحدهما المسافه]**

قال فى الذكرى: لو كان للبلد طريقان أحدهما خاصه مسافه فسلك الأقرب أتم و ان سلك الأبعد لعله غير الترخص قصر، و ان كان للتخص لا غير فالأقرب التقصير للإباحه، و قال ابن البراج يتم لأنه كاللاهى بصيده. و لو رجع قاصد الأقرب بالأبعد قصر فى رجوعه لا غير. و لو رجع قاصد الأبعد بالأقرب قصر فى ذهابه و إياه. انتهى.

أقول: الظاهر ضعف ما ذكره ابن البراج لأن السفر بقصد الترخص غير محرم بل هو مباح، و قياسه على اللاهى بصيده قياس مع الفارق مع ان القياس غير صحيح فى مذهبنا، و حينئذ فيجب عليه التقصير.

و اما ما ذكره في الذكرى-من ان قاصد الأقرب متى رجع بالأبعد فإنه يتم في ذهابه و يقصر في رجوعه خاصة-فهو مبني على ما هو المشهور بينهم من عدم ضم الذهاب إلى الإياب إلا في قصد الأربعة. وفيه ما سيأتي ان شاء الله تعالى في موضعه من أنه لا دليل عليه غير مجرد الشهره بينهم.

و

### تاسعها [لو تردد يوما في ثلاثة فراسخ]

قال في الذخير: لو تردد يوما في ثلاثة فراسخ ذاهبا و جائيا، فإن بلغ في الرجوع الى موضع سماع الأذان و مشاهده الجدران فالظاهر انه لا خلاف في عدم القصر، و ان لم يبلغ فالمقطوع به في كلام أكثر الأصحاب انه لم يجز القصر و خالف فيه المصنف في التحرير، و استدل على الأول بوجهين: (أحدهما) ان من هذا شأنه ينقطع سفره بالرجوع و ان كان في رجوعه لم ينته الى الحد المذكور و إلا لزم القصر لو تردد في ثمانية فراسخ خمس مرات (١) و بان مقتضى الأصل لزوم الإتمام خرج منه قاصد الثمانية و الأربعة التي لا تكون ملفقه من الذهاب و الإياب لأنه المتبادر من اللفظ فيبقى الباقي على الأصل. و للتأمل في الوجهين طريق. انتهى.

أقول: الظاهر ان ما ذكره من هذا التفصيل و الاستدلال في المقام و ما وقع له فيه من النقض و الإبرام من متفرداته (قدس سره) و تخريجاته، و مقتضى ما صرح به الأصحاب هنا كالعلامه في المنتهى و الشهيد في الذكرى هو ان التردد في ثلاثة فراسخ ذاهبا و جائيا غير موجب للقصر ثلاث مرات و أزيد بلغ محل الترخيص أم لم يبلغ لعدم صدق المسافر عليه، و هو التحقيق في المقام الذي لا يعتريه نقض و لا إبرام، لأن وجوب التقصير تابع لصدق السفر مع استكمال شروطه. و مثل هذا لا يسمى مسافرا عرفا و لا شرعا.

قال في المنتهى: لو كانت المسافه ثلاثة فراسخ و تردد فيها ثلاث مرات لم

ص: ٣١٠

---

(١- ١) في الذخير في التنبيه السابع من تنبيهات الشرط الأول هكذا: «و لو تردد في فرسخ واحد ثمانى مرات».

يقصر، لأنه بالعود انقطع سفره، و لعدم الدليل على القصر مع وجود المقتضى لشغل الذمه.

و قال فى الذكرى: و لو كان القصد زياده على الأربعة فكالأربعة، و لو نقص كالثلاثة يتردد فيها ثلاث مرات لم يترخص لخروجه عن اسم المسافر و إلا لزم تقصير المتردد فى أقل من ميل و هو باطل. انتهى.

و الجميع كما ترى ظاهر فى ما قلناه و اضح فى ما نقلناه، و به يظهر ان ما ذكره مجرد توهم و خيال ضعيف، فان ظهور عدم صدق المسافر على مثل هذا لا يمكن إنكاره عرفا و لا شرعا. و الله العالم.

و

### عاشرها- لو تعارضت البيتان فى المسافه

بالنفى و الإثبات، قال فى الذكرى:

الأقرب العمل بينه الإثبات لأن شهادته النفى غير مسموعه. و قال فى المعتبر:

أخذ بالمشبهه و قصر.

قال فى المدارك بعد ذكر كلام المعتبر: و هو جيد مع إطلاق البيتين أما لو كان النفى متضمنا للإثبات كدعوى الاعتبار و تبين القصور فالمتجه تقديم بينه النفى لاعتضادها بأصالة التمام.

أقول: لا- يخفى ما فى الاعتضاد هنا بأصالة التمام من الإشكال لقيام اليه المشبهه للمسافه التى بالنظر إليها يجب التقصير شرعا و الخروج عن هذا الأصل.

و الحق ان المسأله لا تخلو من الإشكال إلا أن يقال بالرجوع الى الترجيح بين البيتين قال فى الذكرى: و لا يكفى إخبار الواحد بها، و يحتمل الاكتفاء به إذا كان عدلا جعلاً لذلك من باب الروايه لا من باب الشهاده.

أقول: ما ذكره من الاحتمال جيد لما أشرنا إليه قريبا من دلالة الأخبار على قبول قول الثقة و انه مفيد للعلم الشرعى.

ثم قال فى الذكرى: فعلى هذا لو سافر اثنان أحدهما يعتقد المسافه و الآخر لا يعتقدها فالظاهر ان لكل منهما أن يقتدى بالآخر لصحه صلاته بالنسبه إليه.

وقال فى المدارك بعد ذكر التعارض بين البيئتين: و يتعلق بكل من البيئتين حكم ما يعتقده فيقصر الميثب و يتم النافى، و فى جواز اقتداء أحدهما بالآخر وجهان من حكم كل منهما بخطأ الآخر، و من ان كلا من الصلاتين محكوم بصحتها شرعا لآتيان كل منهما بما هو فرضه فينتفى المانع من الاقتداء، و رجح الشهيدان الجواز و هو حسن لكنهما منعنا من الاقتداء مع المخالفه فى الفروع، و الفرق بين المسألتين مشكل. انتهى.

أقول: قد قدمنا فى بحث القبله من التحقيق فى هذا المقام ما يندفع به هذا الإشكال الذى ذكره (قدس سره) و مرجعه الى الفرق بين الأحكام الشرعيه و موضوعاتها فيمتنع الاقتداء على الأول دون الثانى.

و أقول هنا: انه لا يخفى ان ما ذكره من جواز الاقتداء فى الصوره المذكوره ان أريد به الاقتداء فى مجموع الصلاه- بحيث ان من فرضه منهما التمام يصلى قصرا و بالعكس كما هو الظاهر من كلامهم، و قوله فى الذكرى لأنها صحيحه بالنسبه اليه.

و قوله فى المدارك ان كلا من الصلاتين محكوم بصحتها شرعا. الى آخره- فالظاهر عدمه لأنها و ان صحت من هذه الوجهه التى ذكرها إلا ان هذا مكلف شرعا بالعمل بعلمه و ما أدى اليه اعتقاده، فلو تابع الإمام فى صلاته قصرا أو تماما و الحال ان اعتقاده خلاف اعتقاد الامام فقد خالف ما هو تكليفه شرعا و مأمور به من جهته سبحانه فكيف يجرى عنه، و ان أريد به الاقتداء فى ما يتفق معه فيه كاعتقاد المسافر بالحاضر و بالعكس فالظاهر انه لا بأس به لما ذكره من التعليل، و لان هذا من باب موضوعات الأحكام الشرعيه التى قد أشرنا إلى انه يجوز الاقتداء فيها مع الاختلاف من حيث ان صلاته صحيحه شرعيه، و نحن انما منعنا من الاقتداء فى الفرض الأول من حيث مخالفته لما هو مكلف به شرعا لا من حيث حكمنا ببطلان صلاه الامام، و الفرق بحمد الله سبحانه ظاهر. فاشرب بكأس هذا التحقيق الذى هو بان يكتب بالنور على وجنات الحور جدير و حقيق، و لا تكاد تجد مثل

هذه التحقيقات فى غير كتبنا و زبرنا. و لله سبحانه الحمد و المنه و الله الهادى لمن يشاء.

## المقام الثانى [الأقوال فى ما إذا كانت المسافه أربعة فصاعدا دون الثمانيه]

### إشارة

-اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى ما لو كانت المسافه أربعة فراسخ فصاعدا الى ما دون الثمانيه على أقوال:

أحدها- و هو المشهور سيما بين المتأخرين و به صرح المرتضى و ابن إدريس - انه يجب التقصير إذا أراد الرجوع ليومه و المنع من التقصير ان لم يرد الرجوع ليومه و ثانيها- ما ذهب اليه الصدوق (قدس سره) فى الفقيه قال: إذا كان سفره أربعة فراسخ و أراد الرجوع من يومه فالتقصير عليه واجب و ان كان سفره أربعة فراسخ و لم يرد الرجوع من يومه فهو بالخيار ان شاء أتم و ان شاء قصر.

و نحوه قال الشيخ المفيد، و نقله الأصحاب عن والد الصدوق أيضا و سلا، و به صرح الشيخ فى النهاية إلا انه منع من التقصير فى الصوم، فصار هذا قولاً ثالثاً.

و ما ذهبوا اليه ظاهر فى وجوب التقصير مع الرجوع ليومه كما هو المشهور و التخيير فى ما لم يرد الرجوع ليومه خلافاً للمشهور حيث أوجبوا التمام هنا حتماً، فهذا القول يوافق المشهور من جهة و يخالفه من أخرى.

و ينبغى أن يعلم ان مرادهم بقولهم فى صورته التخيير «و من لم يرد الرجوع من يومه» انه أعم من أن لم يرد الرجوع بالكليه فالنفي متوجه الى القيد و المقيد، أو أراد الرجوع و لكن فى غير ذلك اليوم فالنفي متوجه الى القيد خاصة. و ما ربما يتوهم من التخصيص بالصورة الثانية غلط محض كما لا يخفى على المتأمل.

و ثالثها- ما ذهب إليه فى النهاية من ما قدمنا الإشارة اليه.

و رابعها- ما نقله شيخنا الشهيد فى الذكرى عن الشيخ فى التهذيب و المبسوط و ابن بابويه فى كتابه الكبير و قواه من التخيير فى قصد الأربعة بشرط الرجوع ليومه قال فى الذكرى: و اعلم ان الشيخ فى التهذيب ذهب الى التخيير لو قصد أربعة فراسخ و أراد الرجوع ليومه، و كذا فى المبسوط و ذكره ابن بابويه فى كتابه الكبير، و هو قوى لكثرة الأخبار الصحيحة بالتحديد بأربعة فراسخ فلا أقل من الجواز.

أقول:عبارته الشيخ فى التهذيب هكذا:ان المسافر إذا أراد الرجوع من يومه فقد وجب عليه التقصير فى أربعة فراسخ.ثم قال:ان الذى نقوله فى ذلك انه انما يجب التقصير إذا كان مقدار المسافه ثمانيه فراسخ و إذا كان أربعة فراسخ كان بالخيار فى ذلك ان شاء أتم و ان شاء قصر.

و أنت خبير بان ظاهر هذه العبارة العدول عن القول الأول الموافق للمشهور الى ان مجرد قصد الأربعة موجب للتخير أراد الرجوع ليومه أم لا،و حينئذ فما نقله عنه هنا من قوله بالتخير بشرط الرجوع ليومه ان أراد من حيث عموم كلامه و شموله لهذا الفرد فهو مسلم إلا انه بعيد عن ظاهر عبارته،و ان أراد تخصيص عبارته بما ذكره فهو خلاف ظاهر كلام الشيخ كما عرفت.

و اما عبارته فى المبسوط فهى أيضا لا تساعد ما ادعاه حيث ان عبارته المبسوط هكذا:حد المسافه التى يجب فيها التقصير ثمانيه فراسخ أربعة و عشرون ميلا، فان كانت أربعة فراسخ و أراد الرجوع من يومه وجب ايضا التقصير و ان لم يرد الرجوع من يومه كان مخيرا بين التقصير و الإتمام.و هذه العبارة كما ترى صريحه الانطباق على ما قدمنا نقله عن الصدوق و الشيخ المفيد و هو القول الثانى لا فى ما ذكره و ادعاه.

و العجب أن الأصحاب لم يتنبهوا لموافقه الشيخ للصدوق فى هذا الكتاب بل خصوا ذلك بالنهايه مع منعه فيها التقصير فى الصوم،و هذه العبارة ظاهره فى الانطباق على ذلك القول من جميع جهاته.و أعجب من ذلك نقل شيخنا المشار اليه عن المبسوط ما ادعاه و الحال ان العبارة كما ترى،و لعل النقل عن ابن بابويه فى كتابه الكبير من هذا القبيل.

و كيف كان فهو قول مرغوب عنه كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى.

و خامسها-ما ذهب اليه ابن ابى عقيل(قدس سره)حيث قال:كل سفر كان مبلغه بريدين و هو ثمانيه فراسخ أو بريدا ذاهبا و بريدا جائيا و هو أربعة فراسخ فى يوم واحد أو ما دون عشره أيام فعلى من سافر عند آل الرسول صلى الله عليه و آله أن يصلى

صلاه السفر ركعتين.و الى هذا القول مال جمله من أفاضل متأخرى المتأخرين و هو الظاهر عندى من الأخبار كما سيسفر عنه ان شاء الله تعالى صبح التحقيق أى اسفار إلا ان عبارہ الشيخ ابن ابى عقيل لا تخلو عن مسامحه أو غفله،و ذلك فان الحق فى هذا المقام أن يقال انه لا ريب أن المسافه الموجهه للتقصير انما هى ثمانيه فراسخ لكنها أعم من أن تكون ممتده فى الذهاب خاصه أو ملفقه من الذهاب و الإياب،و حينئذ فمن قصد أربعة فراسخ مريدا للرجوع من غير ان يقطع سفره بإقامه العشره و لا بالمرور على منزل يقطع سفره و لا مضى ثلاثين يوما مترددا فإنه يجب عليه التقصير و يصدق عليه ان مسافه سفره ثمانيه فراسخ لان السفر لا خصوصيه له بالذهاب خاصه.و نظيره من قصد ثمانيه فراسخ و هى المسافه المتفق على وجوب التقصير فيها ثم اتفق جلوسه على رأس أربعة فراسخ أياما لبعض المطالب و الأغراض،فان جلوسه تلك المده ما لم ينقطع سفره بأحد القواطع المذكوره لا يخرجہ عن كونه مسافرا و لا- كون سفره ثمانيه فراسخ.و حينئذ فإن كان ما ذكره ابن ابى عقيل فى هذه العبارة من قوله:«أو ما دون عشره أيام»إنما وقع على وجه التمثيل إشاره إلى انه يقصر ما لم ينقطع سفره بأحد القواطع التى من جملتها العشره أيام فهو يرجع الى ما ذكرناه و نسبته الى آل الرسول صلى الله عليه و آله فى محله،لانه الظاهر من أخبارهم كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى،و إلا- كان هذا قولاً- آخر و لا- وجه لنسبته إليهم صلوات الله عليهم)باعتبار التخصيص بالعشره،إذ يمكن ان يرجع بعد عشرين يوما و لم ينقطع سفره بإقامه العشره فى موضع.

و سادسها-ما ذهب اليه السيد السند(قدس سره)فى المدارك من القول بالتخير بمجرد قصد الأربعة أراد الرجوع أو لم يرد،و نقله عن الشيخ فى التهذيب و جده.

قال(قدس سره)بعد البحث فى المسأله:و جمع الشيخ فى كتابى الأخبار بين هذه الروايات بوجه آخر و هو تنزيل أخبار الثمانيه على الوجوب و اخبار



الأربعة على الجواز، و حكاه بعض مشايخنا المعاصرين عن جدى (قدس سره) فى الفتاوى، و مال إليه فى روض الجنان حتى انه استوجه كون القصر أفضل من الإتمام. و لا- ريب فى قوه هذا القول. و لا- ينافى ما ذكرناه من التخيير روايه معاويه بن عمار المتضمنه لنهى أهل مكه عن الإتمام بعرفات (١) لأننا نجيب عنها بالحمل على الكراهه أو على ان النهى عن الإتمام على وجه اللزوم. انتهى.

و سابعها- ما ذهب اليه بعض فضلاء متأخرى المتأخرين من وجوب التقصير مع قصد الأربعة مطلقا و نسبه مذهبنا لثقه الإسلام الكلينى فى الكافى حكى ذلك بعض مشايخنا المحققين من متأخرى المتأخرين، حيث قال بعد الكلام فى المسأله و ذكر أخبار الثمانيه: ثم اختلفوا فى نصف ذلك أى أربعة فراسخ على أقوال شتى، فمنهم من ظاهر كلامه كالكلينى ان الأربعة هى المسافه حيث لم يذكر ما سوى أحاديث الأربعة حتى ان بعض مشايخنا كان يدعى له هذا القول و يقويه استنادا الى عدم وجدان قائل بها من المخالفين (٢) و جعل وجه الجمع بين هذه الأخبار و اخبار الثمانيه بأن المراد بهذه الأخبار أقل ما يتحقق به تحتم القصر و انه مستلزم للتحتم بالزائد أيضا كما هو ظاهر، فيكون حينئذ تخصيص التعبير بالثمانيه فى اخبارها لأجل بعض المصالح كمراعاه التقية. انتهى كلام شيخنا المشار اليه. ثم انه (قدس سره) رجح كون اعتقاد الكلينى التخيير فى قصد الأربعة مطلقا.

أقول: لا- يخفى ان حمل أخبار الأربعة على الوجوب- كما ذكره البعض المشار اليه و انه أقل ما يجب فيه التقصير- يدفعه ما اشتملت عليه جمله من أخبار الثمانيه الفراسخ و البريدين من أنها أقل مسافه القصر و انه لا يقصر فى ما دونها و ان المناط

ص: ٣١٦

---

(١- ١) ص ٣١٩ و ٣٢٠.

(٢- ٢) فى المحلى ج ٥ ص ٨ عن شعبه قال: سمعت ميسره بن عمران عن أبيه عن جده انه خرج مع عبد الله بن مسعود و هو رديفه على بغله له مسيره أربع فراسخ فصلى الظهر ركعتين و العصر ركعتين.

فى ذلك بياض يوم أو سير الإبل و نحو ذلك من ما اشتملت عليه الأخبار كما لا يخفى على من راجعها.

إذا عرفت ذلك فالكلام هنا يقع فى موضعين

### [الموضع الأول - فى نقل أخبار المسألة كاملاً] [و ذكر الأقوال]

فنبول:

اعلم ان الأخبار المتعلقة بهذه المسألة على ثلاثة أقسام: الأول - ما اشتمل على تحديد المسافه بما علم مخالفته لمذهب الإماميه و هو موافقته لمذهب العامه كالأخبار الداله على التحديد بفرسخ أو ثلاثة أبرد أو يوم و ليله و نحو ذلك، و قد تقدم شطر منها فى صدر المسألة الأولى، و قد أوضحنا ثمه (١) خروجها مخرج التقيه فلا حاجه الى ارتكاب التأويل فيها و لا نكلف الجواب عنها بعد ظهور ما قلناه فيها.

الثانى - الأخبار المشتمله على ما عليه اتفاق الإماميه من ثمانيه فراسخ أو بريدين أو بياض يوم، و قد مر منها صحيحه زراره و محمد بن مسلم فى صدر المقصد و تقدم فى صدر المقام الأول صحيحه أبى أيوب و فيها بريدين أو بياض يوم و صحيحه على بن يقطين و فيها مسيره يوم، و صحيحه أبى بصير و فيها بياض يوم أو بريدين و حسنه الكاهلى و فيها بريد فى بريد أربعة و عشرون ميلاً، و موثقه سماعه و فيها مسيره يوم و ذلك بريدان و هما ثمانيه فراسخ، و موثقه عيص بن القاسم أو حسنه و فيها حده أربعة و عشرون ميلاً، و روايه الفضل بن شاذان و فيها ثمانيه فراسخ مسير يوم، و منها روايه صفوان الآتيه ان شاء الله تعالى (٢) فى الموضع الثانى، و منها موثقه عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمه فى المورد الثانى من موارد المقام المتقدم، الى غير ذلك من الأخبار التى لا ضروره فى التطويل بها مع الاتفاق على العمل بمضمونها.

الثالث - الأخبار المشتمله على التقصير فى أربعة فراسخ أو بريد أو نحو ذلك التى هى محل الإشكال فى المقام و منفصل سهام النقض و الإبرام.

و هذه الأخبار ايضا على ثلاثة أقسام: أحدها - ما ورد فى التحديد

ص: ٣١٧

---

١ - ١) ص ٣٠٠.

٢ - ٢) ص ٣٢٦.

بالأربعه على الإطلاق من غير تقييد بالذهاب والإياب و غير ذلك بحيث يتبادر من ظواهرها التعارض بين إطلاقها و إطلاق أخبار الثمانيه:

و منها-مرسله محمد بن يحيى الخزاز المتقدمه فى صدر المسأله الأولى و مرسله ابن ابى عمير المتقدمه ثمه أيضا.

و صحيحه زراره عن ابى جعفر عليه السلام (1)قال:

«التقصير فى بريد و البريد أربعه فراسخ».

و صحيحه زيد الشحام (2)قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول يقصر الرجل الصلاه فى مسيره اثنى عشر ميلا».

و صحيحه إسماعيل بن الفضل (3)قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التقصير فقال فى أربعه فراسخ».

و روايه أبى الجارود (4)قال:

«قلت لأبى جعفر عليه السلام فى كم التقصير؟ فقال فى بريد».

و موثقه ابن بكير (5)قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القادسيه اخرج إليها أتم أم أقصر؟ قال و كم هى؟ قلت هى التى رأيت. قال قصر».

أقول:قال فى المغرب،القادسيه موضع بينه و بين الكوفه خمسه عشر ميلا كذا نقله عنه فى كتاب البحار،ثم قال:و هى تدل على وجوب التقصير فى أربعه فراسخ لعدم القول بالفصل.انتهى.

و منها

صحيحه أبى أيوب (6)قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام ادنى ما يقصر فيه المسافر؟ فقال بريد».

و ثانيها-ما ورد بالتحديد بأربعه فراسخ مع التقييد بان ذلك حيث يضم الإياب إلى الذهاب بحيث ان يحصل منهما جميعا ثمانيه فراسخ:

و منها-

صحيحه معاويه بن وهب (٧) قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام أدنى

ص: ٣١٨

- 
- ١-١) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافرين.
  - ٢-٢) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافرين.
  - ٣-٣) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافرين.
  - ٤-٤) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافرين.
  - ٥-٥) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافرين.
  - ٦-٦) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافرين.
  - ٧-٧) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافرين.

ما يقصر فيه المسافر؟ قال بريد ذاهبا و بريد جائيا».

و منها-

صحيحه زراره المرويه فى الفقيه (١) قال:

«سألت أبا جعفر عليه السلام عن التقصير فقال بريد ذاهبا و بريد جائيا، و كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا أتى ذبابا قصر و ذباب على بريد، و انما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدن ثمانيه فراسخ».

و موثقه محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام (٢) قال:

«سألته عن التقصير فقال فى بريد. قال قلت بريد؟ قال انه إذا ذهب بريدا و رجع بريدا فقد شغل يومه».

و روايه سليمان بن حفص المروزى (٣) قال:

«قال الفقيه عليه السلام التقصير فى الصلاه بريدان أو بريد ذاهبا و جائيا. الحديث».

و روايه الفضل بن شاذان المرويه فى كتاب العلل و العيون عن الرضا عليه السلام (٤) قال:

«انما وجبت الجمعة على من يكون على رأس فرسخين لا أكثر من ذلك لأن ما تقصر فيه الصلاه بريدان ذاهبا أو بريد ذاهبا و بريد جائيا و البريد أربعة فراسخ، فوجبت الجمعة على من هو على نصف البريد الذى يجب فيه التقصير، و ذلك انه يجىء فرسخين و يذهب فرسخين فذلك أربعة فراسخ و هو نصف طريق المسافر».

و روى الحسن بن على بن شعبه فى كتاب تحف العقول عن الرضا عليه السلام فى كتابه إلى المأمون (٥) قال:

«و التقصير فى أربعة فراسخ بريد ذاهبا و بريد جائيا اثنى عشر ميلا، و إذا قصرت أفطرت».

و ثالثها- ما ورد كذلك بحيث يدل على ان ذلك على سبيل الحتم و انه مراعى باعتبار ضم الإياب إلى الذهاب بحيث يكون الجميع ثمانيه فراسخ، و انه لا حاحه الى أن يكون الذهاب و الإياب فى يوم واحد:

و منها-

صحيحه معاويه بن وهب المرويه فى كتب المشايخ الثلاثة بالأسانيد الصحيحه (٦)

«انه قال لأبى عبد الله عليه السلام ان أهل مكه يتمون الصلاه بعرفات؟

- ١-١) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافر.
- ٢-٢) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافر.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافر.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافر.
- ٥-٥) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافر.
- ٦-٦) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر. و الراوى معاويه بن عمار.

فقال ويلهم أو ويحهم و أى سفر أشد منه لا تتم».و فى بعض النسخ «لا تتموا».

و صحيحته الأخرى عن أبى عبد الله عليه السلام (١)قال:

«أهل مكة إذا زاروا البيت و دخلوا منازلهم أتموا و إذا لم يدخلوا منازلهم قصرُوا».

و صحيحه الحلبي أو حسنته عن أبى عبد الله عليه السلام (٢)قال:

«ان أهل مكة إذا خرجوا حجاجا قصرُوا و إذا زاروا و رجعوا الى منازلهم أتموا».

و موثقه معاوية بن عمار (٣)قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام فى كم أقصر الصلاة؟ فقال فى بريد ألا- ترى ان أهل مكة إذا خرجوا الى عرفه كان عليهم التقصير».

و روايه إسحاق بن عمار (٤)قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام فى كم التقصير؟ فقال فى بريد و يحهم كأنهم لم يحجوا مع رسول الله صلى الله عليه و آله فقصرُوا».

و قال شيخنا المفيد(عطر الله مرقده) فى المقنعه (٥)قال الصادق عليه السلام

«ويل لهؤلاء القوم الذى يتمون بعرفات أما يخافون الله؟ فقليل له و هو سفر؟ فقال و أى سفر أشد منه».

أقول:و ذكر أهل مكة و ان لم يقع فى الكلام إلا- ان الظاهر بمعونه ما ذكرنا من الأخبار هو كونهم المرادين بهذا الكلام و ان خفى علينا الآن قرينه المقام.

و صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام (٦)قال:

«من قدم قبل الترويه بعشره أيام وجب عليه إتمام الصلاة و هو بمنزله أهل مكة فإذا خرج الى عرفات وجب عليه التقصير فإذا زار البيت أتم الصلاة و عليه إتمام الصلاة إذا رجع الى من حتى ينفر».

و موثقه إسحاق بن عمار (٧)قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن أهل مكة إذا

- ١-١) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر. و الراوى معاويه بن عمار.
- ٢-٢) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر.
- ٥-٥) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر.
- ٦-٦) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر. و اللفظ فيه و فى الوافى باب عزم الإقامة فى السفر «فإذا خرج الى منى».
- ٧-٧) الوسائل الباب ٦ و ١٥ من صلاة المسافر.



زاروا عليهم إتمام الصلاة؟ قال نعم، والمقيم بمكة إلى شهر بمنزلتهم». ولعل المراد بقوله عليه السلام: «والمقيم بمكة. إلى آخره» يعنى المتردد فإنه بعد مضي الشهر يلزمه الإتمام.

و منها أيضا صحيحه أبي ولاد الآتيه ان شاء الله تعالى فى الموضع الثانى (١).

أقول: هذا ما حضرني من اخبار المسأله المذكوره كملا، وأصحابنا (رضوان الله عليهم) لما رأوا ما هي عليه من الاختلاف اختلفت كلمتهم فى التفصلى عن وجه الجمع بينها لتحصيل الاجتماع بينها والائتلاف.

فذهب البعض منهم -و هو المشهور بين المتأخرين منهم كما تقدمت الإشاره إليه بعد إبقاء أخبار الثمانيه على إطلاقها و شمولها للذهاب فقط أو مع الإياب - إلى حمل أخبار الأربعة على ما إذا أراد المسافر الرجوع ليومه حملا لأخبار القسم الأول منها على أخبار القسم الثانى.

و هو جيد لكن لا دلالة فى شىء من اخبار القسم الثانى على التقييد بالرجوع ليومه، فمن اين لهم دليل هذا التقييد؟ و محل البحث معهم هنا، وإلا - فإنه لا ريب بمقتضى القاعده المتفق عليها من حمل المطلق على المقيّد فى صحه ما ذكره من تقييد إطلاق أخبار القسم الأول بأخبار القسم الثانى، إلا ان غايه ما تدل عليه الأخبار المذكوره هي اعتبار ضم الإياب إلى الذهاب مطلقا أعم من ان يكون فى يوم أو أكثر و يدفع ما ذكره من هذا التقييد صريحا أخبار القسم الثالث و هي اخبار أهل مكه المستفيضه الصحيحه الصريحه فى تحتم القصر عليهم مع معلوميه كون الرجوع ليس فى يومه.

و غايه ما تعلق به بعضهم لإثبات هذه الدعوى هو قوله عليه السلام فى موثقه محمد ابن مسلم المتقدمه فى اخبار القسم الثانى من أخبار الأربعة «إذا ذهب يريد و رجع يريد فقد شغل يومه».

و فيه أولا - انه معارض بما هو أكثر عددا و أصح سنداً و أصرح دلالة و هي

ص: ٣٢١

اخبار القسم الثالث من أخبار الأربعة، فإنها صريحه الدلاله ناطقه مقاله فى تحتم التقصير و وجوبه بقصد الأربعة مع عدم الرجوع فى يومه.

و اما ثانيا-فلان هذه العبارة إنما خرجت مخرج التجوز فى دفع الاستبعاد الذى توهمه السائل، حيث انه لما كان المعهود عنده و الشائع هو التقصير فى مسيره يوم بريدن تعجب من إفتاء الإمام عليه السلام بالبريد الواحد فأجاب عليه السلام بان هذا المسافر إلى مسافه البريد متى رجع حصل من ذهابه و إياه قدر مسير يوم، فلا دلالة على الرجوع من يومه حتى انه لا يتحتم القصر إلا بذلك، والغرض انما هو بيان ان مسافه الأربعة إنما اعتبرت من حيث الذهاب و الإياب فهى فى حكم اليوم و الثمانيه الفراسخ و البريدن التى اتفقت الأخبار على وجوب التقصير فيها، كما يشير اليه قوله عليه السلام فى صحيحه زراره و صحيحه معاويه بن وهب «بريد ذاهبا و بريد جائيا» و قوله عليه السلام فى صحيحه زراره حكاية عن رسول الله صلى الله عليه و آله «و انما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدن ثمانيه فراسخ».

و بالجملة فإن الرواية المذكورة لا- ظهور لها فضلا عن الصراحة فى ما ادعوه، و لا بد من حملها على ما ذكرناه لتتنظم به مع اخبار القسم الثالث التى قد عرفت أنها أرجح منها عددا و سنداً و دلالة.

قال فى المدارك: و أما روايه محمد بن مسلم فإنها و ان كانت مشعره بذلك إلا- انها غير صريحه فيه، بل ربما لاح منها ان التعليل- بكونه إذا ذهب بريدا و رجع بريدا شغل يومه- انما وقع على سبيل التقريب إلى الأفهام كما يشعر به إطلاق التقصير فى البريد أولا. انتهى.

و اما ما ذهب اليه الصدوقان و الشيخ المفيد و من تبعهم من القول الثانى من الأقوال المتقدمه فالكلام معهم بالنسبه الى ما ذهبوا اليه من تخصيص وجوب التقصير بالرجوع ليومه، و قد عرفت من ما دفعنا به القول الأول انه لا دليل عليه بل الأدله الصحيحه الصريحه ترده. و كذلك بالنسبه الى ما ذهبوا اليه من التخيير

مع عدم الرجوع ليومه، وكأنهم جعلوا ذلك وجه جمع بين أخبار الأربعة المقيده كما تقدم و أخبار عرفات حذرا من ما يلزم القول المشهور من طرحها رأسا.

و فيه انه لا- إشعار في شيء من أخبار عرفات بما ذهبوا اليه من التخيير بل هي في رده أظهر ظاهر كما لا يخفى على البصير الخبير. و توجيه ذلك بحمل النهي على الكراهه أو عن الإتمام على وجه اللزوم- كما ذهب إليه في المدارك و قبله جده في كتاب روض الجنان مع بعده عن مضامينها كما عرفت- يتوقف على وجود المعارض المحوج الى هذه التكاليف البعيده و التمحلات الشديده الناشئه من عدم فهمهم المراد من هذه الأخبار.

و تقريب الاستدلال بالأخبار المشار إليها انه لا يخفى ان جمله منها قد تضمنت النهي عن الإتمام الذي هو حقيقه في التحريم، و جمله تضمنت الأمر بالتقصير الذي هو حقيقه في الوجوب مؤكدا ذلك بقوله «و اي سفر أشد منه» و الدعاء ب«ويلهم أو ويحهم» و التوبيخ لهم بأنهم كأنهم لم يحجوا مع رسول الله صلى الله عليه و آله المشعر بكونه صلى الله عليه و آله مده كونه في مكه متى حج فإنه يقصر الموجب لوجوب التأسي، فأى دلالة أظهر من هذه الدلالات و أى مبالغه و تأكيد أبلغ من هذه التأكيدات، مع انهم يكتفون في سائر الأحكام في الحكم بالوجوب و التحريم بمجرد خبر واحد يدل على ذلك، فكيف بهذه الأخبار الصحيحه الصريحه العديده المشتمله على ما ذكرنا من وجوه المبالغات و التأكيدات، و يقابلونها بمجرد هذه التخريجات و التمحلات و التكاليفات من غير معارض يقتضيه سوى عدم إعطائهم التأمل حقه في فهم المراد من الأخبار كما سنظهره لك ان شاء الله تعالى أى إظهار.

و بذلك يظهر لك ما في كلام الشيخ في أحد قوليه و صاحب المدارك و من تبعهما من حمل أخبار الأربعة على الجواز مطلقا أو مع التقييد بعدم الرجوع ليومه كما هو القول الآخر للشيخ و هو الذي نقله عنه في الذكرى.

بقى هنا شيء يجب التنبيه عليه و هو ان ظاهر كلام الأصحاب (رضوان الله

عليهم ان الوجه فى ما ذهب اليه الصدوقان من القول الثانى من الأقوال المتقدمه فى صدر المسأله هو الجمع بين أخبار المسأله كالأقوال الباقية، و الظاهر ان الحال ليس كذلك فان هذا القول المذكور قد صرح به الرضا عليه السلام فى كتاب الفقه الرضوى و من الظاهر بناء على ما عرفت فى غير موضع من ما تقدم و سيأتى ان شاء الله تعالى أمثاله ان مستندهما فى هذا القول انما هو الكتاب المذكور،

حيث قال عليه السلام فى الكتاب المشار إليه (١):

فإن كان سفرک بریدا واحدا و أردت أن ترجع من يومک قصرت لان ذهابک و مجيئک بریدان. ثم قال بعد هذا الكلام بأسطر: و ان سافرت الى موضع مقدار أربعة فراسخ و لم ترد الرجوع من يومک فأنت بالخيار فإن شئت أتممت و ان شئت قصرت. انتهى. و هو صريح فى القول المذكور إلا ان الظاهر انه لا يبلغ قوه فى معارضه ما ذكرنا من الأخبار الصحيحه الصريحه المتعدده المذكوره فى القسم الثالث و كذا الأخبار الآتیه فى المقام الثانى من ما تدل على القول المختار فى المسأله، فإن الجميع متى ضم بعضه الى بعض صريح الدلاله واضح مقاله فى أن قاصد الأربعة مع اراده الرجوع يجب عليه التقصير ما لم ينقطع سفره بأحد القواطع الثلاثه المعلومه و لا تخصيص للوجوب بالرجوع ليومه و لا مجال للتخير بوجه، فالواجب رد هذا الكلام إلى قائله حسبما أمروا به صلوات الله عليهم فى أمثال هذا المقام.

و اما ما تقدم نقله عن بعض الأصحاب- من الميل الى حمل أخبار الأربعة على أقل ما يجب فيه التقصير مدعيا انه مذهب الشيخ الكلينى عطر الله مرقده) حيث انه اقتصر على نقل أخبار الأربعة خاصه- ففيه أولا- انه لا يخفى ان ما استند اليه من الأخبار المطلقه انما يتم لو لم يكن فى الباب إلا هى و اما مع وجود الأخبار المقيده كإخبار القسم الثانى من أخبار الأربعة فإن مقتضى القاعده حمل المطلق من الأخبار على المقيده، و به يزول الاستناد إلى إطلاق الأخبار المذكوره، فإنها متى قيدت بالذهاب و الإياب رجعت

ص: ٣٢٤

الى اخبار الثمانيه كما تقدم توضيحه.

و ثانيا- ما قدمنا الإشاره إليه من دلاله جمله من تلك الاخبار على ان مسافه الثمانيه و بياض يوم أو بريدين أقل ما يجب فيه التقصير، فمن ذلك ما تقدم فى صدر المقام الأول من

قوله عليه السلام فى موثقه العيص بن القاسم أو حسنته

«حده أربعة و عشرون ميلا».

و قوله عليه السلام فى روايه الفضل بن شاذان المتقدمه ثمه أيضا

«إنما وجب القصر فى ثمانيه فراسخ لا أقل من ذلك و لا أكثر لأن ثمانيه فراسخ مسيره يوم. الحديث». و من ذلك

روايه عبد الرحمن بن الحجاج قال:

«قلت له كم أدنى ما يقصر فيه الصلاه؟ قال جرت السنه بياض يوم. الحديث». و قد تقدم فى المورد الثانى من موارد المقام الأول،

و صحيحه معاويه بن وهب المتقدمه فى القسم الثانى من أقسام أخبار الأربعة قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام أدنى ما يقصر فيه المسافر؟ قال بريد ذاهبا و بريد جائيا». و نحو ذلك ما سيأتى ان شاء الله تعالى فى روايه إسحاق بن عمار، و هذه الأخبار كلها كما ترى صريحه فى ان أقل مسافه التقصير ثمانيه فراسخ و هو بياض يوم. و أما ما يدل على ذلك باعتبار الإشعار و ظاهر السياق فكثير من اخبار المسأله.

و بالجملة فالظاهر ان هذا القول من هذا الفاضل المشار اليه انما وقع غفله عن التدبر فى الأخبار و الوقوف على ظاهر تلك الأخبار. و الله العالم.

### **الموضع الثانى- فى بيان ما هو المختار من الأقوال المتقدمه**

و ذكر الدليل عليه زياده على ما ذكرنا من بطلان أدله ما سواه، و قد عرفت فى ما أشرنا إليه سابقا فى نقل الأقوال المتقدمه ان المفهوم من أخبارهم عليهم السلام- و هو الذى عليه تجتمع فى هذا المقام من غير أن تعتريه شائبه النقض و الإبرام- هو أن المسافه الشرعيه الموجهه للقصر التى لا- يجب فى أقل منها هى ثمانيه فراسخ إلا انها أعم من أن تكون فى الذهاب خاصه أو ملفقه من الذهاب و الإياب، و على الأول دلت أخبار القسم الثانى من أقسام أخبار المسأله، و على الثانى دلت أخبار القسم الثانى

من أخبار الأربعة، فإنها ظاهره الدلالة في أن قاصد الأربعة مع إرادته الرجوع يجب عليه التقصير كقاصد الثمانية الممتدة في أنه سفر شرعى لا- ينقطع إلا- بأحد القواطع الآتية ان شاء الله تعالى، و يؤكد لها أخبار القسم الثالث من أخبار الأربعة و هى أخبار عرفات.

و من الأخبار الدالة على ذلك زياده على ما عرفت

مرسله صفوان (١) قال:

«سألت الرضا عليه السلام عن رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلا على رأس ميل فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهروان و هى أربعة فراسخ من بغداد أ يفطر إذا أراد الرجوع و يقصر؟ قال لا- يقصر و لا يفطر لأنه خرج من منزله و ليس يريد السفر ثمانية فراسخ انما خرج يريد أن يلحق صاحبه فى بعض الطريق فتمادى به السير الى الموضع الذى بلغه، و لو انه خرج من منزله يريد النهروان ذاهبا و جائيا لكان عليه ان ينوى من الليل سفرا و الإفطار. الحديث».

و هو كما ترى ظاهر فى أن قصد الأربعة على وجه الرجوع قصد للثمانية موجب للتقصير، و الرجوع فيه كما ترى مطلق كسائر أخبار القسم الثانى من أقسام أخبار الأربعة، و هو ظاهر فى وجوب التقصير عليه فى الصورة المذكورة لا مجال لاحتمال التخيير فيه بوجه.

و منها-

ما رواه الصدوق (قدس سره) فى كتاب العلل عن إسحاق بن عمار (٢) قال:

«سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن قوم خرجوا فى سفر لهم فلما انتهوا الى الموضع الذى يجب عليهم فيه التقصير قصرُوا فلما ان صاروا على رأس فرسخين أو ثلاثة أو أربعة فراسخ تخلف عنهم رجل لا يستقيم لهم السفر إلا بمجيئه إليهم فأقاموا على ذلك أياما لا- يدرون هل يمضون فى سفرهم أو ينصرفون هل ينبغى لهم ان يتموا الصلاة أو يقيموا على تقصيرهم؟ فقال ان كانوا بلغوا مسيره أربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم أقاموا أم انصرفوا، و ان كانوا ساروا أقل

ص: ٣٢٦

---

١- ١) الوسائل الباب ٤ من صلاة المسافرين.

٢- ٢) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافرين.

من أربعة فراسخ فليتموا الصلاة ما أقاموا فإذا مضوا فليقصروا. ثم قال عليه السلام هل تدري كيف صار هكذا؟ قلت لا أدري. قال لأن التقصير في بريدين ولا يكون التقصير في أقل من ذلك، فلما كانوا قد ساروا بريداً وأرادوا أن ينصرفوا بريداً كانوا قد ساروا سفر التقصير، وإن كانوا قد ساروا أقل من ذلك لم يكن لهم إلا إتمام الصلاة. قلت أليس قد بلغوا الموضع الذي لا يسمعون فيه أذان مصرهم الذي خرجوا منه؟ قال بلى إنما قصروا في ذلك الموضع لأنهم لم يشكوا في مسيرهم وإن السير سيجد بهم في السفر فلما جاءت العلة في مقامهم دون البريد صاروا هكذا». ورواه البرقي في المحاسن مثله (١)

و رواه في الكافي (٢) إلى قوله:

«فإذا مضوا فليقصروا». و أما قوله عليه السلام «هل تدري. إلى آخره» فلم ينقله.

أقول: والتقريب في هذا الخبر يتوقف على بيان مسأله أخرى و هي ان من شروط وجوب القصر كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى استمرار قصد المسافه و عدم العدول عنه الى ان تحصل المسافه، فلو قصد المسافه و سافر ثم رجع عن عزمه أو تردد قبل بلوغ المسافه وجب عليه الإتمام لاختلال الشرط المذكور، أما لو كان بعد بلوغ المسافه فإنه يستمر على التقصير حينئذ على كل حال بلا خلاف ولا اشكال، وهذا الخبر من أدله هذه المسأله، وحيث كانت الأربعة مع اراده الرجوع في حكم الثمانيه الممتده كما ذكرناه فرق عليه السلام بين ما إذا حصل التردد بعد بلوغ أربعة فراسخ و بين ما إذا حصل قبل ذلك، فأوجب عليه البقاء على التقصير في الأول لأن المسافه قد حصلت، ثم بين عليه السلام ذلك في التعليل بأنه بعد بلوغ الأربعة و ان ترددوا إلا ان قصد المسافه و هو البريدان حاصل اما بالمضى على قصدهم الأول ان جاءت الرفقه أو بالرجوع الى البلد الذي هو يريد آخر فتصير المسافه بريدين ملفقه من الذهاب و الإياب، بخلاف ما إذا كانوا على أقل من أربعة فإنه على تقدير الرجوع لم تحصل مسافه التقصير و هي البريدان التي هي أقل ما يقصر فيه، والخبر

ص: ٣٢٧

---

١- ١) الوسائل الباب ٢ من صلاه المسافر.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢ من صلاه المسافر.

كما ترى ظاهر الدلالة في المطلوب و المراد عار عن و صمه النقض و الإيراد، و هو ظاهر في رد القول المشهور أتم الظهور حيث ان الرجوع المعتبر انضمامه الى الذهاب غير حاصل في اليوم كما ادعوه، و ظاهر أيضا في رد قول من ادعى التخيير في مجرد قصد الأربعة، حيث انه عليه السلام جعل التقصير في البريدين لا أقل من ذلك و ان القصر متحتم على هؤلاء و لازم بعد قطع الأربعة من حيث حصول مسافه الثمانية بانضمام الرجوع لو لم يسافروا فأى مجال للتخيير في المقام.

و منها- صحيحه أبى ولاد الآتيه ان شاء الله تعالى قريبا في الشرط الثالث (١) و بالجملة فالمسأله بما شرحناه و أوضحناه واضحه الظهور كالنور على الطور لا- يعترها فتور و لا قصور. و منه يظهر ان خلاف من خالف في هذه المسأله انما نشأ من عدم إعطاء التأمل حقه في الأخبار و التتبع لها و إمعان النظر فيها بعين الاعتبار كما لا يخفى على من لاحظ أحوالهم (رضوان الله عليهم في كثير من المواضع، و منشأ جميع ذلك الاستعجال في التصنيف و الاقتصار على ما حضر بين أيديهم من نقل من تقدم لمن تأخر في الكتب الاستدلاليه. و الله العالم.

## الثاني [قصد المسافه]

### إشاره

-من الشروط المتقدمه قصد المسافه، و يتفرع على ذلك سقوط القصر عنه مهما لم يقصد المسافه و لو تمادى به السير الى أن يحصل له مسافات عديده فضلا عن مسافه واحده، و هو من ما لا خلاف فيه بينهم (رضوان الله عليهم كما نقله غير واحد: منهم- السيد السند في المدارك.

و تدل عليه روايه صفوان في المتقدمه قريبا. إلا انه قد وقع لصاحب المدارك في هذا المقام ما ان ينسب فيه الى سهو القلم أولى من أن ينسب إلى زله القدم، حيث قال في الاستدلال على هذا الشرط بعد الاستدلال بوجه اعتباري:

و ما رواه الشيخ عن صفوان (٢) قال:

«سألت الرضا عليه السلام عن رجل خرج من بغداد يريد

ص: ٣٢٨

١- ١) ص ٣٣٣.

٢- ٢) ص ٣٢٦.



أن يلحق رجلا- على رأس ميل فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهروان؟ فقال لا يقصر و لا يفطر لأنه خرج من منزله و ليس يريد السفر ثمانيه فراسخ إنما خرج يريد أن يلحق صاحبه فى بعض الطريق فتماذى به السير الى الموضع الذى بلغه». هذه صورته الروايه التى نقلها.

و أنت خير بأن الروايه كما قدمناها سابقا ظاهره الدلاله فى إبطال ما ذهب اليه من التخيير بقصد الأربعة أتم الظهور، و هو هنا قد أسقط منها موضع الدلاله على ذلك فأسقط قوله بعد ذكر النهروان «و هى أربه فراسخ من بغداد أ يفطر إذا أراد الرجوع و يقصر؟» و هو عجب من مثله (قدس سره) إلا أن يكون قدسها فى نقل الروايه أو نقلها من نسخه غير معتمده، و إلا فإسقاط هذه العبارة من البين مع ذكره ما قبلها و ما بعدها من ما يوجب سوء ظن به (قدس سره) و الروايه بتمامها قد تقدمت.

و كيف كان فوجه ما قلناه ان كلامه المتقدم الذى قدمنا نقله عنه فى جملة أقوال المسأله ظاهر فى حمله أخبار الثمانيه على الوجوب و اخبار الأربعة على الجواز الذى هو عبارته عن التخيير بين القصر و الإتمام رجوع أم لم يرجع، و هذا الخبر كما قدمنا لك نقله بتمامه صريح فى كون المسافه المفروضه هنا أربه فراسخ، و قد صرح عليه السلام بأنه لو خرج من منزله يريد النهروان التى هى أربه فراسخ ذاهبا و جائيا يعنى تعلق القصد بالذهاب و الإياب لوجب عليه التقصير، حيث انه قصد المسافه و هى ثمانيه فراسخ و ان كانت ملفقه، و لا ريب ان الشرط المذكور شرط فى وجوب التقصير و تحتمه، فإذا كان الدليل على هذا الشرط انما هو هذه الروايه التى موردها قصد الأربعة خاصه فقد ثبت وجوب التقصير حتما بقصد الأربعة مع اراده الرجوع و بطل ما اختاره من الجواز، و كان الأليق بمذهبه ان يستدل بروايه تدل على هذا الشرط فى مسافه الثمانيه الممتده فى الذهاب لينجو من هذا الإشكال و ينقطع عنه لسان المقال و انى له به و ليس فى الأخبار إلا ما هو من قبيل هذه الروايه.

ثم انه لا- يخفى ان ما أوردناه على صاحب المدارك هنا لازم لكل من قال بالجواز فى قصد الأربعة من الصدوق و الشيخ و غيرهما كما لا يخفى، و حينئذ فالمراد بالمسافه المشروطه بهذا الشرط هى مسافه الثمانيه التى هى أعم من الممتده ذهابا و الملقفه من الذهاب و الإياب. هذا على ما اخترناه و اما على المشهور ففى مسافه الأربعة يجب التقييد بالرجوع ليومه، و حينئذ فلو تمالى به السير الى أن حصل حد المسافه فإنه لا خلاف فى وجوب التقصير عليه فى الرجوع لحصول القصد إلى المسافه بنيه الرجوع الى محله.

### **[هل يضم الأقل من المسافه من باقى الذهاب إلى الإياب؟]**

و هل يضم الى الرجوع ما بقى من الذهاب من ما هو أقل من المسافه لو كان أم لا؟ احتمالات ثلاثه: (أحدها)-عدم الضم فلا يقصر حينئذ إلا عند الشروع فى الرجوع دون هذه البقيه و ان تمالى به السير فى الذهاب لعدم ضم الذهاب إلى الإياب كما هو المشهور. و (ثانيها)-ضمه اليه بشرط أن يبلغ الإياب وحده حد المسافه، كما إذا ذهب ثمانيه فراسخ بغير قصد ثم عزم على ذهاب فرسخين آخرين مثلا- و الرجوع الى وطنه. و (ثالثها)-الضم ايضا مهما بلغ مجموع الذهاب المقصود و الإياب مسافه و ان لم يبلغ الإياب وحده مسافه، كما إذا ذهب مثلا سته فراسخ بغير قصد ثم قصد فرسخا و الرجوع الى أهله.

و المعروف ممن ذكر هذه المسأله هو الأول و مستندهم ما أشرنا إليه أولا من ضم الذهاب إلى الإياب، و لكن لم نعثر لهم على دليل عليه من النصوص، و ادعى بعضهم الإجماع عليه و لم اعرف لهم حجه سواء. و استثنوا من ذلك قصد الأربعة مع اراده الرجوع ليومه حيث انه هو المشهور بينهم، و لكن الروايات داله على الضم و ان لم يرجع ليومه و لا سيما اخبار عرفات.

قال بعض مشايخنا المحققين من متأخرى المتأخرين: و كأنه مأخوذ من كتب العامه غفله عن تحقيق الحال، فان جلهم يشترطون فى مطلق القصر كون

الذهاب وحده مسافه مقصوده و ان الإياب لا يحتسب من الذهاب (١). ثم انه رجح (قدس سره) الاحتمال الثانى بل الثالث.

أقول: والذى وقفت عليه من الأخبار من ما يناسب هذا المقام ما تقدم فى الشرط الأول من أخبار القسم الثانى و القسم الثالث من أقسام أخبار الأربعة، فإنها صريحه فى ضم الذهاب إلى الإياب.

و خصوص

ما رواه عمار فى الموثق عن أبى عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«سألته عن الرجل يخرج فى حاجه فيسير خمسه فراسخ أو سته فراسخ فيأتى قرية فينزل فيها ثم يخرج منها فيسير خمسه فراسخ أخرى أو سته لا- يجوز ذلك ثم ينزل فى ذلك المنزل؟ قال لا- يكون مسافرا حتى يسير من منزله أو قريته ثمانية فراسخ فليتم الصلاه».

قال فى الوافى: حمله فى التهذيبين على من خرج من بيته من غير نيه السفر فتدادى به السير الى أن صار مسافرا من غير نيه، و انما الاعتبار فى التقصير بقصد المسافه لا بقطعها، و استدل عليه بالخبر الآتى و أصاب، و انما لا يكون مسافرا حتى يسير من منزله أو قريته ثمانية فراسخ لأنه فى ذهابه أو لا ليس بمسافر لخلوه عن قصد المسافه المعتبره و انما يصير مسافرا بنيه الإياب إذا بلغ إياه المسافه المعتبره فإذا بلغها صار فى ذهابه أيضا مسافرا لانضمام ما يقطعه حينئذ إلى مسافه الإياب المنوى المعتبره. و أما قوله عليه السلام «فليتم الصلاه» يعنى فى مسيره الأول و الثانى حتى يبلغ ثمانية فراسخ فإذا بلغها قصر، و الذى يبين ما قلناه و يوضحه خبر الفطحيه الآتى. انتهى.

و ظاهر هذا الكلام يرجع الى اختيار الاحتمال الثانى من الاحتمالات الثلاثه المتقدمه، حيث انه اعتبر بلوغ المسافه ثم ضم ما زاد من الذهاب إلى الإياب

ص: ٣٣١

---

١- ١) لم نقف على من صرح بذلك و الظاهر من عبائهم ان الإياب لا يحتسب.

٢- ٢) الوسائل الباب ٤ من صلاه المسافر.

فأوجب القصر في ما بقي من الذهاب. وأشار بالخبر الآتي الذي استدل به الشيخ الى خبر صفوان المتقدم (١) وأشار بخبر الفطحية الآتي الى

ما رواه عمار في الموثق (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في حاجته و هو لا يريد السفر فيمضي في ذلك يتمادى به المضي حتى يمضي به ثمانية فراسخ كيف يصنع في صلاته؟ قال يقصر و لا يتم الصلاة حتى يرجع الى منزله».

قال في الوافي ذيل هذا الخبر ايضا: و ذلك لانه صار حينئذ مسافرا ناويا لقطع المسافه المعتبره في التقصير و ان لم يكن قصد من الأول ذلك. كذا في التهذيب. انتهى و الظاهر ان وجه الاستدلال بهذا الخبر على ما ذكره هو حكمه عليه السلام بالتقصير بعد حصول ثمانية فراسخ أعم من أن يكون ضم إليها شيئا من الذهاب أو رجع بعد تمام الثمانية، و ظاهره في التهذيب ذلك أيضا لإطلاق كلامه كإطلاق الرواية.

و الوجه فيه ما ذكره سابقا من حصول القصد إلى الإياب الذي قد صار مسافه فيضم إليها ما بقي من الذهاب، و على هذا فيدل الخبر المذكور على ضم الذهاب إلى الإياب خلافا لما هو المشهور بينهم من عدم ضم أحدهما إلى الآخر إلا في الصورة المتقدمه.

و أما خبر عمار الأول فما ذكره فيه من التأويل الراجع الى ما دل عليه هذا الخبر لا يخلو من إشكال، لأن ما ذكره مبني على ان المعنى في جوابه عليه السلام ان هذا الذي قطع المسافه على هذا الوجه لا يكون مسافرا حتى يمضي له من خروجه من منزله أو قريته ثمانية فراسخ، فإذا مضت له ثمانية فراسخ كان مسافرا لحصول المسافه المقصوده من الإياب و يضم إليها ما بقي من الذهاب ان كان، و على هذا قوله عليه السلام «فليتم الصلاة» يعني قبل بلوغ الثمانية. و من المحتمل ان مراده عليه السلام بهذه العبارة أعني قوله «لا يكون مسافرا حتى يسير» الى آخره «انما هو أن ما أتى به من السفر من قريه إلى قريه على الوجه المذكور ليس بسفر شرعى يوجب التقصير

ص: ٣٣٢

(١ - ١) ص ٣٢٦.

(٢ - ٢) الوسائل الباب ٤ من صلاة المسافر.

و انما يكون مسافرا حتى يقصد من منزله أو قريته ثمانية فراسخ، و حيث انه لم يقصد حال خروجه من منزله ذلك فهو ليس بمسافر فليتم الصلاه في هذا السفر الذى على هذه الكيفيه بلغ ثمانية فراسخ أو أزيد. إلا انه بالنظر الى ما دل عليه الخبر الثانى من حكمه عليه السلام بالتقصير بعد الثمانيه التى هى أعم من حصول الذهاب بعدها و عدمه يرجح ما ذكره (قدس سره) فيحمل إطلاق ذلك الخبر على هذا. و الله العالم.

### الثالث [استمرار قصد المسافه]

#### اشاره

من الشروط المتقدمه استمرار القصد المذكور يعنى أن يكون قصد المسافه مستمرا إلى انتهائها و تمامها، فلو عدل قبل بلوغ ذلك أو تردد فى السفر كمنتظر الرفقه و نحوه وجب عليه الإتمام و ان سار مسافه أو أزيد بهذه الكيفيه إلا إذا قصد العود فى ما يصير به مجموع الذهاب و الإياب مسافه فإنه يقصر.

و يدل على ذلك ما تقدم قريبا من روايه إسحاق بن عمار بالتقريب المذكور ذيلها، و موردها المتردد.

و يدل عليه ايضا

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن ابى ولاد (١) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام انى كنت خرجت من الكوفه فى سفينه إلى قصر ابن هبيره و هو من الكوفه على نحو من عشرين فرسخا فى الماء فسرت يومى ذلك أقصر الصلاه ثم بدا لى فى الليل الرجوع الى الكوفه فلم أدر أصلى فى رجوعى بتقصير أم بتمام فكيف كان ينبغى أن أصنع؟ فقال ان كنت سرت فى يومك الذى خرجت فيه بريدا فكان عليك حين رجعت ان تصلى بالتقصير لأنك كنت مسافرا الى ان تصير الى منزلك.

قال: و ان كنت لم تسر فى يومك الذى خرجت فيه بريدا فان عليك ان تقضى كل صلاه صليتها فى يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل ان تريم من مكانك ذلك، لأنك لم تبلغ الموضع الذى يجوز فيه التقصير حتى رجعت فوجب عليك قضاء ما قصرت، و عليك إذا رجعت أن تتم الصلاه حتى تصير الى منزلك». و مورد هذه الروايه الرجوع عن النيه السابقه.

ص: ٣٣٣

و العجب من جملة من الأصحاب و منهم صاحب المدارك حيث انهم ذكروا هذا الشرط و لم يوردوا عليه دليلا- حتى قال الفاضل الخراساني في الذخير بعد نقل ذلك عن الأصحاب: و حجتهم عندى غير واضحة. مع ان صحيحه أبى ولاد المذكوره و روايه إسحاق بن عمار المتقدمه أظهر ظاهر فى الدلاله على ذلك.

و فيهما دلالة واضحة على بطلان قول من قال بالجواز فى قصد الأربعة كصاحب المدارك و من سبقه بالتقريب الذى ذكرناه فى معنى روايه صفوان فى ذكر الشرط الثانى.

و نزيده بيانا بالنسبه الى هذا الشرط ايضا فنقول انك قد عرفت من كلامه سابقا ان التقصير الواجب المشروط بهذه الشروط الستة التى ذكرها الأصحاب و منها هذا الشرط اعنى استمرار القصد انما هو فى قصد الثمانيه الفراسخ دون الأربعة لجواز الإتمام عندهم فيها، و حينئذ فمقتضى كلامه انه لو قصد الثمانيه ثم رجع عن قصده أو تردد قبل بلوغها و ان كان ما اتى به أربعة فراسخ فما زاد ما لم تبلغ الثمانيه فان الواجب عليه الإتمام، مع ان الخبرين المذكورين اللذين هما مستند هذا الشرط ظاهر ان بل صريحان فى انه متى حصل العدول عن المسافه التى توجه إليها القصد الأول بعد حصول الأربعة إلى الرجوع الى بلده فالواجب عليه التقصير الى أن يصير الى بلده، و مبناهما على ان المسافه تحصل بالثمانيه الملققه، فهما صريحان فى رد هذا القول لاتفاقهم على كون استمرار القصد شرطا فى الوجوب مع ان هذه أدله استمرار الشرط. إلا ان العذر لهم واضح من حيث عدم التدبر فى الروايات و الاطلاع عليها، ولكنه عذر غير مسموع و لا يضمن و لا يغنى من جوع.

## فروع

### الأول [هل يعيد المسافر ما صلاه قصرا إذا رجع عن نيته أو تردد؟]

-لو صلى بعد سفره قبل الرجوع عن نيته أو التردد فيها قصرا فهل تجب عليه الإعادة متى رجع أو تردد أم لا؟ المشهور الثانى لأنه صلى صلاه مأمورا بها شرعا و قضيه امتثال الأمر الإجزاء.

و يدل عليه زياده على ذلك

ما رواه الصدوق فى الصحيح عن زراره (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج فى سفر يريد فدخل عليه الوقت و قد خرج من القرية على فرسخين فصلوا و انصرفوا فانصرف بعضهم فى حاجه له فلم يقض له الخروج ما يصنع فى الصلاه التى كان صلاها ركعتين؟ قال تمت صلاته و لا يعيد».

قال فى الوافى فى ذيل هذا الخبر: يشبه أن يكون قد سقط لفظ «مع القوم» بعد «يخرج» كما هو فى الفقيه (٢).

و ذهب الشيخ فى الاستبصار (٣) إلى انه يعيد مع بقاء الوقت، و استدل عليه

بما رواه عن سليمان بن حفص المروزي (٤) قال:

«قال الفقيه عليه السلام التقصير فى الصلاه بريدان أو بريد ذاهبا و بريد جائيا. الى أن قال: و ان كان قصر ثم رجع عن نيته أعاد الصلاه». و حمل صحيحه زراره على ما إذا لم يرجع عن نيته بل يكون عازما عليها ليوافق خبره الذى استدل به. كذا نقله عنه فى الوافى ثم رده بالبعد، و المنقول عنه انما هو حمل الخبر المذكور على خروج الوقت جمعا بينه و بين روايه المروزي بحملها على بقاء الوقت. و هذا هو المناسب لمذهبه فى المسأله فإنه جعل ذلك وجه جمع بين خبريها المذكورين.

قال فى المدارك بعد نقل روايه المروزي: و هى ضعيفه بجهاله الراوى و لو صحت لوجب حملها على الاستحباب.

أقول: و يعضد هذه الروايه صحيحه أبى ولاد المتقدمه، و العجب منه (قدس سره) حيث لم يقف عليها فى المقام مع تضمنها لجمله من هذه الأحكام.

و قد نقلها بعض من تأخر عنه من مشايخنا المحققين و حملها على الاستحباب ايضا، و لا يخفى ما فيه لما اشتملت عليه الروايه من الصراحه فى الحكم المذكور

ص: ٣٣٥

---

١- (١) الوسائل الباب ٢٣ من صلاه المسافرين.

٢- (٢) ج ١ ص ٢٨١.

٣- (٣) ج ١ ص ٢٢٨.

٤- (٤) الوسائل الباب ٢ من صلاه المسافرين.

«فان عليك ان تقضى كل صلاه صليتها فى يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل ان تريم-أى تبرح-من مكانك». فإن التأكيد فى القضاء فوراً بتقديمه على اليوميه-كما ينادى به ظاهر الخبر، وهو الذى اخترناه فى مسأله القضاء كما تقدم من وجوب الفوريه به، مفرعاً عليه الوجوب بقوله «وجب عليك»-لا يلائم الاستحباب و ظاهرها ان صحه الصلاه قصراً قبل بلوغ المسافه و قبل الرجوع عن القصد كأنها مراعاة بعدم الرجوع الى ان يبلغ المسافه.

و ربما حملت على ان المقضى هو ما صلاه قصراً فى حال الرجوع فقط بقريته ان السؤال فيها عن حال الرجوع كما أشار إليه الوالد(عطر الله مرقده)فى بعض حواشيه.

و فيه ان الظاهر من الخبر ان ذلك حكم كلى بالنسبه إلى الرجوع عن القصد قبل بلوغ البريد و بعده و لا اختصاص له بالسؤال.و يؤيده ما ذكره فى المنتقى من أن قوله عليه السلام «من قبل ان تريم»ان معناه من قبل أن تنثنى عن السفر من المكان الذى بدا فيه الرجوع.

و كيف كان فالمسأله لا تخلو من شوب الإشكال و الاحتياط فيها لازم على كل حال و ان كان ما دلت عليه صحيحه زواره هو الأوفق بمقتضى القواعد الشرعيه، إلا ان هذه الروايه مع ما هى عليه من الصحه و الصراحه منافية لذلك،و لا يحضرنى الآن لها محمل تحمل عليه،و بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين احتمل حمل هذه الروايه و روايه المروزي على التقيه (1)و الله العالم.

### الثانى [المرتد بعد بلوغ المسافه]

قد عرفت انه متى تردد عزمه قبل بلوغ المسافه فإنه يجب عليه التمام لاختلال شرط التقصير و هو استمرار القصد الى بلوغ المسافه،أما لو كان ذلك

ص: ٣٣٦

---

١- ١) فى المغنى ج ٢ ص ٢٥٨: إذا خرج يقصد سفراً بعيداً يوجب قصر الصلاة ثم بدا له فرجع كان ما صلاه ماضياً صحيحاً و لا يقصر فى رجوعه إلا ان تكون مسافه الرجوع مبيحه بنفسها.



بعد بلوغ المسافه لم يؤثر فى الترخيص بل الواجب هو القصر لحصول الشرط، فلو تمادى فى سفره متردداً و الحال هذه و مضى عليه ثلاثون يوماً فهل يكون بمثابة من تردد و هو مقيم فى المصر؟ قال فى الذكرى: فيه نظر من وجود حقيقه السفر فلا يضر التردد و من اختلال القصد. انتهى. و بالأول صرح الشيخ فى النهايه كما سيأتى ذكره ان شاء الله تعالى فى عبارته، و هو مشكل لأن مورد النص التردد فى المصر بان يقول أسافر اليوم أو غدا حتى يمضى له ثلاثون يوماً، و إلحاق التردد فى هذه الصوره بين السفر و عدمه لا يخلو من إشكال كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى

### الثالث [من علق سفره على وجدان الرفقه]

قال فى المنتهى: و لو خرج من بلده ان وجد رفيقه سافر و إلا رجع أتم ما لم يسر ثمانيه فراسخ. و قال الشيخ فى النهايه إذا خرج قوم الى السفر و ساروا أربعة فراسخ و قصرُوا من الصلاه ثم أقاموا ينتظرون رفيقه لهم فى السفر فعليهم التقصير الى أن يتيسر لهم العزم على المقام فيرجعون الى التمام ما لم يتجاوزا ثلاثين يوماً، و ان كان مسيرهم أقل من أربعة فراسخ وجب عليهم الإتمام الى ان يسيروا فإذا ساروا رجعوا الى التقصير. و التحقيق ما قلناه نحن أولاً. انتهى كلامه فى المنتهى و أنت خير بما فيه من النظر الظاهر لكل ناظر فان مقتضى كلامه (قدس سره) أو لا انما هو من خرج من بلده معلقاً سفره على وجود الرفقه، و هذا غير قاصد للسفر جزماً و حكمه هو الإتمام و ان قطع مسافات عديده بهذه الكيفيه، لاختلال شرط وجوب التقصير و هو القصد إلى المسافه. و قوله انه يتم ما لم يسر ثمانيه فراسخ لا اعرف له وجهاً. و مقتضى كلام الشيخ فى النهايه انما هو من سافر قاصداً للمسافه جازماً بالسفر ثم عرض له بعد ذلك انتظار الرفقه، و هذا متفرع على شرط استمرار القصد كما تقدم. و ما ذكره الشيخ من التقصير هنا جيد كما تقدم

فى روايه إسحاق بن عمار من قوله عليه السلام

«ان كانوا بلغوا مسيره أربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم أقاموا أم انصرفوا، و ان كانوا ساروا أقل من أربعة فراسخ فليتموا الصلاه ما أقاموا فإذا مضوا فليقصروا». ثم ذكر عليه السلام العله فى ذلك على

و بالجملة فإن موضوع كلامه غير موضوع كلام الشيخ، و لعل ذلك لغلط في نسخه الكتاب أو لسوء فهمي في الباب، و لا يبعد ان يكون مراد العلامة -و ان قصرت عنه العبارة المذكوره لغلط فيها و نحوه- انه متى حصل له التردد بانتظار الرفقه قبل بلوغ ثمانيه فراسخ بمعنى انه خرج ناويا للسفر قاصدا للمسافه و لكن عرض له ما يوجب عدم استمرار القصد من انتظار الرفقه، فإن كان هذا العارض عرض قبل بلوغ نهايه المسافه التي هي عندهم بناء على المشهور ثمانيه فراسخ فان الواجب الإتمام لزوال الشرط المذكور قبل بلوغ المسافه، و ان كان بعد حصول الثمانيه التي هي المسافه فالواجب البقاء على التقصير إلا- ان ينقطع بأحد القواطع الشرعيه. و هو جيد بناء على ما هو المشهور من تخصيص المسافه بالثمانيه، و أما على ما اخترناه -من ان الأربعة أيضا باعتبار انضمام الإياب إلى الذهاب مسافه شرعيه، و هو مورد الأخبار المتقدمه و عليه بناء كلام الشيخ (قدس سره) هنا إلا انه مخالف لمذهبه في أصل المسأله كما تقدم من قوله بالجواز في الأربعة فهو محل النظر لما عرفت من أخبار الشرطين المذكورين اعنى شرط القصد و شرط استمراره، فان موردهما انما هو أخبار الأربعة الفراسخ كما تقدم، و هو دليل ظاهر في كونها مسافه القصر حقيقه و ان القصر واجب فيها حتما لوجود شرطى الوجوب. و لكنه (قدس سره) لعدم إمعان النظر في أخبار المسأله بنى على ما هو المشهور من تخصيص المسافه بالثمانيه و عدم حصولها بالأربعة الراجعه باعتبار الذهاب و الإياب إلى الثمانيه. و الله العالم.

#### الرابع [انتظار الرفقه لا يوجب العدول]

-لا يخفى ان انتظار الرفقه إنما يكون موجبا للعدول الى التمام إذا كان قبل بلوغ المسافه إذا علق سفره على ذلك، و إلا فلو كان عازما على السفر و ان لم يأتوا فمجرد انتظارهم لا يكون موجبا لعدوله عما هو عليه من وجوب التقصير لأنه جازم بالسفر و شرط استمرار القصد موجود إلا- أن يحصل شيء من القواطع الآتيه ثم انه لو رجع عن التردد الموجب للتمام الى العزم على السفر فالواجب

التقصير ان كان الباقي مسافه ذهابا و إيابا.

و استقرب الشهيد فى البيان ضم ما مضى من المسافه،و استظهره بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين استنادا الى قوله عليه السلام فى آخر روايه إسحاق ابن عمار المتقدمه «فإذا مضوا فليقصروا».

أقول:يمكن المناقشه فى دلالة العبارة المذكوره بناء على ان المتبادر كما هو الغالب المتكرر فى الأسفار هو حصول المسافه بعد موضع التردد،و الإطلاع فى الأخبار كما عرفت فى غير مقام من ما تقدم انما ينصرف الى ما هو المتكرر الغالب المتكرر الوقوع دون الفروض النادره.

#### الخامس [هل يقصر المكروه على سير المسافه؟]

قال فى المنتهى:لو اخرج مكرها إلى المسافه كالأسير قصر لانه مسافر سفرا بعيدا غير محرم فأبيح له التقصير كالمختار و المرأه مع الزوج و العبد مع السيد إذا عزم على الرجوع مع زوال اليد عنهما،خلافا للشافعى قال لانه غير ناو للسفر و لا جازم به فان نيته انه متى خلى رجع (١)و الجواب النقض بالعبد و المرأه.انتهى.

و ظاهر كلامه(قدس سره)عدم الخلاف فى المسأله إلا من العامه مع انه قال فى النهايه:لو عزم العبد على الرجوع متى أعتقه مولاه و الزوجه متى طلقها أو على الرجوع و ان كان على سبيل التحريم كالإباق و النشوز لم يترخصوا لعدم القصد.انتهى.

و ظاهره كما ترى المنافاه لما اختاره فى المنتهى و الموافقه لما نقله عن الشافعى فى الأسير لأنه لا فرق بين الأسير و لا غيره من هؤلاء المعدودين.

و قال الشهيد فى الذكرى:و لو جوز العبد العتق أو الزوجه الطلاق و عزم على الرجوع متى حصل فلا يترخص،قاله الفاضل و هو قريب ان حصلت اماره لذلك و إلا

ص: ٣٣٩

فالظاهر البناء على بقاء الاستيلاء و عدم رفعه بالاحتمال البعيد. انتهى. و هو مؤذن بالتفصيل.

و قال فى الذخير: و العبد و الزوجه و الخادم و الأسير تابعون يقصرون ان علموا جزم المتبوع، و قد صرح جماعه من الأصحاب بأنهم يقصرون و ان قصدوا الرجوع عند زوال اليد عنهم.

و المسأله لخلوها عن النص محل إشكال إلا- ان يقصدوا المسافه و يريدوا السفر و لو تبعا. و ما ذكره فى المنتهى- فى تعليل وجوب التقصير على الأسير لو اخرج مكرها من أنه مسافر سفرا بعيدا غير محرم- لا يخفى ما فيه، فان من الشروط كما عرفت قصد المسافه و هذا غير قاصد كما اعترف به فى النهايه. و ما ذكره فى الذكرى لا يخلو من قرب، و الاحتياط فى المسأله عندى لازم لاشتباه الحكم و عدم وجود النص الرافع للإشكال. و الله العالم.

#### الرابع [عدم انقطاع السفر بأحد القواطع]

##### اشاره

من الشروط المتقدمه أن لا ينقطع سفره بأحد القواطع الثلاثه التى هى إقامه عشره أيام و المرور بوطنه أو ملك له استوطنه سته أشهر و مضى ثلاثين يوما مترددا، و الأصحاب (رضوان الله عليهم) لم يذكروا فى هذا الشرط إلا نيه الإقامه و الوطن أو الملك و أما مضى ثلاثين يوما مترددا فإنما ذكره فى الأحكام، و هو ان وصل بلدا و نوى اقامه عشره و جب عليه التمام و لو لم ينو العشره بحيث انه يقول اليوم أخرج أو غدا فإنه يجب عليه التقصير الى أن تمضى ثلاثون يوما، و هذا مدلول الأخبار كما سيأتى ان شاء الله تعالى عند ذكر المسأله. و به يظهر لك صحه ما ذكرنا آنفا من الإشكال فى ما ذكره الأصحاب من انه لو تردد فى طريقه فى السفر الى مضى ثلاثين يوما و جب عليه التمام، مع ان مورد النصوص و ظاهر كلامهم فى هذا المقام ان ذلك ليس من القواطع مطلقا و إلا- لعدوه فى هذا الشرط مع انهم لم يذكروه كما لا- يخفى على من راجع كلامهم و انما ذكره فى تلك المسأله المخصوصه، هذا مع دلالة النصوص ايضا على التخصيص بالإقامه فى البلد كما

سيظهر لك ان شاء الله تعالى، إلا انه لما كان من جمله القواطع فى الجملة و لو بخصوص ما ذكرناه حسن عده فى هذا المكان كما ذكره أيضا فى المفاتيح.

و كيف كان فالكلام هنا يقع فى مقامات ثلاثه

### [المقام الأول- فى نيه الإقامة عشرة و انقطاع السفر بها

#### إشاره

،إلا ان انقطاع السفر بها يكون على وجهين (أحدهما)-ان يقصد المسافه و يسافر ثم تعرض له نيه الإقامة عشره فإنه يجب عليه التمام،و على هذا يكون الشرط المذكور شرطاً فى استمرار القصد بمعنى انه يشترط فى استمرار قصد المسافه ان لا يقطعه بنيه إقامة عشره.و هذا هو مدلول الأخبار الآتية.و(ثانيهما)-أن ينوى مسافه لا يعزم على إقامة عشره فى أثنائها فلو نوى مسافه ثمانية فراسخ مثلاً- لكن فى عزمه إقامة عشره فى أثنائها فإن هذا لا يجوز له التقصير بل فرضه التمام من وقت خروجه لأنه بنيه إقامة العشره فى الأثناء لم يحصل له قصد المسافه،و على هذا فالشرط المذكور شرط فى وجوب التقصير،و الحججه فى وجوب الإتمام هنا عدم تحقق قصد المسافه كما عرفت،و اما فى الأول فالأخبار.و قد صرح غير واحد من الأصحاب بأنه لا فرق فى نيه المقام الموجه لقطع السفر بين كون ذلك فى بلد أو قريه أو بادية و لا بين العازم على استمرار السفر بعد المقام و غيره.

و من أخبار المسأله المشار إليها

ما رواه فى الكافى و التهذيب عن زراره فى الصحيح عن ابى جعفر عليه السلام (١)قال:

«قلت له أ رأيت من قدم بلده الى متى ينبغى له أن يكون مقصرا و متى ينبغى له أن يتم؟قال إذا دخلت أرضا فأيقنت ان لك بها مقاما عشره أيام فأتم الصلاه،فان لم تدر ما مقامك بها تقول غدا أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك و بين أن يمضى شهر فإذا تم لك شهر فأتم الصلاه و ان أردت أن تخرج من ساعتك».

و عن أبى أيوب الخزاز فى الصحيح أو الحسن (٢)قال:

«سأل محمد بن مسلم

ص: ٣٤١

١- ١) الوسائل الباب ١٥ من صلاه المسافرين.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٥ من صلاه المسافرين.

أبا عبد الله عليه السلام و أنا أسمع عن المسافرين ان حدث نفسه بإقامه عشره أيام؟ قال فليتم الصلاه، و ان لم يدر ما يقيم يوما أو أكثر فليعد ثلاثين يوما ثم ليتيم و ان كان أقام يوما أو صلاه واحده. فقال له محمد بلغني انك قلت خمسا؟ قال قد قلت ذاك. قال الخزاز فقلت انا: جعلت فداك يكون أقل من خمس؟ قال لا».

و عن منصور بن حازم فى الصحيح عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«سمعتة يقول إذا أتيت بلده فأزمعت المقام عشره أيام فأتم الصلاه، فإن تركه رجل جاهلا فليس عليه اعاده».

و ما رواه فى الفقيه فى الصحيح عن معاويه بن وهب عن ابى عبد الله عليه السلام (٢) انه قال:

«إذا دخلت بلدا و أنت تريد المقام عشره أيام فأتم الصلاه حين تقدم و ان أردت المقام دون العشره فقصر، و ان أقمت تقول غدا أخرج و بعد غد و لم تجمع على عشره فقصر ما بينك و بين شهر فإذا تم الشهر فأتم الصلاه. قال قلت ان دخلت بلدا أول يوم من شهر رمضان و لست أريد أن أقيم عشرا؟ قال: قصر و أفطر. قلت: فان مكثت كذلك أقول غدا أو بعد غد فأفطر الشهر كله و اقصر؟ قال نعم هذا واحد إذا قصرت أفطرت و إذا أفطرت قصرت».

و ما رواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم (٣) قال:

«سألته عن المسافر يقدم الأرض فقال ان حدثته نفسه أن يقيم عشرا فليتم و ان قال اليوم أخرج أو غدا أخرج و لا يدرى فليقصر بينه و بين شهر فان مضى شهر فليتم، و لا يتم فى أقل من عشره إلا بمكه و المدينه، و ان أقام بمكه و المدينه خمسا فليتم».

و ما رواه فى الفقيه فى الصحيح عن ابى ولاد الحناط (٤) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام انى كنت نويت حين دخلت المدينه أن أقيم بها عشره أيام فأتم الصلاه ثم بدا لى بعد أن لا أقيم بها فما ترى لى أتم أم أقصر؟ فقال ان كنت دخلت

ص: ٣٤٢

---

١- ١) الوسائل الباب ١٧ من صلاه المسافرين، و الروايه للشيخ فقط.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٥ من صلاه المسافرين.

٣- ٣) الوسائل الباب ١٥ من صلاه المسافرين.

٤- ٤) الوسائل الباب ١٨ من صلاه المسافرين.

المدينه و صليت بها صلاه فريضه واحده بتمام فليس لك أن تقصر حتى تخرج منها، و ان كنت حين دخلتها على نيتك المقام و لم تصل فيها صلاه فريضه واحده بتمام حتى بدا لك أن لا تقيم فأنت فى تلك الحال بالخيار ان شئت فانو المقام عشرا و أتم و ان لم تنو المقام عشرا فقصر ما بينك و بين شهر فإذا مضى لك شهر فأتم الصلاه».

و ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (١) قال:

«سألته عن الرجل يدركه شهر رمضان فى السفر فيقيم الأيام فى المكان عليه صوم؟ قال لا حتى يجمع على مقام عشره أيام و إذا أجمع على مقام عشره أيام صام و أتم الصلاه. قال: و سألته عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان و هو مسافر يقضى إذا أقام الأيام فى المكان؟ قال لا حتى يجمع على مقام عشره أيام».

و ما رواه المشايخ الثلاثة فى الصحيح عن على بن يقطين عن ابى الحسن عليه السلام (٢) قال:

«سألته عن الرجل يخرج فى السفر ثم يبدو له فى الإقامه و هو فى الصلاه قال يتم إذا بدت له الإقامه».

و روى الشيخ فى التهذيب عن محمد بن سهل عن أبيه (٣) قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يخرج فى سفر ثم تبدو له الإقامه و هو فى صلاته أ يتم أم يقصر؟ قال يتم إذا بدت له الإقامه».

إذا عرفت ذلك فالكلام يقع هنا فى مواضع

### **الأول [هل يشترط التوالى فى عشره الإقامه؟]**

-المشهور فى كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) اشتراط التوالى فى هذه العشره بمعنى انه لا يخرج من ذلك المحل الى محل الترخص، و اما الخروج الى ما دون ذلك فالظاهر انه لا خلاف و لا إشكال فى جوازه، فان المستفاد من الأخبار و كلام علمائنا الأبرار على وجه لا يدخله الشك و الإنكار إلا ممن لم يعرض على المسأله بضرر قاطع و لم يعط التأمل حقه فى هذه المواضع ان الحدود الشرعيه لكل بلد عبارته عن منتهى

ص: ٣٤٣

---

١- (١) الوسائل الباب ١٥ من صلاه المسافرين.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢٠ من صلاه المسافرين.

٣- (٣) الوسائل الباب ٢٠ من صلاه المسافرين.

سماع أذنها و رؤيه من وراء جدرانها و هو الذى يحصل به الترخص من جميع أطرافها. و ما اشتهر فى هذه الأوقات المتأخره و الأزمنه المتغيره-من أن من أقام فى بلد أو قريه مثلاً فلا يجوز له الخروج من سورها المحيط بها أو عن حدود بنيانها و دورها- فهو ناشىء عن الغفله و عدم إعطاء النظر حقه من التأمل فى الأخبار و كلام الأصحاب كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى من ما نذكره فى الباب.

ثم ان الأصحاب (رضوان الله عليهم) استدلوا على اشتراط التوالى فى العشره بان ذلك هو المتبادر من الأخبار:

قال السيد السند (طيب الله مرقده) فى المدارك: و هل يشترط فى العشره التوالى بحيث لا- يخرج بينها الى محل الترخص أم لا؟ الأظهر اشتراطه لانه المتبادر من النص و به قطع الشهيد فى البيان و جدى (قدس سره) فى جملة من كتبه، و قال فى بعض فوائده بعد أن صرح باعتبار ذلك: و ما يوجد فى بعض القيود-من ان الخروج الى خارج الحدود مع العود الى موضع الإقامة ليومه أو لليلته لا يؤثر فى نيه الإقامة و ان لم ينو إقامة عشره أيام مستأنفه- لا حقيقه له و لم نقف عليه مسنداً الى أحد من المعبرين الذين تعتبر فتواهم، فيجب الحكم بإطراحه حتى لو كان ذلك فى نيته من أول الإقامة بحيث صاحبت هذه النيه نيه إقامة العشره لم يعتد بنيه الإقامة و كان باقياً على القصر لعدم الجزم بإقامه العشره المتواليه فإن الخروج الى ما يوجب الخفاء يقطعها و نيته فى ابتدائها يبطلها. انتهى كلامه (قدس سره) و هو جيد. لكن ينبغى الرجوع فى صدق الإقامة إلى العرف فلا يقدر فيها الخروج الى بعض البساتين أو المزارع المتصله بالبلد مع صدق الإقامة فيها عرفاً. انتهى كلام السيد المشار إليه أقول: ما نقله عنه من هذا الكلام الذى نسبه الى فوائده قد صرح به فى رسالته التى فى هذه المسأله المسمى بنتائج الأفكار، و هو ظاهر فى بطلان ما توهمه من قدمنا النقل عنه من القول ببطلان الإقامة بالخروج الى خارج سور البلد و نحوه.

و قال المحقق الأردبيلي (نور الله مرقده) فى شرح الإرشاد: و هل يشترط



فى نيه الإقامه فى بلد ان يكون بحيث لا- يخرج الى محل الترخص أو يكفى عدم السفر إلى مسافه أو يحال الى العرف بحيث يقال انه مقيم فى هذا البلد فلا يضره السير فى البساتين و الأسواق البعيده عن منزله و غير ذلك؟قد صرح الشهيد فى البيان بالأول.

الى ان قال:الظاهر من الأخبار هو الإطلاق من غير قيد،و لو كان مثل ذلك شرطاً لكان الأولى بيانه فى الأخبار و إلا يلزم التأخير و الإغراء بالجهل،فيمكن تنزيله على العرف بمعنى انه جعل نفسه فى هذه العشره من المقيمين فى البلد بمعنى ان هذا موضعه و مكانه و محله مثل أهله فلا- يضره السير فى الجملة إلى البساتين و التردد فى البلد و حواليه ما لم يصل الى موضع بعيد بحيث يقال انه ليس من المقيمين فى البلد،و كذا لو تردد كثيراً أو دائماً فى المواضع البعيده فى الجملة.و لا يبعد عدم ضرر الخروج الى محل الترخص أحياناً لغرض من الأغراض مع كون المسكن و المنزل فى موضع معين لصدق إقامه العشره عرفاً المذكوره فى الروايات.انتهى.و هو جيد.

و ظاهر كلامه كما ترى ينجر الى جواز الخروج الى موضع الترخص أحياناً لعدم منافاته لصدق الإقامه عرفاً،و اليه يرجع ما قدمنا نقله عن السيد السند من قوله بعد نقل كلام جده«لكن ينبغى الرجوع الى آخره».

و قال شيخنا المجلسى (عطر الله مرقده)بعد نقل كلام شيخنا الشهيد الثانى المتقدم:و الظاهر ان عدم التوالى فى أكثر الأحيان يقدح فى صدق المعنى المذكور عرفاً و لا- يقدح فيه أحياناً،كما إذا خرج يوماً أو بعض يوم الى بعض البساتين و المزارع المتقاربه و ان كان فى حد الخفاء و لا بأس به.و المسأله مشكله و هى من مواضع الاحتياط.انتهى.

و اما القول الذى أشار إليه المحقق المذكور-بقوله«أو يكفى عدم السفر إلى مسافه،و هو الذى أشار إليه شيخنا الشهيد الثانى فى ما قدمنا من نقل سبطه عنه بقوله«و ما يوجد فى بعض القيود من أن الخروج الى خارج الحدود مع العود.

الى آخره»-فهو منقول عن فخر المحققين ابن شيخنا العلامة،قال فى رسالته

نتائج الأفكار: وفي بعض الحواشي المنسوبة الى الامام فخر الدين بن المطهر (قدس سره) عدم قطع نيه الخروج الى القرى المتقاربه و المزارع الخارجه عن الحدود لنيه الإقامه بل يبقى على التمام سواء قارنت النيه الأولى أم تأخرت و سواء نوى بعد الخروج إقامه عشره مستأنفه أم لا. انتهى.

أقول: وبذلك ظهر ان فى المسأله أقوالا ثلاثه (أحدها) -و هو الذى صرح به الشهيدان و الظاهر انه المشهور- جواز التردد فى حدود البلد و أطرافها ما لم يصل الى محل الترخص.

و (ثانيها) -الرجوع فى ذلك الى العرف كما سمعت من كلام المولى الأردبيلى و تلميذه السيد السند و شيخنا المجلسى (قدس الله أسرارهم) و الظاهر انه الأقرب.

و (ثالثها) -القول بالبقاء على التمام ما لم يقصد المسافه و ان تردد حيث شاء و أراد كما هو المنقول عن فخر المحققين.

و ربما كان مستنده صحيحه أبى ولاد المتقدمه الداله على انه متى نوى الإقامه فصلى فريضه بالتمام و جب عليه التمام الى أن يقصد المسافه.

إلا- ان فيه ان الأمر و ان كان كذلك لكن الكلام فى بقاء الإقامه، فإن مقتضى الخبر المذكور ترتب استصحاب التمام الى أن يقصد المسافه على الإقامه مع صلاه فريضه فلا بد من ثبوت الإقامه و بقائها ليجب استصحاب التمام، و الخصم يدعى ان الإقامه فى صورته التردد على ما زاد على محل الترخص قد زالت، فان مقتضى الأخبار الداله على ترتب التمام على نيه الإقامه فى البلد هو انه لا يخرج من حدودها لما أشرنا إليه فى أول الكلام من أن حدود البلد مواضع الترخص من جميع نواحيها فمعنى الإقامه بها يعنى عدم الخروج من حدودها، فوجب التمام عليه مترتب على عدم خروجه فمتى خرج زالت الإقامه و زال ما يترتب عليها من وجوب الإتمام، و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا ستره عليه.

بقى الكلام فى تحديد الخروج الموجب لزوال الإقامه هل هو كما ذكره الشهيدان

و من تبعهما أو ما ذكره المحقق الأردبيلي و من تبعه؟ وهذا بحث آخر خارج عن ما نحن فيه مع انا قد أشرنا الى أن الأقرب هو ما ذكره المحقق الأردبيلي (قدس سره) و من اقتفاه. والله العالم.

### الثانى [هل يكفى التليفق فى عشره إقامه؟]

-لا- خلاف و لا- إشكال فى أن بعض اليوم لا يحسب بيوم كامل و لو كان النقصان يسيرا، إنما الإشكال و الخلاف فى أنه هل يضم بعض يوم الدخول الى ما يتمه من آخر العدد فيحصل التليفق فى اليوم العاشر كأن ينوى الإقامة وقت الزوال فيشترط الى ما ينتهى إلى زوال اليوم الحادى عشر أم لا- بد من عشره كامله غير يومى الدخول و الخروج فى الصورة المفروضه؟ وجهان بل قولان صرح بأولهما الشهيد فى الذكرى، قال: الأقرب انه لا يشترط عشره أيام غير يوم الدخول و الخروج لصدق العدد حينئذ. و بذلك صرح الشهيد الثانى فى الروض و استظهره شيخنا المجلسى فى البحار. و بالثانى صرح السيد السند فى المدارك، قال: و فى الا-جتزاء باليوم الملفق من يومى الدخول و الخروج وجهان أظهرهما العدم لأن نصفى اليومين لا يسمى يوما فلا يتحقق إقامة العشره التامه بذلك، و قد اعترف الأصحاب بعدم الاكتفاء بالتليفق فى أيام الاعتكاف و أيام العده و الحكم فى الجميع واحد. انتهى.

و استشكل العلامه فى النهايه و التذكرة احتسابهما من العدد من حيث انهما من نهايه السفر و بدايته لاشتغاله فى الأول بأسباب الإقامة و فى الأخير بالسفر و من صدق الإقامة فى اليومين. ثم احتمل التليفق.

أقول: و المسأله لعدم النص القاطع لماده القيل و القال و تطرق الاحتمال لا تخلو من الإشكال.

و قال بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين: ثم هل يعد من العشره يوما الدخول و الخروج؟ و هل يعتبر تليفق بعض يوم ببعض من يوم آخر أم لا؟ و الذى يظهر من إطلاق الأخبار- و عدم ورود تحديد فى هذا الأمر مع عموم بلواه و كثره وروده فى الروايات- ان المرجع فى ذلك الى العرف كما انه كذلك فى سائر

الأمر الغير المحدوده فى الشرع،و من المعلوم ان فى العرف لا ينظر الى نقص بعض شىء من الليل أو النهار كساعه و ساعتين مثلا- فى احتسابه من التمام فلا يلزم القول بالتلفيق (١)و إخراج يومى الدخول و الخروج من العدد كليه.نعم لو فرض دخوله عند الزوال مثلا و كذا الخروج بعده بقليل فظاهر العرف عدم عدّه تاما.

و من ما يؤيد جميع ما ذكرناه قوله عليه السلام فى ما مر من

صحيحه زراره

«من قدم قبل الترويه بعشره أيام وجب عليه إتمام الصلاه». لظهور ان الحاج يخرج فى ذلك اليوم من الزوال.انتهى.

أقول:قد عرفت فى ما قدمنا فى غير موضع من الكتاب ما فى حواله الأحكام الشرعيه على العرف،على ان ما ذكره هنا من نسبه هذه الأمور إلى العرف انما هو باعتبار ما تخليه و إلا فمن أين له الوقوف على استعمال عرف عامه الأقطار و الأمصار و استعمال ما ذكره من هذه الخيالات؟و بدون ذلك لا يجدى الاستناد الى العرف،على ان قصارى كلامه بالنسبه إلى اليوم الناقص هل يحسب من العدد أم لا؟فإنه فصل فيه بين النقصان اليسير و الكثير،و أما التلفيق الذى هو محل البحث مع انه قد صرح به فى صدر عبارته فلا دلالة لكلامه عليه.و أما الروايه التى أوردها فهى بالدلاله على خلاف ما يدعيه أظهر،فإن الظاهر منها ان العشره قد حصلت و كملت قبل يوم الترويه فوجب إتمام الصلاه عليه لحصول العشره الكامله و يوم الترويه خارج عنها،فاستناده الى أن الحاج يخرج فى ذلك اليوم من الزوال لا يجدى نفعا فى المقام لظهور أنه زائد على العشره و ليس بداخل فيها، فان قوله عليه السلام«من قدم قبل الترويه بعشره أيام»أظهر ظاهره فى خروجه عن العشره كما لا يخفى.

و بالجمله فالمسأله لما كانت عاريه من النص كثرت فيها الخيالات و تطرقت إليها الاحتمالات كغيرها من المسائل العاريه عن النصوص و الاحتياط فيها من ما لا ينبغى تركه.و الله العالم.

ص: ٣٤٨

### الثالث [القول بكفايه الخمسه فى الإقامه و توجيه الروايه الداله عليه]

-المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا ينقطع السفر بنيه أقل من عشره بل الواجب هو التقصير، و ظاهر المنتهى دعوى الإجماع عليه حيث قال انه قول علمائنا. و يدل عليه صريحا ما تقدم (١)

فى صحيحه معاويه بن وهب من قوله عليه السلام:

«و ان أردت المقام دون العشره فقصر ما بينك و بين شهر. الحديث».

و نقل عن ابن الجنيّد انه اكتفى بإقامه خمسّه. أقول: ظاهر عبارته المنقوله فى المقام انحصار ذلك فى الخمسه، حيث قال فى كتاب المختصر الأحمدي: لو نوى المسافر عند دخوله البلد أو بعده مقام خمسّه أيام فصاعدا أتم. و لم يتعرض لذكر العشره بوجه.

قال شيخنا الشهيد فى الذكرى: اجتراً ابن الجنيّد وحده فى إتمام المسافر بنيه مقام خمسّه أيام و هو مروي فى الحسن عن الصادق عليه السلام (٢) بطريق أبى أيوب و سؤال محمد بن مسلم، و حملة الشيخ على الإقامه بأحد الحرمين أو على استحباب الإتمام. و فيهما نظر لان الحرمين عنده لا يشترط فيهما خمسّه و لا غيرها ان كان أقل من خمس فلا إتمام، و اما الاستحباب فالقصر عنده عزيزه فكيف يصير رخصه هنا. انتهى.

و اعترضه المحقق الشيخ حسن (قدس سره) فى المنتقى فقال: و غير خاف ان مرجع الاستحباب فى مثله الى التخيير مع رجحان الفرد المحكوم باستحبابه، فمناقشه الشهيد فى الذكرى للشيخ فى هذا الحمل - بان القصر عنده عزيزه فكيف يصير رخصه هنا - ليس لها محصل و فيها سد لباب التخيير بين الإتمام و القصر، و الأدله قائمه على ثبوته فى مواضع فلا وجه لافراد هذا الموضع منها بالمناقشه، و لو لا - قصور الخبر من جهة السند عن مقاومه ما دل على اعتبار إقامه العشره لما كان عن القول بالتخيير فى الخمسه معدل و ان كان خلاف المعروف بين المتأخرين. انتهى.

ص: ٣٤٩

١- ١) ص ٣٤٢.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٥ من صلاه المسافر.

و قال السيد السند (طاب ثراه) في المدارك - بعد نقل قول ابن الجنيّد و الاستدلال له بحسنه أبي أيوب المتقدمه التي أشار إليها في الذكرى - ما لفظه:

و هي غير داله على الاكتفاء بنيه إقامه الخمسه صريحا لاحتمال عود الإشاره إلى الكلام السابق و هو الإتمام مع إقامه العشره. و أجاب عنها الشيخ في التهذيب بالحمل على من كان بمكه أو المدينه و هو حمل بعيد. و كيف كان فهذه الروايه لا تبلغ حجه في معارضه الإجماع و الأخبار الكثيره. انتهى.

أقول و بالله التوفيق لإدراك المأمول: ان ما ذكره من استبعاد حمل الشيخ حسنه أبي أيوب على مكه و المدينه غير موجه، فان الشيخ قد استدل على ذلك بصحيحه محمد بن مسلم المتقدمه في عداد الروايات المذكوره في صدر المقام، و أنت خير بأنه بعد ورود الخبر الصحيح كما ترى بذلك فحمل إطلاق الخبر المذكور عليه غير بعيد و لا مستنكر من قواعدهم في حمل المطلق على المقيد، فاستبعادهم ذلك ليس في محله.

نعم يبقى الكلام في تخصيص هذا الحكم بهذين البلدين و هو كلام آخر. مع ان الوجه فيه

ما رواه الصدوق (عطر الله مرقده) في كتاب العلل في الصحيح عن معاويه بن وهب (1) قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام مكه و المدينه كسائر البلدان؟ قال نعم. قلت روى عنك بعض أصحابنا انك قلت لهم أتموا بالمدينه لخمس؟ فقال ان أصحابكم هؤلاء كانوا يقدمون فيخرجون من المسجد عند الصلاه فكرهت ذلك لهم فلذا قلت». و من ذلك يظهر لك ان الأمر بالإتمام بإقامه الخمسه في هذه الأخبار انما خرج مخرج التقيه و يخص ذلك بالبلدين المذكورين لما ذكره من العله فتكون إقامه الخمسه انما هي لذلك لا مطلقا بحيث تشمل جميع البلدان و جميع الأحوال، و على هذا فلا منافاه في هذه الأخبار لما اتفقت عليه الأخبار و كلمه الأصحاب عدا ابن الجنيّد من تخصيص الإتمام بإقامه العشره في جميع البلدان و جملة الأحوال.

و اما ما ذكره شيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) - من حمل حسنه أبي أيوب

ص: ٣٥٠

على التقيه بغير المعنى الذى ذكرناه، قال لأن الشافعى و جماعه منهم قائلون بإقامه الأربعاء و لا يحسبون يوم الدخول و يوم الخروج فتحصل خمسه ملفقه (١) و سياق الخبر ايضا يدل عليه كما لا يخفى على الخير. انتهى - فظنى بعده لأن الأخبار المتعلقة بهذا الحكم متى ضم بعضها الى بعض فإنها واضحة الدلالة طافحه مقاله فى ما ذكرناه من اختصاص الحكم بالبلدين المذكورين، و ان الوجه فى التقيه هو ما علل به فى صحيحه معاويه بن وهب المذكوره، على ان ما ذكره متوقف على ثبوت التلفيق و قد عرفت من ما تقدم انه محل اشكال.

و أما ما ذكره الشيخ ايضا- من الحمل على الاستحباب و ان جنح إليه جملة ممن تأخر عنه من الأصحاب- فقد عرفت من ما قدمناه فى غير موضع انه مع كونه لا- مستند له من سنه و لا- كتاب مدفوع بان الاستحباب حكم شرعى كالوجوب و التحريم يتوقف على الدليل الواضح، و مجرد اختلاف الأخبار لا يستلزم ذلك لجواز أن يكون لذلك وجه آخر من تقيه و نحوها.

و ممن ناقش الشيخ فى هذا الحمل زياده على ما ذكره فى الذكرى علامه فى المختلف حيث قال- بعد أن نقل عن الشيخ حمل حسنه أبى أيوب على الاستحباب أو لا ثم على مكه و المدينه ثانيا- ما صورته: و الحمل الأول ليس بجيد لأن فرضه التقصير.

و أما ما اعترض به فى المنتقى على الشهيد- كما قدمنا نقله من المناقشه و قوله:

«ان فى ذلك سدا لباب التخيير. الى آخره» فالظاهر انه ليس فى محله، و ذلك فان الظاهر ان مراد الشهيد و كذا علامه كما سمعت من كلامه فى المختلف انما هو ان الشارع قد أوجب على المسافر المستكمل للشروط المعبره القصر عزيمة، و هذا المسافر الناوى خمسه من جملة ذلك فيكون القصر عليه عزيمة، و استثناؤه من الضابط المذكور يحتاج الى دليل واضح، و مجرد دلالة هذا الخبر على انقطاع السفر بإقامه خمسه

ص: ٣٥١

لا يصلح لان يكون مستندا للاستحباب الموجب للتخير كما يدعيه المحقق المذكور، لعدم انحصار الحمل فى ذلك بل يجوز أن يحمل على وجوه آخر من تقيه و الحمل على خصوص مكه و المدينه كما هو أحد احتمالى الشيخ ايضا، و حينئذ فكيف يجوز الخروج عن ما هو واجب عزمه بالأخبار الصحيحه الصريحه المتفق على العمل بها بما هذا سبيله؟ و لا ريب ان الاستدلال على هذا الوجه الذى ذكرناه من ما لا- تعتريه شائبه الاختلال و لا- يدخله الإشكال. و به يظهر لك ضعف ما أورده المحقق المذكور على شيخنا الشهيد (عطر الله مرقديهما) و ما فيه من القصور.

ثم ان قوله فى المنتهى فى آخر عبارته «و ان كان خلاف المعروف بين المتأخرين» لا- يخلو من نظر لا يذانه بان المتقدمين أو أكثرهم على القول بالتخير مع انه ليس كذلك لما تقدم من كلام المنتهى المؤذن بالإجماع على وجوب التقصير متى قصرت المده عن عشره أيام، و لم يذهب الى اعتبار الخمسه أحد من المتقدمين غير ابن الجنيد حيث أنه جعلها موجه للإتمام، و الأصحاب سلفا و خلفا على التخصيص بالعشره و لم ينقل عن أحد اعتبار الخمسه تعيينا أو تخيرا، غايه الأمر ان الشيخ فى مقام الجمع بين الأخبار فى كتابه جمع هنا بهذا الجمع فى أحد احتماليه، و هو لا يستلزم أن يكون مذهبا له سيما مع ذكره على جهه الاحتمال و ذكر غيره معه، على انه لو اعتبرت وجوه الجمع التى يذكرها فى كتابيه مذاهب له لم تنحصر مذاهبه فى عد و لم تقف على حد.

و اما ما ذكره فى المدارك من احتمال عود الإشاره إلى الكلام السابق فبعيد جدا كما ينادى به آخر الروايه و هو قوله: «فقلت انا: جعلت فداك يكون أقل من خمسه. الى آخره، فإنه لولا معلوميه حكم الإتمام بالخمسه عند السامع لما حسن هذا السؤال و المراجع. و أما استبعاده لحمل الشيخ على مكه و المدينه فهو ناشىء عن غفلته عن الروايه الوارده بذلك كما ذكرناه، و أكثر القصور فى كلامهم ناشىء عن عدم إعطاء الفحص حقه فى تتبع الأدله و الاطلاع عليها فهو معذور من جهه و غير



معذور من اخرى سامحنا الله و إياهم بلطفه و كرمه.

ثم ان ما ذكره فى المدارك و كذا فى المنتقى-من قصور الروايه من حيث السند مع ان حسننها انما هو بإبراهيم بن هاشم الذى قد عد حديثه فى الصحيح جمله من أصحاب هذا الاصطلاح و تلقاه بالقبول جمله علمائنا الفحول،و بذلك صرح هذان الفاضلان أيضا فى غير مقام-من ما لا يخفى ما فيه من المجازفه.و الله العالم.

#### **الرابع [ما هو المعتبر فى ترخص المقيم دخولا و خروجا]**

قال فى المدارك:إذا سبقت نيه المقام ببلد عشره أيام على الوصول إليه ففى انقطاع السفر بما ينقطع بالوصول الى بلده من مشاهده الجدران و سماع الأذان وجهان،أظهرهما البقاء على التقصير الى ان يصل البلد و ينوى المقام فيها، لأنه الآن مسافر فيتعلق به حكمه الى أن يحصل ما يقتضى الإتمام.و لو خرج من موضع الإقامة إلى مسافه ففى ترخصه بمجرد الخروج أو بخفاء الجدران أو الأذان الوجهان،و المتجه هنا اعتبار الوصول الى محل الترخص،لان

محمد بن مسلم سأل الصادق عليه السلام (١)فقال له:

«رجل يريد السفر فيخرج متى يقصر؟فقال إذا توارى من البيوت». و هو يتناول من خرج من موضع الإقامة كما يتناول من خرج من بلده.انتهى.

أقول:لا يخفى ان المفهوم من أخبار تحديد محل الترخص بسماع الأذان و عدمه و الخفاء عن من وراء البيوت و عدمه-و كذا ما صرح به الأصحاب كما تقدم من أن ناوى الإقامة فى بلد لا يضره التردد فى نواحيها ما لم يبلغ محل الترخص-هو أن حدود البلد شرعا من جميع نواحيها هى هذه المواضع المذكوره،و ان المتوطن فى البلد لو أراد السفر منها وجب عليه الإتمام إلى الحد المذكور الذى هو عبارته عن الخفاء فى الأمرين المذكورين،و كذا لو رجع من سفره فإنه يجب عليه التقصير الى الحد المذكور الذى هو عبارته عن سماع الأذان و رؤيه من خلف الجدران، و ما ذاك جميعه إلا من حيث انتهاء حدود البلد شرعا الى ذلك الموضع كما عرفت،

ص: ٣٥٣

و قضيه ذلك ان المقيم بها كالمواطن فيها. إلا انهم اختلفوا هنا في الداخل إليها من غير أهلها لو قصد نيه الإقامة بها قبل الوصول إليها فهل يصير حكمه حكم صاحب البلد فيتم متى سمع الأذان أو رأى من عند جدران البلد أو لا حتى يدخل البلد و ينوى الإقامة بها؟ ظاهر جماعه: منهم- السيد السند و قبله جده في الروض الثاني، و بالأول صرح المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد، و هو الأظهر لما قدمناه في صدر الكلام.

و اما ما ذكره السيد هنا من الاحتجاج على ما ذهب اليه فيمكن تطرق الاعتراض عليه (اما أولا)- فلان ما علل به أظهره ما اختاره من قوله «انه الآن مسافر» ممنوع فان الخصم يدعى انه حيث دخل في حدود البلد مع نيه الإقامة التي حصلت منه قبل الدخول حاضر، و لا- خلاف عندهم في اعتبار هذه الحدود في حال الخروج فكذا في حال الدخول، فاستدلالة بما ذكره لا يخرج عن المصادر.

و اما ما ذكره جده (قدس سره) في الروض- من أنه من ما يضعف كونها بحكم بلده من كل وجه انه لو رجع فيها عن نيه الإقامة قبل الصلاة تماما أو ما في حكمها يرجع الى التقصير و ان أقام فيها أياما و ساوت غيرها من مواضع القرية- ففيه ما ذكره المحقق الأردبيلي عطر الله مرقده) حيث قال: ان حكم موضع الإقامة حكم البلد و ينتهي السفر هنا كما ينتهي في البلد بالوصول الى محل الترخيص و يحصل بالخروج عنه من غير فرق و هو ظاهر، و عدم كون حكمه حكم البلد باعتبار أنه لو رجع عن نيه الإقامة قبل الصلاة تماما يرجع الى القصر ليس من ما يضعف ذلك كما قاله الشارح، لأن المماثلة إنما حصلت بالنيه فمعنى كون حكمه حكم البلد باعتبار انه لو رجع كان حكمه حكم البلد (1) ما دام متصفا بذلك الوصف و هو ظاهر.

انتهى. و هو جيد وجيه كما لا يخفى على الفطن النبيه.

و (اما ثانيا)- فان ما حكم به- من اتجاه اعتبار الوصول الى محل الترخيص في ترخصه للخروج دون مجرد الخروج من البلد لروايه محمد بن مسلم باعتبار شمولها

ص: ٣٥٤

---

(١- ١) في شرح الإرشاد و النسخ الخطيه هكذا «فمعنى كون حكمها حكم البلد ما دام.».

للمقيم كصاحب البلد-فهو آت في ما نحن فيه و جار في ما ندعيه،فإن

صحيحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (١)-قال:

«إذا كنت في الموضع الذي تسمع فيه الأذان فأتم و إذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الأذان فقصر،و إذا قدمت من سفر ك فمثل ذلك». -شامله بإطلاقها لهذين الفردين في حالتى كل من الدخول و الخروج، فان قوله عليه السلام: «و إذا قدمت من سفر ك فمثل ذلك» شامل لمن قدم بنيه الإقامة و انه متى سمع الأذان وجب عليه التمام.

و توضيحه ان السيد قد صرح في روايه محمد بن مسلم بشمولها للقاطن و الغريب المقيم بالنسبه إلى خفاء الجدران لو أراد الخروج،و يلزمه مثل ذلك في صدر صحيحه عبد الله بن سنان بالنسبه إلى الأذان البته،و المخاطب في عجزها هو المخاطب في صدرها فإذا فرض الحكم في صدرها بشمول الفردين فيجب ان يكون في عجزها كذلك.و لا يتوهم من قوله «و إذا قدمت من سفر ك»الاختصاص بكون القادم من أهل البلد دون القادم الغريب الذي يريد الإقامة فيها،لأن إطلاق القدوم بالنسبه إلى الغريب القادم أراد الإقامة أم لا ليس بممتنع لغه و لا عرفاً،بل قد ورد هذا اللفظ كذلك

في صحيحه زراره عن ابي جعفر عليه السلام من قوله:

«أ رأيت من قدم بلده الى متى ينبغي له أن يكون مقصراً؟.الحديث». و حينئذ فكما ان روايه محمد بن مسلم التى أوردتها دلت على مشاركته المقيم لصاحب البلد في وجوب الإتمام الى حال الخروج الى الحد المذكور ثم التقصير، كذلك صحيحه عبد الله بن سنان دلت على اشتراكهما في الحالين بالتقريب المتقدم.و مثل ذلك

صحيحه حماد بن عثمان المرويه في كتاب المحاسن عن ابي عبد الله عليه السلام (٢)-قال:

«إذا سمع الأذان أتم المسافر».

فإنها شامله بإطلاقها لكل قادم من سفره الى بلد سواء كانت بلده أو بلدا عزم الإقامة فيها قبل وصولها.

و لو قيل:ان وجه الفرق بين حاله الدخول و الخروج ظاهر من حيث صدق

ص: ٣٥٥

---

١-١) الوسائل الباب ٦ من صلاه المسافر.

٢-٢) الوسائل الباب ٦ من صلاه المسافر.

الإقامة عليه في الثاني دون الأول، فإنه في حال الدخول مسافر إلى أن يدخل البلد كما ذكر سابقا.

قلنا: قد تقدم في أول البحث أن حدود البلد من محل الترخيص كما أوضحناه من الأخبار و كلام الأصحاب و لا يختص بالوصول إلى البيوت. و أيضا فمتى سلم صدق صدر صحيحه ابن سنان الواردة في الأذان على الفردين باعتبار الخروج حسبما اعترف به في روايه محمد بن مسلم بالنسبه إلى الجدران لزم ذلك في عجزها، لقوله عليه السلام: «و إذا قدمت من سفرك فمثل ذلك» و حاصل معنى الخبر حينئذ انه عليه السلام قال: إذا كنت في الموضع الذي تسمع الأذان في خروجك من البلد مقيما كنت فيها أو من أهل البلد فأتى و إذا كنت لا تسمع فقصر، و إذا قدمت من سفرك فمثل ذلك من أهل البلد كنت أو ناويا الإقامة بها. فكأنه قال هذا الحكم لا- فرق فيه بين الدخول و الخروج للداخل و الخارج. نعم يخرج منه الداخل الغير القاصد للإقامة بالبلد حال دخوله لأنه مسافر و ان تجدد له القصد بعد دخوله و يبقى ما عداه داخلا تحت إطلاق الخبر. و الله العالم.

### الخامس [الناوى للإقامة في أماكن متعددة]

قال في المنتهى: لو عزم على إقامة طويله في رستاق ينتقل فيه من قرية إلى قرية و لم يعزم على الإقامة في واحد منها المدة التي يبطل حكم السفر فيها لم يبطل حكم سفره، لأنه لم ينو الإقامة في بلد بعينه فكان كالمنتقل في سفره من منزل إلى منزل. قال في المدارك بعد نقل ذلك: و هو حسن.

أقول: ظاهره أنه ما لم يقصد نية الإقامة في موضع من تلك القرى فإنه يبقى على القصر و ان زاد مقامه في قرية منها على ثلاثين يوما، لأنه رتب البقاء على السفر و استصحابه على عدم نية الإقامة، مع أنه قد تقدم تصريح جملة من الأصحاب - منهم الشيخ في ما قدمنا من عبارته في النهاية في فروع الشرط الثالث - بأنه بمضى ثلاثين يوما على المسافر إذا توقف في الطريق بعد قطع أربعه فراسخ ينتقل حكمه إلى التمام، و مقتضى ذلك أنه هنا كذلك. إلا أنا قد قدمنا أن ظاهر الأخبار و كلام

جمله من الأصحاب كما نبهنا عليه في الشرط الرابع هو اختصاص ذلك بالإقامة في البلد، بمعنى أنه إذا دخل بلداً ولم ينو الإقامة بها بل قال اليوم أخرج أو غداً ونحو ذلك فإن الواجب عليه استصحاب التقصير إلى مضي ثلاثين يوماً، وهذا هو الذي دلت عليه الأخبار المتقدمة ثمه. وأما إثبات هذا الحكم في مجرد السفر كما تقدم فرضه في كلام الشيخ فلا أعرف له دليلاً واضحاً.

فإن قيل: إن هذا منقوض عليكم بنية الإقامة عشرة أيام التي هي أحد القواطع في سفر كان أو بلد، كما تقدم تصريح الأصحاب بأنه لا فرق في قطعها السفر بين كونها في بلد أو فلاة من الأرض أو نحو ذلك، مع أن الأخبار التي استندتم إليها في تخصيص الثلاثين بالبلد هي بعينها أخبار الإقامة عشرة وأياماً وقد اشتملت على الحكمين فيلزم بمقتضى ما ذكرتم أنه لا ينقطع سفره بإقامته العشرة إلا في البلد دون الطريق.

قلنا: ليس الأمر كما ظننت فإن من جمله الأخبار المتقدمة في الشرط الرابع ما هو ظاهر في قطع نية الإقامة للسفر ولو كان في الطريق مثل صحيحه على بن جعفر وصحيحه على بن يقطين ورواية محمد بن سهل عن أبيه (١) فإن إطلاقها شامل للبلد والطريق، بل الظاهر منها سيما صحيحه على بن يقطين ورواية محمد بن سهل عن أبيه إنما هو الإقامة في السفر، حيث قال في صحيحه على بن يقطين

«سألت عن الرجل يخرج في السفر ثم يبدو له في الإقامة وهو في الصلاة أ يتم أو يقصر؟ قال يتم»

## (٢)

ونحوها الرواية المذكورة، فإن المتبادر منها كون ذلك في الطريق حيث أنه لا اشعار فيهما بالبلد بوجه وإن صدق عنوان السفر على من كان في البلد ولم ينو الإقامة.

ثم أنه لو فرض قصد الإقامة في إحدى قرى هذا الرستاق ترتب عليه في خروجه ما تقدم في الموضع الأول من الخلاف في الخروج إلى محل الترخص وما دونه وما زاد عليه.

## السادس [رجوع المقيم بعد إنشاء السفر]

قال في المدارك: قد عرفت أن نية الإقامة تقطع السفر المتقدم

ص: ٣٥٧

---

١- ١) ص ٣٤٣.

٢- ٢) فيه خلط بين الروايتين راجع ص ٣٤٣.

و على هذا فيفتقر المكلف فى عوده الى التقصير بعد الصلاه على التمام الى قصد مسافه جديده يشرع فيها القصر، و لو رجع الى موضع الإقامه بعد إنشاء السفر و الوصول الى محل الترخص لطلب حاجه أو أخذ شىء لم يتم فيه مع عدم عدوله عن السفر بخلاف ما لو رجع الى بلده لذلك، و لو بدا له العدول عن السفر أتم فى الموضعين. انتهى. و هو جيد.

إلا انه بقى هنا شىء لم ينبهوا عليه و لم يتنبهوا اليه و هو غير خال من الإشكال، و ذلك فإنهم قد ذكروا كما نبه عليه هنا انه بنيه الإقامه و الصلاه تماما فإنه ينقطع السفر و يجب البقاء على التمام حتى يعزم المسافه، و ظاهرهم الاتفاق عليه و عليه دلت صحيحه أبى ولاد الآتيه ان شاء الله تعالى قريبا (1) مع انهم قد صرحوا كما تقدم فى كلام السيد السند نقلا عن جده (قدس الله روحيهما) باشتراط التوالى فى العشره بمعنى انه لو خرج فى ضمنها الى ما دون المسافه و لو الى محل الترخص قطع إقامته، و مقتضى بطلان الإقامه بطلان الصلاه تماما و الرجوع الى التقصير و ان كان قد صلى تماما بتلك النيه أولا، مع ان صحيحه أبى ولاد المعتضده باتفاق الأصحاب دلت على وجوب البقاء على التمام بعد نيه الإقامه و الصلاه تماما الى أن يقصد المسافه و المدافعه بين الحكمين ظاهره، لأن مقتضى الحكم الأول هو وجوب الإتمام بعد النيه و الصلاه تماما الى أن يقصد المسافه و هو أعم من أن يخرج فى ضمن العشره أو لا. يخرج، و مقتضى الحكم الثانى الحكم ببطلان الإقامه بالخروج صلى أو لم يصل و يمكن أن يقال فى الجواب بتقييد الإطلاق الأول بالحكم الثانى بمعنى انه يشترط فى وجوب الإتمام و دوامه شروط ثلاثه: نيه الإقامه و الصلاه تماما و عدم الخروج من موضع الإقامه على الوجه المذكور فى كلامهم. و يحتمل ايضا أن يسند وجوب الاستمرار على التمام إلى الصلاه لا إلى النيه، بمعنى أن يقال ان نيه الإقامه قد انتقضت و بطلت فى الصوره المذكوره بالخروج عن موضع الإقامه، و وجوب البقاء على التمام انما هو بسبب الصلاه تماما بعد تلك النيه، فعلى هذا تصير الصلاه بعد تلك

ص: ٣٥٨

النيه شرطاً في دوام التمام. وهذا الوجه الثاني رأيت في كلام والدي (قدس سره) مجيباً به عن الإشكال المذكور حيث انه (طاب ثراه) تنبه له و أورد هذا الكلام جواباً عنه و هو جيد. إلا ان الذي يظهر من الخلاف في المسألة -و ان من جملة الأقوال فيها هو البقاء على التمام حتى يقصد المسافه، و هو الذي رده شيخنا الشهيد الثاني في ما تقدم من كلامه و أنكر نسبته الى أحد المحققين المعتمدين -هو أن مراد القائل بانقطاع نيه الإقامة إنما هو وجوب الرجوع الى التقصير، و إلا لما كان هذا القول مغايراً لما ذكره شيخنا المشار اليه و لما بالغ في رده هذه المبالغه المذكوره كما لا يخفى. والله العالم.

### المقام الثاني - في الملك أو المنزل الذي ينقطع به السفر

#### إشارة

، و قد وقع الخلاف هنا في ما ينقطع به السفر من مجرد الملك أو خصوص المنزل، فالمشهور بين المتأخرين الاكتفاء بمجرد الملك و لو نخله واحده بشرط الاستيطان في تلك البلده سته أشهر، و ذهب آخرون الى اشتراط المنزل.

قال الشيخ في النهاية: و من خرج الى ضيعه و كان له فيها موضع ينزله و يستوطنه و جب عليه التمام و ان لم يكن له فيها مسكن فإنه يجب عليه التقصير.

و هو ظاهر في اعتبار المنزل، و أما بالنسبه إلى الاستيطان فهو مطلق.

و قال ابن البراج في كتاب الكامل: من كانت له قريه فيها موضع يستوطنه و ينزل فيه و خرج إليها و كانت عده فراسخ سفره على ما قدمناه فعليه التمام، و ان لم يكن له فيها مسكن ينزل به و لا يستوطنه كان له التقصير. و هي كعباره النهاية.

و قال أبو الصلاح: و ان دخل مصر له فيه وطن فنزل فيه فعليه التمام و لو صلاه واحده.

و هذه العبارات كلها مشتركه في التقييد بالمنزل خاصه و عدم تقييد الاستيطان بالسته الأشهر بل هي مطلقه في ذلك.

و قال الشيخ في المبسوط: إذا سافر فمر في طريقه بضيعة أو على مال له أو كانت

له أصهار أو زوجه فنزل عليهم و لم ينو المقام عشره أيام قصر،و قد روى ان عليه التمام،وقد بينا الجمع بينهما و هو ان ما روى انه ان كان منزله أو ضيعته من ما قد استوطنه سته أشهر فصاعدا أتم و ان لم يكن استوطن ذلك قصر.

هذه جمله من عبائر المتقدمين و أما كلام العلامة و المحقق و من تأخر عنهما فهو على ما حكيناه من الاكتفاء بمجرد الملك بشرط الاستيطان سته أشهر.

### [الأخبار الواردة في المقام]

و منشأ هذا الاختلاف اختلاف الأخبار الواردة في المسألة فالواجب أولا ذكر الاخبار مذيله بما يظهر منها ثم عطف الكلام على كلام الأصحاب في المقام:

فأقول و بالله سبحانه الثقة لبلوغ المأمول:الأول-من الأخبار المذكوره

صحيحه إسماعيل بن الفضل (١)قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر من أرض إلى أرض و انما ينزل قراه و ضيعته قال إذا نزلت قراك و ضيعتك فأتى الصلاة و إذا كنت في غير أرضك فقصر».

أقول:ظاهر الخبر كما ترى انه يتم بمجرد الوصول إلى الأملاك المذكوره سواء كان له فيها منزل أو لم يكن استوطنها سابقا أم لم يستوطن قصد الإقامة أم لم يقصد.

الثاني -

روايه البزنطي (٢)قال:

«سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يخرج الى ضيعته و يقيم اليوم و اليومين و الثلاثه أ يقصر أو يتم؟قال يتم الصلاة كلما اتى ضيعه من ضياعه». و التقريب فيها ما تقدم و هى أظهر في عدم اعتبار نيه الإقامة.

و روى هذه الروايه

في كتاب قرب الاسناد عن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد ابن محمد بن ابى نصر (٣)قال:

«سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يخرج إلى الضيعه فيقيم اليوم و اليومين و الثلاثه يتم أم يقصر؟قال يتم فيها». و هى صحيحه السند كما ترى.

الثالث -



صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج (٤) قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام

ص: ٣٦٠

---

١-١) الوسائل الباب ١٤ من صلاة المسافرين.

٢-٢) الوسائل الباب ١٤ من صلاة المسافرين.

٣-٣) الوسائل الباب ١٤ من صلاة المسافرين.

٤-٤) الوسائل الباب ١٤ من صلاة المسافرين.

الرجل يكون له الضياع بعضها قريب من بعض يخرج فيقيم فيها يتم أو يقصر؟ قال يتم».

أقول: هكذا لفظ الخبر في الكافي (١) و أما في الفقيه و التهذيب (٢) فإنه قال: «يطوف» بدل «يقيم» و هو أوضح، و على تقدير نسخه «يقيم» يحتمل إقامه اليوم و اليومين و الثلاثة كما في الخبر السابق و يحتمل إقامه العشره لكن في مجموع الضياع حتى ينطبق على السؤال، و به يرجع الى الأخبار المتقدمه.

الرابع -

موثقه عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام (٣)

«في الرجل يخرج في سفر فيمر بقريه له أو دار فينزل فيها؟ قال يتم الصلاه و لو لم يكن له إلا نخله واحده و لا يقصر و ليصم إذا حضره الصوم و هو فيها». و هو ظاهر الدلاله في المعنى المتقدم.

الخامس -

صحيحه عمران بن محمد (٤) قال:

«قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام جعلت فداك ان لي ضيعه على خمسه عشر ميلا خمسه فراسخ ربما خرجت إليها فأقيم فيها ثلاثه أيام أو خمسه أيام أو سبعة أيام فأتم الصلاه أم أقصر؟ فقال قصر في الطريق و أتم في الضيعه».

أقول: لا يخفى ان هذه الأخبار كلها قد اشتركت في الاكتفاء في الإتمام بمجرد الملك و لا سيما موثقه عمار.

و العجب هنا من صاحب المدارك (قدس سره) و ما وقع له من المجازفه في هذا المقام كما هي عادته في كثير من الأحكام، حيث قال -بعد قول المصنف: و الوطن الذي يتم فيه هو كل موضع له فيه ملك قد استوطنه سته أشهر- ما لفظه: إطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق في الملك بين المنزل و غيره، و بهذا التعميم جزم العلامة و من تأخر عنه حتى صرحوا بالاكتفاء في ذلك بالشجره الواحد، و استدلوا عليه بما رواه الشيخ في الموثق عن عمار. ثم ساق الروايه المذكوره. ثم قال:

و هذه الروايه ضعيفه السند باشتمالها على جماعه من الفطحيه، و الأصح اعتبار المنزل خاصه كما هو ظاهر اختيار الشيخ في النهايه. الى آخره.

ص: ٣٤١

١- ١) الوسائل الباب ١٤ من صلاه المسافرين.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٤ من صلاه المسافرين.

٣- ٣) الوسائل الباب ١٤ من صلاه المسافرين.

٤- ٤) الوسائل الباب ١٤ من صلاه المسافرين.

فان فيه من المجازفه فى المقام التى لا- تلىق من مثله من الاعلام ما لا- يخفى على ذوى الأفهام، و ذلك فان الناظر فى كلامه القاصر عن تتبع الأخبار لحسن الظن به يظن انه لا- مستند لهذا القول إلا- هذه الروايه مع ان الروايات كما رأيت به متكاثره و الأخبار به متظافره فيها الصحيح باصطلاحه و غيره، و لا ريب ان الواجب فى مقام التحقيق هو استقصاء أدله القول و الجواب عنها متى اختار خلافه و لكن هذه عادته (قدس سره) فى غير موضع كما تقدمت الإشارة إليه.

ثم انه لا يخفى ان هذه الأخبار قد اشتركت فى كون التمام بمجرد الوصول إلى الأملاك المذكوره من غير تقييد بشىء من نيه إقامه أو استيطان سته أشهر سابقا كما هو ظاهر سياقها.

نعم فى حديث عمران بن محمد اشكال من وجه آخر حيث ان ظاهره وجوب التقصير فى خمسه فراسخ مع العلم بانقطاع السفر على رأسها، فإن السفر قد انقطع بالوصول إلى الضيعة التى قصدها لإيجابه عليه السلام الإتمام فيها، و ربما كان فيه دلالة على مذهب من قال بالتخير فى أربعة فراسخ. إلا انك قد عرفت انه قول مرغوب عنه لدلالة الروايات الصحيحه الصريحه على ضعفه، و الخبر المذكور مشكل لا يحضرنى الآن وجه الجواب عنه.

و أما ما ذكره المحدث الكاشانى فى الوافى من حمله على غير التخير- حيث انه حمل الأخبار الداله على الإتمام بمجرد وصول الملك على التخير و جعل هذا جوابا عن الإشكال المذكور- فلا يخفى ما فيه، لان التخير الذى احتمله فى تلك الأخبار انما هو فى الملك بعد تحقق السفر سابقا، لأن الأخبار اختلفت فى حكم الوصول الى الملك بعد تحقق السفر و انه هل يكون قاطعا للسفر أم لا؟ و الإشكال هنا انما هو فى حكمه عليه السلام بالتقصير فى الطريق مع انقطاع السفر بالوصول الى الملك، و هو هنا ليس بمسافر السفر الموجب للتقصير إلا- على قول من يقول بالتخير فى مجرد قصد الأربعة و هو لا يقول به، و حمله على ما لا يقول به غير جيد كما هو ظاهر. و بالجملة

فإن كلامه هنا لا يخلو عن نوع غفله.

السادس -

روايه موسى بن حمزه بن بزيع (١) قال:

«قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك ان لى ضيعه دون بغداد فاخرج من الكوفه أريد بغداد فأقيم فى تلك الضيعه أقصر أم أتم؟ قال ان لم تنو المقام عشا فقصر».

السابع -

روايه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«من اتى ضيعته ثم لم يرد المقام عشره أيام قصر و ان أراد المقام عشره أيام أتم الصلاه».

أقول: وهاتان الروايتان كما ترى صريحتان فى انه لا يجوز الإتمام فى الضيعه و الملك بمجرد الوصول بل لا بد من قصد إقامة عشره أيام و بدون ذلك فان الواجب التقصير.

الثامن -

صحيحه على بن يقطين (٣) قال:

«قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام الرجل يتخذ المنزل فيمر به أ يتم أم يقصر؟ فقال كل منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل و ليس لك أن تتم فيه».

التاسع -

صحيحه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (٤)

«فى الرجل يسافر فيمر بالمنزل له فى الطريق يتم الصلاه أم يقصر؟ قال يقصر انما هو المنزل الذى توطنه».

العاشر -

صحيحه سعد بن ابي خلف (٥) قال:

«سأل على بن يقطين أبا الحسن الأول عليه السلام عن الدار تكون للرجل بمصر أو الضيعه فيمر بها؟ قال ان كان من ما قد سكنه أتم فيه الصلاه و ان كان من ما لم يسكنه فليقصر».

صحيحه على بن يقطين (٤) قال:

«قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام ان لي ضياعا و منازل بين القرية و القرية الفرسخان و الثلاثة؟ فقال كل منزل من منازلك لا تستوطنه فعليك فيه التقصير».

أقول: قد اتفقت هذه الأخبار الأربعة على ان مجرد وجود المنزل غير

ص: ٣٤٣

---

١- ١) الوسائل الباب ١٥ من صلاة المسافر.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٥ من صلاة المسافر.

٣- ٣) الوسائل الباب ١٤ من صلاة المسافر. و راوى الحديث «٤» عنه «ع» فيه «حماد» كما فى الاستبصار ج ١ ص ٢٣٠.

٤- ٤) الوسائل الباب ١٤ من صلاة المسافر. و راوى الحديث «٤» عنه «ع» فيه «حماد» كما فى الاستبصار ج ١ ص ٢٣٠.

٥- ٥) الوسائل الباب ١٤ من صلاة المسافر. و راوى الحديث «٤» عنه «ع» فيه «حماد» كما فى الاستبصار ج ١ ص ٢٣٠.

٦- ٦) الوسائل الباب ١٤ من صلاة المسافر. و راوى الحديث «٤» عنه «ع» فيه «حماد» كما فى الاستبصار ج ١ ص ٢٣٠.

كاف في الإتمام عند المرور به ما لم يستوطنه، وإطلاقها شامل لما لو كان الاستيطان سته أشهر أو أقل أو أزيد.

الثاني عشر -

صحيحه أخرى لعلی بن یقطین ایضا (١) قال:

«سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن رجل يمر ببعض الأمصار و له بالمصر دار و ليس المصر وطنه أ يتم صلاته أم يقصر؟ قال يقصر الصلاة، والضیاع مثل ذلك إذا مر بها».

أقول: ينبغي حمل الدار هنا على ما لم يحصل فيه الاستيطان. و في الخبر أيضا دلالة على ان مجرد المرور بالضیاع لا یوجب التمام و لا یقطع السفر، و هو خلاف ما دلت علیه الأخبار الأوله. و يمكن جعله من قبيل الخبرين المتقدمين الدالين على انه لا يقصر في الملك إلا بنیه الإقامة عشرا فيه و إلا فالحكم التقصير، و بعین ما یقال فیهما یقال فيه.

الثالث عشر -

صحيحه محمد بن إسماعیل بن بزيع عن ابی الحسن الرضا علیه السلام (٢) قال:

«سألته عن الرجل يقصر في ضيعته؟ قال لا - بأس ما لم ينو مقام عشره أيام إلا - أن يكون له فيها منزل يستوطنه. فقلت ما الاستيطان؟ فقال ان يكون له فيها منزل يقيم فيه سته أشهر فإذا كان كذلك يتم فيها ميت دخلها».

و صدر هذه الصحيحه موافق لما دلت علیه الروايه السادسه و السابعه من وجوب التقصير في الضيعه ما لم ينو مقام عشره أيام، و علیه یحمل إطلاق صحيحه علی بن یقطین الآخره كما أشرنا إليه ذیلها. و الجميع كما ترى ظاهر المنافاه لما دلت علیه الأخبار الأوله من وجوب الإتمام بمجرد وصول الملك، و دلت هذه الصحيحه ایضا على انه لا بد في المنزل القاطع للسفر من الاستيطان كما دلت علیه الروايه الثامنه و التاسعه و العاشره و الحادي عشره، إلا ان تلك الروایات مطلقه في الاستيطان و هذه قد عینته و قیدته بسته أشهر فصاعدا فلا یكفی ما دونها، و بها قید الأصحاب إطلاق الروایات المشار إليها.

ص: ٣٦٤

---

١ - ١) الوسائل الباب ٢٣ من صلاه المسافر.

٢ - ٢) الوسائل الباب ٢٣ من صلاه المسافر.

إذا عرفت ذلك فاعلم ان ظاهر الأصحاب (رضوان الله عليهم) هو تقييد أخبار الملك و أخبار المنزل بالاستيطان سته أشهر في وجوب الإتمام بالوصول إليهما و انقطاع السفر بهما، و الذي ظهر لى من الأخبار بعد التأمل فيها بعين الفكر و الاعتبار هو اختصاص الاستيطان بالمنزل دون مجرد الملك، و ذلك فإن أخبار الضياع و الاملاك إنما اختلفت في أنه هل يجب الإتمام بمجرد الوصول إليها كما دل عليه الخبر الأول و الثانى و الثالث و الرابع و الخامس لو أنه لا بد من مقام عشرة فيها و بدونه يجب التقصير كما دل عليه الخبر السادس و السابع و صدر الخبر الثالث عشر؟ و أما الاستيطان فإنما ورد في أخبار المنازل خاصة كما عرفت من روايات على بن يقطين و صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع، و ليس فيها ما ربما يوهم انسحابه الى الملك إلا الروايه العاشره، حيث اشتمل السؤال فيها على الدار و الضيعة و أجيب بأنه ان كان من ما قد سكنه أتم فيه الصلاه. و يمكن الجواب بصرف ذلك الى الدار بخصوصها كما هو منطوق ما ذكرناه من أخبار المنزل و لا سيما الروايه الثالثه عشره فإنها كالصريحه فى ما ذكرناه من التفصيل، إذ ظاهرها كما ترى بالنسبه إلى الضياع انه يقصر فيها ما لم يتم عشرة أيام و بالنسبه إلى المنازل انه يقصر فيها ايضا ما لم يستوطنها على الوجه المذكور فيها، و لو كان قيد الاستيطان معتبرا فى الضياع كما يدعونه لعطفه على إقامه العشره و لم يخصه بالمنازل. و يؤيده ان المقام مقام البيان فلو كان الحكم كذلك لأشار إليه فى الخبر أو غيره. و يؤيده ان المقام مقام البيان فلو كان الحكم كذلك لا شار إليه فى الخبر أو غيره. و يؤكد ايضا النظر الى العرف فان الاستيطان مثل المده المذكوره انما يكون فى المنازل و الدور. و أما ما ذكره الأصحاب من الاكتفاء بالاستيطان فى بلد الملك و ان كان فى غير منزله فهو كالأصل الذى فرعوه عليه حيث عرفت انه لا مستند له فكذا ما يرجع اليه. و بالجملة فصحيحه ابن بزيع المذكوره ظاهره الدلاله فى ما ذكرناه حيث خص الضياع بوجوب التقصير ما لم ينو مقام عشرة أيام و المنزل بوجوب التقصير ما لم يحصل الاستيطان.

و ظاهر شيخنا الصدوق (عطر الله مرقده) فى الفقيه الإفتاء بالصحيحه

المذكوره حيث قال بعد ذكر صحيحه إسماعيل بن الفضل و هى الأولى من الأخبار المتقدمه:يعنى بذلك إذا أراد المقام فى قراه و أرضه عشره أيام و من لم يرد المقام بها عشره أيام قصر إلا أن يكون له بها منزل يكون فيه فى السنه سته أشهر فإن كان كذلك أتم متى دخلها،و تصديق ذلك ما رواه محمد بن إسماعيل بن بزيع.و ساق الخبر.

و أنت خير بان ما ذكره من تقييد الخبر المذكور بما دل عليه صدر صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع و نحوها روايتا موسى و عبد الله بن سنان و ان أمكن فى هذا الخبر الذى نقله و نحوه من الأخبار المطلقه إلا انه لا يمكن فى مثل الخبر الثانى الدال على الإقامه اليوم و اليومين و الثلاثه و الخبر الخامس الدال على الإقامه ثلاثه أو خمسه أو سبعه و ظاهر الخبر الثالث بالتقريب الذى ذكرناه فى ذيله،و التقييد بالمنزل ايضا لا تقبله تلك الأخبار سيما مع اعتبار الاستيطان المده المذكوره و خصوصا موثقه عمار الداله على الاكتفاء بالنخله،و اللازم من تقييد تلك الأخبار المطلقه بما ذكره من الصحيحه المذكوره و نحوها و ان بعد هو طرح تلك الأخبار المشتمله على الأيام المعدوده فيها لعدم قبولها التقييد،و حيثئذ فما ذكره غير حاسم لماده الإشكال و لا ساد لباب المقال.

و جمله من متأخرى المتأخرين كالمحدث الكاشانى فى الوافى جمعوا بهذه الصحيحه أعنى صحيحه ابن بزيع بين الأخبار بحمل مطلقها على مقيدها بأحد القيدين أعنى إقامه العشره أو الاستيطان،و نقله فى الوافى عن الشيخ فى التهذيبين و الصدوق فى الفقيه.

و فيه ان القيدين اللذين اشتملت عليهما الصحيحه المذكوره انما هما إقامه العشره أو المنزل الذى يستوطنه بمعنى انه لا يتم فى الملك إلا بعد نيه إقامه عشره أو يكون له ثمة منزل يستوطنه لا مجرد الاستيطان و ان كان من غير منزل،و هذا هو المعنى الذى صرح به فى الفقيه كما سمعت من عبارته.و بالجملة فإن قيد إقامه العشره و ان أمكن



فى بعض الأخبار إلا انه لا يمكن فى بعض آخر كما عرفت، وقيد الاستيطان مورده فى الأخبار انما هو المنزل كما عرفت ايضا.

فما ذكره كل منهم (رضوان الله عليهم زاعما انه وجه جمع بين الأخبار ناقص العيار بين الانكسار، والصحيحه المذكوره لا تنطبق على هذا الوجه و لا- تساعد كما عرفت لأنها صريحه فى كون الإتمام فى الملك و الضيعه لا يكون إلا بإقامه عشره أيام أو وجود المنزل المستوطن تلك المده، و ظاهرها ان وجود الملك و عدمه على حد سواء لان هذين القاطعين حيثما حصلا انقطع بهما السفر.

و احتمال المحدث المذكور فى الوافى و غيره فى غيره حمل ما دل على الإتمام فى غير صورتى الإقامه و الاستيطان على التخيير.

و فيه ما لا يخفى فإن الأخبار المذكوره ظاهره بل صريحه فى وجوب الإتمام وجوبا حتميا متعينا و لا قرينه فى شىء منها تؤنس بهذا الحمل بالكليه، و وجود المناقض و المعارض لا- يستدعى ذلك و لا يكون قرينه على ارتكاب التجوز فى تلك الألفاظ بإخراجها عن ظواهرها و حقائقها، إذ يمكن أن يكون التأويل فى جانب المعارض لها أو حملها على محمل آخر.

و عندى ان أحد طرفى هذه الأخبار المتعارضه فى المقام انما خرج مخرج التقيه التى هى الأصل فى اختلاف الأخبار فى كل حكم و قضيه و لكن أشكل تميزها و معرفتها فى أى طرف فحصل الالتباس، و قد دلت الأخبار على انهم عليهم السلام كانوا يلقون الاختلاف فى الأحكام تقيه و ان لم يكن ثمة قائل بها من أولئك الأنعام كما تقدم تحقيقه فى مقدمات الكتاب (1).

و بالجملة فالمسأله فى غايه الإشكال و للتوقف فيها مجال و اى مجال فالواجب الاحتياط فى ما عدا المنزل المستوطن المده المذكوره اما بإقامه عشره أو الجمع بين الفرضين.

ص: ٣٦٧

ثم انه بعد وصول الكلام الى هذا المقام وفق الله للوقوف على كلام بعض مشايخنا الكرام من متأخري المتأخرين الاعلام يؤذن بحمل الأخبار المطلقة في وجوب الإتمام بمجرد وصول الملك على التقيه، قال لأن عامه العامه على ما نقل عنهم ذهبوا الى ان المسافرين إذا ورد في أثناء سفره منزلا له أتم فيه سواء استوطنه أم لا حتى قال بعضهم بالإتمام في منازل أهله و عشيرته و لم يظهر من أحد منهم القول باشتراط دوام الاستيطان (١).

أقول: و من الأخبار التي يجب حملها على التقيه بناء على ما ذكره شيخنا المشار إليه

صحيحه البقباق (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسافر ينزل على بعض أهله يوما أو ليلة أو ثلاثا قال ما أحب ان يقصر الصلاه».

و قد حملها الشيخ على الاستحباب الذي مرجعه الى التخيير بين القصر و الإتمام و حملها بعض على الاستيطان بشرائطه أو على انه يستحب أن يقيم عشرا. و الظاهر بعد الجميع بل الأظهر هو الحمل على التقيه لما عرفت، و على ذلك تحمل جملة تلك الأخبار المتقدمه الداله على وجوب الإتمام بمجرد وصول الملك، و تعضده الأخبار الداله على انه لا يجوز الإتمام فيها إلا مع نيه إقامة العشره و إلا فالواجب التقصير، لأنك قد عرفت ان تقييدها بهذه الأخبار كما ذكره الصدوق و ان أمكن في بعض إلا انه لا يمكن في بعض آخر كالأخبار الداله على وجوب الإتمام مع الجلوس فيها يوما أو يومين أو ثلاثة، و حينئذ فلم يبق إلا حملها جميعا على التقيه التي هي في اختلاف الأخبار أصل كل بليه، و هو محمل جيد وجيه كما لا يخفى على الفطن النبیه

ص: ٣٤٨

١- ١) في المغنى ج ٢ ص ٢٩٠: إذا مر في طريقه على بلد فيه أهل أو مال قال أحمد في موضع يتم و قال في موضع يتم إلا أن يكون مارا و هو قول ابن عباس، و قال الزهري إذا مر بمزرعه له أتم، و قال إذا مر بقريه له فيها أهله أو ماله أتم إذا أراد ان يقيم بها يوما و ليلة، و قال الشافعي و ابن المنذر يقصر ما لم يجمع على إقامة أربعة لأنه مسافر لم يجمع على أربع.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٩ من صلاه المسافر.

ربه يزول الاختلاف بين هذه الأخبار.

إذا عرفت ذلك فاعلم انه قال فى المدارك فى هذا المقام-بعد أن نقل عن الأصحاب الاستدلال على قطع السفر بالملك بموثقه عمار ثم ردها بضعف السند كما قدمنا نقله عنه-ما صورته:و الأصح اعتبار المنزل خاصه لإناطه الحكم به فى الاخبار الصحيحه،و يدل عليه صريحا ما رواه الشيخ و ابن بابويه فى الصحيح عن محمد بن إسماعيل بن بزيع.ثم ساق الروايه الثالثه عشره من الأخبار المتقدمه،ثم قال و بهذه الروايه احتج الأصحاب على انه يعتبر فى الملك أن يكون قد استوطنه سته أشهر فصاعدا،و هى غير داله على ما ذكروه بل المتبادر منها اعتبار إقامة سته أشهر فى كل سنه.و بهذا المعنى صرح ابن بابويه فى من لا يحضره الفقيه فقال بعد أن أورد قوله عليه السلام فى صحيحه إسماعيل بن الفضل.الى آخر ما قدمنا نقله عن ابن بابويه.

ثم قال:و المسأله قويه الاشكال،و كيف كان فالظاهر اعتبار دوام الاستيطان كما يعتبر دوام الملك لقوله عليه السلام فى صحيحه على بن يقطين«كل منزل من منازلك لا تستوطنه.

الى آخره»انتهى ملخصا.

أقول:فيه أولا-زياده على ما قدمنا من اقتصاره فى نقل دليل القول المشهور على موثقه عمار مع وجود الروايات الصحيحه الصريحه غيرها كما عرفت-ان وجه الإشكال فى قوله:«و المسأله قويه الإشكال»إنما هو من حيث استدلال الأصحاب بهذه الروايه على الاستيطان سته أشهر فى الجملة و الروايه تدل على دوام الاستيطان فى كل سنه،فالإشكال حينئذ عنده من حيث ان القول بما عليه الأصحاب خروج عن ما دل عليه النص و القول بما دل عليه النص خروج عن ما عليه الأصحاب.و أنت خير بان هذا الإشكال سخييف ضعيف و الإشكال الحقيقى انما هو من حيث ان الاستيطان فى الروايه انما وقع قيدا للمنزل كما عرفت،غايه الأمر انه متى كان المنزل المستوطن فى الضيعه وجب الإتمام من حيث المنزل،و قد عرفت من روايات على بن يقطين المتعده تقييد المنزل بالاستيطان فى وجوب الإتمام و ان

كان وحده، و القيد المعتبر فى الملك بناء على الروايات الثلاث الأخيره إنما هو نيه الإقامة، فاستدلّاهم بالروايه المذكوره ليس فى محله. و أيضا فإنه صرح فى صدر كلامه بأن الأصح اعتبار المنزل خاصه دون مجرد الملك و استدلّ عليه بهذه الروايه، و حينئذ فاعتبار الاستيطان إنما هو فى المنزل الذى اختاره كما هو ظاهر الروايه، و حق العبارة بناء على ما ذكرناه انه لما نقل عن الأصحاب انهم احتجوا بهذه الروايه على انه يعتبر فى الملك الاستيطان سته أشهر ان يردّه بان اعتبار الاستيطان فى الروايه انما هو بالنسبه إلى المنزل خاصه لا الملك، مع ان المتبادر منها اعتبار الاستيطان سته أشهر فى كل سنه و هم قد اكتفوا بالسته و لو فى سنه واحده. هكذا كان حق العبارة بمقتضى ما اختاره فى المقام.

و ثانيا- ان قوله: «و كيف كان فالظاهر اعتبار دوام الاستيطان. الى آخره» بعد قوله: «و المسأله قويه الإشكال» من ما لا يخلو من التدافع، لأن قوه الإشكال عنده كما عرفت من حيث الاختلاف بين كلام الأصحاب فى ما اكتفوا به من الاستيطان سته أشهر و لو فى سنه و بين الروايه فى ما دلت عليه من دوام الاستيطان، و هو مؤذن بتوقفه فى المسأله من حيث عدم إمكان مخالفه الأصحاب و عدم إمكان مخالفه الروايه فوقع فى الاشكال لذلك، و مقتضى قوله: «و كيف كان. الى آخره» ترجيح العمل بما دلت عليه الروايه من دوام الاستيطان كما أيده بذكر صحيحه على بن يقطين و كلام الشيخ و ابن البراج.

و بالجملة فإن الظاهر من كلامه فى هذا المقام ان الخلاف هنا بين الأصحاب وقع فى موضعين: (أحدهما) ان-الوطن الذى ينقطع به السفر هل هو مجرد الملك الذى استوطنه كما هو المشهور أو خصوص المنزل المستوطن؟ و هو فى هذا الموضع قد حكم بأن الأصح هو القول الثانى مستندا إلى الصحيحه المذكوره. و (ثانيهما)- انه هل يكفى اقامه الستة و لو مره واحده فى سنه كما هو المشهور أم لا بد من تجدد الإقامة فى كل سنه كما هو ظاهر الصدوق و الشيخ فى النهايه و ابن البراج؟ و هو قد

اختار هنا القول الثانى لقوله «و الظاهر اعتبار دوام الاستيطان».

و حينئذ فقد تلخص ان مذهبه فى المسأله هو القول بخصوص المنزل مع اعتبار دوام الاستيطان كل سنه، و على هذا فأى إشكال هنا عنده و ما وجه هذا الاشكال فضلا عن قوته حتى انه يقول «و المسأله قويه الإشكال» و بالجمله فالظاهر ان كلامه هنا لا يخلو من مسامحه ناشئه عن الاستعجال. و الله العالم.

### تنبيه [فى ذكر بعض الفروع]

#### اشاره

قد ذكر الأصحاب (رضوان الله عليهم فى هذا المقام جملة من الفروع و الأحكام من ما يتم بها الكلام لا بد من نقلها و ذكرها لما فيها من الإيضاح للمسأله و رفع غشاوه الإبهام:

### [هل تكفى إقامه الأشهر الستة دفعه أو لا بد منها كل سنه؟]

فمنها- ان المستفاد من كلام الأكثر هو الاكتفاء بمقام الستة الأشهر و لو دفعه فى سنه واحده فيتم متى وصل بعدها و لو فريضة واحده، و ظاهر الصدوق -و اليه مال فى المدارك كما تقدم ذكره- اعتبار الستة فى كل سنه، و المفهوم من كلام الفاضل الخراسانى و بعض من تأخر عنه اناطه حصول الاستيطان بالعرف من غير تقييد بمدته:

قال فى الذخير: و الظاهر ان الوصول الى بلد له فيه منزل استوطنه بحيث يصدق الاستيطان عرفا كاف فى الإتمام. انتهى. و نحوه فى الكفايه.

و قال بعض من تأخر عنه من مشايخنا المحققين بعد نقل صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع: و خلاصه معناه ان الإتمام بالضياح و ما بحكمها إنما هو فى ما يكون محلا لسكنائه بحيث يعد عرفا من أوطانه و يصدق عليه عادة انه موضع استيطانه من غير أن يعرضه الترك لذلك فى ما بعد بمرتبته تخرجه عن عداد الأوطان و صدق الاستيطان أى بحيث لا- يقال انه كان وطنه سابقا فتركه، فإن هذا الاستيطان يتحقق بان يكون له فيه محل نزول و ان لم يكن ملكا له يسكنه دائما ستة أشهر مهما ارتحل منتقلا اليه. انتهى.

أقول: قد عرفت أنه لا يخفى ما فى حاله الأحكام الشرعيه على العرف من الإشكال، فإننا لا نجد لهذا العرف معنى إلا باعتبار ما يتصوره مدعيه فى كل مقام و يزعم أن كافه الناس على ما ارتسم فى خاطره فيحمل عليه الأحكام، و إلا فتتبع الأقطار و الأمصار و معرفه ما عليه عرف الناس و عاداتهم فى تلك الأمور التى علقوها على العرف أمر متعذر البتة، هذا مع ما علم يقينا من اختلاف العادات و العرف باختلاف الأقاليم و البلدان. و بالجملة فإناطه الأحكام الشرعيه بالعرف مع ما عرفت من كونه لا دليل عليه لا يخلو من الإشكال، و المفهوم من أخبارهم (عليهم السلام) انه مع ورود لفظ مجمل فى أخبارهم فإنه يجب الفحص عن معناه المراد به عنهم و مع تعذر الوقوف على ذلك فالواجب الأخذ بالاحتياط و الوقوف على سواء ذلك الصراط.

و يمكن هنا أن يقال ان لفظ الاستيطان و ان كان مجملا فى أكثر الأخبار إلا ان صحيحه ابن بزيع قد صرحت بان المراد به إقامه سته أشهر، و المجمل يحمل على المفصل و المطلق على المقيد فلا اشكال.

و أما ما يفهم من كلام الصدوق و من تبعه فى هذا المقام -من وجوب الستة فى كل سنه استنادا إلى إفاده المضارع التجدد- ففيه ان الظاهر بمعونه الأخبار الكثيره الداله على مطلق الاستيطان انما هو أن المراد بذلك انه لا يكفى فى صدق الاستيطان المره و المرتان بل لا بد من تجدد و استمراره على وجه لا يتركه تركا يخرج به عن الاسم المذكور، و أقل ما يحصل به ذلك من المراتب اقامه الستة مره واحده حيث انه لم يعين فى تلك الأخبار الكثيره مده للتحديد بل جعل المناط هو التحديد الذى يكون سببا لعدم زوال اسم الاستيطان، و فى الصحيحه المذكوره أوضحه و عينه بكون أقل ذلك مده الستة أشهر. و بذلك يظهر أنه لا دلالة فى الروايه على ما توهموه من اعتبار إقامه الستة فى كل سنه. و الله العالم.

و منها-

### **انه لا يشترط فى الستة أشهر التوالى**

بل يكفى و لو كانت متفرقه.

و هو جيد، و ذلك فان الحكم بالتمام فى الأخبار المتقدمه علق على مطلق الاستيطان

المده المذكوره و هو أعم من أن يكون مع التوالى أو التفريق.

و منها-

### **انه يشترط أن تكون الصلاه فى الستة المذكوره بنيه الإقامه**

لأنه المتبادر من قوله عليه السلام فى صحيحه ابن بزيح «منزل يقيم فيه سته أشهر» و كذا من لفظ الاستيطان و السكنى كما فى الأخبار الأخرى، و حينئذ فلا- يكفى الإتمام المترتب على كثره السفر و لا على المعصيه بالسفر و لا بعد التردد ثلاثين يوما و لا لشرف البقعه. نعم لا تضر مجامعتها له و ان تعددت الأسباب.

و منها-

### **اشتراط الملك فى المنزل و غيره**

كما هو ظاهر كلامهم و به صرح الشهيدان قال فى الذكرى: و يشترط ملك الرقبه فلا تكفى الإجاره و التملك بالوصيه. و نحوه فى الروض ايضا.

و ظاهر بعض متأخرى المتأخرين المناقشه فى الشرط المذكور، قال فى الذخير: و اشترط الشهيد ملك الرقبه فلا تجزئ الإجاره. و فيه تأمل.

أقول: لا يخفى ان المفهوم من الاخبار المتقدمه بالنسبه إلى الضياع و القرى و نحوها هو اشتراط الملك بغير اشكال و انما محل الإشكال فى المنزل، و المفهوم لغه و عرفا انه عباره عن موضع النزول، قال فى القاموس: النزول الحلول و نزل به حل فيه و المنزل موضع النزول. و مثله فى كتاب المصباح المنير. و لا- ريب ان ذلك أعم من أن يكون ملكا أو مستأجرا أو معارا أو نحو ذلك، و الاستناد الى اللام فى المقام باعتبار حملها على التملك لا وجه له لاحتمال حملها على الاختصاص، بل صرح فى الروض فى مسأله اتخاذ البلد دار اقامه على الدوام بان اللام كما تدل على الملك تدل على الاختصاص بل هى فيه أظهر، و قال بعض مشايخنا المحققين من متأخرى المتأخرين: الحق ان الأصل فى اللام الاختصاص و مجيئها للتملك انما هو لأجل كونه من افراد الاختصاص. و بالجملة فإن ما ذكره فى المقام لا يخلو من الاشكال لعدم الدليل الواضح عليه بل ظاهر كلام أهل اللغه كما عرفت خلافه.

و منها-

### **كون الاستيطان بعد تحقق الملك**

بناء على القول المشهور من اشتراط





ملك الرقبه أو بعد تحقق أحد الأسباب المبيحه للنزول بناء على القول الآخر، فلو تقدم الاستيطان أو بعضه على ذلك لم يعتد به، والوجه في ما ذكرنا ان الحكم في الأخبار ترتب على الاستيطان في المنزل الذي له ملكا كان أو عاريه أو نحو ذلك و هو ظاهر في أن الاستيطان قبل وجود المنزل المتصف بأحد الوجوه المذكوره من الملكيه و نحوها لا يدخل تحت مضمون هذه العبارة.

و منها-

### دوام الملك

فلو خرج عنه لم يترتب عليه الحكم المذكور، قال في الذكرى: ويشترط ايضا دوام الملك فلو خرج عن ملكه زال الحكم، لأن الصحابه لما دخلوا مكه قصرُوا فيها لخروج أملاكهم (١).

أقول: هذا الشرط جيد بالنسبه إلى الملك بناء على ما قدمنا نقله عنهم من اشتراط ملك الرقبه، واما بناء على القول الآخر فإنه لا بد ايضا من دوام نسبه المنزل إليه بأحد الأسباب المتقدمه، فلو استأجره أو استعاره مده ثم انقضت المده و خرج عن النسبه اليه و التعلق به فالظاهر ايضا زوال الحكم المترتب على وجود المنزل الداخل تحت تصرفه، فان ظاهر الأخبار اعتبار دوام السبب المذكور في دوام ما يترتب عليه و منها-

### انه لا يشترط السكنى في الملك

بل يكفي السكنى في البلد أو القرية حيث كان و لا يشترط كونه له صلاحية السكنى.

قال في الروض: و لا- يشترط كون السكنى في الملك و لا كونه له صلاحية السكنى لحديث النخلة (٢) فيكفي سكنى بلد لا يخرج عن حدوده الشرعيه و هي حد الخفاء. انتهى.

أقول: أما عدم اشتراط كون السكنى في الملك فإن أريد به بالنسبه إلى مثل الضياع و النخيل فهو من ما لا ريب في صحته، لأن هذه الأشياء ليست محلا للسكنى عرفا فيكفي الجلوس في البلد. إلا انك قد عرفت سابقا انه لا دليل على ما اعتبروه من اشتراط مجرد الملك بالسكنى بل السكنى في الأخبار انما ترتب على

ص: ٣٧٤

---

١-١) بدائع الصنائع ج ١ ص ١٠٣.

٢-٢) و هو الحديث الرابع ص ٣٦١.

المنزل، و ان أريد به بالنسبه إلى المنازل فهو محل إشكال، لأن الروايات دلت على انه إذا كان له منزل يستوطنه و هي ظاهره بل صريحه في كون الاستيطان في نفس المنزل، و الحمل على تقدير مضاف أى يستوطن بلده بعيد غايه البعد، فما ذكره (عطر الله مراقدهم) هنا لا يخلو من و صمه الإشكال.

### [هل يترتب حكم الملك على الوطن المتخذ؟]

و منها- انه قد صرح غير واحد منهم (رضوان الله عليهم) بأنه لو اتخذ بلدا دار اقامه على الدوام فان حكمه حكم الملك:

قال فى المدارك: و الحق العلامه و من تأخر عنه بالملك اتخاذ البلد دار اقامه على الدوام و لا بأس به الخروج المسافر بالوصول إليها عن كونه مسافرا عرفا.

قال فى الذكرى: و هل يشترط هنا الاستيطان الستة أشهر؟ الأقرب ذلك ليتحقق الاستيطان الشرعى مضافا الى العرف. و هو غير بعيد لأن الاستيطان على هذا الوجه إذا كان معتبرا مع وجود الملك فمع عدمه أولى. انتهى.

أقول: لا يخفى ما وقع للأصحاب (رضوان الله عليهم) قديما و حديثا من الغفله فى هذه المسأله، و ذلك فان ظاهرهم الاتفاق على انحصار قواطع السفر فى ثلاثه: (أحدها) إقامه العشره. و (ثانيها) مضى ثلاثين يوما مترددا. و (ثالثها) وصول بلد له فيها ملك أو منزل قد استوطنه على الخلاف المتقدم، و ظاهرهم دخول بلدته التى تولد فيها و نشأ من زمن أبيه و أجداده فى القاطع الثالث، و الحق العلامه و من تبعه بالملك كما هو القول المشهور اتخاذ البلد دار اقامه على الدوام، و رجحه السيد السند كما ذكره. ثم ان من تأخر عن العلامه اختلفوا فى انه هل يشترط اعتبار الستة أشهر المعتبر فى الملك فى هذا البلد؟ ظاهر الذكرى ذلك و رجحه السيد المذكور لما ذكره، و بمثل ذلك صرح جده فى الروض و غيره، و ظاهر الشهيد فى البيان التوقف فى ذلك حيث قال: و المقيم ببلده اتخذها وطنا على الدوام يلحق بالملك على الظاهر و فى اشتراط الإقامه ستة أشهر أو العشره الأيام إشكال. انتهى.

و بالجملة فالمشهور هو الأول.

و أنت خير بأنه لا- يخفى على من لاحظ الأخبار بعين التأمل و التدبر و الاعتبار ان المفهوم منها على وجه لا يعتريه الشك و لا الإنكار ان القواطع الثلاثه التى أحدها بلد الملك أو المنزل المشترك فيه الاستيطان انما هى فى ما إذا خرج الإنسان من بلده مسافرا سفرا يجب فيه التقصير فإنه يستصحب التقصير فى سفره الى أن ينقطع إما بإقامه عشره أيام فى بعض المواضع أو مضى ثلاثين يوما مترددا أو يمر فى سفره ذلك على ملك له من ضياع أو منزل على الوجه المتقدم فى المسأله فإنه ينقطع سفره بأى هذه حصل و يرجع الى التمام، ثم بعد المفارقه يرجع الى التقصير فى سفره كما كان أو لا حتى يرجع الى بلده التى خرج منها فيجب عليه الإتمام بالوصول إليها، إلا- ان الاخبار هنا قد اختلفت فى انه هل يتم إذا رجع الى بلده بعد تجاوزه محل الترخيص داخلا أو لا يتم حتى يدخل منزله و أهله؟ و حينئذ فتلك القواطع الثلاثه إنما هى خارج البلد المذكور، و انقطاع السفر بالرجوع الى بلده التى خرج منها ليس له مدخل فى تلك القواطع بوجه، و قد تقدمت لك الأخبار المتعلقة بهذا القاطع الثالث الذى هو الملك أو المنزل صريحه فى ما قلناه و واضحه فى ما ادعيناه فإنها تضمنت انه يمر به فى سفره، و منه يعلم ان ذلك انما هو فى مده السفر و ضمنه كما ذكرناه، و عباراتها فى هذا المعنى صريح و ظاهر مثل قولهم «سافر من أرض إلى أرض و إنما ينزل قراه و ضيعته» و قولهم «يتخذ المنزل فيمر به» و نحو ذلك من ما تقدم، و كله صريح أو ظاهر فى كون تلك الاملاك و الضياع و المنازل إنما هى فى الطريق و السفر، و أما بلد الإقامة فلا مدخل لها فى هذه الأخبار بوجه و إنما لها أخبار على حده، و محل الخلاف الذى وقع بينهم من الاكتفاء بالملك مطلقا أو لا بد من المنزل و اعتبار الاستيطان مطلقا أو مقيدا و نحو ذلك كله إنما نشأ من هذه الأخبار التى ذكرناها المتضمنه لكون ذلك فى السفر.

و اما أخبار بلد الاستيطان الداله على انقطاع السفر بالوصول إليها فهى هذه التى نتلوها عليك: فمنها

موثقه إسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال:

ص: ٣٧٦

«سألته عن الرجل يكون مسافرا ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة أ يتم الصلاه أم يكون مقصرا حتى يدخل أهله؟ قال بل يكون مقصرا حتى يدخل أهله».

و صحيحه العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام (1) قال:

«لا يزال المسافر مقصرا حتى يدخل بيته».

و روى الصدوق في الفقيه مرسل (2) قال: و روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال

«إذا خرجت من منزلك فقصر الى أن تعود اليه».

و موثقه ابن بكير (3) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون بالبصره و هو من أهل الكوفة له بها دار و منزل فيمر بالكوفة و انما هو مجتاز لا يريد المقام إلا بقدر ما يتجهز يوما أو يومين؟ قال يقيم في جانب المصر و يقصر. قلت: فان دخل أهله؟ قال عليه التمام».

و روى هذه الروايه

الحميري في كتاب قرب الاسناد عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب (4)

«أنه سمع بعض الواردين يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون بالبصره و هو من أهل الكوفة و له بالكوفة دار و عيال فيخرج فيمر بالكوفة و يريد مكه ليتجهز منها و ليس من رأيه أن يقيم أكثر من يوم أو يومين؟ قال يقيم في جانب الكوفة و يقصر حتى يفرغ من جهازه و ان هو دخل منزله فليتم الصلاه».

و أنت خبير بان سند الروايه المذكوره صحيح فبملاحظه موافقتها مع الموثقه المذكوره يجعلها في حكم الصحيح ايضا.

و صحيحه معاويه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام (5) قال:

«ان أهل مكه إذا زاروا البيت و دخلوا منازلهم أتموا و إذا لم يدخلوا منازلهم قصر».

و صحيحه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (6) قال:

«ان أهل مكه إذا خرجوا

ص: ٣٧٧

٣-٣) الوسائل الباب ٧ من صلاة المسافر.

٤-٤) الوسائل الباب ٧ من صلاة المسافر.

٥-٥) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر.

٦-٦) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر.

حجاجا قصرُوا و إذا زارُوا و رجعُوا الى منازلهم أتموا».

و صحيحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال:

«سألته عن التقصير قال: إذا كنت فى الموضع الذى تسمع فيه الأذان فأتم و إذا كنت فى الموضع الذى لا تسمع فيه الأذان فقصر، و إذا قدمت من سفر ك فمثل ذلك». و ليس فى بعض نسخ الحديث أول الحديث الى قوله «فأتم».

هذه جملة ما حضرني من أخبار المسافر إذا رجع الى بلده، و قد دلت كلها ما عدا الأخير على ان سفره انما ينقطع بدخول بيته كما هو أحد القولين فى المسألة و أظهرهما، و صحيحه ابن سنان قد دلت على الانقطاع بتجاوز محل الترخص داخلا كما هو أشهرهما، و لا تعرض فى شىء منها بوجه من الوجوه لشىء من تلك الشروط التى وقع فيها الخلاف و لا دلالة فيها على اشتراط منزل و لا ملك، و الإضافة فى.

هذه الأخبار فى قوله «بيته أو منزله» أعم من التملك و الاختصاص، و لا تعرض فيها لاستيطان سته أشهر و لا عدمه، و هؤلاء الذين اشتملت هذه الأخبار على السؤال عن أحكامهم و بيان تقصيرهم و إتمامهم لا تخصيص فى أحد منهم بكونه ممن قد اتخذها وطنًا من زمن آبائه و أجداده أو توطنها أخيراً، نعم لا بد من صدق كونها بلده عرفاً كما تشير اليه أخبار أهل مكة، و من ذلك يظهر أن قواطع السفر أربعة بزياده ما ذكرناه على الثلاثة المتقدمه.

هذا. و أما ما ذكره من حكم من اتخذ بلداً دار اقامه على الدوام فالأظهر عندى التفصيل فيه بأنه ان كان قد صدق عليه عرفاً كونه من أهل البلد المذكور فحكمه ما ذكرناه و دلت عليه هذه الأخبار كأهل البلد القاطنين بها، و ان كان قبل ذلك كأن يكون ذلك فى أول أمره بأن نوى الجلوس فيها على الدوام و لكنه بعد لم يدخل تحت اسم أهلها و لم يصدق عليه انه منها فالأظهر فيه الرجوع الى قواعد السفر المنصوصه عن أهل البيت (عليهم السلام) من بقاء حكم السفر عليه حتى ينقطع

ص: ٣٧٨

سفره بأحد القواطع الشرعيه.و ما ذكروه من التخريجات المتقدم ذكرها لا- أعرف عليها دليلا- ولا- إليها سبيلا- وقوله في المدارك:«الخروج المسافر بالوصول إليها عن كونه مسافرا عرفا»ليس بشيء في مقابله النصوص الصحيحه الصريحه الداله على وجوب التقصير على المسافر إلا أن ينقطع سفره بأحد القواطع الشرعيه، و حيث لم يحصل هنا شيء منها فالواجب بمقتضى تلك النصوص استصحاب التقصير كما صرحوا به في من أقام مده في رستاق،و مجرد نيه الإقامة دواما في البلد لا دليل على تأثيرها في قطع حكم السفر،و الإلحاق بالملك مجرد قياس لا- يوافق أصول المذهب.و بالجملة فإن التحقيق عندى فى المسأله ما ذكرته.و الله العالم بحقائق أحكامه و نوابه القائمون بمعالم حلاله و حرامه.

### المقام الثالث- فى مضى ثلاثين يوما مترددا

و لا خلاف بينهم فى وجوب الإتمام عليه بعد المده المذكوره،و قد مضت الأخبار الداله عليه فى صدر المقام الأول،إلا ان فى بعضها التحديد بثلاثين يوما و فى بعضها بالشهر،و يظهر الفرق فى ما إذا كان مبدأ التردد أول الشهر الهلالى فإنه يكتفى به و ان ظهر نقصانه عن الثلاثين بناء على روايه الشهر،و الظاهر انه كذلك ايضا بمقتضى كلام الأصحاب و يشكل حينئذ باعتبار روايه الثلاثين إلا ان تحمل على غير الصورة المذكوره من حصول التردد فى أثناء الشهر كما هو الأغلب.

و نقل عن العلامة فى التذكرة انه اعتبر الثلاثين و لم يعتبر الشهر الهلالى،قال:

لان لفظ الشهر كالمجمل و لفظ الثلاثين كالمبين.قال فى المدارك:و لا بأس به.

و قال فى الذخيره:و فى كونهما كالمجمل و المبين تأمل بل الظاهر كون الشهر حقيقه فى المعنى المشترك بين المعنيين،و حينئذ فالمتجه أن يقال يحمل على الثلاثين كما يحمل المطلق على المقيد و العام على الخاص.انتهى.

أقول:لا يخفى ان مرجع الكلامين الى البناء على الثلاثين و تقييد الشهر بذلك و هو الأظهر و ان كان ما ذكرناه أو لا فى الجمع بين الأخبار لا يخلو من قرب.و الله العالم

إشاره

من الشروط المتقدمه ان يكون السفر سائغا واجبا كان كالحج أو مستحبا كالزياره أو مباحا كالتجاره فلا يترخص العاصى بسفره، وهذا الشرط مجمع عليه بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) كما نقله المحقق فى المعتبر و العلامه فى جملته من كتبه.

و يدل عليه جملته من الأخبار: منها-

ما رواه الصدوق فى الصحيح عن عمار بن مروان عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«سمعتة يقول من سافر قصر و أفطر إلا ان يكون رجلا سفره الى صيد أو فى معصيه الله تعالى أو رسولا لمن يعصى الله عز و جل أو فى طلب شحناء أو سعايه ضرر على قوم مسلمين».

و ما رواه الشيخ عن عبيد بن زرارته فى الموثق (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج الى الصيد أ يقصر أو يتم؟ قال يتم لأنه ليس بمسير حق».

و عن ابى سعيد الخراسانى (٣) قال:

«دخل رجلان على ابى الحسن الرضا عليه السلام فسألاه عن التقصير فقال لأحدهما: وجب عليك التقصير لأنك قصدتني. و قال للآخر: وجب عليك التمام لأنك قصدت السلطان».

و عن إسماعيل بن ابى زياد عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (٤) قال:

«سبعة لا يقصرون الصلاة: الجابى الذى يدور فى جبايته و الأمير الذى يدور فى امارته و التاجر الذى يدور فى تجارته من سوق الى سوق و الراعى و البدوى الذى يطلب مواضع القطر و منبت الشجر و الرجل الذى يطلب الصيد يريد به لهو الدنيا و المحارب الذى يقطع السيل».

و إتمام الأخيرين لعدم اباحه السفر و أما ما عداهما فيمكن أن يكون لكون السفر عملهم، و يحتمل فى الأولين أن يكونا من قبيل الأخيرين أيضا.

ص: ٣٨٠

١- (١) الوسائل الباب ٨ من صلاة المسافر.

٢- (٢) الوسائل الباب ٩ من صلاة المسافر.

٣- (٣) الوسائل الباب ٨ من صلاة المسافر.





و عن ابن بكير (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتصيد اليوم و اليومين و الثلاثه أ يقصر الصلاه؟ قال لا إلا أن يشيع الرجل أخاه في الدين فان التصيد مسير باطل لا تقصر الصلاه فيه. و قال يقصر إذا شيع أخاه».

و عن عمران بن محمد بن عمران القمي في الصحيح عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«قلت له الرجل يخرج الى الصيد مسيره يوم أو يومين يقصر أو يتم؟ قال ان خرج لقوته و قوت عياله فليفطر و يقصر و ان خرج لطلب الفضول فلا و لا كرامه».

و عن زراره في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام (٣) قال:

«سألته عن من يخرج من اهله بالصقور و البزاه و الكلاب يتنزه الليله و الليلتين و الثلاثه هل يقصر من صلاته أم لا يقصر؟ قال انما خرج في لهو لا يقصر».

قلت:

الرجل يشيع أخاه اليوم و اليومين في شهر رمضان؟ قال يفطر و يقصر فان ذلك حق عليه».

و عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال:

«في قول الله عز و جل فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ (٥) قال: الباغى باغى الصيد و العادى السارق ليس لهما ان يأكلا الميتة إذا اضطرا إليها هي حرام عليهما كما هي على المسلمين و ليس لهما ان يقصرا في الصلاه».

هذا ما حضرني من الأخبار المتعلقة بالمسألة، و تحقيق الكلام في المقام ان يقال: ظاهر الأصحاب - و اليه يشير بعض الاخبار المذكوره كصحاحه عمار بن مروان و موثقه عبيد بن زراره - ان السفر المحرم الموجب للإتمام أعم من ان يكون محرما في حد ذاته أو باعتبار غايته المترتبة عليه، و من الأول الفار من الزحف و الهارب

ص: ٣٨١

١-١) الوسائل الباب ٩ من صلاه المسافر.

٢-٢) الوسائل الباب ٩ من صلاه المسافر.

٣-٣) الوسائل الباب ٩ و ١٠ من صلاه المسافر.

٤-٤) الوسائل الباب ٨ من صلاه المسافر.

٥-٥) سورة البقره الآيه ١٦٨ و الأنعام الآيه ١٤٦.

من غريمه مع قدرته على الوفاء. و عدوا من ذلك تارك الجمعه بعد وجوبها عليه، و منه ايضا الآبق عن مولاه و المرأة الناشزه و السالك طريقا يغلب على ظنه فيه العطب و ان كانت الغايه حسنه كأن يكون السفر للحج و الزيارات مثلا، و عد منه كل سفر استلزم ترك واجب و سيأتى ما فيه. و من الثانى المسافر لقطع الطريق أو لقتل رجل مسلم أو لا ضرار يقوم مسلمين أو نحو ذلك، و قد عد فى المدارك و مثله صاحب الذخير الآبق و الناشز فى القسم الثانى.

قال فى المدارك: و إطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى السفر المحرم بين من كان غايه سفره معصيه كقاصد قطع الطريق بسفره و كالعبد و المرأة القاصدين بسفرهما النشوز و الإباق أو كان نفس سفره معصيه كالفار من الزحف و الهارب من غريمه مع قدرته على وفاء الحق.

أقول: فيه انه لا يخفى ان معنى السفر الذى غايته معصيه ان يكون هناك أمران ثابتان فى الوجود الخارجى أحدهما مقدم على الآخر و الآخر مترتب عليه، فان الغايه متأخره فى الوجود عن ذى الغايه، مثلا من سافر لقتل رجل فى بلد فان السفر يحصل أو لا ثم تلك الغايه المترتبة عليه فالسفر من حيث هو لا يلحقه تحريم و إنما يلحقه التحريم باعتبار ترتب تلك الغايه عليه، و بهذا يظهر ان سفر المرأة القاصده به النشوز ليس كذلك لان سفرها بهذا العنوان محرم من أصله، و النشوز لا يصلح هنا لان يكون من الغايات المترتبة على السفر بعد وقوعه كما فى سائر الأسفار التى غايتها محرمه بل هو حاصل من أول خروجها عن طاعه الزوج، غايه الأمر ان السفر لما كان من حيث هو أعم قيد بهذا القيد، و المراد حينئذ ان من جملة السفر المحرم فى حد ذاته سفر المرأة إذا كانت قاصده به النشوز فان مجرد سفرها ليس بمحرم. و بذلك يظهر ان هذين الفردين انما هما من القسم الأول كما ذكرناه.

و قال شيخنا الشهيد الثانى فى الروض: و إدخال هذه الأفراد يقتضى المنع

من ترخص كل تارك للواجب بسفره لاشتراكهما في العله الموجبه لعدم الترخص، إذ الغايه مباحه فإنه المفروض و إنما عرض العصيان بسبب ترك الواجب، فلا فرق حينئذ بين استلزام سفر التجاره ترك صلاه الجمعه و نحوها و بين استلزامه ترك غيرها كتعلم العلم الواجب عينا أو كفايه بل الأمر في هذا الوجوب أقوى، وهذا يقتضى عدم الترخص الا- لا- وحدى الناس، لكن الموجود من النصوص في ذلك لا يدل على إدخال هذا القسم و لا على مطلق العاصي و إنما دل على السفر الذى غايته المعصيه و قال سبطه السيد السند بعد نقله: و يشكل بأن روايه عمار بن مروان التى هى الأصل فى هذا الباب تناول مطلق العاصي بسفره، و كذا التعليل المستفاد من روايه عبيد بن زرار، و الإجماع المنقول من جماعه. لكن لا يخفى ان تارك الواجب كالتعلم و نحوه إنما يكون عاصيا بنفس الترك لا بالسفر إلا إذا كان مضادا للواجب و قلنا باقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده الخاص، و الظاهر عدم الاقتضاء كما هو اختياره (قدس سره) مع ان التضاد بين التعلم و السفر غير متحقق فى أكثر الأوقات، فما ذكره (قدس سره) حينئذ من ان إدخال هذا القسم يقتضى عدم الترخص إلا لا وحدى الناس غير جيد. انتهى.

أقول: التحقيق فى هذا المقام ان يقال: لا- يخفى ان المفهوم من الأخبار المتقدمه- و هو صريح روايتى أبى سعيد الخراسانى و عمران بن محمد القمى- ان المدار فى حرمه السفر و إباحته إنما هو على القصد و النيه، و يعضده الأخبار المستفيضه الداله على

ان الأعمال بالنيات (١). لا محض استلزام السفر لأمر محرم كترك واجب مثلا مطلقا و ان لم يخطر بباله فضلا عن قصده. و منه يظهر ان عدهم سفر تارك الجمعه من قبيل السفر المحرم ليس فى محله بناء على ما ذكره فى تلك المسأله من حيث انه مستلزم لتفويت الواجب، فإنه إنما يتم بناء على ثبوت تلك المقدمه الأصوليه من ان الأمر بالشىء يستلزم النهى عن ضده الخاص. نعم يأتى بناء على ما قدمناه من النصوص

ص: ٣٨٣

فى تلك المسأله صحه عده هنا حيث انها داله على النهى عن السفر. و بالجملة فإن المفهوم من الأخبار المتقدمه كما عرفت هو دوران التحريم مدار النيه و القصد بذلك السفر، فان قصد به أمرا محرما كالفرار من الزحف و الهرب من غريمه مع إمكان الوفاء أو النشوز و الإباق أو قصد غايه محرمه مترتبه عليه كالأمثله المتقدمه ثبت التحريم و وجب الإتمام، و أما لو استلزم ترك واجب و لم يخطر بباله أو خطر بباله و لكن لم يتعلق به القصد فإنه لا يتعلق به التحريم، نعم لو كان هو المقصود من السفر و تعلق به النيه و قد ثبت تحريمه فى حد ذاته أو باعتبار غايته فلا إشكال فى ما ذكره من وجوب الإتمام. و بذلك يظهر ما فى كلام شيخنا المتقدم ذكره من عدم ورود ما ذكره و انه لا حاجه فى التفصلى عنه الى ما ذكره سبطه السيد السند.

و يؤيد ما قلناه ما صرحوا به فى هذا المقام من أن المعصيه فى السفر مانعه ابتداء و استدماه، فلو قصد المعصيه ابتداء أتم و لو رجع عنها فى أثناء السفر اعتبرت المسافه حينئذ فإن بلغ الباقي مسافه قصر و إلا أتم.

و ظاهرهم الاتفاق هنا على الحكم المذكور حيث ان ذلك ثابت فى إنشاء كل سفر و هذا من جملة ذلك، فإنه بعد الرجوع عن المعصيه قاصد لإنشاء السفر فلا بد فيه من المسافه.

و اما لو كان سفره مباحا ثم قصد المعصيه فى الأثناء انقطع ترخصه و وجب عليه التمام ما دام على ذلك القصد، فلو رجع عن ذلك القصد الى قصده الأول أو غيره من القصود المباحه رجع الى التقصير.

و هل يعتبر هنا فى رجوعه الى التقصير كون الباقي مسافه؟ قيل نعم و به قطع العلامة فى القواعد لبطلان المسافه الأولى بقصد المعصيه فافتقر فى رجوعه الى التقصير الى قصد مسافه جديده. و قيل لا و هو ظاهر المحقق فى المعتبر و العلامة فى المنتهى و به قطع فى الذكرى، و استدلل عليه بان المانع من التقصير انما كان هى المعصيه و قد زالت. قال فى المدارك: و هو جيد و فى بعض الأخبار دلالة عليه.

أقول:الظاهر انه أشار بالخبر المذكور الى

ما رواه الشيخ عن بعض أهل العسكر (١)قال:

«خرج عن ابى الحسن عليه السلام ان صاحب الصيد يقصر ما دام على الجاده فإذا عدل عن الجاده أتم فإذا رجع إليها قصر».

و قال فى الفقيه:و لو ان مسافرا ممن يجب عليه التقصير مال عن طريقه الى صيد لوجب عليه التمام لطلب الصيد،فان رجع من صيده الى الطريق فعليه فى رجوعه التقصير.

و الظاهر ان كلامه هذا وقع تفسيراً للخبر المذكور،و ظاهره حمل الجاده على المعنى المعروف،و كأنه حمل صاحب الصيد فى الخبر على من لم يرد الصيد ابتداء و إنما خرج مسافرا ثم بدا له التصيد فعدل عن طريقه و احتمل بعض الأفاضل حمل الجاده فى الخبر على الحق بمعنى الجاده الشرعيه و الموافقه لأمر الشارع فإنه يقصر ما دام كذلك و ان عدل عن ذلك أتم.

و وجه الاستدلال بالروايه المذكوره هو الأمر بالتقصير بعد الرجوع الى الجاده و هو أعم من أن يكون الباقي مسافه أو أقل بحيث يحصل منه و من ما تقدم المسافه.

و يمكن الاستدلال ايضا على القول الثانى زياده على الروايه المذكوره بصحيحه أبى ولاد المتقدمه فى الشرط الثالث (٢)حيث انه عليه السلام أمره بالتقصير بعد رجوعه عن السفر متى كان سار فى يومه ذلك بريدا نظرا الى ضم البريد الماضى الى البريد الحاصل فى الرجوع و تلفيق المسافه منهما،و به يظهر قوه القول المشهور.

إذا عرفت ذلك فاعلم انه بقى من اخبار المسأله خبر ان لا يخلو ظاهرهما من الإشكال:أحدهما-

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن عبد الله بن سنان (٣)قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتصيد فقال ان كان يدور حوله فلا يقصر و ان كان يجاوز الوقت فليقصر». و رواه فى الفقيه عن العيص بن القاسم عنه عليه السلام مثله (٤).

ص: ٣٨٥

---

١- ١) الوسائل الباب ٩ من صلاه المسافر.

٢- ٢) ص ٣٣٣.

٣- ٣) الوسائل الباب ٩ من صلاه المسافر.

٤- ٤) الوسائل الباب ٩ من صلاه المسافر.

و حمله الشيخ على ما إذا قصد بالصيد القوت. أقول: و ينبغي حمل قوله:

«ان كان يدور حوله» بناء على ما ذكره على انه يدور حول مكانه الذى هو فيه من بلد و نحوها بمعنى انه لا يبلغ محل الترخص فإنه لا يقصر و ان تجاوز الوقت يعنى حد الترخص فليقصر. و هو ظاهر.

و ثانيهما- ما رواه عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام

و رواه فى الفقيه عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«ليس على صاحب الصيد تقصير ثلاثه أيام و إذا جاوز الثلاثه لزمه».

و الشيخ فى التهذيب حمله على الصيد للقوت ايضا، و الصدوق حمله على صيد اللهو و الفضول دون القوت.

و يمكن توجيه ما ذكره الشيخ بأنه فى ضمن الثلاثه لا يبلغ مسافه التقصير لأنه يتأنى فى طلب الصيد يمينا و شمالا لعدم الصيد و قصد تحصيله، فإن المسافه و ان حصلت بعد الثلاثه إلا انها غير مقصوده من أول الأمر فلا يجب عليه التقصير تلك المده، و بعد الثلاثه فالغالب انه يرجع الى بلده، و حينئذ يكون قاصدا للمسافه فيجب عليه التقصير لذلك.

و يمكن توجيه ما ذكره الصدوق بأنه فى ضمن الثلاثه كان صيده غير مشروع فلا يقصر، و أما بعد الثلاثه فالغالب انه يرجع الى بلده كما ذكرنا أولا و يكون سفره مشروعا يجب فيه التقصير.

و احتمل فى الوافى حمل هذا الخبر على التقية أيضا و لعله الأقرب.

### [حكم السفر لصيد التجاره]

إذا عرفت ذلك فاعلم انه قد اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى سفر صيد التجاره، فالمشهور بين المتأخرين كونه سفرا شرعيا مباحا بل ربما يكون مستحبا فيجب فيه التقصير فى الصلاه و إفطار الصوم كغيره من الأسفار المباحه، و المشهور فى كلام المتقدمين التفصيل بين الصوم فيقصر فيه و الصلاه فيتم فيها.

ص: ٣٨٦

قال فى المدارك بعد أن ذكر أنه يجب التقصير إذا كان الصيد لقوته وقوت عياله: والأصح إلحاق صيد التجاره به كما اختاره المرتضى و جماعه للإباحه بل قد يكون راجحا أيضا. والقول بأن من هذا شأنه يقصر صومه و يتم صلاته للشيخ فى النهايه و المبسوط و اتباعه، قال فى المعتبر: ونحن نطالبه بدلاله الفرق و نقول ان كان مباحا قصر فيهما و ان لم يكن أتم فيهما. و هو جيد. و يدل على ما اخترناه من التسويه بين قصر الصوم و الصلاه

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن معاويه بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام (1) قال:

«إذا قصرت أفطرت و إذا أفطرت قصرت». انتهى.

أقول: لا- يخفى ان العلامه فى المختلف قد نقل هذا القول عن جمله من أجلاء أصحابنا المتقدمين (رضوان الله عليهم): منهم- الشيخ فى النهايه و المبسوط و الشيخ المفيد و الشيخ على بن الحسين بن بابويه و ابن البراج و ابن حمزه و ابن إدريس، قال و قال ابن إدريس: روى أصحابنا بأجمعهم انه يتم الصلاه و يفطر الصوم، و كل سفر أوجب التقصير فى الصوم و جب تقصير الصلاه فيه إلا هذه المسأله فحسب للإجماع عليه. و نقل فى المختلف عن المبسوط انه قال: و ان كان للتجاره دون الحاجه فروى أصحابنا انه يتم الصلاه و يفطر الصوم. ثم نقل فى المختلف عن السيد المرتضى قال و أوجب المرتضى و ابن ابي عقيل و سلالر التقصير على من كان سفره طاعه أو مباحا و لم يفصلوا بين الصيد و غيره. انتهى.

و ظاهر كلام ابن إدريس ان القول بذلك كان مشهورا بين المتقدمين ان لم يكن مجمعا عليه كما ادعاه، و ان انفكاك حكم الصلاه هنا عن الصوم مستثنى من القاعده المتفق عليها نصا و فتوى، و هى ان من أفطر قصر و من قصر أفطر.

و ظاهر كلام المختلف ان السيد المرتضى و ابن ابي عقيل و سلالر لم يتعرضوا إلى مسأله الصيد للتجاره بخصوصها و إنما ذكروا وجوب التقصير على من كان سفره طاعه أو مباحا كما هو أصل المسأله التى هى من شروط التقصير.

ص: ٣٨٧



و بذلك يظهر ان قول السيد السند(قدس سره) هنا-و الأصح إلحاق الصيد للتجاره بالصيد لقوت عياله كما اختاره المرتضى و جماعه-ليس من ما ينبغى لأن ظاهر هذه العبارة يعطى أن المرتضى و اتباعه نصوا على ان صيد التجاره كالصيد لقوت عياله و ليس الأمر كذلك كما عرفت.

ثم انه لا يخفى ان ما ذكره أولئك الأجلاء من الخبر الدال على الفرق هنا بين الصوم و الصلاه لم نقف عليه إلا

فى كتاب الفقه الرضوى، حيث قال عليه السلام فى باب صلاه السفر (١):

«و إذا كان صيده للتجاره فعليه التمام فى الصلاه و التقصير فى الصوم».

و يمكن أن يكون الجماعه قد تلقوا هذا الحكم من كلام الشيخ على بن الحسين ابن بابويه كما هى عادتهم فى جملة من المواضع، و الشيخ المذكور كما عرفت من ما قدمناه فى غير مقام انما أخذه من هذا الكتاب. و احتمال الوقوف على خبر بذلك غيره ايضا ممكن إلا انك قد عرفت فى غير موضع اختصاص هذا الكتاب بجملة من مستندات الأحكام التى قال بها المتقدمون و لم تصل إلى المتأخرين، و الظاهر ان هذا منها.

إلا انه عليه السلام فى كتاب الصوم من الكتاب المذكور (٢) قال ما هذه صورته:

«و صاحب الصيد إذا كان صيده بطرا فعليه التمام فى الصلاه و الصوم، و ان كان صيده للتجاره فعليه التمام فى الصلاه و الصوم و روى ان عليه الإفطار فى الصوم، و ان كان صيده من ما يعود على عياله فعليه التقصير فى الصلاه و الصوم. الى آخره».

و به يعظم الإشكال و يصير من الداء العضال فإنه يؤذن بكون صيد التجاره غير مشروع، و ربما يشير الى ذلك

قوله عليه السلام فى مرسله عمران بن محمد بن عمران القمى المتقدمه فى روايات المقام الثانى من الشرط الرابع (٣)

«ان خرج لقوت عياله فليفطر و ليقصر و ان خرج لطلب الفضول فلا و لا كرامه». فإن هذا الكلام يؤذن

ص: ٣٨٨

١- ١) ص ١٦.

٢- ٢) ص ٢٥.

٣- ٣) ص ٣٨١.

يكون صيد التجاره من الفضول و انه غير مشروع.

هذا.

و فى كتاب زيد النرسى عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«سأله بعض أصحابنا عن طلب الصيد و قال له انى رجل ألهو بطلب الصيد و ضرب الصوالج و ألهو بلعب الشطرنج؟ قال فقال أبو عبد الله عليه السلام أما الصيد فإنه مبتغى باطل و إنما أحل الله الصيد لمن اضطر الى الصيد فليس المضطر الى طلبه سعيه فيه باطلا، و يجب عليه التقصير فى الصلاه و الصوم جميعا إذا كان مضطرا إلى أكله، فإن كان ممن يطلبه للتجاره و ليست له حرفة إلا من طلب الصيد فإنه سعيه حق و عليه التمام فى الصلاه و الصيام لان ذلك تجارته، فهو بمنزله صاحب الدور الذى يدور فى الأسواق فى طلب التجاره أو كالمكارى و الملاح».

و يمكن أن يستنبط من هذا الخبر أن الصيد للتجاره إذا لم يكن على هذا الوجه فهو سفر شرعى يوجب التقصير، و ذلك لانه عليه السلام انما أوجب التمام هنا من حيث كونه صار عملا له كالتاجر الذى يدور فى الأسواق للتجاره و المكارى و نحوهما من الأسفار المباحه لا من حيث كون سفره معصيه، و حينئذ فمع انتفاء كونه عملا له يكون مشروعا موجبا للتقصير، و على هذا ينبغى أن يحمل قوله فى صدر الخبر «ان الصيد مبتغى باطل» على صيد اللهو الذى أخبر به السائل عن نفسه، إلا ان قوله عليه السلام «إنما أحل الله الصيد لمن اضطر الى الصيد فليس المضطر الى طلبه سعيه فيه باطلا» لا يخلو من منافره لما ذكره فى صيد التجاره.

و بالجملة فالمسأله لما عرفت غير خاليه من الإشكال و الداء العضال، و قوه القول المشهور بين المتأخرين ظاهره فان سفر التجاره فى صيد كان أو غيره من الأسفار المباحه الموجهه لوجوب التقصير و الموجب للإتمام انما هو سفر المعصيه.

إلا ان ذهاب جملة من فضلاء الأصحاب الى هذا القول -مع نقلهم لورود الأخبار به مضافا الى ما سمعت من كلامه عليه السلام فى كتاب الفقه الرضوى فى الموضوعين المتقدمين-

ص: ٣٨٩

من ما أوجب الإشكال، و الاحتياط من ما لا ينبغي تركه على كل حال. و الله العالم

## السادس [أن لا يكون السفر عمله]

### إشاره

من الشروط المتقدمه ان لا يكون السفر عمله فان كان السفر عمله يتم فى سفره و حضره بلا خلاف يعتد به كالمكارى و الجمال و الملاح و البريد و الاشتقان و الراعى و البدوى و التاجر الذى يدور فى تجارته من سوق الى سوق كما تضمنته الأخبار الصحيحه، و ما وقع فى أكثر عبائر الأصحاب-من التعبير هنا بكثير السفر أو من كان سفره أكثر من حضره سواء كان من هؤلاء المعدودين أو لا- فجعلوا مناط الإتمام سفر الرجل من أهله مرتين أو ثلاثا على الخلاف فى ما به تحصل الكثره من غير إقامه عشره- ليس من ما ينبغي ان يصغى اليه لعدم الدليل عليه، بل الظاهر من الأخبار كما ستتلوها عليك ان شاء الله تعالى على وجه لا يعتريه الإنكار هو كون ذلك عملا له، فلا بد من صدق الاسم بأحد العنوانات المتقدمه و نحوها.

و من الأخبار المشار إليها ما تقدم من روايه إسماعيل بن ابى زياد فى صدر الشرط الخامس.

و منها-

ما رواه ثقه الإسلام فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال:

«ليس على الملاحين فى سفينتهم تقصير و لا على المكارى و الجمال».

و عن هشام بن الحكم بإسنادين أحدهما من الصحيح أو الحسن عن ابى عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«المكارى و الجمال الذى يختلف و ليس له مقام يتم الصلاه و يصوم شهر رمضان».

و عن زراره بأسانيد ثلاثه فيها الصحيح و الحسن، و رواه الشيخ و الصدوق فى الصحيح (٣) قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام أربعة قد يجب عليهم التمام فى سفر كانوا أو حضر: المكارى و الكرى و الراعى و الاشتقان لأنه عملهم».

قال فى الوافى: الكرى كغنى: الكثير المشى، و كأنه أريد به الذى يكرى نفسه للمشى، و أما الاشتقان فقليل هو أمين البيادر، و قال فى الفقيه هو البريد.

ص: ٣٩٠

٢-٢) الوسائل الباب ١١ من صلاة المسافرين.

٣-٣) الوسائل الباب ١١ من صلاة المسافرين.

أقول: ما فسر به الكرى من أنه الكثير المشى لم نجده فى شىء من كتب اللغة المشهوره (١) و الذى ذكره غيره من الأصحاب فى معنى هذه اللفظه هو ان المراد بها المكترى-فعل بمعنى مفتعل-نظرا الى ما يقتضيه ظاهر العطف من التغاير و أصاله عدم الترادف، و لما نقل ايضا من استعماله فى كلا المعنيين، قال ابن إدريس فى سرائره: الكرى من الأضداد و نقل عن ابن الأنبارى فى كتاب الأضداد انه يكون بمعنى المكارى و يكون بمعنى المكترى. انتهى.

و يستفاد من الخبر المذكور ان وجوب الإتمام على هؤلاء من حيث انه عملهم و فيه دلالة على ان كل من كان السفر عمله فإنه يجب عليه الإتمام.

و عن محمد بن جزك فى الصحيح (٢) قال:

«كتبت الى ابى الحسن الثالث عليه السلام ان لى جمالا و لى قواما عليها و لست أخرج فيها إلا فى طريق مكة لرغبتي فى الحج أو فى الندره الى بعض المواضع فما يجب على إذا أنا خرجت معهم ان أعمل أ يجب على التقصير فى الصلاة و الصيام فى السفر أو التمام؟ فوقع عليه السلام: إذا كنت لا تلزمها و لا تخرج معها فى كل سفر إلا الى مكة فعليك تقصير و إفطار».

و عن إسحاق بن عمار (٣) قال:

«سألته عن الملاحين و الأعراب هل عليهم تقصير؟ قال لا بيوتهم معهم».

و ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن سليمان بن جعفر الجعفرى عن من ذكره عن ابى عبد الله عليه السلام (٤) قال:

«الأعراب لا يقصرون و ذلك ان منازلهم معهم».

و ما رواه فى التهذيب عن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن ابى عبد الله (عليهما السلام) (٥) قال:

«أصحاب السفن يتمون الصلاة فى سفنهم».

ص: ٣٩١

١- ١) ذكر فى القاموس فى ماده (كرى) ان أحد معانى هذه ماده العدو الشديد و ذكر ورودها بهذا المعنى على هيئه فعل و عليه يتم ما فى الوافى نعم لم يذكر صاحب المصباح و لا صاحب المجمع هذا المعنى.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٢ من صلاة المسافرين.

٣- ٣) الوسائل الباب ١١ من صلاة المسافرين.

٤- ٤) الوسائل الباب ١١ من صلاة المسافرين.

٥- ٥) الوسائل الباب ١١ من صلاة المسافرين.

و ما رواه فى الخصال فى الصحيح عن ابن ابى عمير يرفعه الى ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«خمسه يتمون فى سفر كانوا أو فى حضر: المكارى و الكرى و الاشتقان و هو البريد و الراعى و الملاح لانه عملهم».

و الظاهر ان هذا الخبر مستند الصدوق فى ما فسر به الاشتقان من انه البريد كما تقدم نقله عنه، و المذكور فى اللغة و كلام الأصحاب إنما هو أمين البيادر يذهب من بيدر الى آخر و لا يقيم فى مكان، و قالوا و هو معرب دشتبان أى أمين البيادر.

و أما

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) - قال:

«المكارى و الجمال إذا جد بهما السير فليقصرا».

و عن الفضل بن عبد الملك فى الصحيح (٣) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المكارين الذين يختلفون فقال إذا جدوا السير فليقصروا»-.

فقد اختلف كلام الأصحاب فى المعنى المراد منهما، فقال الشيخ فى التهذيب:

الوجه فى هذين الخبرين ما ذكره محمد بن يعقوب الكلينى قال هذا محمول على من يجعل المنزلين منزلا فيقصر فى الطريق و يتم فى المنزل، و الذى يكشف عن ذلك

ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد عن عمران بن محمد عن بعض أصحابنا يرفعه الى ابى عبد الله عليه السلام (٤) قال:

«المكارى و الجمال إذا جد بهما السير فليقصرا فى ما بين المنزلين و يتما فى المنزل».

قال فى المدارك: و هذه الرواية مع ضعف سندها غير دالة على ما اعتبراه.

و هو جيد لكن لا من حيث ضعف السند بل من حيث انها فسرا جد السير بان يجعل المنزلين منزلا و الرواية لا دلالة لها على ذلك بل هى مجمله مثل الروايتين المتقدمتين، نعم قد دلت بالنسبة الى من جد به السير على حكم آخر غير الروايتين المتقدمتين، إذ مقتضى الروايتين الأولتين ان حكمه التقصير مطلقا و مقتضى هذه

ص: ٣٩٢

١- ١) الوسائل الباب ١١ من صلاة المسافرين.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٣ من صلاة المسافرين.

٣- ٣) الوسائل الباب ١٣ من صلاة المسافرين.



الروايه التقصير فى الطريق و الإتمام فى المنزل.

و مثل الروائتين الأولتين

ما رواه على بن جعفر فى كتابه عن أخيه عليه السلام (١) قال:

«سألته عن المكارين الذين يختلفون الى النيل هل عليهم إتمام الصلاه؟ قال إذا كان مختلفهم فليصوموا و ليتموا الصلاه إلا ان يجد بهم السير فليقصروا و ليفطروا».

و لا يحضرنى وجه جمع بين هذه الأخبار الثلاثه و مرسله عمران المذكوره.

و قال الشهيد فى الذكرى فى معنى الخبرين الأولين -و مثلهما كما عرفت روايه على بن جعفر- ان المراد ما إذا أنشأ المكارى و الجمال سفرا غير صنعتها أى يكون سيرهما متصلا كالحج و الأسفار التى لا يصدق عليها صنعتها. و استقر به السيد السند (قدس سره) فى المدارك، و قال لا يبعد استفادته من تعليل الإتمام الذى مر فى صحيحه زراره من قوله عليه السلام (٢) «لأنه عملهم» و احتمل فى الذكرى أن يكون المراد ان المكارين يتمون ما داموا يترددون فى أقل من المسافه أو فى مسافه غير مقصوده و أما إذا قصدوا مسافه قصروا. قال: و لكن هذا لا يختص المكارى و الجمال به بل كل مسافر. و أنت خير بما فيه من البعد.

و قال العلامة فى المختلف: الأقرب عندى حمل الحديثين على انهما إذا أقاما عشره أيام قصرا. قال فى المدارك: و لا يخفى بعد ما قر به. و هو كذلك.

و حملهما شيخنا الشهيد الثانى فى الروض على ما إذا قصد المكارى و الجمال المسافه قبل تحقق الكثره. و هو فى البعد كسابقه بل أبعد.

و الأقرب عندى ما ذكره جملة من أفاضل متأخرى المتأخرين -أولهم على الظاهر السيد السند فى المدارك و المحقق الشيخ حسن فى المنتقى و المحدث الكاشانى و غيرهم- من ان المراد به ما إذا زاد السير على ما هو المتعارف بحيث يشتمل على مشقه شديده و القول بوجوب التقصير عليه لهذه المشقه الشديده. قال فى المنتقى:

و المتجه هو الوقوف مع ظاهر اللفظ و هو زياده السير عن القدر المعتاد فى أسفارهما

ص: ٣٩٣

١- ١) الوسائل الباب ١٣ من صلاه المسافر.

٢- ٢) ص ٢٩٠.



غالباً و الحكمه فى هذا التخفيف واضحه.و على هذا فيجب تخصيص اخبار المكارين و نحوهم الداله على ان فرضهم الإتمام بهذه الأخبار لما ذكر من العله المذكوره.

و أما

ما رواه الشيخ عن إسحاق بن عمار فى الموثق على المشهور و الصحيح على الأظهر عندى عن أبى إبراهيم عليه السلام (١) قال: «سألت عن المكارين الذين يكرون الدواب و قلت يختلفون كل أيام كلما جاءهم شىء اختلفوا، فقال عليهم التقصير إذا سافروا».

و ما رواه أيضا فى الموثق أو الصحيح على الأظهر عن إسحاق بن عمار (٢) قال:

«سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الذين يكرون الدواب يختلفون كل الأيام أ عليهم التقصير إذا كانوا فى سفر؟ قال نعم»-.

فهو محمول على من أنشأ سفرا غير السفر الذى هو عادته و هو ما يختلفون كل الأيام، كالمكارى مثلا لو سافر للحج أو الى أحد البلدان فى أمر غير ما هو الذى يتكرر فيه دائما. و قد حملهما الشيخ على محمل بعيد سحيق غير جدير بالذكر و لا حقيق و كيف كان فتحقيق الكلام فى المقام يقع فى مواضع

#### الأول [ما يناط به الإتمام فى من يكون السفر عملا له]

-المستفاد من ما قدمناه من الأخبار هو ان المدار فى الإتمام على صدق أحد تلك الأمور المعدوده أو صدق كون السفر عادته.

قالوا: و المرجع فى ذلك الى العرف لأنه المحكم فى مثله. و به قطع العلامة فى جملة من كتبه و الشهيد فى الذكرى، إلا انه قال ان ذلك انما يحصل غالبا بالسفره الثالثه التى لم يتخلل قبلها اقامه تلك العشره. و اعتبر ابن إدريس فى تحقق الكثره ثلاث دفعات، ثم قال ان صاحب الصنعه من المكارين و الملاحين يجب عليهم الإتمام بنفس خروجهم الى السفر لان صنعتهم تقوم مقام تكرار من لا صنعه له ممن سفره أكثر من حضره. و استقرب العلامة فى المختلف الإتمام فى ذى الصنعه و غيره ممن جعل السفر عادته بالدفعه الثانيه.

ص: ٣٩٤

---

(١- ١) الوسائل الباب ١٢ من صلاه المسافرين.

(٢- ٢) الوسائل الباب ١٢ من صلاه المسافرين.

و لم نقف لهذه الأقوال على مستند أزيد من ادعاء كل منهم العرف على ما ذكره و الواجب بالنظر الى الأخبار مراعاة صدق الاسم و كون السفر عمله، فإنه هو المستفاد منها و لا- دلالة لها على ما ذكره من اعتبار الكثرة فضلا عن صدقها بالمرتين أو الثلاث. والله العالم.

### **الثاني [الضابط في كثره السفر التي يجب بها الإتمام]**

-اعلم ان المفهوم من كلام جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) ان الضابط في حصول الكثرة التي يترتب عليها وجوب الإتمام هو أن يسافر ثلاث مرات بحيث ينقطع سفره بعد الأولى و الثانية إما بالوصول الى بلده أو الى موضع يعزم فيه الإقامة ثم يتجدد له بعد الصلاة تماما عزم السفر، و لا يفصل بين هذه الدفعات الثلاث بإقامه عشره في بلده مطلقا و في غير بلده مع نيه الإقامة، فإنه يجب عليه التمام في الدفعة الثالثة و يبقى الحكم مستمرا الى أن يقيم عشره على أحد الوجهين المتقدمين.

و الذى نص عليه الشيخ و جملة ممن تبعه فى قطع التمام فى الأثناء أو بعد تمام الثلاث انما هو إقامة العشره فى بلده، و الحق المحقق فى النافع و العلامه و من تبعهما إقامة العشره المنويه فى غير بلده فلو أقام فى غير بلده عشره ثم أنشأ سفرا قصر فيه، قال فى المدارك ان ظاهر الأصحاب الاتفاق على ان اقامه العشره الأيام فى البلد قاطعه لكثرة السفر و موجهه للقصر. و الحق المحقق فى النافع و العلامه و من تأخر عنهما بإقامه العشره فى بلده نيه إقامتها فى غير بلده ايضا، فلو نواها فى غير بلده و أتم فريضه ثم سافر قصر أيضا و ان لم يتم الإقامة. كذا يفهم من صاحب المدارك و من تأخر عنه، إلا ان الظاهر من عبارات غيره ممن تقدمه انما هو أن يقيم عشره كامله بالنيه لا مجرد النيه و الصلاة تماما و ان لم يتم الإقامة كما هو ظاهر كلام من تأخر عنه، و الظاهر ان هذا هو الذى يستفاد من الروايه الآتية أيضا.

و ألحق الشهيد فى الدروس و من تبعه العشره الحاصله بعد التردد ثلاثين يوما أى مضى أربعين يوما فى غير بلده مترددا أو عازما على السفر، لتصريحهم بكون

ما بعد الثلاثين المذكورة في حكم إقامه العشره المنويه في وجوب الإتمام و انقطاع السفر،و على هذا فإذا بطل إتمام كثير السفر بها يتوجه القول بلزوم البطلان بهذا أيضا،حتى ان بعضهم قال بكون محض مضى الثلاثين مترددا كذلك بناء على كون نفس هذا المضى بمنزله نيه إقامه العشره.إلا ان الظاهر من الروايه إنما هو الأول.

ثم ان الشيخ و اتباعه صرحوا أيضا بأنه لو أقام خمسه في بلده قصر نهارا صلاته دون صومه و أتم ليلا.

و توقف في هذا الحكم من أصله جملة من أفاضل متأخرى المتأخرين:أو لهم في ما أعلم السيد السند في المدارك و تبعه الفاضل الخراسانى و المحدث الكاشانى.

و استند الأصحاب في ما ذكروه من أصل الحكم و هو انقطاع إتمام كثير السفر بإقامه عشره في بلده

بما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان عن ابى عبد الله عليه السلام (1)قال:

«المكارى ان لم يستقر في منزله إلا خمسه أيام أو أقل قصر في سفره بالنهار و أتم بالليل و عليه صوم شهر رمضان،و ان كان له مقام في البلد الذى يذهب إليه عشره أيام و أكثر قصر في سفره و أفطر».

و أنت خير بان هذه الروايه مع ضعف سندها-المانع من قيامها بمعارضه الأخبار المتكاثره الصحيحه الصريحه في وجوب الإتمام،و اشتغالها على ما لا يقول به أحد من الأصحاب من وجوب التقصير بإقامه أقل من خمسه الصادق على اليوم أو اليومين-فهى غير داله على ما يدعونه(أما أو لا)-فلان موردها المكارى و لهذا احتمل المحقق في المعتبر اختصاص الحكم بالمكارى،و نقله في الشرائع قولاً- و هو مجهول القائل،وقال بعض شراح النافع اعتذارا عن ما ذكره في الشرائع حيث لم ينقله غيره:و لعل المصنف سمعه من معاصر له في غير كتاب مصنف.

ص: ٣٩٦

و(أما ثانياً)-فإنها إنما تضمنت إقامه العشره فى البلد الذى يذهب اليه و المدعى إقامه العشره فى بلده.

و(أما ثالثاً)-فإن ظاهر الخبر المذكوره انه إذا كان له إرادته الإقامه فى البلد الذى يذهب اليه قصر فى سفره اليه،و اللازم من ذلك التقصير قبل الإقامه بل بمجرد العزم عليها،و جميع ذلك خارج عن ما يقولون به.

و الصدوق فى الفقيه (١)روى هذه الروايه فى الصحيح بنحو آخر قال:

«المكارى إذا لم يستقر فى منزله إلا خمسه أيام أو أقل قصر فى سفره بالنهار و أتم صلاه الليل و عليه صوم شهر رمضان،فإن كان له مقام فى البلد الذى يذهب إليه عشره أيام أو أكثر و ينصرف إلى منزله و يكون له مقام عشره أيام أو أكثر قصر فى سفره و أفطر».

و مقتضى هذه الروايه زياده على ما تقدم اعتبار إقامه العشره فى منزله مضافه إلى العشره التى فى بلد الإقامه.و الظاهر الخبر ترتب القصر على الإقامةتين و لا قائل به بل هو أشد إشكالا.

و من ما ورد فى المسأله أيضا

روايه يونس عن بعض رجاله عن ابى عبد الله عليه السلام (٢)قال:

«سألته عن حد المكارى الذى يصوم و يتم قال أيما مكار أقام فى منزله أو فى البلد الذى يدخله أقل من عشره أيام و جب عليه الصيام و التمام ابدًا و ان كان مقامه فى منزله أو فى البلد الذى يدخله أكثر من عشره أيام فعليه التقصير و الإفطار».

و هذه الروايه مع ضعف سندها و ان كانت عاريه عن الإشكالات المتقدمه إلا انها تضمنت الرجوع الى التقصير بالإقامه فى غير بلده ايضا،و قد عرفت من كلامهم -كما هو المشهور بين المتقدمين-التخصيص ببلده.

و بالجملة فإن الأخبار الصحاح قد استفاضت بوجوب الإتمام على المكارى

ص: ٣٩٧

---

١-١) الوسائل الباب ١٢ من صلاه المسافرين.

٢-٢) الوسائل الباب ١٢ من صلاه المسافرين.

و نحوه من تلك الأفراد المعدوده فى الأخبار، و مقتضاها ثبوت الحكم و استمراره ما دام الاسم باقيا و العاده جاريه، و الخروج عنها بهذين الخبرين مع ما عرفت من الإشكالات المتقدمه فيهما مشكل، و بمجرد دعوى اتفاق الأصحاب مع خلوه من الدليل أشكل. نعم لو كان هذان الخبران موافقين لكلام الأصحاب و معتضدين باتفاقهم و مجتمعين على أمر واحد لقوى الاعتماد عليهما فى تخصيص تلك الأخبار المشار إليها إلا ان الأمر كما عرفت ليس كذلك.

و أما ما ذكره فى الذخير- من ان العمل بصحيحه ابن سنان على روايه الصدوق غير بعيد، قال: و استوجه ذلك بعض أفاضل المتأخرين و لم يعتبر مخالفه المشهور و قال ان اعتبار مثل هذه الشهرة لا وجه له. انتهى - فظنى بعده و لكن قاعده أصحاب هذا الاصطلاح المحدث هو التهافت على صحه السند و ان كان متن الروايه مخالفا لمقتضى القواعد الشرعيه و الأصول المرعيه و هو لا يخلو من المجازفه، و كيف يمكن العمل بالخبر المذكور و قد تضمن زياده على ما قدمناه انه متى أقام خمسه أو أقل قصر فى سفره بالنهار و صام شهر رمضان مع ان مقتضى الأخبار المعتمده ان التقصير ملازم للإفطار متى قصر أفطر و متى أفطر قصر (1) و أشكل من ذلك لزوم هذا الحكم فى من أقام أقل من خمسه كما هو صريح الروايه الصادق على اقامه يوم و انه يقصر فى سفره و يصوم، و هل يلتزم عارف بالقواعد الشرعيه و الضوابط المرعيه ذلك؟ فكيف يمكن العمل بالخبر بمجرد صحه سنده مع اشتماله على هذه الأحكام الخارجيه عن مقتضى الأصول و القواعد.

و أما ما ذكره الفاضل المتقدم- من ان إيراد الصدوق لها فى كتابه مع قرب العهد بما قرره فى أوله يقتضى عمله بها و كونها من الأخبار المعمول عليها بين القدماء - فهو مجرد تطويل لا- يرجع الى طائل، فإن من تتبع اخبار الفقيه حق التبع و رأى ما فيه من الأخبار الشاذه النادره المخالفه لما عليه الأصحاب قديما و حديثا لا يخفى عليه ضعف قوله: ان مجرد نقل الخبر فى الكتاب المذكور يقتضى كونه

ص: ٣٩٨

معمولا عليه بين القدماء.

نعم ربما يمكن التمسك بروايه يونس لسلامتها من هذه الإشكالات إلا- ان تخصيص تلك الأخبار الصحيحه الصريحه المستفيضه و الخروج عن مقتضاها بهذه الروايه الضعيفه مشكل.

و من ما يؤيد الإشكال أيضا عدم دلالة شيء من الروايات المذكوره على تعيين وقت الرجوع الى التمام بعد التقصير بالإقامه،و اختلاف الأصحاب فى كونه بعد الثانيه أو الثالثه.

و من ما ذكرنا يظهر لك انه لا دليل على ما ذهب اليه الشهيد فى الدروس و من تبعه من إلحاق العشره الحاصله بعد التردد ثلاثين يوما، فإنه لا إشاره إليها فى ما ذكرنا من نصوص المسأله فضلا عن التصريح بها.

### الثالث [من أقام فى بلده خمسه أيام بين سفرتيه]

-ما تقدم نقله عن الشيخ و اتباعه- من أن من أقام فى بلده خمسه أيام قصر نهارا صلاته دون صومه و أتم ليلا- فقد استندوا فيه الى ما تقدم من روايه عبد الله بن سنان،و المشهور بين الأصحاب سيما المتأخرين وجوب الإتمام فى الصوره المذكوره،و صرح به ابن إدريس و من تأخر عنه تمسكا بإطلاق الروايات المتضمنه لأن كثير السفر يجب عليه الإتمام، قالوا خرج عنه من أقام عشره بالنص و الإجماع فبقى الباقي. و فيه ان هذا الكلام يرجع فى الحقيقة إلى الاعتماد هنا على دعوى الإجماع خاصه و انه هو السبب فى الاستثناء، لان النص الذى ادعوه ليس إلا هذه الروايه فإن صلحت للاستثناء ففى الموضعين و إلا فلا فيهما، فلا وجه للاستناد إليها فى أحدهما دون الآخر. و كيف كان فقد عرفت معارضه هذه الروايه فى هذا الحكم بالأخبار الصحيحه الصريحه فى ملازمه التقصير للإفطار (1) مضافا الى ما اشتملت عليه من التقصير فى أقل من الخمسه أيضا، و به يظهر ضعف القول المذكور.

و كيف كان فملخص الكلام فى المسأله ان ما عدا المكارى يجب عليه البقاء على

ص: ٣٩٩

التمام كما اقتضته الروايات المستفيضه المتقدمه، ولا معارض لها إذ مورد هذه الأخبار إنما هو المكارى، واما المكارى الذى هو محل الإشكال و اختلاف الروايات فى هذا المجال فان الواجب عليه الاحتياط بعد إقامه العشره فى منزله أو بلد الإقامة بالجمع بين القصر و الإتمام إلى ثلاث سفرات. والله العالم.

#### الرابع [كلام لبعض الأعيان ينتصر به المشهور و نقده]

-انه بعد وصول القلم فى الجرى فى هذا الميدان الى هذا المكان وقفت على كلام لبعض مشايخنا الأعيان يتضمن الانتصار للقول المشهور بين الأصحاب فى شرح له على المفاتيح قد ارتكب فيه من التكلفات البعيده و التعسفات الغير السديده ما لا يخفى على الناظر الماهر و الخبير الباهر، ولا بأس بإيراد ملخص كلامه و ما اشتمل عليه من نقضه و إبرامه ليظهر لك صحه ما ذكرناه و قوه ما ادعينا:

قال (قدس سره)-بعد ذكر كلام المصنف و البحث فى المسأله على ما ذكره المصنف-ما ملخصه:إذا تبين هذا فاعلم ان أكثر كلام المصنف ههنا مبنى على متابعه صاحب المدارك، فإنه ذكر ما ذكر ههنا و استشكل فى المسأله و صار هذا سبب توقف غير واحد ممن تأخر عنه مع نقلهم جميعا كون المسأله مقطوعا بها عند الأصحاب، و الحق بحسب نظرى القاصر ان هؤلاء لم يفتنوا لما فهمه الأصحاب و ان ما فهمه الأصحاب هو الصواب، فاستمع لما تلو عليك ثم تدبر:اعلم ان الصدوق فى الفقيه روى بسند صحيح. ثم نقل صحيحه عبد الله بن سنان المتقدم نقلها عن الفقيه (١) ثم قال: و رواه الشيخ مره من كتاب سعد بن عبد الله عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام مثله إلا انه أسقط قوله: «و ينصرف إلى منزله و يكون له مقام عشره أيام أو أكثر» و مره أخرى من كتاب محمد بن احمد بن يحيى بالسند بعينه لكن بروايه يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) هكذا. ثم ساق مرسله يونس كما قدمناه (٣) ثم قال: و لا يخفى ان بعد ملاحظه هذه الثلاثه سندا و متنا لا يبقى شك فى أنها مضمون حديث واحد وقع فيه بعض اختلاف فى العبارة كما

ص: ٤٠٠

---

١- (١) ص ٣٩٧.

٢- (٢) الوسائل الباب ١٢ من صلاه المسافرين.

٣- (٣) ص ٣٩٧.

هو دأب الرواه فى نقل الروايات، و مروى بسنتين أحدهما ما لا كلام فى صحته و هو ما فى الفقيه. ثم أطال فى الاعتذار عن ضعف طريق روايه الشيخ عن عبد الله بن سنان و ضعف مرسله يونس، الى أن قال: فظهر أن تضعيف السند فى غايه الضعف، ثم انه ظاهر أيضا أن اختلاف بعض العبارات بل عدم استقامه مضمون بعضها ظاهرا غير موجب للطرح رأسا، بل مهما أمكن التوجيه لا بد منه و إلا يؤخذ بما هو المشترك بين الجميع و المضبوط المتضح، و لا يخفى أن مضمون الأخير لا عيب فيه و لا شبهه تعتريه سوى عدم التصريح بلزوم كون إقامه العشره فى غير منزله مع النيه و ظاهر أن مبنى هذا على اشتهاه و ظهوره، نعم لما كان الواجب تحقق الإقامه عشرا بالتمام كما هو المشهور عبر هنا بالعباره التى تدل عليه كما هو ظاهر. ثم أن الحق أن هذا المضمون هو المشترك بين الجميع أيضا، إلا أن الظاهر من عباره الفقيه أن الواو فى قوله: «و ينصرف» بمعنى «أو» بل لا بد أن تحمل كذلك، أو نقول بسقوط الألف من قلم النساخ و المراد «أو ينصرف» حتى يستقيم المعنى و يوافق كل مع الآخر، و أما إسقاط قوله: «و ينصرف» فى الوسطانى فربما يكون ممن لم يتفطن لحقيقه الحال فظن أنه زائد، مع انه على تقدير فرض عدم كونه من أصل الحديث غير مضر ضروره إمكان استنباط ما هو مضمونه من قوله عليه السلام: «و أن كان له مقام. الى آخره» بل من حكم الخمسه أيضا فافهم. و اما الإشكال بما اشتمل عليه الأولان من حكم الخمسه فمع عدم وجوده فى الأخير و عدم تنافى تركه العمل بما سواه يمكن توجيهه بأن المراد بالتقصير فى النهار ترك النوافل أى إذا لم يقيم العشره تماما فمن حيث نفيه من وجوب الإتمام عليه ليس يلزم عليه نوافل النهار بل يكتفى حينئذ بنوافل الليل كما يشعر به التعبير فى الفقيه بلفظ صلاه الليل، فلا ينافى الحكم بإتمام الفريضة كما يؤيده الأمر بالصوم أيضا و ما فى ابتداء الخبر الأخير، و يحتمل حمل الخمسه على التقيه أيضا (1) على انه قد مر انه عمل به بعض الأصحاب أيضا، و بالجملة بعد تبيان ما ذكرناه من حال السند أى مانع من

ص: ٤٠١



العمل بمضمون الخبر الأخير لا سيما مع اعتضاده بعمل الأصحاب لما مر من كون الحكم مقطوعا به عندهم، بل مع وجود شواهد متينه و مؤيدات قويه كصحيحه هشام التي مرت في الشرط الرابع من مفتاح شروط القصر (١) و كروايه السندی (٢) التي مثلها و حديث إسحاق بن عمار (٣) و غيرهما من ما فيه الأشعار و لو على سبيل الإجمال بأن المقام للمكارى يقطع حكم الإقامه و ان الإتمام على هؤلاء ليس على سبيل الإطلاق، فقد ظهر من هذا كله سقوط ما مر من دعوى المصنف متروكيه مضمون صحيحه الفقيه و من ادعائه معارضه الصحاح الوارده في إتمام المكارى من حيث كونها داله على الإتمام على سبيل الإطلاق من غير ذكر ما يدل على الاشتراط المذكور، مع عدم قابليه مستند الاشتراط للمعارضه بزعمه و وجه السقوط واضح من ما بيناه.

انتهى كلامه (زيد مقامه) و فيه أولا- ان ما ادعاه- من كون روايه يونس مع روايتي الصدوق و الشيخ روايه واحده و حديثا واحدا وقع فيه بعض اختلاف في العبارة- بعيد غايه البعد كما لا يخفى على الناقد البصير و لا ينبئك مثل خبير، إذ لا يخفى المغايره سندا و متنا و به يثبت التباين بين الأخبار المذكوره و التعدد و ان حصل الاشتراك في ماده من حيث المعنى، و الموجب للاتحاد هو الاتفاق سندا و متنا في اللفظ كما لا يخفى، و غرضه من هذه الدعوى سريان الصحه الى ما تضمنته روايه يونس من حيث صحه سند روايه الفقيه كما يشير اليه قوله أخيرا «و بالجمله بعد تبيان ما ذكرناه من حال السند أى مانع من العمل بمضمون الخبر الأخير» و أشار بالخبر الأخير إلى روايه يونس و ببيان حال السند الى ما قدمه من صحه سند روايه الفقيه، و هو من التعسف و التكلف بمكان غير خفى على المتأمل.

و ثانيا- ان ما ذكره- من حمل الواو في صحيحه الفقيه في قوله «و ينصرف» على انها بمعنى «أو» أو سقوط الألف من قلم النساخ- و ان سقط به مع بعده و تكلفه

ص: ٤٠٢

١- ١) ص ٢٩٠ و ٢٩١.

٢- ٢) الوسائل الباب ١١ من صلاه المسافرين.

٣- ٣) ص ٢٩٠ و ٢٩١.

الاشكال الناشئ من ترتب القصر على الإقامتين كما تقدم إلا ان الاشكال الثالث من الإشكالات المورده على روايه الشيخ باق بحاله، فإن ظاهر العبارة المذكوره و مقتضاها هو ترتب القصر على اراده المقام فى البلد الذى يذهب اليه أو إرادته الإقامة فى منزله لا- على حصول المقام و تمامه بالفعل و المراد بالاستدلال انما هو الثانى لا الأول، فما تدل عليه الروايه غير مراد بالاتفاق و ما هو المراد لا دلالة لها عليه و لكن هذا من ما لم يتفطن (قدس سره) اليه.

و ثالثا- ان ما ذكره- فى الاعتذار عن سقوط قوله «و ينصرف» الى آخره» الذى فى صحيحه الفقيه من روايه الشيخ حيث انه موضع الاستدلال و بتركه حصل الاختلال- فهو ايضا من التكاليف البعيده و التمحلات الشديده، و لو قامت هذه التكاليف فى الروايات انسدت أبواب الاستدلالات، إذ للخصم أن يقدر ما يريد و ما يوافق غرضه و يدعى أمثال هذه الدعاوى فى دليل خصمه فيقلب عليه دليله فيدعى نقصان ما يحتاج اليه و زياده ما يضره و يرد عليه و نحو ذلك كما لا يخفى على المصنف، و من ذلك ايضا قوله: «ضروره إمكان استنباط ما هو مضمونه من قوله و ان كان له مقام» الى آخره» مشيرا به كما ذكره فى حاشيه الكتاب الى ان قوله فى الخبر «و ان كان له مقام فى البلد الذى يذهب إليه عشره أيام» شامل بإطلاقه للبلد الذى هو وطنه و غيره، فان فيه انه لا يخفى على العارف بأساليب الكلام ان المتبادر من هذه العبارة و المنساق منها إنما هو بلد الإقامة الخارجة عن وطنه و العبارة المطابقه إذا أريد ذلك انما يقال «يرجع اليه» لا «يذهب» و هذا ظاهر لمن نظر بعين الإنصاف و جانب التعصب و الاعتساف.

و رابعا- ان ما ذكره- من الجواب عن الإشكال بما اشتمل عليه الخبران من حكم الخمسه من توجيهه بان المراد بالتقصير فى النهار يعنى ترك النوافل النهاريه و ان كان يتم الفريضه- فهو مثل تأويلاته المتقدمه التى قد عرفت بما ذكرنا انها مترعزعه منهدمه، و من الذى يعجزه مثل هذه التأويلات الغثه الباردة و التحملات

السخيفه الشاره التى قد عرفت انه لو انفتح فى أمثالها الباب لانسد باب الاستدلال و علا الباطل الصواب.

و بالجملة فإن ما أطال به هذا الفاضل (قدس سره) حجه للقول المشهور ظاهر القصور واضح الفطور و ان كان بزعمه انه كالنور على الطور فى الظهور، نعم ربما لاح من صحيحه

هشام المشار إليها فى كلامه (١) و قوله عليه السلام فيها

«المكارى و الجمال الذى يختلف و ليس له مقام يتم الصلاه و يصوم شهر رمضان». ما ذكره إلا انها ليست ظاهره فى ذلك بل ربما كان الظاهر منها انما هو بيان ان هؤلاء الذين عادتهم الاختلاف كلما عرض لهم من يكثرى دوابهم ليس لهم تأخر عن ذلك و لا- توقف عنه- كما يشير اليه قوله فى روايه إسحاق بن عمار المتقدمه «كلما جاءهم شىء اختلفوا»- يجب عليهم إتمام الصلاه و الصوم و ان أقاموا عشره أو أزيد مع عدم وجود من يكثرى دوابهم. و لا يخفى على الناظر فى ما هو العاده الجاريه الآن ان المكارى كثيرا ما يتوقف فى وطنه أو البلد الذى يذهب إليه عشره، و بذلك صرح شيخنا المجلسى فى البحار ايضا فقال: و قل مكار لا يقيم فى بلده أو البلد الذى يذهب إليه عشره أيام. انتهى. و هو جيد و به يعظم الاشكال. و كيف كان فالاحتياط فى أمثال هذه المواضع طريق السلامه. و الله العالم.

## السابع [خفاء الجدران]

### اشاره

-من الشروط المتقدمه ان يتوارى عن البيوت-بمعنى انه لا يراه أحد ممن كان عند البيوت التى هى آخر خطه البلد-أو يخفى عليه أذان البلد، و المراد كفايه أحدهما فى ترخص القصر و الانتقال من الإتمام إلى التقصير.

و الأصل فى هذين الشرطين

ما رواه المشايخ الثلاثة (عطر الله مراقدهم) فى الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام رجل يريد السفر متى يقصر؟ قال إذا توارى من البيوت».

و ما رواه الشيخ فى الصحيح عن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام (٣) قال:

«سألته

ص: ٤٠٤



عن التقصير قال إذا كنت في الموضع الذي تسمع فيه الأذان فأتم و إذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الأذان فقصر، و إذا قدمت من سفر ك فمثل ذلك».

و ما رواه البرقي في المحاسن في الصحيح عن حماد بن عثمان عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال:

«إذا سمع الأذان أتم المسافر».

و قال في كتاب الفقه الرضوي (٢)

«و ان كان أكثر من يريد فالتقصير واجب إذا غاب عنك أذان مصر ك، و ان كنت في شهر رمضان فخرجت من منزل ك قبل طلوع الفجر الى السفر أفطرت إذا غاب عنك أذان مصر ك».

و قد تقدم (٣) في روايه إسحاق بن عمار المنقوله من كتاب العلل في المقام الثاني في بيان ما هو المختار من الأقوال في مسافه الأربعة الفراسخ قوله فيها «أ ليس قد بلغوا الموضع الذي لا يسمعون فيه أذان مصرهم الذي خرجوا منه. الى آخره» من ما يؤذن بكون خفاء الأذان موجبا للترخص.

و ما ذكرناه من التخيير في الترخص بين الأمرين المذكورين هو أحد الأقوال في المسألة جمعا بين اخبارها المذكوره، و هو المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) سيما المتقدمين إلا انهم عبروا هنا بخفاء جدران البلد بمعنى انه لا يجب عليه التقصير حتى يتوارى عنه جدران البلد الذي خرج منه أو يخفى عليه أذانها.

و قيل بخفائهما معا و نقل عن المرتضى و الشيخ في الخلاف و نسبه شيخنا الشهيد الثاني إلى المشهور بين المتأخرين. و قال على بن بابويه: إذا خرجت من منزل ك فقصر الى أن تعود اليه. و اعتبر الشيخ المفيد و سلار الأذان خاصه. و قال ابن إدريس الاعتماد عندى على الأذان المتوسط دون الجدران. و عن الصدوق في المقنع انه اعتبر خفاء الحيطان.

أقول: لا يخفى ان الظاهر من صحيحه محمد بن مسلم المذكوره و قوله فيها:

«إذا توارى من البيوت» انما هو بمعنى إذا بعد المسافر بالضرب في الأرض على وجه

ص: ٤٠٥

---

١- ١) الوسائل الباب ٦ من صلاه المسافر.

٢- ٢) ص ١٦.

٣- ٣) ص ٣٢٦.

لا- يراه أهل البيوت، والمراد بالتواري عن البيوت أى من أهل البيوت بتقدير مضاف كما فى قوله عز وجل « وَ سِئِلِ الْقَرْيَةَ .» (١) أى أهل القرية. هذا هو ظاهر اللفظ بغير اشكال و به يقرب مقتضى هذا الخبر و نحوه من خبر خفاء الأذان فإن تواري المسافرين عن أهل البلد و خفاء الأذان متقاربان و لا يضر التفاوت اليسر، فان مدار أمثال هذه الأمور فى الشرع على التقريب كما هو كذلك عرفا و تبادرا.

و أما ما ذكره الأصحاب- من حمل الخبر على خفاء البيوت عن المسافرين حملا- لقوله «إذا تواري من البيوت» على معنى تواري البيوت عنه- فمع كونه خلاف ظاهر اللفظ المذكور لا يخفى ما فيه من التفاوت الفاحش بين العلامتين المذكورتين، فإنه بعد أن يخفى عليه سماع الأذان لا يخفى عليه جدران البلد إلا بعد مسافه زائده كما هو ظاهر لمن تأمل.

و السبب فى اختلاف الأقوال هنا هو اختلاف الأفهام فى الجمع بين أخبار المسألة، فبعضهم جمع بالتخير كما ذكرناه إلا انه بناء على القول المشهور لا- يخلو من اشكال كما عرفت، و بعض كالمرتضى و الشيخ فى الخلاف و من تبعهما جمعا بين الخبرين بتقييد كل منهما بالآخر، فيلزم ارتكاب التخصيص فى كل منهما، و هو بعيد جدا بقرينه الاكتفاء بأحدهما فى كل من الخبرين فهو فى قوه تأخير البيان عن وقت الحاجة.

و أما من ذهب الى الاعتماد على الأذان المتوسط دون التواري فلعله لتعدد رواياته و كونه أضبط لاعتباره الأذان المتوسط مع اختلاف البيوت و الجدران فى سرعه الخفاء و عدمها بحيث يرى بعضها من أزيد من فرسخ، و للتفاوت الفاحش بين خفاء الأذان و الجدران كما أشرنا إليه آنفا. و الحق هو ما ذكرناه من التخير بناء على المعنى الذى فهمناه من الخبر.

و أما ما نقل عن الشيخ على بن بابويه فقليل ان وجهه الاعتماد على

ما رواه

ص: ٤٠٦

ابنه الصدوق في الفقيه مرسلا (١) حيث قال: وقد روى عن الصادق عليه السلام انه قال: «إذا خرجت من منزلك فقصر الى ان تعود اليه». قال في الذخير: ولو صحت كان الجمع بالتخير قبل الوصول الى حد الخفاء متجها لكن صحتها غير معلوم. انتهى.

أقول: ومثل هذه الرواية

ما رواه الشيخ في الموثق عن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام (٢)

«في الرجل يسافر في شهر رمضان أ يفطر في منزله؟ قال إذا حدث نفسه في الليل بالسفر أفطر إذا خرج من منزله. الخبر».

ويمكن أن يكون مثلهما ايضا

ما رواه في المحاسن في الصحيح عن حماد بن عثمان عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام (٣)

«في الرجل يخرج مسافرا؟ قال يقصر إذا خرج من البيوت». بحمل البيوت على بيت المسافر، مع إمكان حملها على بيوت البلد، والمراد من الخروج منها التوارى المعتبر في الترخص جمعا بينها وبين روايات المسألة ولعله الأقرب.

هذا. ولا يخفى عليك ان ما صرح به الشيخ المشار اليه هنا عن ما ذكره

في كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام (٤):

«و ان خرجت من منزلك فقصر الى أن تعود اليه». ومنه يعلم ان مستنده إنما هو الكتاب المذكور على الطريقه التي عرفت في غير مقام من ما تقدم و سيأتي ان شاء الله تعالى.

وبذلك يظهر لك قوه ما ذهب اليه الشيخ المذكور لدلاله هذه الروايات المذكوره عليه، ولا وجه للجمع بينها وبين ما دل من الأخبار المتقدمه على اناطه التقصير بمحل الترخص إلا ما ذكره في الذخير من التخير قبل وصول حد الخفاء إلا انه يخدشه لفظ الضرب في آيه السفر لترتب التقصير فيها على الضرب في

ص: ٤٠٧

---

١-١) الوسائل الباب ٧ من صلاه المسافر.

٢-٢) الوسائل الباب ٥ ممن يصح منه الصوم.

٣-٣) الوسائل الباب ٦ من صلاه المسافر.

٤-٤) ص ١٦.

الأرض الذى هو عبارته عن السير فيها، وحينئذ فيكون ما دلت عليه هذه الأخبار مخالفا لظاهر الآية، وأخبار الترخيص بوصول حد الخفاء منطبقه عليها و موافقه لها فترجح بذلك على هذه الأخبار، ولا يبعد حمل هذه الأخبار على التقيه كما احتمله بعض أصحابنا أيضا و لعله الأرجح و ان لم يعلم القائل منهم بذلك (١) و كيف كان فالقول المعتمد فى المسأله ما قدمنا ذكره أولا. والله العالم.

## تنبيهات

### الأول [تحقيق حد الترخيص من جهة البيوت]

قال فى المدارك: و ذكر الشارح ان المعتبر فى رؤيه الجدار صورته لا- شبحه و مقتضى الروايه اعتبار التوارى من البيوت، و الظاهر ان معناه وجود الحائل بينه و بينها و ان كان قليلا و انه لا يضر رؤيتها بعد ذلك لصدق التوارى أولا و ذكر الشهيدان ان البلد لو كانت فى علو مفرط أو وهده اعتبر فيها الاستواء تقديرا و يحتمل قويا الاكتفاء بالتوارى فى المنخفض كيف كان لا طلاق الخبر. انتهى.

هكذا فى بعض نسخ الكتاب و فى بعضها: و مقتضى الروايه التوارى من البيوت و الظاهر ان معناه استتاره عنها بحيث لا يرى لمن كان فى البلد و ذكر الشهيدان.

الى آخر ما تقدم.

و الظاهر ان النسخه الأولى هى القديمه التى خرجت عنه أولا و الثانيه تضمنت العدول عن ما ذكره أولا، و قد وقع له مثل ذلك فى مواضع من شرحه هذا كما فى مسأله القراءه فى صلاه الجمعة، إلا ان قوله بعد ذكر ما نقله عن الشهيدين فى العلو

ص: ٤٠٨

١- ١) فى المغنى ج ٢ ص ٢٥٩ عن سليمان بن موسى و عطاء انهما باحا القصر فى البلد لمن نوى السفر، و عن الحارث بن أبى ربيع انه أراد سفرا فصلى فى منزله ركعتين و فيهم الأسود بن يزيد و غير واحد من أصحاب عبد الله، و روى عبيد بن جبیر قال: كنت مع أبى بصره الغفارى فى سفينه من الفسطاط فى شهر رمضان فدفع ثم قرب غداء فلم يجاوز حتى دعا بالسفره ثم قال اقترب. قلت أ لست ترى البيوت؟ قال أبو بصره أ ترغب عن سنه رسول الله «ص» فأكل رواه أبو داود.



المفرط و الوهده:«و يحتمل قويا الاكتفاء بالتوارى فى المنخفض»انما ينطبق على النسخه الأولى التى عدل عنها و هو قد أصلح هذا الموضوع و غفل عن ذلك،و بيان ذلك ان الظاهر ان ما اشتملت عليه هذه النسخه الأخيره يرجع الى ما اخترناه فى معنى الروايه و ان المراد منها خفاء المسافر عن أهل البلد لا- خفاء البلد عن المسافر، و حينئذ فقوله بعد نقله عن الشهيدين اعتبار الاستواء فى البلد بان لا تكون فى علو مفرط و لا وهده:«و يحتمل قويا.الى آخره»إنما يتجه على النسخه القديمه، اللهم إلا أن يريد بعبارته الأخيره و قوله:«استتاره عنها بحيث لا يرى لمن كان فى البلد»هو الاستتار كيف اتفق و لو بوجود الحائل،إلا انه لا يظهر حينئذ لهذا العدول عن العبارة الأولى الى هذه العبارة وجه لرجوع هذه العبارة بهذا المعنى إلى العبارة الأولى كما لا يخفى.

و كيف كان فإنه ينبغي أن يعلم ان المراد من قوله عليه السلام:«إذا توارى»إنما هو التوارى و الخفاء بالضرب فى الأرض و السير فيها و البعد عن البلد كما دلت عليه الآيه الشريفه لا التوارى كيف اتفق كما توهمه،فان قوله عز و جل «وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ» الذى هو شرط التقصير إنما يتحقق بالسير فيها و البعد عن البلد،و هى و ان كانت مجمله فى قدر البعد إلا ان النصوص الوارده فى تحديد محل الترخص قد أوضحت إجمال الآيه و ان المراد الضرب الى هذا المقدار الذى دلت عليه النصوص المشار إليها،و هذا هو المعنى الذى فهمه الأصحاب(رضوان الله عليهم)من الخبر المذكور،و لم يذهب الى هذا الوهم الذى توهمه أحد سواه(قدس سره)و من الظاهر انهم(عليهم السلام)أرادوا بهذه الأخبار وضع قاعده كلييه و بيان ضابطه جليه يترتب عليها حكم التقصير و التمام ذهابا و هو إما خفاء المسافر عن أهل البلد أو خفاء الأذان عليه،و أما وجود الحائل الذى قد يكون و قد لا يكون و قد يبعد و قد يقرب مع عدم الدليل عليه فلا يصلح لأن يكون ضابطا كلييا و لا قانونا جليا.و بالجمله فإن ما ذكره(قدس سره)لا يخلو من مجازفه أو غفله.و الله العالم.

## الثانى [هل يفرق بين البلدان الصغار والكبار فى حد الترخيص]

قد صرح جملته من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لا عبره بأعلام البلد كالمناره و القلاع و القباب، قالوا: ولا عبره بسماع الأذان المفترط فى العلو كما انه لا عبره بخفاء الأذان المفترط فى الانخفاض. أقول: والجميع من ما لا بأس به حملا للروايات المتقدمه على ما هو الغالب المعروف.

ثم انهم صرحوا أيضا بان ما دلت عليه الأخبار المتقدمه من خفاء البيوت و خفاء الأذان المراد به بيوت البلد و أذانه بالنسبه إلى القرية و البلد الصغيره أو المتوسطه، و أما لو كان البلد كبيره متسعه قالوا و هى التى اتسعت خطتها بحيث تخرج عن العاده فإنهم جعلوا لكل محله منها حكم نفسها بالنسبه إلى تقدير مسافه الترخيص التى هى عباره عن خفاء الأذان و الجدران عند السفر منها، فقالوا ان الاعتبار فى خفاء الأذان و الجدران الموجب للتقصير مبدأه من آخر خطه البلد إلا ان تكون متسعه على الوجه المذكور فالمعتبر جدران آخر المحله، و كذا أذان مسجد المحله.

و لم نظفر لهم فى هذا الفرق و التفصيل و لا فى اعتبار المحله بدليل يعتمد عليه و لم يصرح أحد منهم بالدليل على ذلك و كأنه أمر مسلم بينهم، بل ربما دلت ظواهر الأخبار المتقدمه على رده نظرا إلى إطلاقها أو عمومها.

و يعضد ذلك أيضا

موثقه غياث بن إبراهيم عن الصادق عن أبيه الباقر (عليهما السلام) (١)

«انه كان يقصر الصلاه حين يخرج من الكوفه فى أول صلاه تحضره».

و التقريب فيها انه لا ريب ان الكوفه كانت من البلدان العظام المتسعه و الخبر دل على انه إنما يقصر الصلاه بعد الخروج منها، و الخروج منها و ان كان بحسب ما يترأى فى بادئ النظر مجملا إلا أنك بمعونه ما عرفت سابقا من أن حدود البلد عباره عن ما ينتهى إلى محل الترخيص فالمراد بالخروج منها حينئذ هو الوصول الى ذلك المكان، و لو كان الحكم كما ذكره من الاعتبار بالمحله فى البلد المتسعه و الحال ان هذه البلد كذلك

ص: ٤١٠

لما أخر التقصير الى الخروج منها و لما علق الحكم بها بل ينبغي ان يعلقه بالمحله.

و روى البرقى فى المحاسن فى الصحيح عن حماد بن عثمان عن رجل عن ابى عبد الله عليه السلام (1) قال:

«المسافر يقصر حتى يدخل المصر».

و التقريب فيه كما تقدم من أن المراد بدخول المصر الوصول إلى أول حدوده و هو تجاوز محل الترخص داخلا، فإنه لما كانت حدود البلد منتهيه إلى المكان المشار اليه فبدخولها يصدق دخول المصر كما هو ظاهر، و من الظاهر ان لفظ المصر انما يطلق على البلدان المتسعه دون القرى و البلدان الصغار، و لذا قالوا للكوفه و البصره المصرين كما وقع فى الأخبار و كلام أهل اللغة، و كثيرا ما تراهم فى كلامهم سيما فى باب صلاه الجمعه يقابلون بين الأمصار و القرى، و لو كان الأمر كما يدعونه من الاعتبار بالمحله فى البلد المتسعه لم يجعل هنا غايه التقصير ما ذكرناه بل غايته باعتبار المحله و سماع أذانها أو رؤيه جدرانها.

على ان اللازم من ما ذكروه هنا انه لو عزم على الإقامة فى البلد المتسعه فالواجب مراعاة المحله، بمعنى ان ما صرحوا به فى حكم من أقام عشره فى بلد خاصه -من انه لا يجوز له تجاوز محل الترخص منها و انه متى نوى ذلك فى أصل نيه الإقامة بطلت نيته- يجرى فى المحله، فعلى هذا لا يجوز له الخروج إلى سائر المحاليل الخارجه عن هذا المقدار بالنسبه إلى محلته، و هو مع كونه لم يصرحوا به فى تلك المسأله موجب للخرج فى منع المسافرين المقيم من التردد فى البلد لقضاء حوائجه و مطالبه كما هو الغالب الذى عليه كافه الناس، مع انه لم يظهر له أثر و لا خبر فى الأخبار سيما مع عموم البلوى به مضافا الى أصاله براءه الذمه منه.

و بالجملة فإن ما صرحوا به هنا من هذا التفصيل لا يخلو من الاشكال كما عرفت. و الله العالم.

### الثالث [حد الترخص فى الإياب]

-قد عرفت الكلام فى حد الترخص حال الذهاب و ما فيه من الخلاف

ص: ٤١١

بين الأصحاب و ما هو المختار فى الباب، و قد اختلفوا أيضا فى حكم الإياب فظاهر القولين المشهورين المتقدمين-من اعتبار التخيير بين خفاء الأذان و خفاء الجدران كما هو المشهور بين المتقدمين أو اعتبارهما معا كما هو المشهور بين المتأخرين-هو كون ذلك فى الذهاب و الإياب، إلا ان المرتضى الذى هو أحد القائلين بالقول المشهور بين المتأخرين ذهب هنا الى ما ذهب اليه الشيخ على بن بابويه و ابن الجنيد من القول بالتقصير الى المنزل، و قد عرفت الاختلاف فى الذهاب بين مذهب المرتضى و الشيخ المذكور.

و ذهب المحقق فى الشرائع إلى موافقه المتقدمين فى الذهاب و هو الاكتفاء بأحد الأمرين و خالفهم فى الإياب فذهب الى وجوب التقصير حتى يسمع الأذان و اختاره فى المدارك عملا بصحيحه ابن سنان (١).

قال فى المدارك بعد نقل عبارته المحقق فى ذلك: ما اختاره المصنف (قدس سره) فى حكم العود أظهر الأقوال فى المسألة لقوله عليه السلام فى

روايه ابن سنان المتقدمه (٢)

«و إذا قدمت من سفر ك فمثل ذلك»، و انما لم يكتف المصنف هنا بأحد الأمرين كما اعتبره فى الذهاب لانتفاء الدليل هنا على اعتبار رؤيه الجدران.

و الأظهر عندى بالنسبه إلى الذهاب ما تقدم من التخيير عملا بالروايتين المتقدمتين و جمعا بينهما بذلك، و أما فى الإياب فهو ما ذهب اليه الشيخ على بن بابويه و من تبعه.

لنا على الأول ما عرفت و على الثانى الأخبار المتكاثره التى قدمناها فى التنبيه الذى فى آخر المقام الثانى من مقامات الشرط الرابع (٣) فإنها صحيحه متكاثره متعاضده الدلاله على ما قلناه.

و الأصحاب (رضوان الله عليهم) لم يذكروا ما قدمنا ذكره كملا و إنما أوردوا بعض ذلك و أجابوا عن ما نقلوه منها.

ص: ٤١٢

---

١-١) ص ٤٠٤ و ٤٠٥.

٢-٢) ص ٤٠٤ و ٤٠٥.

٣-٣) ص ٣٧٦.

فمن ذلك ما أجاب به في الروض حيث قال بعد تصريحه باختيار ما ذهب إليه المصنف من اعتبارهما معا ذهابا وإيابا كما قدمنا نقله عنهم: وخالف هنا جماعه حيث جعلوا نهاية التقصير دخول المنزل استنادا الى اخبار تدل على استمرار التقصير الى دخول المنزل، ولا صراحه فيها بالمدعى فان ما دون الخفاء في حكم المنزل. انتهى.

و هو راجع الى ما أجاب به العلامة في المختلف ايضا حيث قال بعد أن أورد صحيحه العيص و موثقه إسحاق بن عمار: المراد بهما الوصول الى موضع يسمع الأذان و يرى الجدران فان من وصل الى هذا الموضع يخرج عن حكم المسافر فيكون بمنزله من يصل الى منزله. انتهى.

و فيه ان جمله من اخبار المسألة التي قدمناها قد صرحت بوجوب التقصير بعد دخول البلد و قصرت الإتمام على المنزل:

مثل قوله عليه السلام

في موثقه إسحاق بن عمار (١) التي ذكرها

«الرجل يكون مسافرا ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة أ يتم الصلاة أم يكون مقصرا حتى يدخل أهله؟ قال بل يكون مقصرا حتى يدخل أهله».

و في صحيحه معاويه بن عمار (٢) قال عليه السلام

«ان أهل مكة إذا زاروا البيت و دخلوا منازلهم أتموا و إذا لم يدخلوا منازلهم قصرُوا». و نحوها صحيحه الحلبي (٣).

و الجميع كما ترى صريح في وجوب التقصير في البلد ما لم يدخل منزله فكيف يتم ما ذكره من التأويل المذكور.

و صاحب المدارك و مثله الفاضل الخراساني التجأوا في الجمع بين هذه الاخبار و بين عجز صحيحه ابن سنان الى القول بالتخيير بمعنى انه بعد وصوله الى محل الترخص من سماع الأذان الذي هو مورد الرواية المذكورة فإنه يتخير بين القصر

ص: ٤١٣

---

١-١) الوسائل الباب ٧ من صلاة المسافر.

٢-٢) الوسائل الباب ٧ من صلاة المسافر.

٣-٣) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر.

و الإلتزام الى أن يدخل منزله.

و فيه ان ظواهر الأخبار المذكوره ظاهره بل صريحه فى وجوب التقصير ما لم يدخل منزله و لا سيما موثقه ابن بكير المتقدمه ثمه، و الأظهر أن يقال ان غايه ما تدل عليه صحيحه ابن سنان المذكوره بمنطوقها هو وجوب التقصير فى الرجوع الى أن يسمع الأذان، و مفهومه انه متى سمع الأذان أتم، و المعارضه إنما حصلت بهذا المفهوم، و لا ريب فى ضعف معارضه المفهوم للمنطوق سيما إذا تعدد هذا المنطوق فى روايات عديده صريحه صحيحه، فيمكن اطراحها و القول بان الغرض من الروايه إنما تعلق بالمنطوق دون المفهوم و ان المراد ان المسافر يقصر الى هذه الغايه و ان قصر بعدها ايضا. هذا على تقدير روايه الصحيحه المذكوره بحذف صدرها كما تقدمت الإشاره اليه، و أما مع ثبوته فإنها و ان دلت على ما ذكره لكن لا يبقى وثوق به بعد معارضه الصحاح المذكوره. و ربما حمل عجزها المذكور على التقية لأن مذهب أكثر العامه كما ذهب إليه جملته من أصحابنا هو أن المسافر لا يزال مقصرا الى أن يصل الى الموضع الذى ابتداء فيه بالقصر فيتم بعده (١) إلا ان بعضهم ايضا احتمل حمل هذه الأخبار على التقية كما يظهر من صاحب الوسائل، و الظاهر ان الأمر بالعكس انسب لما ذكرناه. و كيف كان فالأظهر

ص: ٤١٤

١ - ١) فى الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٤٣٢ الى ٤٣٥: عند الحنفية إذا عاد المسافر الى المكان الذى خرج منه بعد قطع مسافه القصر فإنه لا - يتم إلا - إذا عاد بالفعل فلا يبطل القصر بمجرد نيه العود و لا بالشروع فيه. و عند المالكيه إذا سافر من بلد قاصدا قطع مسافه القصر ثم رجع الى بلده الأصلية فإنه يتم بمجرد دخولها، و فى حال رجوعه و سيره ينظر فان كانت مسافه الرجوع مسافه قصر قصر و عند الشافعية إذا رجع الى وطنه بعد ان سافر منه انتهى سفره بمجرد وصوله اليه سواء رجع إليه لحاجه أو لا و يقصر فى حال رجوعه حتى يصل. و عند الحنابلة إذا رجع الى وطنه الذى ابتداء السفر منه أولا فإن كانت المسافه بين وطنه و بين المحل الذى نوى الرجوع اليه قدر مسافه القصر قصر فى حال رجوعه.

عندى من الأخبار هو ما عرفت.

إذا عرفت ذلك فاعلم انه قد ظهر من ذكر هذه الشروط السبعة المذكوره هنا ضابطتان كليتان، و هو انه متى كملت هذه الشروط فلا- يجوز الإتمام بحال إلا- فى مواضع قد دلت النصوص و كلام الأصحاب على استثنائها، و منها- جاهل الحكم مع استكمال الشرائط الموجبه للقصر على الأشهر الأظهر، و منها- الناسى و قد خرج الوقت.

و منها- من كان فى أحد المواطن الأربعة. و الضابطه الثانيه ان كل من لم يستكمل هذه الشروط فالواجب عليه التمام إلا فى مواضع مستثناه ايضا، و منها- من قصر جهلا- مع فقد الشرائط على الأظهر، و منها- من جد به السير و من أقام عشره من المكارين، فان مقتضى القاعده المذكوره وجوب الإتمام عليهم لاختلال بعض الشروط و هو عدم كون السفر عمله إلا- ان النصوص و ردت بالتقصير لهم. و جميع هذه المسائل قد مضى بعضها و سيأتى ان شاء الله تعالى تحقيق القول فى ما لم يتقدم له ذكر.

و الله العالم بحقائق أحكامه.

## المطلب الثانى فى الأحكام

### اشاره

و البحث يقع فيه فى مسائل

## [المسأله الأولى] [العدول عن نيه الإقامه]

### اشاره

-لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى أنه لو نوى اقامه عشره أيام فصاعدا فى موضع ثم بدا له الرجوع عن الإقامه فإنه يقصر إلا أن يكون قد صلى فريضه بتمام فإنه يجب عليه الإتمام حينئذ حتى يخرج من موضع الإقامه و يقصد المسافه، قال فى المدارك: هذا الحكم ثابت بإجماعنا.

و الأصل فى الحكم المذكور

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن ابى ولاد الحناط (1) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام انى كنت نويت حين دخلت المدينه ان أقيم بها عشره أيام فأتم الصلاه ثم بدا لى بعد أن لا أقيم بها فما ترى لى أتم أم قصر؟ فقال

---

١-١) الوسائل الباب ١٨ من صلاة المسافرين.



ان كنت دخلت المدينه و صليت بها صلاه فريضه واحده بتمام فليس لك أن تقصر حتى تخرج منها،و ان كنت حين دخلتها على نيتك التمام و لم تصل فيها صلاه فريضه بتمام حتى بدا لك أن لا تقيم فأنت فى تلك الحال بالخيار ان شئت فانو المقام عشا و أتم و ان لم تنو المقام عشا فقصر ما بينك و بين شهر فإذا مضى لك شهر فأتم الصلاه.

و لا ينافى ذلك

ما رواه الشيخ و الصدوق عن حمزه بن عبد الله الجعفرى (١)قال:

«لما نفرت من منى نويت المقام بمكة فأتممت الصلاه حتى جاءنى خبر من المنزل فلم أجد بدا من المصير الى المنزل و لم أدر أتم أم أقصر و أبو الحسن عليه السلام يومئذ بمكة فأتيته و قصصت عليه القصه فقال ارجع الى التقصير».

فان الوجه فيه ان المراد بالجواب انما هو الأمر بالتقصير بعد السفر و الخروج فهو كناية عن الأمر له بالسفر بمعنى سافر و قصر،إذ الظاهر ان مراد السائل انما هو الاستفهام عن من نوى الإقامة هل يجوز له ابطالها و الخروج و القصر فيه أم لا بد من الإتمام و لو فى الطريق الى أن يتم أيام الإقامة؟ كما يتوهمه كثير ممن لم يقف على حكم المسأله فأجابه عليه السلام بالأول و حينئذ فلا اشكال.

و تحقيق الكلام فى المقام يتوقف على بسطه فى مواضع

### **الأول [هل يرجع إلى التقصير بمجرد العدول أو يتوقف على قصد المسافه؟]**

-الظاهر من إطلاق قوله فى صحيحه أبى ولاد المذكوره«حتى بدا لك أن لا تقيم»انه بمجرد العدول عن نيه الإقامة قبل الصلاه على التمام سواء كان بقصد المسافه أو التردد فى الإقامة و عدمها يلزم الرجوع الى التقصير ما لم ينو إقامة عشره غير الأولى،و هذا هو المعروف من مذهب الأصحاب لا نعلم فيه خلافا.

لكن يظهر من كلام الشهيد الثانى(قدس سره)وجود الخلاف فى ذلك و ان مجرد العدول عن النيه السابقه قبل الصلاه لا يقتضى التقصير ما لم يقصد مسافه،لأنه قال:و يحتمل اشتراط المسافه بعد ذلك لا طلاق النص و الفتوى ان نيه الإقامة تقطع السفر فيبطل حكم ما سبق كما لو وصل الى وطنه،و بما قلناه

ص: ٤١٦

افتى الشهيد فى البيان. انتهى. و هو كما ترى صريح فى ما قلناه.

و روايه أبى ولاد المذكوره مطلقه كما ترى فى العدول عن نيه الإقامه، و حملها على قصد المسافه-بسبب احتمال اراده الخروج إلى الكوفه لأن الراوى كوفى كما ذكره (قدس سره) فى شرح الإرشاد-بعيد جدا فالمقام لا- يخلو عن اشكال. كذا أفاده والدى (عطر الله مرقده) فى حواشيه على كتاب الاستبصار و هو جيد وجيه.

و الظاهر ان ما احتمله شيخنا الشهيد الثانى من اشتراط المسافه بعيد و فيه تقييد للنص المذكور من غير دليل، و تخيل ان السائل كوفى فيحتمل حمل الخبر على إرادته الخروج إلى الكوفه خيال بعيد، و لو بنيت الأحكام الشرعيه على مثل هذه الخيالات البعيده و الاحتمالات السخيفه لا تسع المجال و كثر القيل و القول و بطل الاستدلال إذ لا قول إلا و هو قابل للاحتمال و ان بعد كما لا يخفى على ذوى الكمال.

و الاحتجاج بإطلاق النص و الفتوى بأن نيه الإقامه تقطع السفر مسلم مع بقائها و استصحابها، و هذا هو الذى دل عليه النص و الفتوى و به يبطل حكم ما سبق كما ذكره، و أما مع العدول عن النيه كما هو المفروض فان هذه الدعوى ممنوعه كما لا يخفى على المتأمل المنصف.

قال شيخنا المجلسى (قدس سره) فى كتاب البحار بعد إيراد عبارته الفقه الرضوى التى هى فى معنى الروايه المذكوره ما لفظه: و ظاهر الأصحاب انه لا يشترط فى الرجوع الى التقصير فى صورته العدول عن نيه الإقامه من غير صلاه كون الباقي مسافه، و قواه الشهيد الثانى (قدس سره) و احتمل الاشتراط، و إطلاق هذه الروايه و غيرها يؤيد المشهور. انتهى.

و بما ذكرناه فى المقام يظهر ضعف ما جنح إليه فى الذخيريه فى هذه المسأله من الميل الى هذا الاحتمال.

### **الثانى [هل يتم ناوى الإقامه بعد العدول لو صلى الصبح أو المغرب؟]**

-لا إشكال فى الانقطاع بالصلاه المقصوره إذا صلاها تماما بعد نيه الإقامه أما لو صلى غيرها من ما لم يكن مقصورا كالصبح و المغرب بعد النيه فهل

يكفى فى الانقطاع و وجوب استصحاب التمام الى أن يقصد المسافه؟ إشكال و لم أقف على مصرح بذلك من الأصحاب (رضوان الله عليهم) نفيا و إثباتا، و الروايه لا تخلو من الإجمال لأن قوله «بتمام» فى الموضعين محتمل لأن يكون المراد «صليت فريضة مقصوره بتمام» و حينئذ فلا يثبت الحكم بغير المقصوره إذا أتمها، و يحتمل أن يكون المعنى صليت فريضة بعد قصد التمام فى المقصورات، و الظاهر بعده إذ لو كان مجرد صلاه الفريضة مقصوره أو غير مقصوره كافيا بنيه التمام لم يكن للإتيان بهذا القيد وجه يعتد به، لأن نيه الإقامه قد حصلت بالاستقلال و من شأنها الانتقال من حكم المسافر الى حكم الحاضر بالنسبه إلى الصلاه و الصوم و الشرط معها صلاه فريضة، فلو لم يعتبر فى تلك الفريضة أن تكون من الفرائض المقصورات التى هى عباره عن ركعتين بأن يأتى بها أربعا كما هو ظاهر العبارة بل يكفى مثل الصبح و المغرب لم يكن لضم هذا القيد فى الكلام وجه بل يكفى أن يقول «صليت صلاه فريضة» بقول مطلق، لا سيما مع الاتفاق على انه لا يشترط قصد القصر و الإتمام و لا نيتهما فى الإتيان بكل من المقصوره و التامه. و يعضد ما قلناه انه قد وقع ما يقرب من هذه العبارة مرادا بها ما قلناه فى صحيحه أبى و لاد المتقدمه فى الشرط الثالث من شروط التقصير حيث قال عليه السلام: «فان عليك أن تقضى كل صلاه صليتها فى يومك ذلك بالتقصير بتمام. الخبر».

و بالجملة فالظاهر عندى قصر الحكم على الصلاه المقصوره و ان يأتى بها تماما دون غيرها من ما لم يدخله التقصير. و الله العالم.

### الثالث [هل يتم ناوى الإقامه بعد العدول لو صام الصوم الواجب؟]

قد اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى إلحاق الصوم الواجب بالصلاه الفريضة فى هذا المقام، فقليل بالإلحاق بمجرد الشروع فى الصوم الواجب المشروط بالحضر. و هو اختيار العلامة فى جملة من كتبه لوجود أثر النيه.

و قيل بذلك أيضا لكن يجب تقييده بما إذا زالت الشمس قبل الرجوع عن نيه الإقامه، و هو اختيار شيخنا الشهيد الثانى فى الروض.

و قيل بعدم الإلحاق و قصر الحكم على الصلاة، و هو اختيار جمع من الأصحاب:

منهم-الشهيد و المحقق الشيخ على و السيد السند في المدارك و الفاضل الخراساني في الذخير.

و هو الظاهر لان الحكم في النص وقع معلقا على الصلاة و تعديته الى غيرها يحتاج الى دليل شرعى و إلا كان قياسا محضا و هو لا يوافق أصول المذهب. و مقتضى النص المذكور رجوع التقصير بعد العدول عن نية الإقامة التي لم يصل بها أعم من أن يكون صام بتلك النية أو لم يصم زالت الشمس أم لم تزال فيكون الحكم ثابتا في جميع الصور المذكورة.

احتج شيخنا الشهيد الثاني في الروض بأنه لو فرض ان هذا الصائم سافر بعد الزوال فلا يخلو إما ان يجب عليه الإفطار أو إتمام الصوم، لا سبيل إلى الأول للأخبار الصحيحة الشاملة بإطلاقها أو عمومها لهذا الفرد الداله على وجوب المضى على الصوم:

كصحيحه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (١)

«انه سئل عن الرجل يخرج من بيته و هو يريد السفر و هو صائم؟ قال ان خرج قبل أن ينتصف النهار فليفطر و ليقض ذلك اليوم و ان خرج بعد الزوال فليتم يومه».

و صحيحه محمد بن مسلم عنه عليه السلام (٢)

«إذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم». و غيرهما.

فيتعين الثاني و حينئذ فلا يخلو إما أن يحكم بانقطاع نية الإقامة بالرجوع عنها بعد الزوال و قبل الخروج أولا، لا سبيل إلى الأول لاستلزامه وقوع الصوم الواجب سفرا بغير نية الإقامة و هو غير جائز إجماعا إلا ما استثنى من الصوم المنذور على وجه و ما مثله و ليس هذا منه، فيثبت الآخر و هو عدم انقطاع نية الإقامة بالرجوع عنها بعد الزوال سواء سافر حينئذ بالفعل أم لم يسافر، إذ لا

ص: ٤١٩

---

١- (١) الوسائل الباب ٥ ممن يصح منه الصوم.

٢- (٢) الوسائل الباب ٥ ممن يصح منه الصوم.

مدخل للسفر في صحه الصوم و تحقق الإقامه بل حقه أن يحقق عدمها و قد عرفت عدم تأثيره فيها فإذا لم يسافر بقى على التمام الى أن يخرج إلى المسافه و هو المطلوب.

انتهى ملخصاً.

و فيه ما ذكره سبطه السيد السند(قدس سره) في المدارك حيث قال بعد نقل ذلك عنه: و لقائل أن يقول لا نسلم وجوب إتمام الصوم و الحال هذه، و ما أشار إليه(قدس سره) من الروايات المتضمنه لوجوب المضى في الصوم غير صريحه في ذلك بل و لا ظاهره، إذ المتبادر منها تعلق الحكم بمن سافر من موضع يلزم فيه الإتمام و هو غير متحقق هنا فإنه نفس النزاع، سلمنا وجوب الإتمام لكن لا- نسلم اقتضاء ذلك لعدم انقطاع نيه الإقامه بالرجوع عنها في هذه الحال، و استلزام ذلك لوقوع الصوم الواجب سفرًا لا محذور فيه لوقوع بعضه في حال الإقامه، و لأنه لا دليل على امتناع ذلك(فان قلت) انه يلزم من وجوب إتمام الصوم إتمام الصلاه لعكس نقيض

قوله عليه السلام (١):

«إذا قصرت أفطرت». (قلت) هذا بعد تسليم عمومه مخصوص بمنطوق الروايه المتقدمه المتضمنه للعود الى القصر مع الرجوع عن نيه الإقامه قبل إتمام الفريضه. انتهى.

أقول: الظاهر ان الجواب الحق هو ما ذكره أولاً من منع وجوب إتمام الصوم و الحال هذه لما ذكره، حيث ان المتبادر من الأخبار المشار إليها الخروج من بلد يجب عليه الإتمام فيها و فرضه فيها التمام كبلد وطنه أو بلد إقامته ثم أنشأ سفرًا منها، لأن هذا هو الفرد الغالب المتكرر الذي ينصرف إليه الإطلاق، و قد عرفت في غير موضع من ما تقدم ان إطلاق الأخبار إنما يحمل على الأفراد الشائعه المتكرره الغالبه فإنها هي التي يتبادر إليها الإطلاق، و ما نحن فيه ليس من هذا القبيل فلا يدخل تحت الإطلاق، مع انه محل البحث و النزاع و أول المسأله لأنه بنيه الإقامه و رجوعه عنها قبل الصلاه تماماً لا يمكن الجزم بكونه مقيماً فيدخل تحت إطلاق الخبر، و بمجرد سفره على هذه الحال لا يمكن الجزم بدخوله تحت إطلاق

ص: ٤٢٠

و بالجمله فإن ما ذكره (قدس سره) هنا جيد. و اما ما ذكره بعد تسليم وجوب الإتمام و منع اقتضاء ذلك لعدم انقطاع نية الإقامه بالرجوع عنها في هذه الحالة- من أن استلزام ذلك لوقوع الصوم الواجب سفرا لا محذور فيه لوقوع بعضه حال الإقامه- فالظاهر أنه لا يخلو من خدش و ان تبعه عليه في الذخير، فإن الأخبار الداله على تحريم الصوم في السفر شامله بإطلاقها و عمومها لما وقع بعضه في حال الإقامه أم لم يقع، فقله «انه لا دليل على امتناع ذلك» ممنوع فإن الأخبار عامه شامله لما ذكره و دلالتها على ذلك بعمومها و إطلاقها واضح فلا معنى لمنعه الدليل على امتناع ذلك، و يخرج ما ذكره- من عكس النقيض في قوله عليه السلام: «إذا قصرت أفطرت» بمعنى ان عدم جواز الإفطار يقتضى عدم جواز التقصير- شاهدا. و ما تكلفه من الجواب عنه لا يخلو من غموض كما لا يخفى على من راجع كلام صاحب الذخير في هذا المقام.

#### الرابع [ما يناط به وجوب الإتمام بعد العدول عن نية الإقامه؟]

##### إشارة

-المفهوم من الخبر المتقدم ان وجوب الإتمام و استصحابه معلق بعد نية الإقامه على أمور ثلاثة:

##### أحدها- الصلاة

فلو لم يكن صلى ثم رجع عن نية الإقامه عاد الى التقصير سواء كان قد دخل وقت الصلاة أم لم يدخل خرج وقتها و لم يصل عمدا أو سهوا أم لا- لان مناط الحكم الصلاة تماما و لم يحصل، و نقل عن العلامة في التذكرة انه قطع بكون الترك كالصلاة نظرا الى استقرارها في الذمه و تبعه المحقق الشيخ على و استشكل العلامة في النهايه الحكم و كذا الشهيد في الذكري. و لو كان ترك الصلاة لعذر مسقط للقضاء كالجنون و الإغماء فلا إشكال و لا خلاف في كونه كمن لم يصل.

و

##### ثانيها- كون الصلاة فريضة

فلو رجع عن نية الإقامه بعد صلاة نافله فإن كانت من النوافل المشروعه في السفر كنافله المغرب فلا خلاف في عدم تأثيرها و إلا فقولان أظهرهما عدم التأثير أيضا لما عرفت من تعليق الحكم على الفريضة، و هو

مختار جماعه من الأصحاب و منهم الشهيد فى الذكرى، و نقل عن العلامة فى النهايه انه ذهب الى الاجتزاء بها، و اليه يميل كلام الشهيد الثانى فى الروض حيث قال بعد نقل القول الأول عن الذكرى: و يحتمل قويا الاجتزاء بها لأنها من آثار الإقامه، و ما تقدم من الدليل على الاكتفاء بالصوم آت هنا و هو مختار المصنف فى النهايه. انتهى. و فيه ما عرفت فى إلحاقه الصوم و هو قياس على قياس غير خال من ظلمه الالتباس.

و

### ثالثها-كون الصلاة تماما

فلا تأثير الصلاة لقصر، و هل يشترط كون التمام بنيه الإقامه أم يكفى مطلق التمام و لو سهوا؟ فيه وجهان، يحتمل الأول لأن ذلك هو أكثر أفراد الإقامه بل هو مقتضى ظاهر الروايه لأن السؤال فيها وقع عن من نوى الإقامه عشرا، و يحتمل الثانى عملا بإطلاق التمام. و الأقرب الأول.

قالوا: و تظهر الفائده فى مواضع: منها- ما لو صلى فرضا تماما ناسيا قبل نيه الإقامه سواء خرج الوقت أم لا.

أقول: الظاهر ان الصلاة على هذه الكيفيه لا تأثير لها إذا المفهوم من النص المتقدم هو نيه الإقامه أو لا ثم الصلاة تماما بعد النيه كما يشير اليه

قوله عليه السلام (١):

«ان شئت فانو المقام عشرا و أتم و ان لم تنو المقام عشرا فقصر». حيث رتب الصلاة على النيه أولا.

قالوا: و منها- ما لو صلى تماما فى أماكن التخيير بعد النيه لشرف البقعه، اما لو نوى التمام لأجل الإقامه فلا إشكال فى التأثير، و لو ذهل عن الوجه ففى اعتبارها وجهان، من إطلاق الروايه حيث علق الحكم فيها على صلاه الفريضه تماما مع ان الإقامه كانت بالمدينه فقد حصل الشرط. و من ان التمام كان سائغا له بحكم البقعه فلم يؤثر.

أقول: لا يخفى ان النص كما عرفت قد دل على نيه الإقامه عشرا ثم الصلاة

ص: ٤٢٢

تماما بتلك النية و هو أعم من أن يكون في مواضع التخيير أو غيرها، و حينئذ فلا يجزئ مجرد الإتمام لشرف البقعه، و كون الخبر هنا مورده المدينه و هى من المواضع المذكوره لا وجه له، إذ الظاهر ان كلامه عليه السلام بمنزله القاعده الكليه فى هذا المقام لا اختصاص له ببلد دون بلد و هو قد علق الحكم فيه على نيه الإقامه و رتب الصلاه عليها. و بذلك يظهر انه لو أتم جاهلا الوجه فإنه لا عبره بإتمامه ما لم تحصل نيه الإقامه و قصدتها ثم الصلاه بتلك النيه و القصد كما هو مؤدى الخبر و كلام الأصحاب فى الباب.

قالوا: و منها- ما لو نوى الإقامه عشرا فى أثناء الصلاه قصرا فأتمها ثم رجع عن الإقامه بعد الفراغ فإنه يحتمل حينئذ الاجتزاء بهذه الصلاه لصدق التمام بعد النيه، و لأن الزيادة إنما حصلت بسببها فكانت من آثارها كما مر، و عدمه لان ظاهر الروايه كون جميع الصلاه تماما بعد النيه و قبل الرجوع عنها و لم يحصل.

أقول: ظاهر جمع من الأصحاب هنا: منهم- الشيخ الشهيد فى الذكرى و شيخنا الشهيد الثانى فى الروض و شيخنا المجلسى فى البحار هو اختيار الوجه الأول، و هو الأقرب لصدق الصلاه تماما و المؤثر فى الحقيقة ليس إلا العدد الزائد عن الركعتين و قد حصل هنا.

و أما ما تعلقوا به للوجه الآخر- من ان ظاهر الروايه كون جميع الصلاه تماما بعد النيه- ففيه انه و ان كان كذلك بالنسبه الى هذه الروايه إلا انه قد ورد ايضا ما يدل على وجوب الإتمام بالنيه فى أثناء الصلاه:

كما

فى صحيحه على بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام (١) قال:

«سألته عن الرجل يخرج فى السفر ثم يبدو له فى الإقامه و هو فى الصلاه؟ قال يتم إذا بدت له الإقامه».

و روايه محمد بن سهل عن أبيه (٢) قال

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل

ص: ٤٢٣

---

١- (١) الوسائل الباب ٢٠ من صلاه المسافرين.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢٠ من صلاه المسافرين.



يخرج فى سفر ثم تبدو له الإقامه و هو فى صلاته أ يتم أم يقصر؟قال يتم إذا بدت له الإقامه».

و حينئذ فلا فرق فى استصحاب التمام و وجوب البقاء عليه بعد النيه و الصلاه تماما بين أن تكون النيه متقدمه على الصلاه أو فى أثنائها كما دل عليه الخبران المذكوران

#### الخامس [هل يعتبر فى البقاء على التمام الإتمام بعد نيه الإقامه؟]

-المفهوم من الخبر المذكوران المعتبر فى قطع السفر و استصحاب التمام إتمام الصلاه بعد نيه الإقامه،فلو شرع فى الصلاه بنيه الإقامه ثم رجع عن الإقامه فى أثنائها لم يكف ذلك فى قطع السفر و الخروج عن ما هو عليه و ان كان بعد ركوع الثالثه.

و به صرح فى المنتهى حيث قال:لو نوى المقام ثم قام فصلى ثم تغيرت نيته الى السفر فى الأثناء قيل يتم و الوجه عندى انه يقصر لان الشرط و هو الصلاه على التمام لم يحصل.و قال الشيخ فى المبسوط لو نوى المقام عشرا و دخل فى الصلاه بنيه التمام ثم عن له الخروج لم يجز له القصر الى ان يخرج مسافرا،و نحوه ابن الجنييد حيث قال:لو كان مسافرا قد دخل فى الصلاه بنيه القصر ثم نوى الإقامه أتم على ما كان صلاه،و ان كان مقيما فدخل فى صلاته بنيه الإتمام ثم نوى السفر قبل الفراغ منها لم يكن له القصر.و قال ابن البراج:لو بدا له فى المقام و قد صلى منها ركعه أو ركعتين وجب التمام لانه دخلها بنيه مقيم.و صريح كلام هؤلاء هو وجوب الإتمام و ان لم يتم الصلاه بل و ان لم يتجاوز فرض القصر.

و فصل العلامه فى التذكرة و المختلف بأنه ان كان قد تجاوز فى صلاته فرض القصر بان صلى ثلاث ركعات تعين الإتمام و إلا جاز له القصر،قال فى الذكرى:

و فصل الفاضل بتجاوز محل القصر فلا يرجع و بعدم تجاوزه فيرجع،لانه مع التجاوز يلزم من الرجوع إبطال العمل المنهى عنه و مع عدم التجاوز صدق انه لم يصل بتمام.انتهى.

و تردد المحقق في المسأله نظرا الى افتتاح الصلاه و قد ورد في الخبر (١) انها على ما افتتحت عليه، و الى عدم الإتيان بالشرط حقيقه.

و قال في الذخير: و حكى عن المصنف و غيره الاكتفاء بها إذا كان الرجوع بعد ركوع الثالثه و انهم اختلفوا إذا كان الرجوع بعد القيام إلى الثالثه. انتهى.

أقول: الظاهر من كلام من ذهب الى التفصيل ان الحد الذي به يتجاوز محل التقصير هو ركوع الثالثه كما قدمنا نقله عن العلامة في المختلف و التذكره، و ذلك لان ما قبل الركوع من الواجبات لا يكون موجبا للتجاوز لإمكان جعله من قبيل زياده الواجب سهوا و انما الاعتبار بالركن المبطل فعله عمدا و سهوا، فما ذكره في الذخير من الحكايه المذكوره لم أقف عليه و لا أعرف له وجها.

ثم أقول و بالله التوفيق: انه لا يخفى أن مقتضى الخبر المذكور كما اعترفوا به ان الشرط في وجوب الإتمام و الاستمرار عليه هو الإتيان بعد نيه الإقامه بالصلاه التامه كامله و أن تكون نيه الإقامه مستمره الى أن يفرغ منها، فلو رجع عن نيه الإقامه في أثناءها في أى جزء منها تجاوز محل القصر أو لم يتجاوز فالواجب عليه بمقتضى اختلاف الشرط المذكور هو التقصير. و الاعتماد في وجوب الإتمام بمجرد الدخول في الصلاه على خبر «الصلاه على ما افتتحت عليه» لا. يخلو من مجازفه لعدم ثبوت الخبر من طريقنا، و مع تسليمه فتناوله لموضع النزاع و عمومه له ممنوع لدلاله الصحيحه المذكوره على وجوب التقصير في الصوره المذكوره، إذ مقتضاها ذلك حيث دلت على ان الشرط في وجوب التمام و استصحابه حصول صلاه كامله بالتمام و لم تحصل و بفوات الشرط يفوت المشروط فيتعين القصر، و حينئذ فمع

ص: ٤٢٥

١- ١) يمكن أن يريد به حديث معاويه بن عمار الوارد في من قام للفريضة فظن أنها نافله سهوا و بالعكس المروى في الوسائل في الباب ٢ من النيه من كتاب الصلاه و قد تقدم في ج ٢ ص ٢١٧ و بمضمونه حديثان آخران، و به يظهر ما في قوله «قدس سره» في ما سيأتى «لعدم ثبوت الخبر من طريقنا» و قد تعرض المسأله بمناسبه العدول في ج ٢ ص ٢٠٩.

ثبوت الخبر المذكور يجب تخصيصه بما ذكرنا و تستثنى هذه الصورة من عمومه بذلك كما خرجوا عن عمومه فى مواضع لا تحصى من الأحكام.

بقى الكلام فى ما إذا حصل الرجوع بعد تجاوز محل القصر بان صلى ثلاث ركعات، و الظاهر هنا الإعادة لوقوع الزيادة المبطله.

و أما ما احتج به القائل بالتفصيل كما ذكره فى الذكرى من لزوم إبطال العمل المنهى عنه فعليل، لعدم دليل لهم على هذه الدعوى سوى ما ذكره من ظاهر الآية (١) الذى قد قدح فيه غير واحد منهم. و مع تسليمه فانا نقول ان مقتضى ما قررنا من الدليل هو الحكم بالإبطال، لأن الواجب فى حال الرجوع عن نيه الإقامة قبل الإتمام بمقتضى الخبر المذكور هو البقاء على التقصير لعدم حصول شرط الإتمام و حينئذ فلا يكون من قبيل ما ذكره، فان المتبادر من النهى عن إبطال العمل إنما هو إبطاله من غير سبب شرعى يقتضى الإبطال، و ما نحن فيه ليس كذلك كما عرفت حيث ان مقتضى الدليل هنا إبطاله لا ان المكلف يبطله من غير سبب يقتضى الإبطال كما هو ظاهر دليلهم. و الله العالم.

### المسألة الثانية [من أتم فى مورد القصر]

#### إشاره

-لو أتم مع استكمال الشروط المتقدمه فلا يخلو إما أن يكون عامدا أو جاهلا أو ناسيا، و كذا لو كان فرضه التمام فقصر.

فهنا مقامات أربعة

#### الأول - أن يتم عالما عامدا

و لا خلاف فى وجوب الإعادة عليه وقتا و خارجا.

و عليه تدل

صحيحه زراره و محمد بن مسلم المتقدمه فى صدر المقصد (٢) لقوله عليه السلام فيها بعد ان سأله الراويان المذكوران فقالا

«قلنا فمن صلى فى السفر أربعا أيعيد أم لا؟ قال ان كان قد قرئت عليه آيه التقصير و فسرت له فصلى أربعا أعاد و ان لم يكن قرئت عليه و لم يعلمها فلا أعاده عليه».

ص: ٢٢٤

---

١- ١) «وَلَا تُبْطَلُوا أَعْمَالُكُمْ» سورة محمد الآية ٣٣.

٢- ٢) ص ٢٩٦.

صحيحه ليث المرادى عن الصادق عليه السلام (١) قال:

«إذا سافر الرجل في شهر رمضان أفطر و ان صامه بجهاله لم يقضه».

و استدل عليه في المدارك ايضا

بما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي (٢) قال

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام صليت الظهر أربع ركعات و أنا في سفر؟ قال أعد».

و عندى فى الاستدلال على هذا الحكم بهذه الرواية إشكال فإن صدور الإتمام عالما عامدا من مثل الحلبي الذي هو من الثقات الأجلاء المشهورين غير متصور و لا جائز، ثم مع فرض ذلك عنه عمدا كيف يسأل عنه؟ و قرينه السؤال مؤذنه بكون الترك إنما كان نسيانا أو جهلا و الثانى أيضا بعيد بالنسبة اليه، و به يظهر ان الأظهر حمل الخبر على النسيان و إلا فمتى كان عالما بالوجوب و تعمّد الإخلال بذلك فأى معنى لهذا السؤال؟ و بالجملة فإن قدر الرجل المذكور أجل من أن يترك الواجب عليه عامدا عالما و إلا لأخل بعدالته و احتاج الى معلوميه توبته فكيف يعدون حديثه فى الصحيح من غير خلاف؟ فالأظهر كما عرفت حمل الرواية و ان كانت مجمله على كون الإتمام وقع منه نسيانا.

بقى الكلام فى دلاله الخبر على الإعاده مطلقا على هذا التقدير و هو مذهب الشيخ كما سيأتى ذكره ان شاء الله تعالى فى المسألة و يأتى الكلام ان شاء الله تعالى فى الجميع بين أخبارها.

قال شيخنا الشهيد الثانى (قدس سره) فى الروض -بعد الاستدلال على بطلان الصلاة مع العمد بصحيحه زراره و محمد بن مسلم- ما صورته: و يعلم من هذا ان الخروج من الصلاة عند من لا يوجب التسليم لا يتحقق بمجرد الفراغ من التشهد بل لا بد معه من نيه الخروج أو فعل ما به يحصل كالتسليم و إلا لصحت الصلاة هنا عند من لا يوجب التسليم لوقوع الزيادة خارج الصلاة، و قد تقدم فى باب التسليم

ص: ٤٢٧

---

١- ١) الوسائل الباب ٢ ممن يصح منه الصوم.

٢- ٢) الوسائل الباب ١٧ من صلاة المسافرين.

الإشارة الى ذلك.انتهى.

أقول:الظاهر من هذا الكلام ان الغرض منه الجواب عن اشكال يرد فى هذا المقام على القول بنذب التسليم و هو ان الروايه الصحيحه (١) قد دلت على بطلان صلاه من حكمه الركعتان قصرا لو صلاها أربعا متعمدا،و هذا على تقدير القول بوجوب التسليم ظاهر لانه قد زاد فى الصلاه ركعتين حيث انه انما يخرج من الصلاه بالتسليم،و أما على القول بكونه مندوبا أو واجبا خارجا كما هو أحد الأقوال فى المسأله أيضا فإن اللازم هنا صحه الصلاه لأن الصلاه قد تمت بالتشهد على الركعتين فهاتان الركعتان الأخيرتان وقعتا خارج الصلاه و الصلاه صحيحه مع ان النص و اتفاق الأصحاب على البطلان.

و حاصل جواب شيخنا المشار اليه ان القائل بنذب التسليم إنما تتم الصلاه عنده بنيه الخروج أو بالتسليم و ان كان مستحبا أو بفعل المنافى،و على هذا فتكون الركعتان الواقعتان بقصد التمام قد وقعتا قبل تمام الصلاه فتبطل الصلاه حينئذ لذلك.

و فيه انه و ان ذكروا ذلك تفصيا عن هذا الإشكال إلا ان ما ذكروه لا دليل عليه.و أيضا فإنه لا يحسم ماده الإشكال بالنسبه إلى القول بكونه واجبا خارجا و ان كان لم يتعرض اليه.

و أجب أيضا عن الإشكال المذكور بان المبطل هنا قصد عدم الخروج فلا يلزم وجوب قصد الخروج أو الإتيان بالمخرج.

و التحقيق فى الجواب انما هو التفصيل فى المقام بأنه ان كانت صلاه الأربع الركعات هنا وقعت بقصد اراده التمام من أول الأمر فالصلاه باطله،و هذا هو الذى دلت عليه الروايه و وقع الاتفاق عليه لحصول المخالفه،لأن الشارع انما أوجب عليه ركعتين و هو قد قصد الى مخالفته بقصده الأربع من أول الأمر، و ان كان انما قصد الصلاه ركعتين كما هو المأمور به شرعا لكن حصلت الزياده بعد الفراغ من الصلاه الواجبه فلا بطلان هنا إلا على تقدير القول بوجوب التسليم

ص: ٤٢٨

و اما على تقدير القول باستحبابه أو كونه واجبا خارجا فلا، و مدعى البطلان عليه الدليل و ليس فليس.

## المقام الثانى - أن يتم جاهلا

و الأشهر الأظهر الصحة كما دلت عليه

صحيحه زراره و محمد ابن مسلم المتقدمه (١) لقوله عليه السلام

«و ان لم يكن قرئت عليه و لم يعلمها فلا اعاده عليه».

و نقل عن ابن الجنيد و ابى الصلاح أنهما أوجبا الإعادة فى الوقت، و عن ظاهر ابن ابى عقيل الإعادة مطلقا، و هما ضعيفان مردودان بالخبر المذكور.

و ربما احتج للقول بالإعادة فى الوقت

بصحيحه العيص عن ابى عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«سألته عن رجل صلى و هو مسافر فأتم الصلاة؟ قال ان كان فى وقت فليعد و ان كان الوقت قد مضى فلا».

و فيه انها محمولة على الناسى جمعا بين الأخبار، فإنها و ان دلت بإطلاقها على العامد و الجاهل و الناسى إلا انه قد قام الدليل فى الأولين على خلاف ما دلت عليه فوجب تخصيصها بالناسى لعدم المعارض.

و حكى الشهيد فى الذكرى ان السيد الرضى سأل أخاه المرتضى (رضى الله عنهما) عن هذه المسألة فقال: الإجماع منعقد على ان من صلى صلاه لا- يعلم أحكامها فهى غير مجزئه و الجهل بأعداد الركعات جهل بأحكامها فلا- تكون مجزئه؟ و أجاب المرتضى (رضى الله عنه) بجواز تغير الحكم الشرعى بسبب الجهل و ان كان الجاهل غير معذور.

أقول: قد اختلف كلام جملة من الأصحاب فى توجيه كلام السيد (رضى الله عنه) فقال فى الروض: و حاصل الجواب يرجع الى النص الدال على عذره و القول به متعين. انتهى.

و قيل ان الظاهر من كلام السيد (قدس سره) ان مراده ان الأحكام الشرعية تختلف باختلاف الأشخاص و الأحوال فيجوز أن يكون حكم الجاهل

ص: ٢٩٩

بالقصر وجوب الإتمام عليه و ان كان مقصرا غير معذور بترك التعلم، و حينئذ فهو آت بالمأمور به في تلك الحال فيكون مجزئاً.

و قيل انه يمكن أن يكون مقصوده (قدس سره) انه قد يختلف الحكم من الشارع بالنسبة إلى الجاهل المطلق و الى الجاهل العالم في الجملة كمن عرف أن للصلاه أحكاماً تجب معرفتها و لم يعرفها فتصح تلك الصلاه من الأول منهما دون الثاني و ان دعوى الإجماع على الطلاق غير واضح.

و قال في المدارك: و كأن المراد انه يجوز اختلاف الحكم الشرعي بسبب الجهل فيكون الجاهل مكلفاً بالتمام و العالم مكلفاً بالقصر، و اختلاف الحكم هنا على هذا الوجه لا- يقتضى عذر الجاهل. انتهى. و الظاهر أنه يرجع الى القول الثاني من الأقوال المنقول له.

أقول: قد نقل العلامة في كتاب المختلف عن السيد (رضي الله عنه) في أجوبه المسائل الرسيه الجواب عن هذه المسألة بوجه أوضح من ما أجاب به أخاه (قدس الله روحيهما) حيث قال له السائل: ما الوجه في ما تفتي به الطائفة من سقوط فرض القضاء عن من صلى من المقصرين صلاه متمم بعد خروج الوقت إذا كان جاهلاً بالحكم في ذلك مع علمنا بأن الجهل بأعداد الركعات لا يصح معه العلم بتفصيل أحكامها و وجوهها، إذ من البعيد أن يعلم بالتفصيل من جهل الجملة التي هي الأصل، و للإجماع على ان من صلى صلاه لا- يعلم أحكامها فهي غير مجزئه و ما لا يجزئ من الصلاه يجب قضاؤه، فكيف تجوز الفتيا بسقوط القضاء عن من صلى صلاه لا تجزئه؟ فأجاب بأن الجهل و ان لم يعذر صاحبه و هو مذموم جاز أن يتغير معه الحكم الشرعي و يكون حكم العالم بخلاف حكم الجاهل. انتهى.

و أنت خير بان ما أوضحه هنا من الجواب و هو الذي عليه المعمول كاشف عن نقاب الإجمال في الجواب الأول و يرجع الى الاحتمال الثاني من الاحتمالات الثلاثة المتقدمه، و منه يظهر حينئذ ان مذهب السيد (قدس سره) ان تكليف

الجاهل من حيث هو جاهل فى جميع الموارد ليس كتكليف العالم و ان الحكم مع الجهل ليس كالحكم مع العلم، و فيه حينئذ رد للإجماع المدعى فى المقام. و هو مطابق لما حققناه فى المسأله كما تقدم فى المقدمه الخامسه من مقدمات الكتاب. و لا خصوصيه له بالصوره المذكوره كما فهمه شيخنا الشهيد الثانى فى ما قدمنا نقله عنه من كلامه فى الروض ليوافق ما ذهب اليه هو و غيره فى المسأله من عدم معذوريه الجاهل إلا فى هذا الموضع و مسأله الجهر و الإخفات.

ثم ان ما ذكره العلامة (قدس سره) فى المختلف بعد ذكر ما قدمنا نقله عنه- من أن كلام السيد (رضى الله عنه) يدل بمفهومه على الإعاده فى الوقت من حيث ان سؤال السائل تضمن تخصيص سقوط فرض القضاء بخروج الوقت، و هو يدل بمفهومه على الإعاده فى الوقت و السيد (قدس سره) لم ينكره- فظنى انه بعيد إذ الظاهر ان مطمح نظر السيد (رحمه الله) انما هو الى الجواب عن أصل الإشكال من غير نظر الى الخصوصيه المذكوره و صحه ما ذكره السائل أو بطلانه.

و قال فى المدارك فى هذا المقام: و هل المراد بالجاهل الجاهل بوجوب القصر من أصله أو مطلق الجاهل ليندرج فيه الجاهل ببعض أحكام السفر كمن لا يعلم انقطاع كثره السفر بإقامه العشره؟ فيه وجهان منشأهما اختصاص النص المتضمن لعدم الإعاده (١) بالأول، و الاشتراك فى العذر المسوغ لذلك و هو الجهل. انتهى.

أقول: ظاهر كلامه (قدس سره) التوقف هنا و مثله نقل عن العلامة فى النهايه.

و أنت خير بأنه لا يخفى ما فيه على الفطن النبيه، و ذلك لأن المشهور فى كلام الأصحاب من غير أن يداخله الشك و الارتياب هو أن الجاهل بالأحكام الشرعيه عندهم غير معذور إلا- فى مسألتى الجهر و الإخفات و الجهل بوجوب القصر كما هو مورد الصحيحه المتقدمه فإنها هى مستندهم فى الاستثناء من القاعده المذكوره، و أما ما عدا هذين الفردين من مطلق الجاهل بأحكام القصر فهو عندهم غير معذور لدخوله

ص: ٤٣١



فى مطلق الجاهل الذى اتفقوا على عدم معذوريته.و تعليه-احتمال مطلق الجاهل بالقصر بالاشتراك فى العذر المسوغ لذلك و هو الجهل-آت فى الجهل بالأحكام الشرعيه مطلقا من أحكام السفر و غيره صلاه كانت أو غيرها و هم لا يقولون به.

و بالجملة فإن مرادهم بالجاهل هنا إنما هو الفرد الأول من غير اشكال و لا يصح ان يحمل كلامهم على الفرد الثانى.

و كأن منشأ هذا التردد هو ان المسأله التى استثنوها من قاعده عدم معذوريه الجاهل هل هى عباره عن الجاهل بوجوب القصر من أصله أو مطلق الجاهل بالقصر فى كل موضع يجب فيه القصر ككثير السفر متى أقام عشره و نحوه؟ و فيه ان الظاهر من كلامهم إنما هو الأول الذى هو مورد النص كما لا يخفى، و أما الجاهل فى غير هذه الصوره من صور التمام فيرجع الى معذوريه جاهل الحكم و عدمها و المشهور العدم،و بالمعذوريه هنا صرح المحقق الأردبيلي(قدس سره) فى شرح الإرشاد.و الله العالم.

### المقام الثالث-أن يتم ناسيا

و المشهور بين الأصحاب(رضوان الله عليهم) وجوب الإعادة فى الوقت خاصه،و نقل عن الشيخ على بن بابويه و الشيخ فى المبسوط انه يعيد مطلقا،و عن الصدوق فى المقنع انه يعيد ان ذكر فى يومه و ان مضى اليوم فلا اعاده.

و استدل من قال بالقول المشهور

بروايه أبى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام (١)قال:

«سألته عن الرجل ينسى فيصلى فى السفر اربع ركعات؟قال ان ذكر فى ذلك اليوم فليعد و ان لم يذكر حتى يمضى ذلك اليوم فلا اعاده عليه».

و اعترض فى المدارك على الاستدلال بهذه الروايه بعد الطعن فى السند بأنها مجمله المتن،لان اليوم ان كان المراد به بياض النهار كان حكم العشاء غير مذكور فى الروايه،و ان كان المراد به بياض النهار و الليله المستقبليه كان ما تضمنه مخالفا للمشهور

ص: ٤٣٢

و أجاب في الذخير بآن المراد باليوم بياض النهار و ان حكم العشاء غير مستفاد من الروايه،إنما المستفاد منها حكم الظهرين و ينسحب الحكم في العشاء بمعونه دعوى عدم القائل بالفصل،لكن في إثباته إشكال.انتهى.

أقول:و يحتمل ان اليوم و ان لم يدخل تحته إلا- الظهر ان إلا- انه خرج مخرج التمثيل و جعل كناية عن خروج الوقت.و الأقرب عندى ان التعبير باليوم في الروايه المذكوره إنما خرج مخرج التجوز عباره عن الوقت.فكأنه قال ان ذكر في ذلك الوقت فليعد و ان لم يذكر حتى يمضى ذلك الوقت فلا اعاده.و به تنطبق الروايه المذكوره على المدعى،و شيوع التجوز في أمثال ذلك أظهر من أن ينكر.

و به يظهر ان ما ذكره في المقنع راجع الى ما ذكرناه،و ما أطالوا به من الاعتراضات في المقام لا طائل تحته بعد ما عرفت.

و يدل على القول المذكور أيضا صحيحه العيص المتقدمه (١)و التقريب فيها ما عرفت من انها و ان كانت أعم من أن يكون الإتمام عمدا أو جهلا أو نسيانا إلا انك قد عرفت خروج العامد بوجوب الإعاده عليه مطلقا فلا يدخل تحت هذا التفصيل،و خروج الجاهل بقيام الأدله على عدم وجوب الإعاده عليه مطلقا،فيتحتم حملها على الناسى البته.و مع الإغماض عن ذلك يكفي في الاستدلال بها هنا مجرد دخول الناسى تحت العموم فتكون داله عليه بطريق العموم،و بالتقريب الأول تكون دلالتها بطريق الخصوص.

و قال عليه السلام في كتاب الفقه الرضوى (٢)

«و ان كنت صليت في السفر صلاه تامه فذكرتها و أنت في وقتها فعليك الإعاده،و ان ذكرتها بعد خروج الوقت فلا شيء عليك،و ان أتممتها بجهاله فليس عليك في ما مضى شيء و لا اعاده عليك إلا ان تكون قد سمعت بالحديث».

و التقريب في هذا الكلام هو ظهور تخصيص التفصيل-و ان كانت العبارة

ص: ٤٣٣

١- ١) ص ٤٢٩.

٢- ٢) ص ١٦.

مجمله-بصوره النسيان،لأنه ذكر بعد ذلك حكم الجاهل و العامد و انه لا اعاده على الأول بل على الثانى.

و هذه الأخبار إذا ضمت بعضها الى بعض لا يبقى مجال للشك فى الحكم المذكور.

و أما ما نقل عن الشيخ على بن بابويه و الشيخ فى المبسوط فلم نقف له على مستند، قيل: و لعل مستندهما القطع بتحقيق الزيادة مع قصور كل من روايتى العيص و ابى بصير المذكورتين بالطعن الذى تقدم ذكره. و فيه ان هذا الطعن الذى قد عرفت الجواب عنه إنما يجرى على مذاق المتأخرين سيما صحيحه العيص، فان دلالتها على حكم الناسى و انه كما تضمنته من ما لا إشكال فيه إنما الكلام فى حملها عليه خاصة و عدم احتمال غيره كما وجهناه و بيناه و به تكون مختصه به، أو شمولها لغيره فعلى كل تقدير فهى داله عليه.

قال فى الذكرى: و يخرج على القول بان من زاد خامسه فى الصلاه و كان قد قعد مقدار التشهد تسلم له الصلاه صحه الصلاه هنا لأن التشهد حائل بين ذلك و بين الزيادة.

و استحسنة الشهيد الثانى فى روض الجنان و قال: انه كان ينبغى لمثبت تلك المسأله القول بها هنا و لا يمكن التخلص من ذلك إلا بأحد أمور: إما إلغاء ذلك الحكم كما ذهب إليه أكثر الأصحاب، أو القول باختصاصه بالزيادة على الرابعه كما هو مورد النص فلا- يتعدى الى الثلاثيه و الثنائيه فلا تتحقق المعارضه هنا، أو اختصاصه بزياده ركعه لا غير كما ورد به النص هناك و لا يتعدى الى الزائد كما عداه بعض الأصحاب، أو القول بان ذلك فى غير المسافر جمعا بين الأخبار لكن يبقى فيه سؤال الفرق مع اتحاد المحل. انتهى.

و قال فى المدارك بعد نقل كلام جده المذكور: و أقول انه لا يخفى عليك بعد الإحاطه بما قررناه فى تلك المسأله ضعف هذه الطرق كلها و انها غير مخلصه من هذا الإشكال، و الذى يقتضيه النظر ان النسيان و الزيادة ان حصلا بعد الفراغ من

التشهد كانت هذه المسأله جزئيه من جزئيات من زاد فى صلاته ركعه فصاعدا بعد التشهد نسيانا، وقد بينا ان الأصح ان ذلك غير مبطل للصلاه مطلقا لاستحباب التسليم، و ان حصل النسيان قبل ذلك بحيث أوقع الصلاه أو بعضها على وجه التمام اتجه القول بالإعاده فى الوقت دون خارجه كما اختاره الأكثر لما تقدم. انتهى.

أقول و بالله التوفيق: انه لا يخفى عليك ان مبنى هذه المسأله التى نحن فيها- و تقسيمها إلى الأقسام الثلاثة من كون الصلاه تماما التى أوقعها المسافر إما عن عمد فتبطل أو جهل فتصح أو نسيان فالتفصيل المتقدم- إنما هو على كون المصلى قد قصد من أول الدخول فى الصلاه الى الإتمام، و لهذا حكم بالإبطال مع العمد للوجه الذى بيناه سابقا و جعلناه وجه الفرق بينه و بين ما إذا قصد الزيادة بعد الدخول فى الصلاه بنيه القصر ثم زاد بعد تمام صلاته المقصوره فحكمنا بصحة الصلاه لذلك و حكم بالصحة مع الجهل للمعدوريه، و حينئذ فما ذكره الشهيد (قدس سره) من التخريج- و وافقه عليه فى الروض و زعم انه لا مخرج منه إلا بإحدى تلك الوجوه- لا- أعرف له وجهها للفرق بين هذه المسأله التى نحن فيها و بين تلك المسأله، فإن مبنى تلك المسأله على ان المصلى إنما دخل فى الصلاه قاصدا إلى الإتيان بما هو المفروض عليه شرعا من الأربع كما هو مورد نص تلك المسأله أو أقل كما هو قول من ألحق بالرباعيه غيرها، غاية الأمر أنه بعد أن أكمل ما هو الواجب عليه عرض له السهو فزاد ركعه، و قد عرفت الخلاف ثمه بأن هذه الزيادة بعد الجلوس بمقدار التشهد و لما يتشهد أو بعد التشهد بالفعل كما اخترناه و حققناه ثمه، فالفرق بين المسألتين ظاهر بالنظر الى مبدأ الدخول فى الصلاه كما عرفت، و النسيان الذى بنى عليه التفصيل فى هذه المسأله و وردت به الأخبار إنما هو من أول الدخول فى الصلاه بأن نسي أن فرضه القصر و صلى تماما بزعم ان فرضه التمام نسيانا، و النسيان الذى فى تلك المسأله انما هو بعد الإتيان بما هو فرضه شرعا و أصل القصد انما توجه الى فرض مشروع إلا انه عرض له النسيان بعد تمامه فزاد تلك الركعه فالنسيان انما

تعلق بتلك الركعه المزاده، ووجه الفرق ظاهر بين بحمد الله سبحانه، فيتعين الوقوف في كل مسأله منهما على ما حكم به فيها و عدم تداخل المسألتين و لا إلحاق إحدهما بالأخرى، فتخريج هذه المسأله على تلك و إلحاقها بها -حتى انه يتجه على من قال بالصحه في تلك المسأله القول بها هنا كما يشير اليه كلام الشهيدين (روح الله رويهما) هنا- لا وجه له كما عرفت. هذا هو التحقيق عندى فى المقام و الله سبحانه و أولياؤه العالمون بحقائق الأحكام.

#### المقام الرابع - لو قصر من فرضه التمام

فان كان عالما عامدا فلا ريب فى وجوب الإعادة، و لو كان جاهلا فالمشهور وجوب الإعادة لعدم تحقق الامتثال و عدم معذوريه الجاهل عندهم إلا فى الموضعين المشهورين.

و قد وقع الخلاف فى صورته ما لو قصر بعد نيه الإقامه الموجهه للتمام جاهلا فظاهر المشهور وجوب الإعادة كما هو فى غير هذه الصوره من صور الجهل، و نقل عن الشيخ نجيب الدين فى الجامع العدم.

و يدل عليه

ما رواه الشيخ فى الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام (1) قال:

«إذا أتيت بلده فأزمت المقام عشره أيام فأتم الصلاه فإن تركه رجل جاهل فليس عليه اعاده».

و القول بها متجه لعدم المعارض بل وجود المؤيد لها من الأخبار الداله على معذوريه الجاهل فى مواضع عديده تقدم تفصيلها فى مقدمات الكتاب.

بل يمكن القول بمعذوريه الجاهل فى هذا المقام مطلقا كما اختاره بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين حيث قال فى شرح له على كتاب المفاتيح: ثم ان الظاهر من الأخبار كون الجاهل معذورا فى هذا المقام مطلقا أعنى فى جميع ما يتعلق بالقصر و الإتمام فى السفر حتى القصر فى مواضع التمام و التمام فى بعض مواضع القصر و ان كان عالما بأصل القصر كما هو مفاد ظاهر عبارته المصنف و فتوى نجيب الدين

ص: ٤٣٦

فى جامعته، خلافا للمشهور فإنهم خصوا الحكم بالجاهل بوجوب التقصير من أصله.

ثم أطال الكلام فى ذلك الى أن قال: فمن الأخبار

ما رواه الشيخ بسند صحيح و الصدوق فى الفقيه بأسانيد صحاح كلها عن محمد بن إسحاق الثقه عن أبى الحسن عليه السلام (١) قال:

«سألته عن امرأه كانت معنا فى السفر و كانت تصلى المغرب ركعتين ذاهبه و جائيه؟ قال ليس عليها قضاء. أو ليس عليها اعاده». على اختلاف الروايات. ثم أورد روايه منصور بن حازم المنقوله ثم أيد ذلك بإطلاق صحيحته

عيسى و ليث المرادى عن الصادق عليه السلام (٢) قال:

«إذا سافر الرجل فى شهر رمضان أفطر و ان صامه بجهاله لم يقضه». ثم قال: هذا مع عدم وجود المعارض الصريح من الأخبار بالكليه، فلا حجه الى ارتكاب تكلف حمل صحيحه محمد بن إسحاق على الشذوذ كما فعل الشيخ مع اعتماد الصدوق عليها، و كذا ارتكاب حملها على الاستفهام الإنكارى أو على كون المراد نافله المغرب و أمثال ذلك من الخيالات الضعيفه. انتهى. و هو جيد لكن الظاهر الرجوع الى التفصيل الذى قدمناه فى المقدمة التى فى معذوريه الجاهل من مقدمات الكتاب.

و بالجملة فإن الجاهل فى الصورة التى هى مورد صحيحه منصور المذكوره من ما لا- شك فى الحكم بمعذوريته للروايه المذكوره.

و أما الناسى للإقامه فقليل بإلحاقه بالجاهل لها و انه لا اعاده عليه و هو خروج عن موضع النص المذكور، و الظاهر هو وجوب الإعاده.

و يدل عليه

ما ذكره الرضا عليه السلام فى كتاب الفقه الرضوى (٣) حيث قال:

«و ان قصرت فى قرينتك ناسيا ثم ذكرت و أنت فى وقتها أو غير وقتها فعليك قضاء ما فاتك منها».

ص: ٤٣٧

---

١- (١) الوسائل الباب ١٧ من صلاه المسافر. و المسؤول فى الاستبصار ج ١ ص ٢٢٠ «أبو عبد الله ع» و فى الفقيه ج ١ ص ٢٨٧ «أبو الحسن الرضا ع».

٢- (٢) الوسائل الباب ٢ ممن يصح منه الصوم.

٣- (٣) ص ١٦.

و فيه دلالة على ان التقصير نسيانا فى موضع يجب الإتمام فيه موجب للإعاده وقتا و خارجا كما هو ظاهر فتوى الأصحاب. والله العالم.

### المسألة الثالثة [حكم صلاه المسافر فى المواضع الأربعة]

#### إشاره

-اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى حكم صلاه المسافر فى المواضع الأربعة المشهوره، فالمشهور التخيير بين القصر و الإتمام مع أفضلية الإتمام، ولم ينقل الخلاف هنا إلا عن الصدوق و المرتضى و ابن الجنيده، اما الصدوق فإنه ذهب كما هو مذهب المخالفين إلى مساواه هذه المواضع الأربعة لغيرها من البلدان التى يتحقق السفر إليها فى وجوب التقصير ما لم ينقطع سفره بأحد القواطع المتقدمه إلا- انه جعل الأفضل له نيه المقام فيها و الصلاه تماما، و سيأتى نقل كلامه فى ذلك ان شاء الله تعالى. و أما المرتضى و ابن الجنيده فظاهر كلاميهما المنع من التقصير فى هذه المواضع الأربعة و ألحقا بها فى ذلك ايضا المشاهد المشرفه و الضرائح المنوره. و الظاهر عندى من الأقوال هو ما عليه الأكثر من علمائنا الإبدال كما استفاضت به اخبار الآل عليهم صلوات ذى الجلال.

#### [الأخبار الواردة فى المقام]

و ها أنا أذكر ما وصل الى من الأخبار المتعلقة بهذه المسأله من ما فى الكتب المشهوره و غيرها مذيلا لها بما يكشف عن معانيها نقاب الإبهام و يجلو عن مضامينها غشاوه الإبهام لما ذهب إليه أولئك الأعلام بتحقيق شاف لم يسبق اليه سابق و بيان و أف للنصوص المعصوميه مطابق و موافق فأقول و بالله سبحانه التوفيق و الإعانه لإدراك المأمول:

الأول- ما رواه الشيخ فى الصحيح عن حماد بن عيسى (١) و كذا رواه الصدوق عنه فى الخصال (٢).

و ابن قولويه فى المزار بالإسناد المذكور (٣) قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام من مخزون علم الله الإتمام فى أربعة مواطن: حرم الله و حرم رسول الله صلى الله عليه و آله و حرم أمير المؤمنين عليه السلام و حرم الحسين بن على عليه السلام».

الثانى -

ما رواه فى الصحيح عن مسمع عن أبى إبراهيم عليه السلام (٤) قال:

«كان

١-١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.

٢-٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.

٣-٣) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.

٤-٤) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.



أبى يرى لهذين الحرمين ما لا يراه لغيرهما و يقول ان الإتمام فيهما من الأمر المذخور».

الثالث -

عن معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«ان من الأمر المذخور الإتمام فى الحرمين».

الرابع -

ما رواه فى الفقيه عن الصادق عليه السلام مرسل (٢) قال:

«من الأمر المذخور إتمام الصلاه فى أربعة مواطن: مكة و المدينة و مسجد الكوفة و حائر الحسين عليه السلام». و روى هذه الرواية ابن قولويه فى كتاب كامل الزيارات بسند صحيح عن حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام (٣).

أقول: أنت خبير بما فى هذه الاخبار من وضوح الدلالة على القول المشهور و هو المؤيد المنصور، و التقريب فيها أن كون الإتمام فيها من الأمر المذخور و من مخزون علم الله إنما يتجه على القول المذكور من أفضليه التمام بمجرد الوصول إليها من غير توقف على نيه الإقامة، و لو خص ذلك بما كان عن نيه الإقامة لم تتجه المزية لهذه المواضع على غيرها حتى يدعى انه من مخزون علم الله و انه من الأمر المذخور، فان المسافر حيثما أقام و جب عليه التمام فالإتمام دائر مدار الإقامة فى هذه أو غيرها، و من الظاهر ان هذه المزية إنما تتوجه على ترتب الإتمام على مجرد وصولها و دخولها لمزيد مشرفها.

و فى الأخبار المذكورة إشارة إلى حمل ما خالف هذه الأخبار على التقية أو الاتقاء، و ان الإتمام فى هذه المواضع من الأسرار المختصة بأهل البيت (عليهم السلام) و شيعتهم التابعين لهم و الناسجين على منوالهم، و هو خاص بهم لم يوفق له سواهم من أعدائهم المخالفين، و انه من ما ادخره الله تعالى لهم و صار مخزونا عن غيرهم حيث لم يوفقوا له و لم يطلعهم الله تعالى عليه كما ورد نظيره فى الصلاه بعد العصر (٤).

و بالجملة فإنها فى الدلالة على المراد من ما لا يعتريها و صمه الإيراد، و به يظهر

ص: ٤٣٩

١- ١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاه المسافرين.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاه المسافرين.

٣- ٣) الوسائل الباب ٢٥ من صلاه المسافرين.

٤- ٤) الوسائل الباب ٣٨ من مواقيت الصلاه.

لك ما فى كلام الصدوق فى الفقيه و نحوه فى كتاب الخصال من تقييد هذه الأخبار بالإقامة عشرة، و كأنه زعم بذلك الجمع بين أخبار المسألة، و سيأتى بعد تمام نقل الأخبار ان شاء الله تعالى التعرض لكلامه و بيان ما فى نقضه و إبرامه.

الخامس -

صحيحه على بن مهزيار (١) قال:

«كتب الى ابي جعفر الثانى عليه السلام ان الروايه قد اختلفت عن آبائك (عليهم السلام) فى الإتمام و التقصير فى الحرمين، فمنها أن يتم الصلاه و لو صلاه واحده، و منها أن يقصر ما لم ينو مقام عشره أيام، و لم أزل على الإتمام فيهما الى أن صدرنا فى حجتنا فى عامنا هذا فان فقهاء أصحابنا أشاروا على بالتقصير إذا كنت لا انوى مقام عشره أيام فصرت الى التقصير، و قد ضقت بذلك حتى أعرف رأيك؟ فكتب الى بخطه عليه السلام: قد علمت يرحمك الله فضل الصلاه فى الحرمين على غيرهما فأنا أحب لك إذا دخلتهما أن لا تقصير و تكثر فيهما الصلاه. فقلت له بعد ذلك بسنتين مشافهه: انى كتبت إليك بكذا و أجبتنى بكذا؟ فقال نعم. فقلت فأى شىء تعنى بالحرمين؟ فقال مكه و المدينه».

السادس -

روايه عثمان بن عيسى (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن إتمام الصلاه و الصيام فى الحرمين؟ فقال أتمها و لو صلاه واحده».

السابع -

صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج (٣) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التمام بمكه و المدينه؟ قال أتم و ان لم تصل فيهما إلا صلاه واحده».

الثامن -

روايه فائد الحنط المرويه فى كتاب كامل الزيارات لابن قولويه عن ابي الحسن الماضى عليه السلام (٤) قال:

«سألته عن الصلاه فى الحرمين؟ قال أتم و لو مررت به ماراً».

أقول: و هذه الأخبار كما ترى ناصه على الإتمام فى الحرمين من حيث خصوصيه المكان، و لا مجال فيها لاحتمال التقييد بنيه الإقامة بوجه كما يدعيه الصدوق (قدس سره) و من قال بمقالته.

ص: ٤٤٠

- ١-١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافر.
- ٢-٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافر. والمسؤول في الحديث أبو الحسن «ع».
- ٣-٣) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافر.
- ٤-٤) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافر.

و المفهوم من صحيحه على بن مهزيار المذكوره ان الخلاف فى هذه المسأله كان فى ذلك الوقت ايضا، بل ظاهرها ان التقصير ربما كان أشهر يومئذ حيث نقل عن فقهاء أصحابنا يومئذ انهم أمروه بالتقصير ما لم ينو مقام عشره أيام.

و يؤيده

ما رواه جعفر بن محمد بن قولويه فى كتاب كامل الزيارات (١) عن أبيه عن سعد بن عبد الله قال:

«سألت أيوب بن نوح عن تقصير الصلاه فى هذه المشاهد: مكه و المدينه و الكوفه و قبر الحسين عليه السلام الأربعة و الذى روى فيها؟ فقال انا اقصر و كان صفوان يقصر و ابن ابى عمير و جميع أصحابنا يقصرون».

و أجاب شيخنا المجلسى (عطر الله مرقده) فى كتاب البحار عن خبر أيوب ابن نوح المذكور بأنه لا ينافى التخيير فإنهم اختاروا هذا الفرد. و عندى فى هذا الجواب نظر لانه و ان سلم انه لا ينافى التخيير كما ذكره لكنه ينافى أفضليه الإتمام التى دلت عليها أخبار التمام و رغبت فيها و حثت عليها و صرحت بأنه من المذخور و المخزون فى علم الله سبحانه، و من البعيد كل البعيد أن يرغب عنه هؤلاء الأفاضل مع ثبوت هذه الفضيله بل جميع أصحابنا كما نقله أيوب بن نوح.

و الذى يظهر لى ان هذا الخبر و نحوه من الأخبار الآتية الداله على التقصير فى هذه الأماكن إنما خرجت ناصه على تحتم التقصير و تعينه مع عدم نيه الإقامة و انه لا يسوغ الإتمام إلا بنيه الإقامة، فما أجاب به أصحاب القول المشهور عن اخبار القصر - من انها لا تنافى بينها و بين أخبار التمام بحملها على اختيار أحد الفردين كما ذكره شيخنا المشار اليه هنا - ليس فى محله.

و يرشدك الى ذلك حكاية على بن مهزيار فإنها تعطى ان الاختلاف واقع فى تلك الأيام و ان اختلاف الروايه عنهم (عليهم السلام) إنما هو فى تعين القصر و تحتمه فى هذه المواضع كغيرها من سائر البلدان، إذ لو كان التخيير ثابتا يومئذ مع أرجحيه التمام كما هو القول المشهور لما أشار عليه فقهاء أصحابنا يومئذ بالتقصير مع عدم نيه الإقامة بل لا أقل ان يقولوا له أنت مخير و لما ضاق ذرعا بذلك

ص: ٤٤١

لأنه إذا كان الحكم بالتخير متفقا عليه عندهم و معلوما لديهم و الأخبار عندهم مجتمع عليه و ان لم تثبت أفضليه التمام فما وجه ضيقه بذلك و كتابته اليه عليه السلام؟ بل الحق الصريح الذى لا- يحتاج الى تكلف و لا تصحيح هو ما ذكرناه من أن روايات التقصير انما خرجت ناصه على تعيين القصر إلا مع نيه الإقامه و هو الذى فهمه منها أصحابنا فى ذلك الوقت و لذا عكفوا على التقصير، و هو السبب الذى ضاق به على بن مهزيار حيث أنه قد روى له سابقا قبل حجته المشار إليها من الأخبار ما يدل على أفضليه التمام و قد كان يتم لذلك حتى صدر فى حجه ذلك، فأشار عليه الأصحاب بالتقصير الموجب لبطلان ما عمل عليه سابقا فضاقت بذلك صدرا من حيث رغبته فى الإتمام لتحصيل تلك الفضيله التى وردت فى أخبار الإتمام و هؤلاء منعوه من ذلك و افهموه انه غير مشروع إلا مع نيه الإقامه فكتب لهذه الحيره الى الامام عليه السلام.

و حيثئذ فمع تعارض الأخبار على هذا الوجه و عدم إمكان ما ذكره من الجمع فى المقام فلا بد من النظر فى ما يترجح به أخبار الطرفين ليصير العمل عليه فى البين، و حيثئذ فللقائل أن يقول ان صحيحه على بن مهزيار المذكوره قد اشتملت على سؤاله عليه السلام عن دينك القولين و عرض اخبار الطرفين و هو عليه السلام قد أمر مع ذلك بالتمام فلا مندوحة عن الحكم بمقتضاها و العمل بفتواها. نعم يبقى الكلام فى وجه تحمل عليه أخبار القصر و أظهر الوجوه فيها الحمل على التقية كما تقدمت الإشارة إليه ذيل الأخبار الأربعة المتقدمه فى صدر البحث لاختصاص الإتمام فى هذه البقاع بمذهب الإماميه، و سيأتى مزيد بسط الكلام فى المقام بعد ذكر الأخبار المشار إليها ان شاء الله تعالى.

التاسع -

صحيحه مسمع عن ابى عبد الله عليه السلام (1) قال قال لى:

«إذا دخلت مكه فأتهم يوم تدخل».

العاشر -

روايه عمر بن رباح (2) قال:

«قلت لأبى الحسن عليه السلام أقدم مكه

ص: ٤٤٢

---

١- (١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.

أتم أو أقصر؟ قال أتم. قلت و أمر على المدينة فأتم الصلاة أو أقصر؟ قال أتم».

أقول: وهذا الخبران ظاهر الدلالة على الإتمام أيضا بمجرد الوصول كما يشير إليه قوله في الرواية الأولى «إذا دخلت مكة فأتهم» ومن الظاهر ان الدخول للحج وهو أعم من أن يكون يوم الخروج منها للحج أو قبله بما لا يسع مقام عشره أو يسع، ويشير إليه في الرواية الثانية «أمر على المدينة» بل ربما يدعى كونه كالصریح في عدم الإقامة، إذ المراد بالمرور هو اتخاذها طريقا من غير توقف ولا إقامه فيها ونحوها في ذلك روايه فائد الحناط المتقدمه.

الحادى عشر-

صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج (1) قال:

«قلت لأبى الحسن عليه السلام ان هشاما روى عنك انك أمرته بالتمام فى الحرمين و ذلك من أجل الناس؟ قال لا كنت أنا و من مضى من آبائى إذا وردنا مكة أتممنا الصلاة و استترنا من الناس».

أقول: هذا الخبر لا يخلو من الإجمال الموجب لتعدد الاحتمال، وأظهر ما ينبغى أن يحمل عليه هو أنه لما كان مذهب أهل البيت (عليهم السلام) و اتباعهم من تحتم القصر فى السفر ما لم ينو مقام عشره أيام معلوما عند عامه أهل زمانهم فكانوا إذا رأوا أحدا منهم يتم فى الحرمين بدون الإقامة سيما مكة التى إنما يحصل القدوم فيها قبل الترويه بقليل كانوا إذا أرادوا التمام لتحصيل شرف البقعه استتروا خوفا من التشنيع عليهم بالإتمام الذى هو خلاف مذهبهم لعدم علمهم بأفضليه الإتمام لشرف هذه البقاع، حيث انهم حجب عنهم كما تقدمت الإشارة إليه فى الأخبار الأربعة الأوله، فلا جل دفع هذه المفسده كانوا يستترون بذلك.

الثانى عشر-

روايه إبراهيم بن شيبه (2) قال:

«كتبت الى أبى جعفر عليه السلام أسأله عن إتمام الصلاة فى الحرمين فكتب الى كان رسول الله صلى الله عليه و آله يحب إكثار الصلاة فى الحرمين فأكثر فيهما و أتم».

الثالث عشر-

روايه على بن يقطين (3) قال:

«سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن التقصير بمكة فقال أتم و ليس بواجب إلا انى أحب لك مثل الذى أحب لنفسى».

- ١-١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.
- ٢-٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.
- ٣-٣) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.

روايه سماعه بن مهران رواها شيخنا المجلسي في كتاب البحار (١) نقلا من كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي عن العبد الصالح عليه السلام قال قال لي

«أتم الصلاة في الحرمين مكة و المدينة».

روايه عمرو بن مرزوق (٢) قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في الحرمين و عند قبر الحسين عليه السلام قال أتم الصلاة فيها».

أقول:التقريب في هذه الروايات و أمثالها انه من الظاهر البين الظهور ان وجوب القصر على المسافر مع عدم نيه الإقامة و وجوب الإتمام عليه مع نيته كان أمرا معلوما عند أصحاب الأئمة (عليهم السلام) في تلك الأزمان، بل ربما يدعى انه من ضروريات الدين بين أولئك الأعيان، و ان ذلك حكم عام في جميع البلدان لا اختصاص له بمكان دون مكان، و هو صريح الأدلة الواردة بذلك كما لا يخفى على ذوى الأفهام و الأذهان، و حينئذ فلو كان الإتمام في هذه الاخبار مقيدا بإقامه العشره كما يدعيه الصدوق و من قال بمقالته لكان لا وجه لتكرار هذه الأسئلة في هذه الأخبار العديده عن الإتمام أو التقصير في هذه المواضع المخصوصه و لا سيما الحرمين لزياده التردد لهما على غيرهما لوضوح أمر المسأله كما ذكرنا، فالحق ان هذه الأسئلة ما خرجت من هؤلاء السائلين في خصوصيه هذه المواضع إلا من حيث انهم سمعوا ان لها خصوصيه زائده على غيرها و حكما مختصا بها دون ما سواها و هو رجحان الإتمام فيها و ان لم يكن بنيه الإقامة خلاف ما يعهدونه من مسأله القصر، و الأئمة (صلوات الله عليهم) قد أجابوا عن هذه الأسئلة تارة بالأمر بالإتمام و تارة بالتخير و تارة بالتقصير، و بذلك ارداد الإشكال الموجب لكثرة السؤال و السعي في تحقيق الحال و كشف ذلك الداء العضال، و ينبهك على ذلك صحيحه على بن مهزيار المتقدمه و روايه على بن حديد الآتيه (٣) ان شاء الله تعالى.

١- ١) ج ١٨ الصلاة ص ٦٩٥.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاه المسافر.

٣- ٣) ص ٤٤٨.



السادس عشر-

روايه عمران بن حمران (١) قال:

«قلت لأبى الحسن عليه السلام أقصر فى المسجد الحرام أو أتم؟ قال ان قصرت فذاك و ان أتممت فهو خير و زياده الخير خير».

السابع عشر-

روايه الحسين بن المختار عن أبى إبراهيم عليه السلام (٢) قال:

«قلت له انا إذا دخلنا مكه و المدينه نتم أو نقصر؟ قال ان قصرت فذاك و ان أتممت فهو خير تزداد».

الثامن عشر-

صحيحه على بن يقطين عن ابى الحسن عليه السلام (٣)

«فى الصلاه بمكه؟ قال من شاء أتم و من شاء قصر».

و التقريب فى هذه الأخبار ما تقدم فى سابقها إلا- انه قد وقع الجواب هنا بالتخير مع أفضليه الإتمام كما عليه جل علمائنا الاعلام، و هذه الأخبار هى مستندهم فى ذلك.

فان قيل: ان هذه الأخبار انما دلت على التخير فى الحرمين و أما حرم الحسين عليه السلام و الكوفه فلا دلاله فيها عليهما.

قلنا: لا ريب فى صحه ما ذكرت إلا ان الظاهر ان مستند التخير فى هذين الموضعين انما هو الجمع بين ما دل على الإتمام و بين ما دل على التقصير من الأخبار الآتية ان شاء الله تعالى فى الملحقات، لان اخبار التمام ظاهرها تعين الإتمام و وجوبه و تلك الاخبار صريحه فى جواز التقصير فلا بد فى الجمع بينها من حمل اخبار التمام على التخير مع أفضليته جمعا بين الجميع.

التاسع عشر-

روايه أبى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام (٤) قال:

«سمعتة يقول تتم الصلاه فى أربه مواطن: فى المسجد الحرام و مسجد الرسول صلى الله عليه و آله و مسجد الكوفه و حرم الحسين عليه السلام».

العشرون-

روايه عبد الحميد خادم إسماعيل بن جعفر عن ابى عبد الله عليه السلام (٥) قال:

- 
- ١-١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.
  - ٢-٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.
  - ٣-٣) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.
  - ٤-٤) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.
  - ٥-٥) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.

الكوفه و حرم الحسين عليه السلام.

الحادى و العشرون-

روايه إبراهيم بن ابى البلاد عن رجل من أصحابنا يقال له حسين عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال:

«تم الصلاه فى ثلاثه مواطن:فى المسجد الحرام و مسجد الرسول الله صلى الله عليه و آله و عند قبر الحسين عليه السلام».

الثانى و العشرون-

روايه زياد القندى (٢) قال

«قال أبو الحسن عليه السلام يا زياد أحب لك ما أحب لنفسى و اكره لك ما أكره لنفسى أتم الصلاه فى الحرمين و بالكوفه و عند قبر الحسين عليه السلام». و التقريب فى هذه الأخبار ما تقدم.

الثالث و العشرون-

روايه أبى شبل (٣) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام أزور قبر الحسين عليه السلام؟ قال نعم زر الطيب و أتم الصلاه فيه. قلت فان بعض أصحابنا يرون التقصير فيه؟ قال انما يفعل ذلك الضعفه».

أقول:قال شيخنا المجلسى (عطر الله مرقده) فى كتاب البحار:اما قوله «انما يفعل ذلك الضعفه» فيحتمل ان يكون المراد به الضعفه فى الدين الجاهلين بالأحكام أو من له ضعف لا يمكنه الإتمام أو يشق عليه فيختار الأسهل و ان كان مرجوحا،و الوجه الأخير يؤيد ما اخترناه و هو أظهر،و الأول لا ينافيه إذ يمكن ان يكون الضعف فى الدين باعتبار اختيار المرجوح. انتهى.

أقول:و على كل من هذه الاحتمالات لا- سيما الأول فهو مناف لما تقدم نقله من كتاب كامل الزيارات عن أيوب بن نوح من اختياره مع من نقل عنه ثمة التقصير،و كذا ما تضمنته صحيحه على بن مهزيار من أمر فقهاء أصحابنا يومئذ على بن مهزيار بذلك،و كأن شيخنا المشار اليه غفل عن ذلك و ما فى توجيهه المذكور لهذا الخبر من الإشكال فى المقام بمخالفه أولئك الأعلام الذين لا يمكن نسبه هذه الوجوه إليهم كما لا يخفى على ذوى الأفهام،اللهم إلا ان يحمل الخبر المذكور على من علم بالحكم فى هذه المسأله و ان الأفضل التمام ثم مع هذا يصلى قصرا فإنه

ص: ٤٤٦

١- (١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاه المسافرين.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاه المسافرين.



لا- يكون إلا- عن أحد الوجهين المذكورين، واما أولئك الأجلاء فإنه بسبب ورود اخبار التقصير عليهم و ترجحها لديهم لم يحصل لهم العلم بالحكم المذكور، و من ثم ذهب الصدوق (قدس سره) فى المسأله إلى وجوب التقصير ايضا.

الرابع و العشرون-

صحيحه معاويه بن وهب (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التقصير فى الحرمين و التمام؟ قال لا تتم حتى تجمع على مقام عشره أيام.

فقلت ان أصحابنا رووا عنك انك أمرتهم بالتمام؟ فقال ان أصحابك كانوا يدخلون المسجد فيصلون و يأخذون نعالهم و يخرجون و الناس يستقبلونهم يدخلون المسجد للصلاه فأمرتهم بالتمام».

الخامس و العشرون-

روايه محمد بن إبراهيم الحضينى (٢) قال:

«استأمرت أبا جعفر عليه السلام فى الإتمام و التقصير قال إذا دخلت الحرمين فانو عشره أيام و أتم الصلاه. فقلت له انى أقدم مكه قبل الترويه بيوم أو يومين أو ثلاثه؟ قال انو مقام عشره أيام و أتم الصلاه».

أقول: لا يخلو ظاهر هذا الخبر من الإشكال حيث ان ظاهره الإتمام بمجرد نيه العشره و ان علم انه لا يقيم العشره.

و أجيب عنه بالتزام ذلك و انه من خصائص هذا المكان كما ذكره الشيخ و من تبعه. و بعده ظاهر.

و الأظهر عندى فى الجواب هو انه لما كان الاختلاف فى التقصير فى هذا المكان يومئذ موجودا كما حققناه آنفا استأمره السائل فى ذلك و سألته عن الحكم المذكور فأمره بالإتمام بعد نيه الإقامة فرجع السائل و أخبره و انه ربما قدم فى مده لا يمكن فيها الإقامة لضيق الوقت عن الحج، و يظهر من مراجعته ان مراده ان يرخص له فى التمام من غير نيه إقامة كما وقع فى حديث

على بن حديد الآتى (٣) من قوله

«و كان محبتي أن يأمرنى بالإتمام». فأجابه عليه السلام بأن الإتمام لا يكون إلا بعد نيه الإقامة

ص: ٤٤٧

١- (١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاه المسافرين.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاه المسافرين.

٣- (٣) ص ٤٤٨.

و حاصله بيان تعليق الإتمام على نيه الإقامة لا ان مراده عليه السلام الأمر بالإقامة و الإتمام على تلك الحال كما فهموه. و بالجمله فهذه العبارة مثل قوله عليه السلام فى حديث على بن حديد «لا يكون الإتمام إلا أن تجمع على إقامة عشره أيام» إلا ان هذه مجمله فى ذلك و حملها على ما ذكرناه لا بعد فيه.

السادس و العشرون-

صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع (١) قال:

«سألت الرضا عليه السلام عن الصلاه بمكه و المدينه بتقصير أو إتمام؟ فقال قصر ما لم تعزم على مقام عشره».

السابع و العشرون-

روايه على بن حديد (٢) قال:

«سألت الرضا عليه السلام فقلت ان أصحابنا اختلفوا فى الحرمين فبعضهم يقصر و بعضهم يتم و انا ممن يتم، على روايه قد رواها أصحابنا فى التمام؟ و ذكرت عبد الله بن جندب و انه كان يتم قال رحم الله ابن جندب. ثم قال لى لا يكون الإتمام إلا ان تجمع على إقامة عشره أيام وصل النوافل ما شئت. قال ابن حديد و كان محبتي أن يأمرنى بالإتمام».

الثامن و العشرون-

صحيحه معاويه بن عمار (٣) قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قدم مكه فأقام على إحرامه؟ قال فليقصر الصلاه ما دام محرما».

التاسع و العشرون-

صحيحه معاويه بن وهب المرويه فى كتاب العلل (٤) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام مكه و المدينه كسائر البلدان؟ قال نعم. قلت روى عنك بعض أصحابنا انك قلت لهم أتموا بالمدينه لخمس؟ فقال ان أصحابكم هؤلاء كانوا يقدمون فيخرجون من المسجد عند الصلاه فكرهت ذلك لهم فلهذا قلته».

الثلاثون-

روايه عمار بن موسى المرويه فى كتاب كامل الزيارات لابن قولويه (٥) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه فى الحائر قال ليس الصلاه إلا الفرض بالتقصير و لا تصل النوافل».

- 
- ١-١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.
  - ٢-٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.
  - ٣-٣) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.
  - ٤-٤) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين.
  - ٥-٥) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة المسافرين.

أقول: هذا ما وقفت عليه من اخبار المسأله، و أنت خير بان هذه الأخبار السبعه الأخيره من الأدله الداله على ما ذهب اليه الصدوق و من قال بمقالته.

قال (قدس سره) في كتاب الفقيه بعد ذكر الروايه الرابعه ما هذا لفظه:

قال مصنف هذا الكتاب (رحمه الله) يعنى بذلك أن يعزم على مقام عشره أيام فى هذه المواطن حتى يتم، و تصديق ذلك ما رواه محمد بن إسماعيل بن بزيع. ثم ساق الروايه و هى الخامسه و العشرون (١).

و قال فى كتاب الخصال بعد نقل صحيحه حماد بن عيسى و هى الأولى ما لفظه:

يعنى أن ينوى الإنسان فى حرمهم (عليهم السلام) مقام عشره أيام و يتم و لا ينوى دون مقام عشره أيام فيقصر، و ليس ما يقوله غير أهل الاستبصار بشيء انه يتم فى هذه المواضع على كل حال. انتهى.

أقول: قد عرفت من ما حققناه سابقا ان اخبار التقصير انما خرجت ناصه على التقصير كما ذهب اليه (قدس سره) و تأويل الأصحاب لها بما قدمنا نقله عنهم بعيد غايه البعد عن مضامين أكثرها و قرائن أحوالها بل غير مستقيم كما لا يخفى على من أعطى التأمل حقه فى ما قدمناه.

و انما يبقى الكلام معه فى تأويل اخبار التمام بما ذكره، و فيه أولا- انه لا يخفى ان الأخبار التى استند إليها فى وجوب التقصير موردها انما هو الحرمان خاصه فالمعارضه إنما وقعت فى اخبار الحرمين و مدعاه وجوب التقصير فى المواضع الأربعه مع ان اخبار التمام التى وردت فى الحرمين الآخريين لا- معارض لها، و لم نقف فى الأخبار على خبر ناص على التقصير فيهما إلا على خبر عمار و هو الثلاثون من الأخبار المتقدمه بالنسبه إلى الحائر الحسينى، و هو- مع انحصار دلالتة فى الحائر مع بقاء اخبار الكوفه بلا معارض بالكلية، و اشتماله على خلاف ما صرح به الأصحاب و استفاضت به الأخبار كما سيأتى ان شاء الله تعالى من المنع من صلاه

ص: ٤٤٩



النوافل-مردود بضعفه و ندوره و عدم قيامه بمعارضه تلك الأخبار الصحيحه الصريحه فى الإتمام فى الحائر الشريف،مضافا الى ما عرفته فى روايات عمار من تفرد به بالغرائب فى اخباره و الشواذ كما طعن عليه فى الوافى فى غير موضع بذلك.

و كيف كان فالكوفه كما عرفت لا معارض لأخبار التمام فيها بالكلية فبأى جهه يخرج عن أخبار التمام فيها،فان استند الى أخبار القصر المطلقه فهو مردود بان مقتضى القاعده تقييد إطلاقها بهذه الأخبار فلا يتم الاستناد إليها كما لا يخفى على ذوى الأفكار.

و ثانيا-ان تأويله هذا و ان أمكن فى بعض الأخبار المجمله كالخبرين المذكورين فى كلامه إلا- انه لا- يتم فى جملة منها كإخبار «يتم و لو صلاه واحده» (١) و قوله فى آخر «و لو مررت به مارا» (٢) و نحوهما من ما قدمنا بيانه و شددنا أركانه.و حينئذ فما ذكره (قدس سره) لا يصلح لأن يكون حاسما لماده الإشكال فى جميع أخبار المسأله.

و ثالثا-ما تقدم من التقريب ذيل الروايه الثانيه عشره و الثالثه عشره و الرابعه عشره و الخامسه عشره.

و بالجملة فان الحق الذى لا شك فيه و لا مريه تعتريه ان هذه الأخبار الوارده فى هذه المسأله متصادمه لا يمكن حمل بعضها على بعض لا بما ذكره (قدس سره) من تأويل روايات التمام بنيه إقامه العشره و لا ما ذكره الأصحاب من تأويل روايات القصر بكونه أحد فردى المخير.

و توضيحه زياده على ما تقدم ان المفهوم من صحيحه على بن مهزيار و روايه على بن حديد ان المراد من القصر فى ما ورد به من الأخبار انما هو ما كان عزيمه كسائر المواضع إلا مع نيه الإقامه،و ان المراد من الإتمام فى ما ورد به من الاخبار انما هو ما لم يكن عن نيه إقامه،إذ لو كان المراد من اخبار القصر انما هو ما تأولوها به من الحمل على اختيار أحد فردى الواجب المخير-و ان التخيير حكم مشهور فى تلك

ص: ٤٥٠

١- ١) ص ٤٤٠.

٢- ٢) ص ٤٤٠.

المواضع كما يقولون به و من اخبار التمام التقييد بنيه الإقامه كما يقول الصدوق مع ان ذلك حكم عام فى جميع الأماكن-لكان لا معنى للخلاف بين أصحابنا الذين فى وقتهم (عليهم السلام)حتى ان بعضهم يختار القصر و ينهى عن التمام و بعضها بالعكس، و لما ضاق على بن مهزيار بذلك و لما قال على بن حديد«و كان محبتي أن يأمرنى بالإتمام» أما على الأول فلأنه مخير و اختيار أحد فردى الواجب المخير لا يوجب اختلافا و لا ينسب صاحبه إلى المخالفه،مع ان الإتمام أفضل و أرجح فكيف يعدل عنه الى المفضول و المرجوح؟و أما على الثانى فلان الإتمام بنيه الإقامه لا ينافى القصر مع عدم النيه المذكوره حتى ينسب من يختار أحدهما الى مخالفه من يختار الآخر،و لكان لا معنى لقول على بن حديد«و كان محبتي أن يأمرنى بالإتمام»كما لا يخفى على ذوى البصائر و الافهام.

و حيثئذ فلا بد من النظر فى المرجحات لأخبار أحد الطرفين ليكون العمل عليه فى البين،و الظاهر ان الترجيح فى أخبار الإتمام لوجوده:

الأول-صحيحه على بن مهزيار بالتقريب الذى تقدم فى ذيلها و هو عرض الاختلاف يومئذ على الامام عليه السلام و امره بالإتمام.

فإن قيل:ان روايه على بن حديد قد تضمنت ايضا عرض القولين على الرضا عليه السلام و مع ذلك منع من الإتمام إلا مع إقامه عشره أيام.

قلت:يمكن الجواب عن ذلك بعد الإغماض عن عدم معارضه روايه على بن حديد لصحيحه على بن مهزيار من حيث السند بان يقال انه قد ورد عنهم(عليهم السلام)انه إذا أتى حديث عن أولهم و حديث عن آخرهم أو عن واحد منهم ثم اتى عنه بعد ذلك ما ينافيه انه يؤخذ بالأخير فى الموضعين:

روى ذلك ثقة الإسلام فى الكافى عن المعلى بن خنيس (١)قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام إذا جاء حديث عن أولكم و حديث عن آخركم بأيهما تأخذ؟فقال

ص: ٤٥١

خذوا به حتى يبلغكم عن الحى فإن بلغكم عن الحى فخذوا بقوله».

و روى فى حديث آخر عنه عليه السلام (١)

«انه قال لبعض أصحابه: أ رأيتك لو حدثتك بحديث العام ثم جئتني من قابل فحدثتك بخلافه بأيهما كنت تأخذ؟ قال قلت كنت آخذ بالأخير. فقال لى رحمك الله».

و يؤيد ذلك ترحم الرضا عليه السلام على عبد الله بن جندب فى روايه على بن حديد بعد أن نقل عنه انه يتم، وفيه أشعار بكونه على الحق فى ذلك و ان الأمر بالتقصير هنا انما هو المصلحة.

الثانى-ان اخبار القصر فى هذه المواضع أقرب الى موافقه العامه و اخبار التخيير لا توافقهم،و ذلك لان التخيير هنا من خواص مذهب الشيعة إذ العامه بين معين للقصر مطلقا و بين مخير مطلقا مع أفضليه التقصير (٢)مع كون المعلوم عندهم من مذهب الشيعة هو وجوب القصر عزيزه على المسافر،و حيثئذ فكل ما ورد من ما يدل على تحتم القصر و عدم جواز التخيير فى هذه الأماكن يتعين حمله على التقية لما تقرر عنهم عليهم السلام من القواعد التى من جملتها عرض الأخبار فى مقام الاختلاف على مذهب العامه و الأخذ بخلافه (٣)و روايات التمام فى هذه المواضع مخالفه لمذهب العامه فيتحتم الأخذ بها.

الثالث-انه مع العمل باخبار التمام كما اخترناه و اختاره جمهور أصحابنا يمكن حمل أخبار التقصير على التقية كما ذكرنا،و لو عملنا على أخبار القصر لزم طرح أخبار التمام رأسا مع استفادتها و كثرتها و صحه أكثرها و صراحتها و ذلك لعدم قبولها لما ذكره الصدوق من الحمل المتقدم نقله كما أوضحناه،و فى طرحها-مع ما عرفت مضافا الى قول الطائفة بها سلفا و خلفا إلا الشاذ النادر-من الشناعه ما لا يخفى.

ص: ٤٥٢

---

١- (١) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضى و ما يجوز ان يقضى به.

٢- (٢) المغنى ج ٢ ص ٢٦٧ الى ٢٧٠ و الامم ج ١ ص ١٥٩ و المهذب ج ١ ص ١٠١ و بدائع الصنائع ج ١ ص ٩١ و بدايه المجتهد ج ١ ص ١٥٢.

٣- (٣) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضى و ما يجوز ان يقضى به.

فإن قيل: إنه يمكن حمل أخبار الإتمام على التقيه لقول العامه بالإتمام كما تقدم قلنا: فيه انه و ان قال العامه بالإتمام فى مطلق السفر فى الجملة و ان كان مرجوحا إلا انه لا يتمشى فى أخبار هذه الأماكن:

أما أولا- فلتصريح جملة منها بأن العله فى الإتمام إنما هو تحصيل الثواب بكثرة الصلاه فى هذه الأماكن و انه من المخزون و المذخور و نحو ذلك من ما يدل على ان العله فى الإتمام إنما هو شرف هذه البقاع، و لو كانت العله فى الإتمام إنما هى التقيه لما كان لخروج هذا الكلام وجه بالكلية.

و أما ثانيا- فلما عرفت آنفا من أن كثره الأسئلة عن هذه البقاع بأنه هل يصلى فيها تماما أو قصرا- مع معلوميه وجوب القصر على المسافرين و وجوب التمام على ناوى الإقامه و وجوب العمل بالتقيه كيف اقتضته، بل ربما صارت هذه المسائل من ضروريات مذهب أهل البيت عليهم السلام- من ما لا وجه له، و أى وجه اشكال و خفاء فيه حتى تكثر فيه السؤالات عنه؟ و أى خصوصيه تتعلق هذه الأسئلة بهذه الأماكن و هى كغيرها من ما يجب على المسافرين فيه التقصير و الإتمام على ناوى الإقامه و العمل بما اقتضته التقيه. و بذلك يظهر ان الأمر بالتتمام إنما وقع من حيث شرف هذه البقاع.

و أما ثالثا- فلما عرفت فى صحيحه على بن مهزيار من عمله على التمام مده مديده لما روى له فيه ثم عدوله الى التقصير لما أفته به و وقوعه بسبب ذلك فى الضيق و الحيره حتى كتب الى الامام عليه السلام، و أى حيره و ضيق فى الإتمام إذا نوى الإقامه أو اقتضته التقيه؟ بل صريح اشاره الفقهاء عليه بالتقصير يومئذ ان إتمامه لم يكن عن نيه إقامه و لا تقيه كما لا يخفى على أدنى ذى فهم. و نحو ذلك ما تضمنته روايه على بن حديد.

و بالجملة فالحاذق البصير بل من له أدنى رويه و فكر يسير لا- يخفى عليه ان العله فى الإتمام فى هذه الأخبار إنما هو شرف البقعه و الوصول الى محل الزلفى و الرفعه.

فإن قيل: المفهوم من صحيحه معاويه بن وهب و هى الرابعه و العشرون ان

الأمر بالإتمام إنما وقع تقيّه و كذلك صحيحته الأخيره و هى التاسعه و العشرون.

قلت: لا يخفى ان هاتين الروايتين من جمله الروايات الداله على وجوب التقصير حتما كما فى سائر المواضع، وقد تقدم البحث فيهما فى المقام الأول من الشرط الرابع من شروط التقصير (١).

و بيانه زياده على ما تقدم انه لما أجابه الامام عليه السلام فى الصحيحه الأولى بأنه لا يتم فى الحرمين حتى يجمع على مقام عشره أيام اعترضه السائل بأن أصحابنا قد رووا عنك انك أمرتهم بالتمام فى ذينك الموضعين و ان لم يقيموا عشره أجاب عليه السلام بأنى لم آمرهم بالتمام فى هذه الصوره من حيث شرف البقعه الموجب للتمام فى جمله الأيام و انما أمرتهم بذلك لمصلحه أخرى و هو دفع الضرر عنهم بما كانوا يفعلونه يومئذ، حيث انهم مع عدم إقامه العشره كانوا يقصرون فيخرجون من المسجد و الناس يستقبلونهم داخلين للصلاه و هذا من ما يوجب الضرر عليهم فأمرتهم بالإتمام و ان لم يقيموا عشره لدفع ذلك عنهم. و منه يعلم ان الإتمام هنا غير الإتمام المدعى فى أصل المسأله لأن هذا خاص بهؤلاء المذكورين لهذه العله و ذلك الإتمام الذى فى أصل المسأله عام.

قال الشيخ (رحمه الله) بعد نقل الخبر الأول من هذين الخبرين و كلام فى البين ما لفظه: و يكون قوله عليه السلام لمن كان يخرج عند الصلاه من المسجد و لا يصلى مع الناس أمرا على الوجوب و لا يجوز تركه لمن كان هذا سبيله لان فيه دفعا للتقيّه و إغراء بالنفس و تشنيعا على المذهب. انتهى. و مرجعه الى ان الإتمام المأمور به فى أصل المسأله تخيرى و انه أفضل الفردين و هذا الإتمام المذكور فى هذين الخبرين حتمى لا يجوز تركه لما ذكره (قدس سره).

فان قلت: ان حمل الإتمام على التقيّه فى هذين الخبرين ينافى ما ذكرتم من حمل التقصير على التقيّه و من جمله ما دل على ذلك صدر الخبرين المذكورين.

ص: ٤٥٤

قلت: لا مانع من أن تكون العلة في التقصير في هذه المواضع هو التقية وانه قد يتبدل الحكم بوجود عارض و أمر آخر كما في هاتين الروايتين من الخروج من المسجد على هذه الحال، و حينئذ فيكون الإتمام هنا مخصوصا بهؤلاء الذين كانوا يفعلون ذلك، و من الظاهر ان التقية هنا أشد لأن خروجهم عند دخول المخالفين ربما كان موجبا لهم الخروج عن الدين في اعتقاد أولئك المعاندين فلذا أمرهم عليه السلام بالإتمام الذي هو أقل مفسده، و لا يخفى ان اجوبتهم عليهم السلام تدور مدار المصالح التي تقتضيها الحال، فلا إشكال في هذا المجال كما لا يخفى على ذوى الكمال.

ثم ان من جمله من رجح ما رجحناه و اختار ما اخترناه من حمل اخبار القصر في هذه المسألة على التقية جمله من مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين:

منهم- شيخنا المجلسي في البحار و نقله فيه ايضا عن الفاضل العلامة المحقق المولى عبد الله الشوشتری، و اختاره ايضا المحدث الكاشاني في الوافي و الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في الوسائل، و لكن أحدا منهم لم يعط المسألة حقها من التحقيق كما أوضحناه بحمد الله سبحانه مانح التوفيق، و لا تجد لأمثال هذه التحقيقات ذكرا في غير كتبنا و زبرنا، و لله سبحانه الحمد و المنه بذلك. و الله العالم بحقائق أحكامه و نوابه القائمون بمعالم حلاله و حرامه.

## تنبيهات

### الأول- في تحقيق المكان الذي يستحب فيه الإتمام

#### إشاره

من هذه المواضع الأربعة و الكلام هنا يقع في مواضع ثلاثه:

### الأول- في الحرمين الشريفين

، و قد اختلف كلام الأصحاب هنا في انه البلد في كل منهما أو المسجد كذلك أو الحرم؟ المشهور الأول، و ذهب ابن إدريس الى الثاني فحصر الحكم بالمسجدين و هو مختار العلامة في المختلف و الشهيدان في اللمعه و شرحها و الروض، و ظاهر كلام الشيخ في التهذيب الثالث حيث قال: و يستحب إتمام الصلاه في الحرمين فان فيه فضلا كثيرا. ثم قال و من حصل بعرفات فلا يجوز

له الإتمام على حال. انتهى. و به يظهر ما فى كلام بعض مشايخنا المعاصرين من إنكار القول بذلك حيث قال: و لم نظفر على قائل مصرح بالشمول لجميع حرم الله و رسوله صلى الله عليه و آله فضلا عن غيرهما. و الظاهر انه نشأ من غفله عن ملاحظه العبارة المذكوره.

و من الظاهر ان الأصل فى الخلاف المذكور اختلاف الأخبار الوارده فى المقام، فإن جملة من الأخبار المتقدمه منها ما تضمن التعبير عن ذلك بالحرمين كالروايه الأولى و الثانى و الثالثه و الخامسه و السادسه و الثامنه و الحاديه عشره و الثانى عشره و الرابعه عشره (١) و الثانى و العشرين و الصحيح منها أربع روايات، و منها ما تضمن التعبير بمكه و المدينه كالروايه الرابعه و السادسه و التاسعه و العاشره و الثالثه عشره و السادسه عشره (٢) و الصحيح منها ثلاث روايات، و منها ما تضمن التعبير بالمسجدين كالروايه السادسه عشره و التاسعه عشره و العشرين (٣) و كلها ضعيفه السند و حينئذ فإن عملنا بأخبار الحرمين - و هى أكثر الأخبار كما عرفت و هو ظاهر التهذيب فى ما قدمنا من عبارته - كان محل الإتمام فيهما أعم من البلدين.

و ظاهر الأصحاب انهم حملوا الحرمين فى تلك الأخبار على البلدين و هو غير بعيد، و يؤيده

ما ورد عن الصادق عليه السلام (٤) انه قال:

«مكه حرم الله و حرم رسوله صلى الله عليه و آله و حرم أمير المؤمنين على بن ابى طالب عليه السلام و المدينه حرم الله و حرم رسوله صلى الله عليه و آله و حرم على بن ابى طالب عليه السلام و الكوفه حرم الله و حرم رسوله صلى الله عليه و آله و حرم على بن ابى طالب عليه السلام.

و ما رواه الشيخ فى الأمالى بسند موثق عن عاصم بن عبد الواحد و هو مهمل (٥) قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: مكه حرم الله و المدينه حرم محمد

ص: ٤٥٦

١- ١) و الخامسه عشره.

٢- ٢) و الثامنه عشره و هى الصحيحه الثالثه.

٣- ٣) و الحاديه و العشرين.

٤- ٤) الوسائل الباب ٤٤ من أحكام المساجد.

٥- ٥) البحار ج ٢١ ص ٣٠.

صلى الله عليه وآله والكوفه حرم على بن ابي طالب عليه السلام ان عليا حرم من الكوفه ما حرم إبراهيم من مكه و ما حرم محمد صلى الله عليه وآله من المدينه».

و يعضد ذلك ايضا قوله فى آخر صحيحه على بن مهزيار و هى الروايه الخامسه «أى شىء تعنى بالحرمين؟ فقال مكه و المدينه». و قد أفصح عليه السلام هنا بذلك، و به يظهر قوه القول المشهور و انه المؤيد المنصور و قوفا فى ما خالف أخبار القصر العامه على القدر المتيقن من هذه الأخبار.

و أما القول بالاعتصار على المسجدين كما ذهب اليه جمع ممن قدمنا ذكره و غيرهم فعللوه بكون الحكم على خلاف الأصل و الخروج عن العهده بالقصر حاصل إجماعا، إذ غايه الحكم بالإتمام التخيير فبالقصر فى البلدين مجزئ إجماعا على التقديرين بخلاف الإتمام.

قال العلامة فى المختلف بعد اختيار قول ابن إدريس: لنا-ان الأصل وجوب القصر فيصار الى خلافه فى موضع الوفاق.

أقول: فيه مع الإغماض عن المناقشه فى بعض هذه المقدمات انه ان كان التخصيص بالمسجدين على جهه الأولويه و الاحتياط فلا بأس، و ان كان على جهه الترجيح و الاختيار و الحكم بعدم اجزاء ما خرج عنهما كما هو صريح كلام ابن إدريس فإن اللازم اطراح تلك الأخبار الجمعه المتكاثره مع كثرتها و صحه جملته منها و صراحتها و الاعتماد عليها فى أصل المسأله و ضعف سند ما دل على اعتبار المسجدين باصطلاحهم كما قدمنا ذكره، مع ان قاعدتهم سيما شيخنا الشهيد الثانى و من يحذو حذوه رد الأخبار الموثقه فضلا عن الضعيفه.

و أما ما أجاب به العلامة فى المختلف-حيث قال بعد ذكر ما قدمنا نقله عنه:

احتجوا بما تقدم من الروايات الداله على الإتمام فى الحرمين، و الجواب بالحمل على نفس المسجدين جمعا بين الأدله- ففيه أولا-مع الإغماض عن المناقشه بعد هذا الإطلاق ان المخالفه غير



منحصره فى أخبار الحرمین بل مثلها فى أخبار البلدين بلفظ مكه و المدينه، و إطلاق هذين اللفظين على المسجدین أبعد.

و ثانيا- ان صحیحه على بن مهزيار تضمنت سؤال الإمام عليه السلام عن الحرمین الذين أمر بالإتمام فيهما فأجاب بمكه و المدينه و لو كان ما يدعونه حقا لأجاب عليه السلام بالمسجدين دون البلدين.

و بالجملة فالظاهر ان التخصيص بالمسجدين فى تلك الروايات انما خرجت لمزيد الشرف و ان الغالب و المتعارف هو الصلاه فى المسجد.

و من ما يؤيد الحمل على البلد زياده على ما تقدم لكن بالنسبه إلى مكه ما ورد فى بعض الأخبار الاعتكاف من أن البلد كلها فى حكم المسجد:

مثل

ما فى صحیحه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام (١) قال:

«المعتكف بمكه يصلى فى أى بيوتها شاء سواء عليه فى المسجد صلى أو فى بيوتها».

و فى بعضها (٢)

«و لا يصلى المعتكف فى بيت غير المسجد الذى اعتكف فيه إلا بمكه فإنه يعتكف بمكه حيث شاء لأنها كلها حرم الله».

ثم انه على تقدير قصر الحكم على المسجد فهل المعتبر فى المسجد الحرام المسجد القديم الذى كان فى زمن النبى صلى الله عليه و آله أو هذا المسجد الموجود الآن؟ اشكال قد تقدم بيانه فى مسأله كراهه النوم فى المسجد فى المقدمه السادسه فى المكان (٣).

و أما مسجد الرسول صلى الله عليه و آله فالظاهر اختصاص الحكم بما كان فى زمنه صلى الله عليه و آله دون ما زيد فيه لأن الحكم بالتمام هنا وقع على خلاف الأصل فيقتصر فيه على القدر المتيقن.

و يعضد ذلك إضافته إليه صلى الله عليه و آله فى الاخبار فيخص بما كان فى زمانه إذ

ص: ٤٥٨

---

١- (١) الوسائل الباب ٨ من الاعتكاف.

٢- (٢) الوسائل الباب ٨ من الاعتكاف، و هو حديث عبد الله بطريق الشيخ.

٣- (٣) ج ٧ ص ٢٩٥.

لا يضاف اليه ما فعله غيره بعده خصوصا ما أحدثه الثاني من غضب بعض الدور و جعلها في المسجد كما صرحت به الأخبار (١).

و قد ورد في تحديده من الأخبار

صحيحه محمد بن مسلم (٢) قال:

«سألته عن حد مسجد الرسول الله صلى الله عليه و آله قال الأسطوانة التي عند رأس القبر إلى الأسطوانتين من وراء المنبر عن يمين القبلة، و كان من وراء المنبر طريق تمر فيه الشاه و يمر فيه الرجل منحرفا، و كان ساحه المسجد من البلاط الى الصحن». و نحوها صحيحه أبي بصير المرادى (٣).

و

### ثانيها - في الكوفة

و قد اختلف أيضا في محل الإتمام هنا هل هو مختص بالمسجد أو يعم البلد؟ فنقل جمع من متأخري أصحابنا (رضوان الله عليهم) عن الشيخ (قدس سره) انه قال: إذا ثبت الحكم في الحرمين من غير اختصاص بالمسجد يكون الحكم كذلك في الكوفة لعدم القائل بالفصل. و نقل الشهيد في الدروس عن المحقق انه حكم في كتاب له في السفر بالتخير في البلدان الأربعة حتى الحائر، و رجح المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد عموم الإتمام في الكوفة، و صرح جمع من المتأخرين باختصاص الحكم بالمسجد، قال في المعتبر: ينبغي تنزيل حرم أمير المؤمنين عليه السلام على مسجد الكوفة خاصة أخذا بالمتيقن. انتهى.

و ظاهر الشيخ في المبسوط تعديه الحكم إلى الغرى أيضا حيث قال: و يستحب الإتمام في أربعة مواطن في السفر: بمكة و المدينة و مسجد الكوفة و الحائر على ساكنه أفضل التحية و السلام و قد روى الإتمام في حرم الله و حرم الرسول صلى الله عليه و آله و حرم أمير المؤمنين و حرم الحسين عليهما السلام (٤) فعلى هذه الرواية يجوز

ص: ٤٥٩

---

١- ١) وفاء الوفاء للسمهودى ج ١ ص ٣٤٢ إلا انه لم يذكر الغضب بل انه كان بنحو الاشتراء و الاسترضاء.

٢- ٢) الوسائل الباب ٥٨ من أحكام المساجد.

٣- ٣) الوسائل الباب ٥٨ من أحكام المساجد.

٤- ٤) في حديث حماد ص ٤٣٨.

الإتمام خارج مسجد الكوفة و بالنجف.انتهى.

و قال شيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) بعد نقل ذلك عنه: و كأنه نظر الى ان حرم أمير المؤمنين عليه السلام ما صار محترما بسببه و احترام الغرى به أكثر من غيره. و لا- يخلو من وجه و يومئ اليه بعض الأخبار، ثم قال (قدس سره) و الأ-حوط في غير المسجد القصر.انتهى.

فاما الأخبار الواردة هنا فان بعضها تضمن التعبير بحرم أمير المؤمنين عليه السلام و هى الروايه الأولى و بعضها تضمن التعبير بالكوفة و هى الروايه الثانيه و العشرون و بعضها بالمسجد و هى الروايه الرابعه و التاسعه عشره و العشرون.

و قد طعن بعض المتأخرين فى الروايه الوارده بحرم أمير المؤمنين عليه السلام بان فيها إجمالا لعدم معلوميه الحرم ثمه، ثم نقل عن المعبر كما أسلفنا تنزيله على المسجد.

و أنت خير من ما أسلفنا من الروايتين الداليتين على أن الكوفه حرم أمير المؤمنين عليه السلام و نحوهما غيرهما انه لا- مجال للطعن بهذا الإجمال لتفسير الحرم فى تلك الأخبار بالكوفه.

و حينئذ فيمكن القول بان موضع الإتمام هو البلد و تحمل روايه الحرم على ذلك، و تحمل روايه المسجد على ما ذكرنا سابقا من حيث مزيد الشرف و اعتياد العباده فيه. و يحتمل التخصيص بالمسجد لكثرة الروايات الوارده به و تخصيص الحرم به كما ذكره فى المعبر. و لعل الأول أقرب و ان كان الثانى أحوط.

ثم انه على تقدير الصلاه فى المسجد خصوصا أو احتياطا فهل يختص الحكم بالموجود الآن أو المسجد القديم لما دلت عليه جملة من الأخبار من حصول التغيير فيه عن ما كان عليه سابقا؟ اشكال.

و من الأخبار الداله على ما قلناه من نقصان هذا المسجد عن المسجد القديم

ما رواه العياشى فى تفسيره عن المفضل بن عمر (1) قال

«كنت مع ابى عبد الله عليه السلام

ص: ٤٦٠

بالكوفه أيام قدم على ابي العباس فلما انتهينا إلى الكناسه نظر عن يساره ثم قال يا مفضل ههنا صلب عمى زيد(رحمه الله)ثم مضى حتى أتى طاق الرواسين و هو آخر السراجين فنزل فقال لى انزل فإن هذا الموضع كان مسجد الكوفه الأول الذى خطه آدم عليه السلام و انا أكره أن أدخله راكبا.فقلت له فمن غيره عن خطته؟فقال أما أول ذلك فالطوفان فى زمن نوح عليه السلام ثم غيره أصحاب كسرى و النعمان بن المنذر ثم غيره زياد بن ابي سفيان.فقلت له جعلت فداك و كانت الكوفه و مسجدها فى زمن نوح؟فقال نعم يا مفضل.الحديث».

و ما رواه فى الكافى بسنده فيه عن أمير المؤمنين عليه السلام (١)و

انه كان يقوم على باب المسجد ثم يرمى بسهم فيقع فى موضع التمارين فيقول ذلك من المسجد و كان يقول قد نقص من أساس المسجد مثل ما نقص فى تربيعة».

و ما رواه شيخنا المجلسى(رحمه الله)فى كتاب البحار (٢)نقلا من كتاب المزار الكبير بسنده فيه الى على عليه السلام فى حديث يتضمن فضل مسجد الكوفه قال فى آخره

«و لقد نقص منه اثنا عشر الف ذراع».

و ما رواه فى الكتاب المذكور ايضا (٣)عن حذيفه فى حديث قال فيه

«و لقد نقص من ذرعه من الأساس الأول اثنا عشر الف ذراع،و ان البركه منه على اثنى عشر ميلا من أى الجواب جئته».

و ما رواه فى الكافى عن وهيب بن حفص عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (٤)قال:

«ان القائم إذا قام رد البيت الحرام إلى أساسه و مسجد الرسول صلى الله عليه و آله إلى أساسه و مسجد الكوفه إلى أساسه.و قال أبو بصير الى موضع التمارين من المسجد».

و حيثنذ فعلى تقدير القول بالاختصار على المسجد هل يكون الحكم فى ما خرج عن المسجد الآن من ما علم دخوله فى هذه الحدود المذكوره فى هذه الروايات

ص: ٤٦١

---

١- ١) الوسائل الباب ٤٤ من أحكام المساجد،و هو حديث ابي بصير رقم «٢».

٢- ٢) ج ٢٢ ص ٨٨

٣- ٣) ج ٢٢ ص ٨٨

٤- ٤) الفروع ج ١ ص ٣١٣ باب النوادر.

حكم هذا المسجد؟ اشكال من دلالة هذه الأخبار على كونه من المسجد، و من احتمال بناء حمل اللفظ الوارد عنهم (عليهم السلام) على المعهود المعروف يومئذ بين كافه الناس، و لو أريد ما زاد على ذلك لكان ينبغي بيان الحال حذرا من الإجمال الحاصل من تأخير البيان.

و يؤيد ذلك جعل البيوت فى زمانه عليه السلام بجانب المسجد الموجود الآن كما هو الموجود الآن من آثار بيت أمير المؤمنين عليه السلام و من الظاهر ايضا بيوت الناس فى ذلك الوقت و الأسواق و نحوها فإنها كلها واقعه فى تلك الحدود المستلزم البتة لوقوع النكاح فيها و البول و التغوط و ازاله النجاسات و نحو ذلك من ما يجب اجتنابه فى المساجد.

و لم أقف لأحد من أصحابنا (رضوان الله عليهم على كلام للتفصى عن هذا الإشكال، و قد نقل لى بعض من أثق به من الاخوان حين تشرفت فى الأعوام السابقة بذلك المكان ان بعض العلماء المعاصرين المجاورين فى النجف الأشرف كان يمنع من ضرب الخلاء فى تلك الصحراء من ما يدخل فى تلك الحدود، و حكى لى بعض الاخوان أيضا عن بعض علماء ذلك الزمان تخصيص النقصان من المسجد بالجهة التى فيها باب الفيل دون سائر الجهات، قال و هو الذى يلى موضع التمارين.

و كيف كان فالأحوط الاقتصار على هذا المسجد الموجود الآن. و قد تقدم الكلام فى هذا المقام أيضا فى التذنيب الملحق بالختم الذى فى المساجد من آخر مقدمه السادسة فى المكان (1) و الله سبحانه العالم.

و

### ثالثها - فى الحائر المقدس

على مشرفه أفضل التحية و السلام و قد اختلف ايضا فيه كلام أصحابنا (رضوان الله عليهم و قد تقدم النقل عن المحقق فى كتابه المشار اليه آنفا انه جعل البلد محلا للتمام، و المشهور بين أصحابنا الاختصاص بالحائر و أما الروايات الواردة هنا. فمنها ما هو بلفظ الحائر و هى الروايه الرابعه.

ص: ٤٦٢

و منها ما هو بلفظ الحرم و هى الروايه الأولى و التاسعه عشره و العشرون.

و منها ما هو بلفظ «عند القبر» و هى الروايه الحاديه و العشرون و الثانيه و العشرون و الثالثه و العشرون.

و نقل عن المحقق فى الكتاب المشار اليه آنفا انه استند فى ما ذهب اليه هنا من الإتمام فى مجموع البلد الى الأخبار الوارده بلفظ حرم الحسين عليه السلام قال: و قدر بخمسه فراسخ و أربعة فراسخ و الكل حرم و ان تفاوتت فى الفضيله. انتهى.

و نفى عنه البعد شيخنا المجلسى (رحمه الله) فى البحار (١) ثم نقل شطرا من الأخبار الوارده فى تقدير الحرم و فى بعضها فرسخ فى فرسخ من أربع جوانب القبر و فى بعض آخر خمسه فراسخ من أربعة جوانبه، و نقل فى جلد المزار من البحار (٢) روايه تتضمن انه فرسخ من كل جانب، و لكن الكل مشترك فى ضعف السند.

ثم انه (قدس سره) قال: و الأحوط إيقاع الصلاه فى الحائر و إذا أوقعها فى غيره فيختار القصر.

أقول: و الأقرب عندى هو القول المشهور و حمل الحرم فى تلك الروايات على الحائر باعتبار انه أخص أفراد الحرم و أشرفها، و تؤيده الروايات الداله على انه عند القبر، فإن إطلاق العنديه على البلد لا يخلو من البعد و أما على الحائر فهو قريب و ان كان المتبادر من ذلك هو ما كان تحت القبه الشريفه خاصه إلا أن إدخال الحائر تحت هذا اللفظ فى مقام الجمع بين الأخبار غير بعيد و لا مستنكر مثل إدخال البلد و يؤيده

ما ورد فى بعض الأخبار عن ابى عبد الله عليه السلام (٣) انه قال

«قبر الحسين عليه السلام عشرون ذراعا فى عشرين ذراعا مكسرا روضه من رياض الجنه منه معراج الملائكه إلى السماء. الحديث».

و أظهر فى ذلك تأييدا ان وجوب القصر ثابت على المسافر بيقين و لا يرتفع إلا بدليل ثابت مثله، و ذلك فى المشهد الشريف و هو الحائر المقدس ثابت بما ذكرنا

ص: ٤٦٣

---

١- ١) ج ١٨ الصلاه ص ٧٠٣.

٢- ٢) البحار ج ٢٢ ص ١٣٩ و ١٤١ باب الحائر و فضله.

٣- ٣) البحار ج ٢٢ ص ١٣٩ و ١٤١ باب الحائر و فضله.

من الأدلة لاجتماع صدق الألفاظ الثلاثة عليه، وأما في غيره من أماكن البلد فلا لأن المناخ حينئذ إنما هو محض احتمال كون المراد بالحرم هنا مطلق حرمة عليه السلام و احتمال حمل الحائر على ما وراء سور المشهد و احتمال التجوز في «عنده» بما يشمل البلد، وكل هذه الاحتمالات ولا سيما الأخير في غاية البعد و الخروج عن الظاهر المتبادر، فالخروج عن يقين وجوب القصر بهذه الاحتمالات لا يخلو من مجازفه ظاهره و أما تحديد الحائر الشريف فقال ابن إدريس أنه ما دار سور المشهد و المسجد عليه دون ما دار سور البلد عليه، لأن ذلك هو الحائر حقيقه لأن الحائر في لسان العرب الموضع المطئن الذي يحار فيه الماء، وقد ذكر شيخنا الشهيد أن في هذا الموضع حار الماء لما أمر المتوكل (لعنه الله) بإطلاقه على قبر الحسين عليه السلام ليغفيه فكان لا يبلغه. انتهى.

و قال شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار بعد نقل كلام ابن إدريس المذكور: وأقول ذهب بعضهم إلى أن الحائر مجموع الصحن المقدس و بعضهم إلى أنه القبة السامية و بعضهم إلى أنه الروضة المقدسة و ما أحاط بها من العمارات المقدسة من الرواق و المقتل و الخزانة و غيرها، والأظهر عندي أنه مجموع الصحن القديم لا ما تجدد منه في الدولة الصفوية (شيد الله أركانهم و الذي ظهر لى من القرائن و سمعته من مشايخ تلك البلاد الشريفه انه لم يتغير الصحن من جهه القبلة و لا من جهه اليمين و لا- من جهه الشمال بل إنما زيد من خلاف جهه القبلة، و كل ما انخفض من الصحن و ما دخل فيه من العمارات فهو الصحن القديم و ما ارتفع منه فهو خارج عنه، و لعلمهم أنما تركوه كذلك ليطمايز القديم من الجديد. و التعليل المنقول عن ابن إدريس (قدس سره) ينطبق على هذا و في شموله لحجرات الصحن من الجهات الثلاثة إشكال. انتهى كلام شيخنا المذكور.

أقول: وقد أخبرني من أثق به من علماء تلك البلد و سكنه ذلك المكان منذ مده من الزمان لما تشرفت بتقبيل تلك الأعقاب و فاوضته في كلام شيخنا المذكور

و نقله التغير في الصحن في دبر القبلة فقال ان سبب ذلك ان هذا المسجد الجامع الموجود الآن في ظهر القبه الساميه لم يكن قبل و انما أحدث في ما يقرب من مائتي سنه و لما أحدثوه أخرؤا جدار الصحن من تلك الجبهه لتتسع مثل باقى جهاته.

ثم ان ما اختاره شيخنا المتقدم ذكره-من تحديد الحائر الشريف و انه عباره عن الصحن لا خصوص القبه الساميه أو هي و ما اتصل بها من العمارات-يدل عليه بعض اخبار الزيارات كما في روايه صفوان الطويله (١) و نحوها من الأخبار الداله على سعه ما بين دخول الحائر و وصول القبر بحيث يزيد على الروضه و العمارات المتصله بها.

### التنبیه الثاني [ما نقل من وجوب الإتيان في المواضع الأربعه]

-قد تقدم النقل عن المرتضى و ابن الجنيد(رضى الله عنهما) انهما ذهبا الى وجوب التمام في هذه المواضع الأربعه و ألحقا بها المشاهد المشرفه.

هكذا نقله الأصحاب عنهما.

و الذى وقفت عليه من كلاميهما ما نقله عنهما في المختلف، فنقل عن السيد فى الجمل انه قال: لا يقصر فى مكه و مسجد النبى صلى الله عليه و آله و مشاهد الأئمه القائمين مقامه عليهم السلام. و نقل عن ابن الجنيد انه قال: و المسجد الحرام لا يقصر فيه أحد لأن الله جعله سواء الْعَاكِفُ فِيهِ وَ الْبَادِ (٢).

و هاتان العبارتان قاصرتان عن افاده ما نقل عنهما سيما عباره ابن الجنيد المختصه بالمسجد الحرام، اللهم إلا أن يكون قد وقفوا لهما على كلام غير هذا، مع ان المحقق فى المعتبر و العلامه فى المختلف نقلا عن السيد القول بالقول المشهور، و يمكن حمل النهى فى كلاميهما هنا على النهى عن تحتمه ردا على مثل الصدوق القائل بتحتم القصر، فإنهم كثيرا ما يجرون فى التعبير على وفق ألفاظ النصوص و ان كانوا يفهمون ان المراد بها خلاف ظاهرها كما هو فى كلام الشيخ و الصدوق شائع و كيف كان فهو على ظاهره مطروح غير معمول عليه. و اما تعديده الحكم إلى سائر

ص: ٤٦٥

---

١- (١) البحار ج ٢٢ ص ١٥٨.

٢- (٢) فى قوله تعالى فى سورة الحج الآيه ٢٥.



المشاهد المشرفة فقال في الذكرى: انا لم نقف لهما على مأخذ في ذلك و القياس عندنا باطل

### الثالث [التخير في المواضع الأربعة لا يجري في الصوم]

-ظاهر أصحابنا(رضوان الله عليهم من غير خلاف يعرف ان التخير في هذه المواضع مخصوص بالصلاة دون الصوم لخلو الأخبار الواردة في المسألة من التعرض له، بل اشعار بعض الروايات المتقدمة و هي الرواية السادسة بالعدم، حيث سئل فيها عن إتمام الصلاة و الصيام في الحرمين فأجاب عليه السلام عن الصلاة خاصة و اضرب عن الصيام و الظاهر انه لعدم جريان الحكم فيه. و ما ربما يوجد في بعض النسخ بلفظ ضمير التشبيه فالظاهر انه غلط من النساخ بل الأظهر ما في أكثر النسخ المعتمدة بضمير الافراد الرجوع إلى الصلاة خاصة كما يؤيده قوله عليه السلام:

«و لو صلاة واحدة».

و من أظهر ما يدل على ذلك

صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطى (١) قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصيام بمكة و المدينة و نحن في سفر فقال أ فريضه؟ فقلت لا- و لكنه تطوع كما يتطوع بالصلاة. قال فقال تقول اليوم و غدا؟ فقلت نعم. فقال لا تصم». و التقريب فيها ان المنع عن التطوع مستلزم للمنع عن الواجب بطريق أولى.

و ما ربما يتوهم من جواز ذلك-استنادا إلى

صحيحه معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«قلت دخلت بلدا أول يوم من شهر رمضان و لست أريد أن أقيم عشرا؟ قال قصر و أفطر. قلت فاني مكثت كذلك أقول غدا أو بعد غد فأفطر الشهر كله و اقصر؟ قال نعم هما واحد إذا قصرت أفطرت و إذا أفطرت قصرت». و بهذا المضمون روايات أخر تقتضي جواز الصيام مع الإتمام- فقد أجاب عنه شيخنا المجلسي في البحار بأنه يمكن أن يكون المراد به القصر على الحتم كما هو الغالب. انتهى. و هو جيد لما عرفت في غير مقام من ما تقدم ان

ص: ٤٦٦

---

١- (١) الوسائل الباب ١٢ ممن يصح منه الصوم.

٢- (٢) الوسائل الباب ١٥ من صلاة المسافر.

الأحكام المودعه في الأخبار إنما تبنى على الأفراد المتكررة المتكررة فإنها هي التي ينصرف إليها الإطلاق و تتبادر الى الفهم.

و يحتمل أيضا تخصيص الخبر المذكور بغير ما نحن فيه كما وقع تخصيصه في مواضع أخر أيضا: منها- ما سيأتى ان شاء الله تعالى في كتاب الصيام في من سافر بعد الظهر بدون تبيت النية على الخلاف الآتى ان شاء الله تعالى، و حينئذ فلا بد من حمله على ان ذلك من حيث اقتضاء السفر فلا ينافيه ما لو حصل أحيانا التخلف لعارض و من جهة أخرى كما نحن فيه، إذ خروج القصر عن كونه عزيمة في هذه المواطن إنما هو من جهة خصوصية فيها اقتضت ذلك بالأدلة القاطعة. هذا مع ان ما نحن فيه دائر بين كونه الصيام أفضل من الإفطار و بين كونه حراما بخلاف الإفطار فإنه دائر بين كونه واجبا حتميا أو تخييريا، و مقتضى القواعد العقلية و النقلية في ما إذا دار الفعل بين الاستحباب و التحريم هو ترك ذلك الفعل، و أما الإفطار هنا فهو موجب للخروج عن العهد على كل من التقديرين. و الله العالم.

#### الرابع [حكم النافله الساقطة في السفر في الأماكن الأربعة]

قد صرح جملة من الأصحاب- منهم الشهيد في الذكرى و المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد و الفاضل الخراساني في الذخير و شيخنا المجلسي في البحار و المحدث الكاشاني في المفاتيح- بجواز فعل النافله الساقطة في السفر في هذه الأماكن سواء اختار القصر أو الإتمام للتحريض و الترغيب في كثرة الصلاة فيها كما تقدم في الرواية الخامسة و الرواية الثانية عشرة.

و من ما يدل على ذلك مع اختيار القصر جملة من الأخبار رواها ابن قولويه في كتاب كامل الزيارات: منها-

ما رواه بسنده عن علي بن أبي حمزة (١) قال:

«سألت العبد الصالح عليه السلام عن زيارته قبر الحسين عليه السلام فقال ما أحب لك تركه. فقلت و ما ترى في الصلاة عنده و أنا مقصر؟ قال صل في المسجد الحرام ما شئت تطوعا و في مسجد الرسول الله صلى الله عليه و آله ما شئت تطوعا و عند قبر الحسين عليه السلام فإني أحب ذلك. قال

ص: ٤٦٧

و سألته عن الصلاه بالنهار عند قبر الحسين عليه السلام و مشاهد النبي صلى الله عليه و آله و الحرمين تطوعا و نحن نقصر؟ فقال نعم ما قدرت عليه».

و ما رواه فى الكتاب المذكور بسنده عن ابن ابي عمير عن ابي الحسن عليه السلام (١) قال:

«سألت عن التطوع عند قبر الحسين عليه السلام و بمكه و المدينه و أنا مقصر؟ قال تطوع عنده و أنت مقصر ما شئت و فى المسجد الحرام و فى مسجد الرسول صلى الله عليه و آله و فى مشاهد النبي صلى الله عليه و آله فإنه خير».

و ما رواه عن إسحاق بن عمار (٢) قال:

«قلت لأبى الحسن عليه السلام أتتفل فى الحرمين و عند قبر الحسين عليه السلام و أنا أقصر؟ قال نعم ما قدرت عليه».

وجه الدلاله انه إذا جاز التتفل مع القصر فمع الإتمام أولى.

أقول:لقائل أن يقول انه لا ريب فى صراحه الأخبار الداله على سقوط النافله الراتبه النهاريه فى السفر و هو حكم اتفاقى نسا و فتوى، و هذه الأخبار غايه ما تدل عليه الحث على التطوع و كثره الصلاه، و هو و ان كان أعم من الراتبه و غيرها لكن عارضها فى الراتبه ما عرفت فيجب قصرها على غير الراتبه.

و بالجملة فإن الأحوط ترك الراتبه النهاريه مع اختيار القصر لعدم صراحه هذه الأخبار مع غض الطرف عن النظر فى أسانيدھا فى جوازها على التعيين و عدم تبادلها من حاق ألفاظها على اليقين. و دخولها فى مطلق التطوع معارض بما دل على سقوطها على الخصوص و التعيين مع قصر فرائضها و وجوب تقديم الخاص فى العمل.

نعم مع اختيار الإتمام الظاهر انه لا إشكال فى جواز الإتيان بها، و يشير الى ذلك

روايه أبى يحيى الحناط (٣) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاه النافله بالنهار فى السفر؟ فقال يا بنى لو صلحت النافله فى السفر تمت الفريضه».

ص: ٤٦٨

---

١- ١) الوسائل الباب ٢٦ من صلاه المسافرين.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢٦ من صلاه المسافرين.

٣- ٣) الوسائل الباب ٢١ من أعداد الفرائض و نوافلها.

و ربما أيد الحمل هنا على غير الراتبه عد مشاهد النبي صلى الله عليه و آله من تلك المواضع فى استحباب كثره التطوع فى حال السفر مع الصلاه قصرا مع انها ليست داخله فى شىء من المواضع الأربعه.

و بالجملة فدلل سقوطها مع التقصير صحيح صريح متفق عليه فلا يخرج عن مقتضاه إلا بدليل مثله، سيما انا لم نعثر على مصرح بهذا الحكم من المتقدمين.

إلا انه يمكن أن يقال ايضا ان سقوط الراتبه المذكوره انما ثبت مع تعيين التقصير و تحتمه و حينئذ فمع عدمه تبقى أدلتها الداله على استحبابها مطلقا و توظيفها سالمه من المعارض، و حينئذ فيمكن القول بجوازها اعتمادا على تلك الأدله دون هذه، و الاحتياط لا يخفى. و الله العالم.

### **الخامس [نيه القصر و الإتمام فى الصلاه فى الأماكن الأربعه]**

قد صرح جملة من الأصحاب: منهم -المحقق فى المعتمد و غيره بأنه لا- يعتبر فى الصلاه الواقعه فى هذه الأماكن التعرض لنيه القصر و الإتمام، و استحسنة جماعه ممن تأخر عنه: منهم -السيد السند فى المدارك و شيخنا المجلسى فى البحار و غيرهما فى غيرهما، و المفهوم من كلام شيخنا الشهيد فى الدروس و البيان وجوب التعرض لذلك فى النيه، لكن صرح فى البيان بأنه لا يخرج بذلك عن التخيير و المشهور خلافه.

و الظاهر ان مرادهم بالتعرض لنيه القصر و الإتمام أخذ ذلك فى قيود النيه المشهور تصويرها فى كتبهم بقول المصلى مثلا «أصلى فرض كذا، الى آخره» التى هى عبارته عن الكلام النفسى و التصوير الفكرى، و إلا فلا ريب انه لا بد من اعتبار ذلك بل لا يمكن بدونه لضروره عدم انفكاك أفعال العقلاء عند توجه النفس إلى شىء منها عن القيود المميزه، و لهذا قيل لو كلفنا الله العمل بغير نيه لكان تكليفا بما لا يطاق، و هذه هى النيه الحقيقيه كما تقدم تحقيقه فى غير مقام من مباحث النيه.

و الظاهر ان مرادهم ايضا بعدم تعيين أحدهما بالنسبه إليه انه لو نوى الإتمام

مثلاً- جاز له الرجوع الى القصر ما لم يتجاوز محل العدول و لا يتعين عليه المضى على الإتمام، وكذا لو نوى القصر جاز له العدول الى التمام ما لم يسلم على الركعتين مستصحباً للنية الأولى، وإلا فلو كان المراد الإتيان بأيهما كيف اتفق كما يفهم من ظاهر العبارة لأشكال ذلك في ما لو دخل بنية الإتمام ثم سلم على الركعتين ساهياً أو دخل بنية القصر ثم صلى الركعتين الأخيرتين ساهياً، فإن الحكم بالصحة بناء على أنه مخير في الإتيان بهما وقد أتى بأحدهما مشكلاً، لأن الظاهر أن المكلف وإن كان مخيراً بين الفردين إلا أنه باختياره أحدهما وقصده الامتثال به من غير عدول عنه في محل العدول يتعين في حقه و ترتب عليه أحكامه من الإبطال بزياده ما تكون زيادته مبطله و نقصان ما نقصانه مبطل، وإلا لزم الحكم بالصحة بناء على استحباب التسليم في ما لو صلى بنية التمام ثلاث ركعات ثم سلم على الثالثة ساهياً، فإنه قد أوجد الصلاة المقصودة في ضمن هذه الثلاث ركعات وإن كانت غير مقصودة فتكون مجزئة، بل ولو سلم عامداً أو أحدث والحال هذه بعد إتمام الركعتين الأخيرتين أو فعل ما يبطلهما بعد ذلك فإنه تكون صلاته صحيحة باعتبار اشتغالها على الصلاة المقصودة في الجملة، والحكم بالصحة في أمثال ذلك خارج عن مقتضى القواعد والأصول المقررة.

و بذلك يظهر لك ما في كلام المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد حيث قال: الظاهر أنه لو نوى القصر ثم تممها نسياناً أو عمداً مع النقل تصح الصلاة والعكس. انتهى.

و الظاهر أن مراده بالعكس ما لو نوى التمام ثم سلم على الركعتين الأولتين ساهياً أو أحدث بعد التشهد أو فعل غيره من المبطلات فإنه تكون صلاته صحيحة.

و مرجع كلامه الى اجزاء الإتيان بأحد الفردين واقعا وإن لم يكن مقصودا ولا مرادا له حال دخوله في الصلاة الى الفراغ منها، و بطلانه أظهر من أن يذكر فإن العبادات تابعة للمقصود والنيات ولكل من أفرادها أحكام خاصة مبنية على ذلك كما لا يخفى

على من تأمل القواعد المستفاده من الأخبار و كلام الأصحاب فى هذا الباب. والله العالم

## السادس

قد أورد بعض الأصحاب إشكالا فى هذا المقام و ما شاكله من كل موضع حكم فيه بالتخير بين واجبين مع أرجحيه أحدهما، كالحكم بالتخير بين التسييح و الفاتحه فى الأخيرتين مع الحكم بأفضليه التسييح، و التخير بين الظهر و الجمعة مع أفضليه الجمعة، و الحكم بالتخير فى الاستنجاء بين الماء و الأحجار مع عدم التعدى و أفضليه الماء و نحو ذلك، و قد تقدم الكلام فى بيان الاشكال المذكور و الجواب عنه و البحث فى ذلك فى الفصل الثامن فى حكم الأخيرتين من الباب الثانى (١) و فى بحث النيه فى الوضوء من كتاب الطهارة و غيرهما فليرجع اليه من أحب الوقوف عليه.

## السابع [حكم فوائت الأمكنه الأربعه]

قد صرح جملته من متأخرى المتأخرين: منهم -المحقق الأردبيلي و الفاضل الخراسانى و شيخنا المجلسى بأن الظاهر بقاء التخير فى فوائت هذه الأمكنه فيتخير فى قضائها بين الإتمام و القصر و ان وقع القضاء فى خارجها لعموم «من فاتته صلاه فليقضها كما فاتته» (٢). ثم احتملوا تعيين القصر احتمالا و جعله بعضهم أحوط اما لو أراد ان يقضى فيها ما فات فى خارجها فظاهرها عدم التخير للخبر المذكور.

## الثامن [هل يتم فيها من عليه فائته؟]

قال فى المنتهى: من عليه صلاه فائته هل يستحب له الإتمام فى هذه المواطن؟ الأقرب نعم عملا بالعموم، و كان والدى (قدس سره) يمنع من ذلك

لقوله صلى الله عليه و آله (٣)

«لا صلاه لمن عليه صلاه». و لان من عليه فريضه لا يجوز له فعل النافله. انتهى.

و قد نقل هذا القول عن والد العلامة جماعه و ردوه بالضعف، و هو كذلك بناء على ما هو المشهور بين المتأخرين من جواز الموسعه فى القضاء، و أما على

ص: ٤٧١



كلام جمهور المتقدمين من القول بالمضايقه كما تقدم تحقيقه فى محله فإنه لا يشرع له الإتيان بالحاضره مطلقا إلا فى آخر وقتها فى أى مكان كان.

و كيف كان فهذا القول لا- يظهر له وجه على كل من القولين، فان ظاهره جواز الصلاه قصرا و انما منع من الركعتين الأخيرتين حيث انهما نافله و مستحبه و هى غير مشروعه لمن عليه فريضه واجبه. و فيه ان عموم الأخبار الداله على التخيير دال على الصحه فى ما نحن فيه، مع اننا نمنع ما ذكره من الاستحباب بل هاتان الركعتان باختيار الإتمام يكون من قبيل الواجب. و بالجمله فالظاهر ان كلامه لا وجه له يعتمد عليه.

### التاسع- لو ضاق الوقت إلا عن أربع ركعات

ف قيل بوجوب القصر لتقع الصلاتان فى الوقت، و استظهره السيد السند فى المدارك و الفاضل الخراسانى فى الذخير، و قيل يجوز الإتيان بالعصر تماما فى الوقت لاختصاصها بمقدار الأربع ركعات من آخر الوقت و قضاء الظهر. و الظاهر ضعفه فان اختصاص هذا المقدار بها إنما يتم لو كانت يتعين الإتيان بها أربعاً و ليس كذلك. و قيل يجوز الإتمام فى العصر لعموم «من أدرك» (١) يعنى انه يصلى الظهر قصرا أولا- ثم يصلى العصر تماما و ان وقع بعضها خارج الوقت لعموم الخبر المذكور. و ضعفه فى المدارك بأنه و ان تحقق بذلك إدراك الصلاه إلا- انه لا- يجوز تعمله اختيارا لاقتضائه تأخير الصلاه عن وقتها المعين لها شرعا. انتهى. و الله العالم.

### المسألة الرابعه [لو دخل الوقت فى الحضر ثم سافر قبل الصلاه]

-اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى ما لو دخل عليه الوقت فى الحضر ثم سافر قبل الصلاه حتى تجاوز محل الترخص، ف قيل بوجوب الإتمام عليه مطلقا اعتبارا بحال الوجوب، و نقل ذلك عن جمع من الأصحاب:

منهم- ابن ابي عقيل و الصدوق فى المقنع و اختاره العلامة فى جملة من كتبه و شيخنا الشهيد الثانى فى المسالك، و نقل فى الروض ان القول بالإتمام فى هذه المسأله

ص: ٤٧٢



و المسأله الآتيه هو المشهور بين المتأخرين، ثم نقل بقيه الأقوال التي في المسألتين معا و قال بعد ذلك: و المسأله من أشكال الأبواب. و ظاهره التوقف في الحكم هنا.

و قيل بوجوب التقصير اعتبارا بحال الأداء و نقل عن الشيخ المفيد و ابن إدريس و السيد المرتضى في المصباح و الشيخ على بن الحسين بن بابويه و جمع من الأصحاب: منهم- المحقق و هو اختيار جمع من أفاضل متأخرى المتأخرين، و قيل بالتفصيل بين سعه الوقت و عدمها فان وسع التمام وجب و إلا- صلى قصرا، و نسب هذا القول الى الشيخ في النهايه و موضع من المبسوط و هو اختيار الصدوق في الفقيه، و قيل بالتخير و نقل عن الشيخ في الخلاف. هذا ما وقفت عليه من الأقوال في المسأله.

و الأصل في اختلاف هذه الأقوال اختلاف أخبار المسأله و اختلاف الأفهام في المقام، و ها أنا أسوق لك ما وصل الى من روايات المسأله مذيلا لكل منها بما يتعلق به من البحث و الكلام لينجلي بذلك عنها غشاوه الإبهام فأقول:

الأول-

ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل من سفره و قد دخل وقت الصلاة و هو في الطريق قال يصلي ركعتين، و ان خرج الى سفره و قد دخل وقت الصلاة فليصل أربعاً».

أقول: و هذا الخبر أقوى ما استدلل به العلامة في المختلف على القول الأول إلا انه قابل للتأويل كما ذكره جملة من المتأخرين من إمكان حمل قوله: «الرجل يدخل من سفره» على معنى انه يريد الدخول و حينئذ فصلاه الركعتين انما هي في السفر، و قوله: «و ان خرج الى سفره» أي أراد الخروج الى سفره و قد دخل وقت الصلاة فليصل أربعاً يعني في الحضر. و هو قريب لان مثل هذا التجوز شائع في الآيات و الأخبار و منه قوله عز و جل «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» (٢) و قوله: «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ» (٣) و نحو ذلك.

ص: ٤٧٣

---

١- ١) الوسائل الباب ٢١ من صلاه المسافرين.

٢- ٢) سورة المائدة الآية ٨.

٣- ٣) سورة النحل الآية ٩٩.

روايه بشير النبال (١) قال:

«خرجت مع ابى عبد الله عليه السلام حتى أتينا الشجره فقال لى أبو عبد الله عليه السلام يا نبال قلت لبيك قال انه لم يجب على أحد من أهل هذا العسكر ان يصلى أربعا غيرى و غيرك، و ذلك انه قد دخل وقت الصلاه قبل أن نخرج».

أقول: و هذه الروايه ظاهره الدلاله على القول الأول، و ردها المتأخرون بضعف السند و عدم قوه معارضتها لما يأتى من الأخبار الداله على التقصير فى الصوره المذكوره. و ما ذكره فى الوسائل من حملها على انها صليا فى المدينه بعيد جدا كما لا يخفى.

الثالث -

صحيحه إسماعيل بن جابر (٢) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام يدخل على وقت الصلاه و انا فى السفر فلا أصلى حتى أدخل أهلى؟ قال صل و أتم الصلاه قلت فدخل على وقت الصلاه و أنا فى أهلى أريد السفر فلا أصلى حتى أخرج؟ فقال فصل و قصر، فان لم تفعل فقد خالفت و الله رسول الله صلى الله عليه و آله».

أقول: و هذه الروايه صحيحه ظاهره الدلاله على القول الثانى و هو وجوب التقصير و الاعتبار بحال الأداء فى الموضعين مؤكدا ذلك بالقسم على ان خلاف ذلك بأى نوع كان خلاف ما أمر به رسول الله صلى الله عليه و آله و من ثم قال فى المعتمد: و هذه الروايه أشهر و أظهر فى العمل.

الرابع -

صحيحه محمد بن مسلم (٣) قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام. الى أن قال قلت الرجل يريد السفر فيخرج حين تزول الشمس؟ فقال إذا خرجت فصل ركعتين».

و التقريب فيها كما فى سابقتها.

و أيد هذا القول زياده على دلاله هاتين الصحيحتين انه فى هذا الوقت مسافر فيتناوله ما دل بعمومه أو إطلاقه على وجوب التقصير على المسافر، و يزيده تأييدا أيضا الأخبار الداله على وجوب التقصير على المسافر إذا بلغ محل الترخص، فان

ص: ٤٧٤



إطلاقها شامل لما نحن فيه.

إلا- ان هنا شيئاً قل من تنبيه له و هو ان من قال بوجوب الإتمام فى هذه المسأله يشترط مضى وقت الصلاه كامله الشرائط فى الحضر ليحصل استقرارها فى الذمه فيجب الإتيان بها عليه تماماً. و ظاهرهم ان محل الخلاف فى المسأله مقصور موقوف على هذه الصوره فلو سافر قبل مضى الوقت المشار اليه لم يكن من محل الخلاف فى شىء بل الواجب هو التقصير، و لهذا ان بعض الأصحاب احتمل فى صحيحته محمد بن إسماعيل و محمد بن مسلم المذكورتين حمل الأمر بالتقصير على الخروج من البلد بعد دخول الوقت و قبل مضى الوقت المشار اليه و جعل هذا وجه جمع بين اخبار القولين المذكورين، و به يشكل استدلال القائلين بالقول الثانى بهاتين الروايتين.

الخامس-

روايه الوشاء (١) قال:

«سمعت الرضا عليه السلام يقول إذا زالت الشمس و أنت فى المصر و أنت تريد السفر فأتى فإذا خرجت بعد الزوال قصر العصر».

أقول: هذا الخبر يحتمل حمله على أن يكون الإتمام فيه بعد الخروج فيكون من أدله القول الأول، و يحتمل أن يكون الإتمام فى المصر فلا دلالة فيه. و أما تقصير العصر فهو فى السفر البتة لكن إن كان مع صلاه الظهر فى المصر فيمكن ان يستدل به ايضا للقول الثانى و هو الاعتبار بحال الأداء و ان كان مع صلاه الظهر فى السفر فيشكل ذلك كما لا يخفى، و لعل الأمر بتقصير العصر هنا من ما يعين الحمل على الاحتمال الثانى. و كيف كان فالظاهر انه لا يمكن الاستناد الى هذا الخبر فى شىء من أقوال المسأله لما عرفت من تشابهه و إجماله.

السادس-

موثقه عمار الساباطى عن ابى عبد الله عليه السلام (٢) قال:

«سئل عن الرجل إذا زالت الشمس و هو فى منزله ثم يخرج فى سفر؟ قال يبدأ بالزوال فيصلّيها ثم يصلّى الأولى بتقصير ركعتين لأنه خرج من منزله قبل أن تحضر الأولى. و سئل

ص: ٤٧٥

---

١- (١) الوسائل الباب ٢١ من صلاه المسافرين.

٢- (٢) الوسائل الباب ٢٣ من أعداد الفرائض و نوافلها.

فان خرج بعد ما حضرت الأولى؟ قال يصلى الأولى أربع ركعات ثم يصلى بعد النوافل ثمانى ركعات لأنه خرج من منزله بعد ما حضرت الأولى، فإذا حضرت العصر صلى العصر بتقصير و هى ركعتان لانه لانه خرج فى السفر قبل أن تحضر العصر».

أقول:ظاهر هذا الخبر انه مع الخروج بعد مضى وقت النافله خاصه و هو الذراع يبدأ بالنافله لدخول وقتها فى الحضر و يصلى الظهر بتقصير لعدم دخول وقتها ثمه و انما دخل بعد السفر، و ظاهره ان الوقت الموجب للإتيان بها فى السفر تماما انما هو وقت الفضيله فإذا مضى عليه وقت الفضيله فى الحضر حتى سافر صلى تماما دون وقت النافله، و المفهوم من كلام الأصحاب فى هذا المقام كما تقدمت الإشارة اليه ان الوقت المذكور انما هو من الزوال، بمعنى انه لو زالت الشمس و مضى وقت الصلاه بشروطها بحيث استقرت فى الذمه ثم سافر فهل يصلى فى السفر تماما أو قصرا؟ القولان المتقدمان، و أما استحباب النافله فى السفر بعد مضى وقتها فى الحضر فقد ذكره الأصحاب أيضا لكن الظاهر ان المراد مضى وقت النافله و الفريضة معا.

ثم ان ظاهر قوله:«و سئل فإن خرج بعد ما حضرت الاولى.الى آخره» انه متى خرج بعد مضى وقت النافله و الفريضة معا انه يبدأ بالفريضة أولا- فيصليها تماما حيث ان وقتها دخل عليه فى الحضر، و الأمر بإتمام الفريضة هنا دال على القول الأول و هو اعتبار حال الوجوب فتكون الروايه المذكوره من أدلته.إلا- أن الأمر بتأخير النافله هنا عن الفريضة لا أعرف له وجها وجيها و لعله من التهافت الذى يقع فى روايات عمار.

و احتمال فى الذخيره الجمع بين روايات القصر و الإتمام بهذه الموثقه حيث قال:

و يمكن الجمع بوجه آخر و هو أن يقال إذا خرج بعد دخول وقت الفضيله يتم و ان كان بعد دخول وقت الإجزاء يقصر و على هذا تحمل صحيحه إسماعيل، فالمراد بالوقت فى أحد الخبرين وقت الفضيله و فى الآخر وقت الإجزاء، و يشهد لهذا التأويل موثقه

عمار المذكوره، لكنى لا أعرف أحدا من الأصحاب ذكر هذا التفضيل و المسأله عندى محل اشكال. انتهى.

أقول: بل ظاهر كلامهم كما قدمنا الإشاره اليه انما هو خلافه، حيث انهم جعلوا محل الخلاف فى القولين المذكورين انما هو مضى ما يسع الفريضه بشروطها من الزوال فى الحضر فإذا مضى هذا الوقت و سافر و لم يصل فهل يصل فى السفر تماما أو قصر؟ لأن المدار على استقرار الفريضه فى الذمه فى الحضر و عدمه، و لا ريب انه بمضى قدر الأربع الركعات بشروطها من الزوال يستقر الفرض فى الذمه اتفاقا سواء كان ممن يصلى النافله أم لا.

و بالجملة فإن الاعتماد على هذه الروايه-مع ما عرفت من التهافت فيها كما أوضحناه لا يخلو من الإشكال.

السابع-

ما نقله ابن إدريس فى مستطرفات السرائر من كتاب جميل عن زراره عن أحدهما عليهما السلام (1) انه قال:

«فى رجل مسافر نسى الظهر و العصر فى السفر حتى دخل أهله؟ قال يصلى أربع ركعات.

و

قال لمن نسى الظهر و العصر و هو مقيم حتى يخرج؟ قال يصلى أربع ركعات فى سفره. و قال إذا دخل على الرجل وقت الصلاه و هو مقيم ثم سافر صلى تلك الصلاه التى دخل وقتها عليه و هو مقيم أربع ركعات فى سفره».

أقول: و هذا الخبر صحيح السند و ظاهره الإتمام فى الدخول و الخروج إلا انه لا يخلو من نوع إجمال، و تفصيل ما اشتمل عليه أن يقال انه قد اشتمل على صور ثلاث: (إحداها)-قوله «فى رجل مسافر. إلخ» و هو محتمل لأنه قد نسى الظهر و العصر حتى خرج وقتها و انه يصلى فى أهله أربع ركعات قضاء و على هذا يكون خارجا عن ما نحن فيه، و يحتمل و لعله الأقرب أنه نسيهما فى السفر مع بقاء الوقت الى دخول أهله و انه يصلى أربعاً، و فيه دلالة على ما يأتى فى المسأله

ص: ٤٧٧

الآتيه من القول باعتبار الأداء كما دل عليه صدر صحيحه إسماعيل بن جابر المتقدمه.

(الثانيه)-قوله«و قال لمن نسي الظهر و العصر.و فيه الاحتمالان المتقدمان،و على تقدير الثاني منهما و هو أن تكون صلاته الأربع فى السفر أداء يكون الخبر دالا على القول الأول فى هذه المسأله و هو الاعتبار بحال الوجوب(الثالثه)-قوله«و قال إذا دخل على الرجل.إلخ»و الأقرب أنه تعميم بعد تخصيص أو ان الأول على القضاء كما عرفت و هذا على الأداء،و على أيهما كان ففي هذه الصوره دلالة على القول المذكور و هو الاعتبار بحال الوجوب فيكون الخبر المذكور من أدلته.

الثامن-

ما نقله شيخنا المجلسى فى كتاب البحار (1)من كتاب محمد بن المثنى الحضرمى انه روى فيه عن جعفر بن محمد بن شريح عن ذريح المحاربى قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام إذا خرج الرجل مسافرا و قد دخل وقت الصلاه كم يصلى؟قال أربعا.قال قلت فان دخل وقت الصلاه و هو فى السفر؟قال يصلى ركعتين قبل أن يدخل أهله و ان دخل المصر فليصل أربعا».

أقول:و صدر هذا الخبر ايضا يدل على القول الأول بظاهره و ان احتمل تأويله بما تقدم فى الخبر الأول من حمل الخروج على اراده الخروج فتكون صلاه الأربع فى البلد.

التاسع-

ما ذكره عليه السلام فى كتاب الفقه الرضوى (2)حيث قال:

و ان خرجت من منزلك و قد دخل عليك وقت الصلاه و لم تصل حتى خرجت فعليك التقصير،و ان دخل عليك وقت الصلاه و أنت فى السفر و لم تصل حتى تدخل أهلك فعليك التمام.

و ظاهر هذه الروايه يساوق صحيحه إسماعيل بن جابر فى الدلالة على الاعتبار بحال الأداء فى الموضعين المذكورين،إلا انها ايضا قابله للاحتمال الذى قدمناه فى الصحيحه المشار إليها بأن دخل وقت الصلاه قبل مضى وقت يسع الإتيان بها بشرائطها

ص: ٤٧٨

هذا ما حضرني من الروايات المتعلقة بكل من القولين و أما باقى أخبار المسأله فتأتى فى مطاوى البحث فى هذه المسأله و فى المسأله الآتیه ان شاء الله تعالى.

إذا عرفت ذلك فاعلم ان هذه الأخبار التى تلونها انما تصادمت فى القول الأول و الثانى، و قد عرفت ما فى ترجيح أحد القولين على الآخر من الاشكال لتطرق البحث الى كل من روايات الطرفين و الاحتمال، و به يشكل الترجيح فى هذا المجال فالاحتياط فيها لازم عندى على كل حال.

و أما القول الثالث فالظاهر ان مستنده الجمع بين الأخبار كما ذكره الشيخ فى كتابى الأخبار، حيث جمع بينها بحمل ما دل على التمام على سعه الوقت و القصر على ضيقه.

و استدل على هذا الجمع

بما رواه عن إسحاق بن عمار فى الموثق (١) قال:

«سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول فى الرجل يقدم من سفره فى وقت الصلاه فقال ان كان لا يخاف فوت الوقت فليتم و ان كان يخاف خروج الوقت فليقصر».

و فيه أولا- ان الجمع بين الأخبار لا ينحصر فى ما ذكره لجوازه بوجه آخر كما تقدم نقل بعضها.

و ثانيا- ما ذكره السيد السند فى المدارك حيث قال- بعد نقل ما قدمناه عن الشيخ من الجمع المذكور و استدلاله عليه بالخبر المشار اليه- ما لفظه: و هذه الروايه مع ضعف سندها انما تدل على التفصيل فى صورته القدوم من السفر فى أثناء الوقت لا فى صورته الخروج الى السفر.

و ثالثا- ما سيأتى ان شاء الله تعالى فى المسأله الآتیه فى معنى الموثقه المذكوره و انها ليست على ما فهمه منها و ان لم يهتد اليه (قدس سره) فى هذا المقام.

و أما القول الرابع فالظاهر ايضا ان مستنده هو الجمع بين الاخبار، و يرد عليه ما تقدم من عدم انحصار الجمع فى الوجه المذكور.

و ما استند اليه فى هذا الجمع من

صحيحه منصور بن حازم (٢) قال:

«سمعت

ص: ٤٧٩





أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا كان في سفر فدخل عليه وقت الصلاة قبل أن يدخل أهله فسار حتى يدخل أهله فإن شاء قصر و إن شاء أتم و الإتمام أحب الى».

و فيه أولا-ان مورد الروايه انما هو الدخول من السفر فليست من محل البحث في شىء.

و ثانيا-احتمال أن يكون المراد منها انه ان شاء صلى في السفر قصرا و ان شاء صبر حتى يدخل أهله و يصلى تماما و هو الأفضل،و حينئذ ففيها دلالة على ترجيح التأخير إلى دخول المنزل و الصلاة تماما.

و ثالثا-ما ذكره بعض مشايخنا من احتمال الحمل على التقيه.لأنه مذهب بعض العامة (١).

و رابعا-عدم قبول بعض الاخبار لهذا الحمل مثل صحيحه إسماعيل بن جابر المشتمله على الحلف بأنه ان لم يفعل ما تضمنته فقد خالف رسول الله صلى الله عليه و آله و قوله عليه السلام في روايه النبال«لم يجب»المشعر بوجوب ذلك عليهما،و المتبادر من الوجوب هو الحتمى كما لا يخفى.

و بذلك يظهر لك بقاء المسأله فى قالب الاشكال الموجب للاحتياط على كل حال.و الله العالم.

### **المسأله الخامسه [لو وصل البلد قبل الصلاه بعد دخول الوقت فى السفر]**

-اختلف الأصحاب(رضوان الله عليهم)فى ما لو دخل عليه الوقت فى السفر و لم يصل حتى دخل بلده أو بيته،فالمشهور بين المتأخرين انه

ص :٤٨٠

١ - ١) لم تجد الفرع فى ما وقفنا عليه من كتبهم و الذى حرر فى كتبهم السفر بعد دخول الوقت فقال فى المغنى ج ٢ ص ٢٨٣:إذا سافر بعد دخول وقت الصلاة فيه روايتان:له قصرها و هو قول مالك و الأوزاعى و الشافعى و أصحاب الرأى لانه سافر قبل خروج وقتها فأشبه ما لو سافر قبل وجوبها،و الروايه الثانيه ليس له قصرها لأنها وجبت عليه فى الحضر فلزمه إتمامها.و يمكن استفاده التخيير فى صورته الرجوع الى أهله قبل خروج الوقت من الروايه الأولى عنه بل من الثانيه أيضا بناء على ما هو المشهور عنه من التخيير المسافر بين القصر و الإتمام مطلقا كما فى المغنى ج ٢ ص ٢٦٧.

يتم فى بلده أو منزله اعتبارا بحال الأداء، وقال فى المختلف ذهب اليه المفيد (قدس سره) بناء على أصله من ان الاعتبار بحال الأداء لا حال الوجوب، وهو قول الشيخ على بن بابويه بناء على هذا الأصل و كذا ابن إدريس. انتهى. أقول: وهو الظاهر هنا من الأخبار على وجه لا يعتريه الشك و الإنكار. و قيل بالتفصيل فيتم مع السعه هنا من الأخبار على وجه لا يعتريه الشك و الإنكار. و قيل بالتفصيل فيتم مع السعه و يقصر مع الضيق و هو مذهب الشيخ فى النهايه و كتابى الأخبار، و قيل بالتخير و نقل عن الشيخ أيضا و ابن الجنيد، و حكى الشهيدان قولاً بالتقصير مطلقاً.

و الذى يدل على القول الأول و هو الذى عليه المعمول صحيحه إسماعيل بن جابر المتقدمه (١) و هى صريحه غير قابله للتأويل بوجه.

و صحيحه العيص بن القاسم (٢) قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل عليه وقت الصلاه فى السفر ثم يدخل بيته قبل أن يصلّيها؟ قال يصلّيها أربعاً و قال لا يزال يقصر حتى يدخل بيته». و هى صريحه كذلك.

و يدل عليه أيضا ما قدمناه فى المسأله السابقه من عباره كتاب الفقه الرضوى أيضا و ما سيأتى من صحيحه محمد بن مسلم.

و استدل على القول الثانى بموثقه عمار المتقدمه (٣) و السيد السند فى المدارك فى المسأله السابقه انما أجاب عنها بضعف السند و عدم دلالتها على ما ادعاه الشيخ فى تلك المسأله. و ظاهر كلامه انه لو صح سندها لثم الاستدلال بها هنا.

و أنت خير بان الطعن بضعف السند لا يقوم حجه على الشيخ و نحوه من المتقدمين ممن لا أثر لهذا الاصطلاح عندهم كما قدمناه فى غير موضع، و الأظهر فى الجواب عنها إنما هو ما قدمنا الإشارة إليه من ان المعنى فى الموثقه المذكوره ليس ما ذكره بل الظاهر ان المراد منها انما هو أن من دخل عليه وقت الصلاه وقت قدومه من السفر فان كان لا يخاف فوت الوقت بوصوله إلى منزله تركها حتى يدخل و صلاها تماما فى بلده أو منزله، و ان كان يخاف فوته بذلك صلى قصرا فى السفر قبل دخوله.

ص: ٤٨١

---

١- ١) ص ٤٧٤ و ٤٧٥.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢١ من صلاه المسافرين.

٣- ٣) ص ٤٧٤ و ٤٧٥.

و من ما هو ظاهر فى هذا المعنى

صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (١)

«فى الرجل يقدم من الغيبه فيدخل عليه وقت الصلاة؟ فقال ان كان لا يخاف أن يخرج الوقت فليدخل و ليتم و ان كان يخاف أن يخرج الوقت قبل أن يدخل فيصل و يقصر». و هذه الروايه كما ترى ظاهره فى ما اخترناه كما تقدمت الإشارة اليه.

و لعل من ذهب الى التقصير هنا نظر الى أن الصلاة قد استقرت فى الذمه بهذه الكيفيه حال دخول الوقت فى السفر. و فيه بعد ما عرفت من النصوص الداله على التمام انه اجتهد محض فى مقابله النص، على انه لو فرض دليل يدل على هذا التعليل العليل لأمكن الجواب بأنه و ان استقر وجوب القصر فى تلك الحال لكن يجوز أن يكون ذلك مراعى بالوصول و عدمه جمعا بين الدليلين.

و من ما ذكرنا من التحقيق فى المقام ظهر قوه ما اخترناه من القول الأول و ان ما عداه من هذه الأقوال لا معتمد عليه و لا معول.

و كيف كان فقد تلخص من الكلام فى هاتين المسألتين و هو من دخل عليه الوقت حاضرا ثم سافر و بالعكس ان أقوال الأصحاب فيهما خمسة: (أحدها) - الاعتبار بحال الأداء فى الموضوعين فيتم فى هذه المسأله و يقصر فى المسأله الأولى، و هو أقوى الأقوال فى هذه المسأله و كذا فى المسأله الأولى لو سلمت صحيحه إسماعيل بن جابر و ما فى معناها من ذلك الاحتمال، و من ثم اختاره جملة من المحققين فى الموضوعين حيث لم يخطر لهم هذا الاحتمال بالبال. و (ثانيها) - القول بالتخير فى الموضوعين.

و (ثالثها) - القول بالتفصيل بالسعه و الضيق كذلك. و (رابعها) - الاعتبار بحال الوجوب فى المسأله الأولى و بحال الأداء فى هذه المسأله فيتم فى الموضوعين و هو مذهب العلامة. و (خامسها) - عكسه فيقصر فى المسألتين. و يأتى بناء على ما ذكرناه - من الإشكال فى الأولى و التوقف و هو ظاهر الفاضل الخراسانى فى الذخيره أيضا مع

ص: ٤٨٢

الجزم فى هذه المسأله بما قدمنا ذكره-قول سادس.

و أما لو فانت الفريضة على احدى هاتين الصورتين فهل يقضى باعتبار حال الوجوب أو حال الأداء؟فقد تقدم البحث فيه فى المقصد الأول فى القضاء من مقاصد هذا الباب.

### المسأله السادسه-لو نوى الإقامه فى موضع و صلى تماما ثم خرج الى ما دون المسافه

#### اشاره

مع اراده الرجوع الى موضع الإقامه،و هذه المسأله من مشكلات المسائل و أمهات المقاصد لتعدد الأقوال فيها و الاحتمالات و تصادم التأويلات و التخريجات مع خلو المسأله من الروايات حتى ان شيخنا الشهيد الثانى صنف فيها رساله مستقلة و نحن نتكلم فيها ههنا بما يقتضيه الحال من التفصيل دون الإجمال.

فنقول:اعلم ان هذه المسأله و ما وقع فيها من الأبحاث و الشقوق و الاحتمالات لم تقع فى كلام أحد من المتقدمين و انما وقع البحث فيها بالنحو الذى ذكرناه من المتأخرين،نعم ذكرها الشيخ فى المبسوط فى فرض مخصوص على سبيل التفرع على مسأله من أقام فى بلد و صلى فيه تماما فإنه يجب عليه التمام فيه حتى يقصد المسافه،و هذه المسأله متفق عليها نصا و فتوى،و من عادته كما أشار إليه فى خطبه الكتاب المذكور التفرع على النصوص لتكثير الفروع الشرعيه لتنبية المخالفين على ان إبطال القياس لا يوجب قله فروعنا كما زعموه و شنعوا بذلك على الشيعة و هو(قدس سره)قد فرضها فى الخروج من مكه الى عرفه فقال:إذا خرج حاجا الى مكه و بينه و بينها مسافه تقصر فيها الصلاه و نوى أن يقيم بها عشرا قصر فى الطريق فإذا و صل إليها أتم،و ان خرج الى عرفه يريد قضاء نسكه لا يريد المقام عشره أيام إذا رجع الى مكه كان عليه القصر لانه قد نقض مقامه بسفر بينه و بين بلده يقصر فى مثله،و ان كان يريد إذا قضى نسكه مقام عشره أيام بمكه أتم بمنى و عرفه و مكه حتى يخرج من مكه مسافرا فيقصر.هذه عبارته و هى أول ما ذكر فى هذه المسأله ثم تبعه المتأخرون فى ذلك و عموما العبارة و أكثرها فيها الشقوق

و التفریعات. و خالفه جماعه فی وجوب القصر بالذهاب الى عرفات فی الصوره المفروضه و هو عدم الإقامه بعد العود الى محل الإقامه كما سیأتی بیانه ان شاء الله تعالى و بذلك یظهر ان المسأله بجمیع ما فیها من التفاریع و الشقوق و الأحكام الآتیة إنما استخرجها المجتهدون بأنظارهم و کل أفتی بما وصل الیه علمه و فهمه، و هی خالیة من النص كما عرفت و من أجل ذلك فللبحث فی تفاصيلها مجال، و الجزم بالفتوی فی بعض شقوقها غیر خلی من شوب الإشکال.

و تفصیل الحال بما یتضح به هذا الإجمال ان یرى ان الخارج من موضع الإقامه بعد نیه الإقامه و الصلاه تماما سواء کان فی ضمن العشره أو بعد تمامها لا یخلو أمره من أن یرى ان یعود الى موضع الإقامه أم لا، و على الأول فاما أن یرى ان یعود قاصدا المقام عشره أيام أم لا، و على الثانی من الثانی فاما أن یرى ان یعود قاصدا للمفارقة أو ذاهلا أو مترددا، و حیثئذ فهنا صور خمس:

### **الأولی - ان یعزم على المفارقة و عدم العود الى موضع الإقامه**

و ظاهر الأصحاب المتعرضین للبحث فی هذه المسأله الاتفاق على التقصیر و انما اختلفوا فی انه یقصر بمجرد الخروج من البلد و ان لم یتجاوز محل الترخص لصدق السفر علیه و الضرب فی الأرض و اختصاص توقفه على مجاوزة محل الترخص بموضع الوفاق و هو بلد المسافر أو یتوقف على محل الترخص و مجاوزة الحدود لصیورره موضع الإقامه بالنسبه إلیه بعد الإقامه و الصلاه تماما فی حکم البلد، و کلامهم كما ترى هنا على إطلاقه غیر واضح لدلاله صحیحته أبی ولاد (1) على انه متى نوى الإقامه و صلی تماما فإنه لا یقصر حتی یقصد المسافه، و المفروض فی المسأله ان المقصود أقل من المسافه فوجب التقصیر لا وجه له و هو أظهر من أن یرى ان یحتاج الى مزید بیان.

و ألحق بعض الأصحاب بهذه الصوره ما لو تردد الخارج على الوجه المذكور فی العود و عدمه، و ما لو ذهل عن القصد إلی المفارقة أو العود بنیه إقامه عشره أو لا معها، و هو فی الإشکال مثل سابقه لعدم تحقق القصد إلی المسافه فی الجمیع

ص: ۴۸۴

الذى هو شرط العود الى القصر.

### **الثانيه-أن يعزم على العود الى موضع إقامته و الإقامة عشره مستأنفه**

، و هذا من ما لا خلاف و لا إشكال فى كونه يتم ذاهبا و آيبا و فى موضع قصده، و وجهه ان فرضه التمام سابقا و لم يحصل له ما يوجب الخروج عنه فيجب استصحابه و العمل عليه الى أن يتحقق المخرج.

### **الثالثه-أن يعزم على العود بدون إقامة عشره**

بل إما مع اقامه ما دونها أو بدون إقامة بالمره.

و قد عرفت من ما تقدم من كلام الشيخ وجوب القصر فى خروجه من موضع الإقامة و يستمر عليه فى ذهابه و فى مقصده و عوده و محل إقامته و به قال العلامة و جماعه، و قد تقدم تعليل الشيخ لذلك.

و علله جماعه بأنه قد خرج من محل الإقامة و ليس فى نيته إقامة أخرى فيعود اليه حكم السفر. و هذا الاستدلال كما ترى يقتضى ضم الرجوع الى ما مضى من الذهاب و يأتى فيه القولان المتقدمات فى التقصير بمجرد الخروج من البلد أو اشتراط محل الترخص.

و ذهب الشيخ و جملة من المتأخرين-كالمحقق الشيخ على و الشهيد و الظاهر أنه المشهور و به صرح جملة من متأخرى المتأخرين ايضا-الى وجوب التمام فى الذهاب و المقصد و القصر فى الرجوع.

و احتجوا على الأول بأنه إنما يخرج عن حكم الإقامة و وجوب التمام بالقصد إلى المسافه و هى منتفيه فى الذهاب، لاين المفروض الخروج الى ما دون المسافه. و على الثانى بأنه حال رجوعه قاصد المسافه حيث انه قاصد الى بلده فى الجملة إما الآن أو بعد مروره و توقفه فى بلد إقامته أياما دون العشره و البلد الذى كان مقيما فيه ساوى غيره بالنسبه اليه.

و أنت خير بأن وجوب الإتمام فى الذهاب كما أدعوه مبنى على عدم ضم

الذهاب إلى الإياب، وإلا فهذا التعليل آت في الذهاب أيضا لزوال حكم الإقامة ببلوغ محل الترخيص و تحقق قصد المسافه على الوجه السابق، وحينئذ فإن ثبت ما ادعوه من الإجماع على عدم جواز ضم أحدهما إلى الآخر إلا في قصد الأربعة مع الرجوع ليومه أو ليلته وإلا فالقول الأول أظهر.

ثم أنت خير بما في ثبوت الأحكام الشرعيه بمثل هذه الإجماعات من الإشكال و ان كان ما ذكره من الأمثله لهذه المسأله لا يخلو من تأييد إلا- أنه لا- يقطع ماده الإشكال، و لهذا إن الفاضل الخراساني صاحب الذخير و الكفايه رجح وجوب القصر بالخروج عن محل الإقامة كما هو قول العلامة و الشيخ.

و قد اضطرب كلام شيخنا الشهيد (قدس سره) في هذه الصوره في ما إذا عزم على العود الى موضع الإقامة كما من غير قصد إقامة جديده، فقطع في البيان بعوده الى التقصير بالخروج كما كمذهب الشيخ في المبسوط و علامه، و ذهب في الدروس الى القصر في العود كما نقلناه عنه، إلا أن عبارته فيه لا تخلو من إشكال، حيث قال في الصوره المذكوره: إن فيه وجهين أقربهما القصر في الذهاب و مقتضى ذلك التمام بالوصول الى المقصد. و ظاهره وجوب القصر في المقصد و إن أقام أياما إذا لا يدخل ذلك في الذهاب الذي أوجب فيه التمام، و هذا يخالف ما ذكره أصحاب هذا القول فإنهم يخصون القصر بوقت الرجوع و أما موضع القصد فإنه تابع للذهاب في وجوب الإتمام فيه.

هذا، و لا- يخفى عليك ما في كلامهم في هذه الصوره أيضا من أنه لا يخلو من نوع إجمال حيث رتبوا القصر على عدم قصد الإقامة بقول مطلق، و ينبغي تقييده أيضا بما إذا كان من مبدأ عوده الى منتهى المقصد مسافه لأن وجوب القصر معلق على قصد المسافه.

و قيده شيخنا الشهيد الثاني في رسالته أيضا بما إذا كان بلد الإقامة التي يرجع إليها في سمعت منتهى القصد فالعود إليها مستلزم لقصد ذلك المقصد، أما لو كان



مخالفا له فالمتجه التمام بناء على أن المسافه المعتبره فى القصر لا تكون ملفقه من الذهاب و الإياب إلا فى قصد الأربعه كما تقدم.وفيه ما عرفت آنفا.

و المشهور فى كلام الأصحاب الذين وقفت على كلامهم فى هذه الصوره هو ما قدمناه أو لا من القولين.

و يظهر من العلامه(قدس سره)فى أجوبه مسائل السيد السعيد مهنا بن سنان المدنى اختيار قول ثالث و هو وجوب الإتمام فى الذهاب و الإياب و المقصد و بلد الإقامة بعد الرجوع إليها حتى يخرج منها قاصدا للسفر و يصل الى محل الترخص فيجب عليه القصر حينئذ تنزيلا- لبلد إقامته منزله بلد الوطن،فيصير اعتبار قصد المسافه إنما هو من بلد الإقامة لا ما قبله من الذهاب أو الرجوع.و هو من حيث الاعتبار لا يخلو من وجه.

#### **الرابعه-أن يعزم على العود و يتردد فى إقامه العشره و عدمها**

،وقد ذكر المحقق الشيخ على أن فيه وجهين:أحدهما-الإتمام مطلقا لانتفاء المقتضى للتقصير و هو عزم المسافه،قال و أصحهما الإتمام فى الذهاب و التقصير فى العود،لأن حكم الإقامة يزول بمفارقه البلد و إنما يعود إليها بإقامه أخرى و لم تحصل لمنافاته التردد.انتهى.

و فيه أن النص الصحيح فى المسأله دل على أنه بنىه الإقامة فى بلد و الصلاه تماما يجب استصحاب التمام حتى يقصد المسافه و هذا متردد ليس قاصدا للمسافه.

و ما علل به التقصير فى العود من أن حكم بلد الإقامة يزول بالمفارقه وارد عليه فى صوره الذهاب الذى أوجب فيه التمام فينبغى أن يجب القصر بناء على هذا التعليل.

و لا يمكن الجواب هنا بما تقدم من أن الذهاب لا يضم إلى الإياب فى حصول المسافه،لأن وجوبه هنا لم يعلل بقصد المسافه إذ لا قصد للمسافه فى الصوره المذكوره و إنما علل بمفارقه بلد الإقامة و مفارقه البلد حاصله على كلتا الحالتين،و هو إنما صار الى التمام فى الذهاب من حيث استصحاب حكم الإقامة السابقه الموجبه للتمام

حتى يحصل المقتضى للقصر و هذا بعينه آت في حال العود.

و بالجملة فكلامه (قدس سره) لا أعرف له وجه استقامه يدفع عنه تطرق الإيراد، و ظاهر كلامه جعل هذه الصورة من قبيل الصورة الثالثة في مجيء الوجهين المتقدمين، و الفرق ظاهر فان قصد المسافه في تلك الصورة ظاهر كما عرفت دون هذه، و الأنسب بالقواعد في هذه الصورة هو الوجه الأول الذي ذكره و هو الإتمام مطلقا عملا بظاهر النص المشار اليه. و الله العالم.

#### الخامسة- الصورة بحالها و ان يكون ذاها لا عن الإقامه و عدمها

بحيث يكون عادم القصد إلى شيء من الأمور المتقدمه، و حكمها ما ذكرنا في سابقتها من الإتمام مطلقا، أو ما لو كان في أول خروجه عزم على وجه من الوجوه و إنما حصل له الدهول أخيرا عمل على ذلك العزم المتقدم.

و حيث قد اتضح لك ما في المسألة من الشقوق و الخلاف و تعليل كل منهم ما ذهب اليه بما ظهر من الدليل لديه مع ما عرفت من خلو المسألة من النصوص على العموم و الخصوص فالواجب الرجوع الى الاحتياط في ما بعد تطبيقه على النص المشار إليه أعني صحيحه أبي ولاد (١) من المواضع التي أشرنا إليها. و الله العالم.

#### فائده [جبر المقصورات بالتسيحات الأربع]

يستحب جبر المقصورات بالتسيحات الأربع المشهوره في دبرها

لما رواه سليمان بن حفص المروزي (٢) قال:

«قال الفقيه العسكري عليه السلام يجب على المسافر أن يقول في دبر كل صلاه يقصر فيها: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر (ثلاثين مره) لتمام الصلاه». و لفظ الوجوب في الخبر محتمل للمبالغه في الاستحباب أو المعنى اللغوي.

اللهم أجر تقصيرنا بعفوك و إحسانك و عاملنا بجودك و رضوانك. هذا آخر

ص: ٤٨٨

١- ١) ص ٤١٥.

٢- ٢) الوسائل الباب ٢٤ من صلاه المسافر.

الكلام فى هذا المجلد و هو المجلد الرابع (١) من كتاب الحقائق الناضرة فى أحكام العترة الطاهرة و هو آخر كتاب الصلاة، و يتلوه ان شاء الله تعالى المجلد الخامس فى كتاب الزكاه و الصوم بتوفيق الله سبحانه و تعالى و إعانتة، و الحمد لله سبحانه على توفيقه للإتمام و الفوز بسعاده الاختتام، و صلى الله على محمد و آله بدور التمام و مصاييح الظلام.

و كتب مؤلفه الحقير الجانى بيميناه الدائره أعطاه الله كتابه بها فى الآخرة الفقير الى ربه الكريم يوسف بن احمد بن إبراهيم البحرانى عفى الله تعالى عنه و عن و الديه فى الأرض المقدسه كربلاء المعلى بجواز سيد الشهداء صلى الله عليه و آله بتاريخ اليوم السادس و العشرين من شهر ربيع المولود من سنه ١١٨١ حامدا مصليا مستغفرا (٢)

ص: ٤٨٩

---

١- ١) هذا بحسب تقسيمه «قدس سره» و بحسب تقسيمنا هذا آخر الجزء الحادى عشر و يتلوه الجزء الثانى عشر و الحمد لله أولا و آخر.

٢- ٢) أوردنا الختام و التأريخ على طبق النسخ الخطيه.

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

#### المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجري في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

#### إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

#### الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

#### السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms )

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصحان  
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

